المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني و التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-فاس

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale, de la Formation Professionnelle, de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Sidi Mohamed Ben Abdellah
Faculté des Sciences Juridiques Economiques etSociales-Fès

مختبر الدراسات السياسية والعلاقات الدولية المعاصرة

رسالة لنيل الدكتوراه في القانون العام تحت عنوان:

دور الدبلوماسية الموازية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية

إعـداد الطالب:
محمد طرايرة

إشـراف الأستـاذ:
د. محمـد فـقيـهي

لـجنـة المنـاقشـة

- ذ. محمد فقيهي، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، فاس.....رئيسا
- ذ. حميد الربيعي، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، وجدة.....عضوا
- ذ. حسن الوارث، أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق، فاس.....عضوا
- ذ. عبد السلام أوحجو، أستاذ مؤهل بكلية الحقوق، فاس.....عضوا
- ذة. لولا بانون كاستيلون، أستاذة بجامعة فالنسيا، إسبانيا.....عضوا

السنة الجامعية
2019 - 2018

إهـداء

إلى من رسموا لنا طريق التحرير إلى أرواح شهداء فلسطين الذين إرتقوا كرماء دفاعا عن قضيتنا العادلة .

إلى كل المقاومين الشرفاء المدافعين بأجسادهم عن أرض فلسطين الطاهرة.

إلى شرفاء وأحرار هذا الزمان إلى القابضين على الجمر إلى الأسرى المناضلين البواسل القابعين خلف زنازين القهر والموت الإسرائيلية .

إلى نبع الحنان الذي لا ينضب التي رسمت لي السعادة في حياتي إليك أمي الغالية.

إلى الذي علمني معنى الحياة وكيف يكون الرجال إليك أبي العزيز .

إلى من هم أقرب إليّ من روحي

إلى من شاركوني حنان الأم وبهم استمد عزتي وإصراري

أخي وأخواتي

إلى من آنسني في دراستي وشاركني أفراحي وأحزاني

تذكاراً وتقديراً

أصدقائي

إلى أهل العلم والمعرفة في كافة الحقول .

أهدي إليكم بأمانة وإخلاص هذا الجهد المتواضع .

محمد طرايرة

كلمة شكر

الشكر أولا لله على كرمه وعطاياه التي لا تعد

ولا تحصـــى

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور محمد فقيهي على إشرافه على هذه الأطروحة التي ما كانت لترى النور لولا جهوده المبذولة في المتابعة والإشراف، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة .

كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، وأخص بالشكر كلية القانون لإتاحتها الفرصة لي لإكمال دراستي العليا في هذا الصرح المبـــارك

.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساندني، ودعمني في إتمام كتابة هذه الرسالة، فلهم مني جميعا كل الاحترام والتقدير .

محمد طرايرة

مقدمة

إنَّ التحدَّياتِ التي تشهدُها السّاحةُ الدوليّة، أصبحتْ مسرحاً للعديدِ منَ الأحداثِ، التي تحولُ دونَ فهمِ الواقعِ الدوليّ بجميعِ خفاياه وخلفياتِه وتطوراته، وعلى إعتبار ذلك, أصبحتْ الحياةُ السياسيّةُ للدولِ تتعدّى مجموعةً من التّحديات التي إعتادتِ الشّعوبُ على مواجهتها، على المستويين الداخلي والخارجي، الأمر الذي أعطى طابعاً مختلفاً للعلاقات التي تنشأُ بينَ هذهِ الشعوب، وذلكَ بما يتوافقُ مع طبيعةِ الأحداثِ الجارية .

وممّا لا شكَّ فيه، أنّ هذه الأحداثَ كانتْ منعطفاً أساسياً في تاريخ العلاقات الدولية، والتي أعادتْ النظرَ بمفاهيمَ عدةٍ، ومقارباتٍ ذات صلةٍ بمجالِ العلاقاتِ الدولية، والتي كانَ لها أثرٌ كبير وتداعياتٌ مهمة، أثّرت في بلوَرةِ الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية على مستوى النظام الدوليّ والمشهد السياسيّ العالميّ لهذهِ الدول .

وفي ظلِّ هذهِ التّغيّرات, أصبحَ مجالُ العلاقاتِ الدوليةِ مسرحاً للعديدِ منَ التفاعلاتِ بينَ الدولِ، وجسّدتْ هذهِ التفاعلاتُ، الممارسةَ الدولية من خلالِ السياسةِ الخارجية لهذهِ الدول[1]، والمتمثلة في العملِ الحكوميّ من أجلِ تحقيقِ المصالحِ الوطنية والقومية لها، مستخدمةً في ذلكَ مجموعةٌ منَ الأدواتِ والآليات؛ لصنعِ وتنفيذِ هذه السياسة وتجسيدِ كيانِها خارج الإطار المكاني، ولذلك تعتبرُ الدبلوماسية من بينِ الأدواتِ التي تستخدمُها الدولُ؛ من أجلِ تسييرِ سياساتها الخارجية، وفقَ مبادئ الديمقراطية والحوار والمشاركة، إضافةً إلى تحقيقِ سياسةِ السلمِ والحرب، وحمايةِ ورعاية مصالح الدول والأفراد[2] .

وعليه، فإنّ الدّبلوماسيةَ بإعتبارها نشاطًا حكوميًا تشيرُ إلى أداةٍ سياسية تتصلُ بعمليةِ صنعِ السياسةِ وتنفيذها، من خلالِ تقديمِ المشورةِ بشأنِ السياسات وعملية التمثيل والتفاوض، وتقديم الخدمات القنصلية، إلّا أنّهُ مع تطورِ العلاقاتِ الدوليةِ وتطورِ وظائف الدولة ووسائل الإتصال، أدّى إلى إتّساع ميدانِ العملِ الدبلوماسيّ، إلى العديدِ منَ المجالاتِ الإقتصادية والتكنولوجية والإجتماعية، هذا ولم يعدْ التمثيلُ السياسيُّ البروتوكوليّ هو الوظيفةُ الرسمية للدبلوماسية، بلْ

1_ كانت السياسة الخارجية وإلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ترتبط وتفسر إستنادا إلى تحقيق الأمن القومي والمحافظة عليه، لكن بعد ذلك إتسع مجالها لتشمل المجالات الإقتصادية والثقافية والإنسانية والبيئية...، وأصبح تفسير السياسة الخارجية يستند إلى نماذج البناء التنبؤية، ويراعي إبراز دور مختلف المتغيرات والمحددات. أنظر : وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2018، ص 99-102 .

2_ علي حسين الشامي، الدبلوماسية (نشأتها وتطورها وقواعدها)، القاهرة، الطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص 19 .

أصبحتْ هذهِ الوظيفةُ متشعبةً ومتداخلة في عدةِ مجالاتٍ؛ وبالتالي فقدْ أصبحتْ بحاجة إلى مشاركة العديدِ من الأطراف الأخرى؛ من أجل تعزيز نشاطها في دعمِ السّياسة الخارجية وإدارة العلاقاتِ الدوليّة، وبفعل تطورِ أشكالِ العمل الدبلوماسيّ؛ أصبحتْ هذهِ الأطراف غير الرسمية، بعيدة عن العمل الحكوميّ الرسميّ، وتقوم بعملٍ دبلوماسيّ أصبحَ أساسُ النشاطِ الدوليّ، تستفيدُ منهُ الدولُ في تعزيزِ علاقاتِها بالخارج .

وفي إطارِ دعمِ السياسةِ الخارجية نجدُ أنَّ هذهِ الأطراف غير الرسمية تنشطُ خارجَ الإطارِ الرسميّ، ضمنَ ما يسمى (بالدبلوماسيةِ غير الرسمية)[3]، فقد أخذَ هذا النوعُ منَ الدبلوماسيةِ في التطور؛ وذلك تماشياً مع المشهدِ العالميّ، وظهرتْ عدّةُ مفاهيم تعكسُ طبيعةَ هذا النوعِ من الدبلوماسيّة الشعبيّة، ودبلوماسيّة المسارِ الثانيّ، ودبلوماسيّة المنظماتِ غيرِ الحكوميّة، وغيرها من المفاهيمِ التي وجدتْ ممارستها على السّاحة الدولية ,والتي أصبحتْ من الأدواتِ الرئيسية التي تعتمدها الدول؛ من أجلِ تحسينِ صورتَها تجاه الخارج، لهذا فإنّ الدبلوماسيّة الحديثة إتَّسعَ نِطاقها، وأصبحتْ تعملُ في نطاقِ العلانية ومتابعة وسائل الإعلام، وكذلك تحت تأثيرِ المؤسسات الديمقراطيّة ويقظة الرأيّ العام، وهي يجبُ أنْ تعطي دوراً فاعلاً ومساهمةً واسعة؛ من أجلِ تأييد القوى الجماهيريّة ومنظماتِها في ممارسةِ الدبلوماسيّة الشعبيّة بما يعززُ دورَ القنوات الرسميّة على صعيدِ إدارةِ العلاقاتِ الخارجيّة، والإفادة من علاقات المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأكاديمية، في تطوير الممارسة الدبلوماسية، وتشجيع السفراءِ وأعضاءِ السلكِ الدبلوماسيّ على خلقِ علاقةٍ إيجابيّة مع وسائلِ الإعلام .

كما أنَّ الدبلوماسيَّة الموازية، أصبحتْ تساهمُ بطريقةٍ مباشرة و غير مباشرة، في التأثيرِ على صنَّاعِ القرار السياسيّ، بما يحققُ أهدافِ وأولويات السياسةِ الخارجية، وذلك من أجلِ إيجادِ حلٍ لأيِّ مسألةٍ سياسيّة في مجالِ العلاقات الدوليّة، هذه الدبلوماسيّة التي تجسِّدُها المنظماتُ غير الحكومية، والجماعات الضاغطة والنخب السياسيّة والنقابات العماليّة ووسائل الإعلام والرأي العام والمجتمع المدنيّ، والتي أصبحتْ تُبلورُ سيرَ العلاقاتِ الدوليّة، بما يتوافقُ وطبيعةَ السياسات الخارجية للدول[4]، أما فيما يتعلقُ بالدبلوماسيّةِ الفلسطينيّة, التي لها خصوصيّة تميّزها إلى حدٍ ما عن الدولِ الأخرى، فلا يقتصرُ دورُ الدبلوماسيّة الفلسطينية على البعد التمثيلي، إنّما هي

3_صلاح عبوشي، كتاب المراسم السفير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1990، ص 73 .
4_ علي حسين الشامي، الدبلوماسية وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية، لبنان، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، 2007، ص 122 .

دبلوماسيّة كفاحيّة في الأساس لمجابهةِ الإحتلال، ولهذا تتّسمُ الدبلوماسيّة الفلسطينيّة بالحراكيّة، وقد تكونُ أقربَ إلى دبلوماسيّة إدارةِ الأزمات، وهي تَعتبرُ دبلوماسيّة النشاط الدبلوماسيّ، الذي يوجَّه لحلِّ أزمةٍ دوليّةٍ طارئة، وتمثّلُ العملَ الدبلوماسيّ الدؤوب الذي تقوم به الدّول الكبرى تجاهَ أزمةٍ دوليّة من حيث الإدارة والمعالجة، وهي تتحدّد بحسبِ طبيعةِ العلاقة بينَ هذه القوى سواءً من حيث الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، أو منْ حيث السّمات التي تتميّزُ بها، هذا فقد إستخدمتْ منظمةُ التحريرِ الفلسطينيّة هذه الدبلوماسيّة في كثيرٍ من الأزماتِ، التي وقعتْ أثناءَ خلافاتِها مع بعضِ الدول العربيّة؛ لإعادةِ رأب الصدعِ معها ؛من أجلِ توحيدِ الجّهود، وحشد الطّاقات ؛لمواجهة الأخطار المحدّقة بالأمةِ العربيّة، وخاصةً العراق بعد عام 1978، ومِصر بعدَ توقيعِ إتفاقيات (كامب ديفد) عام 1978، ومع الأردن عدة مرات عام 1982، وسوريّا بعد الخروج من طرابلس عام 1983، ودول الخليج بعد حرب الخليج عام 1991، كما تَستعملُ السلطةُ الفلسطينيّة هذه الدبلوماسيّة كلّما توقفتْ المسيرةُ السلمية؛ بسببِ تعنت ورفض القيادة الصهيونية تطبيق الإتفاقات المعقودة بين الطرفين .

إضافةً لما سبق، تُعتبُر الدبلوماسيّة إحدى الوسائل الهامّة لدعم السياسة الخارجية لأي دولة، وتحقيق أهدافها، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، كالقوة العسكريّة والأدوات الإقتصاديّة والإعلامية، وهي في الحالة الفلسطينيّة إكتسبتْ في العقدين الأخيرين أهمية خاصة[5]، حيث إنّه منذُ أن إنخرطتْ منظّمةُ التحرير الفلسطينيّة في عمليةِ المفاوضات كأداةٍ لحلِّ القضيّة الفلسطينيّة[6]، ومنذُ إعلان إستقلال الدولةِ الفلسطينيّة من قبلِ المجلسِ الوطنيّ الفلسطينيّ عام 1988، نشطتْ الدبلوماسيّة الفلسطينيّة بشقيّها الرسمي وغير الرسمي تجاهَ الدولِ المؤثرةِ في عمليةِ السّلام بخاصّة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبيّة، وقد زادَ هذا النشاطُ بعدَ توقيعِ "إتفاقية أوسلو" بينَ منظمةِ التّحرير والجانبِ الإسرائيليّ (الكيان الصهيونيّ) عام 1993، وإنشاء السلطة الفلسطينيّة[7]؛ بهدفِ التأثيرِ على تلكَ الدولِ في جوانبَ عدةٍ، أهمّها: تأمين دعمها وتفهمها للموقفِ الفلسطينيّ في المفاوضات الفلسطينيّة – الإسرائيليّة ومراحلها، وكذلك تأمين دعمها الماليّ للخزينةِ الفلسطينيّة من جانب، وللبرامج التنموية في فلسطين من جانبٍ آخر، ودعم مؤسّسات السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة .

5_ ناصر القدوة، أربعة عقود من الدبلوماسية الفلسطينية: تحليل نقدي، مفهوم وممارسة الدبلوماسية تجارب محلية وفلسطينية: المؤتمر الدولي الثاني عشر، معهد إبراهيم أو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 2007، ص 8-9 .

6_ عواطف سراج الدين، الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي (1963- 1967)، مصر العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 165 .

7_لقد أدى إتفاق إعلان المبادئ "إتفاقية أوسلو" المؤرخة في 13 أيلول/ سبتمبر 1993، وإتفاق غزة – أريحا في القاهرة المؤرخ في 1994/05/04، إلى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في معظم أنحاء غزة وبعض أجزاء الضفة الغربية، لممارسة مهمة الحكم الذاتي وفقا لتلك الإتفاقيات .

ومع تعثّرِ المفاوضات بينَ منظّمةِ التحريرِ وإسرائيل[8]، ازدادَ الحراكُ الدبلوماسيّ الفلسطينيّ بوتيرةٍ متسارعة، وطالَ دولَ العالمِ خاصةً مع قرارِ القيادةِ الفلسطينيّة التّوجّه إلى الأممِ المتّحدة، ونيلِ الإعتراف الدوليّ بفلسطينَ كدولةِ مراقبٍ غيرَ عضو في الأمم المتحدة. إنّ هذا الإنجاز الذي حقّقته القيادةُ الفلسطينيّة والذي أيّدتهُ "138" دولة[9]، كانَ نتيجةً للدّبلوماسيّة الفلسطينيّة الحثيثة، التي حاولتْ التّواصلَ مع كلِّ دولِ العالم وهيئاتِه والقوى المؤثّرة في دولها؛ لحشدِ التأييد الدوليّ والشعبيّ لصالحِ القضيّةِ الفلسطينيّة[10]، وللحقّ الفلسطينيّ في عضويّة هيئة الأمم المتحدة[11]، فمنذُ وعدِ بلفور عام 1917[12]، الذي رفضته الشعوبُ العربيّة بشكلٍ عام والشعبُ الفلسطينيّ بشكلٍ خاص عبر نضالهِ السياسيّ المستمر، والذي أدّى إلى تفجّر الأوضاع الناتجة عنهُ، ونتج عنهُ صراعٌ دمويّ مع الحركة الصهيونيّة[13]، عُرفتْ بثورةِ الفلاحين الفقراء أو ثورة البراق عام 1929، ومنذ ذلك التاريخ لم ينقطعْ أو يتوقفْ نضالُ الشّعب الفلسطينيّ؛ من أجلِ حريتهِ وإستردادِ أرضهِ المغتصبة. إنَّ هذهِ الصّورة تعبرٌ عن الحقيقةِ الراهنة للقضيةِ الفلسطينيّة وما تعانيهِ من ظلمٍ تاريخيّ، ومصادرة لحقِّ المواطنِ الفلسطينيّ من العيشِ في أرضِه بأمنٍ وإطمئنانٍ وكرامة، تحتاجُ إلى تضافرِالجّهود المحليّة والعربيّة والدوليّة كافة على المستويين الرسمي والشعبي .

وإبّانَ العدوانِ على قطاعِ غزة عام 2008 الذي سقطَ ضحيّتهُ مئات الشهداء وآلاف الجرحى من المواطنين العزّل، ظهرَ إزدياداً في حجمِ الوفود الشعبيّة التضامنيّة مع قطاع غزة[14]، والذي كانَ لهُ الأثرُ الكبيرُ في تعزيزِ صمودِ الشّعب الفلسطينيّ في قطاعِ غزّة، ودعم قضيّته على المستوى

8_ نبيل شعث، الطريق إلى أيلول، مجلة سياسات، عدد 22، 2012، ص99 .

9_ صوتت لصالح القرار 138 دولة، فيما عارضته 9 دول، وإمتنعت 41 دولة عن التصويت، 2012/11/29. أنظر: محمد أبو دقة، قرار الجمعية العامة بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة، مجلة سياسات، فلسطين، رام الله، عدد 22، 2012، ص 32 .

10_ نافعة حسن، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 8 .

11_ منظمة الأمم المتحدة هي منظمة دولية تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945، وكان الهدف من إنشائها هو إحلال الأمن والسلم الدوليين، وقد درست فكرة إنشاء منظمة الأمم المتحدة أول الأمر بين الرئيس الأمريكي روزفلت، ورئيس الحكومة البريطانية تشرشل في لقائهما على ظهر باخرة حربية إنجليزية، وكان ذلك في (أغسطس) 1941، وإنتهى هذا اللقاء بتصريح عرف باسم ميثاق الأطلسي، وصدر هذا التصريح يوم 14 أغسطس 1941، وتضمن هذا التصريح مبادئ أساسية: مثل: سلامة الدول، والمساواة بينها، والتقدم الإجتماعي والإقتصادي، والعدول عن إستعمال القوة لحل الخلافات السياسية، وقد أنشئت المنظمة رسميا بتاريخ 24 أكتوبر 1945. أنظر: سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، عمان، دار الثقافة، 2009، ص 90 .

12_ أصدر اللورد "آرثر بلفور" وزير الخارجية البريطاني في ذلك الحين تصريحا، أطلق عليه فيما بعد (تصريح بلفور)، "يمنح فيه فلسطين وطنا قوميا لليهود ، ويتجاهل صراحة وجود الشعب الفلسطيني، مكتفيا بتسميتهم بالجاليات غير اليهودية، في حين أن الفلسطينيين في واقع الأمر، كانوا يشكلون أكثر من (90%) من السكان في تلك الفترة"، أنظر: حسين شريف، من فجر التاريخ إلى إنتفاضة الأقصى وتوابعها، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2002، ص 178-179 .

13_ الصهيونية: هي دعوة وحركة صهيونية- دينية إستيطانية إجلائية، مرتبطة نشأة وواقعا ومصيرا بالإمبريالية العالمية، تطالب بإعادة توطين اليهود وتجميعهم، وإقامة دولة خاصة بهم في فلسطين بواسطة الهجرة والغزو والعنف كحل للمسألة اليهودية. أنظر: فتحي فوزي عبد المعطي، المزاعم الصهيونية في القدس، مصر، دار المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1965، ص7-16 .

14_ العزيز زياد صبحي، دور الدبلوماسية الشعبية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، 2015، ص 4 .

الدوليّ، كما أنّ العدوان الإسرائيليّ أواخرَ عام 2012 وحرب 2014 والتي وصلتْ ذروتها 50 يوماً متواصلة، فقد شهدَ قطاعُ غزةَ خلالها حركة وفودٍ رسميّة وشعبيّة .

وعليه، فإنَّ الوقوفَ على الدورِ الشعبيّ ومؤسسات المجتمع المدنيّ هو أمرٌ مهمٌ تحتاجهُ القضيّة الفلسطينيّة، حيث أصبح ضرورة سياسية وإجتماعية لما له من أثر كبير على تشكيل الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية، وعلى تعزيز صمود الشعب الفلسطيني .

ومن هنا، تعتبر دبلوماسيّة منظمات المجتمع المدنيّ[15]، والدبلوماسيّة الشعبيّة من الفواعلِ الرئيسيّة للدبلوماسيّة الموازيّة، والتي هي إحدى آليّات دعم السياسة الخارجيّة ومقومّات القضيّة الفلسطينيّة، وتعتبرُ أيضاً من المواضيعِ الأساسيّة التي تراهن عليها المنظمات الدولية والرأي العام العربي والدولي في خدمة وتقديم المساعدة للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ودعم صموده تجاه تحرير أرضه وتحقيق حقه في تقرير مصيره. كما لا يخفى الدور الذي تقوم به الدبلوماسية البرلمانية والتي لها أهمية في مجال العلاقات الدولية، وتشكل دعامة أساسية للقنوات الدبلوماسية الرسمية في ظل العلاقات الدولية المعاصرة بعدما أصبحت من المهام الأساسية للبرلمان .

وإنطلاقاً من هذا التطور، فإن دعم السياسة الخارجية في إطارها الرسمي التقليدي أصبح غير كافٍ لفهم طبيعة العلاقة بين الدول، بل لا بد من التوسع خارج هذا الإطار، ومحاولة فهم دور بعض الفواعل الأخرى في صناعة هذه السياسة الخارجية، ولذلك ظهرت بعض المحاولات لتقديم أطر علمية أكاديمية، لتفسير دعم السياسة الخارجية وفق متغيرات هذا التطور[16] .

هذا ويعتبر "جون مونتفيل" أول من صاغ مصطلح الدبلوماسية غير الرسمية، والذي أطلق عليها اسم الدبلوماسية غير الرسمية أو الدبلوماسية المتعددة المسارات، وكان ذلك في عام 1981، وقد إستخدم هذا المصطلح أثناء وجوده في السلك الدبلوماسي الأمريكي بدلا من مصطلح الدبلوماسية الرسميّة التي تستخدم في تسيير العلاقات الدوليّة، ويشير هذا المصطلح في البداية إلى

15_ يرجع المفهوم الحديث للمجتمع المدني للقرن الثامن عشر، ولكن جذوره تمتد إلى اليونان القديمة، وهي فكرة غربية نشأت من النظريات التي وضعها توماس بين وجورج هيجل، حيث إعتبر المجتمع المدني بأنه الجسم الموازي للدولة والمنفصل عنها في نفس الوقت، وقد تجدد الإهتمام بهذا المصطلح في القرن التاسع عشر، مع بداية إنتشار الديمقراطية في الدول الغربية لسد الفراغ بين الدولة والأفراد. ويشمل المجتمع المدني الهيئات التقليدية من المؤسسات الدينية والمجموعات والمنظمات المتمدنة والحركات الجماهيرية والأحزاب السياسية والهيئات المتخصصة والتجارية، والهيئات غير تجارية والمؤسسات المدنية الأخرى، ويجب أن لا يفهم المجتمع المدني على انه مجرد المنظمات غير الحكومية. أنظر :

Aisha Ghaus - Pasha, «Role of Civil Society Organizations in Governance» (2004) p3, (6th Global Forum on Reinventing Government Towards Participatory and Transparent Governance 27 - 24 May 2005, Seoul, Republic of Korea).

16_بودرداين منيرة، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية (دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية)، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة –منتوري-، 2009، ص 9 .

مشاركةِ المتخصّصين في تسيير العلاقاتِ الدوليّة والشؤون الخارجيّة من مختلفِ أفرادِ المجتمع من خلالِ الإجتماعات غير الرسمية، وذلك لوضع طرقٍ جديدةٍ لحلِّ الصراعاتِ الدوليّة والسعيّ لمنعها عن طريقِ التعاملِ مع القنواتِ الرسميَّة[17] .

فقد أصبحتْ الدبلوماسية الموازية موضوعاً منوطاً بالمجتمعِ المدنيّ؛ من أجلِ التعريفِ الكاملِ بالقضايا المتعدِّدة في إطار علاقاته مع منظمات المجتمع المدنيّ والسياسيّ داخل الحدود وخارجها، وفي هذا الإطار لا بدّ من الإشارة إلى أنّه تم إستعمال مفهوم الدبلوماسيّة الموازية من طرف باحثين أمريكيين بهدف تشخيص النشاط الدوليّ للكيانات التابعة للدولة المركزيّة والولايات المتّحدة الأمريكيّة[18]، وفي عامِ 1991 أشار لويز دياموند "Louis Diamond" أنّ المبادرات غير الرسميّة التي يمكن أنْ تسهِّلَ سيرَ العلاقات الدوليّة وإحداثِ التعايشِ بينَ الأممِ لا بدَّ من تسميتِها بالدبلوماسيّة غير الرسميّة من خلالِ أنشطةِ الجهات الفاعلة غير الرسميّة، كالمنظّمات غير الحكومية والقطاع الخاص، وعالم الأعمال والأوساط الدينيّة، والجمعيّات الخيريّة المجسّدة في تنظيماتِ المجتمعِ المدنيّ ووسائلِ الإعلام والأفراد والمجتمع المتمثل في الرأي العام[19] .

وفي سنة 1992 تعزَّزَ دورُ الدبلوماسيّة غير الرسميّة من خلال معهد الدبلوماسيّة المتعدِّدةِ المسارات "IMTD" في واشنطن بمشاركةِ كلٍّ من جون مكدونالد "John Mackdonald" وجيمس نوتر "James Notter" ولويز دياموند "Louis Diamond"، وهذا ما أعطى دفعاً جديداً للدورِ المتناميّ للدبلوماسيّة غير الرسميّة وتوجيهها نحو السياسة العامة وحلِّ المشاكل وذلكَ من خلالِ الجهودِ المبذولةِ من أطرافٍ ذوي خبرة[20] .

التعريف بالموضوع:

في ظلِّ التغيراتِ الراهنة تقومُ العلاقاتُ الدوليّة على الإتفاقياتِ التي تهتمُ بتنظيمِ وتسييرِ الشؤونِ الدوليّة وفقَ معاييرِ التعايشِ والتحاورِ فيما بينها، وذلك من خلال إتباعِ أسس تطبيق أحكام

17_ بودرداين منيرة، المرجع نفسه، ص 42 .

18_إن هذا التوجه نحو الدبلوماسية غير الرسمية تجسد من خلال الطروحات التي وضعتها حكومة كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على لسان كل من لينين وولسون، من خلال المبادئ والأسس الجديدة في التعامل الدولي، ومن خلال وثيقة مرسوم السلام التي طرحها لينين عام 1918 ووثيقة ولسون لمبادئه الأربعة عشر، حيث دعا لينين في مرسومه إلى تدخل الرأي العام في قوله: "وليعلم كل واحد بما تفكر به حكومته فنحن لا نريد أسرارا، وإنما نريد أن تكون الحكومة دائما تحت مراقبة الرأي العام وأطراف المجتمع في بلدها فما يشكل قوة الدولة هو وعي الجمهور" . أنظر: علي حسين الشامي، الدبلوماسية "نشأتها وتطورها وقواعدها"، مرجع سابق، ص 124 .

19 _ diplomatic dictionary, Unofficial diplomacy, Diplo Foundation, 4th Floor, Regional Building, Regional Rood, Msida, diplo@diplomacy.edu, 14/06/2008 .

20_institute for Multi track diplomacy peace building through collaboration, What is Multi track diplomacy. 14/06/2008 .http://www.lmid.org.cgi.bin/int.cg/IMTDm

القانون الدولي للتوفيق بين مصالح الدول المتباينة وإجراء المفاوضات والإجتماعات والمؤتمرات الدولية، وعقد المعاهدات والإتفاقات من خلال آليات الدبلوماسية أو ما يعرف بفن المفاوضات أو علم العلاقات القائمة بين الدول والناتجة عن المصالح المتبادلة ومبادئ القانون الدولي العام ونصوص المفاوضات والإتفاقات[21] .

فالدبلوماسية[22] هي علم إدارة العلاقات الدولية والشؤون الخارجية للدول المستقلة من خلال تمثيل الدول بواسطة السفراء وإجراء المفاوضات وحماية أمنها لتحقيق السلام، وتنمية هذه العلاقات بصورة رسمية تتجسد في أشخاص رسميين في القانون الدولي العام، أي من الدول والمنظمات الدولية وهذا في إطار ما يسمى بالدبلوماسية الرسمية والتي يمارسها أشخاص رسميون عن طريق المؤسسات والقنوات الدبلوماسية المعروفة ضمن أسلوب الدبلوماسية التقليدية .

إلَّا أنَّ تطورَ أشكال التنظيم السياسي وإزدياد تأثير الرأي العام الذي بدأ يتحرك ضد أسلوب الدبلوماسية الرسمية القائمة على السرية [23]، ونمو وسائل الإعلام والأطراف غير الحكومية، أدى إلى إنتقال العمل الدبلوماسي إلى أسلوب آخر نتج عنه عهد جديد في تطور الدبلوماسية إرتكز على المبادئ الديمقراطية، وتبنى أسسًا جديدة يقوم عليها التعامل الدولي من خلال المشاركة الشعبية وتأثير الرأي العام وهيئات المجتمع المدني إضافة إلى الدبلوماسية البرلمانية، وهذا في إطار ما يعرف بالدبلوماسية غير الرسمية[24]، ثم مع ذلك الوقوف ضد الدبلوماسية الرسمية، والإتجاه إلى إعلان أسلوب جديد لإشاعة السلام والتفاهم بين الدول بطرق مباشرة تشجع على النهج الديمقراطي في ممارسة الدبلوماسية وظهور العديد من الأطراف التي أعطت لنفسها الحق في ممارسة العمل الدبلوماسي، بما يخدم الدولة وسياستها وعلاقاتها الخارجية .

فالدبلوماسية غير الرسمية هي تلك الجهود غير الرسمية في المجال الدبلوماسي والتي تعنى بها الفواعل غير الرسمية من منظمات غير حكومية وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام

21_ سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والعلاقات الدولية، بيروت، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، 1996، ص 127 .

22_يعتبر مصطلح الدبلوماسية قديم جدا ظهر عند اليونان، حيث كان مغزاه الحماية التي يحظى بها المبعوث خارج وطنه بموجب وثيقة رسمية توجه إلى صاحب السلطة في البلد المقصود، إتسع مضمونه في العصر الحديث فصار يعني إدارة الشؤون الخارجية للدولة ورعاية المواطنين وإدارة العلاقات الدولية والجهود المبذولة للتوفيق بين مصالح الأمم بموجب القوانين والمعاهدات الدولية والسعي لحل الخلافات بينها بطرق سلمية أساسها الفطنة والذكاء والمرونة لإبعاد خطر النزاعات المسلحة. أنظر: عبد العزيز العبيكان، الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي، شركة العبيكات للأبحاث والتطوير، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 83 .

23_تعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطورها في المجالات المختلفة وبالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث، إضافة إلى جمع المعلومات عن أحوال الدول، وتقييم مواقف الحكومات والجماعات إزاء قضايا راهنة أو ردود أفعال محتملة إزاء سياسات أو مواقف مستقبلية. أنظر: موسوعة السياسة، الجزء الثاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1987، ص 658. وأنظر كذلك: محمد عبد الهادي، المعلومات ودورها في إتخاذ القرار وإدارة الأزمة، المجلة العربية للمعلومات، العدد 101، 1995، ص 36 .

24_ علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص 122 .

وجماعات الضغط والتي تتمتع بدرجة معينة من التخصص في مجالات مختلفة وفي حماية حقوق الإنسان والتنمية وذلك بهدف دعم السياسة الخارجية عن طريق تشجيع الإتصال والتفاهم والتعاون والحوار الدولي .

أهميَّةُ الموضوع :

تتجلى هذه الأهمية في التطور الذي تشهده العلاقات الدولية، حيث لم تعد الدبلوماسية التقليدية الرسمية وحدها أداة لدعم السياسة الخارجية، وإنما أصبح هناك فاعلون جدد يشاركونها في تحقيق أهداف وأولويات السياسة الخارجية بإعتبارهم طرفًا مهمًا وفاعلًا على الساحة الدولية، وهي آلية الدبلوماسية الموازية غير الرسمية عبر وسائلها المختلفة من دبلوماسية برلمانية وشعبية ومنظمات غير حكومية وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والرأي العام والقوة الناعمة وجماعات الضغط والمنظمات الدينية .

فالمجتمع المدني وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات وثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات، له دور يتمثل في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم، هذا مع العلم أن المجتمع المدني مجتمع مستقل عن إشراف الدولة فهو مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات .

ومن هنا تظهر أهمية هذا النوع من الدبلوماسية الموازية بإعتبارها أداة من أدوات السياسة الخارجية، قد أصحبت آلية أساسية تعتمد عليها الدول بجانب الدبلوماسية الرسمية، إضافة إلى تحديد أهم الفاعلين والوسائل والأدوات والبرامج والأطراف التي تمارس هذا النوع من الدبلوماسية الموازية، وتصنيف أنشطتها غير الرسمية في مجال التنمية والدفاع عن حقوق الإنسان وتقارب الأديان وإحلال السلام الدولي .

كما تبرز أهمية الموضوع في إضافة مقاربات معرفية جديدة في مجال العلاقات الدولية، وكذلك لتعزز أهمية هذا النموذج من الدبلوماسية الفلسطينية غير الرسمية، بإعتبار فلسطين ما تزال دولة ناشئة تعتمد في علاقاتها الدولية على الدبلوماسية بشكل أساسي بعد تجميد العمل العسكري لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وتوقيعها على إتفاقية أوسلو لسنة 1993 رغم

إستمرار الإحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على أراضيها. كما أن الإعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة عام 2012 أعطى للدبلوماسية غير الرسمية أهمية كبيرة .

وعليه، فإن الدبلوماسية الفلسطينية غير الرسمية تهدف بالدرجة الأولى إلى الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني بالحرية والإستقلال وبناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، عبر تعزيز سياستها الخارجية مع الفاعلين غير الرسميين في المنظمات الدولية، ونسج علاقات دبلوماسية متساوية ومتوازنة على كافة المسارات .

مُبرِّرَات إختيارِ الموضوع :

إنَّ الموضوعَ محل البحث يحتاجُ لجهدٍ كبير ودراسةٍ عميقة ومنهجيةٍ دقيقة؛ تجعلنا نفهم تأثير الدبلوماسية الموازية في دعم السياسة الخارجية، وإنطلاقا من هذا فقد تنوعت المبررات والدوافع لمعالجة هذا الموضوع سيَّما أنَّه يتعلقُ بالدرجة الأولى بالقضيَّة الفلسطينيَّة .

المُبَرِّرَات الموْضوعِيَّة :

إذا كانت ممارسة العمل الدبلوماسي من أعمال السيادة التي تمارسها الدول المستقلة، بإعتبارها نشاطا مؤسساتيا يمارس بعد قيام الدولة، فإن الدبلوماسية في الحالة الفلسطينية قد جاءت إستثناء على هذه القاعدة، فقد نشأت وتطورت في ظروف معقدة مختلفة عن نظيراتها في معظم دول العالم، حيث إنها نشأت تحت إحتلال وفي ظل عدم وجود كيان سياسي مستقل ذي سيادة، إضافة إلى أنها بدأت عملها من خارج الأراضي الفلسطينية، ومن ثم في مناطق محددة من الوطن الفلسطيني، وأخذت بالتوسع والتطور تدريجيا وساهمت بشكل بارز في النضال المستمر من أجل إقامة دعائم الدولة وتحقيق الإستقلال الكامل .

وتأسيساً على ذلك، فإنَّ وجودَ دراساتٍ تربطُ بينَ العملِ الدبلوماسي غيرِ الرسميّ والسياسة الخارجيّة من خلالِ تحليلِ دورهِ في تحقيقِ أهدافٍ وأولويّات السياسة الخارجيّة هي نادرة جداً، لهذا سنحاولُ تقديمَ إطارٍ نظريّ ومقاربةٍ معرفيّة لتحديدِ طبيعةِ العملِ الدبلوماسيّ غير الرسميّ في دعمِ السياسة الخارجيّة، والإشارة إلى الدبلوماسيّة الشعبيّة والبرلمانيّة بإعتبارِهما من مظاهرِ الدبلوماسيّة غير الرسميّة، والهدفُ من ذلك هوَ توضيح الدور الذي لعبتهُ هذهِ الدبلوماسيّة وما

يمكنْ أنْ تلعبهُ إذا ما عزّزَتْ وسائلها في مجالِ التنميّة وحمايةِ حقوقِ الإنسان وعولمةِ الحوار الدوليّ وإحلالِ السّلام بعيداً عن النّزاعات والقوة والحرب .

المبرِّرَات الذاتية :

إنَّ الدِّبلوماسيّة الرسميّة الفلسطينيَّة لم تؤتِ ثمارَها المرْجوَّة، رغمَ مرُورِها بعددٍ من حالاتِ المدِّ والجزر؛ وذلك نتيجةَ حساسيَّة الأبعادِ السياسيَّة والدينيَّة والإجتماعيّة للقضيَّة الفلسطينيَّة وما صاحبَها من تَعْقِيداتٍ دوليَّة، ولذلك لا بدَّ من وجودِ مكمِّلٍ لهذهِ الدبلوماسيّة ألا وهوَ الدبلوماسيَّة غيرِ الرسميَّة عبرَ فواعِلها، فالدورُ الذي تلعبُهُ هذهِ الدبلوماسِيَّة على المستوى الداخليّ يمكنْ بلوَرَتُهُ على المستوى الخارجيّ، وذلكَ من خلالِ دمجِها ومشارَكتِها في دعمِ السّياسَةِ الخارجيَّة وبلوَرَة كلِّ ذلك في تحسينِ علاقاتِ الدولِ فيما بينها. لذلكَ فإنَّ هذهِ المُتَغيِّرات دفَعتْنَا لمُحاوَلَةِ فهمِ هذا الدورِ، إضافةً إلى إبرازِ فعاليَّةِ الدبلوماسيَّة غيرِ الرسميَّة في النموذجِ الفلسطينيِّ بالتأثيرِ على العلاقاتِ الدوليَّة عبرَ فوَاعِلهَا ومدَى مُشارَكتِها في دعمِ السياسَةِ الخارجيَّة الفلسطينيَّة، وبعبارةٍ أُخْرَى فإنَّ مُيولنِا لفَهمِ طبيعةِ سَيرِ العلاقاتِ الدولّية بمشاركةِ أطرافٍ غيرِ حكوميَّة وغير ربحيَّة، هدفُهَا الأساسيّ هُوَ مسانَدةُ الجهات الحكوميَّة؛ من أجلِ بلورةِ دبلوماسيَّة فاعلة تساهمُ في تحقيقِ أهدافِ وأولوياتِ السياسة الخارجيَّة لا سيَّما من خلال الإتِّصالِ الجماهيريّ، والتي لاحظْنَا أنَّهُ لا بدَّ من تصنيفِ هذهِ الوسائل حسب دورِها؛ لتحقيقِ الأهدافِ والأولويات .

إشْكَاليَّة المَوْضُوْعِ :

لقدْ سعتْ الدبلوماسيَّة المُوازيَّة بِفَوَاعِلِها إلى تكثيفِ نشَاطاتِها الدبلوماسيَّة ,وذلكَ منْ خلالِ التأثيرِ في مواقفِ القُوى الدوليَّة، والتأثيرِ في الرأيِّ العام الدوليّ بهدفِ إستمالتَها لصالحِ الحقوقِ الفلسطينيَّة وتأمينِ دعمِها؛لإستكمالِ بناءِ مؤسسات الدولةِ الفلسطينيَّة ,وتحقيقِ التنميَّة في فلسطين. فقدْ كانَ للحصارِ الجائرِ على قطاعِ غزةَ بعدَ الإنتخابات التشريعيَّة الثانية عام "2006" وفوزِ حركةِ حماس، الذي بدورِهِ أعاقَ كلَّ الجهودِ في مجالاتِ العملِ السياسيِّ والدبلوماسيّ في الساحةِ الخارجيَّة الدوليّة و العربيّة، وقد خلقَ الحصارُ والإنقسامُ الفلسطينيّ آثاراً على الأصعِدة الإقتصاديّة والسياسيَّة والإجتماعيَّة والثقافيَّة والإنسانيَّة، إضافةً إلى تعطيلِ المجلسِ التشريعيّ من قبلِ الإحتلالِ الإسرائيليِّ وإختطافِ النوابِ وإعتقالِهم، كما أنَّ الحروبَ المتواليَةَ على قطاعِ غزةَ أعوام 2008 و 2012 و2014، والتي بدورِها أيضاً زادتْ الأوضاعَ سوءاً على النواحي جميعها، حيثُ إنَّ

الدبلوماسيَّةَ الفلسطينيَّةَ الرسميَّة لم تعدْ كافيةً لوحدِها في مواجَهةِ المخطَّطات الصهيونيَّةِ كافَّة، وَظَهَرَ للوجودِ دبلوماسيَّة غير رسميَّة مُكمِّلة للدبلوماسيَّة الرسميَّة من منظماتِ المجتمع المدنيّ والمنظَّمات غيرِ الحكوميَّة والرأيِّ العام والدبلوماسيَّة الشعبيِّة والبرلمانيِّة، وذلكَ للتواصلِ مع الشُّعوبِ والمؤسَّساتِ غيرِ الرسميَّة، الدوليَّة والإقليميَّة لدعمِ حقوقِ الشعبِ الفلسطينيّ، وأيضاً لدعمِ السياسةِ الخارجيَّة الفلسطينيَّة من خلالِ التأثيرِ في صنَّاعِ القرار، وإقامة الدَّولة الفلسطينيَّة، وتحقيقِ تسويةٍ عادلةٍ لقضيةِ اللاجئينَ والأسْرى وغيرها من القضايا المشروعة للشعبِ الفلسطينيّ، ومن هذا المنطلق، فإنَّهُ لا بدَّ من طرحِ إشكاليَّةٍ ضروريةٍ لهذهِ الدراسة وهيَ :

إلى أي مدى ساهمت الفواعل غير الرسميّة للدبلوماسيّة الموازية في دعم وتعزيز أهداف وأولويات السياسة الخارجية الفلسطينية بما يحقّق سياسةً رشيدةً قائمةً على المشاركة الشعبية ؟ وعلى ضوء هذه الإشكالية التي تطرح العديد من الفرضيات :

إنَّ المجتمعَ المدنيَّ يقومُ بدورٍ مهمٍ في تنميةِ المجتمعِ ,وخاصةً أنَّ نشْأتَهُ نابعة من إحتياج فعليّ لهُ، وبرزَ الإهتمامُ بهِ بشكلٍ جليّ؛ نتيجةَ التطورِ التكنولوجيِّ والتحوُّلاتِ الإقتصاديّة والإجتماعيَّة والسياسية، وزيادةُ الإهتمامِ بمفاهيمِ حقوقِ الإنسان، والمفاهيم التنموية التي تسعى إلى تكريسِ دورِ الإنسان وإعطائها دوراً بارزاً في المساهمة في بناءِ المجتمعِ، ومنذ بداية التسعينات من القرن الماضي برزَ دورُه في السياسة الخارجيَّة وأصبحَ لاعباً أساسياً في الدفاعِ عن القضيَّة الفلسطينيَّة، كما أنَّ الإهتمام بالمجتمعِ المدنيّ في الحالةِ الفلسطينيَّة هو الحاجةُ إلى إعادةِ تشكيلهِ وذلكَ بعدَ ملاحظةِ عددٍ من التغيرات السلبيَّة التي إعترت المجتمع الفلسطيني، وتراجع التغيراتِ الإيجابيَّة التي كان للمجتمع المدنيّ دورٌ فيها خلالَ الإنتفاضةِ الأولى، وتراجعَ التأثيرُ الإيجابيُّ للمجتمعِ المدنيِّ، خاصةً بعدَ الإنقسامِ الفلسطينيّ وسيطرة فتح في الضفة وحماس في غزة عام 2007، وتأثرَ المجتمعُ المدنيُّ سلباً بالإنقسامِ الذي تعرضَ لهُ النظام السياسيّ الفلسطينيّ .

كما أنَّ المنظمات غيرِ الحكوميَّة تعملُ على حفظِ المجتمعِ منَ التجاوزاتِ, وتوثيقِ إنتهاكات الجهاتِ المختلفة بما يساعد على تحقيقِ سيادة القانون، ويتمثلُ الدورُ الدبلوماسيّ لمنظماتِ حقوقِ الإنسان في الدفاعِ عن حقوقِ الإنسانِ والشعبِ الفلسطينيّ, وصونِها وحمايتِها جراءَ الجرائمِ التي يرتكبُها الإحتلالُ الإسرائيليُّ، كما أنَّ للمنظماتِ الدوليَّة غير الحكوميَّة دوراً كبيراً، وذلكَ من خلالِ تقديمِ المساعداتِ وتوثيقِ الجرائمِ المرتكبةِ بحقِّ المدنيين وتقديمِ الإغاثةِ لهم .

إن الحصار والإنقسام السياسي الفلسطيني أثر بشكل سلبي على الأنشطة الدبلوماسية البرلمانية، مع العلم أن المجلس التشريعي الفلسطيني ولد في ظروف خاصة وفريدة، وبحدود وقيود نابعة عن إتفاقية أوسلو .

يعتبر تفعيل السياسة الخارجية الفلسطينية إحدى القضايا الراهنة التي يلزم الإعتماد عليها لتحقيق أهداف السياسة العامة الفلسطينية وذلك بالإشتراك مع الفواعل غير الرسمية لما لها من تأثير على الشعوب والدول وعلى الرأي العام الدولي، ومواجهة كافة المخاطر التي تهدد القضية الفلسطينية، خاصة بعد إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل وذلك في 6 ديسمبر 2017، وتقليص المساعدات المقدمة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ولذلك لا بد من العمل على تفعيل كافة الهيئات الرسمية وغير الرسمية المختصة بالعلاقات الخارجية الفلسطينية لكسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية .

إن القضية الفلسطينية بحاجة للدبلوماسية الشعبية في دعم السياسة الخارجية لما لها من دور داعم ومؤثر في الدبلوماسية الرسمية، والتي بدورها إستطاعت أن تتخطى الحواجز الدبلوماسية وخاصة بعد الحصار المفروض على قطاع غزة بصوره المختلفة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والذي إستحوذ على إهتمام الدبلوماسية الشعبية بهدف رفع الحصار وحشد الدعم الدولي، وتقديم المساعدة للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ودعم صموده تجاه تحرير الأرض الفلسطينية وتحقيق تقرير المصير وحق العودة .

إن الدبلوماسية الموازية الفلسطينية تواجهها العديد من الصعوبات التي تحد من قدرة فواعلها على القيام بالمهام المنوطة بها، وذلك لا بد من تحديد هذه المعيقات وكذلك تحديد إستراتيجية تفعيل هذه الدبلوماسية لما لها من تأثير على السياسة الخارجية الفلسطينية .

منهج الدراسة :

المنهجُ الوصفيّ التحليليّ : لدراسة ظاهرة معينة لا بد من وصف هذا الظاهرة محل الدراسة، وهذا يتطلب جمع المعلومات والإهتمام بوصفها وصفا دقيقا والعمل على تحليلها، إضافة إلى وصف متغيرات موضوع الدبلوماسية غير الرسمية من خلال تعريفها وخصائصها ووظائفها وفواعلها وذلك بصورة دقيقة وشاملة .

المنهج الوظيفي : يساعد هذا المنهج في إبراز دور الفاعلين غير الرسميين في التأثير في صناعة القرار السياسي الفلسطيني في مجال العلاقات الدولية .

المنهج النسقي : وذلك من خلال توضيح أن السياسة الخارجية هي عبارة عن نسق مفتوح عن البيئة الداخلية والخارجية، والتي تحدث تأثيرات على أعضاء النسق بأكمله ويظهر ذلك من خلال دور الفواعل غير الرسمية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية .

تحديد مفهوم الدبلوماسية الموازية الفلسطينية

لقد تعددت التعريفات المتعلقة بالدبلوماسية الموازية، إلا أننا سنعمل على تعريفها كما ذكر جون ماكدونالد بأنها الدبلوماسية غير الحكومية، وهي الإتصالات والأنشطة غير الرسمية التي تحدث بين المواطنين العاديين أو بين مجموعة من الأفراد أو بين تلك الجهات الفاعلة من غير الدول، وهي النشاطات والإتصالات التي تحدث في إطار تفاعلي بين هذه الفواعل[25] .

وعليه، فإن ممارسة الدبلوماسية الموازية الفلسطينية ترتبط بكفاءة الإمكانيات والقدرات التي تنقلها عبر فواعلها إلى أرض الواقع دون قيود، لتمارس بفاعلية وبشكل ملموس. وتأسيسا على ذلك، فإن الدبلوماسية غير الرسمية تتجلى في المجتمع المدني والتي يقصد بها حسب أنطونيو غرامشي بأنها عبارة عن هيئات ومنظمات ومؤسسات إجتماعية تعمل إلى جانب الدولة وليس تحت إمرتها من أجل تنظيم المجتمع وتنشيطه. وتتجلى أيضا في الدبلوماسية الشعبية والتي عرفها الدبلوماسي الأمريكي كرستوفر روس بأنها الوجه الشعبي للدبلوماسية التقليدية فهي فن يمكن من خلاله الحصول على التأييد لقطاع واسع من الشعوب الأجنبية من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للحكومة أو الحركات التحررية .

أضف إلى ذلك أن الدبلوماسية الموازية تتجلى في الدبلوماسية البرلمانية والتي عرفها الفقيه ويسجلاس بأنها المدى الكامل للنشاطات الدولية التي يمارسها البرلمانيون؛ بهدف رفع مستوى التفاهمات المتبادلة بين الدول، وتدعيم هذه الدول بعضها بعضا من أجل تعزيز الرقابة على الحكومات وممثلي الشعب، وكذلك لزيادة الشرعية الديمقراطية داخل المؤسسات الحكومية. وإلى جانب ذلك فهناك المنظمات غير الحكومية والتي عرفَّتها الأمم المتحدة بأنَّها منظماتٌ لها رؤيةٌ

25- بومنجل خالد، دور الدبلوماسية متعددة المسارات في حل النزاعات، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، بتاريخ 26-04-2017، ص 2 .

محددةٌ تهتمُّ بتقديمِ خدماتِها للجماعاتِ والأفرادِ، وتحسينِ أوضاعِ الفئاتِ التي تتجاوزها أو تضرُّها التوجُّهات الإنمائيَّة، كما يتحدَّد عملُهَا في ميادينِ المشاريعِ الإنمائيَّة، والطوارئ، وإعادة التأهيل، وكذلك ثقافةُ المجتمعِ والدفاعِ عن الحقوقِ الإقتصاديَّة والإجتماعيَّة[26] .

إنَّ هذهِ الفواعلَ للدبلوماسيَّة الموازية تساهم في دعم السياسة الخارجية والتي عرَّفها الدكتور محمد السيد سليم بأنَّها "برنامجُ العملِ العلنيِّ الذي يختارُهُ الممثلون الرسميون للوحدةِ الدوليَّة منْ بينِ مجموعةِ البدائلِ البرنامجيَّة المتاحة من أجلِ تحقيقِ أهدافٍ محددةٍ في المحيطِ الخارجيِّ"[27]. وتواجِهُ تحدياتٍ جمة تعمل على تجاوزها، وخاصةً في ظلِّ وجودِ الإحتلالِ الإسرائيليِّ الذي يعملُ على طمسِ الهويَّة الفلسطينيَّة والحدِّ من عملِ منظَّمات المجتمع المدنيِّ والمنظمات غير الحكوميَّة عن طريقِ تدميرِ وإنتهاكِ هذه المؤسَّسات، لما لهَا من دورٍ في التأثيرِ في السياسةِ الخارجيَّة الفلسطينيَّة من خلالِ توثيقِ الإنتهاكات المستمرَّة لحقوقِ الشعبِ الفلسطينيِّ، ورفعِ التقاريرِ وتقديمِ الشكاوى، خاصةً للمحكَمَةِ الجنائيَّة الدوليَّة لمحاسبةِ مرتكبي الجرائم، فالقضيَّة الفلسطينيَّة بحاجةٍ ماسَّة إلى وِقفةِ وتضامنِ شعوبِ العالمِ معَهَا، لا سيَّما بعدَ إنحيازِ الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّة للكيانِ الصهيونيِّ، وتبنِّي الدفاعَ عن مُمارستِه القمعيَّة والعنصريَّة تجاهَ الشعبِ الفلسطينيِّ، كما أنَّ وجودَ الدبلوماسيَّة البرلمانيَّة والتي أصبحتْ احدى الوسائلِ الأساسيَّة التي تلجأُ إليها الدولُ لمنحِ دورٍ أكثرَ فعاليَّة للبرلمانِ في السياسةِ الخارجيَّة، خاصَّةً أنَّ البرلمانَ الفلسطينيَّ واجهَ صعوباتٍ عديدةً بعدَ الإنقسامِ الفلسطينيِّ والذي أدَّى إلى تعطيلِهِ، أضف إلى ذلك، قيامُ الإحتلالِ الإسرائيليِّ بإعتقالِ العديدِ من النوَّابِ؛ للحدِّ من عمله .

وفي إطار تحليلنا لموضوع الدبلوماسية الموازية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية إرتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى قسمين :

القسم الأول : الفواعل غير الرسمية للدبلوماسية الموازية

القسم الثاني : تجليات الدبلوماسية الموازية

26- عادل أحمد الكسادي، الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات، مجلة الشؤون العامة، العدد 24، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص 43-44 .

[27]- علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2001، ص 6 .

القسم الأول : الفواعلُ غيرِ الرسميَّة للدبلوماسيَّة الموازية

أثبتتْ الدبلوماسيَّة الموازية في العالمِ نجاعَتَها في معالجةِ الملفاتِ الكبيرةِ لا سيَّما على المستوى الدوليّ، بل إنَّ المجتمعَ المدنيّ، والجماعات الضاغطة، والرأيَ العام بكلِّ أشكالهِ إستطاعَ أنْ يُصْبِحَ رقماً مهماً في المعادلةِ الدوليَّة، وأنْ يُصبِحَ مناصراً لملفاتٍ بعينِهَا، وقد جعلَ الدولُ المهيمنة تتراجعُ في تمريرِ أجندتِها، خاصةً ملفُّ المحكمةِ الجنائيَّة الدوليَّة الذي يُعتَبَرُ مطلباً مدنياً بإمتياز[28]، حيث إن بعض الدول أصبحت تتراجع عن الإنضمام إليها، هذا ويبرزُ مفهومُ المجتمعِ المدنيِّ والذي يعتبرُ من الفواعلِ الأساسيَّة للدبلوماسيَّة الموازية بإمتداداتٍ وظيفيَّةٍ شتَّى[29]، فالمجتمعَ المدنيّ تزدادُ أهميتَهُ ويبلغُ نضجُ مؤسَّساتِه لما يقومُ بهِ من دورٍ على مستوى تنظيمِ وتفعيلِ مشاركةِ الناسِ في تقريرِ مصيرهم، ومجابهة السياساتِ التي تؤثِّرُ في معيشَتِهم وتدعيمِ الخطواتِ القادرةِ على خلقِ نوعٍ من الضغطِ، ونشرِ ثقافةِ خلقِ المبادرة الذاتيَّة، ثقافةُ بناءِ المؤسسات، والمساهمة بفعاليَّة لتحقيقِ التحولاتِ الكبرى للمجتمعات حتى لا تُتْرِكُ حكراً على النُّخبِ الحاكمة .

هذا وتعدُّ منظماتُ حقوقِ الإنسان من أهمَّ شرائحِ مؤسَّسات المجتمع المدنيِّ، وإحدى الفواعلِ الرئيسيَّة للدبلوماسيَّة الموازية، وتُعتبرُ من أكثرِ المنظماتِ الفاعلةِ من بينِ المنظمات الأهليَّة (غير الحكوميَّة)، حيثُ تعملُ هذهِ المنظماتُ على حفظِ المجتمعِ منَ التجاوزاتِ، وتوثيقِ إنتهاكات الجهاتِ المختلفة، بما يساعدُ على تحقيقِ سيادة القانونِ، وتعزيزِ مبادئِ المساءلةِ والشفافيَّة في المجتمع، وتتوزع منظمات حقوق الإنسان في أجزاء مختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة وحتى أراضي الدَّاخلِ المحتلِّ عام 1948، ودورُها يتمثَّلُ في الدفاعِ عن حقوقِ الإنسانِ للشعبِ الفلسطينيِّ وصونِها وحمايتَها، وهو ما سنحاولُ تناولهُ في هذا القسمِ عبرَ الفصلين المواليين .

الفصلُ الأول : مظاهرُ المجتمعِ المدنيِّ

الفصلُ الثَّاني : الدفاعُ عن حقوقِ الإنسانِ من مقوماتِ الدبلوماسيَّة الموازية

27- عمر إسكندر، دور الدبلوماسية الموازية في الحفاظ على السلم العالمي، المرصد الدولي أطلنتيس للسلام والدبلوماسية الموازية، منشور بتاريخ 01 أبريل 2016، ص 2، تاريخ الزيارة 29-08-2016، الموقع الإلكتروني : www.atlantisworld.org

[29]- تجدر الإشارة إلى أن الدبلوماسية الموازية وقاعدتها المجتمع المدني هو الضامن الأساسي للحفاظ على التمسك الوحدوي وبالتالي تجنب الصراعات المحلية أو الإقليمية، وكذا تثبيت السلم العالمي لأنها غير مقيدة بالدبلوماسية الرسمية أي الحكومية، والتي لها دور آخر مرتبط بالعلاقات الدولية سياسيا وإقتصاديا لا تستطيع في غالب الأحيان الإنفكاك من قيودها .

الفصلُ الأول : مظاهرُ المجتمعِ المدنيِّ

يُعتبرُ المجتَمَعُ المدنيُّ سلطةً خامسةً أوكلتْ إليها مهمَّةَ تدبيرِ القضايا المرتبطة بقضايا المعيش اليوميّ للمواطنِ، ويُعدُّ أحدَ تجليَّات الممارسة الديمقراطيَّة التي يعززُهَا مبدأُ التعدُّديَّة والحريَّة داخلَ المجتمعِ، لأنَّهُ من الأسسِ التي تُبنى عليها الديمقراطيَّات الحديثة، ويلعبُ دورَ الوسيطِ بينَ الدولةِ والمجتمع، كما لا تخفى إنعكاساتُ المُمارسَة الديمقراطيَّة على صمودِ المجتمعِ المدنيّ وتطورِ أدائِهِ، وهوَ ما تؤكِّدهُ التجاربُ الغربيةُ الرائدة في هذا الصدد[30]، هذا وتنطوي أدوارُ المجتمعِ المدنيِّ على أهميَّةٍ كُبرى في المجالِ الدبلوماسيِّ سواءً على المستوى الأفقي في علاقةِ ذلك بتعبئة الرأيّ العام بصددِ الكثيرِ من القضايا والمواضيع، أو على المستوى العمودي من حيث إعتمادِ تقنياتِ التسويقِ والإقناع والمرافعة .

وعليهِ، فإنَّ المجتمعَ الفلسطينيَّ بحاجةٍ لمؤسَّسات المجتمعِ المدنيّ لتساهمَ بدورٍ فاعل في النشاطات المجتمعيَّة والتنمويَّة، نتيجةَ عواملَ داخليَّةٍ وخارجيَّة كالفسادِ والإحتلالِ، إضافةً إلى أنّ للمجتمعِ المدنيّ دورًا كبيرًا في الدفاعِ عن القضيَّةِ الفلسطينيَّة، ويُعتَبرُ عنصرًا فعالًا وأحدُ أهمِّ القوى المؤثرة ليسَ على الصعيدِ الفلسطينيِّ فقط، بلْ على المجتمعِ الدوليّ سواءً على الصعيدِ الديمقراطيّ وعمليات الإصلاح، أو حمايةِ حقوقِ الإنسان، أو عمليَّات التنمية أو الإرتقاءِ بالمستوى العام للثقافةِ السياسيَّة والإقتصاديَّة والإجتماعيَّة وغيرها، وبناءً على ما سبقَ ذكرهُ، سنعملُ على تبيانِ دورِ هذه المنظمات في الدفاعِ عن القضيَّة الفلسطينيَّة في (**مبحثٍ أول**) ودورِ هذهِ المنظَّماتِ في تعزيزِ التنميَّة في (**مبحثٍ ثان**) .

29- إدريس لكريني، الدبلوماسية الموازية وقنواتها، مقال منشور بتاريخ 2016/08/12، ص 2، تاريخ الزيارة 2016/09/01، الموقع الإلكتروني : http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/2fae287d-2406-4566-a728-32e915f5bfcd

المبحثُ الأول : دورُ المجتمعِ المدنيِّ في الدِّفاعِ عن القضيَّةِ الفلسطينيَّةِ

تتّخذُ منظّماتُ المجتمعِ المدنيِّ على مستوى العالمِ تجاهَ قضايا الأمّةِ، وفي مقدِّمتِها القضيَّة الفلسطينيَّة، وهيَ من أخطرِ القضايا التي تؤرِّقُ الأمَّة [31]، وتضعُ العديدَ من علاماتِ الإستفهامِ حولَ الظروفِ والأسبابِ التي تقفُ خلفَ هذه المواقفِ ومؤشراتِها، ومدى أهميَّتِها على الصعيدين السياسيّ والإنسانيّ، وكيفيَّة إستثمارِها لصالحِ بلوَرَةِ رأي عام دوليّ في مواجهةِ الممارساتِ الإسرائيليّة ضدَ الشعبِ الفلسطينيّ، حيثُ إنَّ مواقفَ وتوجهات منظّمات المجتمع المدنيّ التي تضاعفتْ أعدادُها ونشاطاتُها خلالَ السنواتِ الأخيرةِ، أصبحتْ عاملاً مؤثراً بدرجاتٍ متفاوتةٍ في عمليةِ صنعِ القرارِ السياسيِّ في معظمِ دولِ العالمِ تجاه القضيَّة الفلسطينيَّة، تكشفُ عن عدةِ مؤشراتٍ وأهمُّها، الموقفُ الإيجابيُّ لهذهِ المنظَّمات والذي يعوِّضُ الفشلَ الدوليَّ في إيجادِ حلٍّ عادلٍ للقضيَّة الفلسطينيَّة، وحمايةِ الشعبِ الفلسطينيّ من إنتهاكات وممارسات الإحتلالِ الإسرائيلي على مدى أكثرَ من نصفِ قرنٍ، وذلك بسبب الإنحيازِ الأمريكيِّ والغربيِّ لإسرائيلَ من جهةٍ، وضعفِ مواقفِ الأطرافِ العربيَّةِ والدوليَّة الأخرى وعدم فاعليتها من جهةٍ أخرى. وعليهِ، وبناءً على كلِّ ما ذُكر، سنحاولُ التطرقَ إلى دورِ المنظَّمات الدوليَّة غيرِ الحكوميَّة تجاهَ القضيَّة الفلسطينية (المطلب الأول)، وإلى دورِ المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيِّ في الدفاع عن القضيَّة الفلسطينيَّة (المطلب الثاني) .

المطلبُ الأوَّل : دورُ المنظَّماتِ الدوليَّة غيرِ الحكوميَّة تجاهَ القضيَّة الفلسطينيَّة

لقدْ أخَذتْ المنظَّماتُ غيرُ الحكوميَّة تنشطُ بعدَّةِ مجالاتٍ تهمُّ المواطنَ الفلسطينيّ، فمعْ تواصلِ الضّغط الصهيونيِّ، والعقباتِ التي تُعاني منْها القيادةُ الفلسطينيَّةُ والفصائليَّة في معالجةِ الإشكاليَّات التي يمرُّ بها المواطنُ الفلسطينيّ؛ نتيجةَ إستمرارِ الإحتلالِ وغيابِ الوحدةِ الوطنيَّة، وإستمرار الإنقسام، وعجزِ القيادةِ الفلسطينيَّة وفصائِلها عن معالجةِ العديدِ منَ قضايا الإنسان الفلسطينيّ، وأيضاً في ظلِّ غيابِ السيادةِ الوطنيَّة، تمكنَّت هذهِ المنظَّمات، من إثارةِ العديدِ منَ القضايا وذلكَ بمحاولةِ إقناعِ الشَّعبِ الفلسطينيِّ بأنَّه يعيشُ بكرامةٍ ضمنَ سيادةٍ وطنيَّةٍ، متجاهلةً بذلك إستمرارَ

30- كانت ولا زالت القضية الفلسطينية محور الإهتمام العربي بصورة متباينة، وذلك منذ حرب فلسطين عام 1948، ولكن بشكل عام لم تعالج الأنظمة الرسمية العربية هذه القضية بشكل جدي، مما أدى إلى إستفحالها وتعقيدها من جهة، وإلى إبراز إسرائيل كقوة عسكرية مرهوبة الجانب لا يمكن النيل منها من جهة أخرى. كل ذلك إضطر القيادات الفلسطينية المتعاقبة إلى البحث عن حلول التسوية . أنظر: أسامة أبو نحل، صعود قوى الإسلام السياسي العربي وأثره على القضية الفلسطينية، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثاني (فلسطين في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية) الذي عقده مركز الدراسات الإسرائيلية بجامعة الزقازيق بالتعاون مع مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بتاريخ 2012/11/21، جامعة الأزهر، غزة، ص 3 .

الإحتلالِ، فإزالةَ الإستيطان وإيقافِ قلعِ الأشجار وهدم البيوت وإيقاف حملاتِ الإعتقالِ، وغيرها تنتهي بإنتهاء الإحتلال[32] .

فَهذهِ المنظَّمات تنشطُ للتعاملِ مع القضيّة الفلسطينيّة على أنَّها قضيَّة إنسانيَّة، يجبُ أنْ يُحترمَ بها الإنسانُ، سواءً من سلطةِ الحكمِ الذاتيّ أو الإحتلال، والتي تحاولُ أنْ توفّرَ بحوثا وتقاريرَ تأخذُ بالمحصلةِ معالجةَ الجانبِ الإنسانيّ للشعبِ الفلسطينيِّ دونَ الأخذِ بعينِ الإعتبار القضايا الوطنية التي يناضلُ من أجلها الشعبُ الفلسطينيّ، ألا وهوَ إزالةُ الإحتلالِ، هذا إلى جانبِ أنَّ وعدَ بلفور والكيان الصهيونيّ، والدول الغربيّة الداعمة لهذا الكيان يرفضون التعاطي مع القضيّة الفلسطينيّة على قاعدةِ أنَّها قضيَّة وطنيَّة، قضيةّ شعبٍ يعيشُ تحتَ الإحتلال، وأنَّ حرِّيتهُ هي التخلصُ منهُ وإستقلاله وعودتِه وسيادتِه على أرضِه، فهم يتعاطون على أساس أنَّها قضيَّة مدنيَّة إنسانيَّة. وبناءً عليه، سنحاولُ التطرقَ إلى دورِ منظمات المجتمع المدنيّ الغربيّ تجاهَ القضيَّة الفلسطينيَّة (فرع أول) وإلى دورِ منظماتِ المجتمع المدنيِّ العربيِّ تجاهَ القضيَّة الفلسطينيَّة (فرع ثاني) .

الفرعُ الأول : دورُ المجتمعِ المدنيّ الغربيّ تجاهَ القضيَّة الفلسطينيَّة

لقد إستطاعتْ الحركاتُ الإجتماعيَّة والمنظّمات غير الحكوميَّة، أنْ تصنعَ لنَفْسِها مكانا حقيقيا في المعادلةِ العامة في المجتمعاتِ الغربيَّة، من خلالِ دورِها الفعَّال في مُنتصَفِ القرنِ العشرين، وقد أثبتتْ نفْسَها في تسييرِ الأمورِ السياسيَّة والإقتصاديَّة والإجتماعيَّة، وكانَ لها السبقُ الفعليُّ في مجالاتِ التنميةِ بكلِّ صورِها، حتى باتتْ المسؤولُ الحقيقيُّ للإبداعِ الغربيِّ بصورتِهِ الحاليَّة .

تجلَّتْ قوَّةُ هذه المنظمات في الدورِ الذي تلعبُهُ في صياغةِ القراراتِ الدوليَّة والمحلية، فهيَ تقومُ بتوفيرِ ما تحتاجهُ القضيَّة من الإهتمامِ والعنايةِ، وأحيانا تضعُ حلولا مفترضةً لها، سواءً كانت قضايا سياسيّة أو بيئيَّة أو حقوقيّة، كقيامِها بتقديمِ خدماتٍ في مجالِ التدريبِ والتأهيلِ وعقدِ دوراتِ تأهيلٍ مهنيّ للشباب، وتقديمِ خدماتٍ صحيَّة علاجيَّة ووقائيَّة في جميعِ أنحاءِ الضفةِ الغربيَّة وقطاعِ غزةَ، وتقومُ بطرحِها بقوةٍ من خلال الدور المؤسَّساتي، أو من خلالِ طرحِها في إطارِ جهةٍ ضاغطةٍ، تحملُ الأهدافَ نفسَها ليتمَّ لها ما تريد، لمعرفةِ السياسة في الغربِ بحجم تأثيرها، ولعلَّ هذا هوَ ما دفعَ المجتمعُ المدنيّ الغربيُّ بأنْ يتَّجهَ إلى تحقيقِ ذاتهِ كعنصرٍ رئيس ومباشر في الحدثِ

[32]- نور الدين الملاخ، القضية الفلسطينية والإستراتيجيات المدنية، مقال منشور بتاريخ: 22 مارس 2012، تاريخ الزيارة 2016/01/08، أنظر الموقع الإلكتروني : http://www.aljamaa.net/ar/document/53701.shtml

العام، حيثُ يقولُ البروفيسور روجيه سي: (أنَّ صعودَ المجتمعِ المدنيِّ بهذهِ القوَّة، يعني السيرُ على طريقِ تحولِه إلى هيئةٍ سياسيَّة بحدِّ ذاتِها)[33].

هذا ويحتفلُ المجتمعُ الدوليُّ كلَّ سنةٍ في (29) نوفمبر باليومِ الدوليّ للتضامن مع الشّعبِ الفلسطينيّ وفقا لقرارِ الجمعيَّة العامة 40/32 المؤرَّخ في 2 ديسمبر 1977، ويحيي ذلك اليوم ذكرى إعتماد الجمعية العامة في عام 1947 لقرارها 181 (د-2) المعروف باسم "تقسيم فلسطين" الذي ينص على إقامة دولة يهودية ودولة عربية ومنح مدينة القدس وضعا دوليا خاصا. هذا ويجري الإحتفال به في مقر الأمم المتحدة بنيويورك وفي مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا وغيرها، ويشمل عقد إجتماعات خاصة تلقى فيها كلمات من طرف شخصيات رفيعة المستوى وتنظيم معارض وعرض أفلام وإقامة أنشطة أخرى حسب مكان الإحتفال، وفي مكاتب الأمم المتحدة، يلقي ممثلو المنظمات غير الحكومية الذين يدعوهم مكتب اللجنة كلمات في تلك الإجتماعات نيابة عن المجتمع الدولي للمنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى اللجنة، وترد رسائل للتضامن من العديد من المنظمات غير الحكومية تدرج نصوصها فيما بعد في نشرة تتضمن وقائع المناسبة، وتساعد مكاتب الأمم المتحدة للإعلام في كثير من البلدان المنظمات غير الحكومية في تنظيم إحتفالاتها بهذا الحدث، وذلك بتزويدها بالملصقات والوثائق والمعلومات المتعلقة بالإحتفال بالذكرى. وفي هذا السياق سنتطرق لبعض الصور للمجتمع المدني الغربي في التأثير الحقيقي في صياغة القرار على المستويات المختلفة وخاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية .

الفقرة الأولى : المجتمعُ المدنيُّ للولاياتِ المتَّحدة الأمريكيَّة تجاهَ القضيَّة الفلسطينيَّة

فبرغمِ التمايزِ الطبقيّ في الولايات المتحدة[34]، يشكلُ المجتمع المدني، الدّعامةَ الرئيسيّة في إستقرار المجتمع كليا، وهو الضمانة الفعلية لتقدم المجتمع وتقرير سياساته التربوية والإجتماعية والثقافية والسياسية، وله اليد الطولى في ترسيم مناهج العمل الإقتصادي، والعلاقة مع الدول والشعوب الأخرى، وهذا ليس غريبا إذا تمت مقارنته بطبيعة النمو في عدد هذه المنظمات ونوعية خدمتها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها، بلغ عددُ منظماتِ المجتمع المدنيّ أكثر من

[33]- قراءة في كتاب البروفيسور: روجيه سي، مقال بعنوان: المجتمع المدني في مواجهة السلطة، منشور بتاريخ 01-10-2004، تاريخ الزيارة 2016/01/13، الموقع الإلكتروني: سودانيات. نت .

[34]- د.عبد الحليم الزيات، في سوسيولوجيا بناء السلطة (الطبقة، القوة، الصفوة)، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، 1991، ص 60-74 .

مليوني منظمة، تأسست كلها خلال الثلاثين عاما الأخيرة[35]. وتعتبر هذه المنظمات الأهلية والإتحادات والنقابات التي تطورت تاريخيا رقما حقيقيا في الواقع الأمريكي المعاصر، ولها حالها المؤثر في جوانب إهتمامها، وهي لا ترضى بالتكاسل، ومعروفة بحركتها الدؤوبة لتحقيق غاياتها من خلال الحوار، والتفاوض والتحركات السلمية، وتحريك الشارع ونحوها .

وعليه فهناك حراك فعلي لمنظمات المجتمع المدني الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية[36]، فمثلا، تحركت بعض فعاليات المجتمع المدني الأمريكي بعد المجازر الصهيونية في فلسطين، وقامت بحركات ضاغطة على الحكومة الأمريكية من أجل وقف نشاطاتها ودعمها لإسرائيل، لا سيما بعدما حصل مع الطفل الفلسطيني محمد الدرة الذي قتل بين يدي والده، حيث إنضم أساتذة وطلاب العديد من الجامعات والمعاهد في الولايات المتحدة مثل جامعتي (بريستون) و (هارفارد)، ومعهد (مساتشوستس للتكنولوجيا) لحملة المقاطعة لإسرائيل. هذا وقد طالب القائمون على هذه التحركات بتجميد الدعم المالي للجامعات والمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، كما طالبوا الإدارة الأمريكية بتعليق الدعم العسكري لإسرائيل حتى تمتثل لقرارات الأمم المتحدة، وتضع حدا لإنتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان الفلسطيني .

كما نظم نحو ستين ألف شخص من الناشطين في مجال حقوق الإنسان مظاهرة على هامش أحد المؤتمرات العالمية، إرتدوا خلالها قمصانا عليها صورة الطفل الفلسطيني "محمد الدرة" الذي إغتالته إسرائيل إبان الإنتفاضة، فيما إرتدى الآلاف من ممثلي المنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمر "الكوفية" الفلسطينية الشهيرة تعبيرا عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، وقد أدى هذا الموقف غير المسبوق لمنظمات المجتمع المدني إلى إنسحاب إسرائيل والولايات المتحدة بحجة سيادة لغة متطرفة معادية ل "إسرائيل" في المؤتمر، فضلا عن تهديد دول الإتحاد الأوروبي بالإنسحاب للسبب نفسه .

---

[35]- عبد الملك بن أحمد آل الشيخ، مقال بعنوان: قوة الضغط القادمة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10266، منشور بتاريخ 06-01-2007 .

35- تجدر الإشارة إلى أنه يعمل في فلسطين العديد من المؤسسات الدولية سيما، وأن فلسطين لها من الخصوصية على خارطة العالم ما يميزها عن غيرها نتيجة المتغيرات الدائمة على الصعيد الأمني والسياسي والإجتماعي ما يجعلها أيضا منطقة جذب، وهدفا لعمليات هذه المؤسسات التي تقوم بأعمال إغاثية حيث ضخت الكثير من الأموال لتنفيذ مشاريعها، كما قامت بتمويل مشاريع مشتركة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والبلديات، ومنذ توقيع إتفاقية أوسلو عام 1993، إزداد هذا التمويل الذي غطى مناطق وقطاعات محدودة ومقصودة، وأثر في سلوك صانعي القرار السياسي وأصحابه، كما واتجه بالقضية الفلسطينية نحو وجهات غير مقبولة على الصعيدين الخارجي والداخلي، ووضع صاحب القرار السياسي الفلسطيني بين المطرقة والسندان، مما إنعكس بشكل ملحوظ وواضح في بعض الظواهر السلبية داخل المجتمع الفلسطيني والتي بدورها أثرت في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية نتيجة الإرتباط الوثيق بها التمويل، والذي يتوقف على إنقطاعه شل الحياة الرسمية وغير الرسمية للفلسطينيين. كما إزداد تقديم التمويل للمؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بشكله الفئوي بالذات بعد الإنتخابات التشريعية عام 2006، وتمويل المؤسسات الدولية وبالأخص الأمريكية منها لمؤسسات فلسطينية محسوبة على تيارات معينة. هذا فهنالك العديد من المؤسسات الأمريكية غير الحكومية مثل مؤسسة الإسكان الدولية، ومؤسسة أنيرا، ومؤسسة إنقاذ الطفل، والهيئة الطبية الدولية، والمؤسسة الخيرية الأرثوذكسية، ومؤسسة الإغاثة والتنمية الدولية، ومؤسسة الأمديست الشرق الأوسط للتعليم والتدريب وما إلى ذلك فجل هذه المؤسسات تعمل على تقديم مشاريع عدة في فلسطين للنهوض بالمجتمع الفلسطيني وتقديم كل ما يلزم له من مساعدات وتوفير فرص عمل ودعم المشاريع التنموية في فلسطين، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني للرقي به إلى أعلى المستويات .

الفِقرة الثَّانية : المجتمعُ المدنيّ البريطانيّ والقضيَّة الفلسطينيَّة

تُعتبرُ منظماتُ المجتمعِ المدنيِّ البريطانيِّ، منظماتٌ فاعلةٌ نشِطة ذاتَ أهدافٍ ورؤى واضحة، ولها من الكفاءةِ والخبرةِ والدرايةِ ما يعينها على تحقيق أهدافها وبلوغها على المستويات المختلفة، ويقودُ هذهِ المنظمات مختصُّون متمرِّسون في العملِ الإداريّ، ولهم قدرةٌ على المناورةِ والمفاوضةِ، الأمرُ الذي إنعكسَ على حالةِ المنظَّمات الأهليَّة عينِها، وعلى المجتمعِ في بريطانيا ككل، فقد أصدرَ إتِّحادُ الأكاديميين البريطانيين (نقابةَ أساتذةِ الجامعات في بريطانيا) في ختامِ مؤتمرهِ السنويِّ يوم 22 أبريل 2005 توصيةً تقضي بمقاطعةِ جامعتين في "إسرائيل"، هما: جامعتا (بار إيلان، وحيفا)؛ إحتجاجا على سياسات هاتين الجامعتين في قمعِ الأكاديميين الذين ينتقدون سياسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلَّة، وجاء فيها : إنَّه في ضوءِ الإنتهاكات الإسرائيليَّة المتكررة لقراراتِ الأممِ المتَّحدة ومعاهدات جنيف، فإنَّ إتِّحاد الأكاديميين البريطاني يحثُّ كلَّ مؤسَّسات التعليم العالي البريطاني، وكلَّ أعضاءِ إتحاد أساتذة الجامعات[37] على إعادةِ النظر في أيِّ علاقاتٍ أكاديميَّة لهم مع المؤسَّسات الإسرائيليَّة، بما في ذلكَ الجامعات، وهذا التصويتُ إشتركَ فيه 49 ألف عضو في الإتحاد .

وعليهِ، فقد كانَ للمجتمعِ المدنيِّ البريطانيِّ أيضا دورٌ تجاهَ القضيَّة الفلسطينيَّة[38]، ويتجلى هذا الدورُ من خلالِ المظاهراتِ الحاشدةِ التي أقامتها هذه المنظمات بعنوان "كفى" للتنديدِ بالإحتلالِ الإسرائيلي لفلسطين، وقد شارك فيها عشراتُ الآلافِ، وكانتْ هذه إحدى المناسبات التي أحيت فيها أقطابٌ مختلفةٌ منَ الأوساطِ السياسيَّة والإجتماعيَّة لذكرى حرب 1967، وجاءتْ المظاهرةُ بعدَ مواقفَ عدةٍ سجلتْ فيها مؤسَّسات بريطانيَّة موقفا مناصرا للقضيّةِ الفلسطينيَّة، ومنها كما سبقت

---

[37]- أكاديميون بريطانيون يوصون بمقاطعة جامعات إسرائيلية، بتاريخ 22 أبريل 2005، تاريخ الزيارة 17-01-2016، الموقع الإلكتروني : http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4474000/4474551.stm .

[38]- في ظل اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني باشرت "حملة التضامن مع فلسطين" وذلك في إستمرارية لنشاطها التضامني مع القضية الفلسطينية منذ عام 1982. للحملة وجود في أكثر من 60 فرعا في كامل الأراضي، وتعمل على خط "محاربة تجاهل إسرائيل للقانون الدولي، وإستمرار الإحتلال العسكري لفلسطين، إضافة إلى التمييز الممنهج ضد أبنائها". كما تنشر الحملة الوعي بين البريطانيين وسياسييهم حول الظلم الذي يتعرض له الفلسطينيون، وتطالب بحل سلمي وعادل يحترم حقوق وكرامة الفلسطينيين والإسرائيليين. وتقوم حملات عدة منها دعم مقاطعة الإحتلال، وتمارس الضغط على الشركات العاملة في الأراضي المحتلة عام 1967، إضافة إلى الحملات البرلمانية للضغط على الحكومة والإعلام البريطانيين. وتعتمد الحملة في مقاربتها للدفاع عن الفلسطينيين على إنتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات الإسرائيلية بحقهم. ومن أجل حماية الحقوق الفلسطينية، تسعى المنظمة للضغط على الحكومة البريطانية وجمهور الناخبين للتأثير في الحكومة الإسرائيلية التي تعتبر بريطانيا حليفا لها. كما أن المنظمة ومن خلال حملات التوعية، تسعى إلى خلق حركة شعبية عريضة من كافة فئات المجتمع، تستطيع التأثير على السياسيين والأعمال والإعلام، وتسعى أيضا لدعم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بهدف تطوير الديمقراطية والعدالة الإجتماعية في الأراضي الفلسطينية. ويضاف إلى ذلك أهداف أخرى مثل دعم حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، ومعاداة العنصرية، بما فيها كراهية اليهود والإسلام، ونظام الفصل العنصري الصهيوني الذي يهيمن على إسرائيل. وتقوم المنظمة بحملات نشطة تستهدف الحكومة والبرلمان والبريطانيين، إضافة إلى الشركات المتعاونة مع الإحتلال الإسرائيلي. أنظر: إياد حميد، اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني: بريطانيا كنموذج، منشور بتاريخ 29 نوفمبر 2017، العربي الجديد، تاريخ الزيارة 19-01-2016، الموقع الإلكتروني: http://www.alaraby.co.uk/politics.

الإشارة إلى ذلك، قرارُ إتحادِّ الصحافيين البريطانيين دعمَ مقاطعةِ المنتجاتِ الإسرائيليَّة التي طالبتْ بها نقاباتٌ بريطانيّة أخرى، تلتهُ مطالبةٌ من رابطةِ المعاهدِ والجامعاتِ البريطانيَّة بمقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين .

الفِقرةُ الثالثة : الإجتماعاتُ والمؤتمراتُ الدوليّةُ التي تعقِدُها المنظَّمات غيرُ الحكوميَّة المعنيَّة بالقضيَّة الفلسطينيَّة

تدعو اللجنةُ المعنيَّة بممارسةِ الشعبِ الفلسطينيّ لحقوقهِ غيرِ القابلةِ للتصرُّفِ منظَّمات المجتمعِ المدنيِّ إلى المشاركةِ في جميعِ الإجتماعاتِ والمؤتمراتِ الدوليَّة التي ترعاها، وتشَجِّع تلكَ المنظَّمات على إستخدامِ تلكَ المناسباتِ كمحفلٍ لمناقشة مبادراتها وحملاتها للإعراب عن أرائها وأفكارها بشأنِ القضايا المطروحة، وتُوفرُ مشاركةُ الحكوماتِ والمنظماتِ الحكوميَّة الدوليَّة وغير الحكوميَّة في تلكَ المناسبات للمجتمع المدنيِّ فرصةً فريدةً لكيْ تدعمَ وتعزِّزَ بشكلٍ خاص المواقف والمبادرات الموجَّهة نحوَ نيلِ الشعبِ الفلسطينيّ لحقوقهِ الغير قابلة للتصرف[39] .

بالإضافةِ إلى ذلك، يجري عقدُ إجتماعاتٍ خاصة للمنظماتِ غير الحكوميّة كل سنة برعاية اللجنة تأييدا للشعبِ الفلسطينيّ، وفي الثمانينات والتسعينات عُقدتْ ندواتٌ سنويةٌ وإجتماعاتٌ دوليَّة للمنظماتِ غيرِ الحكومية في نيويورك وجنيف أو فيينا، هذا وقد عُقِدت إجتماعاتٌ للمنظمات غير الحكوميَّة تَضامنا مع الشعبِ الفلسطينيّ بالإقترانِ مع إجتماعاتٍ دوليَّة في باريس عام 2000 ومدريد عام 2001 ونيقوسيا عام 2002، وتشملُ الإجتماعاتُ الإقليميَّة في العادةِ حلقةَ عملٍ للمنظمات غير الحكومية مدَّتُها يوما واحدا لمناقشةِ القضايا ذات الصلة وتشجيع المنظمات المشاركة على إعتماد خطة عمل لدعم القضية الفلسطينية، وعقد حلقات عمل من ذلك القبيل عام 2000 في هانوي وعام 2001 في هافانا وعام 2002 في الرباط، إضافة إلى إنعقاد مؤتمر دولي للمجتمع المدني دعما للشعب الفلسطيني في سبتمبر 2002 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك[40]. هذا وتجمع حلقات عمل المنظمات غير الحكومية وإجتماعاتها ومؤتمراتها بين منظمات عديدة لها نشاط يتعلق بقضية فلسطين، ومنها منظمات غير حكومية فلسطينية وإسرائيلية، هذا وتصدرُ

[39]- الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالقضية الفلسطينية "مذكرة إعلامية"، شعبة حقوق الفلسينيين، سبتمبر 2002، ص 11 .

[40]- وقد كان الهدف من هذا المؤتمر هو قيام المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المجتمعة في هذا المنتدى بحشد كل الجهود والموارد والطاقات من أجل مؤازرة القانون الدولي وإنهاء الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. أنظر: مؤتمر الأمم المتحدة للمجتمع المدني من أجل دعم الشعب الفلسطيني، مقر الأمم المتحدة، نيويورك، 23-24 سبتمبر 2002 .

تقاريرُ تلكَ الندواتِ والإجتماعات الدوليَّة بوصفِها منشوراتٍ لشعبةِ حقوقِ الفلسطينيين، ويتم نشرها في موقعِ الأممِ المتَّحدة على شبكة الأنترنت[41] .

إضافةً إلى ذلك، فقدْ عقدتْ شبكةُ العملِ "الباسكية" وشبكةُ ميواندو"؛ من أجلِ شرقِ اوسطٍ خالٍ من الحروبِ والإضطهاد"، وكذلك شبكةُ المنظماتِ الأهليَّة (PNGO)، ومركز بديل، ومركز المعلومات البديلة، والحملةُ الفلسطينيَّةُ للمقاطعةِ الأكاديميَّة والثقافيَّة لإسرائيل، مؤتمرَ بلباو وذلك في الحادي والعشرين من أكتوبر لعام 2008 بعنوانِ: دورُ المجتمعِ المدنيِّ في معركةِ العدالةِ من أجلِ فلسطينَ، والذي جاءَ إستكمالا للنداءِ الذي وجَّهتهُ مؤسَّسات المجتمعُ المدنيِّ الفلسطينيَّة لمقاطعةِ إسرائيل وسحبِ الإستثماراتِ منها عام 2005، ولمؤتمر ديربان لعام 2008 التابع للأممِ المتَّحدة، الذي وقَّعتْ عليهِ أكثرَ من 3000 منظَّمةٍ أهليَّة .

هذا وقد تناولَ المؤتمرُ في جِلساتِه الأولى تحتَ عنوانِ "بينَ حصارِ غزةَ وإستعمارِ القدس: جرائم الإحتلال الإسرائيلي". وقد ناقشت الوفود العديد من المواضيع كإعادة فلسطين للخارطة السياسية، وربط الحق بالعودة، وتوسيع عمل حملات المقاطعة في أوروبا والعالم[42]. وفي الإعلانِ الختاميِّ[43]، فإنَّ المجتمعين يرونَ "وجوبَ إخضاعِ إسرائيل للمساءلةِ القانونيَّة. إنَّنا نرى أنَّ منحَ إسرائيل حصانةٍ على الرغم من إنتهاكاتها المتواصلة والمنهجية للقانون الدولي، ولحقوقِ الإنسان الأساسية، والتعامل معها كإستثناء فوق قانون الأمم، وتزويدها بدعم غير محدود في المجالات السياسية والأمنية والإقتصادية والثقافية والدبلوماسية، يجعلُ كلًّا من الولاياتِ المتَّحدة، والإتِّحاد الأوروبيِّ، وفاعلين دوليين آخرين فيما يُسمى بالمجتمعِ الدوليّ، مذنبين ومتواطئين فعليا في جريمة تأييد وإدامة "أبارتهايد" إسرائيل وحكمها الإستعماري، إنَّنا نَرى أنَّه فقط من خلالِ وقفِ هذا

---

[41]- تشجع اللجنة على التعاون والتنسيق والتواصل الشبكي بين منظمات المجتمع المدني، وتتصل عبر شعبة حقوق الفلسطينيين بآليات التنسيق الوطنية والإقليمية والدولية، وتجري مشاورات بصفة دورية مع مختلف المنظمات بشأن سبل ووسائل تحسين برنامجها للتعاون مع المجتمع المدني، ويشارك ممثلو اللجنة أو موظفو الشعبة في بعض المؤتمرات والإجتماعات التي تعقدها المنظمات غير الحكومية والتي لها صلة وثيقة بولاية اللجنة. أنظر: اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين "مذكرة إعلامية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010، ص 12 .

[42]- أمين مخول، بين مؤتمرين: ديربان، تجربة بالغة الأهمية وتحد محمل بالفرص، مجلة قضايا جمعية، "أخبار جمعية" إتجاه – إتحاد جمعيات أهلية عربية، حيفا، عدد 4، 2008، ص 52- 59 .

[43]- وقد خرج هذا المؤتمر بخطة عمل تتمثل برفع مستوى الوعي والعمل عالميا على تنفيذ نداء المجتمع المدني الفلسطيني عام 2005، الداعي إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الإستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها، ودعوة المؤسسات الإعلامية لإتاحة الفرص للأصوات الأصيلة التي تمثل المجتمع المدني الفلسطيني تمثيلا حقيقيا، وللذين يدعمون سلاما عادلا، لكي يعبروا عن قضاياهم بحرية ودون رقابة أو تشويه أو تجاهل، والمطالبة بتطبيق الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية للعام 2004، الذي أدان بناء إسرائيل للجدار العنصري والمستعمرات الإسرائيلية التي بنيت في الأراضي المحتلة، وتفعيل ضغط متزايد على الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي على حد سواء من أجل وقف الدعم عن إسرائيل، ومواصلة العمل من قبل منظمات حقوق الإنسان المستقلة، والخبراء القانونيين من أجل محاكمة ومعاقبة الإسرائيليين مقترفي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العالمي بغرض تنفيذ بنود الخطة التي سبق ذكرها. أنظر: مبادرة بلباو، دور المجتمع المدني في معركة العدالة من أجل فلسطين: الإعلان الختامي وخطة العمل، تقرير صحفي صادر عن بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، نوفمبر 2008، رقم (26/ 2008). أنظر كذلك: المحلق رقم 1 المتعلق بنص وثيقة مؤتمر بلباو "الإعلان الختامي وخطة العمل" .

التواطؤ الدولي، يمكنُ إستعادةُ الكرامةِ والعدالةِ للشَّعبِ الفلسطينيّ، وتحقيقِ السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط[44] .

الفرع الثاني : دورُ المجتمعِ المدنيِّ العربيِّ تجاهَ القضيَّةِ الفلسطينيَّة

رغمَ تأخرُ الدولِ العربيَّةِ في فهمِ دورِ المجتمعِ المدنيّ، إلَّا أنَّ هناكَ بعضُ وجوهِ الإشراقِ في هذا العملِ بدأتْ تلحظُ في السنواتِ الأخيرةِ، فقد تأسَّستْ في العالم العربي منظمات عربية كبرى[45]، ومنظمات تعمل بنظام التشبيك الحقيقي على مستويات إقليمية وعالمية، فهناك في المجتمع العربي منظمات أهلية ومدنية ونقابات وهيئات مناهضة لسياسات العولمة، ومنظمات دفاعية تعنى بحقوق الإنسان وحقوق العمال والنقابيين، وهيئات ونقابات تهتم بالواقع الإجتماعي والإقتصادي[46]، وهذه الجهات المدنية قدمت مؤتمرات جماهيرية، وندوات علمية لدراسة قضايا ذات إهتمام مشترك، وصدرت بيانات ووثائق وكتب تتناول الجوانب الأساسية لهذه الظواهر، وتوضح تأثيراتها على الشعوب العربية، وخاصة على القضية الفلسطينية، وبالتالي سنحاول التطرق لبعض الدول العربية وتأثيرها في الدفاع عن القضية الفلسطينية، ولقد إنصب الإختيار على هذه الدول على إعتبار أن المغرب تولى مسؤولية رئاسة لجنة القدس، والجزائر لأنه تم إعلان إستقلال دولة فلسطين عام 1988 على أرضها، والأردن لتوليه الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس .

الفقرة الأولى : المجتمع المدني المغربي ودوره في الدفاع عن القضية الفلسطينية

يعتبر العامل الديني أحد الأسباب التي دفعت المغاربة إلى الإهتمام بالقضية الفلسطينية[47]، وقد أخذ هذا الإهتمام يزداد مع بداية التغلغل الصهيوني في فلسطين المحتلة وتزايده بشكل أصبح يهدد فيه التواجد العربي بها، فالإستعمار البريطاني منذ أن إحتل فلسطين إنتهج سياسة تعتمد على نزع الأرض من أصحابها الأصليين وتسليمها للمستوطنين، هذه السياسة التي لم يكن للعرب أن يقبلوها، وكانَ عليهم التصدِّي لها ومقاومتها بكل الوسائل، هذه المقاومة المؤثرة التي كان يقودها أبناء

---

[44]- ورقة ديربان، رؤيا إستراتيجية شاملة: وثيقة عرضت في جريدة حق العودة، عدد 21-22، 2008 .

[45]- منها على سبيل المثال: شبكة التثقيف العمالي، والشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية- لبنان، وشبكة المنظمات الفلسطينية، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، وإتحاد المحامين العربي.. ونحوها .

[46]- منها مثلا: المنتدى الإجتماعي الفلسطيني الذي تأسس في ديسمبر 2002، والمنتدى الإجتماعي القطري، والمنتدى الإجتماعي المغربي الذي تأسس في ديسمبر 2002، والمنتدى الإجتماعي العربي والذي بدأ التحضير لتأسيسه في يناير 2003 .

46- علي أنوزلا، فلسطين والمغرب (حضور داعم في الوجدان وشهداء ورفض للتطبيع)، مقال منشور في 12 أغسطس 2014، تاريخ الزيارة 2016/01/30، الموقع الإلكتروني: http://www.alaraby.co.uk .

الشعب الفلسطيني لم تترك صداها داخل فلسطين وحدها، بل إمتد إلى باقي الشعوب العربية ومن بينها الشعب المغربي الذي أخذ يتابع بكل إهتمام مختلف التطورات التي تشهدها الساحة الفلسطينية.

هذا فقد شارك المغرب في المؤتمر الإسلامي الأول الذي عقد بالقدس الشريف عام 1931[48] وغيرها من المؤتمرات دعما للقضية الفلسطينية، وذلك بالرغم من كون وسائل الإتصال بالمشرق العربي كانت محدودة وصعبة، حيث إن هناك عدة مظاهر للدعم المغربي للقضية الفلسطينية سواء من الناحية المعنوية أو المادية. فمعنويا؛ تمثل ذلك في توجيه عدد من برقيات الإحتجاج والعرائض وتنظيم عدد من المهرجانات الخطابية والمظاهرات أو القيام بصلاة الغائب داخل المساجد، ومن أهم البرقيات التي عبر فيها المغاربة عن تضامنهم مع نكبة فلسطين تلك التي رفعوها إلى الرئيس الفلسطيني أمين الحسيني على إثر قرار التقسيم الذي فرض على الشعب الفلسطيني والتي إستنكروا فيها أشد الإستنكار قرار التقسيم الذي إعتبروه "وصمة عار في جبين التاريخ وإهانة للعروبة والدين الحنيف"، ومن الناحية المادية؛ فقد كان المغاربة يقومون بدفع عدد من التبرعات بشكل سري لكون سلطات الحماية كانت تمنع ذلك .

وعليه، فليس من السهل تعداد ما قدمه المغرب من دعم ومساندة لكفاح الشعب الفلسطيني سواء على المستوى الرسمي أو المستوى الشعبي، فهذه المساندة ترتبط بالحياة العادية لكل المغاربة بمختلف فئاتهم الإجتماعية وهيئاتهم السياسية ومنظماتهم النقابية والجمعوية، وبالتالي سنحاول التطرق إلى الأحزاب السياسية المغربية تجاه القضية الفلسطينية .

أولا : حزبُ الإستقلالِ (1943) والقضيَّة الفلسطينيَّة

لقد كانَ وما زالَ حزبُ الإستقلالِ في طليعةِ القوى السياسيَّة الحيَّة التي ناصرَتْ وآمنت بالمعركة التي يخوضها الشعب الفلسطيني، فقد إرتبط حزب الإستقلال[49] بالقضية الفلسطينية قبل

---

[48]- عقد المؤتمر في 7 ديسمبر 1931 وإستمر حتى 17 ديسمبر 1931، وتضمن سبعة عشر جلسة، كان الهدف من إنعاقده شرح حقيقة القضية الفلسطينية والعمل على نصرتها، وقد شارك في المؤتمر عدد كبير من الشخصيات العربية والإسلامية مثلوا دولهم، وقد أختير لرئاسة المؤتمر مفتي فسطين الشيخ أمين الحسيني. للتفاصيل عن ظروف إنعقاد المؤتمر وجلساته أنظر: عادل حسن غنيم، المؤتمر الإسلامي العام في القدس 1931، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 25، بيروت، 1973، ص 119- 130 .

49- إن حزب الإستقلال الذي يعتبر أقدم وأعرق حزب داخل الساحة السياسية المغربية إزداد إرتباطه بهذه القضية بمجرد إنشاءه حيث حمل من أولويات برنامجه ومبادئه زيادة عن الدفاع عن الوطن وتحريره، إلتزامه بالقضايا العربية خاصة فيما يتعلق بمستقبل فلسطين، وهذه مسألة طبيعية نظرا لكون زعيمه المرحوم علال الفاسي ظل يدافع عن القضية الفلسطينية إلى آخر نفس من حياته ".... لم يبق بينه وبين الدنيا إلا بضعة أنفاس، وهو يجلس إلى الرئيس تشاوشيسكو في قصره الروماني حينما خاطبه دون أن يكون بينهما في السابق ما يجعله معلما أمام تلميذه، خاطبه قائلا: سيصل وفد منظمة التحرير الفلسطينية وأرجوا أن تسمحوا لهم بفتح مكتب لهم في بوخاريست، تردد الرئيس الروماني قليلا وهو يمانع بأدب، فابتسم المعلم الأول (يعني علال الفاسي) وهو يضيف: أرجوا منك أن تأخذ قرارك الإيجابي الآن، فلم يكن من الرئيس إلا أن أجاب: متفقون، وكان أول مكتب فتحته منظمة التحرير في أوروبا". أنظر: لقد كانت=

أن يظهر على الساحة السياسية المغربية كتنظيم سياسي، حيث أخذت مواقفه من هذه القضية تبرز مع بداية ظهور المشكلة الفلسطينية عندما إحتل الإستعمار البريطاني الأراضي العربية .

إن حزب الإستقلال تأثر بمؤامرة التقسيم التي كانت تدبر ضد الشعب الفلسطيني، وقد أكد الحزب رفضه المطلق لتأسيس وطن خاص باليهود على أرض فلسطين، وقد ظل الحزب يقدم الدعم للكفاح الفلسطيني منذ قيامه. فقد جاء في مذكرة الحزب في 12 يناير 1946 ما يلي: "إن إهتمام الشعب المغربي بقضية فلسطين لا يقل عن إهتمام الشعوب العربية والإسلامية بها. ذلك لأنه زيادة على روابط الدين واللغة التي تصلنا بأهل فلسطين، فإن بتلك الديار مسجدا عظيما يعتبر في الدرجة الثالثة في القداسة لدى أربعمائة مليون من المسلمين. لقد قال رسولنا عليه أفضل الصلاة والسلام: لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد: المسجد الحرام (بمكة) والمسجد الأقصى (بالقدس) ومسجدي هذا (بالمدينة)[50] .

فحزب الإستقلال ساند بشكل مطلق الكفاح الفلسطيني المنظم الذي إنطلق سنة 1965، وهو الأمر الذي أكد عليه علال الفاسي في كل المواقف، ففي الخطاب الذي ألقاه بالدار البيضاء في ذكرى 11 يناير من سنة 1970 قال عن دعم حزب الإستقلال لجهاد الشعب الفلسطيني ما يلي : "كلكم تذكرون أن فتح العظيمة بدأت عملها الفدائي الجبار سنة 1965، وتذكرون أنني في المجلس الوطني المنعقد آنذاك عرفت بهذه المنظمة العتيدة وبرجالها الأحرار، وأعلنت تأييد حزب الإستقلال لها ومطالبته بنصرتها، ويحق لحزبنا الفخر أن يكون أول هيئة عربية سبقت لتقدير هذه العصبة المؤمنة، ووضعت ثقتها فيها، وها هي ذي فتح تفرض الإعتراف بها على الدول العربية وعلى غيرها من الدول والجماعات، وذلك بما تواصله من جهاد إيجابي في سبيل تحرير فلسطين وإنقاذ القدس من أيدي الصهيونيين الغاشمين"[51]، فحزبُ الإستقلالِ يدعمُ القضيَّة الفلسطينيَّة من خلالِ هذهِ الثوابت .

=العلاقة بين المغرب وأحمد الشقيري –أول رئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية- ليست على ما يرام، فقد أخذ المغرب على الشقيري موقفه المتصلب ودعواته إلى إبادة اليهود، كما إستاء المغرب من موقفه من مبادرة الرئيس التونسي"الحبيب بورقيبة". أنظر: عبد الإله بلقزير وآخرون، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية (1947-1986) الطبعة الأولى، المجلد 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992 ص 80 .

[50]- لقد كان المرحوم علال الفاسي يدعم القضية الفلسطينية من جميع الجوانب، وكان يقوم بدور متميز وبارز في توجيه العمل الفلسطيني وإخراجه من دائرة الخطاب والإحتجاج إلى حمل السلاح بإعتباره الأسلوب الوحيد والقادر على إسترجاع الأرض الفلسطينية، حتى أنه قبل بروز حركة فتح كان يعتبر من بين الزعماء العرب الذين إستشارهم المناضلون الفلسطينيون، وذلك نظرا لإسهاماته في إنشاء هذه المنظمة وإعترافا بخدماته لصالح القضية الفلسطينية. أنظر: عيسى بريجية، سياسة المملكة المغربية تجاه القضية الفلسطينية (1967-1982)، الوثائق الفلسطينية العربية عام 1967، وثيقة رقم 270، ص25 .

[51]- في عام 1965 حين تهيأت الظروف لتأسيس حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" سجل الزعيم المغربي علال الفاسي –كما أطلقت عليه القيادة الفلسطينية- ومعه حزب الإستقلال أول إعتراف بها عربيا وإسلاميا، وكان هذا الزعيم موضع إستشارتهم، فكانت علاقته مع فتح قديمة تعود إلى أيام=

1_ منظَّمةُ التحريرُ الفلسطينيَّة : الممثّلُ الشرعيُّ والوحيدُ للشَّعبِ الفلسطينيّ : لقد زكَّى حزبُ الإستقلالِ إرادةَ الشَّعبِ الفلسطينيّ؛ لإنشاءِ منظمةِ التحريرِ الفلسطينيَّة، معتبرا أنَّ هذا الشعب لهُ كاملُ الصلاحيَّةِ وكلُّ الحقِّ في تقريرِ مصيرهِ دونَ أيَّةِ ضغوطٍ خارجيَّةٍ، وعندما حاولتْ بعضُ الأنظمةِ العربيَّة التأثيرَ على التوجُّهِ السياسيِّ للمنظمةِ، كانَ موقفُ حزبِ الإستقلالِ واضحا من هذه المحاولات، فقد ظلَّ متشبثا بإحترامِ الإرادةِ الفلسطينيَّة وحرِّيتِهِ في تقريرِ مصيرِهِ، معتَبِرا أنَّ دورَ الأنظمةِ العربيَّة ينحصرُ فقط في تمكينِ الشّعبِ الفلسطينيّ من الدّعم الماديّ والمعنويّ، ويبقى على الشّعب الفلسطينيّ كاملُ الحريةِ في إختيارِ الأسلوبِ الذي يراهُ مناسبا وكفيلا بتحريرِ أرضِهِ، لأنَّ منظَّمة التحريرِ وطبقا لمقرراتِ القمةِ العربيَّة بالرباط سنة 1974 هي الممثِّلُ الشرعيِّ والوحيد للشّعبِ الفلسطينيّ .

فمنَ الثوابتِ التي ظلَّ الحزبُ يؤمنُ بِها ويدافعُ عنْها، هي إستقلاليّة القرارِ الفلسطينيّ، رغمَ رفضِ إسرائيل لحدِّ السَّاعةِ الإعتراف بالحقوقِ المشروعة والعادلة للشّعب الفلسطينيّ، فإنَّ ذلكَ لا يُمكِنهُ أنْ يستمرَّ طويلا أمامَ إصرارِ الشّعبِ الفلسطينيِّ على إسترجاعِ أرضِهِ المغتصَبَة، فالممارسات التي يقومُ بِها الكيانُ الصهيونيّ في حقِّ الشّعبِ الفلسطينيّ من منظورِ هذا الحزب لا تختلفُ عمّا كانَ يقومُ بهِ الإستعمارُ الفرنسيّ ضدَّ المغاربة إبانَ عهدِ الحماية .

2_ الجلاءُ عنْ كلِّ الأراضي العربيَّة التي إحتلتها إسرائيل بالقوة إبانَ حرب يونيو 1967 وإنشاء الدولةِ الفلسطينيَّة بعاصِمَتِها القدسُ الشريف : ذلكَ أنَّ حزبِ الإستقلالِ لا يعتَرِفُ إلّا بالحدود التي تعودُ إلى التقسيمِ الذي أقرَّتهُ الأممُ المتحدةِ في سنة 1947[52]، لهذا فإقرارُ السّلم في المنطقةِ مرهونٌ بعودةِ الشّعب الفلسطينيّ إلى أرضِهِ وتمكينهِ من ممارسةِ سيادتِهِ الكاملة وبناء دولتِهِ المستقلَّة بعاصمَتِها القدس الشريف، ففي مذكِّرتهِ التي أصدرَها سنَةَ 1946، حيثُ بدأتْ ملامحُ التقسيمِ تهدِّدُ أرضَ فلسطين، فهذه المذكرة تُبرِزُ موقفَ الحزبِ الرافضِ لإنشاءِ دولةٍ لليهودِ ما بينَ الدولِ العربية، لأن إنشاء دولة صهيونية في الشّرقِ العربيّ سيكونُ مصدرَ مشاكلٍ لا نهاية لها

=الخمسينيات حين كان منفيا في القاهرة، وقام بالتدخل لأجلهم عدة مرات منها: عندما إعتقلت السلطات المصرية بعضهم إثر موجة من التظاهرات، ومنهم حينئذ الطالب ياسر عرفات. أنظر: عبد الإله بلقزير وآخرون، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية (1947-1986) ،مرجع سابق، ص 79 .

[52]- صفوان ناظم داود حسن، الحركة الوطنية المغربية والقضية الفلسطينية "1930-1948"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، العدد 5، والعدد 16، أبريل 2013، ص 18 .

بتلكَ المنطقة، ولمَّا أصدَرَتْ الجمعيَّة العامة قرارَها القاضي بتقسيمِ فلسطينَ سنة 1947[53]، حيثُ إحتجَّ الحزبُ بشدَّة على هذا القرارِ من خلالِ البرقيَّة التي رفعَها إلى الأمينِ العام للأممِ المتَّحدة[54] .

لكن بعدَ حربِ 1967، أخذَ الحزبُ يطالبُ إسرائيلَ بالعودةِ إلى حدودِ ما قبل عام 1967؛ أي إلى الحدودِ التي أقرَّها تقسيمُ 1947، وهذا يعني أنَّ حزبَ الإستقلالِ غيَّرَ من موقِفِهِ الذي كانَ يرفضُ فيهِ إنشاءَ وطنٍ خاصٍ لليهودِ على أرضِ فلسطينَ، وهذا التحولُ بطبيعةِ الحال لهُ ما يبرِّرُهُ، فهوَ موقفٌ لا يمكنُ عزلُهُ عن الموقفِ العربيِّ عموما الذي أصبحَ بدورِهِ بعدَ هزيمةِ 1967 يكتفي بمطالبةِ إسرائيل بالعودةِ إلى الحدودِ التي رسَمَها تقسيمُ 1947، كما أقرَّ الإعترافُ بإسرائيل من خلال خطة السلام العربية التي صادقت عليها الدول العربية (بإستثناء ليبيا) في قمة فاس 1982، فحزبُ الإستقلالِ الذي ظلَّ يحملُ شعارَ إحترامِ الإرادةِ الفلسطينيَّة التي تُمثِّلها منظَّمة التحرير، كانَ عليهِ أن يسايرَ هذا التحولَ الذي طرأَ على الموقفِ العربيِّ عموما والفلسطينيُّ على وجهِ الخصوص، وبالتالي أصبحَ حزبُ الإستقلالِ بدورهِ يرى في مشروعِ السلامِ العربيِّ المنبثِق عن قمةِ فاس 1982 الإطَار العادلَ لحلِّ القضيِّة الفلسطينيِّة .

3_ تحريرُ الأرضِ الفلسطينيَّة يمرُّ عبرَ تحقيقِ وحدةٍ عربيّةٍ إسلاميَّةٍ: والتي بإمكانِها أن تُشَكِّلَ قوةً ضاربةً قادرةً على وقفِ المدِّ الصهيونيِّ داخلّ الأمَّةِ الإسلاميَّة، لهذا فزرعَ الكيانُ الصهيونيُّ على أرضِ فلسطين، كانَ المقصودُ منهُ عدمَ تحقيقِ أيَّةِ وحدةٍ عربيةٍ أو إسلاميَّة، والتي ستقضي إذا ما رأت النورَ على كلِّ الأحلامِ التوسعيَّة للعدوِ الصهيونيّ، والتي كانت تسعى أساسا "لفصل إفريقيا العربية عن آسيا العربية، وليمزِّقُ وحدةَ هذهِ الشعوب لأنَّ القوَّةَ التي كانَ يخافُها الإستعمارُ هي القوةُ الإسلاميَّة المتحدة عربيًّا"، وهذا ما ظلَّ يردِّدُهُ حزبُ الإستقلال[55] على لسانِ أمينهِ العام الأستاذ محمد بوستة في التقرير المذهبي الذي قدَّمَهُ إلى المؤتمرِ العام العاشر المنعقد بالدار البيضاء عام 1978، فحزبُ الإستقلالِ عندما يسعى إلى تحقيقِ وحدةٍ عربيَّة أو إسلاميَّة، فهوَ

---

[53]- في 29 نوفمبر 1947، إتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار رقم 181 الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين ، عربية ويهودية وحكم دولي خاص بالقدس. أنظر: جورج طعمة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، المجلد الأول، 1947-1974، ص 3-6 .

54- لقد جاء في تلك البرقية بالتأكيد على: "أن الشعب المغربي يستنكر قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة القاضي بتقسيم فلسطين والمؤسس لدولة صهيونية خارقا بذلك حقوق الفلسطينيين المقدسة ومستخفا بميثاق الأمم المتحدة، وأن حزب الإستقلال وهو المعبر عن الرأي العام المغربي يحتج بشدة ضد هذه السياسة الصهيونية التي ليست إلا نوعا من الإستعمار المنبوذ من الضمير الدولي وسببا في إثارة القلاقل المؤدية إلى تهديد السلام". أنظر: محمود صالح الكروي، الفكر السياسي لحزب الإستقلال المغربي، دراسة سياسية تحليلية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات القومية والإشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1989، ص 192 .

[55]- خيرية عبد الصاحب وادي، الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص 199. وأنظر كذلك: مشروع عنصري أعدته سلطات الحماية الفرنسية، كان الهدف منه فصل العرب عن البربر وبالتالي فصلهم عن اللغة العربية وثقافتها وعن الدين الإسلامي والعمل على تنصير البربر عن طريق فتح المدارس والكنائس وترسيخ الوجود الفرنسي بالمغرب. للتفاصيل عن مرسوم الظهير البربري أنظر: الحسن بو عياد، الحركة الوطنية والظهير البربري، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، 1978، ص 58- 70 .

ينطلقُ أساسا ومنذُ نشأتِهِ سنةَ 1943، من كونِهِ الحزبَ الذي يجسِّدُ تطلعات الشَّعبِ المغربيّ الذي تصدَّى لكلِّ أشكالِ التفرِقَةِ التي إستهدفتْ الوحدةَ المغربيَّة، والتي حاولَ الإستعمارُ الغربيُّ فرضَها على المغارِبَة عندما أقدَم من جهةٍ على تقسيمِ السيادة المغربيَّة إلى ثلاثةِ مناطقَ: الأولى تابعة لفرنسا، والثَّانية لإسبانيا، والثَّالثة هي مدينةُ طنجة التي أعطاها إطارًا دوليًا، ومن جهةٍ ثانيةٍ عندما حاولتْ سلطاتُ الحمايةِ الفرنسيَّة فرضَ الظهيرِ البربريّ، فقد لقيتْ كلَّ هذهِ المحاولات مقاومةً شديدةً من طرفِ المغاربة، وعليهِ فحزبُ الإستقلالِ الذي تزعمُ قادتُهُ كلَّ أشكالِ المقاومة والتصدي الي أبداها المغاربة في وجهِ أساليبِ التفرقة، لا يُمكنُ أنْ يكونَ إلَّا حزبا وَحدَوِيا، ويسعى من خلالِ برنامجهِ ومذهبهِ الإيديلوجيِّ إلى تعميقِ وتجديرِ الفكر الوحدويّ، وهذا سيتجسدُ من خلالِ دعوةِ حزبِ الإستقلالِ إلى عقد مؤتمر طنجة عام 1957، حيث شاركتْ فيهِ أحزابُ المغربِ العربيِّ الثلاث: جبهة التحرير الجزائريَّة، الحزبُ الدستوريُّ التونسيُّ، وحزبُ الإستقلالِ، والتي كانتْ الغايةُ منهُ إرساءَ قواعدَ وحدويَة على مُستوى المغربِ العربيِّ، فتوَحدُّ المغربِ العربيِّ الكبير حسبَ نظرةِ حزبِ الإستقلال، هوَ بناءُ مرحلةٍ جديدةٍ نحوَ بناءِ الوحدةِ العربيَّة الشَّاملة .

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ حزبَ الإستقلالِ برئاسةِ الأمينِ العامِ حميد شباط، قامَ بزيارةِ الأراضي الفلسطينيَّة بتاريخ 29-05-2016، والتي تُعتبر الأولى في تاريخِ الحزبِ بدعوةٍ من حركةِ فتح، وذلكَ من أجلِ توقيعِ إتفاقياتِ شراكةٍ بينهما، والتي من بينها التأكيدُ على التعاونِ المشتركِ في المحافلِ الدوليَّة والعربيَّة، ووقوفِ المغربِ بأحزابِه وشعبِه إلى جانبِ الشعبِ الفلسطينيِّ في مقاومتِهِ للإحتلالِ الإسرائيليِّ، وتبادلِ الزياراتِ الشبابيَّة والبرلمانيَّة، ومكافحةِ أشكالِ التطبيعِ مع الإحتلالِ الإسرائيلي كافة، وهذا يدخلُ في إطارِ الدبلوماسيَّة الموازيَّة، التي يقومُ بها حزبُ الإستقلالِ على المستوى العالمي .

ثانيا : الإتِّحادُ الإشتراكيُّ للقواتِ الشعبيَّةِ والقضيَّة الفلسطينيَّة

تشكل القضيَّة الفلسطينيَّة ,إحدى القضايا التي أعطاها حزبُ الإتِّحادِ الإشتراكيّ للقواتِ الشعبيَّة سنة 1959 (الإتحاد الوطني للقوات الشعبية سابقا)[56] إهتماما خاصّا داخلَ الصحفِ الناطقةِ

[56]- هذا فإن حزب الإتحاد الإشتراكي تشكل نتيجة إنشقاق بعض أعضاء حزب الإستقلال سنة 1975، وحيث يعتبر المهدي بن بركة مناضلا من مناضليه، وكان له دور في دعم القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى عمر بن جلون الذي ساهم في رسم وبلورة الخط الإيديولوجي للحزب، وأن نظرتهم للقضية الفلسطينية لا تتجزأ عن نظرة حزب الإتحاد الإشتراكي. أنظر: إدريس ولد القابلة، الدعم المغربي للقضية الفلسطينية، الحوار المتمدن، العدد 1275، 2005/08/03، ص 1 .

بلسانِهِ[57]، وأيضا داخلَ هياكِلِهِ الإداريَّة من المؤتمرِ العام إلى اللجنةِ الإداريَّة إلى المكتبِ السياسيِّ للحزبِ، فقد أصدرَ حزبُ الإتِّحاد الإشتراكيّ في سنة 1968 صحيفةً أطلقَ عليها اسمَ "فلسطين"، وهي الصحيفةُ التي ظلَّ الحزبُ يصدرُها منذُ 11 أكتوبر 1968 إلى غاية سنة 1971، حيثُ كانتْ جلُّ المواضيعِ التي تتولى معالجتها ترتبطُ أساسا بالقضيَّة الفلسطينيَّة، كما أنَّها كانتْ حاضرةً في جريدتيّ "المحرر" و "الإتِّحاد الإشتراكيّ" وكانتا تخصِّصان صفحةً خاصة بفلسطينَ، حيثُ أنَّه كلَّما حلَّت ذكرى من ذكرياتِ الكفاحِ البطوليّ الذي يخوضهُ الشعبُ الفلسطينيُّ، كذكرى إندلاعِ الثورةِ الفلسطينيَّة أو مناسبةِ يومِ الأرضِ أو وعدُ بلفور، فإنَّ صحافةَ الإتِّحادُ الإشتراكيُّ لا تتردَّد في تخصيصِ أعدادٍ خاصة تبرزُ فيها كلُّ الظروفِ التي أُحيطتْ بإغتصابِ فلسطينَ والمؤامراتِ التي تتعرضُ لها القضيَّة الفلسطينيَّة، كما ساهمَ المغاربَة في تأسيسِ الجبهةِ العربيَّة للمُشاركَةِ في الثورةِ الفلسطينيَّة في بيروت .

هذا فالقضيَّةُ الفلسطينيَّة حاضرةٌ بقوة في كلِّ الملتقيات الحزبيَّة التي يُنَظِّمُها الحزبُ، وقد عُقِدَ المؤتمرُ الإستثنائيُّ للحزبِ بالدارِ البيضاء سنة 1975، وأنّ إنعقادهُ جاءَ في ظروفٍ عربيّة متميزة، خاصةً بعدِ الإعترافِ الذي حصلت عليهِ منظمةُ التحريرِ في القمةِ العربيَّة التي عقدت بالرباط سنة 1974، بأنَّها المُمَثِّل الشرعيُّ والوحيدُ للشعبِ الفلسطينيّ، وبعد الإنتصارِ الذي حقَّقَتْهُ المُنَظَّمةُ على مستوى هيئةِ الأممِ المتَّحدة، فإنَّ كلَّ هذهِ المكاسب من منظورِ الإتِّحاد الإشتراكيِّ ما هيَ إلّا مرحلةٌ أوليَّة من المسيرةِ النضاليَّة الطويلة للثورةِ الفلسطينيَّة .

فمن أجلِ إقرارِ الحقوقِ المشروعةِ للشعبِ الفلسطينيِّ وبناءِ دولَتِهِ المستقلَّة بعاصِمَتها القدس الشريف، فإنَّ المعركةَ مصيريَّة وتتطلبُ "توثيقَ التضامنِ بينَ العربِ وجموعِ شعوبِ العالم الثالث"، إعتبارا لكون "الثورةِ الفلسطينيَّة هي ثورةٌ فلسطينيَّة البداية، عربيَّةُ العمقِ، عالميَّةُ الإمتدادِ"، وعليهِ فإنَّ هذا المؤتمرَ الوطنيَّ يدعوا المنظمات والهيئات الجماهيرية كافة، عمالية، طلابية، مهنية وسياسية إلى تكثيفِ الجهودِ في أفقِ تنميَّةِ الروابطِ بينها، وبالترافعِ عن كلِّ ما من شأنِه أن يُضعفَ نضالَ الجماهيرِ العربيَّة العاديَّة، وذلكَ حتى يتسنَّى لها أن تساهمَ مساهمةً فعَّالة في وضعِ إستراتيجيَّة عربيَّة موحَّدة وواضِحَة من أجلِ القضاءِ على الإمبرياليَّة الصهيونيَّة والإستعمارِ الجديد مدعمةً في ذلك بالقوةِ التقدميَّة والثوريَّة العربيَّة، وخاصةً فيما يتعلقُ بالقضايا المصيريَّة

[57]- محمد عزيز شكري، الأهمية الإستراتيجية لفلسطين والأطماع الإستعمارية بها، الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة، الجزء السادس، ص 99 .

العربيَّة وعلى رأسِها القضيَّةُ الفلسطينيَّة[58]، ولا يمكنُ أن نتحدَّثَ عن دعمِ حزبِ الإتّحادِ الإشتراكيّ للقضيّة الفلسطينيّة دونَ الحديثِ عن المناضلين: المهدي بن بركة وعمر بن جلون .

1_ المهديُّ بنْ بركَة يتصدَّى للنشاطِ الصهيونيِّ في العالمِ الثالثِ : فقدْ جعلَ منْ محاربةِ الإمبرياليَّة العالميَّة والسياسة الصهيونيّة، أحدَ أبرزِ القضايا التي تصدَّى إليها، خاصةً أنَّه يُعَدُّ شخصيَّةً سياسيَّة بارزة ومسموعة الصوت داخل الأوساط السياسية والعالمية بفضل تحركاته السياسية، فقد أدرك خطورة وأبعاد التغلغل الصهيوني داخل دول العالم الثالث عموما وإفريقيا على وجه الخصوص[59]، والذي إعتمد في تسلسله على قنوات متعددة لكنها محددة الأهداف والأبعاد، الأمر الذي أصبح يشكل خطرا كبيرا ليس على القارة الإفريقية وحدها، بل أيضا على دول العالم الثالث بأجمعها بإعتبار أن إسرائيل ما هي إلا أداة تسخرها الإمبريالية الغربية لضرب كل حركة تحررية تسعى لضمان إستقلال بلدانها[60] .

أ_ واقع إسرائيل داخل القارة الإفريقية : لقد كان على المهدي بن بركة أن يتصدى لفضح التواطؤ الصهيوني مع الإمبريالية الأمريكية والغربية داخل إفريقيا، لهذا عمل على تحديد الأهداف التي سعت الصهيونية إلى تحقيقها والأساليب التي إعتمدت عليها في تنفيذ مخططها، ومن أبرز الأمثلة التي أوردها المهدي بن بركة عن موديبوكيتا والذي يعتبر من أبرز القادة الثوريين في القارة الإفريقية، يقول موديبوكيتا سنة 1958 عن إسرائيل ما يلي: "لقد أصبحت إسرائيل قبلة تحج إليها الشعوب الإفريقية لتستلهم منها أسلوب بناء بلادها، وأن إسرائيل غدت بحق المثال الحي للشكل الإنساني الذي ينبني على أساسه المجتمع الجديد"[61]. ومن الاهداف التي حددها المهدي بن بركة للتغلغل الصهيوني في إفريقيا منها ما هو سياسي، وإقتصادي، وعسكري[62] :

سياسيا : كانَ النشاطُ الصهيونيُّ داخلَ القارةِ الإفريقيَّة يسعى لتحقيقِ هدفين: الأول يتمثلُ في فكِّ الحصارِ الذي ضرَبَهُ العربُ على إسرائيل؛ لكونِها شكلا من أشكالِ الإستعمارِ، والثاني يكمنُ في

---

[58]- أنظر: التوصية الصادرة عن المؤتمر الإستثنائي، يناير 1975، ص 261، الطبعة الثانية، يناير 1978، من مطبوعات لجنة التوجيه والنشر التابعة لحزب الإتحاد الإشتراكي .

[59]- إدريس ولد القابلة، الدعم المغربي للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 2 .

[60]- إدريس ولد القابلة، الدعم المغربي للقضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 2-3 .

[61]- وثيقة نادرة.. المهدي بنبركة يكشف إختراق إسرائيل للقارة الإفريقية، هسبريس من الرباط 11 أكتوبر 2017، الموقع الإلكتروني: http://www.hespress.com/histoire/367424.html

[62]- عبد الله صدقي بطبوطي، المغرب والقضية الفلسطينية (بعض مظاهر الدعم الشعبي)، المغرب، الطبعة الأولى، 2009، ص 67-68 .

كسبِ عطفِ الدولِ الإفريقيّة الذي أخذَ يزدادُ وزنُها داخلَ المحافلِ الدوليَّة والمنظَّمات القاريَّة والدوليَّة، وبالضبط على مستوى هيئةِ الأممِ المتَّحدةِ .

إقتصاديا : بالرغمِ من كونِ الإقتصادِ الإسرائيليّ يعتمدُ على ثروةٍ محدودةٍ، تتمثلُ في الفوسفات والنحاس وأملاح البحر الميت، فإنَّ المساعدات التي تتلقاها إسرائيل من الخارج، جعلت منها دولةً متقدِّمةً تتمتعُ بإقتصادٍ قويٍّ ومتين، وهو أمر تؤكده الإحصائيات التي كانت تصدرها إسرائيل، فالدخل القومي الفردي في إسرائيل 940 دولار في السنة، بينما لم يتجاوز ال 200 دولار في الوطن العربي، ولهذا عملت على إقامة علاقات تجارية قوية مع إفريقيا وحاولت أن تغديها عن طريق المساعدات التي كانت تشمل المجالات الفنية والإقتصادية .

عسكريا : فقد كان الجانب العسكري من أولويات إسرائيل في القارة الإفريقية والذي كان يتم عبر مجموعة من الأشكال مثل :

* وضعَ بعضُ الخبراءِ والمستشارين الصهاينة في الميدانِ العسكريِّ رهن إشارة بعض الدول الإفريقية، وهي العملية التي ساعدت إسرائيل على إحكام سيطرتها على الجيوش داخل بعض الأنظمة الإفريقية التي تعتمد أساسا على الجيش في سحق كل حركة تحررية، وأبرز مثال على ذلك قيام إسرائيل بدعم الجيش الأوغندي من أجل صد الثورة الكونغولية .

* تنظيم تداريب عسكرية لفائدة بعض الوحدات العسكرية حيث نجد الكونغو كينشاسا ترسل في سنة 1963 وحدة من المظليين لإتمام تداريبها داخل الجيش الصهيوني حيث كان ضمن أفراد الوحدة الرئيس الزائيري الماريشال موبوتو سيسيكو .

* الحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية لشن أي هجوم على الدول العربية بالخصوص مثل ما حدث سنة 1967، عندما إستغلت القواعد العسكرية في إثيوبيا لإنطلاق هجوماتها على مصر .

2- عمر بن جلون يحاصر النشاط الصهيوني الذي كانت قوى اليسار في الغرب تتجاوب معه : إنَّ إسهاماته كانت تصب تجاه التعريف بالقضية الفلسطينية والتصدي للدعاية الصهيونية خصوصا تلك التي كانت تجد صداها داخل أوساط اليسار في أوروبا[63]، فهذه المواضيع المختلفة إرتبط

[63]- علي انزولا، فلسطين والمغرب (حضور داعم في الوجدان والشهداء ورفض للتطبيع)، مقال منشور بتاريخ 12-08-2014، تاريخ الزيارة 2016/02/15، الموقع الإلكتروني: http://www.ar.yabiladi.com .

بعضها بالوضع الداخلي للثورة الفلسطينية، والبعض الآخر حاول أن يبرز علاقة هذه الثورة بالأنظمة العربية، لكن أغلبية كتاباته خصوصا داخل جريدة فلسطين كانت تميل إلى فتح الحوار وتعميق النقاش مع قوى اليسار في الغرب وعلى رأسها الإتحاد السوفياتي. فقد إنصبت كتابات عمر بن جلون على تقويم وتوجيه الموقف السوفياتي من المعركة التي يخوضها الشعب الفلسطيني. فإنشاء الدولة الصهيونية لم يكن بدعم الإستعمار الغربي والأمبريالية الأمريكية وحدهما، بل بفضل المساندة السوفياتية التي إنساقت مع الدعاية الصهيونية، حيث أن الإتحاد السوفياتي لم يكن مع قرار التقسيم سنة 1947، بل كان أيضا من الدول التي سارعت إلى الإعتراف بالكيان الصهيوني، فإلى غاية 1967 لم تكن مواقف الإتحاد السوفياتي من القضية الفلسطينية إيجابية، وهذا ما عبر عنه عمر بن جلون عندما لاح الصمت الذي فرضته وسائل الإعلام السوفياتية على المعارك البطولية التي كانت تخوضها المقاومة الفلسطينية قبل سنة 1967. أما بالنسبة لقوى اليسار في الغرب، فإنه عندما سلبت من الشعب الفلسطيني أرضه وسلمت للكيان الصهيوني، حاول هذا الأخير التظاهر بالإشتراكية والثورية مع إبراز أن الصراع الدائر في الشرق الأوسط ما هو في الواقع إلا صراع بين دولة ديمقراطية، تسعى لبيان كيان إشتراكي من جهة وبين أنظمة عربية رجعية. ومن أجل تكريس هذه الحقيقة المزيفة تظاهرت إسرائيل بإستعمال بعض أنماط الإنتاج الإشتراكي مثل الأخذ بنظام الكيبوتزيم في الميدان الزراعي، كل هذا لكسب عطف الأممية البروليتاريية وجرها للوقوف بجانب إسرائيل في قمعها للمقاومة الفلسطينية[64] .

ومن نتائج هذه الدعاية المزيفة أن أخذت بعض الأصوات التي لها حضور متميز داخل الساحتين الثقافية والسياسية في الغرب والتي عرفت بمساندتها ودعمها للحركات التحررية في العالم، في الفيتنام وجنوب إفريقيا العنصرية والتي كان عليها أن تقف في صف الثورة الفلسطينية أن أخذت هذه الأوساط مواقف أقل ما يقال عنها أنها متجاهلة بشكل كلي لمشروعية وعدالة الكفاح الفلسطيني. أما داخل فلسطين، فإن ما تقوم به النقابة العمالية الصهيونية فيما يتعلق بتزييف حقيقة الأوضاع العمالية المعاشة داخل الأراضي المحتلة، وكيفية إستعمالها لوسائل دنيئة من أجل التأثير على البروليتاريا الأممية لكسب التأييد والدعم العمالي، هذا السلوك هو الذي عمل عمر بن جلون على فضحه والتعريف به من خلال الإفتتاحيات التي كان يكتبها بجريدة فلسطين .

[64]- عبد الله صدقي بطبوطي، مرجع سابق، ص 73 .

ثالثا : حزبُ التقدّمِ والإشتراكيَّة والقضيَّة الفلسطينيَّة

لقد إعتبرَ حزبُ التقدُّمِ والإشتراكيَّة، أنَّ المعركةَ التي يخوضُها الشعبُ الفلسطينيُّ، هي معركةٌ ضدَّ الإمبريالية العالمية التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ساند الحزب على الدوام قوى التحرر في العالم، وفي طليعتها القضية الفلسطينية والتي جعلتها في صلب نضالاتها اليومية، حيث ربط هذا الحزب قضية فلسطين بقضية الوحدة الترابية المغربية المتمثلة في إسترجاع الصحراء المغربية وباقي المناطق التي ما تزال تحت الإحتلال الإسباني. هذا ويأتي دعم حزب التقدم والإشتراكية للكفاح الشعبي الذي تخوضه منظمة التحرير إنطلاقا من[65] :

1_ أن منظمة التحرير الفلسطينية هي إحدى الحركات التحررية العربية، وأن المعركة التي تخوضها هي معركة ضد الصهيونية التي تعتبر شكلا من أشكال العنصرية، وحليفا من الحلفاء الرسميين للإمبريالية الأمريكية، وعليه فقد حدد الحزب شكلين من أشكال النضال :

- على المستوى الرسمي، لا بد من تشكيل جبهة معادية للإمبريالية والصهيونية، جبهة الصمود والتصدي على صعيد العالم العربي بأجمعه .

- على المستوى الجماهيري، ينبغي على المنظمات العربية الوطنية والتقدمية والثورية تنسيق جهودها مع المقاومة الفلسطينية من أجل مواجهة التحدي الإمبريالي الصهيوني .

2_ إن الأيديولوجية التي ينطلق منها هذا الحزب تتخذ من الفكر التحرري التقدمي محورا أساسيا لها، فالفكر العلمي الإشتراكي وحده القادر على حل مشاكل الجماهير الشعبية الإقتصادية منها أو الإجتماعية أو الثقافية، لهذا يتردد الحزب في التصدي لكل الأفكار المستمدة من المذهب الرأسمالي الذي تمثله الولايات المتحدة وكل الأنظمة التي تدور في فلكها.

3_ إن دعم حزب التقدم والإشتراكية لمنظمة التحرير الفلسطينية يدخل في إطار موقف الحزب المبدئي المساند لكل الحركات التحررية عبر القارات الثلاث : أمريكا اللاتينية، إفريقيا، آسيا، فالنضالات التي ظلت تخوضها عدد من الشعوب في نيكاراغوا والتشيلي والأرجنتين والفيتنام والفلبين وأنغولا وضد التمييز العنصري بجنوب إفريقيا[66] .

---

[65]- عبد الله صدقي بطبوطي، مرجع سابق، ص 78 .

[66]- خالد الشفياني، المغرب والقضية الفلسطينية وإشكال التطبيع، مقال منشور في مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، بتاريخ 4 يناير 2016، تاريخ الزيارة 2016/02/22، الموقع الإلكتروني: http://www.csds-center.com

وتجدر الإشارة أيضا إلا أنه عقب نقل السفارة الأمريكية للقدس نظمت الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني ومجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين مسيرة شعبية تضامنية نصرة للقضية الفلسطينية، تحت شعار "مسيرة الشعب المغربي من أجل القدس عاصمة أبدية لفلسطين ودعما لمسيرة العودة الكبرى"، من أجل التأكيد على رسوخ موقف الشعب المغربي بكافة أطيافه السياسية والنقابية والجمعوية والحقوقية المؤيد للشعب الفلسطيني. حيث أن هذه المسيرة تأتي في ظروف خاصة تتعلق بما سمي بصفقة القرن، التي هدفها تصفية القضية الفلسطينية، وفرض الرؤية الأمريكية الجديدة بخصوص فلسطين، والتي تأتي مخالفة لكل الأعراف والمواثيق الدولية، وتقف بالمرصاد أمام الثوابت الوطنية الفلسطينية .

الفقرة الثانية : المجتمع المدني الجزائري ودوره في الدفاع عن القضية الفلسطينية

إن إهتمام الجزائر بالقضية الفلسطينية كان منذ أيامها الأولى وهي لا زالت تقبع تحت نيران الإحتلال الفرنسي تناضل وتصارع من أجل البقاء[67]، فقد ربط الجزائريين مصيرهم بمصير إخوانهم في فلسطين. فقد إعتبر الشيخ الطيب العقبي مأساة فلسطين كارثة عظمى حلت بالعرب والمسلمين[68]، ورأى أبو يعلى الزواوي في الإنتداب البريطاني على فلسطين إعتداءً وجورا، لا يجوز شرعا ولا قانونا عند جميع الأمم الدائنة بالشرائع السماوية أو المتحاكمة للقوانين الوضعية. هذا فمواقف الجزائريين أصبحت جلية تجاه القضية الفلسطينية وذلك مع حلول الثلاثينات من القرن العشرين[69]، حيث شارك الجزائريون في المؤتمر الإسلامي الأول المنعقد في القدس في ديسمبر 1931[70]، وممن حضره من الجزائر الشيخ أبو اسحق أطفيش الذي ألقى كلمة الجزائر في المؤتمر، وحضره كذلك الأمير سعيد الجزائري دفين معسكر[71]، وقد جاء المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936 نتيجة لمؤتمر القدس رغم الفارق الزمني بين إنعقاد المؤتمرين[72] .

---

[67]- عبد الرحمن شيبان، الجزائر وفلسطين بين قوة الحق وحق القوة، الجزائر، دار الخلدونية، 2010، ص 57 .

[68]- أحمد مريوش، القضية الفلسطينية في إهتمامات الطيب العقبي، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، العدد 9، 1995، ص 241 .

[69]- ميلود فتاة، نظرة الحركة الوطنية الجزائرية لقضايا التحرر في المشرق (1930- 1954) (مصر، سوريا، فلسطين)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007- 2008، ص 98 .

[70]- يرى تويبني أن تأسيس جمعية العلماء المسلمين ولدت نتيجة لهذا المؤتمر، أنظر : أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، الجزء الثالث، الطبعة الرابعة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 83 .

[71]- سهيل الخالدي، الجزائر وبلاد الشام (صفحات من النضال المشترك ضد الإحتلال) منشورات الحضارة، الجزائر، 2013، ص 422 .

[72]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930- 1945)، مرجع سابق، ص 152 .

ومع إندلاع الثورة الكبرى بفلسطين (1936-1939) والتي تعتبر من أعظم الثورات الفلسطينية الموجهة للإستعمار البريطاني والغزو الصهيوني، وكان من الأسباب المساعدة على تفجيرِها : إستفحالُ تدفقِ الهجرةِ اليهوديَّة إلى فلسطينَ، وتفاقمِ خطرِ إستيلاءِ اليهودِ بشتَّى الوسائلِ على الأراضي العربيَّة الفلسطينيَّة، وقيامِ الصهيونيَّة بإنشاءِ منظَّماتٍ عسكريَّة وإرهابيَّة، وتهريبِ الأسلحةِ إلى فلسطين وتواطؤِ الإدارةِ البريطانيَّةٍ في ذلك، بدأت بوادرُ تحفِّزُ لهذهِ الثورة بالإعلانِ العام عن الإضرابِ في البلاد، والمقاطعةِ التامَّةِ لبريطانيا إداريا وإقتصاديا كسلاحٍ جديدٍ في المعركةِ، وتألفَّت اللجانُ القوميَّة في المدنِ والقُرى الفلسطينيَّة للإشرافِ على الإضرابِ، كما شكَّلتْ في أواخرِأبريل 1936 اللجنة العربية العليا برئاسة الحاجّ أمين الحسيني؛ لقيادةِ الكفاحِ والتعبيرِ عن المطالبِ المشروعة لعربِ فلسطين، وعندما لم تفلحْ بريطانيا بالإجراءات القمعيَّة، لجأتْ إلى حلفائِها من ملوكِ العربِ ورؤسائهم وأمرائهم الذينَ لم يخيبوا طلبَها في فكِّ الإضرابِ وإيقافِ الثورةِ، وذلكَ بتوجيههم نداءً إلى عربِ فلسطين طالبين فيهِ إنهاءَ الإضرابِ وإيقافِ هذهِ الثورةِ، وإستجابَ هؤلاء لهذا النداء، وأوقفتْ ثورتهم في 12 أكتوبر 1936[73]، فقد نظَّمت جمعيَّة العُلَماءِ المسلمين الجزائريين، وحزبُ الشَّعبِ حملاتِ تعبئةٍ ومساندة لجمعِ الأموالِ لدعمِ الثَّوارِ الفلسطينيين[74]، كما نظَّمتْ الحركةُ الوطنيَّة مهرجانا شعبيًّا ضخما بالجزائر العاصمة أشرفَ عليهِ الزعيمُ مصالي الحاج، ودعا فيهِ لوقفِ المجازرِ في حقِّ الفلسطينيين، وأسَّسَ النوابُ المنتمون لحزبِ الشعبِ الجزائريِّ "الهيئَةَ الجزائريَّة لمساعدةِ فلسطين العربيَّة"[75]، وفي هذا الإطارِ إستطاعَ حزبُ الشَّعبِ من خلالِ لجنةِ الدِّفاعِ عن فلسطين في 16 سبتمبر 1937 من إرسالِ ما قيمتُهُ خمسةَ آلافٍ وستمئةٍ وأربعين فرنك، كما رفعت إحتجاجَها إلى الحكومةِ الفرنسيَّة بعدما أقدمَتْ سلطاتُ الإحتلالِ من حجزِ جزءٍ من هذهِ الإعانات[76]. هذا وقد لعبَ المهاجرون الجزائريون دورا يُذكَرُ في ثورةِ 1936، فقد شاركوا بثلاثة فصائل في الجليل (صفد، طبرية، حيفا)، وقد إختصَّ كلُّ فصيلٍ بمهمةٍ عسكريَّةٍ، ففصيلُ صفد إختصَّ بالهجومات المباغِتَة، وفصيلُ حيفا إهتمَّ بنقلِ السِّلاح،

---

[73]- شفيق الرشيدات، فلسطين (تاريخا، وعبرة، ومصيرا) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 192- 196 .

[74]- كان رد فعل فرنسا على دعم الجمعية ووقوفها إلى جانب إخوانها في فلسطين، بأن حاولت أن توقف هذا الدعم وذلك من خلال إلصاق تهمة قتل المفتي بن كحول بالشيخ الطيب العقبي أبرز الناشطين في حقل دعم القضية الفلسطينية، وأشد المهاجمين للحركة الصهيونية . أنظر: أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر (المقاومة والتحرير 1830- 1962)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007، ص 126 .

[75]- أحمد أبو جزر، العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الإحتلال الفرنسي (مواقف وأسرار)، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 201 .

[76]- محمد قنانش، الحركة الإستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919- 1939)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 150 .

وفصيلُ طبريَّة إختصَّ بنسفِ أنابيبِ البترولِ، فضلا عن الأمورِ اللوجستيّة التي وفرَّتها القُرى الجزائِريَّة، خاصَّةً فيما يتعلَّقُ بعلاجِ المصابين وإطعامِ المجاهدين وتزويدِ الثوارِ بالمعلومات[77].

هذا فقدْ عمَّتْ مظاهرُ الإستنكارِ والسّخطِ بينَ جميعِ الجزائريين, وإنتشرتْ عمليَّات الإكتتابِ والتبرُّعِ بالمالِ، فأثروا إخوانَهم من أموالِهم رغمَ سوءِ العيش، وسوءِ الأحوالِ تحتَ وطأةِ الإحتلالِ[78]، نتيجةَ قرارِ التقسيمِ الأممِيّ الذي نصَّ على تقسيمِ فلسطين إلى دولتين عربيَّة ويهوديَّة، ومنطقةٌ دوليَّة تشملُ الأماكنَ المقدسَّة[79]، ومع إندلاعِ حربِ 1948 تضافرتْ جهودُ العلماءِ والزعماءِ الوطنيين في تشكيلِ "الهيئةِ العليَّا لإعانَةِ فلسطين" التي إختارتْ العلَّامَةَ البشير الإبراهيميّ رئيسا لهُ وعضويَّةُ كلٍّ من فرحات عباس والطيِّب العقبي وإبراهيم بيوض، وإنبثقت عنهَا لجنةٌ تنفيذيَّة بالعاصمةِ من رجال العلمِ والمالِ والثقافةِ، حيثُ إستطاعتْ الهيئةُ في مدَّةٍ يسيرةٍ من تجهيزِ مئةِ مجاهدٍ وأرسَلَتْهُم إلى ميدانِ الجّهاد المقدَّس بفلسطين، وقد بلغَ عددُ الجزائريين المتطوِّعين في حرب فلسطين 1948 بين 220 و 260 مجاهد[80] .

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ المجتمعَ المدنيَّ الجزائريَّ، دائما ما يتميَّز بدعمِهِ القويّ للقضيَّة الفلسطينيّة، حيثُ تمَّ تسجيلُ هبَّة تضامنيَّة من قِبَل فعاليَّات المجتمعِ المدنيّ للتعاطفِ مع أهالي قطاعِ غزّةَ في مأساتهم ومعاناتهم المستمرة ,جرَّاءَ العدوانِ الإسرائيليّ عامَ 2014، والتنديدِ بوقفِ هذا العدوانِ، كما دعتْ هذهِ المنظَّمات الدولُ العربيَّة إلى دعمِ ومساندَةِ الشّعبِ الفلسطينيّ ماديا ومعنويا، كما لا يخفى أيضا أنَّ تحرُّكات الشارعِ الجزائريّ لها صداها الإيجابيّ على المجتمعِ بعدَ إعلانِ نقلِ السفارة الامريكيَّة للقدسِ، حيثُ أنَّ الفعاليَّات الجمعويَّة والثقافيَّة الداعِمة للقدس بإعتبارِها العاصمةُ الأبديَّة للدولَة الفلسطينيَّة، لا تزالَ مستمرّة بأشكال وصور مختلفة من عقدٍ للندواتِ والمحاضراتِ في الجامعاتِ، إلى تنظيمِ منتدياتٍ ثقافيَّةٍ وفكريّة للتذكيرِ بقيمةِ القدسِ ودور

---

[77]- سهيل الخالدي، الجزائر وبلاد الشام، مرجع سابق، ص 424 .

[78]- عبد الغني بلقيروس، صفحات من جهاد الجزائريين بفلسطين (1948- 1949)، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص 52 .

[79]- ينص مشروع تقسيم فلسطين على "إقامة دولة عربية تتكون من الجبل الغربي ومنطقة نابلس الجبلية والسهل الساحلي الممتد من أسدود إلى الحدود المصرية، ودولة يهودية تتألف من الجليل الشرقي ومرج بن عامر والقسم الأكبر من السهل الساحلي ومنطقة بئر السبع والنقب، وكان حظ اليهود الجهات الخصبة المتصلة بالعالم، وكان حظ العرب الجهات الرملية القاحلة والجبلية الجرداء" . أنظر: عبد العزيز عمر، تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 1990، ص 699 .

[80]- أقدم مجموعة من العلماء إلى زيارة دول المشرق للإتصال بأهل القضية مباشرة، وتفقد أوقاف المغاربة بالقدس، وقد قام الشيخ الطيب العقبي رفقة عباس التركي وبن حورة بزيارة أرض فلسطين، وتفقد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وفي إطار دعم القضية الفلسطينية بالأردن للتضامن معهم، =والتخفيف من معاناتهم وقد تبرع الجزائريون بمبلغ ثمانية ملايين فرنك لهذه المناسبة. هذا فقد شن الشيخ الإبراهيمي حملة ضد هذه الزيارة التي كانت تحت إشراف "لجنة فرنسا – الإسلام"، وذلك بإيعاز من المستشرق "ماسينيوس" بدعوى أن اللجنة لم تظهر إلا عندما تم الأمر في فلسطين لصالح الدول الغربية والحركة الصهيونية، وكان الأولى حسب الإبراهيمي أن تبدأ اللجنة بالجزائر التي الإسلام فيها مستباح، والأوقاف مهدومة، والمشردون شبعوا جوعا، وتساءل لماذا لم تبدأ اللجنة بتحرير أوقاف الإسلام في الجزائر . أنظر: أبو القاسم سعد الله، على خطى المسلمين (حراك في التناقض)، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص 149- 150. وأنظر كذلك: أحمد مريوش، القضية الفلسطينية في إهتمامات الشيخ الطيب العقبي، مرجع سابق، ص 256 .

القضيّة الفلسطينيّة الهام في الحفاظ على الأمن القوميّ العربيّ ككل، وكذلكَ إستمرار موجةِ المناصرةِ الشعبيَّة، والدعمِ على كافَّةِ الأصعِدةِ والمستويات .

الفقرة الثالثة : الأردن ودورُها في الدفاعِ عن القضيّةِ الفلسطينيَّة

لقد كانتْ النقاباتُ المهنيَّة والتجمعات الطلابيَّة والحرفيَّة والتخصُّصيَّة، وتشكيلات الحركات الإجتماعيَّة، ومنظماتِ المجتمعِ المدنيِّ، صاحبةَ الصوتِ اليتيم في مواجهةِ الدولةِ في أكثرِ من مناسبةٍ ,وفي أكثرِ من قرار، وقد إستطاعَ الرأيُ العام أن يشكِّلَ في أكثرِ من مناسبَةٍ ضغوطاتٍ على النظامِ السياسيِّ. فالتحركاتُ التي حدثتْ من منظمات المجتمعِ المدنيِّ بخصوصِ القضيَّة الفلسطينيَّة أكثرَ من أنْ تُحصى، فقد كانَ لهذهِ المنظَّمات دورٌ كبير، وذلكَ من خلالِ التظاهراتِ والحشوداتِ التي كانتْ تُقيمُها هذهِ المنظّمات تجاهَ القضيةِ الفلسطينيَّة، وقد أقامت هذه المنظَّمات العديدَ من النشاطاتِ الإعلاميَّةِ الرافضةِ للتطبيعِ, وإتفاقية وادي عربة، والتعاون المشترك مع الإحتلال، أو حملاتِ مقاطعةِ المنتجاتِ الصهيونيَّة والأمريكيَّة في الأردن، إضافةً إلى العديدِ من التحرُّكات الأهليَّة أو النقابيَّة ,التي شكَّلت نوعا من الحدثِ السياسيّ، وقد غُيَّرت الصورةُ المعروفةُ على أنَّ النظامَ هوَ الآمرُ الناهي .

المطلبُ الثاني : دورُ المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيّ في الدفاعِ عن القضيَّة الفلسطينيّة

لقد نشأَ ونما المجتمعُ المدنيُّ الفلسطينيُّ في ظلِّ غيابِ الدولةِ والمؤسَّسات الدولانيَّة الشرعيَّة، وبتفاعلٍ عكسيّ مع سلطاتِ الإحتلالِ والتي ما زالتْ قائمةً، فقد تميَّزَ المجتمعُ الفلسطينيُّ بمحاولاتٍ مستمرَّة لجسرِ الإختلاطِ النظريّ الناجمِ عن عدمِ القدرةِ على التمييز بينَ أشكالِ النضالِ الوطنيّ التحرريّ والسعيّ لبناءِ الدولةِ الوطنيَّة، وعمليَّات وأشكالِ التنظيمِ الذاتيّ المرتبطِ بنشاطاتِ وعملِ منظماتِ المجتمعِ المدنيِّ[81]. فبعدَ دخولِ منظمةِ الّتحرير الفلسطينيّة وتوقيعهَا إتفاقيَّةَ أوسلو عرفَ المجتمعُ الفلسطينيُّ تحولا جذريا، فالعمليَّة سعتْ إلى نقلِ المجتمعِ الفلسطينيَّ من مرحلةِ الثورةِ والنضالِ إلى مرحلةِ المراهنةِ على الحلولِ السلميَّة، وبالتالي إنهاء الثورةِ وحالةِ الحربِ مع إسرائيل، حيثُ أنَّه لمْ يُظهرْ المجتمعُ المدنيّ الفلسطينيُّ بدايةً لتلبيةِ إحتياجاتً مجتمعيّة أو مطلبيّة بل للقيامِ بمهامَ وطنيّةٍ سياسيّة، وهيَ مواجهةُ الإحتلالِ والدفاعِ عن الهويَّةِ والثقافةِ الفلسطينيَّة، لذا

[81]- إبراهيم أبراش، المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، مجلة رؤية، العدد 6، فبراير، 2001 .

فإنَّ المجتمعَ الفلسطينيّ ليسَ مجتمعا منفصلا عن الحالةِ السياسيَّة، بمعنى أنّ الكثيرَ من مكوناتِ المجتمعِ المدنيّ تابعينَ للفصائلِ، خصوصا لفتح وحماس، وبالتالي هناكَ عمليَّة إستقطابٍ حتى داخلَ المجتمعِ المدنيِّ، وعليهِ سنحاولُ التطرقَّ إلى دورِ المجتمعِ المدنيِّ بعدَ قيامِ السلطةِ الفلسطينيَّة (**فرع أول**) وإلى علاقةِ المجتمعِ المدنيّ الفلسطينيّ بالسلطةِ الوطنيَّة الفلسطينيَّة (**فرع ثاني**) .

الفرعُ الأول : دورُ المجتمعِ المدنيِّ بعدَ قيامِ السلطةِ الوطنيَّة الفلسطينيَّة

تُعَدُّ المرحَلَةُ ما بعدَ عقدِ إتفاقيَّةِ أوسلو عام 1993، نقطةُ تحولٍ مهمةٍ في عملِ منظماتِ المجتمع المدنيِّ الفلسطينيِّ، فقد بدأتْ تركِّزُ على العملِ المهنيِّ المتخصِّص كطريقٍ نحوَ بناءِ مؤسَّساتِ الدولةِ الفلسطينيّة المدنيّة ووفقَ تطلعاتٍ تنمويَّة، وقد تحولَّ التمويلُ من أجلِ تحقيقِ أهدافٍ مجتمعيَّة تصبُّ في تحقيقِ التنميّةِ الإجتماعيَّة والسياسيَّة، وتعزيزِ الثقافةِ المدنيّة بعد أنْ كانَ تمويلا يغلبُ عليهِ الطابعُ الوطنيّ، وتعزيز صمودِ الشعبِ الفلسطينيِّ، ومن أجلِ تحقيقِ المشروعِ الوطنيّ الفلسطينيّ القائمِ على التحرُّرِ من الإحتلالِ، والعملِ على تحقيقِ تعبئةٍ تنمويّةٍ شعبيَّة، إلَّا أنَّ هذا التحولَّ أصابَ العديدَ من هذهِ المنظَّمات بشيءٍ منَ الإنكماش، وفقدتْ الكثيرَ منْها الإهتمامُ الجماهيريُّ[82]، وفي إطارِ محاوَلَتنا لتوضيحِ دورِ المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيِّ، لا بدَّ من التطرُّقِ إلى التغيُّرات التي أحاطت بدورِ المجتمعِ المدنيِّ قبل تأسيس السلطة الفلسطينية (الفِقرة الأولى)، إضافةً إلى دورِ المجتمعِ المدنيِّ بعدَ قيامِ السلطةِ الفلسطينيَّة (الفقرة الثانية)، وأخيرا فإنَّ أحداثَ الإنقسام الفلسطينيِّ أثَّرت بشكلٍ أو بآخر على دورِ المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيِّ (الفِقرة الثالثة)، وفيما يلي توضيحٌ لدورِ المجتمعِ المدنيِّ خلالَ هذهِ المراحل .

الفِقرةُ الأولى : دورُ المجتمعِ المدنيِّ خلالَ الإنتفاضةِ الأولى عام 1987

في ظلِّ غيابِ الدولةِ الفلسطينيَّة، والذي بدورِهِ أدَّى إلى خضوعِ المجتمعِ المدنيِّ للإحتلال الإسرائيليِّ، والذي سعى خلالَ إندلاعِ الإنتفاضةِ الأولى إلى التأثيرِ على المجتمعِ المدنيِّ، وجعلهِ يلعبُ دورا يختلفُ عن غيرهِ من المجتمعاتِ المدنيَّة في حالاتٍ أخرى، كما أنَّ الإنتفاضةَ الأولى شكّلت مرحلةً مهمةً من مراحلِ تطورِ المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيّ. إذ توجَّبَ على المجتمعِ المدنيِّ

[82]- لقد أصبح أغلب هذه المنظمات ذات إهتمامات مهنية تتماشى مع رؤية الممول، وكما إنتقل عملها إلى العمل النخبوي الذي يعتمد على مجموعة من الخبراء والمختصين والموظفين الذين يتقاضون رواتب مرتفعة، الأمر الذي ساهم في فقدانها قيمة العمل التطوعي وهو الأساس الذي قامت عليه. أنظر: = = شيخ علي ناصر، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، كلية الدراسات العليا- برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2008، ص 53-54 .

أنْ يَسدَّ مكانَ دولةٍ غائبة، كتقديمِ خدماتٍ صحيَّة وتعليميَّة وغيرِها، خاصةً من خلالِ أبرزِ مكوناتِه وأكثرِها إنتشارا وقبولا بينَ الناسِ، وهي اللجانُ الشعبيّة[83]، فمن خلالِها إستطاعَ المجتمعُ المدنيُّ في الإنتفاضةِ الأولى أنْ يلعبَ دورا في إشاعةِ الثقةِ العامّة والتعاون والتبادليّة وروح التطوعِ والعملِ ؛من أجلِ الصالحِ العام وليس الخاص، وبذلكَ إستطاعَ بناءَ رأسِ مالٍ إجتماعيّ إيجابيّ في المجتمعِ الفلسطينيّ[84].

فمن خلالِ الدورِ الدبلوماسيِّ لمنظماتِ المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيِّ خلالَ الإنتفاضةِ إستطاعَ أن يساهمَ في تعزيزِ الديمقراطيَّة؛ إذ إعتبرت تجربتَهُ أكثرَ ديمقراطيَّة من تجاربِ الدولِ العربيَّة[85]، فتميَّزتْ "م م م" التي تمَّ تشكيلُها خلالَ الإنتفاضةِ بغيابِ المركزيَّة، وقيامِ علاقاتٍ غير هرميَّة[86]، فعلى سبيلِ المثالِ، تمَّ تشكيلُ اللجانِ الشعبيَّة من جميعِ شرائحِ المجتمعِ الفلسطينيّ، وبهذا اعتبرت كشكلٍ ديمقراطيٍّ تمثِّلُ حزبا مفتوحا لأوسعِ مشاركةٍ شعبيّة[87]، كما لعبَ دورا سياسيًّا في مواجهةِ الإحتلالِ الإسرائيليِّ الذي يعتدي على الأمنِ الإنسانيِّ للفلسطينيين وحرياتِه، وفي مواجهةِ الفقرِ الذي تسبّبَ بهِ الإحتلالُ للمجتمعِ الفلسطينيِّ، فقد حرصت "م م م"، خاصةً لجانُ الزكاةِ على جمعِ التبرعاتِ من الأغنياءِ بهدفِ تقديمها للفقراءِ ومساعدتهم على مواجهةِ الفقرِ، فاكتسبتْ لجانُ الزكاةِ ثقةَ الفلسطينيين وإحترامهم لدورها الإيجابيّ في المجتمعِ[88]، وبذلكَ إعتمدَ المجتمعُ المدنيِّ في تمويلِهِ على المجتمعِ المحليِّ وليسَ الخارجيّ .

الفِقرةُ الثانية : دورُ المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيّ بعدَ تأسيسِ السلطةِ الوطنيَّة الفلسطينيَّة

لقد شكَّلَ تأسيسُ السلطةِ الوطنيَّة الفلسطينيَّة مرحلةً مفصليّةً هامة في حياةِ المجتمعِ المدنيِّ، فإنشائُها ساهمَ في سرعةِ إنتشارِ المنظَّماتِ غيرِ الحكوميَّة "NGOs"، فزادَ عددُ منظّماتِ المجتمعِ

---

[83]- تمثل اللجان الشعبية التي تم حلها لاحقا، أحد الأمثلة على الدور الإيجابي الذي لعبه المجتمع المدني الفلسطيني خلال الإنتفاضة الأولى، فعملت على تقديم مساعدات للجميع دون تمييز، حيث كان المواطنون بحاجة إلى مساعدات إغاثية وتموينية بسبب ممارسات الإحتلال. وقد شكلت أكثر الأمثلة بروزا على تضامن الشعب الفلسطيني وتكافله وتماسكه، وكان عملها أقرب للتطوع والعمل للصالح العام وليس للصالح الحزبي، فلم تسمح لأبناء المجتمع الفلسطيني الإنجرار للمشاركة في النزاعات الحزبية، ووفرت الدعم للمجتمع الفلسطيني في الطوارئ. أنظر: خالد عايد، الإنتفاضة الثورية في فلسطين"الأبعاد الداخلية"، عمان، دار الشروق، 1988، ص 50 . وأنظر كذلك: زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، الطبعة الأولى، رام الله، 1995، ص 73-74 .

[84]- نادية أبو زاهر، دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الإجتماعي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 234 .

[85]- الطاهر لبيب، علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، المستقبل العربي، مجلد 14، عدد 158، أبريل 1992، ص 103 .

[86]- زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، مرجع سابق، ص 95 .

[87]- حسن علي أيوب، آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني: إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2003) كعامل محوري، رسالة ماجستير، نابلس، جامعة النجاح الوطنية –كلية الدراسات العليا- برنامج التخطيط والتنمية السياسية، 2006، ص 207 .

[88]- Nathan J. Brown, Palestinian, civil society in theory and in practice, Paper fot the Annual Meeting of the structure of Government, Op.Cit, p. 14 .

المدنيِّ[89] الممولة من الخارجِ وأصبحتْ تشكلُّ غالبيَّةَ مكونِاتِه بدلَ اللجانِ الشعبيَّة التي تمَّ حلُّها بعدَ الإنتفاضة[90]. وهناكَ أدوارٌ قامَ بها المجتمعُ المدنيُّ خلالَ الإنتفاضةِ، إختفت وظهرَ لها أدوارٌ مختلفة بحكمِ المرحلةِ الجديدة لم تكن موجودة من قبل؛ فبعد إنشائها تسلمت كثير من الأدوار التي كان يقوم بها المجتمع المدني أثناء الإنتفاضة خاصة بالنسبة للخدمات التعليمية والصحية والإجتماعية وغيرها، فقد أدت أوسلو إلى إنحسار مجالات عمل منظمات المجتمع المدني التي أصبح بعضها من مهمات السلطة الوطنية الفلسطينية[91] .

هذا فبعدَ أوسلو ظهرتْ أدوارٌ جديدةٌ للمجتمعِ المدنيِّ، خاصَّةً بالنسبةِ لمراقبةِ أداءِ السّلطَةِ ورصدِ إنتهاكاتِها لحقوقِ الإنسان، والعملِ على نشرِ مبادئَ الديمقراطيَّة، من خلالِ التركيزِ على الدورات والمؤتمرات وإصدار المنشورات التي تتناول هذا الجانب على أمل الوصول إلى التحول الديمقراطي في فلسطين. ورصد إنتهاكات السلطة التنفيذية لحقوق الإنسان، وتزويد المجلس التشريعي بكافة المعلومات التي تساعده في أعماله الرقابية على أداء السلطة التنفيذية، ومدى تطابقها مع القانون الأساسي أو خروجها عنه، كما لعب المجتمع المدني دورا في مكافحة الفساد الذي إنتشر بعد أوسلو وإصلاح السلطة الفلسطينية[92] .

هذا فمن أجل الوصول إلى التحول الديمقراطي داخل الأراضي الفلسطينية فقد إعتمد الكثير على المجتمع المدني في الوصول إلى هذا الهدف، إلا أن ذلك لم يحقق توجهاتهم، نتيجة الإتفاقيات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني في أوسلو والتي شكلت عبئا على تطور المجتمع المدني والتحول الديمقراطي داخل المجتمع الفلسطيني[93]. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض "م م م" تعمل وفق أجندات الأحزاب التي أنشأتها وتحمل نفس الأمراض التي تحملها[94]، ورأت بأنه يوجد ضعف كبير في مجال التعاون والتشبيك بين "م م م" العاملة في نفس القطاع أو التخصص، وأنها فشلت في كثير من أدوارها وحتى لو كان لها نجاحا في بعض الحالات فإنه يبقى

---

[89]- محيسن تيسير، التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني، مجلة رؤية، عدد 13، أكتوبر 2001، ص 6 .

[90]- مجدي المالكي و ياسر شلبي و حسن لدادوة، تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007، رام الله، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني، مارس، 2008، ص 13 .

[91]- مجدي المالكي و ياسر شلبي و حسن لدادوة، مرجع سابق، ص 1-2 .

[92]- أحمد مجدلاني، مسؤوليات أساسية للمجتمع المدني الفلسطيني، صحيفة البيان، 16 أبريل 2003، تاريخ الزيارة 2016/03/10، الموقع الإلكتروني : http://www.mafhoum.com/press5/142S24.htm

[93]- زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، مرجع سابق، ص 75. أنظر أيضا: مجدي المالكي، الديمقراطية والمجتمع المدني: مراجعة للأدبيات الفلسطينية، مجلة السياسة الفلسطينية، عدد 24، 1999، ص 34 .

[94]- ناصر شيخ علي، مرجع سابق، ص 68 .

محدودا وموسميا[95]، حيث أنَّها كانت حليفا أقربَ للسلطةِ منهُ إلى الشارعِ خاصةً وأنَّ كثيرا من قادةِ منظماتِ المجتمعِ المدنيِّ من المقربين من السُّلطةِ القائمةِ على الضفةِ ,أو هم انفسُهم كانوا جزءً منها سواءً السُّلطة التشريعيَّة أو التنفيذيَّة أو القضائيَّة[96] .

كما أنَّ المجتمعَ المدنيَّ ساهمَ في نشرِ الكثيرِ من القيمِ الإيجابيَّة خلالَ الإنتفاضةِ الأولى، إلّا أنَّها سَرعانَ ما تراجَعتْ بعدَ إتفاقيَّة أوسلو، فقد تراجعَ الإستعداد للتطوعِ بهدفِ الصالحِ العام، مثلا فقد أغلقتْ المؤسَّسات التعليمية العليا من جامعات ومعاهد بحيث تراجع العمل التطوعي في هذه المؤسسات خاصة بعد توقيع إتفاقية أوسلو الذي أنهى هذه التجربة بفعل تطوراته وما نشأ عنها من وجود سلطة بأجهزتها المختلفة، كما تراجعت القيم الإيجابية كالتضامن والتسامح، وأصبح هناك إهتمام بالمنفعة الذاتية أكثر من الإهتمام بمصلحة المجتمع. فمرحلة ما بعد أوسلو أصبحت مرحلة المشاريع الفردية، والبحث عن المنافع الشخصية[97]، إضافة إلى دخول بعض تلك المنظمات في علاقات تنافسية سببها الرئيسي الصراع على مصادر التمويل[98] .

الفقرة الثالثة : دور المجتمع المدني الفلسطيني بعد أحداث الإنقسام عام 2007

إن الإنقسام الفلسطيني أثر بشكل سلبي على عمل المجتمع المدني، حيث أدى إلى إنحدار لرأس المال الإجتماعي الذي يفترض أن يساهم المجتمع المدني في بنائه، لصالح زيادة تأثير النخب على حساب تراجع حكم القانون[99]، فزاد تفكك المجتمع الفلسطيني، وتراجعت الصلات بين العائلات، كما تراجع التعاون والثقة الذي يهدد الديمقراطية، حيث لا يعتقد 78% من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة أنه يمكن الثقة في الناس، كما أن 52% يخافون بدرجات متفاوتة من التعبير بصراحة عن أفكارهم بخصوص القضايا غير السياسية[100]. هذا وبحسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2010 تعد فلسطين من أكثر دول العالم فسادا لعام 2010[101]،

---

[95]- ناصر شيخ علي، مرجع سابق، ص 115-120 .

[96]- يمكن ذكر على سبيل المثال لا الحصر أن مفوض مؤسسة أمان د. عزمي الشعيبي والمؤسس لها كان عضو مجلس تشريعي، أيضا دة. حنان عشراوي رئيس مجلس إدارة مؤسسة مفتاح عضو مجلس تشريعي، ومن ضمن مجلس الأمناء في مفتاح عزمي الشعيبي، وغسان الخطيب(وزير سابق)، زياد أبو عمرو عضو مجلس تشريعي. كما أن الغالبية العظمى من مجلس أمناء المركز الفلسطيني للبحثوث السياسية والمسحية هم إما من أعضاء في المجلس التشريعي أو قضاة، أو وزراء في حكومات سابقة مع إستثناءات قليلة من الأكاديميين المقربين من السلطة .

[97]- جورج جقمان، خطر الماضي على المستقبل: نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية، في مي الجيوسي (محررة)، التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة، مؤتمر مواطن07-08-1997، رام الله، مواطن، 1998، ص 31 .

[98]- مجدي المالكي وياسر شلبي وحسن لدادوة، مرجع سابق، ص 1-2 .

[99]- نادية أبو زاهر، دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الإجتماعي، مرجع سابق، ص 395 .

[100]- تقرير التنمية الإنسانية 2010/2009، الأرض الفلسطينية المحتلة: الإستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية، مجلد 5، سلسلة تقارير التنمية البشرية للأراضي الفلسطينية المحتلة، القدس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 13، ص 83 .

[101] - Corruption Perceptions Index 2010, Berlin: Transparency International, 2010, Available at :

وأدى ذلك إلى تراجع مسألة الإهتمام بمكافحة الفساد على الأجندة الوطنية الفلسطينية، وإلى نتائج وخيمة على مسيرة إصلاح السلطة الفلسطينية التي كانت قد بدأت في العام 2002، حيث يرى 78% من المواطنين أن الفساد موجود في مؤسسات السلطة الفلسطينية، ما يعني أن محاربة الفساد له الأولوية لدى المجتمع الفلسطيني[102]، وإلى تراجع الإنتقال الديمقراطي في فلسطين[103]، وظهرت للمجتمع المدني أولوية أخرى على أجندته بعد الإنقسام هي إهتمامه بالأمن، خاصة وأن النزاع والتوترات الداخلية تلقي بأعبائها على إحساس السكان بالأمن، حيث يشعر 54% من الفلسطينيين بالإفتقار إلى الأمن[104] .

كما أن من أثار الإنقسام إنخفاض الإستعداد للعمل التطوعي بهدف الصالح العام إلى أدنى مستوياته، ولم تعكس الزيادة في عدد منظمات المجتمع المدني بعد الإنقسام الإستعداد للتطوع وإنما كانت لأهداف مختلفة. فبعد عام 2006 زاد عدد منظمات المجتمع المدني المنشأة من كل من فتح وحماس بشكل ملحوظ، وتحديدا من حركة فتح لإعتقادها أن منظمات المجتمع المدني التي أنشأتها حماس ساهم في فوزها[105]، فتنبهت فتح لأهمية المجتمع المدني، وبذلك أصبح غالبية المجتمع المدني يتشكل من الجمعيات المنشأة من الأحزاب خاصة من طرفي الصراع فتح وحماس. فالمجتمع المدني بدل أن يساهم في حل النزاعات كما كان يفعل خلال الإنتفاضة، أصبحت جمعيات المجتمع المدني خاصة المنشأة من حماس وفتح بعد الإنقسام يساهم في تكريسها[106]، كما أن هناك ضعف على دور "م م م" في الحالة الفلسطينية إزاء الإنقسام، بسبب تهميش مؤسسات المجتمع المدني من الأطراف المسؤولة سواء من حماس أو فتح[107] .

, p.p 8-9 .http://www.transparency.org/content/download/55725/890310

[102]- أحمد أبو دية وآخرون، نظام النزاهة الوطني: تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية 2009، في عزمي الشعيبي (محررا)، رام الله، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، 2009، ص 13 .

[103]- خليل الشقاقي وآخرون، تقرير الديمقراطية في فلسطين عام 2007، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2008، ص 9 .

[104]- نادية أبو زاهر، دور المجتمع المدني في تغيير السياسات الأمنية في السلطة الفلسطينية، ورقة قدمت في المؤتمر السنوي الثاني لمراكز الأبحاث في المنطقة العربية "قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7-2013/9/9 .

[105] - Roger Heacock, Barriers To Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World. Reviewed in Political Review Net, 10 April 2008, Available at:
. http://www.amazon.com/Barriers-Democracy-social-Capital-Palestine/dp/0691140995

[106]- Amaney A.Jamal, Barriers to Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World, New Jersey: Princeton University Press, 2007, p.p 94-95.

[107]- موقف المجتمع المدني من الحوار الوطني الفلسطيني ومدى إمكانية نجاحه، موقع الملتقى الفلسطيني "نماء"، 2 سبتمبر 2008، الموقع الإلكتروني
http://www.pdf.ps/index.php?page=NewsDetails&NewsID=13&CatID=2 .

هذا فقدْ تمَّ حلُّ كثيرٍ من الجمعياتِ التابعةِ لحماس في الضفةِ بعدَ الإنقسامِ، وهذا ما أدَّى إلى ضَعفِ المجتمعِ المدنيِّ أمامَ السلطةِ التنفيذيَّةِ[108]، فبعدَ الإنقسامِ أيضا بلغَ عددُ الجمعيَّات التي تمَّ حلّها بسببِ ممارساتِ النخبِ السياسيَّة 450 جمعيةٍ في الضفةِ الغربيّة وقطاعِ غزةَ، في حين لمْ يتمَّ حلُّ أيّ جمعيّة قبلَ الإنقسامِ، وقدْ أوضحَ تقريرٌ للمركزِ الفلسطينيّ لحقوقِ الإنسان أنَّه وخلالَ مرحلةِ الإنقسامِ الفلسطينيّ الداخليِّ بعد 2007، زادتْ وتيرةُ الإنتهاكاتِ من جهاتٍ رسميّةٍ إقترفَها طرفا الأزمةِ القائمةِ بشكلٍ لمْ يسبقْ لهُ مثيل، فالإنتهاكاتُ تنوَّعت ما بينَ إغلاقِ وحلِّ الجمعيّات، مداهمةٌ وتفتيشُ الجمعيَّاتِ من قِبَلِ أجهزةِ الأمنِ المختلفَةِ لطرفي النّزاعِ، وتعيين مجالسَ إداراتٍ جديدةٍ محسوبَةٍ على إنتماءٍ سياسيّ لطرفِ النزاع، وإقالةِ المجالسَ القائمةِ على عملِ تلكَ الجمعياتِ، وعدمِ منحِ تراخيصَ لجمعياتٍ جديدةٍ مُقرَّبةٍ أو محسوبة على إنتماءٍ مخالفٍ لإنتماءِ السلطةِ القائمةِ سواءً بغزةَ أو الضفةِ[109]، فأخذَ الطرفان مؤسَّسات المجتمعِ المدنيِّ في الأزمةِ القائمةِ بينَهُمَا .

الفرعُ الثاني : طبيعةُ علاقةِ مؤسّسات المجتمعِ المدنيِّ بالسّلطةِ الفلسطينيَّة

لقد ثارَ جدلٌ كبيرٌ حولَ طبيعةِ العلاقةِ بينَ منظماتِ المجتمعِ المدنيِّ والسلطةِ الوطنيَّةِ، فمنْهم من ينظرُ إليها من منظورٍ إيجابيّ على أساسِ أنَّها علاقةٌ تكامليَّة وتعاونيَّة، ومنهم من ينظرُ إليها من منظورٍ سلبيٍّ على أساسِ أنَّها علاقةٌ تنافسيَّة وإقصائيَّة، وفي ظلِّ تزايدِ فعاليَّةِ هذهِ المنظمات وتبلورِها في الأراضي الفلسطينيَّة، فلا بدَّ لنا من الوقوفِ على مضمونِ هذهِ العلاقةِ (فِقرة أولى) وكذلك إلى العواملِ التي ساهَمتْ في بلورةِ العلاقةِ بينَهُما (فِقرة ثانية) .

الفِقرةُ الأولى : مضمونُ العلاقةِ بينَ مؤسَّساتِ المجتمعِ المدنيِّ والسّلطة الفلسطينيَّة

فقد قُسِّمَتْ طبيعةُ علاقةِ "م م م" بالسلطةِ الوطنية الفلسطينية إلى ثلاثة أقسام، فالقسم الأول: ساندَ وأيَّدَ الّسلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة وإعتبرَ نفسَه مُكمِلا لها ,وهذه تتفاوتُ ما بينَ إتّحاداتٍ شعبيَّة وجمعيَّاتٍ ومنظماتٍ لحقوقِ الإنسانِ، والقسمُ الثاني: شكَّلَ أداةَ رفضٍ ومعارضةٍ للسلطةِ وسياستها مرتكزا على رفضِهِ لإتفاقِ أوسلو –حماس والجهادِ الإسلاميّ خصوصا- وهذه المؤسسات متعدِّدة

[108]- سلام فياض، حل 103 جمعيات لإرتكابها مخالفات قانونية نتكفل بتغطية إحتياجات كل منتفع يتضرر من القرار، صحيفة الأيام الفلسطينية، 28 أغسطس 2007، ص 1 تتمة ص21 .

[109]- تقرير حول: الإنتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، 16 نوفمبر 2009، ص 8-12 .

كالنقاباتِ والجمعيَّات والإتحاداتِ والمؤسّسات الدينيّة والتعليميَّة والخيريَّة، والقسمُ الثالث: إتَّخَذَ جانبَ الحيادِ في علاقتِها مع السلطةِ الفلسطينيَّة وركَّزتْ على الأمورِ الإنمائيَّة في المجتمعِ الفلسطينيَّ كالمنظماتِ التطوعيَّة والمنظماتِ الحقوقيَّة والمنظَّماتِ ذاتِ الصبغَةِ الإجتماعيَّة وأُخرى ذاتَ طابعٍ دينيّ[110]، هذا فإنَّ تفسيرَ العلاقةِ بينَ منظَّماتِ المجْتَمَعِ المدنيِّ والسلطة الوطنيَّة يجبُ النظرُ إليها من عدّةِ زوايا، تكمُنُ أوّلها بأنّ وجودَ "م م م" يُعتَبرُ سابقا على وجودِ الدولةِ نفسها ومؤسَّساتِها، وثانيها تتجلَّى في خاصيَّة وجودِ الإحتلالِ الإسرائيليّ وسياساتِهِ الإلغائيَّة التي إستهدفتْ إلغاءَ دورِ السُلطةِ في بناءِ مؤسَّساتِ الدولةِ الفلسطينيَّة الوليدة، وثالثُها تتمثَّلُ في بروزِ الجدلِ الواسعِ بينَ المهتمّين في هذا المجالِ حولَ النظرِ إلى هذهِ المنظّمات, وضرورة وجودها لتعزيزِ المشاركةِ السياسيَّة والديمقراطيَّة في المجتمعِ الفلسطينيّ .

إن العلاقةَ بينَ "م م م" والسلطةِ الفلسطينيَّة قد تكونُ إستمرارا للأنشطةِ والأعمالِ التي تقومُ بهِ على أساسِ أنَّ وجودَ السلطةِ لا يعني إهمالَ وإغفال القضايا الوطنيَّة، كما ينظرُ إليها على أنَّها علاقة أقرب إلى المواجهة ومحاولة التأثير في السياسات العامة، وذلك ما يتبين في المنظمات الحقوقية والمدنية، وعليهِ, فأنماطُ العلاقةِ بينَ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ والسّلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة يُنظرُ إليها وفقَ ما يلي[111] :

* علاقاتٌ تعاقديَّة، حيثُ تقومُ بنشاطاتٍ مشتركةٍ، مثلُ قيامِ بعضِ العياداتِ الصحيَّةِ التابعةِ لهذهِ المنظّمات، مثلُ لجانِ العملِ الصحيّ، والعملُ الإغاثيّ والخدماتيّ، والهلالُ الأحمرِ، والإغاثَةُ الطبيَّةُ، والتي تقومُ بتقديمِ خدماتٍ صحيَّةٍ لأصحابِ التأمينِ الصحيِّ الحكوميِّ، كذلكَ الشراكةُ في بعضِ المشاريعِ ,مثلُ: اللجنةِ الوطنيَّةِ لمكافحَةِ الفقرِ، حيثُ تضمُّ ممثلين عن وزاراتٍ ومؤسساتٍ حكوميَّة، وبعضُ البرامجِ الصحيَّةِ في المدارسِ، وتصبُّ هذهِ العلاقةُ أيضا في الصالحِ العام .

* قيامُ السّلطةِ بشراءِ خدماتٍ من هذهِ المنظمات وتصبُّ هذهِ في صالحِ تحقيقِ الخدماتِ الإجتماعيَّة للمجتمعِ الفلسطينيِّ، والتعاونُ في تنفيذِ بعضِ الأنشطةِ والفعالياتِ، مثلُ تنفيذِ بعضِ البرامجِ بينَ وزارةِ الزراعةِ أو الصحّةِ مع هذهِ المنظَّماتِ، والتشاورِ في بعضِ القضايا التي تهمُّ المجتمع، وتكونُ على شكلِ مؤتمراتٍ وورشِ عملٍ مشتركة .

---

[110]- طلوزي صالح، منظمات المجتمع المدني في محافظات شمال الضفة الغربية في تعزيز الديمقراطية لدى الأفراد من وجهة نظر العاملين فيها وقيادات المجتمع المدني، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين، 2009، ص 33- 34 .

[111]- لدادوة حسن وآخرون، علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين، فلسطين، الطبعة الأولى، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية، مارس، 2001، ص 70-72 .

ومن حيثُ نطاقِ العلاقةِ قدْ تكونُ علاقةُ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيِّ مع السّلطةِ بشكلٍ عام، تقومُ على أساسِ التشاورِ والتنسيقِ في مختلفِ الأنشطةِ والفعالياتِ[112]، وقد تكونُ محصورةً في قطاعٍ معيّن من قطاعاتِ السّلطةِ، مثلُ عملِ برامجَ ومشاريعَ مشترَكة في المجالِ الزراعي، أو الصحي أو التربوي[113] .

الفِقرةُ الثانية : العواملُ التي تُسَاهِمُ في توضيحِ العلاقةِ بينهما

إنَّ العلاقةَ بينَ "م م م" والسُلطة الوطنيَّة الفلسطينيَّة ساهمتْ في توضيحها مجموعةٌ من العواملِ، حيثُ أكدَّت دراسةٌ قامَ بها معهدُ أبحاثِ السياسات الإقتصاديَّة الفلسطينيّ على طبيعةِ العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الغير حكومية والسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد رأت الدراسة بأنَّ هناكَ مجموعةٌ من العواملِ تؤثِّرُ في زيادةِ توتُّرِ العلاقةِ بينَهُما[114] :

العاملُ الأول : التنافسُ على التمويلِ : رأتْ العديدُ من المنظماتِ بأنَّ أسبابَ توترِ العلاقةِ وجودُ مصالحَ مشتركةٍ للتمويلِ بينَ الطرفينِ، وبذلك فالسلطة الفلسطينية ترى بأنَّها العنوان الصحيح لبعض التمويل الذي يصل هذه المنظمات، إضافة إلى رغبة السلطة في ضبط التمويل الذي يصل المنظمات والتحكم به، وهناك تحفظ آخر من قبل السلطة بالنسبة لموضوع التمويل نابع من إعتقادها بأن المنظمات التي تتخذ موقفا معارضا من السلطة تتلقى تمويلا أعلى من المنظمات القريبة من خطِّها. فقدْ تعدّدَتْ مصادرُ التمويلِ للمؤسساتِ الأهليَّة الفلسطينيَّة من مصادرِ تمويلٍ دوليّة وإقليميّة، ومن أمثلة مركز تطوير المؤسسات الأهلية والذي بدأ العمل منذ 2006، ومنذ نشأته حشد هذا المركز وأدار أموالا يبلغُ مجموعُها حوالي 55 مليونَ دولارٍ أمريكيّ من الجهاتِ المانحةِ المختلفَةِ ,بما في ذلك الصندوقُ العربي والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق أوبك، الأمم المتحدة، الإتحاد الأوروبي، الوكالة الأمريكية للتنمية، صناديق ووكالات التنمية الدولية، جمعية المساعدات الشعبية النرويجية والوكالة الفرنسية للتنمية والسويد، سويسرا، الدنمارك، بلجيكا .

هذا فالمساعداتُ المقدمّةُ من قِبَلِ المنظماتِ غيرِ الحكومية للشّعبِ الفلسطينيِّ, لها دورٌ رئيسيٌّ في تعزيزِ صمودِهِ، وقدْ تمثَّلَ ذلكَ في المساعداتِ الإجتماعيَّة والماديَّة التي تلقّتها الأسَرُ الفلسطينيَّة،

---

[112]- أحمد المشهراوي، مدخل إلى منظات المجتمع المدني، غزة، مطبعة إتقان، 2012، ص 221-222 .
[113]- لدادوة حسن وآخرون، مرجع سابق، ص73 .
[114]- لدادوة حسن وآخرون، مرجع سابق، ص 88-91 .

حيثُ إحتلَّ الدعمُ المقدَّم من الأهلِ والأقاربِ المركزُ الأولُ من حيثِ عددِ مراتِ تقديمِ المساعداتِ بواقعِ 23.3%، تلتها المساعداتُ المقدّمةُ من نقاباتِ العمالِ الفلسطينيَّة بواقعِ 21.5%، ووكالةُ الغوثِ بواقع 19.5%، ومؤسّسات السلطةِ بما فيها الشؤونُ الإجتماعيّةِ 16.9%، والمؤسّسات الخيريَّة والدينيّة بما فيها لجانُ الزكاةِ بواقعِ 6.8%، والفصائل والأحزاب السياسية 2.5%، فيما بلغت نسبة المساعدات المقدمة من الهيئات الدولية والمؤسسات التنموية والدول العربية، والبنوك المحلية ولجان الإصلاح المحلية، ومن الأصدقاء والمعارف 9.5%[115] .

العامل الثاني : الدور السياسي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني الفلسطيني : فعلى الرغم من ترحيب السلطة الوطنية الفلسطينية بالأنشطة الوطنية التي تقوم بها بعض "م م م" مثل: مقاومة الجدار الفاصل، والإستيطان، وفضح الإنتهاكات الصهيونية، وما إلى ذلك من الأنشطة والفعاليات التي تمارس ضد سياسة الإحتلال الإسرائيلي، إلا أن السلطة لا زالت تشعر بأن دور هذه المنظمات يجب حصره بما يتناسب مع رؤيتها وموقفها السياسي .

العامل الثالث : غياب رؤية واضحة ومشتركة لعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني : يعتبر هذا العامل سبب ضعف في العلاقة بينهما وذلك بسبب ضعف النقاش في أوساط هذه المنظمات حول رؤية عملها، وأن وجود هذا النقاش يولد أرضية مشتركة، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى التوصل إلى قواسم مشتركة في إدارة العلاقة بينهما .

العامل الرابع : حداثة تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية كدولة : لقد كان إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 وما صاحبه من تغيرات طرأت على الجانب الفلسطيني، كانت بمثابة تحديات كبيرة على الواقع التنموي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ حيث عمقت الأزمة المالية التي تعيشها السلطة الفلسطينية، وحرمتها من بناء مؤسسات راعية وحاضنة للتنمية الشاملة. هذا فلم يكن إتفاق أوسلو عادلا تجاه الشعب الفلسطيني بما يضمن حقوقه الإقتصادية والسياسية بقدر ما وفر الإتفاق غطاء أمنيا وسياسيا للإحتلال الإسرائيلي .

بالرغم من ما أفرزته إتفاقية أوسلو وما جاء بعدها من إتفاقيات، فقد عملت السلطة الفلسطينية بكل طاقاتها ووظفت كل إمكانياتها في إطار إحراز تقدم حقيقي على مستوى التشريع، والتنفيذ

114- يوسف إبراهيم، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية "دراسة جغرافية تنموية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الإستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8-9 مايو 2005، ص 9 .

والقضاء. فشكلت السلطة الفلسطينية قوات شرطة فلسطينية لحفظ الأمن والنظام الداخلي للفلسطينيين، وذلك حسبما نصت عليه إتفاقيات أوسلو التي حددت كيفية عمل وصلاحيات الأجهزة الأمنية الفلسطينية ونطاقها وواجباتها وتركيبتها، وضرورة إتخاذ ما هو ضروري من الطرفين لمنع "أعمال الإرهاب" والأعمال العدوانية الموجهة ضد الطرف الآخر[116].

كما عملت السلطة الفلسطينية أيضا على بناء وإستحداث مؤسسات سياسية وإقتصادية وإجتماعية ووزارات وأجهزة، وإدارات خدماتية مدنية وأمنية، إضافة إلى إستمرار وجود المؤسسات الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية، مع العلم أن جزءا من هذه المؤسسات أصبح يعمل ضمن مؤسسات السلطة، مثل مشاركة أعضاء من اللجنة التنفيذية في مجلس وزراء السلطة الفلسطينية، وذلك إنطلاقا من وجهة النظر التي تفيد بضرورة مشاركة المنظمة في السلطة الفلسطينية كونها موقعة الإتفاقيات ومسؤولة عن تطبيقها[117]؛ الأمر الذي أوجد تداخلا ما بين مؤسسات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي نتج عنه تهميش مؤسسات منظمة التحرير وجعلها بندا من موازنة السلطة الفلسطينية .

المبحث الثاني : دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية البشرية

فقد برز الإهتمام بمنظمات المجتمع المدني في العقدين الأخيرين نتيجة التحولات الإقتصادية والإجتماعية التي شهدها العالم والتي تتجه نحو الخصخصة، وثورة الإتصالات والمعلومات التي يشهدها العالم، ولذلك سعت الدول المتقدمة على إستثمار كل إمكانياتها المتاحة في سبيل دعم الفرد وتأهيله وتوفير البيئة والمناخ اللازمين لتفجير طاقاته وتنمية ملكاته الفطرية والمكتسبة بعد إدراكها أهمية التنمية البشرية[118]. فبعد إصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1969 قرارا تضمن إعلان الحق في التنمية وذلك في المادة الأولى منه، إذ تقوم "م م م" بدور مهم وفعال في تنمية المجتمع، لما للمجتمع المحلي من إحتياج فعلي لها، فقد أصبح مفهوم التنمية التكنولوجية

---

[116]- أحمد أبو الحسن، الحسابات القومية في الضفة وقطاع غزة، مكتب الإحصاء الفلسطيني، دمشق، 1994، ص 56 .

116- أحمد عبد الرحمن، السلطة والمنظمة أزدواجية أم تكامل؟، مؤتمر رام الله الأول، عشر سنوات على وجود السلطة الوطنية الفلسطينية: تقييم التجربة ورؤية المستقبل، رام الله، مؤسسة بانوراما، 2005، ص 41-43 .

[118]- منذ القدم حظيت التنمية البشرية بمكانة بارزة في الديانات السماوية بما فيها الإسلام الذي أكد على حقوق الإنسان قبل أن ينتبه إليها الفكر الغربي بمئات السنين والذي أكد على الأهمية الجوهرية للتعليم والصحة والعمل الممنهج والجاد والمشاركة بكافة صورها، والمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات سواء كانت السياسية أو الإجتماعية أو الإقتصادية. أنظر: عبد الله خديجة، أهمية المؤشرات الإحصائية في التنمية البشرية، بحث غير منشور، جامعة سبها، ليبيا، 2009، ص5 .

والمعلوماتية يفرض نفسه على الأفراد للحاق بهذا الركب المتطور، والمؤتمرات العالمية التي أكدت على أهمية تحقيق التنمية البشرية في المجتمعات المحلية .

فقدْ تميَّزَتْ "م م م" الفلسطينيّ بدورِها التنمويّ الإجتماعيّ الهام في دعمِ صمودِ الشّعبِ الفلسطينيّ منذُ الإنتدابِ البريطانيّ وصولا للإحتلالِ الإسرائيليّ[119]، لقد كانَ عام 1994 بدايةَ مرحلةٍ جديدةٍ من العملِ الأهليّ، من دورِ داعمٍ للصمودِ والمقاومة إلى دورٍ تنمويٍّ رديف للّسّلطةِ الفلسطينيَّة وشريكٌ لها في عمليَّة التنميَّة، وعليهِ سنَتَطَرَّقُ إلى واقعِ منظماتِ المجتمعِ المدنيَّ والتنميَّة في فلسطين (المطلبُ الأول) وإلى دورِها الدبلوماسيّ في تعزيزِ التنمّية (المطلبُ الثاني) .

المطلبُ الأولُ : واقعُ منظماتِ المجتمعِ المدنيِّ والتنميَّة في فلسطين

يعودُ بروزُ "م م م" الفلسطينيَّة إلى منتصفِ القرنِ التاسعِ عشرَ[120]، وبالتحديدِ عندَ إنشاءِ جمعيَّةِ "سَوْسنَه صهيون" في القدسِ في العامِ 1877، بخلافِ "م م م" في العالمِ التي نشأتْ وتطورتْ في إطارِ الدولةِ الوطنيَّة، فإنَّ مُعظَمَ "م م م" الفلسطينيّ نشأتْ في أواخرِ الحكمِ العثمانيّ في فلسطين بإصدارِ قانونِ الجمعيَّاتِ العثمانيّ سنةَ 1909، وقدْ تطورتْ هذهِ الجمعيات في ظلِّ الإنتدابِ البريطانيِّ والإحتلالِ الإسرائيليّ، وهذا بدورِهِ خلَقَ علاقةً من الشكِّ بينها وبينَ السلطاتِ القائمةِ كونها سلطاتُ إحتلالٍ لا تمثِّلُ مصالحَ المجتمعِ الفلسطينيِّ[121] .

إنَّ تعرُّضَ الشّعبِ الفلسطينيّ لإحتلالٍ دامَ لأكثرِ من خمسَةَ عقودٍ أثَّرَ بشكلٍ كلّيّ على الوضعِ المجتمعيّ برمَّتِهِ، وأصابتْ جميعَ جوانبِ الحياةِ الإجتماعيّة والإقتصاديّة والثقافيّة نتيجةَ التقلباتِ التي شهدتْهَا الأراضيّ الفلسطينيّة. وقد كانَ لطولِ المدةِّ التي عاشَها المجتمعُ الفلسطينيُّ تحتَ الإحتلالِ، الأثرُ الجليُّ على عمليةِ التنميَّة بمفاهيمها ومشروعاتها، فرَغمَ عواملِ الدفعِ بعمليَّة التنميّةِ إلى الأمام، إلّا أنَّ عمليَّة تحقيقِ التنميَّة في المجتمعِ الفلسطينيّ واجهَتْهُ عراقيلُ متعدّدَةٌ، بالرغمِ من وجودِ سلطةٍ فلسطينيَّةٍ نشأتْ بعدَ إتّفاقِ أوسلو عام 1993، وبناءً على ما ذُكر سَنُحاوِلُ التطرُّقَ إلى آثارِ منظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيِّ (**فرع أول**) وإلى واقعِ التنميَّة في فلسطين (**فرع ثاني**) .

---

[119] أحمد المشهراوي، مدخل إلى منظات المجتمع المدني، مرجع سابق، ص 239 .

[120]- لقد إرتبط عمل المجتمع المدني الفلسطيني تاريخيا بالمتغيرات الجيوسياسية، وظل رافدا هاما من روافد العمل الوطني، وداعما ومساندا أساسيا للحركة الوطنية الفلسطينية منذ إنتهاء الحرب العالمية الأولى، وإحتلال فلسطين في عام 1917، وإعلان الإنتداب البريطاني عليها عام 1922، وقيام دولة الكيان الصهيوني في عام 1948 على 78% من التراب الفلسطيني. أنظر: أحمد المشهراوي، مرجع سابق، ص 239 .

[121]- إبراهيم أبراش، المجتمع الفلسطيني من منظور علم الإجتماع السياسي، غزة، مطبعة ومكتبة دار المنارة، 2004، ص 94 .

الفرعُ الأولُ : آثارُ منظماتِ المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيِّ

تُمارسُ "م م م" الفلسطينيّ مَهامَهَا، وتقومُ بدورِها في ظلِّ الإحتلالِ الإسرائيليّ الذي يسيطرُ على الواقعِ اليوميِّ للمجتمعِ الفلسطينيِّ، نتيجةً لذلك، فقدْ تداخلتْ وإمتزجتْ الأهدافُ السياسيَّةُ والإجتماعيَّةُ بداخِلِها، حيثُ بلوَرَتْ برامِجِهَا من أجلِ تعزيزِ الصّمودِ للمجتمعِ المحليِّ ومقاومةِ الإحتلالِ والحفاظِ على الهويَّةِ الوطنيَّة الفلسطينيَّة[122]. فمن آثارِ "م م م" أنَّها إستطاعتْ من تثبيتِ نفسِها كأحدِ مكوناتِ المجتمعِ الفلسطينيِّ[123]، وأثبتتْ إنخراطِها الفعليِّ في النضالِ الوطنيّ وتعزيز الصمودِ للشعبِ الفلسطينيِّ، حيثُ أنَّ هذا الدورَ المميزِ لهذهِ المنظماتِ هو أحدُ الأسبابِ التي أكسَبَها ثقةَ وإحترامَ الجمهورِ المحليِّ، كما مكَّنها من تطويرِ دورِها على صعيدِ التنميَّة البشريَّة والإقتصاديّة والسياسيَّة، إضافةً لعمليَّة التحولِّ الديمقراطيِّ[124] الذي عزّزَ من ثقةِ المجتمعِ المحليِّ بها ,وأكسَبها قدرةً فائقةً على التأقلمِ السريعِ مع المُتغيِّراتِ الحاليّة الإقتصاديّة والإجتماعيّة والسياسيّة[125].

على الرغمِ من الظروفِ السياسيَّةِ التي تعصِفُ بالواقعِ الفلسطينيَّ، فقدْ عزَّزَتْ بعضُ "م م م" عملياتِ المؤسَّسَة ومبادئِ الحكمِ السليمِ داخِلَهَا، حيثُ كانتْ عمليَّةُ التطويرِ المؤسَّسِيّ مستمرَّة بغضِّ النظرِ عنِ الظروفِ السائِدَةِ[126]، كما إهتمَّتْ هذهِ المجموعةُ بعمليَّةِ إصلاحِ السُّلطةِ الوطنيَّة،

---

[122]- نفس المرجع، ص 144-146 .

[123]- يتكون المجتمع الفلسطيني من مجموعتين من التشكيلات الإجتماعية، المجموعة الأولى هي التشكيلات التقليدية والتي تتكون من العشائر والحمايل والعائلات والروابط المدنية والعائلية والقروية والطائفية والمؤسسات الدينية، أما المجموعة الثانية فهي التشكيلة الحديثة والتي تتكون من الأحزاب السياسية والجمعيات الخيرية والإتحادات النقابية والروابط النسوية والمنظمات غير الحكومية التنموية والإعلام ومنظمات خدمية، هذه التشكيلات هي الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وهي الصورة الواضحة للمجتمع. أنظر: تقرير التنمية البشرية الخاص في فلسطين _ 2004، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2004، ص 37 .

[124]- واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني يظهر أهمية الدور الذي لعبته هذه المنظمات في تمكين المجتمع وتطوير قدرات أفراد المجتمع في سبيل تحقيق الدور المطلوب في عملية البناء والتنمية، لهذا هنالك مسؤولية تقع على عاتق هذه المنظمات التي تتسم بأنها منظمات غير ربحية وغير تابعة للحكومة، عملت منظمات المجتمع المدني على خلق برامج وأنشطة تساعد في تنمية وتفعيل وتطوير قدرات أفراد المجتمع في كافة المجالات سواء السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية بهدف الإرتقاء بقدراتهم، ودعم قضاياهم وإحترام توجهاتهم كما يراها أفراد المجتمع، وإشراكهم في صنع السياسات والقرارات، والتعامل معهم كشركاء في عملية التخطيط للبرامج والأنشطة التي تتناسب مع إحتياجاتهم مما يساعد في تعزيز إنتمائهم وتعزيز مشاركتهم. أنظر: عبد الماجد العالول، مدخل إلى منظمات المجتمع المدني والتنمية، قطاع غزة، دار الكتب والمكتبات، 2012، ص 18. وأنظر كذلك: سالم وليد، المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية نحو علاقة تكاملية، منتدى أبحاث السياسات الفلسطينية، يونيو 1999، ص19 .

[125]- جودة محمد بسام، واقع مؤسسات العمل الأهلي في فلسطين، منتدى الحوار المتمدن، العدد 1219، بتاريخ 05_06_2005 .

126- يجب توضيح جملة من مظاهر الضعف عند غالبية منظمات المجتمع المدني، والتي برزت بداية بعدم وجود خطة تنموية ومجتمعية واضحة ومتفق عليها بين الأطراف المختلفة المؤثرة في عملية التنمية، والتي تربط بأحكام ما بين الإستجابة للإحتياجات والأولويات الآنية وما بين نظرة ورؤية تنموية متوسطة وبعيدة المدى، يشكل البعد الديمقراطي عنصرا هاما فيها، كما يظهر نوع من ضعف التنسيق ما بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية، إذ يلاحظ على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ضعف العلاقة مع المجتمع المحلي وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات ذات العضوية الواسعة مثل النقابات العمالية والمهنية والإتحادات الشعبية، إذ لم تساهم هذه المؤسسات بشكل فعال كحركات إجتماعية ناشطة وذات رؤية. أنظر: عبد الهادي عزت، رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية، البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية، تاريخ الزيارة 2016/03/26، الموقع الإلكتروني : http://www.masader.ps/p/ar/node/8346

وبلوَرَتِ برامجَ مبتكرةٍ لمتابَعَةِ عمَلِ الإصلاحِ، كما شكَّلَتْ هيئاتً وأُطُرَا تنظيميَّة لمتابعةِ عمليَّة الإصلاحِ[127] .

الفِقرةُ الأولى : طبيعةُ الدورِ الدبلوماسيِّ الذي تبنَّتْهُ منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ في فلسطين

بعدَ خُروجِ منظَّمَةِ التّحريرِ الفلسطينيَّة من لبنان عام 1982، برزَ الإهتمامُ بمنظَّماتِ المجتمعِ المدنيِّ في فلسطينَ، حيثُ ركَّزِتْ الفصائلُ الفلسطينيَّة على إنشاءِ أُطُرٍ وهيئاتٍ جماهيريّة، تستطيعُ من خلالِها ممارسةَ العملِ السياسيِّ ، إضافةً لتقديمِ الخدماتِ التنمويَّة للجمهورِ الفلسطينيِّ، وبدء التركيزِ والعملِ على تطويرِ المجتمعِ المحليّ؛ من أجلِ مقاومةِ سياساتِ الإحتلالِ من خلالِ طرحِ برامجَ بديلةٍ لعملِ هذهِ الفصائلُ الفلسطينيَّة[128]، فقد تعدَّدَتْ الأدوارُ الدبلوماسيَّة لهذهِ المنظَّمات قبلَ دخولِ السُّلطةِ، إذ إعتُمِدَ وبشكلٍ أساسيٍّ على الجانبِ السياسيِّ، وَتَبِعهُ التركيزُ على الدورِ الخيريِّ والإغاثيِّ والخدماتيِّ حيثُ نشأتْ العديدُ من لجانِ الرعايةِ الصحيَّة، حيثُ مرَّتْ منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ بثلاثِ مراحلَ قبلَ انشاءِ السُّلطةِ، إمتدَّتْ المرحلةُ الأولى من عام 1967-1982، وأهدافُ هذهِ المرحلةِ الإنشغالُ بالعملِ السياسيِّ، إضافةً للنظرِ لمفهومِ التنميَّة المستحيلةِ، فقد كانَ العملُ ينصَبُّ في هذهِ المرحلةِ على الإغاثة، وتقوية صمود الناس، أي أنَّ العملَ كانَ ينصبُّ على العملِ السياسيِّ أكثرَ منهُ من العملِ التنمويِّ؛ والسببُ يعودُ إلى حالةِ الإرتباكِ والحيْرَةِ التي وقعَ بها المجتمعُ الفلسطينيُّ منْ جرَّاءِ الإحتلالِ ,وحالةُ الإنتظارِ للخلاصِ من الإحتلالِ .

فقدْ كانتْ المرحلةُ الثانية من عام 1982-1987، حيث برزَ مفهومُ التنميَّة المقيَّدة في ظلِّ الإحتلالِ، إضافةً لتغلغلِ مفهومِ التنميَّة من أجلِ الصمود، وفي هذهِ المرحلة بدأَ العملُ ينصَّبُ على العمليَّة التنمويَّة وإعتبارِ المؤسَّسات الأهليَّة الفلسطينيَّة جزءا لا يتجزَّءُ من الكفاحِ الفلسطينيِّ، فقدْ شهدتْ هذهِ الفترةُ إنتقالَ المؤسَّسات الفلسطينيَّة من العملِ الخيريِّ إلى العملِ التنمويِّ، فقدْ أُنْشِئَتْ اللجانُ الزراعيَّةُ والصحيَّةُ والنسويَّةُ وغيرها من اللجانِ، إضافةً إلى أنَّ الفصائلَ الفلسطينيَّة ركَّزَتْ على ضرورةِ إنشاءِ مؤسَّساتٍ أهليَّة فلسطينيَّة؛ من أجلِ صمودِ ومقاومةِ الفلسطينيين للإحتلالِ، وهذا إلى جانبِ تشكيلِ الأُطُرِ الشبابيَّة والتطوعيَّة والنقابيَّة وغيرها. أمَّا المرحلةُ الثالثةُ إمتدَّتْ من

[127]- عبد الهادي عزت، رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية، البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية، تاريخ الزيارة 2016/03/26، الموقع الإلكتروني : http://www.masader.ps/p/ar/node/8346

[128]- أحمد المشهراوي، مرجع سابق، ص 241-242 .

عام 1987-1993، حيثُ ظَهرَ مفهومُ التنميَّة من أجلِ الصمودِ والمقاومةِ[129]، وخلالَ هذهِ المرحلة فقد بدأتْ المؤسَّسات ببلْوَرَةِ خططٍ وبرامجَ تنمويةٍ جديدة، تلبِّي التطلُّعاتِ الفلسطينيَّة بالتحضيرِ للإستقلالِ وقيامِ الدَّولةِ الفلسطينيَّة، وقد وصلتْ البرامجُ والمشاريعُ التنمويَّة إلى مناطقَ مهمَّشَةٍ كثيرة، وأصبحتْ البرامجُ تنطلقُ من إحتياجاتِ المجتمعِ المحليِّ، وأقيمتْ مشاريعُ وبرامجُ كثيرة سواءٌ كانتْ صحيَّة، أو زراعيَّة، أو تعليميَّة، أو غيرها من المشاريعِ الإنتاجيَّة لا سيَّما بالريفِ الفلسطينيِّ .

هذا ونتيجةُ غيابِ المؤسَّسات الرسميَّة في مجالاتِ التعليمِ والصحةِ وحل النزاعاتِ؛ فقد شَكَّلَتْ الإنتفاضةُ الفلسطينيَّة الأولى عام 1987 عبئا على العملِ الدبلوماسيِّ لمنظماتِ المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيِّ، من خلالِ قيامها بسدِّ الفراغِ القانونيِّ والمؤسَّساتيّ، كما أخذَتْ على عاتِقِها مقاطعةُ البضائعِ الإسرائيليَّة، وتعزيزِ صمودِ الإقتصادِ الفلسطينيِّ، وتمكينِ المجتمعِ، وتعزيزِ التنميَّة، وخلالَ الإنتفاضة بدأتْ بعضُ المؤسَّساتِ المانحةِ مباشرةً عملهَا في الأراضي الفلسطينيَّة، وبدأتْ بتقديمِ بعضِ الدَّعمِ لمنظَّماتِ المجتمعِ الفلسطينيِّ، وهذهِ المنظَّمات مثَّلَتْ غالبيَّةَ دولِ العالمِ بالإضافةِ إلى أمريكا وأوروبا[130] .

لقد إزدادَ الإهتمامُ بالتنميَّة البشريَّة وإرتفعَ عددُ المنظماتِ المجتمعيَّة التي تعنَى بتعزيزِ مفهومِ التنميَّة البشريَّة، خاصةً بعدَ قيامِ السُّلطةِ الوطنيَّة، وإنشاءِ برنامجِ الأمَمِ المتَّحدةِ الإنمائي الخاص في فلسطين، والذي دأبَ على إصدارِ تقاريرَ سنويَّة تخصُّ التنميَّة البشريَّة في فلسطين، حيثُ أنَّ الإهتمامَ الدبلوماسيَّ ل "م م م" يكمنُ في العملِ من أجلِ الحصولِ على الدعمِ والتمويلِ الخارجيِّ في غالبيَّة أنشِطَتها، والطابعُ الذي غلبَ على عملِ هذهِ المنظَّمات أنَّها غيرُ حكوميَّة، وذاتُ طابعٍ مهنيٍّ، وتعملُ على تنفيذِ مشاريعَ وبرامجَ وفقَ برامجِ ومصادرِ المساعداتِ والمنحِ، وهذا أثَّرَ على مضمونِ هذهِ المنظَّمات كَقُوى إجتماعيَّة وسياسيَّة لها أولويَّاتُها الوطنيَّة من جهةٍ والإجتماعيَّة من جهةٍ أخرى، بالإضافةِ إلى ضعفِ التأثيرِ الذي تُحدِثُهُ هذهِ المنظَّمات في السياساتِ الوطنيَّة المتعلِّقَة بتعزيزِ التنميةِ[131] .

---

[129]- مركز بيسان، دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، دراسة ضمن برنامج أبحاث تجمع مؤسسة تعاون، إعداد مركز بيسان، رام الله، آذار،2002، بتمويل من البنك الدولي، ص 23 .

[130]- زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، مرجع سابق، ص27 .

[131]- المالكي مجدي وآخرون، مشاركة الشباب في صناعة القرار الفلسطيني واقع وآفاق، مركز بيسان للبحوث والإنماء، ديسمبر 2007، ص11 .

هذا فقدْ إرتبطتْ دبلوماسيَّةُ "م م م" بأنشطةِ وبرامجِ وسياساتِ المؤسَّسات الدوليَّة المانحة والداعمة[132]، حيثُ أنَّ هذه المنظمات شهدت تحولا في جوهرها وسلوكها بعد توقيع إتفاقية أوسلو، خاصة وأنها لا زالت تحاول تحديد الأهداف والبرامج والعمل من أجل رسم سياسة واضحة تعمل على تعزيز بقائها ودورها بما ينسجم مع التغيرات والمهام الكبيرة الملقاة على عاتقها[133]. كما شهدت تحولا في توجهها السياسي بعد إتفاق أوسلو، حيث غلب التوجه المهني المؤسساتي المحض على عمل هذه المنظمات، ولم يعد الطابع الوطني الذي يحقق غايات وطنية ومجتمعية يظهر في ملامح وخطط وبرامج عمل تلك المنظمات، حيث لوحظ قيام بعض المنظمات بترجمة نظامها الداخلي إلى اللغة الإنجليزية، وبأهداف ورؤية تتماشى مع سياسة المانحين، بمعنى إعادة صياغة النظام من خلال إحداث تغيرات جوهرية في مواد النظام، والذي ينتج عنه الإبتعاد الجوهري عن السياق الذي خلقت المنظمة من أجله، كل ذلك لمحاولة توافق النظام الخاص بتلك المؤسسات مع سياسة المانحين الخاصة[134] .

الفقرة الثانية : الإستراتيجيات المتبعة من قبل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

تقوم "م م م" بتقديم العديد من البرامج والأنشطة والمشاريع والتي تركز على التدريبات، وذلك كون المشاريع الممولة من الخارج تدعم التدريبات التي تشجع النظم الديمقراطية والإنفتاح على الآخر ومجالات التربية للأطفال والشباب وفق المفاهيم الغربية، كالصحة الإنجابية والتعليم البديل والنوع الإجتماعي، فهذه المواضيع لم تكن ذات إهتمام أو إحتياج، وذلك كون أن التمويل الخارجي إستعمارا من نوع آخر[135] .

هذا فالأدوار الدبلوماسية الإستراتيجية ل "م م م" تتمثل في التطوير المؤسسي والتنظيمي وتنمية الموارد البشرية، إذ جعلت هذه الإستراتيجية مكونا هاما من رؤيتها وبرامجها، إذ تتضح أهمية هذا الدور من ضرورة تقوية وتمكين هذه المنظمات للقيام بأدوارها المختلفة، وخاصة عملية إدارة الإنتقال من الإغاثة للتنمية ومن المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني، إن الإهتمام بعمليات

---

[132]- النشاشيبي رنا، ويحيى حجازي، الدور الوطني والإجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين، نشرة نزاهة، العدد الثاني، أغسطس 2006، ص9 .

[133]- مركز بيسان، دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، مرجع سابق، ص25 .

[134]- النشاشيبي رنا، ويحيى حجازي، الدور الوطني والإجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين، مرجع سابق، ص10 .

[135]- يعتبر التمويل وخاصة المشروط منه أثر على إستقلالية القرار في منظمات المجتمع المدني، كونه أصبح أحد جوانب القصور في عمل تلك المنظمات التي أصبحت تعاني من مشكلة حقيقية في معالجة القضايا والإحتياجات الأساسية للمجتمع المحلي، وتواجه مشكلة في تحديد الإحتياجات الأساسية للمجتمع الفلسطيني كونها تعمل ضمن برامج ورؤية الممول. أنظر: رجاء برغوثي، قضايا وهموم الشباب الفلسطيني العلاقة بين المحلي والعالمي في العمل المؤسساتي الشبابي، مركز بيسان للبحوث والإنماء، ديسمبر 2007، ص 15 .

المؤسَّسة والتطوير المؤسَّسي والتنظيميّ لمنظماتِ المجتمعِ المدنيِّ سيتَعَزَّزُ مع تكوينِ الدّولة الفلسطينيَّة، هذا يستدعي ضرورةَ تنظيمِ العلاقةِ معها ومع الأطرافِ الأخرى ذات العلاقة[136] .

ومن بين الإستراتيجيات الدبلوماسية لهذه المنظمات في أنها تتمثل بتقديم الخدمات في سبيل التعبير عن رؤيتها؛ إذ ترى العديد من "م م م" أن لها دور على صعيد تقديم الخدمات التنموية، هذا الدور مبني على أساس عدم وضوح دور السلطة الوطنية على صعيد تقديم الخدمات[137]، نظرا لعدم تقديم السلطة الوطنية خدمات إجتماعية في قطاعات تنموية مختلفة، إضافة لعدم إمكانية وصول خدماتها إلى الكثير من المناطق المهمشة والبعيدة، وعدم قدرتها على إيجاد مصادر مالية لتأمين كافة الخدمات الإجتماعية، وذلك نتيجة قيام الإحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على كافة الموارد للحد من قدرة "م م م" على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، خاصة في ظل تزايد الطلب على الخدمات من قبل أفراد المجتمع المدني. كما أن عمل "م م م" يتجه نحو تعزيز دورها في التعبئة والتأثير في السياسة العامة[138]، وأنه فرض دور أكبر على الدولة في تحمل مسؤولية تقديم الخدمات، بينما الواقع الحالي ما زال يعكس أولوية إستمرار تقديم الخدمات نظرا لإستثمار أهمية هذا الدور في تحقيق مضمون المرحلة الإنتقالية، التي تعبر عن عجز السلطة الوطنية والقطاع الخاص على تأمين جميع الخدمات الإجتماعية للمجتمع المحلي[139] .

أضف إلى ذلك إستراتيجية التوعية والتثقيف وبناء الوعي الجماهيري، حيث أن الثقافة السائدة تشكل إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه عمل "م م م"، وخاصة إستمرار القيم العشائرية والعائلية والفئوية السياسية، إذ تدرك أهمية التخلص من ثقافة وقيم المجتمع الطبيعي في سبيل تشكيل المجتمع المدني الفلسطيني. كما تبنت دور التشبيك والتنسيق والتعاون والتي تتعدد أشكالها، فهناك منظمات تسعى لبلورة نموذج مهني فعال للتعاون مع السلطة، وهناك علاقات مبنية على أساس الشراكة الكاملة من خلال برامج تنموية مشتركة كما هو الحال في قطاع الطفولة والصحة

---

[136]- إن بناء مجتمع مدني فعال يتطلب التخلص من كافة الأشكال التنظيمية القديمة لعمل منظمات المجتمع شالمدني، إضافة على ذلك فإن مهام البناء والعمران والتنمية تستوجب إعادة النظر بالموارد البشرية الموجودة بما ينسجم مع الإحتياجات والمتطلبات الجديدة، كما أن على منظمات المجتمع المدني أن تدرك أهمية التطوير المؤسسي بإعتباره شركا لوجودها وإستمرار عملها ولدورها المستقبلي في بناء وتحديد مضمون الدولة الفلسطينية، هذا وتتضمن إستراتيجية التطوير المؤسسي مجموعة من العناصر المهمة وأبرزها سيادة مبادئ الحكم السليم من حيث ضرورة توفر قيم ورسالة ومبادئ واضحة للمنظمة، إضافة لتوفر الشفافية والنزاهة. أنظر: رجاء البرغوثي، مرجع سابق، ص 15 .

[137]- مكتب ممثل الإتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إعداد: جيان فرانشيسكو كوستانتيني- إسطفان سلامة- ماهر عيسى، 28 يناير 2015، ص 29 .

138- ففي الواقع الفلسطيني، فقد تبنت هذه المنظمات لدور التعبئة والتأثير بالسياسات العامة للسلطة الفلسطينية، لكي يتضح أن التأثير بالسياسات العامة، هي خبرة جديدة على المجتمع الفلسطيني حيث ظهرت بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، بهدف ضمان تشريعات وأنظمة وقوانين وإجراءات وسياسات ملائمة لأولويات المجتمع المحلي، وهذا التأثير لم يصل للمستوى المطلوب نظرا لحداثة التجربة الفلسطينية في هذا المجال. أنظر: جقمان جورج، المجتمع المدني والسلطة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة بيرزيت، 13-15 مايو 2004، جامعة بيرزيت، ص 2 .

[139]- مكتب ممثل الإتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وقطاع غزة، دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سابق، ص 29 .

"خصوصا الدور الذي تقوم به المبادرة الوطنية والإغاثة الطبية" والزراعة[140]، كما أن هناك العديد من "م م م" التي تسعى لتحقيق التنسيق والتشبيك بين بعضها البعض لخدمة أهدافها وحماية مصالحها، كشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية .

الفرعُ الثاني : واقعُ التنميةِ البشريَّة في فلسطين

إنَّ الحديثَ عن التنميةِ بالشكلِ والهدفِ المطلوب, في ظلِّ وجودِ الإحتلال لا يمكنُ تحقيقهُ في الأراضي الفلسطينيَّة، لأنَّ ذلكَ يتواكبُ مع قيامِ الدّولةِ الفلسطينيَّة[141]، حيثُ أنَ مفهومَ التنميةَ يقوم على أساس التغيير الشامل في جميع نواحي الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والفكرية، وهذا يكون في ظل سيادة للدولة تتحكم في مواردها وقراراتها السياسية. هذا وقد ربط تقرير التنمية البشرية الخاصة في فلسطين والتي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر عام 2016، بأن عملية حدوث التنمية البشرية تتطلب وجود مستوى أساسي من الأمن الإنساني والقدرة على التنبؤ به داخل المجتمع، إذ من الصعب زيادة الخيارات المتاحة للأفراد عندما لا يحدث توسع في الحريات الفردية والجماعية، والمساواة ورفع مستويات العدالة الإجتماعية .

لقد كان الواقع الإجتماعي الذي تسلمته السلطة الوطنية الفلسطينية من الإدارة المدنية الإحتلالية هشا[142]، خاصة في قطاع الخدمات الإجتماعية، إضافة للواقع الإقتصادي السيء وبنية تحتية مدمرة، حيث كان الفقر والبطالة منتشرا في المجتمع، وإتسمت هذه المرحلة بنقص كبير في المرافق والخدمات الصحية والتعليمية، وأزمة سكانية نتيجة القيود الإحتلالية على البناء، إلا أن الإحتلال الإسرائيلي أبقى على كمية الخدمات نفسها والتي كانت قائمة منذ عام 1967 .

---

[140]- مصطفى برغوثي، منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة، إتحاد لجان الإغاثة الطبية، القدس، 2006 .

[141]- يعتبر الإحتلال الإسرائيلي السبب الرئيسي في سلب وتعطيل التنمية البشرية في الأراضي الفلسطينية بهدف خدمة أهدافه السياسية والإقتصادية، حيث أن التنمية والإحتلال مفهومان يتعارضان مع بعضهما البعض ويعمل على تدمير أي آفاق تنموية ويحد من تشكيل وتحقيق مشروع تنموي، حيث أن واقع ومستقبل التنمية البشرية في فلسطين مرهون بزوال الإحتلال، الذي يعيق التحكم في الموارد الفلسطينية ويجعلنا كفلسطينيين رهين المساعدات الخارجية التي تتحكم في مشاريع التنمية حسب رؤيتها وأجندتها. أنظر: بارد نعيم، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، الجامعة الإسلامية، غزة، يناير 2005 .

[142]- في هذه المرحلة وهي تولي السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية إدارة المجتمع الفلسطيني تعاونت كل من المنظمات الأهلية التي تعمل في المجال الإجتماعي مثل وكالة الغوث الدولية والمؤسسات والجمعيات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص، حيث أن هذه الهيئات والمؤسسات قد سبقت في نشأتها السلطة الفلسطينية، هذه المؤسسات كان لها دور بارز وحيوي على صعيد تقديم الخدمات الإجتماعية والخدمات الأساسية للمواطنين الفلسطينيين خلال فترة وجود الإحتلال وما زالت تقدم خدماتها حتى هذا اليوم. أنظر: عبد الله الحوراني، واقع التنمية الإجتماعية في فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، تاريخ الزيارة 2016/04/28، الرابط الإلكتروني http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3164

الفقرة الأولى : واقع التنمية البشرية بعد إتفاقية أوسلو

لقدْ كانَ لتوقيعِ إتفاقيَّةِ أوسلو عام 1993 تأثيرٌعلى بيئةِ التنميةِ الفلسطينيَّة وآليّاتها، ويتمثّلُ في منحِ الشّعبِ الفلسطينيِّ في الأراضي المحتلَّة إدارةً تنمويَّة رسميَّة لها أدواتٌ إداريَّة وإقتصاديَّة ومصلحةٌ في إطلاقِ وتوجيهِ عمليَّة التنميَّة والتأثيرِ عليها، كما قدَّمتْ الجهاتُ المانحةُ مساعداتٍ كبيرةً للسلطةِ الفلسطينيَّة، وذلكَ بهدفِ مواجهةِ مشكلاتِ التَّخلفِ التي تراكَمَتْ على مدى العقودِ الماضيَّة، وفي إطلاقِ عمليَّة التنميةِ بشكلٍ عام، والتنميةِ البشريَّة بشكلٍ خاص[143]، فقدْ كانتْ قيمةُ التعهدَّاتِ الماليَّة المخصَّصةِ في الفترةِ ما بينَ عامِ 1994-2003 حوالي 7365 مليونَ دولارٍ، وتعتبرُ حِصَّةُ الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّة هي الأكبرُ بنسبةٍ بلغتْ 1450 مليونَ دولار، حيثُ كانتْ أموالُ التنميةِ الدوليَّة للولاياتِ المتحدَّةِ الأمريكيَّة توجَّهُ إلى تنفيذِ المشاريعِ التي تحظَى بِموافَقَةِ سلطاتِ الإحتلالِ فقط .

هذا فبعدَ إتّفاقِ أوسلو، تمَّ إنهاءُ تحكُّمِ سلطاتِ الإحتلالِ الإسرائيليِّ في العديدِ من المسائلِ كتراخيصِ الإستثماراتِ العامّة والخاصّة في مناطق (AوB) والخاضعةِ للسُّلطةِ الفلسطينيَّة، وفي الضرائبِ المباشِرَةِ وفي ترخيصِ المصارفِ والرقابةِ عليها، كما نصَّ إتفاقُ أوسلو على إنتقالٍ حرٍ للأفرادِ والبضائعِ وعلى حريَّةِ التجارَةِ الخارجيَّة المباشِرَة للشركاتِ الفلسطينيَّة، وحقُّ إستخدامِ الموانئِ والمطاراتِ الإسرائيليَّة لهذا الغرض، ومنحِ الشّركاتِ الفلسطينيَّة معاملةً متكافئةً مع نظرائِهم الإسرائيليين، الأمرُ الذي وسّعَ من الهامشِ المتاحِ أمامَ تطَّوُّرِ القطاعِ الخاص الفلسطينيِّ وأمام تطويرِ السُّلطةِ الفلسطينيَّة لسياسَاتِها الماليَّة المحفِّزة للإستثمارِ والتنمية، كما أنَّ إتفاقيَّة أوسلو أبقتْ لسلطاتِ الإحتلالِ السيطرة على إستخداماتِ 60% من الأراضي الفلسطينيَّة، وسيطرتْ على معظمِ مصادرِ المياه، وسلطاتٍ شاملة على حركةِ المواطنين والتجارة الداخليَّة بسببِ بقاءِ المناطق C تحتَ السَّيطرةِ الإسرائيليَّة, وعلى حركةِ السَّفرِ والتّجارةِ الخارجيَّة؛ بسببِ السيطرةِ الإسرائليَّة على المعابرِ الدوليَّة مع الأردنِ ومصرَ، مما مكَّنها من إمتلاكِ مفاتيحَ تحكمٍ رئيسيَّة في تطوُّرِ الإقتصادِ الفلسطينيَّ[144] .

---

[143]- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، نحو رؤية تنموية فلسطينية، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة، بيروت، 11-14 أكتوبر، 2004 .

[144]- فإسرائيل بدأت بإستخدام مفاتيح التحكم بشكل تعسفي منذ اليوم الأول من تشكل السلطة الفلسطينية، مواصلة بذلك سياستها لإجهاض التنمية، حيث عملت على إعاقة التنقل للأفراد ومارست سياسة الإغلاق والحصار منذ العام 1993 حتى يومنا هذا، وبهذا الشكل تعرض المجتمع الفلسطيني لصعوبات

الفِقرةُ الثانية: واقعُ التنميةِ البشريّة في ظلِّ تقاريرِ الأممِ المَّتحدةِ الإنمائيَّة بفلسطين

من خلالِ تعريفِ الأممِ المتَّحدةِ للتنميةِ البشريَّةِ في تقريرها العالميّ الصادر عام 1990، والذي إعتبرِ أنَّ التنميةَ البشريَّة هيَ "عمليَّةُ توسيعٍ لخياراتِ الأفرادِ، ومنْ حيثُ المبدأِ يمكنُ أن تكونَ هذهِ الخياراتِ مطلقة، ويمكنُ أن تتغيَّرَ بمرورِ الوقتِ، حيثُ لا تَتَحَوَّلُ هذهِ الرؤيَةُ إلى فعلٍ بدونِ المشاركةِ التي يندرجُ في مستوياتِهم، إذ يُسْتَحْسَنُ البدءُ ببناءِ القدرةِ على المشاركةِ عندَ الناسِ، وهُنا يمكنُ الإستثمارُ الأوليّ، الذي يقضي إلى تملُّكِ الناسِ لمشروعاتِهم التنمويَّة وبما يَضْمَنُ نجاحَها"[145]، وبالتالي فإنَّ هذا المفهومَ متشعبٌ ومركَّبٌ ويصعبُ قراءَةُ واقعِ التنميةِ البشريَّة بمؤشرٍ وحيد أو مجموعةٍ محدودةٍ من المؤشراتِ الكميَّة للبلدانِ الناميةِ، ومن هُنا تجسَّدتْ الأهميَّة الكبيرة لمؤشِرِ التنميةِ البشريَّة، والذي يركِّزُ على جوانبِ التنميةِ البشريَّة الأساسيَّة القابلة للقياسِ خلالَ فتراتٍ زمنيَّة، وقابلة للمقارنَةِ بينَ الدّولِ بإختلافِ مستوَيَاتِها التنمويَّة. بحيث إنَّه من خلالِ تقريرِ التنميةِ البشريَّة الخاص بفلسطينَ والصادر عام 2015، والذي يَصْدُرُ عن برنامجِ الأممِ المتَّحدةِ الإنمائيّ أوجدَ مجموعةً من المؤشراتِ التي يمكنُ من خلالِها قراءَةَ واقعِ التنميةِ البشريَّة، ومن أبرزِ المؤشِّراتِ التي نستدلُّ بِها هي : مؤشِّرُ السُّكان، والصّحة، والتّعليم، والفقرِ، وتمكين المرأةِ، والبيئةِ، والبطالةِ، ومن خلالِها يمكنُ الإستدلالُ وقراءَةُ واقعِ التنميةِ البشريَّة في فلسطين .

أولا : مُؤَشِّرُ السُّكَّانِ : هناكَ جُمْلَةٌ من المؤشِّراتِ السكانيَّة الخاصَّة في فلسطين، والتي تَسْتَوْجِبُ قراءَتَهَا والوقوفِ عندَها، حيثُ تُشيرُ بياناتُ الجهازِ المركزيِّ للإحصاءِ الفلسطينيِّ حتى منتصف عام 2014، إلى أنَّ عدَدَ السُّكَّانِ في الأراضي الفلسطينيَّة حتى منتصفِ عام 2014 حوالي 4.55 مليون نسمة موزعين إلى 2.79 مليون نسمة في الضفة الغربيَّة، و 1.76 مليون نسمة في قطاع غزة، وتوضِّحُ الجداولُ التالية عدَدَ السُّكان المقدَّر في الأراضي الفلسطينيَّة حسبَ المنطقةِ والجنس.

إقتصادية كادت أن تطيح بقطاعاته كافة، وخاصة الإجتماعية منها لولا مساهمة مجموعة من المنظمات غير الحكومية في دعم صمود المجتمع الفلسطيني= =والتي تأسس جزء منها في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، فالإحصائيات تشير إلى أن 54% من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أنشأت قبل عام 1993، بينما 46% من هذه المنظمات أنشئت بعد عام 1993، وعلى صعيد التوزيع الجغرافي نجد إختلافا واضحا حيث أن 67% من منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة أنشأت بعد عام 1993، بينما تأسس حوالي 33% من هذه المنظمات في الضفة الغربية بعد عام 1993، وذلك يبرز زيادة كبيرة في المنظمات الجديدة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية. أنظر: إبراهيم يوسف كامل، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية "دراسة جغرافية تنموية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول_ الإستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، 8-9 مايو 2005، ص7.

[145]- الحسن مادي، تدبير مشاريع التنمية البشرية، مجلة علوم التربية، العدد 6، الطبعة الأولى، 2006، ص 11 .

Year and Region	Sex الجنس			السنَةُ و المنطقة
	إناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sex	
2010				**2010**
Palestine	1,999,094	4,100,400	4,048,403	فلسطين
West Bank	1,237,225	1,276,058	2,513,283	الضفة الغربية
Gaza Strip	755,967	779,153	1,535,120	قطاع غزة
2011				**2011**
Palestine	2,052,078	2,116,784	4,168,801	فلسطين
West Bank	1,269,934	1,310,234	2,580,168	الضفة الغربية
Gaza Strip	782,144	806,548	1,588,694	قطاع غزة
2012				**2012**
Palestine	2,112,949	4,180,386	4,293,313	فلسطين
West Bank	1,303,606	1,345,414	2,649,020	الضفة الغربية
Gaza Strip	809,321	834,972	1,644,293	قطاع غزة
2013				**2013**
Palestine	2,175,149	2,245,400	4,420,549	فلسطين
West Bank	1,337,895	1,381,217	2,719,112	الضفة الغربيَّة
Gaza Strip	837,254	864,183	1,701,437	قطاعُ غزة
2014				**2014**
Palestine	2,238,647	2,311,721	4,550,368	فلسطين
West Bank	1,372,740	1,417,591	2,790,331	الضفة الغربية
Gaza Strip	865,907	894,130	1,760,037	قطاع غزة

عددُ السكان المقدر في فلسطين حسبَ المنطقةِ والجنس، (منتصف العام 2010–2014)

Estimated Population in Palestine by Region and Sex (Mid-Year 2010- 2014)[146]

[146]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 48 .

Region /Governorate	Sex		الجنس	المنطقة/المحافظة
	إناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sex	
Palestine	2,238,647	2,311,721	4,550,368	فلسطين
West Bank	1,372,740	1,417,591	2,790,331	الضفة الغربية
Jenin	149,343	154,222	303,565	جنين
Tubas	30,810	31,817	62,627	طوباس
Tulkarem	87,950	90,824	178,774	طولكرم
Nablus	183,316	189,305	372,621	نابلس
Qalqiliya	53,156	54,893	108,049	قلقيلية
Salfit	34,034	35,145	69,179	سلفيت
Ramallah & Al Bireh	166,472	171,911	338,383	رام الله و البيرة
Jericho & Al Aghwar	24,973	25,789	50,762	أريحا و الاغوار
Jerusalem	202,512	209,128	411,640	القدس
Bethlehem & Hebron	103,550	106,934	210,484	بيت لحم
Hebron	336,624	347,623	684,247	الخليل
Gaza Strip	865,907	894,130	1,760,037	قطاع غزة
North Gaza	171,607	177,201	348,808	شمال غزة
Gaza	298,511	308,238	606,749	غزة
Dier al Balah	125,802	129,903	255,705	دير البلح
Khan Yunis	162,854	168,163	331,017	خانيونس
Rafah	107,133	110,625	217,758	رفح

عدد السكان المقدر في فلسطين حسب المنطقة و المحافظة والجنس، 2014

Estimated Population in Palestine by Region and Sex, 2014[147]

[147]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 49 .

عدد السكان المقدر والتوزيع النسبي للسكان في فلسطين حسب المنطقة والمحافظة، (منتصف عام 2010-2014

Estimated Population and Percentage Distribution of Population in Palestine by Region and Governorate, (Mid-Year 2010-2014)[148]

Region /Governorate	Year السنة										المنطقة/ المحافظة
	2014		2013		2012		2011		2010		
	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	نسبة Percent	عدد Number	
Palestine	100	4,550,368	100	4,420,549	100	4,293,313	100	4,168,860	100	4,048,403	فلسطين
West Bank	61.3	2,790,331	61.5	2,719,112	61.7	2,649,020	61.9	2,580,168	62.1	2,513,283	الضفة الغربية
Jenin	6.7	303,565	6.7	295,985	6.7	288,511	6.7	281,156	6.8	274.001	جنين
Tubas	1.4	62,627	1.4	60,582	1.4	58,586	1.4	56,642	1.4	54.765	طوباس
Tulkarem	3.9	178,774	4.0	175,494	4.0	172,224	4.1	168,973	4.1	165.791	طولكرم
Nablus	8.2	372,621	8.2	364,333	8.4	356,129	8.3	348,023	8.4	340.117	نابلس
Qalqiliya	2.4	108,049	2.4	105,330	2.4	102,649	2.4	100,012	2.4	97.447	قلقيلية
Salfit	1.5	69,179	1.5	67,641	1.5	66,119	1.5	64,615	1.6	63.148	سلفيت
Ramallah & Al Bireh	7.4	338,383	7.4	328,811	7.4	319,418	7.4	310,218	7.4	301.296	رام الله و البيرة
Jericho & Al Aghwar	1.1	50,762	1.1	49,390	1.1	48,041	1.1	46,718	1.1	45.433	أريحا و الأغوار
Jerusalem	9.1	411,640	9.2	404,165	9.2	396,710	9.3	389,298	9.4	382.041	القدس
Bethlehem & Hebron	4.6	210,484	4.6	204,929	4.6	199,463	4.7	194,095	4.7	188.880	بيت لحم
Hebron	15.0	684,247	15.0	662,452	15.0	641,170	15.0	620,418	14.8	600.364	الخليل
Gaza Strip	38.7	1.760,037	38.5	1,701,437	38.3	1,644,293	38.1	1,588,692	37.9	1.535.120	قطاع غزة
North Gaza	7.7	348,808	7.6	335,253	7.5	322,126	7.4	309,434	7.3	297,269	شمال غزة
Gaza	13.3	606,749	13.3	588,033	13.3	569,715	13.3	551,833	13.2	534,558	غزة
Dier al Balah	5.6	255,705	5.6	247,150	5.6	238,807	5.5	230,689	5.5	222,866	دير البلح
Khan Yunis	7.3	331,017	7.2	320,835	7.2	310,868	7.2	301,138	7.2	291,737	خانيونس
Rafah	4.8	217,758	4.8	210,166	4.7	202,777	4.7	195,598	4.7	188,690	رفح

[148]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 50 .

Age Groups	Regionالمنطقة			فئات العمر
	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	فلسطين Palestine	
4-0	294,228	382,808	677,036	4-0
9-5	246,363	341,342	587,705	9-5
14-10	219,521	323,736	543,257	14-10
19-15	203,654	316,656	520,310	19-15
24-20	179,157	289,841	468,998	24-20
29-25	142,591	233,677	376,268	29-25
34-30	109,470	183,925	293,395	34-30
39-35	88,187	161,973	250,160	39-35
44-40	69,990	140,326	210,316	44-40
49-45	58,432	117,729	176,152	49-45
54-50	47,646	95,170	142,816	54-50
59-55	34,914	67,769	102,683	59-55
64-60	24,176	45,157	69,333	64-60
69-65	16,752	33,789	50,541	69-65
74-70	10,872	24,208	35,080	74-70
79-75	7,242	16,164	23,406	79-75
+80	6,851	16,061	22,912	+80
المجموع	1,760,037	2,790,331	4,550,368	المجموع

توزيع السكان في فلسطين حسب فئات العمر والمنطقة، منتصف العام 2014
Population Distribution in Palestine by Age Groups and Region, (Mid-Year 2014)[149]

معدَّلُ الخُصُوبَةِ : بلغَ معدَّلُ الخصوبَةِ الكليَّة للفترةِ 2011- 2013 في فلسطين 4.1 مولودا، بواقعِ 3.7 مولودا في الضفَّةِ الغربيَّة و 4.5 مولودا في قطاعِ غزَّةَ، كما بلَغَ معدَّلُ النموِّ السكانيِّ المقدَّرِ في فلسطين 2.9% بواقعِ 2.6% في الضفَّةِ الغربيَّة، و 3.4% في قطاعِ غزَّةَ وذَلكَ مُنْتَصَفَ العام 2014 .

[149]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 51 .

Year	Regionالمنطقة			السنة
	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	فلسطين Palestine	
2010	3.49	2.66	2.98	2010
2011	3.50	2.67	2.99	2011
2012	3.48	2.65	2.96	2012
2013	3.44	2.65	2.94	2013
2014	3.41	2.59	2.90	2014

معدل النمو السنوي المقدر للسكان في فلسطين حسب المنطقة، (منتصف العام 2010-2014)
Estimated Anuual Growth Rates in Palestine by Region, Mid-Year 2010-2014[150]

ثانيا : مؤشّرُ الصّحّةِ : تُعتَبَرُ مُنَظَّمَةُ الصِّحةِ العالميَّة الحالةُ الصحيَّة العامَّة للأراضي الفلسطينيَّة في درجةٍ مُتَقَدِّمَةٍ على الرغمِ من القيودِ والصعوباتِ التي يواجِهُهَا الشَّعْبُ الفلسطينيُّ، وذلكَ نتيجةَ الثناءِ عليها في القضاءِ على العديدِ منَ الأمراضِ كالملاريا، وحالاتِ فايروسِ نقصِ المناعةِ البشَرِيَّة (الإيدز) والتي تُعْتَبَرُ منْخَفِضَةٌ جداً، كما يخلوا السُّكان لدرجةٍ كبيرة من شلَلِ الأطفالِ والسِّلِّ بفضلِ سُلسُلةٍ من برامجِ التحصينِ الناجحةِ، غير أنَّ الفلسطينيين يمرُّونَ في مرحلةِ تحّوُّلٍ وبائيٍ سريع، فالأمراضُ غيرُ المعديةِ مثلُ أمراضِ القلبِ وإرتفاعِ ضغطِ الدّمِ والسكريّ والسرطان، قد طغتْ على الأمراضِ المعديَةِ كأسبابٍ رئيسيَّةٍ للوفيات، على سبيلِ المثالِ، تشملُ أسبابُ الوفاةِ الرئيسيَّة أمراضَ القلبِ (20.1%)، السكتةِ الدماغيَّة (11.1%)، والسرطان (9%)، والحوادث (8.9%)[151] .

وبخصوصِ الواقعِ الصحيّ في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة حتى نهايةِ عامِ 2013 ومن خلالِ المسوحِ التي أجراها المركزُ الفلسطينيُّ للإحصاءِ، تشيرُ البياناتُ إلى أنَّ عدَدَ المستشفياتِ العامِلة في الأراضي الفسلطينيَّة، سواءٌ الحكوميَّة أو غيرُ الحكوميَّة بلغَ (80) مشفى، بسعةِ 5619 سرير، وبَلَغَ معدَّلُ الإقامةِ في المستشفياتِ الحكوميَّة 2.5 يوم، وبلغَ معدَّلُ أشغالِ الأسرةِ في العام 2013 في المستشفياتِ الحكوميَّة 84.5 .

[150]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 52 .
[151]- منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، إستراتيجية التعاون القطري، الأراضي الفلسطينية المحتلة 2009-2013، ص 20، الرابط الإلكتروني: http://www.emro.who.int/ar/about-who/country-cooperation-strategy .

Indicator	Year		السنة	المؤشر
	2013	2012	2011	
Palestine				**فلسطين**
Number of Hospitals	80	79	81	عدد المستشفيات
Number of Beds	5,619	5,487	5,414	عدد الاسرّة
Beds Per 1,000 Population	1.3	1.3	1.3	الاسرّة لكل 1,000 مواطن
West Bank				**الضفة الغربية**
Number of Hospitals	50	49	51	عدد المستشفيات
Number of Beds	3,263	3,143	3,163	عدد الاسرّة
Beds Per 1,000 Population	1.2	1.2	1.2	الاسرّة لكل 1,000 مواطن
Gaza Strip				**قطاع غزة**
Number of Hospitals	30	30	30	عدد المستشفيات
Number of Beds	2,356	2,344	2,251	عدد الاسرّة
Beds Per 1,000 Population	1.4	1.4	1.4	الاسرّة لكل 1,000مواطن

أهم مؤشرات المستشفيات في فلسطين في منتصف العام حسب المنطقة 2011-2013

Main indicators of hospitals in Palestine in the mid year by region, 2011-2013[152]

عدد المسجلين في نقابات المهن الطبية يفي فلسطين حسب المنطقة و المهنة، 2013

Number of Registered Medical Manpower in Palestine by Region and Profession, 2013[153]

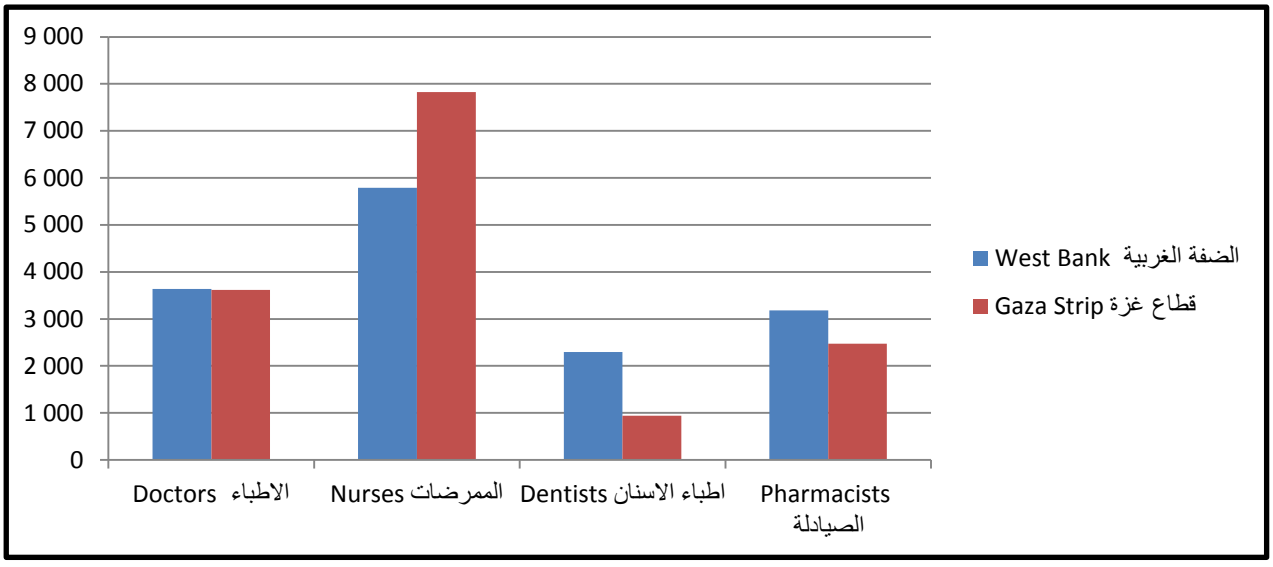

[152]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 81 .

[153]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 81 .

Indicator	Year			السنة	المؤشر
	2013	2010	2011		
No. of Governmental Hospitals	25	25	22		عدد المستشفيات الحكومية
No. of Non-Governmental Hospitals	55	54	59		عدد المستشفيات غير الحكومية
Grand Total of Discharges*	373,558	325,753	307,292		الأخراجات الكلية *
Grand Total of Beds Occupancy Rate*	84.5	82.7	76.8		معدل أشغال السرة الكلي*
Mean of Duration (Day)*	2.5	2.4	2.3		معدل الإقامة الكلي(يوم)*

*: تمثل بيانات المستشفيات الحكومية فقط *: Only Governmental Hospitals Data.

فعاليات المستشفيات الحكومية وغير الحكومية في فلسطين،2011-2013

Governmental and Non-Governmental Hospitals Activities in Palestine, 2011-2013[154]

إنَّ السبَبَ الرئيسيَّ في وفياتِ الأطفالِ (0-4) سنوات, في العامِ 2013، هيَ الأسبابُ المتعلِّقَةُ بما قبلَ الولادةِ حيثُ بلغتْ النسبةُ 51.8%، يليها تشوُّهَاتٌ خلقيَّة 22.8%، أمَّا نسبةُ الإعاقةِ بينَ الأفرادِ وذلكَ حسبَ نوعِ الإعاقةِ، فقد كانتْ الصعوبةُ في الحركةِ هي الأكثرُ إنتشارا في فلسطين حيثُ بلغَتْ 1.3% في عامِ 2011، في حين أنَّ الصعوبَةَ في السَّمعِ وصعوبَة الصحة النفسيّة كانتْ الأقلُّ إنتشارا في فلسطين حيثُ بلغتْ 0.4% لكلٍّ منهما .

Cause of Death	إناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sexes	سبب الوفاة
Malnutrition & Metabolic Disorders	1.3	1.0	1.1	سوء التغذية و الغدد
Infecious Diseases	0.3	1.7	1.1	الأمراض المعدية
Respiratory System Diseases	2.0	2.4	2.2	أمراض الجهاز التنفسي
Conditions in the Prenatal Period	55.2	49.3	51.8	أسباب متعلقة بما قبل الولادة
Congenital Anomalies	22.7	22.9	22.8	تشوهات خلقية
Sudden Death	3.4	5.0	4.4	الموت المفاجئ
Transport Accident	2.8	2.7	2.7	حوادث الطرق
Other	12.3	15.0	13.9	أخرى
Total	100	100	100	المجموع

التوزيع النسبي لوفيات الأطفال (0-4) سنوات المبلغ عنها في الضفة الغربية حسب سبب الوفاة و الجنس ,2013

Percentage Distribution of Reported Children Deaths (0-4 Years) in West Bank by Cause of Death and Sex, 2013[155]

[154]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 82 .
[155]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 83 .

ثالثا : مُؤشِّرُ التعليمِ : تُولِي الحكوماتُ لقطاعِ التعليمِ أهميَّةً بالغةً وذلكَ لكونِهِ من أهمِّ القطاعاتِ داخلَ المجتمعِ، كما أنَّ هذا القطاعَ يمثِّلُ الإستثمارَ الحقيقي في مستقبلِ الشعوبِ، كما أنَّ المستوى التعليميِّ للسُّكان يَعكِسُ التَّقَدُّمَ الحاصلَ في المجتمعِ على الصعيدين الإجتماعيِّ والإقتصاديِّ ويُعْطِي صورَةً واضحَةً حولَ نوعيَّةِ القُوَى العامِلَةِ، وقدْ أدرَكَ المجْتَمَعُ الفلسطينيُّ رغمَ الظروفِ والصعوباتِ التي يَمُرُّ بها خاصةً من قبلِ الإحتلالِ الإسرائيليِّ، أنَّ جوهرَ بقائِهِ وإستمرارِهِ يكمنُ في تنميةِ هويتِّهِ الثقافيَّة والحضاريَّة مما دفعَهُ إلى تجنيدِ كلِّ طاقاتِهِ من أجلِ رفعِ المستوى الثقافيِّ والتعليميِّ لأبنائِهِ .

بَلَغَ عدَدُ المدارسِ في العامِ الدراسيِّ 2013-2014 في فلسطين 2784 مدرسةٍ، وتتوزَّعُ المدارسُ حسبَ المنطقةِ بواقعِ 2094 مدرسةٍ في الضفَّةِ الغربيَّة، و 690 مدرسَةٍ في قطاعِ غَزَّةَ، وقدْ بلغَ عدَدُ الطلبةِ في نفسِ العامِ في فلسطين 1151702 طالبا وطالبةً، منهمْ 1009639 في المرحلةِ الأساسيَّة، و 142063 في المرحلةِ الثانويَّة، ويبلغُ معدَّلُ عدَدِ الطلبَةِ لكلِّ شُعبَةٍ في المدارسِ الأساسيَّة التابعةِ للحكومةِ في فلسطينَ في نفسِ العام 30.1 لكلِّ شعبَةٍ، بَيْنَمَا بَلَغَ في مدارسَ وكالةِ الغوثِ 36.9 طالبا، وبلغَ في المدارسِ الخاصَّةِ 23.4 طالبا لكلِّ شُعْبَةٍ، في حين بلغَ معدَّلُ الطلَبَةِ لكلُّ شُعْبَةٍ في المدارسِ الثانويَّة التابعة للحكومةِ 26.8 طالبا لكلِّ شعبَة، وفي المدارس الخاصَّة 18.3 طالبا لكلِّ شُعْبَة، وفيما يتَعَلَّقُ بالمعلمين في المدارسِ في نفسِ العام فقد بلغَ عدَدُهُم 53883 مُعَلّماً ومُعَلِّمَة، منهم 21738 مُعَلّمَا من الذُّكور، و 32145 مُعَلِّمَا من الإناثِ .

وفيما يتعلق بالأميَّة، فإنَّ معدَّلاتِ الأميَّة بينَ البالغين في الأراضي الفلسطينيَّة من أقَلِّ المعدلاتِ في العالمِ، ويبلغُ معدَّلُ الأميَّة بينَ الأفرادِ 15 سنةٍ فأكثر في فلسطين 3.3% بواقعِ 93843 أميا وأميّة وتتفاوتُ هذهِ النسبَةُ بشكلٍ كبيرٍ بينَ الذكورِ والإناثِ، فبالنِسبَةِ لمعدَّلاتِ الأميَّة حسبَ الفِئاتِ العُمريَّة فقدْ بلغَ مُعَدَّلُ الأميَّة بينَ الأفرادِ كبارِ السن 65 سنة فأكثر 38.6% خلال عام 2015، بينما بلغ 4.4َ% في الفئةِ العمريَّة 45-64 سنة، و 1.1% في الفئةِ العمريَّةِ 30-44 سنة، في حين بلغَ بينَ الشبابِ 15-29 سنة 0.7% من نفسِ العام، وذلكَ فإنَّ مُعَدَّلاتِ الأميَّة في تناقصٍ، حيثُ بلغَ معدَّلُ الأميَّة في فلسطين سنة 2013 (3.7%)، أي أنَّ هنالكَ تقدُّمٌ ملحوظ فيما يتَعَلَّقُ بالأميَّة في فلسطين على غرارِ باقي الدُّول الأخرى .

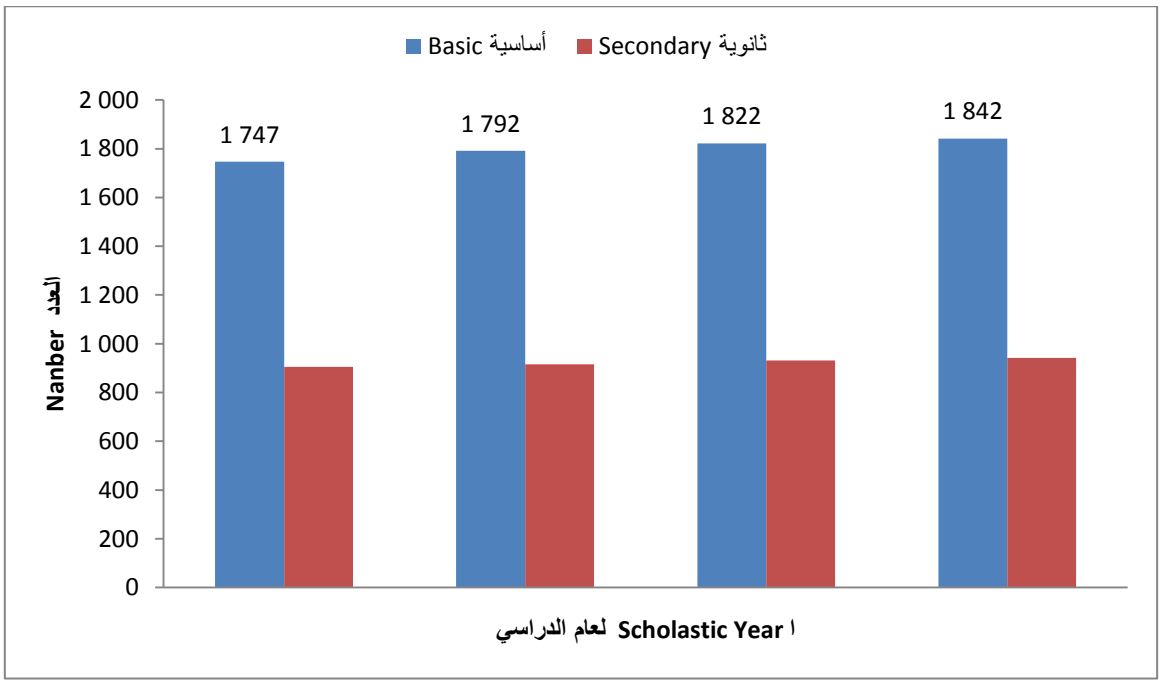

عدد المدارس في فلسطين حسب العام الدارسي والمرحلة،2014/2013-2011/2010

Number of Schools in Palestine by Scholastic Year and Stage, 2010/2011-2013/2014[156]

[156]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 87 .

Region and Scholastic Year	Stage المرحلة			رياض أطفال Kindergartens	المنطقة والعام الدراسي
	ثانوية Secondary	أساسية Basic	مجموع Total		
Palestine					فلسطين
2010/2011	905	1,747	2,652	...	2010/2011
2011/2012	915	1,792	2,707	...	2011/2012
2012/2013	931	1,822	2,753	1,323	2012/2013
2013/2014	942	1,842	2,784	...	2013/2014
West Bank					الضفة الغربية
2010/2011	780	1,215	1,975	782	2010/2011
2011/2012	770	1,249	2,019	862	2011/2012
2012/2013	780	1,279	2,059	965	2012/2013
2013/2014	786	1,308	2,094	1,057	2013/2014
Gaza Strip					قطاع غزة
2010/2011	145	532	677	...	2010/2011
2011/2012	145	543	688	...	2011/2012
2012/2013	151	543	694	358	2012/2013
2013/2014	156	534	690	...	2013/2014

ملاحظة: لا تشمل المدارس ورياض الاطفال التي تشرف عليها وزارة المعارف والبلدية الاسرائيلية

***Note: Does not include schools and kindergartens supervised by Israeli Municipality and culture committee**

عدد المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والعام الدراسي والمرحلة، 2010/2011- 2013/2014

Number of Schools and Kindergartens by Region, Scholastic Year and Stage, 2010/2011-2013/2014[157]

[157]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 88 .

Region and Scholastic Year	Stage المرحلة			رياض أطفال Kindergartens	امنطقة والعام الدراسي
	ثانوية Secondary	أساسية Basic	مجموع Total		
Palestine					فلسطين
2010/2011	149,691	967,300	1,116,991	..	2010/2011
2011/2012	149,325	980,213	1,129,538	..	2011/2012
2012/2013	146,495	990,244	1,136,739	111,457	2012/2013
2013/2014	142,063	1,009,639	1,151,702	..	2013/2014
West Bank					الضفة الغربية
2010/2011	90,162	576,575	666,737	60,134	2010/2011
2011/2012	88,051	580,703	668,754	63,007	2011/2012
2012/2013	88,825	586,347	673,172	69,588	2012/2013
2013/2014	83,676	593,328	677,004	73,535	2013/2014
Gaza Strip					قطاع غزة
2010/2011	59,529	390,725	450,254	..	2010/2011
2011/208*-12	61,274	399,510	460,784	..	2011/2012
2012/2013	59,670	403,897	463,567	41,869	2012/2013
2013/2014	58,387	416,311	474,698	..	2013/2014

***Note: Does not include schools and kindergartens supervised by Israeli Municipality and culture committee**

ملاحظة: لا تشمل المدارس ورياض الاطفال التي تشرف عليها وازرة المعارف والبلدية الاسرائيلية

عدد الطلبة في المدارس ورياض الأطفال حسب المنطقة والعام الدارسي والمرحلة, 2010/2011-2013/2014

Number of Pupils in Schools and Kindergartens by Region, Scholastic Year and Stage, 2010/2011-2013/2014[158]

[158]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 89 .

Stage and Scholastic Year	Supervising Authority / الجهة المشرفة			المعدل العام Grand Average	المرحلة و العام الدراسي
	خاصة Private	وكالة الغوث UNRWA	حكومة Government		
Kindergartens					**رياض الأطفال**
2010/2011	..	.	..	..	**2010/2011**
2011/2012	22.2	.	20.7	22.2	**2011/2012**
2012/2013	23.8	.	20.3	23.8	**2012/2013**
2013/2014	22.0	.	20.5	22.0	**2013/2014**
Basic					**الأساسية**
2010/2011	23.7	36.0	30.8	31.2	**2010/2011**
2011/2012	23.4	35.9	30.5	30.9	**2011/2012**
2012/2013	23.4	36.7	30.2	30.9	**2012/2013**
2013/2014	23.4	36.9	30.1	30.8	**2013/2014**
Secondary					**الثانوية**
2010/2011	18.7	.	28.6	28.0	**2010/2011**
2011/2012	18.7	.	28.3	27.6	**2011/2012**
2012/2013	17.8	.	27.5	26.8	**2012/2013**
2013/2014	18.3	.	26.8	26.2	**2013/2014**

***: Data includes only the West Bank.**

***:البيانات تشمل الضفة الغربية فقط**

Note: Does not include schools and kindergartens supervised by Israeli Municipality and culture committee.

ملاحظة: لا تشمل المدارس ورياض الاطفال التي تشرف عليها وزارة المعارف و البلدية الاسرائيلية .

معدل عدد الطلبة لكل شعبة في فلسطين حسب المرحلة والعام الدراسي والجهة المشرفة 2010-2011/2013-2014

Pupils Per Class in Palestine by Stage, Scholastic Year and Supervising Authority,2010-2011/2013-2014[159]

[159]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 91 .

Supervising Authority and Scholastic Year	Schools		مدارس	Kindergartens		رياض الأطفال	الجهة المشرفة والعام الدراسي
	إناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sexes	
Governmental							حكومية
2010/2011	18,298	14,971	33,269	..	..	..	2010/2011
2011/2012	20,332	16,221	36,553	..	..	..	2011/2012
2012/2013	20,433	16,331	36,764	6	..	6	2012/2013
2013/2014	21,107	16,628	37,735	..	..	..	2013/2014
UNRWA							وكالة الغوث
2010/2011	5,451	3,575	9,026	*	*	*	2010/2011
2011/2012	6,279	3,627	9,906	*	*	*	2011/2012
2012/2013	6,214	3,546	9,760	*	*	*	2012/2013
2013/2014	6,220	3,592	9,812	*	*	*	2013/2014
Private							خاصة
2010/2011	3,981	1,377	5,358	..	..	..	2010/2011
2011/2012	4,394	1,478	5,872	..	..	..	2011/2012
2012/2013	4,635	1,531	6,166	4,763	..	4,763	2012/2013
2013/2014	4,818	1,518	6,336	4,358	..	4,358	2013/2014

*: Data includes only the West Bank.

*:البيانات تشمل الضفة الغربية فقط

Note: Does not include schools and kindergartens supervised by Israeli Municipality and culture committee.

ملاحظة: لا تشمل المدارس ورياض الاطفال التي تشرف عليها وزارة المعارف و البلدية الاسرائيلية .

عدد المعلمين في المدارس ورياض الأطفال في فلسطين حسب الجهة المشرفة والعام الدارسي والجنس، 2010/2011-2014/2013
Number of Teachers in Schools and Kindergartens in Palestine by Supervising Authority, Scholastic Year and Sex, 2010/2011-2013/2014[160]

Institution and Scholastic Year	أناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sexes	المؤسسة والعام الدراسي
*Universities				الجامعات*
2011/2012	119,930	85,190	205,120	2011/2012
2012/2013	120,256	81,052	201,308	2012/2013
Community Colleges				كليات المجتمع
2011/2012	5,234	6,853	12,087	2011/2012
2012/2013	5,882	6,391	12,273	2012/2013

Universities data includes students of intermediate diploma, bachelor and graduate studies in universities and university colleges.

*بيانات الجامعات تشمل طلبة الدبلوم المتوسط و البكالوريوس والدراسات العليا في الجامعات و الكليات الفلسطينية .

عدد الطلبة في الجامعات وكليات المجتمع الفلسطينية في فلسطين حسب العام الدراسي والجنس 2011/2012- 2012/2013
Number of Students at Palestinian Universities and Community Colleges in Palestine by Scholastic Year and Sex,2011\2012.2012\[161]2013

[160]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 93 .
[161]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 93 .

Age Groups and Sex	Region and Year									المنطقة و السنة	فئات العمر و الجنس
	قطاع غزة Gaza Strip			الضفة الغربية West Bank			فلسطين Palestine				
	2013	2012	2011	2013	2012	2011	2013	2012	2011		
Both Sexes										كلا الجنسين	
Total	96.8	96.4	95.5	96.0	95.6	95.1	96.3	95.9	95.3	المجموع	
15-19	99.1	99.2	99.1	99.5	99.5	99.6	99.4	99.4	99.4	15-19	
20-24	99.4	99.2	98.9	99.3	99.1	99.4	99.3	99.1	99.2	20-24	
25-34	98.9	98.9	98.6	99.3	99.4	99.2	99.1	99.2	99.0	25-34	
35-44	98.5	98.5	98.5	98.6	98.9	98.4	98.6	98.7	98.3	35-44	
45+	88.7	86.4	83.2	85.5	93.8	81.7	86.6	84.7	82.2	45+	
Males										ذكور	
Total	98.5	98.3	97.7	98.3	98.1	97.9	99.4	98.2	97.9	المجموع	
15-19	99.3	99.3	99.1	99.7	99.7	99.4	99.6	99.5	99.3	15-19	
20-24	99.3	99.1	99.0	99.2	99.1	99.4	99.2	99.1	99.2	20-24	
25-34	98.9	99.3	98.4	99.3	99.4	99.1	99.2	99.4	98.9	25-34	
35-44	99.1	98.8	98.7	99.3	99.0	99.0	99.2	99.0	98.9	35-44	
45+	95.8	94.8	93.6	94.8	94.1	93.4	95.2	94.3	93.5	45+	
Females										إناث	
Total	95.2	94.5	93.3	93.5	93.1	92.2	94.1	93.6	92.6	المجموع	
15-19	98.9	99.1	99.1	99.3	99.4	99.7	99.2	99.3	99.5	15-19	
20-24	99.4	99.2	98.8	99.4	99.1	99.4	99.4	99.2	99.2	20-24	
25-34	98.8	98.6	98.8	99.2	99.4	99.2	99.1	99.1	99.1	25-34	
35-44	97.8	98.1	97.4	99.0	98.7	97.7	97.9	98.5	97.6	35-44	
45+	81.7	78.3	73.2	76.4	73.8	70.5	78.2	75.3	71.4	45+	

معدلات معرفة القراءة والكتابة للسكان الفلسطينيين (15سنة فأكثر) في فلسطين حسب فئات العمر ولجنس والمنطقة، 2011-2013

Literacy Rates of Palestinian Population (1, Years and Above) in Palestine by Age Groups, Sex and Region, 2011-2013[162]

[162]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 94 .

Educational Attainment	Region / المنطقة									الحالة التعليمية
	قطاع غزة Gaza Strip			الضفة الغربية West Bank			فلسطين Palestine			
	إناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sexes	إناث Females	ذكور Males	كلا الجنسين Both Sexes	
Illiterate	4.8	1.5	3.2	6.5	1.7	4.0	5.9	1.6	3.7	أمي
CanRead and Write	3.9	5.3	4.6	7.2	5.7	6.4	6.0	6.6	6.7	ملم
Elementary	10.1	13.8	12.0	14.0	16.8	15.4	12.6	16.7	14.2	ابتدائي
Preparatory	35.3	35.7	35.4	35.8	41.2	38.6	35.7	39.2	37.4	إعدادي
Secondary	27.1	22.3	24.7	20.8	19.6	20.3	23.1	20.8	21.9	ثانوي
Associate Diploma	5.7	6.2	5.9	4.7	4.3	4.5	5.0	6.0	6.0	دبلوم متوسط
Bachelor and Above	13.1	15.2	14.2	11.0	10.7	10.8	11.7	12.4	12.1	بكالوريوس فأعلى
Total	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (15 سنة فاكثر) حسب الحالة التعليمية والمنطقة والجنس، 2013

Percentage Distribution of Palestinian Population (15, Years and Above) by Educational Attainment, Region and Sex, 2013[163]

رابعا : مُؤَشِّرُ الفَقرِ : لقدْ حدَّدَ خطُّ الفقرِ في الأراضي الفلسطينيَّة عام 2011، وقامَ على أساسٍ مُتَوَسِّطٍ إستهلاكُ الفردِ من الموادِ الغذائيَّة الضروريَّة من الملابسِ والسكنِ والفراشِ والرِّعايةِ الصحيَّةِ، والتعليمِ والنقلِ، فقد بلغَتْ نسبَةُ الفقرِ بينَ الأفرادِ خلالَ عام 2011 وفقا لأنماطِ الإستهلاكِ الشهريِّ 25.8%، بواقعِ 17.8% في الضِّفَّةِ الغربيَّة و 38.8% في قطاعِ غزَّةَ، كما تبيَّنَ أنَّ حوالي 12.9% من الأفرادِ الفلسطينيين يعانون منَ الفقرِ الشديدِ (المدقع) وفقا لأنماطِ الإستهلاكِ الشهريِّ للأسرةِ، بواقعِ (7.8% في الضفَّةِ الغربيَّة و 21.1% في قطاعِ غزَّةَ)، كما أنَّ نسبَةَ الفقرِ وفقا لأنماطِ الإستهلاكِ الشهريِّ إرتفعتْ بنسبة 0.4% في العامِ 2011 مقارنةً معِ العامِ 2010، حيثُ إرتفعتْ من 25.7% عامَ 2010 لتصلَ إلى 25.8% عامَ 2011 .

[163]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 95 .

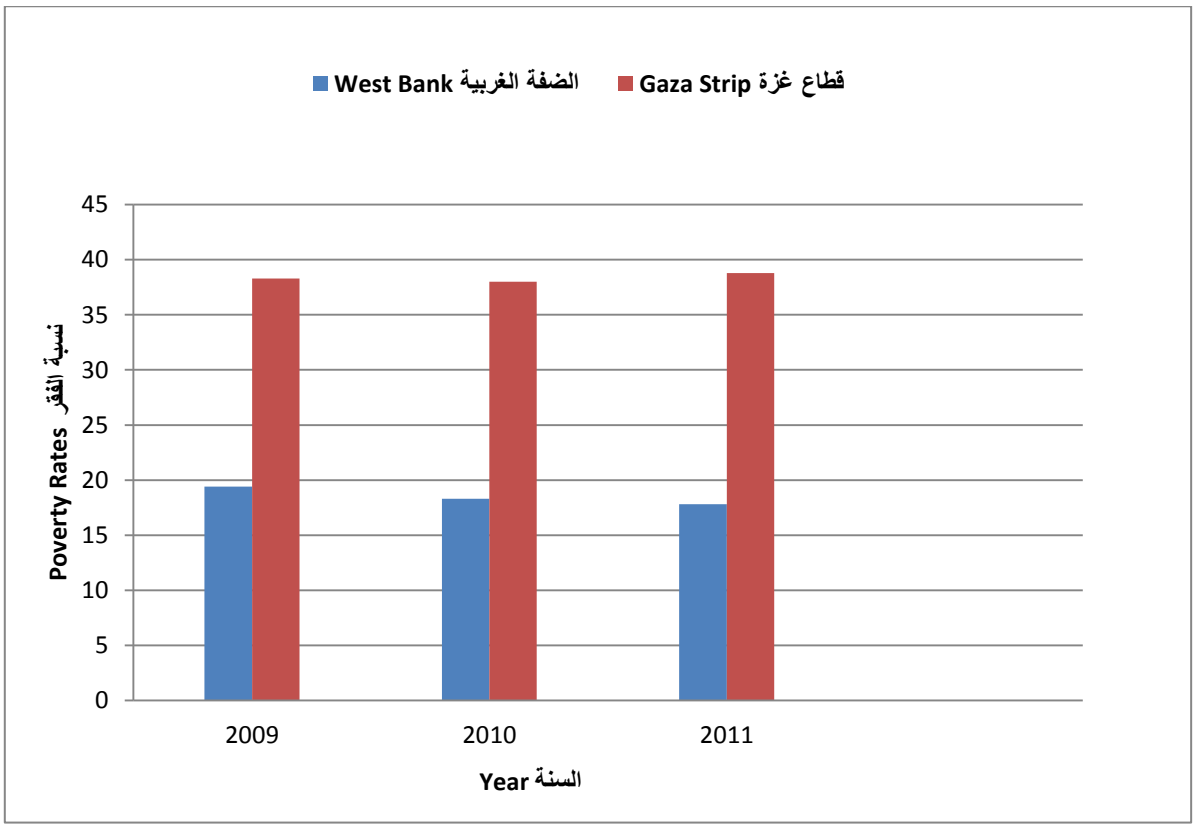

نسبة الفقر بين السكان في فلسطين حسب المنطقة 2009-2011
Poverty Rates of Population in Palestine by Region, 2009- 2011[164]

إنَّ الأراضي الفلسطينيَّة لمْ تشهدْ أيّ نوعٍ حادٍ منَ الأزَماتِ الغذائيَّة؛ نظرا لأنَّ العلاقات الإجتماعيَّة القويَّة تقليديًّا، تميلُ لإستبعادِ إحتمالِ الجوعِ الحادِّ رغمَ السياساتِ التي يتبَعُهَا الإحتلالُ الإسرائيليّ تجاهَ الشَّعبِ الفلسطينيَّ، وأيضا الحصارُ الإسرائيليُّ على قطاعِ غزَّةَ، والنزاعُ الداخليُّ الفلسطينيُّ، فخلالَ عامِ 2011 بلغَ متوسِّطُ إنفاقِ الفردِ الشَّهريِّ في فلسطين 158.2 دينارا أردنيا (188.1 دينارا في الضِّفَّة الغربيَّة مقابلَ 109.8 دينارا في قطاعِ غزَّةَ)، وبلغَ متوسطُ الإنفاقِ على مجموعاتِ الطعامِ 56.9 دينارا أردنيًّا (108.1 دينارا في الضفة مقابل 52.4 دينارا في قطاع غزة)، وفيما يتعلق بحصة المجموعات الرئيسية من الإنفاق النقدي للفرد فقد بلغت نسبته على مجموعات الطعام من مجموع الإنفاق الكلي 35.9% في فلسطين بواقع (34.2% في الضفة مقابل 40.8% في قطاع غزة) .

وفيما يتعلَّقُ بمتوسطِ إستهلاكِ الفردِ الشّهريّ من السِّلعِ والخدماتِ الي تُسْتَخْدَمُ لأغراضِ المعيشةِ في فلسطين فقد بلغَ خلالَ عامِ 2011 165.0 دينارا أردنيًّا، بواقعِ (196.5 في الضَّفة

[164]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 115 .

الغربيَّة مقابِلَ 113.9 دينارا في قطاعِ غزَّةَ)، وقد بلغَ متوسطُ إستهلاكِ الفردِ من الطعامِ 58.8 دينارا أردنيًّا، بواقعِ (66.9 دينارا أردنيًّا في الضِّفة الغربيَّة مقابِلَ 45.5 دينارا في قطاعِ غزَّةَ)، ومن غيرِ الطعامِ بلغَ إستهلاكُ الفردِ 106.3 دينارا، بواقعِ (129.6 دينارا في الضَّفة مقابِلَ 68.4 دينارا في قطاعِ غزّةَ) .1

Year and Region	Poverty Rates			نسبة الفقر	السنة و المنطقة
	الفقر المدقع Deep Poverty	شدة الفقر Poverty Severity	فجوة الفقر Poverty Gap	الفقر Poverty	
2010					**2010**
Palestine	14.1	2.4	6.4	25.7	فلسطين
West Bank	8.8	1.4	4.1	18.3	الضفة الغربية
Gaza Strip	23.0	3.9	10.3	38.0	قطاع غزة
2011					**2011**
Palestine	12.9	2.1	6.0	25.8	فلسطين
West Bank	7.8	1.4	3.9	17.8	الضفة الغربية
Gaza Strip	21.1	3.2	9.3	38.8	قطاع غزة

نسبة الفقر بين السكان في فلسطين حسب المنطقة2010-2011

Poverty Rates of Population in Palestine by Region, 2011-2010[165]

Household Size	2011		2010		حجم الأسرة
	الإنفاق الشهري Monthly Expenditure	الاستهلاك الشهري Monthly Consumption	الأنفاق الشهري Monthly Expenditure	الاستهلاك الشهري Monthly Consumption	
1-3	**306.4**	**331.2**	**285.7**	**308.9**	**1-3**
4-5	**218.4**	**223.1**	**186.5**	**196.3**	**5-4**
6-7	**154.2**	**160.6**	**150.3**	**156.8**	**7-6**
8-9	**120.8**	**125.4**	**116.4**	**122.6**	**9-8**
10+	**93.7**	**99.6**	**93.5**	**97.9**	**+10**
Average	**158.2**	**165.0**	**147.3**	**155.2**	**متوسط**

متوسط استهلاك وانفاق الفرد الشهري بالدينار الأردني في فلسطين حسب حجم الأسرة ،2010-2011
Average Monthly Per Capita Consumption and Expenditure in Jordanian Dinar in Palestine by Household Size, 2010, 2011.[166]

[165]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 116 .
[166]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 116 .

Indicators	2010 Region المنطقة			2010 Region المنطقة			مؤشرات
	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	فلسطين Palestine	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	فلسطين Palestine	
Food Cash Expenditure	44.8	64.3	56.9	43.9	59.4	53.6	الإنفاق النقدي على الطعام
Total Food Consumption	45.5	66.9	58.8	44.4	61.8	55.3	الاستهلاك الكلي من الطعام
Non-Food Cash Expenditure	52.4	108.1	86.9	49.5	100.6	81.5	الإنفاق النقدي على غير الطعام
Total Non-Food Consumption	68.4	129.6	106.3	64.4	121.3	99.9	الاستهلاك الكلي من غير الطعام
Remittances in Cash	2.8	7.2	5.5	2.7	6.2	4.9	التحويلات النقدية المدفوعة
Taxes	0.0	1.3	0.8	0.0	1.3	0.8	الضرائب
Other than non-Consumption Expenditure	9.7	7.2	8.2	6.9	6.5	6.6	نفقات غير استهلاكية أخرى
Total Consumption*	113.9	196.5	165.0	108.7	183.1	155.2	الاستهلاك الكلي*
Total Cash Expenditure*	109.8	188.1	158.2	102.9	174.0	147.3	الإنفاق النقدي الكلي*

متوسط استهلاك وأنفاق الفرد بالدينار الاردني حسب المنطقة 2010,2011

Average Monthly Per Capita Consumption and Expenditure in Jordanian Dinar by Region, 2010, 2011.[167]

[167]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 117 .

Commodities And Services	2011 Region المنطقة			2010 Region المنطقة			مجموعات السلع و الخدمات
	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	**فلسطين Palestine**	قطاع غزة Gaza Strip	الضفة الغربية West Bank	**فلسطين Palestine**	
Food	39.4	32.7	**34.5**	40.8	33.8	**35.6**	الطعام
Clothing & Shose	6.6	6.2	**6.3**	6.6	5.7	**6.0**	الملابس و الأحذية
Housing & Estimated Rent Furniture	22.4	19.1	**19.9**	21.7	19.3	**20.0**	المسكن و الايجار المقدر
Utensils and Household Operations	6.4	5.2	**5.5**	6.5	4.8	**5.3**	التجهيزات المنزلية
Medical Care	3.2	3.7	**3.5**	2.9	4.0	**3.8**	الرعاية الطبية
Transport/ Communication	9.0	16.0	**14.1**	9.0	16.4	**14.4**	وسائل النقل والاتصالات
Education/ Recreation	4.3	4.3	**4.3**	4.9	4.8	**4.8**	التعليم و الثقافة
Others	8.7	12.8	**11.9**	7.6	11.2	**10.1**	سلع أخرى
Total	100	100	**100**	100	100	**100**	المجموع

التوزيع النسبي للإستهلاك الشهري الكلي للأسرة حسب مجموعات الإستهلاك الرئيسية والمنطقة2010.2011

Percentage Distribution of Household Monthly Consumption by Main Consumption Groups and Region, 2010, 2011[168]

خامسا : مؤشر تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين : تشهد الأراضي الفلسطينية حراكا قويا في مجال تفعيل قضايا المرأة بما فيها حقها في المساواة الإجتماعية والإقتصادية وذلك منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي. فقد كان للمنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة، ووزارة شؤون المرأة، ووحدات النوع الإجتماعي في الوزارات من أجل تفعيل قضايا المرأة دورا محوريا في تحقيق العديد من الإنجازات في هذا الإطار، ولكن وعلى الرغم من الإنجازات المتحققة، إلا أنه ما زال هنالك طريق طويل للوصول إلى المساواة المنشودة، فمثلا في قطاع التعليم فإن البيانات تشير إلى أن 70% من الأمهات في العمر 15-49 سنة قد أنهين المرحلة الثانوية على الأقل، في حين أن 0.5% فقط لم يلتحقن بالتعليم .

كما بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأفراد 15 سنة فأكثر 45.8% في العام 2016، بواقع 19.3% بين النساء و 71.6 بين الذكور، وقد بينت النتائج أن نسبة المشاركة بين النساء

[168]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014، ص 120 .

المتزوجات 15 سنة فأكثر بلغت 18.3%، بواقع 16.3% في الضفة الغربية و 21.6% في قطاع غزة. إضافة إلى ذلك فإن أكثر من نصف النساء يعملن في مهن فنية ومتخصصة، حيث بلغت نسبة النساء العاملات في مهنة الفنيين والمتخصصين والمساعدين والكتبة 55.7% مقابل 21.7% من الذكور العاملين، أما بين النساء المتزوجات فقد بلغت 53.5% مقابل 25.8% بين الرجال المتزوجين .

Labor Force Status and Sex	Year		السنة	العاملة القوى سمات والجنس
	2016	2015	2014	
Both Sexes				**الجنسين كلا**
In Labor Force	**45.8**	**45.8**	**45.8**	**العاملة القوى داخل**
Outside Labor Force	**54.2**	**54.2**	**54.2**	**العاملة القوى خارج**
Total	**100**	**100**	**100**	**المجموع**
Employment	**73.1**	**74.1**	**73.1**	**عمالة**
Unemployment	**26.9**	**25.9**	**26.9**	**بطالة**
Total				**المجموع**
	100	**100**	**100**	
Males				**ذكور**
In Labor Force	71.6	71.9	71.5	العاملة القوى داخل
Outside Labor Force	28.4	28.1	28.5	العاملة القوى خارج
Total	**100**	**100**	**100**	**المجموع**
Employment	77.8	77.5	76.1	عمالة
Unemployment	22.2	22.5	23.9	بطالة
Total				**المجموع**
	100	**100**	**100**	
Females				اناث
In Labor Force	19.3	19.1	19.4	العاملة القوى داخل
Outside Labor Force	80.7	80.9	80.6	العاملة القوى خارج
Total	**100**	**100**	**100**	**المجموع**
Employment	55.3	60.8	61.6	عمالة
Unemployment	44.7	39.2	38.4	بطالة
Total	**100**	**100**	**100**	**المجموع**

التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب الجنس وأهم سمات القوى العاملة 2014-2016

Percentage Distribution of Population)15 Years and Above(in Palestine by Sex and Labor Force Status, 2014- 2016[169]

سادسا : مؤشر البيئة : إن البيئة في الأراضي الفلسطينية لا زالت تتعرض لأخطار حقيقية نتيجة الإستنزاف الجائر للموارد وعدم سيطرة الفلسطينيين على الأرض والمصادر الطبيعية، رغم أن القانون الأساسي الفلسطيني 2003 والمعدل عام 2005[170] نص على أن العيش في بيئة سليمة ونظيفة هو حق أساسي للإنسان[171]. هذا ويعتبر إستمرار الإحتلال الإسرائيلي في السيطرة الأراضي الفلسطينية هو السبب الرئيسي الذي يحرم الفلسطينيين من السيطرة على مواردهم الطبيعية وخاصة المياه، فقد بلغ معدل إستهلاك الفرد الفلسطيني من المياه في فلسطين خلال عام

[169]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017، رام الله، فلسطين، ديسمبر 2017، ص 72 .

[170]- القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام القانون الأساسي المعدل سنة 2003، نشر في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية)، ديوان الفتوى والتشريع، غزة، العدد 57، بتاريخ 18-08-2005، وزارة العدل الفلسطينية .

[171]- المادة 33 من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل سنة 2005 .

2016 حوالي 83 لتر/يوم، ويتراوحُ هذا المعدّلُ بينَ 82.3% لتر/يوم في الضّفة الغربيّة و 84 لتر/يوم في قطاعِ غزَّةَ، عِلمَا بأنَّ ما يزيدُ عن 97% من مياهِ قطاعِ غزَّةَ لا تنْطَبِقُ عليها معاييرُ مُنَظِّمَةِ الصحّة العالميّة لمياهِ الشربِ، وهيَ من حيثِ الكميَّة أقلُّ من الحدِّ الأدنى الذي توصي بهِ المُنَظَّمَةُ ذاتُها وهو 100 لتر/فرد/يوم كحدٍ أدنى .

إضافةً إلى ذلك فهناكَ عدَّةُ مخاطرَ أخرى كالنفاياتِ الصّلبة والمبيداتِ الزراعيَّة والطَّاقة، فقد قُدِّرَتْ كميَّةُ المنبعثاتِ الناتِجَة عن قطاعاتِ الطّاقةِ والزراعةِ والنفاياتِ في فلسطين خلالَ عام 2016 حوالي 46455 طن مكافئ من غاز ثاني أكسيد الكربون، وتوزَّعت مساهمةُ القطاعاتِ من المنبعثاتِ بنسبٍ تَتَراوحُ بينَ 72.8% لقطاعِ الطاقة، و 19.2% لقطاعِ النفايات، فيما بلغَتْ مساهمةُ قطاعِ الزراعةِ في إحداثِ المنبعثات حوالي 8% .

القطاع/نوع المنبعث	كمية المنبعثات الف طن مكافئ CO_2	في القطاعات مساهمة المنبعثات، %
القطاع		
الطاقة	3381.8	72.8
الزراعة	369.6	8.0
النفايات	894.1	19.2
المجموع	4645.6	100
نوع المنبعث		
CO_2	3254.5	74.0
CH_4	927.6	17.3
N_2O	463.4	8.7
المجموع	4645.6	100

إنبعاث غازات الدفيئة حسب القطاع ونوع المنبعث "ألف طن مكافئ CO2"، 2016[172]

ومن المخاطر البيئية التي تتعرض لها الأراضي الفلسطينية هناك النفايات الصلبة ومكبات النفايات العشوائية ونفايات المستوطنات التي تلقى في هذه الأراضي، حيث أن هناك أكثر من 50% من مكونات النفايات الصلبة عبارة عن مواد عضوية. فقد بلغ متوسط إنتاج الأسرة اليومي من النفايات المنزلية في فلسطين لعام 2015 حوالي 2.9 كغم، وقد تباين هذا المتوسط بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ بلغ المتوسط 3.2 كغم في الضفة الغربية مقابل 2.4 كغم في قطاع غزة .

سابعا : مُؤشِّرُ البَطالةِ : إنَّ البَطَالَةَ تعنِي عدمُ العملِ ,وهيَ مشكلَةٌ إقتِصاديَّة كُبْرى تواجِهُهُا المجْتَمَعاتُ خصوصَا العربيَّة، وتُعدُّ من أخطرِ المشاكلِ التي تُهَدِّدُ إستقرارَ وتماسكَ المجتمعِ

171- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة يصدران بيانا صحفيا بمناسبة يوم البيئة العالمي حول التغلب على تلوث البلاستيك، فلسطين، صادر بتاريخ 04-06-2018، ص 2 .

العربيِّ، وأسبابُ البطالةِ تختلفُ من مجتمعٍ لآخرَ حتى أنَّها تختلفُ داخلَ المجتمعِ الواحدِ من منطقةٍ لأخرى، وذلكَ لأسبابٍ إقتصاديَّة وإجتماعيَّة وسياسيَّةٍ, وكلٌّ منها يؤثِّرُ على المجتمعِ ويزيدُ من تفاقُمِ مشكلةِ البطالةِ وتُعرِّفُ منظّمَةُ العملِ الدوليَّة العاطلَ, كل من هوَ قادرٌ على العملِ، وراغبٌ فيه ويبحثُ عنهُ ويقبلهُ عندَ مستوى الاجرِ السائدِ، ولكن دونَ جدوى .

وعليهِ وفيما يتَعَلَّقُ بالأراضي الفلسطينيَّة فيتمُّ إحتسابُ معدَّلِ البطالةِ بقِسمةِ عددِ العاطلين عنِ العملِ على إجمالي المشاركين في القوى العامِلَة، فمعدلُ البطالةِ بلغ 27.7% خلال عام 2017 من مجموعِ المشاركين في القوى العامِلةِ في فلسطين، بواقع 22.5% بينَ الذكور مقابل 47.8% بين الإناث، كذلكَ فقد تركَّزَ أعلى معدّلٍ للبطالةِ بينَ الشبابِ في الفئةِ العمريَّة 15-24 سنة لكلا الجنسين, حيثُ بلغَتْ النِسبَةُ 43.8%، بواقعِ 37.7% للذكور و 70.3% للإناث .

أمَّا على صعيدِ معدَّلِ البطالةِ حسبَ المنطقةِ، فقدْ بلغَ في الضفَّة الغربيَّة 17.9%، بواقعِ 18.4 % بينَ الذكورِ، مقابلَ 31.4% بينَ الإناثِ، وقد تركَّزَ معدَّلُ البطالةِ بينَ الشبابِ في الفئةِ العمريَّةِ 15-24 لكلا الجنسين حيثُ بلَغَتْ 30%، بواقعِ 25.5% بينَ الذكورِ، مقابلَ 53.9% بينَ الإناثِ في نفسِ الفئَةِ العمريَّةِ، وفي قطاعِ غزَّةَ بلغَ معدَّلُ البطالةِ 43.9%، بواقعِ 36% بينَ الذُّكورِ مقابِلَ 86.9% بينَ الإناثِ، كما بلغَ أعلى معدَّلِ بطالة بينَ الشبابِ للفئةِ العمريَّة 15-24 سنة لكلا الجنسين حيثُ بلغَتْ 64.7%، بواقعِ 57.9% بينَ الذكورِ مقابلَ 87.7% بينَ الإناثِ في نفسِ الفئَةِ العمريَّةِ .

Sex and age	Labour Force Status			العمل بقوة العلاقة				الجنس والعمر
	المجموع Total	خارج القوى العاملة Outside LF	داخل القوى العاملة Inside LF	المجموع Total	بطالة Unemployment	عمالة ناقصة متصلة بالوقت Time Related Underemployment	عمالة تامة Full Employment	
Males								**ذكور**
15-24	100	48.3	51.7	100	37.7	2.5	59.8	24-15
25-34	100	9.4	90.6	100	23.6	2.6	73.8	34-25
35-44	100	8.1	91.9	100	12.2	1.7	86.1	44-35
45-54	100	13.7	86.3	100	13.1	1.3	85.6	54-45
55-64	100	42.9	57.1	100	15.2	1.3	83.5	64-55
65+	100	87.9	12.1	100	6.3	0.4	93.3	65+
Total	**100**	**29.1**	**70.9**	**100**	**22.5**	**2.1**	**75.4**	**المجموع**
Females								**إناث**
15-24	100	87.6	12.4	100	70.3	1.5	28.2	24-15
25-34	100	68.0	32.0	100	58.6	1.4	40.0	34-25
35-44	100	75.9	24.1	100	29.4	0.5	70.1	44-35
45-54	100	82.1	17.9	100	12.2	0.2	87.6	54-45
55-64	100	91.0	9.0	100	7.8	1.1	91.1	64-55
65+	100	98.6	1.4	100	-	-	100.0	65+
Total	**100**	**81.0**	**19.0**	**100**	**47.8**	**1.1**	**51.1**	**المجموع**
Both Sexes								**كلا الجنسين**
15-24	100	67.5	32.5	100	43.8	2.3	53.9	24-15
25-34	100	38.3	61.7	100	32.6	2.3	65.1	34-25
35-44	100	41.8	58.2	100	15.7	1.5	82.8	44-35
45-54	100	47.0	53.0	100	12.9	1.2	85.9	54-45
55-64	100	66.4	33.6	100	14.2	1.2	84.6	64-55
65+	100	93.8	6.2	100	5.5	0.4	94.1	65+
Total	**100**	**45.7**	**45.3**	**100**	**27.7**	**1.9**	**70.4**	**المجموع**

التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر من فلسطين حسب الجنس والعمر والعلاقة بقوة العمل، 2017

Percentage Distribution of Individuals Aged 15 Years and Above from Palestine by Sex, Age and Labour Force Status, 2017[173]

[173]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2017، فلسطين، رام الله، أبريل 2018، ص 54 .

Sex and age	Labour Force Status			العمل بقوة العلاقة				الجنس والعمر
	المجموع Total	خارج القوى العاملة Outside LF	داخل القوى العاملة Inside LF	المجموع Total	بطالة Unemployment	عمالة ناقصة متصلة بالوقت Time Related Underemployment	عمالة تامة Full Employment	
Males								**ذكور**
15-24	100	46.2	53.6	100	25.5	2.3	72.2	24-15
25-34	100	9.5	90.5	100	14.3	2.4	83.3	34-25
35-44	100	7.5	92.5	100	9.4	1.9	88.7	44-35
45-54	100	11.6	88.4	100	8.6	1.5	89.9	54-45
55-64	100	37.6	62.2	100	11.4	1.5	87.1	64-55
65+	100	85.3	14.7	100	4.6	0.5	94.9	65+
Total	**100**	**27.5**	**72.5**	**100**	**14.8**	**2.1**	**83.1**	**المجموع**
Females								**إناث**
15-24	100	89.3	10.7	100	53.9	1.1	45.0	24-15
25-34	100	71.9	28.1	100	43.6	1.2	55.2	34-25
35-44	100	77.1	22.9	100	12.8	0.7	86.5	44-35
45-54	100	82.6	17.4	100	3.4	0.2	96.4	54-45
55-64	100	89.7	10.3	100	2.4	1.4	96.2	64-55
65+	100	98.1	1.9	100	-	-	100.0	65+
Total	**100**	**82.7**	**17.3**	**100**	**31.4**	**0.9**	**67.7**	**المجموع**
Both Sexes								**كلا الجنسين**
15-24	100	67.2	32.8	100	30.0	2.1	67.9	24-15
25-34	100	40.1	59.5	100	21.0	2.2	76.8	34-25
35-44	100	41.8	58.2	100	10.0	1.7	88.3	44-35
45-54	100	46.0	54.0	100	7.8	1.3	90.9	54-45
55-64	100	63.1	36.9	100	10.2	1.5	88.3	64-55
65+	100	92.3	7.7	100	4.0	0.5	95.5	65+
Total	**100**	**54.7**	**45.3**	**100**	**17.9**	**1.9**	**80.2**	**المجموع**

التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر من الضفة الغربية حسب الجنس والعمر والعلاقة بقوة العمل، 2017

Percentage Distribution of Individuals Aged 15 Years and Above from the West Bank by Sex, Age and Labour Force Status, 2017[174]

[174] - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2017، فلسطين، رام الله، أبريل 2018، ص 55 .

Sex and age	Labour Force Status			العمل بقوة العلاقة				الجنس والعمر
	المجموع Total	خارج القوى العاملة Outside LF	داخل القوى العاملة Inside LF	المجموع Total	بطالة Unemployment	عمالة ناقصة متصلة بالوقت Time Related Underemployment	عمالة تامة Full Employment	
Males								**ذكور**
15-24	100	51.4	48.6	100	57.9	2.7	39.4	24-15
25-34	100	9.4	90.6	100	37.9	3.0	59.1	34-25
35-44	100	9.2	90.8	100	17.4	1.5	81.1	44-35
45-54	100	17.8	82.2	100	22.4	1.1	76.5	54-45
55-64	100	52.4	47.6	100	24.3	0.7	75.0	64-55
65+	100	93.2	6.8	100	13.9	-	86.1	65+
Total	**100**	**31.8**	**68.2**	**100**	**36.0**	**2.2**	**61.8**	**المجموع**
Females								**إناث**
15-24	100	85.2	14.8	100	87.7	2.0	10.3	24-15
25-34	100	62.2	37.8	100	75.2	1.6	23.2	34-25
35-44	100	74.0	26.0	100	54.8	0.2	45.0	44-35
45-54	100	81.2	18.8	100	28.0	0.4	71.6	54-45
55-64	100	93.3	6.7	100	23.2	-	76.8	64-55
65+	100	99.6	0.4	100	-	-	100.0	65+
Total	**100**	**78.2**	**21.8**	**100**	**68.9**	**1.3**	**29.8**	**المجموع**
Both Sexes								**كلا الجنسين**
15-24	100	68.0	32.0	100	64.7	2.6	32.7	24-15
25-34	100	35.7	64.3	100	48.8	2.5	48.7	34-25
35-44	100	41.6	58.4	100	25.7	1.2	73.1	44-35
45-54	100	48.8	51.2	100	23.4	0.9	75.7	54-45
55-64	100	72.5	27.5	100	24.1	0.6	75.3	64-55
65+	100	96.7	3.3	100	12.9	-	87.1	65+
Total	**100**	**54.9**	**45.1**	**100**	**43.9**	**2.0**	**54.1**	**المجموع**

التوزيع النسبي للأفراد 15 سنة فأكثر من قطاع غزة حسب الجنس والعمر والعلاقة بقوة العمل، 2017

Percentage Distribution of Individuals Aged 15 Years and Above from Gaza Strip by Sex, Age and Labour Force Status, 2017[175]

المطلب الثاني : الدور الدبلوماسي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية

إن الدور الدبلوماسي لمنظمات المجتمع المدني قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية تمثل بشكل رئيسي في تعزيز صمود المجتمع الفلسطيني في ظل غياب الدولة بمختلف الأوضاع السياسية والإجتماعية وفقا للإمكانيات المتاحة على مر عصور الثورة الفلسطينية وذلك بناء على أشكال الدعم المختلفة التي تلقتها عربيا ودوليا. هذا ويتنوع عمل مؤسسات المجتمع المدني في قطاعات متعددة مثل الصحة والزراعة والتعليم والتوعية السياسية والقانونية، كما نفذت العديد من برامج طارئة وإغاثة شملت أنشطة ضغط ومناصرة لكثير من القضايا التي تهم شرائح المجتمع المهمشة وتلامس إحتياجاتهم .

ولا شكَّ أنَّ المُنظَّماتِ الأهليَّة الفلسطينيَّة تواجهُ العديدَ منَ التحدِّياتِ منها : ضعفُ البنى التنظيميَّة والمهنيَّة، ومشاكلُ داخليَّة في الأنظمةِ واللوائحِ، وضعفٌ في الهياكلِ التنظيميَّة ومركزيَّة

[175] - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2017، فلسطين، رام الله، أبريل 2018، ص 56 .

القيادةِ الداخليَّة، علاوةً على توسُّعِ المشاركةِ المجتمعيَّة والشعبيَّة والفئاتِ المستفيدةِ، وضعفِ الشفافيَّة وتراجعِ ممارسةِ العملِ التطوعيِّ وضعفِ تبنِّي الأولويَّاتِ التنمويَّة الوطنيَّة، كما لا يمكنُ تجاهلُ عرقَلَةِ الإحتلالِ لتنفيذِ برامِجَهَا ومشاريعِهَا أو إغلاقِ بعضً منها، بالإضافةِ إلى الشُّروطِ التي تطلبُها الجِهاتُ المُمَولةُ على غرارِ "نبذِ الإرهابِ"، وتأتي هذهِ التحدِّياتُ في ظلِّ غيابِ السّلطةِ التشريعيَّة، وتزايُدِ الأزماتِ الحقيقيَّة داخلَ المجتمعِ الفلسطينيّ من بطالةٍ وفقرٍ وغيرِها، هذا وسنحاولُ التطرُّقَ إلى المجالِ الدبلوماسيِّ لإهتمامِ منظَّماتِ المجتَمَعِ المدنيِّ الفلسطينيّ (فرعٌ أوّل) وإلى المهامِ الدبلوماسيَّةِ لهذهِ المنظَّماتِ في تعزيزِ التنميَّةِ (فرعٌ ثانٍ) .

الفرعُ الأوَّل : المجالُ الدّبلوماسيُّ لإهتمامِ منظّماتِ المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيِّ

تَتَنَوَّعُ "م م م" طبقا لبرنامجِ عملها وخطَطِها ونمطِها، حيثُ يمكنُ تصنيفُها من خلالِ الواقعِ الفلسطينيِّ إلى قسمين : القسمُ الأوَّلُ: هيَ القُوى والأحزابِ السياسيَّة، أما القسمُ الثاني: هيَ المنظَّماتُ الأهليَّةُ من جمعيَّاتٍ خيريَّة وتعاونيّات، وهناكَ أيضا منظماتٌ جماهيريَّة أو ما يُطْلَقُ عليْها بجماعاتِ المصالحِ مثلُ المنظَّماتِ النسائيَّة، وهناكَ منظماتٌ تنمويَّة وهيَ تعتمدُ سياسات ذات بعدٍ تمكينيّ، تهْدِفُ لإحداثِ تغييرٍ في إمكانياتِ جمهورِهَا وتحسينِ فُرَصِ حياتِهم .

هذا فالمجالُ الدبلوماسيُّ لمنظَّمَاتِ المجتمعِ المدنيِّ، يتنوَّعُ في مختَلفِ الأنشِطَةِ الحيويَّة والمجالاتِ التعليميَّة، والصحيَّة، والشباب وتمكين المرأة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والعملِ على تحسينِ الظروفِ الإقتصاديَّة، من خلالِ الحدِّ من البطالةِ والفقرِ ومحاربتِهما، والإهتمامِ بمجالِ البيئةِ، كما أصبحَ لهذهِ المنظَّمات العملُ على المُستويات الإنسانية والإجتماعية والإقتصاديَّة كافّة، وتعملُ في عمليَّات التنميَّة والتطوير والبناء مثل : تدعيمِ الخدماتِ الصحيَّة وخاصَّة في المناطقِ الريفيَّة، والعملُ في مشاريعِ الرعايَّةِ الصحيَّة الأوليَّة والصحَّة الإنجابيَّة، وفي مجالِ حقوقِ الإنسان والدفاعِ عن الحريَّات، وفي مجالِ التدريبِ والتأهيلِ ومحوِ الأميَّة، وفي مجالِ متابعةِ إستراتيجيَّات مكافحةِ الفقرِ، وفي مجالِ التنميَّةِ والإهتمامِ بالطفولةِ والشبابِ والمرأةِ[176]، حيثُ أنَّ هذا التنوُّعَ أوجدَ دورا دبلوماسيا لهذهِ المنظَّمات في عمليَّة تعزيزِ التنميَّة البشريَّة، من خلالِ تفعيلِ دورِ الشبابِ والمرأةِ والطفلِ، من حيثِ تمكينهم من أخذِ دورِهم الريادِيّ في تنميَّةِ وتطويرِ مجتَمَعٍ مدنيٍّ فلسطينيّ قادرٍ على أنْ يصمدَ أمامَ التحديَّات الداخليَّة والخارجيَّة، وعلى أن يشُقَّ طريقَهُ ما بينَ

[176]- شيخ علي ناصر، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، مرجع سابق، ص 71 .

الأمَمِ الأخرى، بما لديهِ من قدراتٍ بشريَّةٍ هائلة قادرة على أنْ تُساهمَ في بناءِ وتطوُّرِ المجتمعِ المحليِّ[177].

الفرعُ الثَّاني : المهامُّ الدبلوماسيَّةِ لمنظَّمات المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيّ في تعزيزِ التنميَّةِ

تُعتَبَرُ منظَّماتُ المجتمعِ المدنيِّ[178] رافعَةً حقيقيَّةً للتنميةِ بشكلٍ عام، والتنميةِ البشريَّة بشكلٍ خاص، حيثُ إنَّ دورَها الدبلوماسيِّ يقومُ بإستقلاليَّةٍ تامَّةٍ، أي أنَّها تَتَمَتَّعُ بإستقلالٍ بنيويّ وتنظيميّ وإقتصاديّ[179]، حتى تتمكّنُ من آداءِ دورِها نحوَ المجتمعِ بعيدا عن هيمنةِ السّلطةِ ورغباتِها، ومن أجلِ التعرُّفِ على المهامِ الدبلوماسيَّة لهذهِ المنظَّمات في تعزيزِ عمليَّة التنميَّة، سنعملُ على تحليلِ هذهِ المهام في مؤشِّراتِ التنميَّة البشريَّة ذاتِ التأثيرِ الواضحِ والكبيرِ على المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيِّ .

الفِقرةُ الأولى : القضايا السكانيَّة

إنَّ "م م م" الفلسطينيّ أدركتْ مجموعةً من الحقائقِ حولَ بعضِ المؤشِّراتِ السكانيَّة داخلَ المجتمعِ، إذ أنَّ غالبيَّة السّكانِ هم دونَ سنِّ ال 25 سنة، ونتيجةً لذلك برزَتْ "م م م" التي إهتمتْ بهذهِ الفئة، والتي صاغتْ رؤيتَها وأهدافَها وبرامجَها؛ في سبيلِ الإهتمامِ بقضايا هذهِ الشريحة الكبيرة من المجتمعِ الفلسطينيِّ[180]، ولقد ظهرتْ العديدُ منَ المنظَّماتِ المجتمعيَّة داخلَ المجتمعِ المدنيّ التي إهتمَّت بفئةِ الشبابِ وحملت قضاياها، حيثُ صاغتْ رؤيتَها؛ في سبيلِ أن يمتلكَ الشبابُ الفرصةَ لتحقيقِ إمكانياتِهم كقادةٍ في بناءِ الدولة، وتهدفُ 82.2% من "م م م" إلى تعزيز القيمِ الوطنيَّةِ كالإنتماءِ والولاءِ للوطنِ والتطوُّعِ لخدمتِهِ والمساهمةِ في بنائِهِ والدفاعِ عنهُ، كما تسعى هذه المنظَّمات من خلالِ الدورِ الدبلوماسِيِّ لها في المساهَمَةِ بعمليَّة تنميَّةِ الشبابِ عن طريقِ تصميمِ ودعمِ وتنفيذِ مبادراتٍ وبرامجَ ومشاريعَ شبابيَّة في فلسطين، إضافةً لذلك تبذلُ هذهِ

---

[177]- كما تعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على تقديم بعض الخدمات للمجتمع المحلي في سبيل تعزيز التنمية البشرية وأمثلة ذلك : الإهتمام بالتثقف المدني والديمقراطي وحقوق الإنسان، والإهتمام بالعمل التنموي المهني، إضافة للإهتمام للعمل الخيري والإغاثي حيث إشتملت أعمال ونشاطات هذه المنظمات على الدفاع عن الأرض ودعم الأسرى وتعزيز التعليم ومساعدة الفقراء. أنظر: عبد الهادي عزت، الدور الوطني والإجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين، المركز الفلسطيني للإرشاد، 20-06-2006، مرجع سابق .

[178]- إن وجود منظمات المجتمع الفلسطيني أمرا ضروريا وملحا للمجتمع المدني الفلسطيني، إذ أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تستطيع من بنيتها وظروفها التي تمر بها من تلبية إحتياجات المواطن، كما أن هذه الإحتياجات تقع خارج إهتمامات وأولويات هذه السلطة، حيث أن قضايا التعليم والصحة الأولية وتعزيز الثقافة وترسيخ الديمقراطية تبقى أمورا تتلقى أدنى قدر من الإهتمام من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية. أنظر: مركز بيسان للبحوث والإنماء، دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، مرجع سابق، ص 7 .

[179]- أحمد الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان – بيروت، 2000، ص 32-37 .

[180]- تقرير التنمية البشرية 2010- فلسطين، الإستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية، مرجع سابق، ص 45 .

المنظَّماتُ الشبابيَّة كلَّ ما في وِسْعِها لإسماعِ صوتِ الشبابِ، ومُناصرَة ودعمِ قضاياهم الإجتماعيَّة والإقتصاديَّة والسياسيَّة[181]، كما أن 79.6% من "م م م" تنظم الدورات والورش لتوعيّةِ الشبابِ بمفاهيمِ الديمقراطيَّة .

وفي هذا الإطار، فالمهامُ الدبلوماسيَّة لهذهِ المنظَّمات ترتكزُ على تنميَّة القدراتِ السياسيَّة والإقتصاديَّة والإجتماعيَّة والثقافيَّة للشبابِ الفلسطينيّ، لتمكينهِم من حلِّ قضاياهم بطريقةٍ فعَّالَةٍ، وقد وضعت 87% من "م م م" على رأسِ أجندتِها وسلَّم أولوياتِها تعزيزَ قيمِ الحوارِ والنقاشِ وحلِّ النزاعات بالطرقِ السلميَّةِ خاصّةً في ظلِّ الإنقسامِ الذي يعيشهُ الشعبُ الفلسطينيّ بينَ الضفّة الغربيّة وقطاعِ غزّةَ بعد أحداثِ عام 2007، والعمل على تعزيز تبادلِ المعرفةِ والخبرات بين الأطفال والمراهقين والشباب، إضافة إلى توفير فرص للشباب للمشاركة في الإقتصاد سواء عبر تنمية قدراتهم لإدماجهم في سوق العمل أو من خلال تأسيس مشاريع جديدة[182]، وتساهم "م م م" ب 71% من إمكانياتها لسدِّ النقصِ في كثيرٍ من الجوانبِ فيما يتعلقُ بدعمِ الفئاتِ المهمّشَة والضعيفَة؛ إدراكا منها لصعوبةِ الأوضاعِ الإقتصاديَّة التي يعيشُها أبناءُ الشعبِ الفلسطينيِّ، كما أنَّ 81.2% من "م م م" تنظِّمُ دوراتٍ تثقيفيَّةٍ للشبابِ وذلكَ بهدفِ التنميَّةِ الشامِلَةِ لشخصيَّة الشباب، ورفعِ مستوى معارفِهِم وقدراتِهِم في شتَّى فروعِ العلمِ والمعرفَةِ .

الفِقرَةُ الثانية : مكافحةُ الفقرِ والبطالةِ

إنَّ من أهمِّ المشاكلِ التي يُعاني منها المجتمعُ الفلسطينيُّ مشكلتيّ الفقرِ والبطالة، إذ أصبحت من المحدِّدَات الرئيسيَّةِ للإستقرارِ السياسيّ والإقتصاديّ والأمنيّ والإجتماعيّ، نتيجةَ الوضعِ الإستثنائيّ الذي تعيشُهُ الأراضي الفلسطينيَّة، خاصةً وأنَّ الإحتلالَ الإسرائيليَّ فرضَ قيودا على قدرةِ الشعبِ الفلسطينيّ بالتحكُّمِ بالقرارِ الإقتصاديّ، والإستخدامِ الأمثلِ للمواردِ الإقتصاديّة المتاحَة، كما أنَّ هناكَ قيودا على الجهودِ الفلسطينيَّة في تطويرِ بعضِ المناطقِ الفلسطينيّة التي لا

---

[181]- عمر شعبان، الشباب الفلسطيني ..قضايا ومبادرات "كيف يمكن للشباب الفلسطيني أن يكونوا سفينة النجاة"، مركز هدف لحقوق الإنسان، ص 16 وما بعدها، الموقع الإلكتروني : http://www.hadaf-hr.com

182- ظهرت برامج تسعى للتمكين الإقتصادي للشباب، حيث إهتمت هذه المشاريع بتطوير التدريب المهني والتقني، إذ تساهم هذه البرامج في الحد من الفقر والبطالة بين الشباب، كما ظهرت برامج التشغيل والتي عملت على توفير العديد من فرص العمل لأفراد المجتمع في سبيل تحقيق التمكين الإقتصادي. أنظر: محمد بسام جودة، واقع الشباب في المجتمع الفلسطيني ودورهم في عملية البناء، منشور بتاريخ 16-03-2005، دنيا الوطن، الموقع الإلكتروني http://www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/03/16/18702.html .

تخضعُ لسيطرَتْهَا الكامِلة مثلُ مناطقِ (ب،ج)[183]. وعليهِ لمْ تستطعْ "م م م" من القيامِ بدورِها الدبلوماسيّ الفاعلِ لمحاربةِ هذهِ الظواهر، حيثُ برزَ دورٌ إغاثيّ لهذهِ المنظَّمات في محاربةِ ظاهرتي الفقرِ والبطالة، وقد نشَطَتْ هذهِ المنظّمات ب 42% في مكافحةِ هذهِ الظاهرة، إذ عملت في بعضِ الأحيانِ على إستحداثِ برامجَ تشغيليَّة لتوفيرِ فُرَصِ عملٍ لبعضِ الأفرادِ، إذ كانت الأهدافُ المركزيَّة من هذهِ البرامج، العملُ على التشغيلِ والنموِّ الإقتصاديّ، وإنعاش وتطوير الريف الفلسطيني[184]، إضافة إلى تحسين الأوضاع الإجتماعية وتنمية الموارد البشرية، فمحاربة البطالة وإيجاد فرص عمل من شأنه أن يخفض وطأة الفقر ويسهل عملية مكافحته[185]. فهذا الدور يجب أن يكون مبني على برامج سليمة قادرة على محاربة هاتين الظاهرتين، ومن أبرزها خلق برامج للتنمية والرعاية الإجتماعية تعمل على تقديم الخدمات في مجال الصحة والتعليم والرفاه الإجتماعي، إضافة للخدمات التنموية والإغاثية، وبرامج نشر ثقافة التوعية المجتمعية من خلال الندوات والمهرجانات، إضافة لبرامج التنمية وتطوير الموارد البشرية والمؤسساتية، وخلقِ نوعٍ من الشراكةِ بينَ القطاعاتِ الثلاثة :الأهليّ والرسميّ والخاص؛ للقضاءِ على الفقرِ والبطالةِ[186] .

الفِقرَةُ الثالثة : القضايا الصحيَّة

في ظلِّ عدمِ قدرةِ الجهاتِ الرسميَّة على توفيرِ الخدماتِ الصحيَّة، فقد قامتْ "م م م" بدورٍ دبلوماسيٍّ بارزٍ في توفيرِ ذلكَ للمجتمعِ، حيثُ قدَّمت هذهِ المنظَّماتُ خدمَاتِها وبرامجَها الصحيَّة للمجتمعِ الفلسطينيّ بمختلفِ أماكنِ تواجُدِهِ، وقد نشطَتْ هذهِ المنظَّماتُ ب 46% في تقديمِ الخدماتِ الصحيَّة، كما ساهمتْ في إعدادِ الخطَّةِ الوطنيَّة للصحةِ، وتُعتَبَرُ كلٌّ من مؤسّسَةِ لجانِ العملِ الصحيّ، وجمعيَّة الإغاثةِ الفلسطينيَّة، من أبرزِ الأمثلةِ على "م م م" التي ركزَّت إهتمامَها على الجانبِ الصحيّ، إذ تُعتبرُ هذهِ المؤسَّساتُ من المكوِّناتِ الأساسيَّةِ والفاعلةِ للمجتمعِ المدنيِّ الديمقراطيِّ الفلسطينيِّ، والتي تعملُ على تمكينِ المجتمعِ في سبيلِ لعبِ دورٍ أوسعَ في الحياةِ

[183]- صادق عبد الله أمين، الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته: حالة عملية محافظة جنين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005، ص 70 .

184.- لقد تركز دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في بعض الأحيان على المناطق الريفية بإعتبارها أكثر تهميشا وفقرا، حيث لعبت دورا في تحسين الأوضاع الإجتماعية وتنمية الموارد البشرية، لكن هذا الدور لم يصل للطموح والدرجة المطلوبة نظرا للعديد من المعيقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، على الرغم من هذه المعيقات إلا أنه كان هناك نوع من مكافحة الفقر وتحسين الأوضاع الإجتماعية ورفع مستوى المعيشة، وتطوير مستوى الخدمات الإجتماعية، إضافة لذلك فقد تبنت هذه المنظمات مجموعة من السياسات التي تعزز مشاركة المواطنين الفلسطينيين في العملية الإنتاجية، وتعمل على توفير الحاجات الأساسية لهم، إضافة لتوفير الخدمات اللازمة من تعليم وصحة وتطوير دور المرأة وتعزيز دورها الإجتماعي. أنظر: أبو ناهية أيمن، ورقة عمل بعنوان: نحو إستراتيجية شاملة لمكافحة الفقر والبطالة من منظور المنظمات الأهلية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010، ص 2

[185]- صادق عبد الله أمين، مرجع سابق، ص 73 .

[186]- أبو ناهية أيمن، مرجع سابق، ص18-24 .

الإجتماعيَّة، والمساهَمَة في تغييرٍ إجتماعيٍّ في الحياةِ الإجتماعيَّة الفلسطينيَّة[187]. ولمْ تكتفِ في لعب دورٍ هام في القضايا الصحيّة في فترةِ الإنتفاضَةِ الفلسطينيَّة الأولى عام 1987 والثانية عام 2000 وما سبقَ ذلكَ من النكبَةِ عامَ 1948 وحرب 1967، إذ ما زالَ عملُ هذهِ المنظَّمات مستمرا في تقديمِ الخدماتِ الصحيَّة[188]، وفي الوقتِ الحاليّ برزَ في المجتمعِ الفلسطينيّ دورُ مؤسّسة الإغاثةِ الطبيّة الفلسطينيّة التي إستطاعتْ من خلالِ برامجها وأنشطَتها من تغطيةِ الخدماتِ الصحيَّة لأكثرَ من مليونٍ ونصف فلسطينيّ في الضفّة وقطاعِ غزَّةَ، حيثَ تتنوّعُ هذهِ البرامجُ من برامجَ تأهيلٍ وبرامجَ صحّةِ الطفلِ، والطوارئِ والتثقيفِ الصحيِّ، والمختبرات، وصحةُ المرأةِ والشبابِ، وبرامجُ الصحَّة المدرسيَّة[189].

الفِقرَةُ الرابعة : التعليم

إنَّ المجالَ الدبلوماسيّ ل "م م م" ساهمَ في تعزيزِ العمليّة التعليميّة على الصعيدين الرسميّ وغيرِ الرسميّ، حيثُ تُعْتَبَرُ التربيّةُ والتعليمُ عاملا هامّا في عمليّة التنميّة البشريّة وهيَ إحدى المؤشّرات الأساسيَّة للتنميةِ، حيثُ إتَّسَع مفهومُها ليشملَ جميعَ الأنشطَةِ التعليميَّة غيرِ الرسميَّة كالأنشِطَة الثقافيَّة والإجتماعيَّة التي تشْمَلُ تعليمَ الكبارِ، والتدريب والمخيمات الصيفية، وقد نشطت هذه المنظمات في مجال التعليم بنسبة 59%. حيث أن إهتمام هذه المنظمات بقضايا التعليم جاءت كتجاوب طبيعي وضروري لبعض المعطيات والحاجات في المجتمع الفلسطيني، وأهمها حاجة الناس إلى إكتساب وسائل تساعدهم على التعلم والإنتاج، ومن أبرز هذه المنظمات الفاعلة داخل المجتمع الفلسطيني مؤسسة تامر للتعليم الجامعي[190]، منتدى العلماء الصغار[191]، جامعة النجاح الوطنيّة وغيرها، حيثُ كانَ يحكمُ هذه المنظمات فلسفةٌ ورؤيةٌ تحدّدُ نشاطاتِ وبرامجَ هذهِ

---

[187]- مؤسسة لجان العمل الصحي الفلسطيني، فلسفة برامج التنمية المجتمعية في لجان العمل الصحي، تاريخ الزيارة 2016/05/06، الموقع الإلكتروني: http://www.hwc-pal.org/ar/display_community_development.php

[188]- إن هذا الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مجال القطاع الصحي ساهم في الحفاظ على الأوضاع الصحية في فلسطين، كما ساهم في الحد من العديد من الأمراض والقضاء عليها، لقد ساهمت هذه المنظمات في خلق واقع صحي فلسطيني تم القضاء على العديد من الأمراض مثل الإيدز والذي يعتبر منخفض جدا، لكن ما زالت هنالك العديد من المناطق المهمشة تعاني من نقص في الإهتمام الصحي والتي يعيق في بعض الأحيان الإحتلال الإسرائيلي للوصول إليها كون هذه المناطق تخضع لسيطرته، وتكون منظمات المجتمع المدني بحاجة لتصاريح للوصول لمثل هذه المناطق. أنظر: تقرير التنمية البشرية 2010 – فلسطين، الإستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية، مرجع سابق، ص 57 .

[189]- الإغاثة الطبية الفلسطنية، البرامج الصحية للإغاثة الطبية، التقرير السنوي 2008-2009 .

[190]- تعتبر مؤسسة تامر للتعليم الجامعي مؤسسة مجتمعية غير هادفة للربح تأسست في القدس عام 1989 كتجاوب طبيعي وضروري لبعض المعطيات والحاجات في المجتمع الفلسطيني، وأهم هذه الحاجات من وجهة نظر المؤسسة هي حاجة الناس إلى إكتساب وسائل تساعدهم على التعلم والإنتاج .

[191]- يعتبر منتدى العلماء الصغار مؤسسة فلسطينية تربوية أهلية غير هادفة للربح تأسست عام 1996، ويهدف المنتدى بشكل رئيسي إلى تشجيع الأطفال على التفكير المنطقي والنقدي مما يمكنهم من تحليل المشكلات التي تواجههم وحلها، من خلال توفير الجو لخلق علماء يساعدون في دفع مجتمعهم إلى الأمام. ويعمل المنتدى كذلك مع المعلمين والمعلمات، والتربويين والمهتمين من أجل تطوير الإهتمام بتربية الأطفال الموهوبين وطرق تفكيرهم، وقد حصل المنتدى على عضوية المجلسيين العربي والعالمي للموهوبين والمتفوقين .

المنظَّمات، إذ تعدَّدَت الرؤيةُ من طرحِ بدائلَ للتعليمِ في مختلفِ مناحي الحياة وإلى أكبرِ عدَدٍ ممكنٍ من المواقعِ، ويعني التعلُّم الربطُ بينَ اللغةِ والعملِ الفكريّ، ضمنَ رؤيةٍ وسياقٍ مشتركين، هذهِ الرؤيةُ التي تبنتَّها مؤسّسَةُ تامرِ التعليميّة[192] .

أما على صعيدِ جامعةِ النجاحِ، فقدْ ساهمتْ بدورٍ دبلوماسيٍّ كبيرٍ في الحياةِ السياسيَّة والإقتصاديَّة والإجتماعيَّة للمجتمعِ الفلسطينيّ، من خلالِ ما أفرَزَتْهُ من قادةٍ في مختلفِ المجالاتِ، إذ تعدُّ الجامعةُ من أهمِّ مؤسّسَات المجتمعِ المدنيّ في فلسطين، حيثُ إستضافت الجامعة آلاف الندوات المتنوعة، إضافة لإقامة المهرجانات واللقاءات الثقافية والفنية ورعاية النشاطات في مختلف الصعد[193]، إذ تعتبر الجامعة مركزا للمقاومة ولصناعة القادة والكتاب والأدباء والسياسيين والمفكرين، كما أنها ترفد المجتمع الفلسطيني سنويا بعشرات الآلاف من الكوادر الطلابية المدربة. كما تساهم في إثراء البحث العلمي في المجتمع الفلسطيني، فهي تعتبر أهم المؤسسات البحثية الفلسطينية من خلال كلياتها المختلفة، إضافة إلى أنها تحتوي أكثر من عشرة مراكز ومعاهد متخصصة مثل مركز علوم الأرض وهندسة الزلازل، ومركز السموم والمعلومات الدوائية، ومركز التحاليل الكيميائية، ومركز إستطلاعات الرأي العام والدراسات المسحية، كما أنه يصدر عن الجامعة مجلتين للأبحاث[194].

الفِقرةُ الخامسةُ : تمكينُ المرأةِ وتحقيقُ المساواةِ

يتوفَّرُ المجتمعُ المدنيُّ الفلسطينيّ على العديدِ منَ المنظّماتِ المجتمعيّة الخاصّة بقضايا المرأة والنوعِ الإجتماعيّ، والتي بدورِها لعبتْ أدوارا دبلوماسيّة مهمّة وفاعلة في الجوانبِ الصحيّة والإجتماعية والخدماتية، إذ إهتمت هذه المنظمات في قضايا المرأة وخصوصا في المناطق

[192]- لقد لعبت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بناءا على رؤيتها دورا بارزا في مجال التعليم وذلك من خلال برامجها ونشاطاتها، لقد كان في تنوع رؤية وبرامج هذه المنظمات عاملا مهما لإستيعاب أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع، حيث كان يحكم عمل مؤسسة تامر مجموعة من القناعات الأساسية والتي تمثلت في السعي لخلق أجواء تعليمية في كافة المواقع، من خلال التشجيع على القراءة وتشجيع التعبير عن الخبرات الذاتية وما إلى ذلك، هذه القناعات التي تحكم عمل المؤسسة صاغت العديد من البرامج والنشاطات والتي تمثلت بمشاريع تطوير وتحسين البنية التحتية، والخدمات المتوفرة لدى المؤسسات والجمعيات الناشطة في مجال الأطفال، إضافة للقيام بالعديد من المشاريع التي تساهم في التشجيع على القراءة. أنظر: مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، الرؤية والإستراتيجية، التقرير السنوي 2010، ص 7. وأنظر كذلك: مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، مشاريع المؤسسة في قطاع التعليم، التقرير السنوي 2010، ص 37 .

[193]- جامعة النجاح الوطنية، تاريخ الزيارة 2016/05/15، الموقع الإلكتروني: http://www.dillny.com .

[194]- جامعة النجاح الوطنية، أخبار الجامعة، موقع جامعة النجاح الوطنية، تاريخ الزيارة 2016/05/15، الموقع الإلكتروني : http://www.najah.edu/ar/news/32%2b33 .

المهمشة والريف الفلسطيني[195]، وقد نشطت بنسبة 56% في معالجة قضايا المرأة، حيث تؤمن هذِهِ الجمعيَّاتُ بأنَّ النساءَ الريفيَّاتِ قادراتٌ على المشاركةِ الفاعلةِ في تنميةِ مجتمعٍ فلسطينيٍّ مستقلٍّ وديمقراطيّ، قائمٍ على المساواةِ والعدالةِ الإجتماعيّة وتكافؤِ الفرصِ، وفي الوصولِ إلى المراكزِ الإجتماعيَّة والسياسيّة والإقتصاديّة ودوائِر صنعِ القرارِ[196]. فهذهِ المنظَّماتُ ومن خلالِ دورِها الدبلوماسيّ تهدِفُ إلى تطويرِ مكانةِ النساءِ في مختلفِ المجالاتِ عبرَ بناءِ بيئةٍ مساندة وممكنة لهن في أماكنِ تواجدهن، وذلكَ من خلالِ تنظيمِ مقدرةِ الأنديةِ النسويّةِ وبنائها، ودعمِ النساءِ للحصولِ على حقوقِهِن[197]، والسعيِّ لتأهيلِ المرأةِ وتطويرِ مهارتِها وزيادةِ إنتاجها ودخلها. كما تعملُ "م م م" الفلسطينيّ في قضايا المرأةِ ضمنَ ثلاثةِ مستويات، وهي مستوى التوعيةِ والتدريبِ، ومستوى التدريبِ الحرفيّ حسبَ إحتياجاتِ المرأةِ، ومستوى يعملُ على خلقِ فرصِ عملٍ للمرأةِ[198] .

[195]- تجدر الإشارة إلى أن منظمات المجتمع المدني عملت على تنفيذ العديد من المشاريع التي تسعى لتمكين المجتمع الفلسطيني في المناطق الريفية لمحاربة العنف ضد المرأة، وتحفيز المجتمع بكافة شرائحه لتبني محاربة العنف، وفي هذا المجال برز دور جمعية تنمية المرأة الريفية التي ساهمت في تعزيز دور المرأة في المجتمع الفلسطيني، حيث ساهمت هذه الجمعية في تمكين المرأة وتعزيز دورها السياسي والإقتصادي والإجتماعي، حيث ساهمت الجمعية في العمل على نجاح 27 سيدة من أعضاء النوادي النسوية التابعة للجمعية، بأن يكن ضمن المجالس القروية في مواقعهن في الإنتخابات المحلية التي جرت في أواخر عام 2012 .

[196]- جبران شهناز وسعيد نادر، إحتياجات النساء الفلسطينيات في المجالين الصناعي والإجتماعي (الضفة الغربية وقطاع غزة)، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2004، ص16 .

[197]- محمد محسن، دراسة تقويمية لمنهاج عمل مراكز الشباب في تنمية البيئة الريفية من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزء الثالث، العدد 16، 2004، ص 187 .

[198]- لقد شهدت السنوات الأخيرة إهتماما ملحوظا من قبل الإدارة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بتفعيل دور المرأة في التنمية الشاملة وبالإهتمام بوجود المرأة في برامج التنمية البشرية، والحرص على تمكينها من حقوقها وتوعيتها بواجباتها ومسؤولياتها، لأن مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها يعد أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، ومن المؤشرات الهامة في ترتيب الدول في أدلة التنمية البشرية المحتلفة، حيث أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 على "أن التنمية الإنسانية في البلدان العربية تعاني من نواقص ثلاث هي: نقص الحرية، ونقص التمكين، ونقص المعرفة. بل إنها تعاني من نقص لافت للنظر في تمكين المرأة، وبالتالي أصبح تمكين المرأة أحد المهام الكبرى لبناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، وتحرير طاقاتها في إطار المساواة والعدل والإنصاف"، وبالتالي فإن المجتمع العربي أحوج ما يكون لتحقيق تمكين المرأة، خاصة وأنه يعد مدخلا هاما من المداخل المستخدمة من قبل الدول المتقدمة لإدماج المرأة في التنمية. أنظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، عمان- الأردن، المكتبة الوطنية، 2003، ص 24-26 .

خلاصَةُ الفصلِ الأوَّل:

تُعتَبَرُ "م م م" بشِقَّيْهَا الداخليّ والخارجيّ، إنعاكسا دقيقا لواقعِ المجتمعِ الفلسطينيّ في مختلفِ أزماتِه الداخليّة أو الخارجيّة، ويتجلّى هذا الإنعكاسُ في ناحيتين الأولى تعبِّرُ عن سعيِ وإهتمامِ المجتمعِ المحليّ للعيشِ والإستقلالِ والحريّةِ والبناءِ بما يملكه من رغبة وإرادة للوصول لأهدافه المشروعة، أما الثانية فهي تعبر عن حالة من التناقض الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني، حيث أصبح هنالك تراجع للإنتماء للوطن والمجتمع، وأصحبت تحل محل هذا الإنتماء حالة من الإنقسام والتغلغل للمفاهيم التقليدية من عشائرية وطائفية وإنتماء ضيق للأحزاب السياسية. وبالتالي فدور وحجم الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات لم تتمكن بعد من الوصول إلى تفسير وتوضيح أسس عمل هذه المنظمات وطبيعة الدور الذي يشكل جوهر مفهوم منظمات المجتمع المدني القائم على توفير الأمن الإنساني الذي يشمل توفير الأمن البيئي والصحي والمجتمعي والسياسي والإقتصادي، وتعزيز المشاركة كشرط أساسي لتحقيق التنمويّة البشرية، حيث لم تتمكنْ منظَّماتُ المجتمعِ المدنيّ من القيامِ بدورِها وواجِباتِها لعواملَ تتعلَّقُ في البيئةِ الداخليّة والخارجيّة لمنظّمات المجتمعِ المدنيّ الفلسطينيّ .

وعليهِ، فالدورُ الذي لعبتهُ "م م م" الدوليّ والإقليميّ تجاهَ القضيّة الفلسطينيّة كانَ له مردودٌ إيجابيّ في دعمِ القضايا الحقة للشعبِ الفلسطينيّ، وقد عملت هذه المنظّماتُ على إبرازِ مختلفِ جوانبِ القضيّة الفلسطينيّة في المحافلِ الدوليّة وذلكَ لكسبِ الحقوقِ المشروعةِ للشعبِ الفلسطينيّ، حيثُ كانَ للمنظّماتِ غيرِ الحكوميّة تأثيرٌ فعالٌ على المستوى الرسميّ والشعبيّ، ومن خلالِ هذا التأثيرُ أصبحَ للقضيّة الفلسطينيّة تجاهٌ فعالٌ على جميعِ الأصعدةِ وذلكَ نتيجةَ العملِ في إطارِ الدبلوماسيّة الموازية، خاصة وأنَّ القضيّة الفلسطينيّة تحتاجُ إلى كلِّ المساندةِ من منظماتِ غير حكوميّة وهيئاتِ المجتمعِ المدنيّ والرأي العام وما إلى ذلك، وذلكَ للدفاعِ عن حقوقِ الإنسانِ نتيجةَ الإعتداءاتِ الإسرائيليّة المتكرّرَة بحقِّ الشعبِ الفلسطينيّ، وهذا ما يتطلّبُ أن يكونَ هناكَ مقوّمَاتٌ من خلالِها يتمُّ الحفاظُ على حقوقِ الشعبِ الفلسطيني غير القابلة للتصَرُّفِ .

الفصلُ الثاني : الدّفاعُ عن حقوقِ الإنسانِ من مقوِّماتِ الدبلوماسيَّة الموازية

إرتبطت مبادئُ حقوقِ الإنسانِ والدفاعِ عنها في العصرِ الحديثِ بالغربِ الذي أصبحَ مرجعا للحقوقِ الإنسانيّة، فحقوقُ الإنسانِ كانت في الماضي مسألةٌ فرديّةٌ أو محليّة تعنى بها التشريعات أو الممارسات الداخلية لدولة ما، ولكنها أصبحت اليوم قضية تتصف بالعالمية. هذا فإن حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها تعد من مقومات الدبلوماسية الموازية خاصة وأن حمايتها تعود بالأساس للدولة صاحبة السيادة، التي يجب عليها توفير الحماية اللازمة لمختلف الحقوق التي تضمنتها الإتفاقيات والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان[199]. لذا ومن أجل توفير الحماية اللازمة لحقوق الإنسان كما نصت عليها الإتفاقيات الدولية، ظهرت منظمات تناشد بهذه الحماية، وتدعو الدول إلى تطبيق ما صادقت عليه من إتفاقيات، وهي ما تسمى بالمنظمات غير الحكومية التي أثبتت وجودها على الساحة الدولية، وسعت من أجل تكريس حماية وترقية حقوق الإنسان على جميع المستويات[200] .

وعليه، فقضية حقوق الإنسان تعد في الواقع الفلسطيني ذات أهمية كبرى، وذلك نتيجة سنوات الإحتلال التي عصفت ريعها على حقوق الشعب الفلسطيني والذي حرم من أدنى هذه الحقوق، والذي بدوره أدى إلى إزدياد المسؤولية على المؤسسات المدنية الناشئة في المجتمع الفلسطيني، وذلك بعد إتفاقية أوسلو عام 1993. فإذا كان للدولة دور في حماية حقوق الإنسان من خلال أجهزتها المختلفة، فإن لمنظمات المجتمع المدني دورًا لا يقل عن دور الحكومات في حماية حقوق الإنسان (**المبحث الأول**) إضافة إلى أن هناك عدة إستراتيجيات للمنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان (**المبحث الثاني**) .

198- تجسد ذلك في إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا عام 1789، وإتفاقيات جنيف الأربعة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية عام 1966، والإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان عام 1950، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان عام 1981، ووثيقة موسكو 1991، وميثاق مؤتمر فيينا عام 1993، والمحاكم التي أنشأها مجلس الأمن الدولي لمحاكمة مجرمي الحروب في يوغسلافيا عام 1993 وفي رواندا وبوروندي عام 1994، وصولا إلى معاهدة روما عام 1998، التي أقرت النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، والذي دخل حيز التنفيذ عام 2002. أنظر: خضر خليل شعت، منظمات حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني "دراسة تحليلية" قطاع غزة نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص 5 .

200- كريم بركات، مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2004-2005، ص 39 .

المبحَثُ الأوَّلُ : دورُ مؤسَّسَاتِ المجتَمَعِ المدنيِّ في حمايَةِ حقوقِ الإنسانِ

إنَّ الإهتمامَ بحقوقِ الإنسانِ قد تَطوَّرَ كثيراً في الفترةِ التي أعقبتْ الحربَ العالميَّة الثانيَّة، وأصبح ذا تأثيرٍ عميق في الممارسة وفي النظرية على حد سواء، وجزءً لا يتجزأ من المجال المعرفي القانوني والسياسي والأخلاقي والفلسفي والإجتماعي. حيث إن الآثار التي تركتها مؤسسات المجتمع المدني على ميادين حقوق الإنسان جاءت نتيجة لإعتبارات عدة تحتم على الباحثين إعادة النظر في المكانة التي تحتلها تلك المؤسسات في التعامل مع ملفات مهمة وحديثة كملف حقوق الإنسان، فقد سجلت مؤسسات المجتمع المدني تطورا ملموسا على صعيد العلاقات الدولية التي أقامتها مع العديد من المؤسسات الدولية المؤثرة. هذا وقد كانت مؤسسات المجتمع المدني أحد أبرز الفاعلين في هذا الميدان، حيث حققت تقدمًا ملموسًا على سائر الأطراف الأخرى في التعامل مع القضايا الإنسانية على الصعيدين الداخلي والدولي، وتمكنت تلك المؤسسات من تقديم الحلول المناسبة للكثير من المشكلات التي طالما عانت الدول والمنظمات الدولية من آثارها وبشكل خاص تلك التي ظهرت في مجال حقوق الإنسان، حيث تصطدم هذه الدول وتلك المنظمات بقاعدة السيادة الوطنية. هذا وسنحاول التطرق إلى الآليات التي تستخدمها مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان (**مطلب أول**) وإلى دور هذه المنظمات في ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية (**مطلب ثاني**) .

المطلَبُ الأوَّلُ : آليَّاتُ مؤسَّسات المجتَمَعِ المدنيَّ في حمايةِ حقوقِ الإنسانِ

تُمارسُ مؤسَّسَاتُ المجتَمَعِ المدنيِّ دورا مهمًّا في حمايةِ حقوقِ الإنسانِ، إنطلاقا من عدِّ هذهِ الحمايةِ جزءا من مهمَّةٍ أساسيَّةٍ تقومُ بها مؤسَّساتُ المجتمعِ المدنيِّ المعنيَّة بحقوقِ الإنسانِ، والتي ترمي إلى حمايَةِ حقوقِ الإنسانِ من الخرقِ والمُصادرةِ، وذلكَ من خلالِ أعمالِ المراقبَةِ والرصدِ، وأعمالِ التقصِّي والتحقيقات وإعدادِ التقاريرِ، ورعايةِ ضحايا الإنتهاكاتِ وغيرِها من الآليَّاتِ التي تسعى إلى حشدِ التأييدِ، والعملِ على تعديلِ القوانينِ والسياساتِ وفقا للشرعة الدوليَّة لحقوقِ الإنسانِ، وتهدفُ عمليَّةُ حقوق الإنسانِ إلى دعمِ الضحايا ومُؤازَرَتِهِم، وإخبارِ الرأيِّ العامِ وحشدِ دعمِهِ والتأثير على صنَّاعِ القرارِ ومراقبَةِ مدى إعمالِ القانونِ، وتوسيعِ قاعدَةِ المؤيِّدين لنشرِ ثقافةِ

حقوقِ الإنسانِ وحمايتِها وإحترامِها[201]، ومن هذا المُنْطَلق، يمارسُ المجتمعُ المدنيُّ وسائلَ مختلفةٍ في حمايةِ حقوقِ الإنسانِ، منها وسائلُ محليَّة "الفرع الأول" وأخرى دوليَّة "الفرع الثاني" كما يُمكِنُهُ اللجوءَ إلى طرفٍ ثالث "الفرع الثالث" وهذا ما سنحاولُ إبرازُه .

الفَرْعُ الأوّلُ : الآليَّاتُ المحليَّة للمجتمعِ المدنيِّ لحمايَةِ حقوقِ الإنسانِ

إنَّ الدورَ الدبلوماسيَّ الذي تقومُ بهِ منظَّماتُ حقوقِ الإنسانِ لملاحَقَةِ إنتهاكاتِ الإحتلال, ينطلقُ نتيجةَ تزايدِ إنتهاكِ حقوقِ الإنسانِ في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة؛ بشكلٍ منظمٍ ومُسْتَمِر من قِبَلِ الآليَّةِ العسكريَّةِ الإسرائيليَّة التي تُواصِلُ إنتهاكَها لحقوقِ الإنسانِ الفلسطينيِّ، في حالةٍ لا يُوجَدُ لها مثيلٌ، لا في الممارسةِ ولا في الإستمراريَّةِ والعنفِ، وذلكَ ناتجٌ عن وجودِ ملاحَقَةٍ قضائيَّة لمُرتَكِبِي الإنتهاكات، مما أدَّى إلى تمتُّعِ المنتهكين بالحَصَانِةِ، وهذا ما دفعَ المجتمعُ المدنيُّ وبخاصَّةٍ مؤسَّساتُ حقوقِ الإنسانِ، لتمارسَ أساليبُ متنوعةٌ لدفعِ الدَّولةِ لإحترامِ هذهِ الحقوقِ وحمايتُها وضمانُها .

فقد عمِلَتْ منظَّماتُ حقوقِ الإنسانِ الفلسطينيِّ من خلالِ عمَلِهَا الدُّبلوماسِيِّ، في ملاحقةِ الإحتلالِ على تطويرِ آليَّاتٍ دقيقةٍ للرصدِ والتوثيقِ والنشرِ الإعلاميِّ، وَوَظَّفَتْ إمكانَاتِهَا وأدواتِها ووسائِلها المتواضِعِةِ لتحقيقِ هذهِ المهمَّاتُ الثلاث، فبالرغمِ من عدمِ خضوعِ المشتبهِ بهم في إرتكابِ هذهِ الإنتهكات والجرائم للجانِ تحقيقٍ عادلةٍ من قبلِ القضاءِ الإسرائيليِّ أو الدوليِّ، ممَّا دفعَ هذهِ المنظَّمَاتُ إلى محاولةِ إستخدامِ عدَّةِ آليَّاتٍ قانونيَّة للوصولِ إلى الملاحقةِ القضائيَّةِ الرادعة للإحتلالِ وقادتِهِ، لمحصارتِهِم ومحاوَلَةِ محاسبَتِهِم دوليًا، كما قامتْ بنشرِ الإنتهاكاتِ على الصعيدين الفرديِّ والجماعيِّ؛ وذلكَ لِتَسْليطِ الأضواءِ الكاشِفَةِ على الحقوقِ المُغْتَصَبَةِ، وعلى حقوقِ الإنسانِ المُنتَهَكَةِ، وعلى القضيَّةِ الفلسطينيَّة برمَّتِهَا وبذلكَ سَنُحاوُلُ التَّطُرَّقَ إلى الإنتهاكاتِ والقضايا التي تلاحقُهَا منظَّماتُ حقوقِ الإنسانِ "الفِقرَةُ الأولى" وإلى الآليَّاتِ والأدواتِ التي تستَخدِمُها هَذِهِ المنظَّمَاتُ لملاحقَةِ الإنتهاكاتِ الإسرائيليَّة "الفِقْرَةُ الثانية" .

---

[201]- هذا وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بنشر تقاريرها بشأن إنتهاكات حقوق الإنسان على المستوى العالمي، وذلك من خلال إظهار المؤسسات التي تقوم بها بعض الدول، والتي تمثل إنتهاكات صارخة لحقوق الإنسان. أنظر: نبيل عبد الرحمن نصر الدين، ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها وفقا للقانون الدولي والتشريع الدولي، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2006، ص 120 .

الفِقرةُ الأولى : القضايا والإنتهاكات التي تُلاحِقُها منظّمات حقوقِ الإنسانِ الفلسطينيّ

أولا: إنتهاكاتُ الإحتلالِ الإسرائيليّ للقانون الدولي الإنساني

إنَّ منظَّماتِ حقوقِ الإنسانِ الفلسطيني تركز عملها على ملاحقة كافة إنتهاكات سلطات الإحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني بشكل أكبر من الدورين الرقابي والتنموي؛ هذا وإستنادا للمرجعيات القانونية من خلال إنطباق إتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة[202]، ولأن إتفاقات جنيف الأربعة لعام 1949 هي أول من صنف الإنتهاكات الجسيمة، ثم حددت المحكمة الجنائية الدولية إختصاصها لتصنيف الجرائم وهي "جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم العدوان"؛ قامت هذه المنظمات برصد وتوثيق الإنتهاكات، لتكون سندا لأي ملاحقة قضائية محتملة. ولهذا صنفت هذه المنظمات قضايا إنتهاكات الإحتلال من منطلق مهني قانوني، وليس من منطلق تاريخي، وقد طورت هذه المنظمات تصنيفها لقضايا الإنتهاكات باتجاه تحقيق الإدانة القانونية للإحتلال وليس لمجرد السرد الإعلامي[203] .

ثانيا : أهم الإنتهاكات والقضايا التي تلاحقها منظمات حقوق الإنسان

1- القتل العمد : نتيجة سياسة الإحتلال الإسرائيلي لقتل المدنيين الفلسطينيين عمدا وإستخدامه القوة المفرطة بحقهم دون مراعاة لمبادئ القانون الدولي الإنساني[204]، وهو ما يفسر سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين؛ بمن فيهم الاطفال والنساء طوال فترات الإنتفاضة والعدوان على غزة. فقد وثقت منظمات حقوق الإنسان ومن ضمنها مؤسسة الحق منذ إنتفاضة عام 1987 بدقة سياسة القتل العمد الإسرائيلية لمدنيين فلسطينيين[205]، كما تطورت وتعدَّدَت المنظَّمات المدافعة عن حقوق الإنسان الفلسطيني، التي رصدت جرائم القتل الجماعي خلال إنتفاضة الأقصى وخلال العدوان الإسرائيلي على غزة أعوام 2008 و 2012 و 2014، وقد أثبتت هذه المنظمات أن طريقة قتلهم

201- رغم إقرار إسرائيل به منذ عام 1949، فإنها رفضت تطبيق هذا الميثاق في هذه المناطق المحتلة. أنظر: موسى البديري وآخرون، المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، تحرير ليزا تراكي، دار الأسوار، عكا- فلسطين، 1990، ص 59-60 .

202- عدنان أبو عامر، الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين المدنية والسياسية في قطاع غزة خلال الإنتفاضة الأولى 1987-1992، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004، ص 35 .

203- هي مبدأ الضرورة العسكرية التي لا تشكل إنتهاكا للقانون، ومبدأ التمييز بين الاهداف المدنية والعسكرية، ومبدأ التناسبية الذي يمنع إلحاق أي ضرر للمدنيين أو أعيانهم .

204- وثقت مؤسسة الحق نحو 1070 حالة قتل عمد لمدنيين فلسطينيين بأيدي جنود إسرائيليين في إنتفاضة عام 1987. أنظر: مؤسسة الحق، إصدار خاص بعنوان" القتل العمد: سياسة إسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة"، قضايا مختارة من حقوق الإنسان، 21 نوفمبر 1992 .

كانت بإستخدام القوة المفرطة، وغلب عليها الشكل الإنتقامي، ومنهج القتل المتعمد والمنظم[206]. هذا وبالتوثيق الميداني فقد صنفت هذه المنظمات الممارسات الإسرائيلية على أنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفقا للقوانين الدولية[207] .

كما رصدت هذه المنظمات منذ بداية الإنتفاضة الأولى والثانية أخطر أشكال القتل العمد، وهي جريمة الإعدام خارج نطاق القانون "الإغتيال"، بإعتبارها سياسة قتل عمدية ورسمية ومعلنة، حيثُ تمَّ إغتيالُ ناشطين فلسطينيين عبرَ طائراتٍ حربيَّة أو قواتٍ خاصَّة إسرائيليَّة، بقرارٍ من الحكومةِ ودعمٍ من الكنيست والمحكمةِ العليا الإسرائيليَّة[208] .

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّه في عام 2014 كانَ هناكَ تصعيدٌ ملحوظ في جرائمِ القتلِ التي تقترفُهَا قواتُ الإحتلالِ الإسرائيليَّة بحقِّ المدنيين الفلسطينيين، فقد بلغَ عددُ الشهداءِ 2139 بينهم 579 طفلا، و 263 إمرأة، و 102 من المسنين، وعدد الجرحى 11128، منهم 3374 طفلا، و 2088 إمرأة، و 410 مسنين. أضف إلى ذلك إلى أنه خلال عام 2017 فقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان مقتل 55 فلسطينيا على أيدي قوات الإحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه، بينهم 42 من المدنيين، منهم 11 طفلًا، وامرأة واحدة. ومن بين إجمالي الضحايا المدنيين، وثق المركز مقتل 28 في الضفة الغربية بينهم 8 أطفال، وامرأة واحدة، ومقتل 14 شخصا في قطاع غزة بينهم طفلان إثنان. كما أصيب خلال ذات الفترة 1399 شخصا غالبيتهم من المدنيين، بينهم 764 في الضفة الغربية، و 635 في قطاع غزة[209] .

2- جريمةُ الحرمانِ من حقِّ تقريرِ المصير : يُعَدُّ حقُّ تقريرِ المصيرِ من الحقوقِ التي أقرَّها المجتَمَعُ الدوليُّ منذُ عقودٍ للشعوبِ المستعمرَةِ، وشَرعُ مقاومةِ الإحتلالِ بكلِّ السُبُلِ[210]، وأصبَحَتْ الإنتهاكاتُ الجسيمةُ للإحتلالِ الإسرائيليّ ضدَّ الشّعبِ الفلسطينيّ معروفةٌ للمجتمعِ الدوليّ نتيجةَ

205- تقرير المركز الفلسطيني السنوي لعام 2009، تقرير رقم 69، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، جرائم حرب وعقوبات جماعية غير مسبوقة في ظل صمت عربي ودولي فاضح، 2009، ص 32-33 .

206- لأنها إستخدمت أسلحة تدمير هائلة كالطائرات والمدفعية والرشاشات الثقيلة، والفسفور الأبيض والقنابل الإنشطارية والعنقودية في هجمات عشوائية على المناطق المأهولة، وقصفت منازل المواطنين ومدارس الوكالة المستخدمة كملاجئ للمدنيين وبيوت العزاء والمساجد خلال أوقات الصلاة. أنظر: تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مدنيون مستهدفون، تقرير حول العدوان الحربي الشامل الذي شنته قوات الإحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، 2009، ص 36-40 .

[208]- في عام 2009 بلغوا نحو 801، منهم 220 غير مستهدفين، ومنهم 74 طفلًا، 5 منهم فقط مستهدفين،

[209]- التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2017، ص 38 .

209- بإستثناء الولايات المتحدة الامريكية التي تكتفي بالمطالبة بوقف العنف وليس وقف الإحتلال وإرهاب الدولة. أنظر: موسى البديري، مرجع سابق، ص 63 .

الجهودِ الحثيثةِ لمنظَّماتِ حقوقِ الإنسانِ الفلسطينيَّة[211]، لتُثبِتَ أنَّ الإحتلالَ موجودٌ ماديا ومعنويا، ورغم القراراتِ والقوانينِ الدوليَّة التي تؤكِّدُ الوضعَ الإحتلاليّ للأراضي الفلسطينيّة المحتلَّة، فالإحتِلَالُ يُسَيْطِرُ رَغمَ إتفاقاتِ السّلامِ وإقامةِ السُّلطةِ الوطنيَّةِ الفلسطينيَّةِ، وذلكَ لأنَّهُ يتمتَّعُ بِدَعمِ الولاياتِ المتَّحِدَةِ الأمريكيَّة, وتواطئِ الدّوَلِ الكُبرَى .

3- التهجيرُ القسْرِيُّ والإبعادُ وتعطيلُ حقِّ العودَةِ : يُعتَبَرُ عامُ 1948 بعامِ النكبَةِ والمأساةِ الإنسانيَّةِ للشعبِ الفلسطينيِّ، حيثُ تمثَّلَ في طردِ حوالي 957 ألفَ فلسطينيّ، أي 66% من إجمالي سكانِ فلسطين عشية حرب عام 1948[212]، حيث تركوا أراضيهم قسرا نتيجةَ أساليبِ الحربِ النفسيَّة للعصاباتِ الصهيونيَّة، ومُمَارَسَتِهم للقتلِ الجماعيِّ في سُلسِلَةٍ من المجازرِ الموثَّقَةِ تاريخيا[213]. وخلالَ حربِ 1967 نزحَ أيضا نحوَ 200 ألفَ شخصٍ من الضّفّةِ، وحوالي 50 ألفا من القطاعِ، وقد منَعتْ إسرائيلُ النازحين من العودةِ، فمنظَّماتُ حقوقِ الإنسانِ الفلسطينيَّة رصدَتْ قضيَّةَ الإبعادِ، ومن بينها مؤسَّسةُ الحقِّ التي أثارتْ قضيَّة جمعِ شملِ العائلات، ونظَّمَتْ لذلكَ حملةً دوليَّة خاصّة، كما تمسَّكَتْ هذهِ المنظَّمات بحقِّ العودةِ وفقَ قرارِ مجلسِ الأمنِ رقم 194 الصادر في 11 ديسمبر 1948، إضافةً إلى تركيزِها في عمَلِها على التصدِّي لأيَّة حالةِ إبعادٍ في داخل فلسطينَ أو خارجِهَا[214] .

4- التّدْمِيرُ المُمَنهَج للمنازلِ والمُمْتَلَكاتِ والأعيانِ المدنيَّة : لقد نظَّمَتْ مؤسَّسَةُ الحقِّ حملةً دوليَّةً لوقفِ سياسةِ هدمِ المنازلِ التي بدأتْ منذُ عامِ 1976، ثمَّ إزدادتْ في زمنِ الإنتفاضَةِ الشعبيَّة [215]، وتُواصِلُ قواتُ الإحتلالِ الإسرائيليّ إنتهاجَ سياسةِ هدمِ المنازلِ السكنيَّة والأعيان المدنيَّة الأُخرَى، وإنْ طالتْ تلكَ السياسَةُ المنازِلَ السكنيَّة في العديدِ من مناطقِ الضّفّةِ الغربيَّةِ، إلا أنَّها ركَّزَتْ بشكلٍ أساسيّ على مدينةِ القدسِ الشرقيَّة، وذلكَ في إطارِ تهويدِ المدينةِ نهائيًّا، ففي نهايةِ عام 2015 قرَّرَ بنيامين نتنياهُو تفعيلَ هذهِ السياسَةِ ضدَّ عائلاتِ الفلسطينيين الذينَ ينفِّذُونَ عمليَّاتِ دهسٍ أو طعنٍ

---

[211]- التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2000، ص 8- 9 .

211- تشير سجلات الأونروا إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين منتصف عام 2010 بلغ نحو 4.8 مليون لاجئ، منهم ما نسبته 16.4 بالمائة بالضفة الغربية، و 23.3 في قطاع غزة، و41.6 في الأردن، و8.9 بلبنان، و 9.9 بسوريا. أنظر: تقرير جهاز مركز الإحصاء الفلسطيني لعام 2011. وانظر كذلك: باروخ كمرلينغ، ويوئيل شموئيل مغدال، الفلسطينيون صيرورة شعب، ترجمة محمد غنايم، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 224 .

212- حيث تقدر إحدى وثائق مخابرات الجيش الإسرائيلي المكتوبة في يونيو 1948، أن أكثر من 70 بالمئة من السكان العرب تركوا بيوتهم وأصبحوا لاجئين نتيجة أعمال الجيش الإسرائيلي والمنظمات الإرهابية اليهودية. أنظر: موسى البديري وآخرون، مرجع سابق، ص 35 .

213- من أمثلة الإبعاد الداخلي قرار إبعاد نواب وكوادر وبعض مواطني القدس للضفة الغربية، وقرار إبعاد فلسطيني غزة المقيمين بالضفة إلى غزة، وقرار الإبعاد إلى مرج الزهور، وقرار إبعاد معتقلي كنيسة المهد وغيرهم. أنظر: تقرير ميداني ربعي للميزان حول إنتهاكات حقوق الإنسان الإسرائيلية، يغطي الفترة من 1 يناير 2011 – 31 مارس 2011، تقارير ودراسات، 2011 .

214- حيث طالبت بتعويض الضحايا عن كامل الاضرار، وإستندت على توثيقها الدقيق لواقع المنازل المهدمة منذ يناير 1981 – ديسمبر 1991. أنظر: حملة الحق "أوقفوا تدمير منازل الفلسطينيين"، نشرة الحق، رقم 27، 1992 .

يستهدِفُونَ فيهَا جنودَ الإحتلالِ والمستوطنين في الأرضِ الفلسطينيَّة المحتلَّة، وذلكَ بهدمِ أو تفجيرِ أو إغلاقِ منازِلِهَا، ونتيجةً لهذهِ الخلفيَّات فقدْ نفّذَتْ قواتُ الإحتلالِ عمليَّاتَ هدمٍ كالتالي: القدس 132 منزلا، نابلس 15 منزلا، الخليل 7 منازل، بيت لحم 6 منازل، أريحا 12 منزلا، رام الله والبيرة 6 منازل، الأغوار الشمالية منزلين، جنين منزلًا واحدًا[216] .

5- مُصادَرَةُ الأراضي وَجريمَةُ الإستيطانِ وجرائمِ المُسْتَوْطِنين : مُنْذُ بدايةِ الإنتفاضَةِ، وثَّقَتْ منظَّمَاتُ حقوقِ الإنسانِ تزايدَ أنشِطَةِ الإستيطانِ، وإعتداءَات المُسْتَوْطنين المسلحين على الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضّفّةِ الغربيَّة والقدس[217]، كما شكَّلَ الإستيطانُ وضمُّ الأراضي أهمَّ تغييرٍ أحدَثَهُ الإحتلالُ في المناطِقِ المحتلَّة، مع مخالفتِهِ الصريحَةِ للقانونِ الدوليّ[218]. هذا رغمَ صُدورِ قرارِ مجلسِ الأمنِ الدوليِّ رقم "2334" الصادرِ عام 2016 بِمُوافَقَةِ 14 عُضْوَا، وإمتناعِ الولاياتِ المتَّحِدَةِ الأمريكيَّة عن التصويتِ، والذي أكَّدَ على عَدَمِ شرعيَّة المستوطَنَاتِ التي أُقِيمَتْ على الأرضِ الفلسطينيَّة المحتلَّة، إلَّا أنَّ الحُكومةَ الإسرائيليَّة وقواتُّ إحتلالِها الحربيِّ والمستوطنون القاطنون في الأرضِ الفلسطينيَّة المحتلَّة يواصِلُونَ إقترافَ المزيدِ من جرائمِ التوسُّعِ الإستيطانيّ في أراضي الضّفّةِ الغربيّة، وقد صادَقَتْ على مخطّطَاتٍ لبناءِ 16800 وحدةٍ إستيطانيَّةٍ جديدَةٍ ثُلثُهَا في مدينةِ القدسِ، فيما باشَرَتْ أذرعُ الإحتلالِ المختلفَةِ ببناءِ وتنفيذِ 4000 وحدةٍ إستيطانيَّةٍ جديدةٍ في مستوطناتِ القدس والضفَّةِ الغربيَّة .

صَادَرَتْ قواتُ الإحتلالِ الإسرائيليِّ حوالي 2100 دونمٍ خلالَ عامِ 2017 تحتَ إدعاءاتٍ مختلفَةٍ كالإستخدامِ لأغراضٍ أمنيَّةٍ، جدارُ الضمِّ "الفاصلِ"، أراضي دولة، مناطق عسكريَّة مُغْلَقَة، وغيرها من تلكَ الإدِّعاءات، كما قامتْ سُلُطاتِ الإحتلالِ الإسرائيليِّ والمستوطِنون بتجريفِ 640 دونُمَا من أراضي المواطنين الزراعيَّة، وذلكَ لأغراضِ التوسُّع الإستيطانيِّ وإستكمالِ بناءِ جدارِ الفصلِ العنصريِّ وشقِّ الطُرقِ الإستيطانيَّة[219] .

---

[216]- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2017، ص 63 .

217- وقد وثقت قرارات إسرائيل فترة 1967-2007، لإقامة 149 مستوطنة بالضفة والقدس بشكل غير قانوني، يقطنها مئات ألوف المستوطنين اليهود المتطرفين ضد العرب، أكثر من نصفهم أي يزيد عن 200000 منهم في مستوطنات القدس الشرقية، والباقي في مناطق "ب و ج" بالضفة. أنظر: ليزا موناغان وغرازيا كاريسها، دراسة حول "جدار الضم والتوسع والنظام المترتب به"، مؤسسة الحق، رام الله، يونيو 2009، ص 9 .

216- تحظر المادة 49 من إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على دولة الإحتلال أن تحل أو تنقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها، ويعتبر جريمة حرب بموجب المادة 8/8/ب/7 من إتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية .

[219]- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2017، ص 66 .

6- الإنتهاكاتُ الإسرائيليَّة بحقِّ مدينةِ القُدسِ : لقد حذَّرَتْ منظَّماتُ حقوقِ الإنسانِ من تزايدِ الممارساتِ الإسرائيليَّة من الإستيطانِ، وهدمِ البيوتِ، والإبعادِ، والتهويدِ، ومنعِ حريَّةِ العبادةِ في القدس منذُ إحتلالِها عامَ 1967، وَذلِكَ بِهَدَفِ تأكيدِ ضمِّها لإسرائيلَ وإتخاذِها عاصمةً لدولتِها، فطبَّقَتْ فيها التشريعاتِ والأنظِمَةَ الإسرائيليَّة، والمخطَّطَاتِ الديمغرافيَّة التهويديَّة رَغْمَ المُعارَضَةِ الدوليَّة[220]، ورفضِ المؤسَّسَاتِ الدوليَّة وعلى رأسِها: مجلِسُ الأمنِ والجمعيَّة العامَّة. كما حذَّرَتْ من أنَّ جدارَ الضمِّ يأتي ضِمنَ مشروعِ "غلافِ القدس" الإستيطانيِّ، الهادفُ لإكمالِ ضَمِّها لإسرائيلَ[221]. كما رَصَدَتْ هذهِ المنظَّماتُ سياسَةَ الخنقِ المعيشيِّ لفلسطينيّي القدس، لتهجيرِهِم منْهَا والحدِّ من نموُّهِم، وإعتبرتْ أنَّه أحدَ أشكالِ الإبادَةِ والعقوبَةِ الجماعيَّة والتهجيرِ القسريّ[222] .

7- الإعتقالُ السياسيُّ وتعذيبُ الأسرَى : رَصَدَتْ منظَّمَاتُ حقوقِ الإنسانِ وخاصَّةً مؤسَّسَةُ الحقِّ قضايا تعذيبِ الأسرَى، بِحَيث رَفَضَتْ سِياسَةُ عزلِ السُجَناءِ، وحَرِصَ بَعْضُهَا على تقديمِ خدماتٍ قانونيَّةٍ للأسْرَى الفلسطينيين والعرب في سجونِ الإحتلال عبر وِحدَةِ المساعدةِ القانونيَّة. كما رَصَدَتْ قضيَّةُ الإعتقالِ التعسُّفيّ للفلسطينيين، وتَزايدِ عدَدُهُم خلالَ إنتفاضَةِ الأقصَى[223]، وإستخدامِ سُلطاتِ الإحتلالِ أساليبَ القمعِ بحقِّهِم في مخالفَةٍ واضحَة لإتفاقيتَي جنيف الثالثة والرابعة[224]، حيثُ يخضَعُ المعتقلون في سجونِ الإحتلالِ الإسرائيليِّ إلى سِلسِلَةٍ من حلقاتِ التعذيبِ والمعاملةِ المهينةِ للإنسانيَّةِ منذُ اللحظاتِ الأولى للإعتقال .

وفي هذا الإطار فقد ظلت هذه المنظمات تتبنى قضية الأسرى ضمن حملات ضغط إعلامي وتحشيد للرأي العام الدولي للإفراج عنهم، أو لحمل إسرائيل على تحسين ظروف حياتهم على الأقل وفقا للمواثيق الدولية، وبالتالي يعد مطلب إطلاق سراح الأسرى أحد الثوابت الوطنية في

219- طالبت الدول الأوروبية إسرائيل بإلغاء جميع الخطوات التي إتخذتها، والتوقف فورا عن أي عمل يؤدي إلى تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس المحتلة. أنظر: رياض محمود الأسطل، قضايا فلسطينية معاصرة "القدس، المستوطنات، أزمة المياه"، الطبعة الأولى، 2001، ص 30-47- 70 .

220- يضم الجدار بينه وبين الخط الأخضر "منطقة حرام" 9.5 بالمئة من مساحة الضفة الغربية والقدس الشرقية، ويتراوح عرض الجدار 80-100 متر، على طول 723 كلم، و 87 بالمئة منه يمر في أراضي الضفة. أنظر: ليزا موناغان وغرازيا كاريسها، مرجع سابق، ص 2-6 .

221- تشير تقارير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أنه منذ عام 1967 فإن قرية سلوان على سبيل المثال لم تحصل سوى على 20 ترخيصا للبناء، ولم يحصل فلسطينيو القدس سوى على 200 ترخيص سنويا، مع أن حاجتهم السنوية تزيد عن 1500 ترخيص، إضافة إلى سياسات التضييق على العمل الأهلي والحرية الدينية. أنظر: تقرير المركز الفلسطيني السنوي لحوق الإنسان لعام 2009، ص 73-75 .

222- فقد وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في تقريره الصادر عام 2017 إعتقال الإحتلال الإسرائيلي ل "4108" فلسطينيا في الأراضي الفلسطينية، بينهم 778 طفلا و 88 إمرأة، و 11 من أعضاء المجلس التشريعي، بين إجمالي المعتقلين كان هناك 4056 إعتقلوا في الضفة الغربية على مدار العام، غالبيتهم 3599 جرى إعتقالهم خلال إقتحام قوات الإحتلال للمدن الفلسطينية، و 280 إعتقلوا على الحواجز العسكرية، و 177 إعتقلوا خلال المسيرات الإحتجاجية، كما جرى إعتقال نحو 52 فلسطينيا من قطاع غزة على مدار العام، 5 منهم إعتقلوا خلال محاولتهم التسلل للعمل داخل إسرائيل عبر الشريط الحدودي، فيما إعتقلت قوات الإحتلال 10 فلسطينيين على معبر إيرز "بيت حانون"، لدى مرورهم إلى الضفة الغربية للعمل أو العلاج أو التعليم، كما إعتقلت تلك القوات 37 صيادا خلال قيامهم بعملية الصيد في بحر غزة. أنظر: تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر عام 2017، ص 54.

224- عصام يونس، أسرى الحرب في القانون الدولي، زاوية حقوق الإنسان، المجلد الأول، مؤسسة الحق، مؤسسة أضواء، رام الله، 1995، ص 101 .

مواجهة سياسة إسرائيل القائمة على عدم الإفراج عن أكبر عدد من الأسرى ما دامت الظروف تسمح بذلك، وإتخاذهم رهائن وورقة ضغط .

8- جريمةُ الحصارِ وجدارِ الفصلِ العنصريِّ وإنتهاكِ الحقِّ في حريَّةِ الحركَةِ والتنقُّلِ : مُنذُ فرضِ الإحتلالِ الإسرائيليِّ الحصارَ على الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة عامَ 2000، قامَت منظَّمَاتُ حقوقِ الإنسانِ بِرَصْدِ ما سبَّبَهُ الحصارُ من عقابٍ جماعيٍّ مُمَنْهَج وجرائِمَ ضدَّ الإنسانيَّةِ، والمعاناةِ النفسيَّة والسياسيَّة للمدنيُّون الفلسطينيّون، وإستمرَّت هذهِ المنظَّماتُ في توثيقِ الإنتهاكاتِ الناتِجَةِ عن الحصارِ وما سبَّبَهُ من عزلٍ للسكانِ، ومنعِ حرَكَةِ الطواقمِ الطبيَّةِ والإغاثيّة والصحفيّة والمرضى والطلبة وأهالي المعتقلين، فأصبَحَتْ القدسُ والضفةُ وقطاعُ غزَّةَ سُجونَا جماعيَّة متفرِّقة، وتعرُّضُ قطاعِ غزّةَ لحصارٍ شاملٍ منذُ إحدى عشرَ عامَا، وقد نجمَ عنهُ تدهْوُرَ الأوضاعِ الإقتصاديَّة والإجتماعيَّة وإرتفاعِ معدَّلاتِ الفقرِ والبَطالةِ، وحرمانُهم من التنقُّلِ ممَّا سبَّبَ في تدهورِ الأوضاعِ الإنسانيَّةِ بشكلٍ غيرِ مسبوقٍ لكلِّ مناحي الحياةِ اليوميَّة للفلسطينيين .

وخلالَ عامِ 2017 إستمرَّت قواتُ الإحتلالِ الإسرائيليّ في فرضِ قيودِهَا التعسفيّة على حركةِ السكانِ المدنيّين في الضفَّة الغربيَّة بما فيها القدسُ المحتلَّة، كما أنَّهُ, في أعقابِ تزايدِ أعمالِ الإحتجاجِ التي شهدتْها الأراضي المحتلَّة؛ لرفضِ الإجراءاتِ الإسرائيليَّة التعسُّفيَّة في المسجدِ الأقصى في شهرِ يوليو، ورفضِ قرارِ الرئيسِ الأمريكيِّ بالإعترافِ بالقدسِ عاصمةً لإسرائيلَ ونقلِ سفارةِ بلادِهِ إليها في شهرِ ديسمبر، فَرَضَتْ قوَّاتُ الإحتلالِ قُيودَا مشدَّدَة على حرَكَةِ المدنيين الفلسطينيين، وحرَكَةِ تنقُّلِ البضائعِ بينَ محافظاتِ الضّفّة[225] .

فَمُنذُ إنشاءِ جدارِ الفصلِ العنصريِّ بتاريخ 23-06-2002 رصدَتْ منظَّماتُ حقوقِ الإنسانِ إنتهاكاتِه الجسيمةِ للقانونِ الدوليِّ الإنسانيّ وقوانينَ حقوقِ الإنسانِ وذلكَ لكونِهِ جريمةً ضدَّ الإنسانيَّة، وحذَّرَتْ من تفاقمِ معاناةِ الساكنينَ بمحاذاتِهِ؛ الذينَ يُعَانونَ من تقييدِ حركَتَهِم وكلِّ أنشِطَتِهِم الحياتيَّة. فقد دعمت هذهِ المنظَّماتُ وشاركتْ في فعالياتٍ ميدانيَّةٍ ضدَّ الجدارِ بالتعاونِ مع المتضامنين الدوليين ومنظَّماتٍ حقوقيَّة إسرائيليَّة ودوليَّة، ووثَّقَتْ مخالفَتها للقوانينِ الدوليَّةِ، وللرأيِّ

[225]- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر عام 2017، ص 47 .

الإستشاريِّ لمحكمةِ العدلِ الدوليَّة[226]، نتيجة إستمرار بنائه ورفضِ القضاءِ الإسرائيليِّ إلتماساتَ الفلسطينيين لإخراجِ الجدارِ من أراضيهم .

9- إنتهاكاتُ الحقوقِ الإقتصاديَّة والإجتماعيَّة والثقافيَّة : رَصَدَتْ وَوَثَّقَتْ منظَّماتُ حقوقِ الإنسانِ، خاصَّةً معِ الحصارِ الخانقِ إنتهاكَ الإحتلالِ الإسرائيليِّ للحقوقِ الإقتصاديَّةِ والإجتماعيَّة والثقافيّة في الأراضي الفلسطينيَّة، وأنشأتْ قاعدةَ بياناتٍ دقيقةٍ حولَها، وزوَّدَتْ المؤسَّسات المحليَّة والدوليَّة عن أثرِ سياسَةِ الحصارِ والإغلاقِ شبهُ الدائمِ على الحياةِ المعيشيَّةِ للفِلسطينيين؛ وما تسبَّبَ في إنعدامِ الأمنِ الغذائيِّ، والذي وصلَ إلى 50% وإرتفاعِ معدَّلِ الفقرِ، والذي تعدَّى 75%، والبطالة والذي فاق 47% خلالَ عامِ 2017، كما رَصَدَتْ إنتهاكَ حقوقِ فئاتِ المعوَّقين والصيَّادين، وإثارَتِها عبرَ الوسائلِ الإعلاميّة وحملاتِ الضّغطِ سعيا لوقفِهَا أو الحدِّ منهَا[227] .

10- الإنتهاكاتُ الإسرائيليَّةُ للحقِّ في الصِّحَةِ : رَصَدَ مَركزُ الميزانِ الإنتهاكاتِ الجسيمةِ منْ قِبَلِ الإحتلالِ الإسرائيليِّ للحقِّ في الرعايَةِ والخدمةِ الصحيَّة، وأثرُ الحصارِ والحواجزِ الداخليَّة على المرضى المحولين للعلاجِ خارجِ مشافي قطاعِ غزَّةَ، ونقصِ المستلزماتِ والأدويَة، فقد تسبَّبَتْ سياساتُ الإحتلالِ المُتَعَمِّدَةِ منذُ بدايةِ وجودهِ إلى تدهورِ الوضعِ الصحيِّ، وتفاقَمَتْ مع تصاعدِ الإعتداءاتِ الإسرائيليَّة ضدَّ الطواقمِ والمنشأتِ الطبيَّة والصحيَّة خلالَ العدوانِ على قطاعِ غزَّةَ. كما رَصدَتْ مؤسَّسة الضمير جريمة إبادة حياة الفلسطينيين، وتهدد واقعهم الصحي والبيئي؛ فقد رصدت إرتفاع عدد المواليد ومعدلات الإجهاض المبكر والأمراض السرطانية، بسبب إستخدام الجيشِ الإسرائيليِّ للأسلحةِ المحتويَةِ على موادَّ سامةٍ ومشعة خلالَ عدوانِهِ الحربيِّ، ممَّا أضرَّ بالتربَةِ والمزروعاتِ والمياهِ والهواءِ الجويِّ .

مارَسَتْ سُلُطاتُ الإحتلالِ الإعتداءَ على طواقمِ الإسعافِ والدّفاعِ المدنيِّ، فقدْ رَصَدَتْ هذهِ المنظَّمَاتُ إطلاقَ النارِ على الطواقمِ الطبيَّة، حيثُ إستشْهَدَ أربَعَةٌ في بداية الإنتفاضة، منهم الممرضُ "بسام البلبيسي"؛ حينَ حاولَ إنقاذَ الطفلِ محمَّد الدُّرَّة ووالدَهُ، والطبيبُ الألمانيّ "هاري

225- هي فتوى قانونية صدرت عن محكمة العدل الدولية حول الآثار القانونية للجدار، فقد جاءت بعد طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة رأي المحكمة في 8-12-2008، بعد ضغوط من السلطة الفلسطينية ومنظمات ودول عربية وعالمية، وقررت المحكمة بإجماع كل قضاتها عدا القاضي الأمريكي بإنتهاك الجدار القانون الدولي ووجوب وقفه وإزالته وتعويض ما سببه من ضرر للسكان، وإلزام إسرائيل بإلغاء كل الأنظمة والتشريعات والأوضاع المتعلقة بالجدار، وأكد على ضرورة إنهاء الإحتلال والإستيطان والحصار، وضرورة تطبيق إتفاقات جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. أنظر: مجلة الحق: إتحاد المحامين العرب، عدد خاص عن جدار الفصل العنصري، الطبعة الثانية، 2002، ص 98 .

227- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان الصادر عام 2017، ص 114 .

فشر"، وإصابةِ العشرات منهم[228]، وقد تصاعدت هذه السياسة في الأعوام اللاحقة، وأصبحَ المسعفون أكثر عرضة للخطر، كما رصدت إستهداف الإحتلال للطواقم الطبية خلال عدوانه على غزة عام 2008، فقتلتْ طبيبين وأربعةَ مسعفين، وجَرَحَتْ العشراتُ منهُم، ودمَّرَتْ سيارات ومخازنَ أدويةٍ ومختبراتٍ ومستشفيات[229] .

وخِلَالَ عامِ 2017 تفاقَمَتْ الأوضاعُ الصحيَّة في القطاعِ بشكلٍ خطيرٍ، حيثُ نفَّدَ حوالي 170 صِنفًا من أصنافِ الدواءِ، ونَحوَ 267 صِنْفًا من أصنافِ المهمَّاتِ الطبيَّة، وهوَ ما مثَّل خَطَرًا كبيرا على صحَّةِ المرضَى في قطاعِ غزَّة، كما تقلَّصَت عددُ تحويلاتِ علاجِ المرضى إلى الخارجِ، فقدْ بلغَ عدَدُهَا في شهرِ مارس 2190 تحويلةٍ طبيَّةٍ وإنخفاضِ عدَدِها خلالَ شهرِ أبريل إلى 1756 تحويلةٍ طبيَّةٍ، وبِنِسْبَةِ إنخفاضِ 19.8% عن الشهرِ الذي سبَقَهُ، فيما إنخفضَ عددُ التحويلاتِ الطبيَّة خلالَ شهرِ ماي ليصلَ إلى 1484 تحويلةٍ طبيَّةٍ، وبِنِسبَةِ إنخفاضٍ بلغتْ 32.2%، ولمْ يتجاوزْ عددُ التحويلات خلال شهر يونيو 500 تحويلة طبية، أي تقليص عددها بنسبة تتجاوز 75[230]% .

11- إنتهاك حق التعليم والإعتداء على المرافق التعليمية : رصدت مؤسسة الحق عام 1988 قيود الإحتلال على حرية التعليم المدرسي والأكاديمي بالضفة الغربية، ووثقت أثرها السلبي على مستقبل جيل كامل من الشعب الفلسطيني، وراقبت تقارير منظمات حقوق الإنسان سياسة التجهيل الممنهجة، التي طالت طلبة قطاع غزة نتيجة الحصار الذي حال دون إكمال تعليمهم، حيث إن 25% من طلبة جامعات الضفة كانوا من قطاع غزة قبل الحصار[231]. فقد نشرت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان شهادتها أمام لجنة جولدستون، بأن البنية التحتية لقطاع التعليم تعرضت خلال العدوان لضرر جسيم، ورصدت منع الطلبة الإلتحاق بمدارسهم وبجامعاتهم بالوطن أو بالخارج بسبب إغلاق المعابر والحواجز والجدار، حيث لحق الضرر ب 158 مرفق تعليمي "تدمير 13 مدرسة حكومية و 35 مدرسة وكالة غوث، و 30 روضة أطفال"، وإلحاق الأذى بالعديد من الجامعات، وقد رفضت سلطات الإحتلال إدخال مواد بناء لإعادة إعمارها .

[228]- التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2000، ص 24 .
[229]- التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2009، ص 45 .
[230]- التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2017، ص 117 .
[231]- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2009، ص 49 .

12- إنتهاكاتٌ جسيمةٌ لحقوقِ الأطفالِ الفلسطينيينَ : فقد إهتمَّتْ منظَّماتُ حقوقِ الإنسانِ في فلسطين بالإنتهاكاتِ الإسرائيليَّة لحقوقِ الأطفالِ، ورَصَدَتْ تماديهَا في الإعتداءِ عليهم قتلا وجرحا وإعتقالا وضربَا وتعذيبَا وتجويعا، إضافة للحرمان الأسري والتعليمي والصحي وكل أشكال العقاب الإنساني، وهو ما شكل مخالفة لإلتزام إسرائيل بإتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، كما حملت هذه المنظمات الإحتلال الإسرائيلي والمجتمع الدولي مسؤولية تطبيق إتفاقية جنيف الرابعة التي أوجَبَتْ عدمَ التعرُّضِ للأطفالِ وقتَ الحربِ، ودعَتْ لحمايَةِ أطفالِ فلسطين أسوةً بأطفالِ العالمِ[232] .

13- الإعتداءُ على حريَّةِ الإعلامِ والتعبيرِ عن الرأيِّ وعلى طواقمِ الصّحافَةِ : قامَ الإحتلالُ الإسرائيليُّ بالإعتداءِ على الصحفيينَ والعاملينَ في وكالاتِ الأنباءِ المحليَّةِ والعالميَّةِ العاملةِ في الأراضي الفلسطينيَّة، والهدفُ منهَا هو منعُ وسائلِ الإعلامِ من تغطيةِ ونشرِ ما تقترفُهُ قواتُ الإحتلالِ من جرائمَ بحقِّ المدنيين في الأراضي الفلسطينيَّة، وقد وَقَعتْ تلكَ الإعتداءات في سياقِ عملِ الصحفيين المهنيِّ بتغطيةِ ما يدورُ من أحداثٍ على أرضِ الواقعِ ونقلِها للعالمِ، بما في ذلكَ تغطيتهم للمسيرات السلمية التي يشارك فيها المدنيون الفلسطينيون والمتضامنون الدوليون من المدافعين عن حقوق الإنسان إحتجاجا على مصادرة أراضي المواطنين الفلسطينيين في قرى ومدن الضفة الغربية لصالح إقامة جدار الفصل العنصري أو توسيع المستوطنات .

ووثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان خلال عام 2017 جرائم إطلاق النار من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على الصحفيين والعاملين في وكالات الأنباء المحلية والعالمية عن إصابة 15 صحفيا بجروح، جراء الرصاص الحي أو الرصاص المعدني أو قنابل الغاز، وبتاريخ 14 ماي أصيب مصور وكالة الأنباء الأمريكية مجدي محمد اشتية بعيار ناري حي أطلقه مستوطن إسرائيلي وذلك أثناء تغطيته تظاهرة تضامنية مع الأسرى في بلدة حوارة. كما تعرضت 9 مؤسَّسات إعلاميَّة لأعمالِ مداهمةٍ وتفتيشٍ دقيق والعبثِ بمحتوياتِها، وبتاريخ 18 أكتوبر 2017 قامت قوات الإحتلال بإغلاق ثمان مقرات فرعية لثلاث شركات إعلامية في الضفة الغربية، تقدم خدمات إعلامية في بيت لحم ورام الله والخليل ونابلس وهي : بال ميديا، ورام سات، وترانس

231- تقرير خاص رقم 46، حقوق الطفل، الحق في الحماية، من سلسلة تقارير خاصة، الموقع الإلكتروني : http://www.ichr.ps/arabic.php .

ميديا، علما أنها مؤجرة لقنوات القدس والأقصى وفلسطين اليوم ومصادرة أجهزة ومعدات البث منها، وإغلاقها مدى 6 أشهر دون تحديد الأسباب، وإعتقال صحفيين إثنين من الخليل[233] .

14- سَرِقَةُ الإحتلالِ للمواردِ والثرواتِ الطبيعيَّةِ للبلادِ المحتلَّةِ : نتيجةَ قيامِ الإحتلالِ الإسرائيليّ بسلبِ الثرواتِ الطبيعيَّةِ الفلسطينيَّة وَسَرِقَةِ الأراضي الزراعيَّة، وَبِرَغمِ القراراتِ والتنديداتِ الدوليَّة لهُ، قامتْ منظَّماتُ حقوقِ الإنسانِ برصدِ سيطرتِهِ المُمَنْهَجَةِ على مصادرِ المياهِ الفلسطينيَّة لتلبيةِ حاجاتِهِ ومستوطنيه[234]، إضافَةً إلى ذلكَ رَصَدَتْ أثرَ الجدارِ والعدوانِ على غزَّةَ على الواقعِ المائيّ للفلسطينيين[235]، والذي يصادرُ أحواضَ المياهِ الجوفيَّةِ الأربعةِ في الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة، ومصادرته ل 70% من المياه المغذيَّةِ للحوضِ الغربيِّ للضفَّةِ، ويحولُ دونَ تمتُّعِ أصحابِها الفلسطينيين مستقبلا[236] .

15- الإنتهاكاتُ الإسرائيليَّةُ لحقوقِ المدافعينَ عن حقوقِ الإنسان : قامت سلطات الإحتلال بقتل وإعتقال العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان من الفلسطينيين والأجانب والمتضامنين والإسرائيليين، وإعتدت عليهم بالضرب وصادرت مواد ووثائق تتعلق بتوثيق إنتهاكات الإحتلال، وقد خصصت الهيئة المستقلة في تقاريرها السنوية محورا خاصا لذلك رصدت فيه كل ما يتعرض له المدافعون من إنتهاكات وإعاقات لعملهم، ومنها قتل وجرح وإعتقال العشرات من المدافعين في قافلة سفن الحرية – المتضامنين مع قطاع غزة والمطالبين بفك الحصار عنه- من قبل الإحتلال الإسرائيلي في 31-05-2010، وإعتقال المتضامنين الأجانب، وخاصة من وفود حركة التضامن الدولية "ISM"، والإعتداء عليهم أو منع دخولهم المطارات الإسرائيلية والأراضي الفلسطينية. وقد وثقت الهيئة ذلك بأنه يشكل إنتهاجا ممهنجا وسياسة قمعية من قبل الإحتلال الإسرائيلي للتغطية على جرائمها بحق الفلسطينيين .

---

[233]- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2017، ص 60-61 .

[234]- رياض الأسطل، قضايا فلسطينية معاصرة، مرجع سابق، ص 306-321 .

234- دمر الجدار نحو 30 كلم من شبكات المياه، و11 بئر مياه، و 6000 خزان منزلي، و 840 وصلة إمداد، وتسرب 47 بالمئة من المياه، وحرمت مناطق مكتظة من المياه، وبات أغلب سكان قطاع غزة يعتمدون على شراء المياه المحلاة. أنظر تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان لعام 2010، ص 50.

[236]- حيث ينتفع الفلسطينيون ب 20 بالمئة من مصادر مياههم الجوفية فقط. أنظر: ليزا موناغان وغرازيا كاريسها، مرجع سابق، ص 12-13 .

الفقرة الثانية : الآليات التي تستخدمها منظمات حقوق الإنسان لملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية

فقد تولت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية مسؤولية متابعة إنتهاكات الإحتلال بكل أشكالها وأنواعها، لتعزيز وتطبيق مبادئ وقيم حقوق الإنسان العالمية، ومدى إلتزامها بالقوانين الدولية؛ فهي ترصد وتوثق وتسجل الشكاوي وتتابعها وتنشر المعلومات، وتحشد الطاقات المادية والمعنوية لردعها في المحاكم الدولية أو الإسرائيلية. وعليه فقد إستخدمت وطورت عدة آليات ووسائل لملاحقة هذه الإنتهاكات ومنها :

أولا : آليات الرصد والتوثيق : فقد قامت مؤسسة الحق بالرصد والتوثيق الدقيق والموضوعي للإنتهاكات الإسرائيلية منذ عقود، مما ساعد في نقل واقع إنتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني للعالم بوضوح، وبدء تحيز الكثير من الأمريكيين ضد الفلسطينيين وإتهامهم دوما بالإرهابيين[237]. هذا وتقوم وحدة البحث الميداني بالمنظمات الفاعلة وعبر طواقم من الباحثين الميدانيين برصد وجمع المعلومات حول إنتهاكات سلطات الإحتلال الإسرائيلي، وهي تبدأ بعملية التسجيل الميداني الأولي لكل عمل فيه شبهة إنتهاك، ثم تقوم بمعاينة ميدانية، وتصوير المكان، ومقابلة شهود العيان، وجمع المخلفات وتصويرها، ثم تعبئة إفادة مشفوعة بالقسم، وإستبانة تفصيلية لتوثيق حالة الإنتهاك، وإستيفاء البيانات والوثائق القانونية اللازمة، ثم طلب رأي المستشار القانوني للجيش الإسرائيلي، ثم تصديق البيانات بعد تأكيدها وتقاطعها من عدة مصادر، وذلك بهدف توظيف البيانات الموثقة لإنصاف حقوق الإنسان، وهي معايير دولية لإجراء التحقيق الأولي وفقا لإعتبارات وشروط وآليات الأمم المتحدة .

هذا وتستخدم منظمات حقوق الإنسان ومن بينها مركز الميزان نماذج أكثر منهجية وفقا للمعايير الدولية لتوثيق الشكاوى، حيث تستخدم هذه المنظمات أدوات تسجيل صوتي، وتصوير فوتوغرافي وفيديو، ووثائق رسمية مثل: الرسوم والخرائط والجداول والإحصاءات والتصريحات والمواقف الرسمية، والقرارات والأوامر العسكرية، والتقارير الطبية والتحاليل الكيميائية لعينات

[237]- إصدار خاص، الحق :عشرون عاما من الدفاع عن حقوق الإنسان، الحق، رام الله، 1999، ص 11 .

وشظايا وأسلحة، وكذلك تقنية جهاز "GPS" لتحديد مكان الإنتهاك، وخاصة عند الإشتباك الميداني وتداخل الميادين وكثافة القوات، للإستدلال على هوية الجناة والجهة المنتهكة[238] .

ثانيا : آليات تقديم المساعدة القانونية للضحايا : تقوم منظمات حقوق الإنسان من خلال وحدة المساعدة القانونية ومن بينها مؤسسة الحق في سنواتها الأولى بتقديم إستشارتها للضحايا والتدخل المباشر لدى السلطات لوقف الإنتهاكات، حيث علمت على إستقبال وتسجيل ضحايا الإنتهاك، وتعبئة نماذج توثيق لبياناتهم وملابسات الإنتهاك ومكانه وأسبابه ووجه الإنتهاك، لإستكمال التسجيل الأولي الذي يقوم به الباحثون ميدانيًا، أو لإنتهاك جديد لم يسجل ميدانيًا، ومن ثم تتابعها لدى الجهات المختصة[239]، بالتدخل إداريا لدى السلطات المنتهكة لوقف حدوثها ومنع تكرارها، أو عمل إجراءات إدارية تمهيدا للتقاضي، أو تقديم مشورة قانونية للضحية توعيه وتساعده في الدفاع عن حقه .

كما قام المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتقديم المساعدة لضحايا الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان، ومنها جرائم القتل وتدمير وسلب الممتلكات حيث قدمت المساعدة القانونية ل 3352 وبلغ عدد الردود الإيجابية على تدخلات المركز 464 ردًا خلال عام 2017، وفيما يتعلق بالمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية فقد تم تقديمها ل221 للمعتقلين وذويهم، إضافة إلى تقديمها لضحايا الإنتهاكات الإسرائيلية في المناطق مقيدة الوصول وقد بلغ عدد الأشخاص الذين قدمت لهم هذه المساعدة 59 شخصا، كما قدمت ل 1119 مواطنا لتمكينهم من حقهم في حرية الحركة.

ثالثا : آليات البحث والتحليل لبيانات الإنتهاك : بعد عملية الرصد وجمع البيانات التفصيلية للإنتهاكات، تقوم هذه المنظمات ومن خلال وحدات المساعدة الفنية والتحشيد والتحليل والبحث العلمي والقانوني، بتحليل أثر الإنتهاكات على الأوضاع السياسية والإجتماعية والإقتصادية للفلسطينيين، لإلقاء الضوء عليها وتحليل أبعادها، وإجراء مقارنات بيانية للمخططات والسياسات الإسرائيلية، ونشر دراسات حولها، وإعداد تقارير موازية للتقارير والإدعاءات الإسرائيلية،

237- للإطلاع على أبرز الإنتهاكات التي وثقتها مؤسسة الحق، راجع التقرير الميداني الصادر عام 2013، الموقع الإلكتروني : file:///C:/Users/ali/Downloads/MDD_DEC_2013

238- من هذه الجهات منظمة الصليب الأحمر الدولية، وإدارات الإحتلال "المدنية والعسكرية"، وإدارة السجون الإسرائيلية حول التأكد من وجود السجناء لديهم وإمكانية زيارتهم، وحماية حقوقهم داخل السجون، ومنع التعذيب وتحسين المعيشة، كما يتم الإتصال بلجان التنسيق والإرتباط المدني أو المدعي العام لجيش الإحتلال لمتابعة أبعاد هذه الإنتهاكات .

والتواصل المعلوماتي المستمر مع المنظمات والأجسام ذات العلاقة لضمان حماية أفضل لهذه الحقوق .

رابعا : آليات التوعية والكشف الإعلامي : نجحت منظمات حقوق الإنسان مهنيًا في تتبع إنتهاكات الإحتلال وعملت على نشر معلومات موثقة بعدة لغات، حول كل أشكال الإنتهاكات وفي كل وسائل الإعلام المحلي والعربي والغربي، وقامت بنقل الواقع الفلسطيني المؤلم صوتًا وصورة للعالم، لكسب تعاطفهم وجلب الدعم والتمويل لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني بشكل يتميز عن مناطق صراع أخرى بالعالم. حيث أن آلية النشر الإعلامي هدفت إلى فضح مؤامرة الصمت الدولي من دول تتغنى بحقوق الإنسان ولكنها تشجع الإنتهاك وتعرقل أي عقاب لإسرائيل، كما تهدف لتطبيق عهود حقوق الإنسان التي ضيعتها السياسات الأمريكية[240]، وشهد على ذلك منظمات وشخصيات حقوقية عالمية وإسرائيليون يؤمنون بالسلام، لم يسلموا من مضايقات دولهم[241] .

وتأسيسا على ذلكَ، فإنَّ قيامَ هذهِ المنظَّماتِ بفضحِ جرائمِ الحربِ الإسرائيليَّة والتجاهلِ الأمريكيّ لها، زادَ الإحتلالُ من إستهدافِهِ لها ولنشاطِها في الضّفّةِ وغزَّةَ[242]، ومع ذلكَ فقدْ إزدادَ تمسُّكُ هذهِ المنظَّمَاتِ بموقِفِها، وإنتقَلَ بعضُها من آليَّاتِ الرّصدِ وخطابِ الفضحِ إلى آليَّاتِ وخطابِ الملاحَقَةِ القضائيَّةِ الدوليَّةِ، مما يعزِّزُ لخطابِ التحرُّرِ وإنهاءِ الإحتلالِ وِفقًا للقوانينِ الدوليَّةِ .

خامسا : أدواتُ الكشفِ والملاحقَةِ الإعلاميَّة : إعتَمَدَتْ منظَّماتُ حقوقِ الإنسانِ في ملاحَقَتِهَا للممارساتِ العدوانيَّة الإسرائيليَّةِ ضدَّ الشَّعبِ الفلسطينيِّ،على مجموعةِ أدواتٍ ساهَمَتْ في الكشفِ عنها وفضْحِهَا للرأيِ العامِ العالميِّ، وتَتَمَيَّزُ هذهِ الأساليبُ بالتنوُّعِ والتطوُّرِ المتفاوِتِ بينَ هذهِ المنظَّمات وفقَ قُدُراتِها ومنها :

1- أسلوبُ التثقيفِ والتعبِئَةِ الدِّفاعيَّة .

2- تقنيَّاتٌ إعلاميَّةٌ حديثة عبرَ صفحاتِ ومواقعِ الإنترنت، وجهازُ GPS وغيرُها .

239- الولايات المتحدة الأمريكية هي الأكثر إجراما، فتحرم شعوبا ودولا من نيل حقوقها وممارستها الديمقراطية، وتضع حقوق الإنسان في مرتبة متأخرة بعد مصالحها وأمنها، وتحمي الإسرائيليين من التحقيق معهم في جرائم حرب إرتكبوها بحق الفلسطينيين. أنظر: زياد عبد الفتاح، ورقة بعنوان: إعلام حقوق الإنسان من وجهة نظر رسمية، في مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، وقائع مؤتمر مؤسسة الضمير الأول بعنوان "إعلام حقوق الإنسان ومواجهة المستقبل"، 26 ديسمبر 2002، غزة، فلسطين، ص 54 .

240- إستنكرت المنظمات الفلسطينية قرار الكنيست بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول عمل ومصادر دعم مؤسسات حقوق الإنسان الإسرائيلية، فقد لعبت هذه المنظمات دورا هاما ومكملا في كشف جرائم الإحتلال. أنظر: زياد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص 54 .

241- قامت قوات الإحتلال بإعتقال عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان. أنظر: بيانات صحفية للمركز الفلسطيني في 25 أكتوبر و 23 ديسمبر 2009، وأنظر كذلك: التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2009، ص 225-226 .

3- التَّقاريرُ والمطبوعاتُ الدوريَّةُ والطارِئَةُ "الخاصّةُ"، والمطويَّاتُ والنشراتُ والكتب .

4- مجلَّاتٌ إعلاميَّةٌ وخاصّةً الشهريَّة والدوريَّة منهَا، وبعضُهَا يختصُّ بِقَضَايا إنتهاكٍ محدَّدَةٍ .

5- تقاريرُ سنويَّةٌ والتي تُعْتَبُر وثيقةً رسميَّةً، وَقلَّةٌ مِنَ المنظَّماتِ الرئيسيَّةِ تقومُ بإصدارِهِ .

6- تَواصلٌ وَحِراكٌ دوليٌّ وإعلاميٌّ عبرَ التشبيكِ مع منظَّمَاتٍ حقوقيَّةٍ عالميَّةٍ مُخْتَلِفَةٍ .

الفَرعُ الثاني : الآليَّاتُ الدَّوليَّة لِحمايَةِ حقوقِ الإنسانِ

إنَّ لجوءَ مؤسَّساتِ المُجتَمَعِ المَدَنِيِّ للآليَّةِ يَختَلِفُ بإختلافِ نوعِها، فَمَثَلًا يَلزَمُ للجوءِ الآليَّاتِ التعاهُدِيَّة والمَحكَمَةُ الجِنائِيَّة الدوليَّة، إنضمامَ الدّولةِ للإتفاقيَّاتِ المُنْشَأةِ للآليَّةِ، وبالتالي ليسَ لمؤسَّساتِ المجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيِّ مُخاطَبَةَ هذهِ الآليَّات، إلَّا بعدَ إنضمامِ دولةِ فلسطين للإتفاقيَّاتِ المُنشَئة لها، والنوعُ الثاني يَشْمَلُ آليَّاتَ تَضُمُّ كلَّ العالمِ، بما فيها الكياناتُ المُعترفُ بِها من قِبَلِ الأمَمِ المتَّحِدَةِ، وبالتالي للمجتمعِ المدنيِّ الفلسطينيِّ إستخدامَ هَذِهِ الآليَّاتِ، إلَّا ما تطلَّبَ مِنهَا عُضْوِيَّةٌ كامِلَةٌ في الأمَمِ المتَّحِدَةِ. هذا وتكمنُ أهميَّةُ اللجوءِ للوسائلِ الدوليَّة في أنَّها تُعَزِّزُ مَوقِفَ المدافعين عن حقوقِ الإنسانِ في مواجَهةِ السّلُطَاتِ الحاكِمَةِ، وفي كثيرٍ منَ الأحيانِ تُوَفِّرُ لهمْ نوْعَا مِنَ الحمايَةِ، حيثُ إنَّ الدُّوَلَ عادَةً ما تحجِمُ عنِ التعرُّضِ لمؤسَّسَاتِ حقوقِ الإنسانِ ذاتِ الإتصالاتِ الدوليَّةِ[243]، كما أنَّ لِهذهِ المؤسَّسَاتِ دورًا مهمًا في تزويدِ المؤسَّسَاتِ الدوليَّةِ بحالةِ حقوقِ الإنسانِ في المجتمعات ذات الصلة، ويبلغُ حجمُ المعلوماتِ التي تقدِّمُها مؤسَّسَاتُ المجتَمَعِ المدنيِّ حوالي 85% من المعلوماتِ المتوفِّرَةِ لدى الأمَمِ المتَّحِدَةِ عن حالةِ حقوقِ الإنسانِ حولَ العالمِ، كما أنَّ المعلومات المتوفِرةَ من هذهِ المؤسَّسَات تُعَدُّ أكثرُ المعلوماتِ مصداقيَّة[244]، ولذلكَ بدونِ مؤسَّسات المجتمع المدنيِّ في الدولِ المختَلِفَةِ سيصابُ عملُ الأممِ المتَّحِدَةِ المُتَعَلِّقِ بحقوقِ الإنسانِ بالشلل[245]، وفيما يلي تبيانٌ لأهمِّ الآليَّاتِ الدوليَّةِ .

---

[243]- East And Horn of Africa Human Rights Defenders Project (EHAHROP), «Defending Human Rights:A Recourse Book for Human Rights Defenders» (2012) p10
.http://www.defenddefenders.org/wp-content/uploads/2011/07/EHAHRPD_Resource_book_ENG.pdf

[244]- Lina Marcinkutė, «The Role of Human Rights NGO's: Human Rights Defenders or State SovereigntyDestroyers?», (2011) p 56, (Baltic Journal of Law @ Politics 4:2 (2011): 52 - 77 DOI: 10.2478 /v10076 - 011 - 0012 - 5).

245- Lina Marcinkutė, «The Role of Human Rights Ngo's: Human Rights Defenders or State Sovereignty destroyers? 2011, p.56.

الفِقرَةُ الأولى : الآليَّاتُ التي يتَّخِذُهَا مجْلِسُ حقوقِ الإنسانِ لحمايةِ حقوقِ الإنسانِ

بُمُقتَضَى الولايَةِ المسنَدَةِ إليهِ من الجمعيَّة العامّة للأمَمِ المتّحدةِ بموجبِ توصياتِها رقم 251/60. يُعْتَبَرُ مَجلِسُ حقوقِ الإنسانِ مسؤولا عن تعزيزِ الإحترامِ العالميّ لحمايةِ جميعِ حقوقِ الإنسانِ والحرِّياتِ الأساسيَّة للجميع، دونَ تمييزٍ من أيِّ نوعٍ ,وبطريقةٍ عادلةٍ ومُنصِفَةٍ، وقد إحتلَّ موضوعُ حمايةِ حقوقِ الإنسانِ للمدنيينَ في النِزاعاتِ المُسَلَّحَةِ مرتَّبَةً مُتَقَدِّمَةً في سُلَّمِ أولويَّاتِهِ، كما أنَّهُ عزَمَ على أنْ يتصدَّى للإنتهاكاتِ المنهجيَّة والجسيمة للمدنيين، ودَعَى الدولَ الأطراف في هذه النزاعات إلى أن تيسر عمل أية آلية قد يقرر المجلس إنشائها إستجابة لمثل هذه الإنتهاكات، وأكد في هذا الخصوص أنه "ينبغي إتخاذ تدابير دولية فعالة لضمان تنفيذ معايير حقوق الإنسان ورصده في ما يتعلق بالسكان المدنيين في حالات الصراع المسلح، بمن فيهم السكان الواقعين تحت الإحتلال الأجنبي، وأنه ينبغي توفير حماية دولية فعالة من إنتهاك حقوق الإنسان لهؤلاء السكان، وفقا لقواعد حقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني المطبق" .

إهتم مجلس حقوق الإنسان بأوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأدان الإنتهاكات الإسرائيلية المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير، كما أنشأ العديد من لجان تقصي الحقائق مثل بعثة تقصي الحقائق رفيعة المستوى الموفدة إلى بيت حانون عام 2008، وبعثة الأمم لتقصي الحقائق في النزاع في غزة التي أنشأها المجلس في 3 أبريل 2009، وأوكل إليها مهمة التحقيق في جميع إنتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تكون قد إرتكبت في سياق العمليات العسكرية التي جرى القيام بها في الفترة من 28 ديسمبر 2008 إلى 18 يناير 2009، بالإضافة إلى ذلك قام المجلس بالإبقاء على ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 إلى غاية إنهاء الإحتلال، والذي أنشئت ولايته منذ عام 1993 بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان رقم 2/1993 المؤرخ في 19 فبراير 1993 وهو مكلف بالولاية التالية :

- التحقيق في الإنتهاكات الإسرائيلية لمبادئ وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا سيما إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 .

- تلقي الرسائل وسماع الشهود وإستخدام أية طرق إجرائية يراها المقرر الخاص ضرورية لإنجاز مهمته .

- تقديم تقارير بالنتائج التي يتوصل إليها وتوصياته في هذا الشأن إلى لجنة حقوق الإنسان سابقا ومجلس حقوق الإنسان حاليا إلى حين إنتهاء الإحتلال الإسرائيلي لهذه الأراضي .

وعليه، فعلى الرغم من أهمية آليات عمل مجلس حقوق الإنسان في مواجهة الإنتهاكات للشعوب الخاضعة للإحتلال، إلا أن فعاليتها تبقى محدودة التأثير على سلوك دولة الإحتلال، ما لم تستند إلى رغبة حقيقية من الدول الأعضاء في المجلس في تفعيل هذه الآليات، ومع ذلك فالمجهود الذي تقوم به هذه الآليات يبقى مهمًا في تسليط الضوء على ما يتم إرتكابه من إنتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الأراضي المحتلة ورصدها وتوثيقها والإبلاغ عنها، وبالتالي وضع كل الأطراف المعنية وعلى رأسها هيئات إتخاذ القرار على مستوى منظمة الأمم المتحدة أمام مسؤولياتها القانونية .

وفي هذا الإطار فإن مجلس حقوق الإنسان يقوم بدور مهم في عملية الرصد والإبلاغ من خلال آلياته عن إنتهاكات حقوق الإنسان في حدود الصلاحيات المخولة لها، إلا أنها مع ذلك لا تملك السلطات الكافية لتفعيل التوصيات التي تقدمها لدولة الإحتلال، كما أنها لا تملك صلاحيات تمكنها من محاسبة المسؤولين لا سيما عن الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفرض الجزاء المناسب عليهم، وهنا يأتي دور هيئات أخرى يمكن أن تعزز وتكمل الدور الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان مثل المحكمة الجنائية الدولية .

وتجدر الإشارة إلى أن إستخدام الآليات الدولية لحقوق الإنسان ما زال ضعيفا على المستوى الفلسطيني، سواء على مستوى مؤسسات العمل الأهلي أو على مستوى المؤسسات الرسمية، فتقديم الشكاوى ضئيل مقارنة بحجم الإنتهاكات الإسرائيلية المتصاعدة لحقوق الإنسان الفلسطيني، كما أن فهم المؤسسات لطبيعة هذه الآليات ومدى إستخدامها ضعيف، كذلك فإن التواصل مع منظومة الأمم المتحدة من قبل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني يحتاج إلى التفعيل والتمكين لإستخدامها بشكل فاعل وممنهج، وتعزيز إستخدامها بشكل موسع كمنبر يوفر أساسا موضوعيا قويا لتعميم منظور حقوق الإنسان في تعاطي منظومة الأمم المتحدة مع القضية الفلسطينية وإعمال حقوق الإنسان ومتابعة وتنفيذ التوصيات الصادرة عنها بشكل منهجي .

الفقرة الثانية : اللجوء للمحكمة الجنائية الدولية

إن إنضمام فلسطين إلى ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية في ديسمبر 2014، شكل نقطة تحول مفصلية في النضال القانوني لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام القضاء الدولي، وقد سعى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق والضمير والميزان على مدى السنوات الماضية من أجل حث المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على الشروع بالتحقيق في الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد سخر المركز كل إمكاناته القانونية وشبكة علاقاته الدولية ولعب دورا رياديا في العمل مع المحكمة، وذلك بالشراكة مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية[246]، خاصة وأن الأحتلال الإسرائيلي يتمتع بغطاء سياسي من حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية التي أجهضت أية مساع للوصول إلى المحكمة من خلال مجلس الأمن، والتي بدورها وفرت الحصانة لقادة الإحتلال الإسرائيلي وكذلك إفلاتهم من العقاب .

قام المركز الفلسطيني وشركاؤه خلال عام 2017 إلى بناء ملفات قانونية للقضاء الدولي، وعقد إجتماعات خبراء والتنسيق مع الشركاء لتحديد قضايا للإستخدام أمام القضاء الدولي، وإجراء الإتصالات مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وتقديم المعلومات والمذكرات القانونية لآليات التقاضي الدولية، إضافة لتمكين الضحايا وشهود العيان من المثول أمام آليات تقاضي دولية، ومتابعة قضايا أمام محاكم وطنية وفقا للإختصاص العالمي .

وفي هذا الإطار قامت منظمات حقوق الإنسان بمتابعة خمس مذكرات قانونية للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك متابعة ملاحقة وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز أمام القضاء البريطاني بتاريخ 22-6-2015، كما تلقى المركز وشركاؤه تأكيدات صارمة من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بأنها مصممة على العمل بمهنية وإستقلال والسير بخطوات حثيثة بإتجاه التحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين. أضف إلى ذلك أن منظمات حقوق الإنسان قامت عبر وحدة المساعدة القانونية بإختيار عدد من الملفات المتعلقة بجرائم حرب إقترفتها قوات الإحتلال ضد مدنيين فلسطينيين والتي بلغ عددها 40 ملفا تتعلق جلها بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014، وتم بناؤها وفقا لمعايير التقاضي الدولية .

[246]- التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2017، ص 138 .

وإلى جانب ذلك فقد قامت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بمتابعة المذكرة القانونية التي قدمت بتاريخ 23-11-2015 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية "فاتوا بنسودا" بالنيابة عن المنظمات وعن ضحايا العدوان الإسرائيلي على القطاع في عام 2014، كما قامت هذه المنظمات بمتابعة المذكرة المقدمة بتاريخ 22-11-2016 من أجل فحص الحصار المفروض على قطاع غزة والذي يحرم أكثر من 2 مليون فلسطيني من حقوقهم الأساسية. وبتاريخ 20-09-2017 قدمت مذكرة من قبل منظمات حقوق الإنسان تدعي فيها بأن مسؤولين مدنيين وعسكريين إسرائيليين رفيعي المستوى قد أقدموا على إرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. كما قدمت مذكرة للمحكمة الجنائية الدولية تتعلق بجريمة الإستيطان وذلك بتاريخ 20 سبتمبر 2017، وبتاريخ 21-12-2017 قدمت مذكرة للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من قبل المنظمات الأربعة تدعي فيها بعجز وإمتناع إسرائيل عن التحقيق الفعال ومحاسبة من يشتبه في إرتكابهم جرائم حرب[247] .

الفرع الثالث : اللجوء إلى طرف ثالث[248]

تعمل بعض الدول والمنظمات الإقليمية على ممارسة ضغوط مختلفة على الدول الأخرى، وتمارس دور المدافع عن حقوق الإنسان حول العالم، لحملها على الإلتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان "الفقرة الثانية"، وتعمل بعض الدول على مد ولاية قضائها الوطني، لتحاكم مرتكبي الإنتهاكات الخطيرة حتى ولو وقعت خارج إقليمها، في حالات معينة وبشروط محددة مختلفة "الفقرة الأولى" .

الفقرة الأولى : اللجوء للمحاكم ذات الولاية القضائية الدولية

لقد سعت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية إلى وضع القضاء الدولي أمام مسؤولياته عبر طرق ضغط وحشد عدة؛ لمقاضاة المجرمين الإسرائيليين، إلا أنه رغم الرفض الدولي لجرائم الإحتلال، إضافة إلى وجود سوابق قضائية ونصوص دولية تجرم جرائم الحرب، فلم يحاكم

[247]- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2017، ص 140-141 .

[248]- المقصود بالطرف الثالث هنا هو الدول أو المنظمات الإقليمية (التي لا تعد الدولة المنتهكة عضوا فيها، حيث أنها إن أصبحت عضوا فيها، سميت الآلية ب "الآليات الإقليمية لحماية حقوق الإنسان")، أو القوى الإقتصادية أو السياسية أو حتى الرياضية. وتتدخل هذه الدول والمنظمات في تعزيز حقوق الإنسان في الدول الأخرى من خلال الضغوط السياسية والإقتصادية، أو من خلال إتفاقيات ثنائية مع الدولة. ويمكن على سبيل المثال أن تتدخل منظمات حقوق الإنسان لدى الفيفا لتمارس الأخيرة ضغطا على دولة ما لإجبارها على إحترام حقوق الإنسان، وإلا سيتم حرمانها من إستضافة فعالية رياضية معينة، مثل كأس العالم مثلا .

الإسرائيليون المتهمون، بل نالوا حصانة مطلقة ولم يكن بالإمكان إجراء تحقيق ومحاكمة ولو شكليا بحق الإسرائيليين لعدم إستقلالية القضاء الدولي والهيمنة الأمريكية، إلا أنه ونتيجة الجهود الحثيثة لبعض المنظمات وتطورها ووصولها للمحافل الدولية بالتعاون مع أصدقاء وحلفاء دوليين والتي بدورها كما سبقت الإشارة مارست طرق ضغط ومنها :

- مطالبة المنظمات الدولية والأمم المتحدة بإيفاد لجان تحقيق عند الضرورة[249] .

- مقابلة لجان التحقيق والمفوض السامي ومقرري الأمم المتحدة بفلسطين .

- تحريك وحشد دبلوماسي لدول صديقة لكسبها في التدخل لتأييد خطوة التقاضي .

- تنظيم حملات عالمية حول إنتهاكات محددة لإثارة الرأي العام للمجتمع الدولي .

- المساهمة الإستشارية في أجسام الأمم المتحدة[250]، وتقديم شهادات خطية وشفوية وتقارير موازية وتقارير مكملة .

- تطوير آليات الردع والرقابة لتطبيق القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني .

- فضح عدم إستقلالية القضاء الإسرائيلي لدى الأوساط العالمية، وكشف حقائق عدم نزاهته، والطعن في إمكانية ملاحقته للمجرمين الإسرائيليين .

- تعليم القوانين الدولية لحقوق الإنسان بإستخدام منهج التربية عن طريق التطبيق "الرقابة والمدافعة والعقاب" .

وعليه، بدأت مرحلة جديدة من الحراك الدولي والإقليمي لإنهاء حصانة المجرمين الإسرائيليين، خاصة بعد ما أوصى تقرير غولدستون بإحالة المجرمين للقضاء، لذا تقوم بعض منظمات حقوق الإنسان بحملات تشبيك وحشد دولي لدى الدول أو المنظمات للضغط على حكوماتها من أجل دعم منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والوقوف إلى جانبها والضغط على

248- مثلا أثناء العدوان على غزة، أيدت وثمنت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في بيان مشترك، وطالبت بإنصاف قضائي فعال لحماية حقوق الضحايا، وقد سبقها توجيه رسالة مفتوحة للسيد بان كي مون تدين إخفاقه في الإلتزام بالقانون الدولي. أنظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر عام 2009، ص 225 .

249- وذلك عبر تزويدهم بالبيانات والتقارير والمعلومات، مثل قضية المناطق الآمنة المعزولة ومقيدة الوصول، ورصدت زيادة القتل فيها لتشريد الناس منها، فبدأت كل المنظمات الدولية ومنها "أوتشا" تخصص جانبا من تقاريرها وصحفها عن هذه المعازل .

المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للإسراع بالبت في جل الملفات التي تقدمت بها هذه المنظمات والتي تمت الإشارة إليها سابقا .

الفقرة الثانية : مخاطبة الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية

لقد توجهت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية إلى عدة دول أوروبية؛ لملاحقة المتهمين الإسرائيليين، وفقا للولاية القضائية الدولية المقرة ببعض هذه الدول، وذلك نتيجة الإخفاق الدائم للقضاءين الإسرائيلي والدولي في إنصاف الضحايا الفلسطينيين. هذا فقد أثارت طبيعة الولاية القضائية الدولية جدلا كبيرا بين الدول الغربية، واتهم القائمون على تحريكها بإستغلال القانون الدولي، ويقف وراء هذا الإتهام تخطيطا إسرائيليا بغرض منع تداول هذه القضايا وعدم حسمها، وتوافق ذلك مع الضغط الأمريكي على السلطة الفلسطينية، لمنع مساعيها لعرض ملف تقرير غولدستون على مجلس الأمن لإستصدار قرار دولي لإحالة تقرير غولدستون للمحكمة الجنائية الدولية، وكذلك الضغوط التي مورست على القاضي اليهودي غولدستون لحمله على تغيير وجهة نظره في الوقائع الي ذكرها في تقريره بإسم البعثة الدولية لتقصي الحقائق .

وعليه، عملت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية إلى إستخدام أساليب للضغط وحشد إعمال مبدأ المحاسبة والعقاب للمجرمين الدوليين نتيجة فشل إمكانية إعتقال متهمين إسرائيليين وفق مبدأ الولاية الدولية، رغم إصرار محاكم بعض دول أوروبا على الدعوى ومن هذه الأساليب :

1- تطوير الآليات الدولية لملاحقة مجرمي الحرب: فقد سعت هذه المنظمات إلى بذل جهود كثيرة لمعالجة عيوب ميثاق جنيف الرابع، وضمانات تطبيقه، وعقدت وشاركت في مؤتمرات دولية لإلزام إسرائيل بتطبيقه، إضافة إلى مراجعة القوانين والعهود الدولية وتطوير آليات تطبيقها .

2- إحياء الجهود العربية "الدول والمجتمع المدني" : فقد دعت هذه المنظمات إحياء الجهود العربية وذلك من أجل إنشاء محكمة حقوق إنسان عربية، كما دعت لتفعيل دور المحامين العرب، لتوظيف طاقاتهم لمحاسبة مجرمي حروب العراق وفلسطين .

3- تفعيل التقارير الموازية أو التقارير المكملة : فقد وظفت بعض المنظمات هذا الأسلوب لتفعيل آليات إلزام إسرائيل بعهودها[251]، وفضح مدى إلتزامها بها، فقدمت تقارير مكملة للجان المختصة بمراقبة الإحتلال وتقارير موازية لتقاريره حول مدى إلتزامه بعهوده .

4- الحراك الدولي لضمان الملاحقة القضائية : فقد كثفت بعض منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية كالحق والميزان جهودها لملاحقة الإحتلال قضائيا من خلال الحشد والمناصرة الدولية على نحو مميز، خاصة بعد عدوانه على قطاع غزة عام 2008، وصدور تقرير غولدستون الذي يدعو لمقاضاة الإسرائيليين .

المطلب الثاني : دور منظمات حقوق الإنسان في ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية

يتمثل دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية بشكل رئيسي في الدفاع عن حقوق الإنسان والشعب الفلسطيني وصونها وحمايتها من جرائم الإحتلال الإسرائيلي، فقد أصبحت هذه المنظمات لاعبا مهما إلى جانب الدول على المسرح الدولي، وذلك بواسطة شبكة واسعة جدا من المنظمات الفرعية سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على المستوى الدولي والإقليمي[252]، ويترتب على هذه المسؤولية مهام كبيرة ملقاة على عاتق منظمات حقوق الإنسان بصفتها شريحة مهمة من المنظمات غير الحكومية، وتحديدًا في المجتمع الفلسطيني لخصوصيته بوصفه مجتمعا واقعا تحت الإحتلال. وعليه سنحاول التطرق إلى تطور دور هذه المنظمات في ملاحقة الإنتهاكات اليومية للإحتلال الإسرائيلي "الفرع الاول"، وإلى توجهات هذه المنظمات في ملاحقة الإنتهاكات "الفرع الثاني"، وإلى توجهاتها نحو توظيف أدواتها وتطويرها في ملاحقة جرائم الإحتلال "فرع ثالث" .

الفرع الأول : تطور دور منظمات حقوق الإنسان في ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية

شكك الفلسطينيون في عمل منظمات حقوق الإنسان الدولية والوطنية، وإعتبروها أداة تخدم إسرائيل خاصة منذ نشوء مؤسسة الحق عام 1979 كأول منظمة حقوق إنسان فلسطينية[253]، ولكن

250- مثلا قدمت منظمات "عدالة، الميزان، وأطباء لحقوق الإنسان" تقريرا مشتركا للجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة قبل أسبوع من مناقشتها وضع حقوق الإنسان في إسرائيل في 14-07-2010، وهو تقرير مكمل لمساعدة اللجنة للوقوف على حقيقة الواقع المتردي، وإغناء الأسئلة الموجهة لإسرائيل، وتطرق لمواضيع شاملة مثل: هدم البيوت، وجرائم العدوان والحصار، وتحيز القضاء الإسرائيلي، وتعذيب الأسرى والمواطنين. كما قدمت المنظمات للجنة معلومات حول مهاجمة إسرائيل لأسطول الحرية القادم لقطاع غزة. أنظر: التقرير الصادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان، بتاريخ 07-07-2010، الموقع الإلكتروني http://www.mezan.org/ar/details.php .

[252]- علي عبد الرزاق الزبيدي وحسام شفيق، حقوق الإنسان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص127 .

252- ساري حنفي وليندا طبر، النخبة الفلسطينية المعولمة "المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية"، مؤسسة مواطن ومؤسسة الدراسات المقدسية، رام الله، 2006، ص 147 .

وعلى غرار ذلك حصلت على إعتراف محلي مع تطور فكرة حقوق الإنسان وطنيا في فلسطين، وقد قامت عام 1985 برصد بعض إنتهاكات الإحتلال، وقدمت إستشارات قانونية لضحايا الإنتفاضة الشعبية، وتبعها مركز معلومات حقوق الإنسان ببيت الشرق، وفي عام 1985 نشأ مركز غزة للحقوق والقانون كأول منظمة حقوق إنسان في قطاع غزة .

ساهمت منظمات حقوق الإنسان مع قيام السلطة الفلسطينية بأخذ دور جديد في البناء الوطني والديمقراطي، بجانب نضالها المهني لإستكمال حق وحلم التحرر الوطني، وقد منحها هذا الدور أهمية في مجتمعها، وميزها عن "م م م" الأخرى، وعزز أدوارها المجتمعية الأخرى وعمل على حمايتها. ورغم إتفاقات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن الإحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه إستمروا بجرائمهم، مما دعا هذه المنظمات لرصد وتوثيق هذه الإنتهاكات والجرائم بدقة، وفضحها إعلاميا بشكل منظم، وقد إهتمت هذه المنظمات بالحقوق الجماعية والفردية، إدراكا منها بأهميتها في تعزيز صمود المواطنين .

وعليه، فرغم صعوبة الظرف العالمي والإقليمي وضعف مواقف الحلفاء ومحدودية خبرتها وإمكاناتها فقد مهدت هذه المنظمات مبكرا لملاحقة الإحتلال قضائيا نتيجة تأثرها بمحاكمات رواندا ويوغسلافيا؛ وعلى رأسها منظمة الحق مشروعا إبداعيا مبكرا لإنفاذ القانون الدولي، وتفعيل المقاضاة الرادعة للإنتهاكات الجسيمة لإتفاقيات جنيف لعام 1949، وإلزام أطرافها بتطبيقها جماعة أو منفردين، وذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة، وهو ما إعتبر تأصيلا لرؤيتها نحو ملاحقة إسرائيل في القضاء الدولي[254] .

وفي هذا السياق، سنحاول التطرق لتطور دور منظمات حقوق الإنسان خلال إنتفاضة الأقصى "الفقرة الأولى" وإلى تطور دورها بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة "الفقرة الثانية" .

253- لين ويلشمان، مقال حول "مشروع إنفاذ القانون الدولي"، منشور في إصدار خاص بعنوان : الحق، عشرون عاما من الدفاع عن حقوق الإنسان"، مؤسسة الحق، رام الله، 1999، ص 19 .

الفقرة الأولى : تطور دور منظمات حقوق الإنسان خلال إنتفاضة الأقصى

مع بداية الإنتفاضة والتي إنطلقت في 28 سبتمبر من عام 2000 زادت إنتهاكات الإحتلال بحق الفلسطينيين بشكل جسيم، فصدرت عدة قرارات للأمم المتحدة تنصف الفلسطينيين[255]، وهذا ما ألقى على منظمات حقوق الإنسان مسؤولية العمل على تطبيقها، ومع تداعيات العولمة السياسية والثقافية والتقنية، وسرعة التواصل بين الأمم، وإنتقال صور الجرائم، تطور أداؤه وأدواتها الإعلامية الحديثة، مما أثار مشاعر العالم حول جرائم إسرائيل والصمت الدولي حيالها .

إن التطور إقتصر على بعض المنظمات الرئيسية فقط[256]، والتي طورت تدريجيا دورها في رصد وتوثيق وفضح الإنتهاكات، وتمتعت بكفاءة ومهنية عالية، وعلاقات تشبيك مع منظمات دولية وإقليمية ذات مقومات مالية ومهنية لدعم تطور هذا الدور[257]، ومع إحترافها الرصد والتوثيق والتشبيك إختارت قضايا مكتملة الأدلة، وإستطاعت تسويغ مذكرات بحق قادة إسرائيليين بموجب مبدأ الولاية القضائية الدولية في دول غربية .

الفقرة الثانية: تطور دور منظمات حقوق الإنسان بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

يعتبر العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة والذي إرتكب أبشع صور الدمار والقتل، والذي بدوره أثار منظمات حقوق الإنسان لتضاعف جهودها ولتواكب الحدث ومتطلباته المهنية، ورغم المخاطر الميدانية وبساطة أدواتها، برزت المنظمات الرئيسية وهي "الهيئة المستقلة والمركز الفلسطيني ومركز الميزان وجمعية الضمير"، والتي أصبح لديها مخزون من الخبرة المهنية لسنوات طويلة من التدريب والممارسة، حيث قامت بتوثيق جرائم الإحتلال على غزة بشكل شبه كامل، بما سمحته الظروف والإمكانات المتاحة لها، فقامت بدور الحارس لحقوق الضحايا، وأصبحت أدوات الكاميرا والإفادة سلاحا فارقا في معركة العدالة .

254- فقد أصدرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في دورتها الطارئة في 20-10-2000 قرارا يعتبر ما تقوم به إسرائيل بالأراضي المحتلة؛ جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ودعت لتشكيل بعثة دولية للأراضي المحتلة لجمع معلومات وتقديمها للجنة وللجمعية العامة .

255- كتاب: وقائع مؤتمر الضمير الأول لتقييم دورها إعلاميا، حول "إعلام حقوق الإنسان ومواجهة المستقبل"، تحرير دنيا الأمل إسماعيل، عقد في 26 ديسمبر 2002، غزة، فلسطين .

256- الإنتفاضة الثانية جذبت المنظمات الدولية لتصبح أكثر دعما للقضية الفلسطينية، مثل الفدرالية/ الإتحاد الدولي لحقوق الإنسان بباريس، والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب بجنيف، واللتان كان لهما موقف واضح من إنتهاكات الإحتلال للحقوق الفردية والجماعية، وموقف صارم تجاه المستوطنات وممارسات الإحتلال في الأراضي الفلسطينية. أنظر: ساري حنفي وليندا طبر، مرجع سابق، ص 145 .

وقد جاء العدوان المستمر في ظل صمت المجتمع الدولي عن جرائم إسرائيل ومشاركته في الحصار كعقاب جماعي، وأيضا في ظل الإنقسام وضعف مؤسسات الحكم وتدهور حالة حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية وما خلفه الإقتتال الداخلي من ممارسات تصنف جرائم حرب تستوجب المحاكمة عليها[258]. فرغم ذلك لما جاءت بعثات تحقيق دولية عدة، فقد كان تقرير غولدستون عبارة عن جملة من ما قامت برصده ووثقته منظمات حقوق الإنسان، وإعلاميا فقد فضحت هذه المنظمات تفاصيل الإنتهاكات الإسرائيلية للقوانين الدولية، وكشفت حقيقة الدول التي تدعي إحترام حقوق الإنسان وتدعم الشعب الفلسطيني ببرامج إنسانية، ولكنها وقفت ضد تقرير غولدستون. وفي ضوء الحراك الإعلامي والدبلوماسي الفلسطيني لإقرار وإنفاذ توصيات تقرير غولدستون في المحافل الدولية، تطورت خبرة العمل الإنساني الدولي لدى قلة من هذه المنظمات بهدف الحشد والضغط، حيث عقدت وشاركت في مؤتمرات وفعاليات دولية كثيرة من أجل ملاحقة المجرمين الإسرائيليين قضائيا[259] .

حيث أن قيام إسرائيل بعدوانها المستمر على قطاع غزة أعوام 2008 و2012 و 2014 والتي كبدت خسائر كبيرة، خاصة حرب 2014 والتي إرتكبت إنتهاكات خطيرة ترتقى إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وذلك بإستهدافها المنظم للمدنيين وممتلكاتهم، وإستهداف المستشفيات والمدارس. هذا ما دفع منظمات حقوق الإنسان "مركز الميزان ومؤسسة الضمير والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومؤسسة الحق" لتقديم مذكرة قانونية إلى السيدة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، تحمل في طياتها معلومات قامت بتوثيقها هذه المنظمات لمحاسبة الإحتلال الإسرائيلي عن جرائمه المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني .

الفرع الثاني: توجهات منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية لملاحقة جرائم الإحتلال الإسرائيلي

ففي ظل الإحصائيات المتعلقة برأي العاملين في منظمات حقوق الإنسان بالمجتمع الفلسطيني تشير إلى أن نسبة 67.7% منهم رأوا أن هذه المنظمات تقوم برصد وفضح إنتهاك الإحتلال

257- حيث إن الجرائم المتعلقة بالإنتهاكات الخطيرة لقوانين النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، هي جرائم حرب وتقع ضمن إختصاص المحكمة الجنائية. أنظر: عبد القادر جرادة، الجريمة الدولية "دراسة قانونية تحليلية للجرائم المرتكبة في فلسطين والعراق ويوغسلافيا السابقة ورواندا وفقا لأحكام المحكمة الجنائية الدولية"، مكتبة آفاق، غزة، فلسطين، الطبعة الأولى، 2005، ص 36 .

258- مثلا فقد نظمت هذه المنظمات حملات ومؤتمرات دولية لتطبيق إتفاق جنيف الرابع، كما نظمت لقاءات مع سياسيين ودبلوماسيين وممثلين للأمم المتحدة، ومنظمات دولية، وشاركت في مؤتمرات والتقت بوفود أهلية ورسمية ووسائل إعلام. وساهمت بتشكيل ضغط على البرلمان الإسباني لدعم مبدأ الولاية القضائية الدولية. أنظر: تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لعام 2009، ص 204 .

للحقوق الفردية بشكل قوي، ورأى 30.2% منهم أنها تفعل بشكل متوسط. في حين أن نسبة 79.2% منهم رأوا أن هذه المنظمات تقوم برصد وفضح إنتهاكات الإحتلال للحقوق الجماعية بشكل قوي، ورأى 19.8% أنها تفعل بشكل متوسط .

فمنظمات حقوق الإنسان أولت الحقوق الجماعية والفردية إهتماما بارزا، إلا أنها تولي الحقوق الجماعية إهتمامًا أكثر من الحقوق الفردية وذلك يعود لعدة أبعاد: الأول: هو البعد النفسي والمعنوي، حيث تشكل الحقوق الجماعية ثوابتا مقدسة لديهم، وأن الحقوق الفردية تأتي جزئية وتالية في الإهتمام. البعد الثاني: هو البعد الإجرائي التوثيقي والقضائي، حيث إن الحقوق الجماعية تستحضر نفسها في كل جزئيات الإنتهاك لأي حق فردي، فالحق الجزئي يجدد الإهتمام بالحق الكلي، وهذا ما يلاحظ قيام المنظمات في كل خطاب من خطاباتها بمطالبتها بإنهاء الإحتلال وتقرير المصير وحق العودة. والبعد الثالث: هو أن هذه المنظمات ذات توجه أيديولوجي محافظ، يقدم الحقوق الجماعية على الفردية ليس إنكارا للحقوق الفردية بقدر ما هو رفض لهيمنة الليبرالية التي تعظم الحقوق الفردية، والتي بات أحد ضحاياها الحقوق الجماعية .

لكن في الواقع، فقد زاد الإهتمام بالحقوق الفردية أكثر من الجماعية نتيجة تبدلات الدور لهذه المنظمات في علاقتها بالتمويل الأجنبي، ولطبيعة القضايا التي تم رفعها للقضاء الإسرائيلي أو الأوروبي أو الدولي؛ وهي فردية نظرا لإقتصار إدانة القضاء الدولي والإقليمي والإسرائيلي على القضايا ذات المسؤولية الجنائية الفردية وليس الجماعية[260]، وذلك لإعتبارات مصلحية وفلسفية .

الفرع الثالث : توجهات منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية نحو توظيف أدواتها وتطوير آلياتها في ملاحقة جرائم الإحتلال

إن مدى توظيف منظمات حقوق الإنسان بالمجتمع الفلسطيني لكل أدوات ووسائل الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، وتطوير ملاحقتها لجرائم الإحتلال، وحسب العاملين في هذه المنظمات، فقد رأى 56.2% منهم أن هذه المنظمات طورت دورها لفضح وملاحقة جرائم إسرائيل دوليا بشكل قوي، ورأى 35.4% و 8.3% أنها طورته بشكل متوسط وضعيف على التوالي. هذا ما يدل

259- وذلك إستنادا لأسس مبدأ الولاية القضائية الدولية وفلسفتها الحديثة. أنظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، دراسة حول: مبدأ وممارسة الولاية القضائية الدولية، 2010، ص 21-22 .

على وجود ضعفا نسبيا لدى هذه المنظمات في تطوير دورها الإعلامي لملاحقة الإحتلال سواء على الصعيد العالمي أو المستوى المحلي .

كما رأى 50% منهم أن هذه المنظمات إستخدمت كل وسائل الملاحقة للإنتهاكات الإسرائيلية بشكل قوي، و 41.7% أنها تمت بشكل متوسط، و 8.3% أنها تمت بشكل ضعيف. هذا ما يدل على وجود محدودية لدى هذه المنظمات في إستخدامها لكل وسائل ملاحقة الإحتلال، إضافة إلى وجود قصور متفاوت لديها، فبعضها لم يلامس هذا الدور في سياق أنشطته، مقتصرا على النشاط التنموي المجتمعي، أو مكتفيا بمراقبة عمل السلطات المحلية .

كذلك رأى 50% منهم أن هذه المنظمات طورت ملاحقتها لإسرائيل قضائيا بشكل قوي، ورأى 31.2% أنها طورته بشكل متوسط، ورأى 18.7% أنها طورته بشكل ضعيف. هذا ما يلاحظ أن هناك ضعف واضح في قدرة هذه المنظمات على تطوير الملاحقة القضائية للإحتلال، مما يؤكد قصور بعضها في مجمل جوانب الملاحقة للإحتلال، وأن المنظمات القليلة التي تلاحقه لم تتمكن من تطوير دورها في المقاضاة إلا المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان .

المبحث الثاني: إستراتيجيات المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان

تمارس المنظمات الدولية غير الحكومية دورا مهم في مراقبة الإنتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان من خلال المداخلات التي تقوم بها لدى السلطة المعنية ولدى الرأي العام المحلي والدولي بهدف وضع حد لهذه الإنتهاكات، كما أنها تقوم بدور المراقب على حقوق المجتمع وأفراده من تصرفات ظالمة، وتبذل كل ما بوسعها في الدفاع عن كل فرد في المجتمع ليتمتع بحقوقه المعترف بها، ولقد أضحت هذه المنظمات أكثر نفوذا وتزايدا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. وعليه، فللمنظمات الدولية غير الحكومية طرق وآليات متعددة في الدفاع عن حقوق الإنسان، تختلف من منظمة إلى أخرى، إلا أن عملها لا يخرج عن نطاق ما يسمى بأعمال الحماية وأعمال الترقية، فهذان الأمران مرتبطان على مستوى النظام القانوني الدولي. بالتالي سنحاول إبراز المنظمات الدولية غير الحكومية التي لها دور فعال في مجال حماية حقوق الإنسان (**المطلب الأول**) كما أن لها طرقًا عدة للدفاع عن حقوق الإنسان (**المطلب الثاني**) .

المطلب الأول : المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان

إن المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية متعددة، ولها دور فعال على المستوى الدولي والوطني وذلك للدفاع عن حقوق الإنسان ضد الإنتهاكات التي تتعرض لها بعض الحكومات، مستخدمة في ذلك العديد من الوسائل، كأسلوب النشر والطرق الدبلوماسية وإرسال الوفود للتحقيق في قضايا معينة. وعليه سنحاول التطرق إلى بعض هذه المنظمات والتي لها صدى ودور كبير على الساحة الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر "الفرع الأول" ومنظمة أطباء بلا حدود "الفرع الثاني" والمنظمة العربية لحقوق الإنسان "الفرع الثالث" .

الفرع الأول : اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر[261] منظمة عالمية غير حكومية مستقلة ومحايدة وراعي القانون الدولي الإنساني وحارسه، تؤدي مهمة إنسانية بحتة تتمثل في حماية ومساعدة الضحايا المدنيين والعسكريين في النزاعات المسلحة والحفاظ على حقوقهم الأساسية كالحق في الحياة والحق في سلامة الجسد، وتأسست في عام 1863، وهي البادرة الأولى لتأسيس هذه اللجنة[262]. وفيما يتعلق بعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في فلسطين، فقد بدأت أعمالها في الأراضي المحتلة عقب إندلاع النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي عام 1948 وأصبح لها حضور دائم بعد حرب عام 1967، ونتيجة الحرب العربية الإسرائيلية تم تشريد ما يزيد عن مليون مواطن فلسطيني إلى الدول المجاورة، بحيث تفاقم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فسعت اللجنة الدولية للصيب الأحمر إلى تحقيق الحماية والمساعدة لكل ضحايا الحروب، وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين. وبذلك سنحاول التطرق لدور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية الأسرى "الفقرة الأولى" وإلى دورها في حماية اللاجئين الفلسطينيين "الفقرة الثانية" .

---

[261]- اللجنة الدولية للصليب الأحمر: بإعتبارها مؤسسة إنسانية تأسست في جنيف بسويسرا بحيث بادر عدد من الشخصيات السويسرية وعلى رأسهم مواطن يدعى "هنري دونان" إلى إنشاء اللجنة الدولية لإغاثة الجنود الجرحى، وهذا بهدف مساعدة الضحايا الذين سقطوا في معركة "سولفرينو" سنة 1859 بين فرنسا وإيطاليا من جهة والنمسا من جهة أخرى، وفي عام 1886 تم تغيير إسمها لتصبح اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1963 وهي منظمة سويسرية. أنظر: علي عبد الرزاق الزبيدي و حسام محمد شفيق، حقوق الإنسان، الأردن- عمان، 2009، ص 135 .

[262]- يحياوي نورة بن علي، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 104 .

الفقرة الأولى : دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية الأسرى

تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أهم المؤسسات التي يتم اللجوء إليها وقت الحرب، وبالنظر إلى المعتقلين الفلسطينيين في سجون الإحتلال فلم تستطع اللجنة الدولية زيارة هؤلاء المعتقلين إلا بعد عشرة أشهر من حرب 1967، حيث أن ذلك خلق إشكالية حول العلاقة بين اللجنة وإسرائيل كون الاخيرة ترفض إعتبار المعتقلين "أسرى حرب"، وبالتالي فقد أصرت اللجنة تطبيق إتفاقية جنيف عليهم وإلزامهم بها، إلا أن ذلك لم يؤت ثماره. فقد ظلت العلاقة بين الصليب الأحمر وإسرائيل حتى عام 1978 عندما تم التوقيع على إتفاقية بين الطرفين لتعريف نشاط اللجنة تجاه المعتقلين؛ وذلك لكون أن إسرائيل تدعي أنها ستتعامل مع الإتفاقية ببنودها الإنسانية فقط، لكن ذلك ينطبق أيضا على تعاملها مع السجناء الجنائيين وبالتالي لا جديد في تعاملها مع المعتقلين الفلسطينيين .

لقد شكل حجم الظروف الإنسانية التي عاشها الأسرى الفلسطينيون في سجن أنصار مفاجأة، وهذا ما يستدل عليه من إقدام الصليب الأحمر بإيقاف زيارته لهذا السجن في 25-07-1982 أي بعد أيام من إفتتاحه[263]، وكانت هذه المرة الأولى في نشاط الصليب تجاه الأسرى الفلسطينيين، وقيادة الأسرى كانت تعرف الدور السلبي للصليب، بل هددوه بأنهم سيعتبرونه مشاركة في السياسة الإسرائيلية؛ لأنه مؤسسة غربية تعبر عن العقلية الأخلاقية الغربية والعالم الرأسمالي[264] .

تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى زيارة أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين المحرومين من حريتهم والذين تم إيقافهم خلال النزاعات المسلحة بموجب إتفاقيات جنيف وفق ما أسند إليها من قبل المجتمع الدولي للقيام بهذه المهمة، كما أنها تهدف من خلال زيارتها للسجون إلى التأكد من أن المحتجزين يعاملون بكرامة وإنسانية وفقا للقواعد والمعايير الدولية مهما كانت الأسباب التي أدت إلى توقيفهم وإحتجازهم، ويعمل مندوبوا اللجنة الدولية مع السلطات في جميع أنحاء العالم للحد من خطر سوء المعاملة وتحسين معاملة المحتجزين وظروف إحتجازهم[265]؛ لأن الغرض

---

[263]- دينا عبد الحميد، للفجر نغني، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1989، ص 142 .

[264]- مجلة بلسم "مجلة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الواقع الصحي في معتقل أنصار، فلسطين، العدد 103-104، 1984، ص 110 .

264- اللجنة الدولية للصليب الأحمر "إحترام حياة المحتجزين وكرامتهم"، منشور بتاريخ 14-05-2010، تاريخ الزيارة 04-02-2017، الموقع الإلكتروني http://www.icrc.org/are/what-we-do/visiting-detainees/overciew/visiting-detainees.htm .

المنشود من أنشطة هذه اللجنة يتمثل في ضمان إحترام سلامتهم البدنية والعقلية، وضمان تطابق معاملتهم وظروف إحتجازهم مع القانون الدولي الإنساني والمعايير الأخرى المعترف بها دوليا. وتسعى اللجنة الدولية من خلال الزيارات المنتظمة إلى مراكز الإحتجاز إلى منع وقوع التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة والإختفاء القسري أو الإعدام دون محاكمة وتجاهل الضمانات القضائية الأساسية، وتسهر المنظمة على تحسين ظروف الإحتجاز والحفاظ على الروابط العائلية بين المحتجزين وعائلاتهم[266] .

أولا : عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر داخل السجون الإسرائيلية

تعد السجون أماكن تقييد للحرية، حيث تكون الظروف المعيشية فيها قاسية من الناحيتين البدنية والنفسية، نتيجة ظروف المعيشة السيئة من غذاء ومياه ونظافة ومكان للنوم وتفاقم للهموم العادية الناجمة عن الإنفصال عن الأسرة والأصدقاء والمستقبل المجهول، وتتزايد مخاطر الإصابة بأمراض كالسل وفيروس نقص المناعة البشرية وغيرها من الأمراض المعدية، وغالبا ما تعاني نظم الرعاية الصحية في السجون من قلة الموارد. كما يتعرض المسجونين لدرجات متفاوتة من الإيذاء البدني أو النفسي أو الجنسي، كما يزداد التعذيب والعنف والقتل خارج الإطار القضائي، ويؤدي التعذيب إلى آثار جسدية ونفسية أحيانا قصيرة الأمد وأخرى دائمة على الضحايا وعائلاتهم، وذلك في حالات النزاع أو عدم الإستقرار السياسي .

وتعمل اللجنة الدولية على مراقبة وضع هؤلاء المسجونين في حالة الحجز وإن إقتصى الأمر قبل إحتجازهم عن طريق الزيارات المباشرة للضحايا والحوار مع محتجزيهم، كما وتؤكد اللجنة الدولية على مسؤولية بإحترام المحتجزين وحمايتهم من قبل سلطات الإحتجاز، كما تنبه إلى أي إنتهاكات للقانون الدولي والمعايير الدولية وتوصي بتدابير إصلاحية، كما يمكنها من تقديم مساعدات مؤقتة على شكل إمدادات مياه وغذاء أو مستلزمات طبية أساسية في حالات الطوارئ التي لا يمكن فيها للسلطات تلبية الإحتياجات الأساسية للمحتجزين. ويجب أن يتمتع الأطباء والممرضات والمندوبون التابعون للجنة الدولية الذين يزورون أماكن الإحتجاز لتقييم العوامل المؤثرة على صحة المتحجزين، بخبرة في المسائل المتصلة بالسجون والصحة العامة، وأن يكون

[266]- عنايات فريد، اللجنة الدولية للصليب الاحمر في المنطقة العربية "أنشطة، حقائق، أرقام"، 2002، ص 7 .

لديهم معرفة بالصحة البيئية وعلم الأوبئة والإحتياجات الخاصة بالتغذية والعلاقة المتبادلة بين التغذية والرعاية الصحية والعنف والإكتظاظ .

وفي هذا السياق، فاللجنة الدولية تهدف إلى تحسين أداء النظم الصحية في السجون بصفة عامة وليس التشخيص الفردي والعلاج، كما يقدم الأطباء المشورة حول العلاج العام لأمراض الكوليرا والسل وحمى التيفوس والأمراض الجلدية والأمراض المتنقلة عن طريق الإتصال الجنسي، وفيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز" وغير ذلك من أنواع العدوى التي تتفشى داخل السجون. هذا وعندما يكون التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة بارزا، يقوم أطباء اللجنة الدولية بتوثيق الحالات الفردية لتعزيز التدخل الرسمي للمنظمة، ولا يمثل هذا التوثيق في حد ذاته جزء من أي تحقيق قضائي، ولكنه يهدف إلى حث السلطات المعنية على إتخاذ تلك الخطوة .

ثانيا : كيفية زيارة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للسجون الإسرائيلية

إن زيارة الأسرى الذين تحتجزهم سلطات الإحتلال الإسرائيلي من قبل اللجنة الدولية، يكون الهدف منها هو تقييم طرق المعاملة وظروف الإحتجاز، والمعطيات التي تم تجميعها أثناء الزيارة فيتم مشاركتها مع سلطات الإحتجاز فقط، بحيث تجري اللجنة الدولية زيارات للمحتجزين في جميع أنحاء العالم وفق أساليب عمل موحدة، ويعتبر كافة الفلسطينيين الذين تحتجزهم إسرائيل أشخاصا محميين بموجب المادة 4 من إتفاقية جنيف الرابعة التي صادقت عليها إسرائيل عام 1951 .

هذا فقد تراجع عمل اللجنة الدولية خلال السنوات الأخيرة تجاه الأسرى الفلسطينيين في سجون الإحتلال من جميع النواحي حتى على مستوى الخدمات الإنسانية، فقد توقف إدخال صحيفة القدس إلى الأسرى بالسجون، مع أنها الصحيفة العربية الوحيدة التي تدخل إليهم؛ والتي دأب الصليب الأحمر على الإشراف على إدخالها إلى السجناء. كما قضت إتفاقية أبرمت بين الصليب الأحمر وسلطات الإحتلال بتاريخ 01-01-2011 بتقليص الخدمات الطبية للأسرى المرضى، وتقليص مساهمة الصليب الأحمر في تغطية هذه الخدمات، وإلزام الأسير بدفع جزء من نفقة العلاج[267] .

266- اللجنة الدولية للصليب الأحمر "دورها في حماية الأسرى والمعتقلين"، وكالة معا الإخبارية، منشور بتاريخ 20-02-2012، تاريخ الزيارة 05-02-2017، الموقع الإلكتروني : http://www.maannews.net/content.aspx?id=461736 .

كما أن الإحتلال الإسرائيلي يمنع أقارب الأسرى من زيارة ذويهم وذلك لأسباب أمنية، حيث أن اللجنة الدولية غير قادرة على إيجاد حلول لتسهيل هذه الزيارات، ولم تستطع اللجنة سوى تنظيم زيارات للممنوعين مرة واحدة كل 6 أشهر أو سنة، إضافة إلى عجزها عن تنظيم زيارات لعائلات أسرى قطاع غزة، المحرومين من زيارة أبنائهم منذ أكثر من 5 سنوات. كما إتخذت إدارة السجون والحكومة الإسرائيلية إجراءات بحق الأسرى كالحرمان من التعليم الجامعي والتوجيهي وإدخال الكتب؛ بالإضافة إلى قيامها بفرض العقوبات الفردية والجماعية عليهم، كالغرامات والحرمان من المشتريات الغذائية، ومنع إدخال الأطباء لمعالجة بعض الأسرى المرضى بحجة الأسباب الأمنية، والتي عجزت اللجنة عن إيقافها .

كما أنه من بين المشاكل والتي لم تستطع اللجنة إيجاد حلول لها هو أنه أثناء زيارة أهالي الأسرى لأبنائهم في سجون الإحتلال، فإنهم يتعرضون للتفتيش المذل والمهين على الحواجز خلال الزيارات، مما جعلها عقابا وتعذيبا لأهالي الأسرى. كما أن العديد من الإنتهاكات المخالفة لأحكام القانون الدولي الإنساني تجري أمام معرفة ورؤية الصليب الأحمر الدولي، الذي يكتفي برفع التقارير السرية إلى المسؤولين في جنيف، دون أن يلمس الأسرى أي تحول أو تأثير لهذه التقارير على سلوك الإسرائيليين في التعامل معهم .

الفقرة الثانية : دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية اللاجئين الفلسطينيين

تعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر الهيئة الساهرة على إعمال وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، وقد نصت على ذلك المادة الأولى المشتركة من إتفاقات جنيف الأربع، والمادة الاولى "الفقرة الأولى" من البروتوكول الإضافي الأول، تعمل هذه الأخيرة لتطوير ونشر مبادئ القانون الدولي الإنساني في أوساط الأشخاص المدنيين والمقاتلين[268] .

نتيجة للحرب العالمية الأولى وعواقبها وجد ملايين الناس أنفسهم خارج بلدانهم الأصلية دون حماية ولا أمان، مضطرين للإنتقال بحثا عن الأمن والسلام بسبب ما يعانونه من جراء الحروب، ولذلك فمنذ نشوء اللجنة الدولية التي أعطت إهتمام لوضعية اللاجئين خاصة والمدنيين عامة، حيث عملت على التخفيف من معاناتهم عن طريق أجهزة الإغاثة، بحيث تمكنت اللجنة من التدخل

[268]- أحمد فتحي سرور، القانون الدولي الإنساني "دليل للتطبيق على الصعيد الوطني"، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2006، ص 28 .

في عمليات إغاثة طارئة أساسية، وفي عام 1946 بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية جرى إعتبار ما يقارب من 1675000 شخص في أوروبا، وإفريقيا والشرق الأوسط لاجئين، وكان ينبغي إيجاد أوطان جديدة لهم .

هذا، فإن تدهور الأوضاع في الأراضي الفلسطينية عام 1948، والتي على إثرها بدأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عملياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، بحيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948 تعيين وسيط للأمم المتحدة في فلسطين، وهو الكونت "فولك برنادوت" رئيس الصليب الأحمر السويدي[269]، والذي طالب في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر الذي عقد في إستكهولم عام 1948، بتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين، وأدى ذلك إلى قرار بحث جميع الحكومات وكل الجمعيات الوطنية أن تعمل ما في وسعها، وذلك من أجل تخفيف معاناة ضحايا تلك الأعمال العدائية بغض النظر عن العنصر أو العقيدة أو الإنتماء السياسي مع ضرورة إحترام وتنفيذ قواعد حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين .

تستند اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أنشطتها على قواعد قانونية لمساعدة اللاجئين، منها نصوص القانون الدولي الإنساني "إتفاقات جنيف الأربع لعام 1949، والبروتوكولان الإضافيان لعام 1977"، وكذلك النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر، فهي تقدم من خلال جميع أعمالها الإحتياجات الخاصة للأشخاص اللاجئين وعديمي الجنسية "نساء، أطفال، وكبار السن" بما يتفق والمسؤوليات التي أوكلتها لها الدول[270]. لقد إبتكرت اللجنة الدولية برامج طبية جراحية في زمن الحرب للاجئين الجرحى[271]، ومع ذلك تشعر أنها معنية عندما يواجه اللاجئون مشاكل أمنية خطيرة في البلدان المضيفة، لا سيما إذا تعرضت مخيماتهم الواقعة بالقرب من الحدود لأعمال العنف، بل حتى لعمليات عسكرية؛ فاللجنة الدولية تجد نفسها في وضع يمكنها من أداء دور الوسيط المحايد والمستقل، أما مشاكل الامن في مخيمات اللاجئين فلها وجهان:

1- تحديد مكان المخيمات في المناطق الخطرة المعرضة للأعمال العدائية بالقرب من الحدود .

[269]- فرانسواز كريل، أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد 2، 1988، ص 276 .
[270]- فرانسواز كريل، نفس المرجع، ص 278 .
[271]- على سبيل المثال: مستشفيات للعناية باللاجئين الأفغان في بيشاور وكيتا "في باكستان"، وللعناية باللاجئين الكمبوديين في تايلاند .

2- تواجد المحاربين في مخيمات اللاجئين، ولا شك أن القانون الدولي الإنساني يوفر بعض الحلول للتغلب على هذه المشاكل الأمنية، ولكن يجب إحترام القانون .

فمن أجل مساعدة اللاجئين الفلسطينيين في أي مكان يتواجد ويشهد فيه الشعب الفلسطيني لأعمال العنف من حالات النزاعات المسلحة والإضرابات الداخلية، لذلك قامت اللجنة الدولية بأنشطة ميدانية محاولة في ذلك إيجاد حلول ملائمة لحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين المتدفقين نحو الدول المجاورة، ومحاولة إرساء قواعد إنسانية لعلها تعود بالفائدة لهم[272] .

أولا : بعثة اللجنة الدولية خلال الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لمساعدة اللاجئين

تمارس اللجنة الدولية إختصاصاتها في كل المسائل المتصلة بالمساعدات الإنسانية، وذلك حسب إحتياجات ضحايا النزاعات المسلحة سواء فيما يتعلق بالحماية أو المساعدة، بحيث لا تقتصر هذه المساعدة على المساعدات الإستعجالية وإنما تتوفر على جانب آخر يتعلق بالمساعدات غير الإستعجالية، والتي تتطلب في حالة وصول الضحايا أن يقوم هؤلاء للإستجابة لإحتياجاتهم بأنفسهم، وعدم ربط أنفسهم بالمساعدات الإنسانية والتخفيف من أسباب النزاع، لأن الإستيفاء على النقائص في المجالات المختلفة يزيد من فرص نشوب النزاعات من جديد[273] .

لقد إضطر الفلسطينيين منذ عام 1948 إلى التنقل من ديارهم وأراضيهم التي إستولى عليها اليهود، وبذلك فقد أصبح هؤلاء الفلسطينيين لاجئين أو نازحين داخليا يعيشون داخل أو خارج فلسطين، وبالتالي لا يمكنهم العودة إلى أراضيهم ولا لديارهم لأنهم لا ينتمون إلى اليهود ولا يعترف لهم بحق العودة رغم موقف الأمم المتحدة والقانون الدولي. هذا فقد تواصل النزوح القسري منذ أكثر من 65 عاما، لأن إسرائيل إغتصبت هذه الأراضي من أجل تحويلها إلى مستوطنات يهودية، وبناء الجدار العازل، وإعتماد عمليات عسكرية لتقسيم الإقليم .

تعد اللجنة الدولية للصليب الأحمر من المنظمات الدولية الأولى التي قدمت مساعدات حقيقية للاجئين الفلسطينيين خلال حرب عام 1948 عن طريق البعثة التي إفتتحتها عندما أنشئت مفوضية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، سواء فيما يتعلق بالجرحي والمرضى، أسرى الحرب والسكان

271- محمد حمد العسبلي، الجمعية العامة للهلال الأحمر وخدماتها المحمية في مجال إعداد عاملين مؤهلين لتسهيل تطبيق القانون الدولي الإنساني، عدد 35، مارس- أبريل 1994، ص 98 .

273- يوسف قاسيمي، مهام اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء النزاع المسلح، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، 2005، ص 66 .

المدنيين "ضحاياالنزاع"، وقد أدت اللجنة دور هيئة توزيع إلى جانب رابطة الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر .

وخلال الأشهر الثلاث الأولى من عام 1948، غادر نحو 30000 عربي من الأسر في "القدس، حيفا، يافا" تاركين فلسطين إلى الدول العربية، وفي ظل فشل المقاومة العربية خاصة في الغرب وشرق الخليل مع سقوط طبرية وصفد والشريط الساحلي المطل على حيفا ويافا وعكا على يد القوات الصهيونية، والتي بدورها أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من نفس العام خاصة في شهر أبريل وماي، وكانت أعداد ممن تركوا الأراضي التي إحتلتها إسرائيل يقدر بحوالي ربع مليون شخص في 15 ماي 1948. فقد إستمرت الهجرة بعد إندلاع الحرب، وحتى إعلان الأمم المتحدة للهدنة الثانية في 18 يوليو 1948، وتميزت تلك الفترة بتقدم القوات الإسرائيلية في قطاع الناصرة وفي وسط فلسطين مع سقوط بلدتي اللد ورام الله .

وعليه، ففي تلك الفترة ونتيجة الوضع المأساوي للاجئين قامت الجمعية العامة ووسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت بلفت أنظار المجتمع الدولي إليهم، وقد تم عقد المؤتمر الدولي السابع عشر للصليب الأحمر في ستوكهولم والذي دافع من خلاله برنادوت عن قضية اللاجئين أمام ممثلي الحكومات والجمعيات الوطنية، وقد تبنى المؤتمر قرارًا رقم 63 بعنوان "عملية إنقاذ في الشرق الأوسط"، ورغم ذلك إلا أن الأوضاع بقيت متأزمة، فرام الله التي كان يقطنها 4000 نسمة قبل الحرب أصبحت تؤوي 600000 لاجئ، وما كان على هؤلاء اللاجئين إلا أن يجدوا لهم مأوى في المدارس وبأروقة البيوت وأرصفة الطرقات، وكانت أوضاع المخيمات صعبة جدا مع إنتشار الفقر والأمراض الخطيرة المعدية التي تهدد الآلاف من اللاجئين، بحيث طالب برنادوت المساعدة من صندوق الأمم المتحدة الدولي لإغاثة الطفولة، والعديد من منظمات الإغاثة. ومع ذلك فقد عملت اللجنة الدولية على إنشاء عيادات شاملة لضمان إتخاذ التدابير الصحية المناسبة في المخيمات، وقامت اللجنة بتوزيع 628 طنا من مواد الإغاثة منها 109 أطنان من الأدوية و 430 طنا من الأغذية والملابس والخيام والأغطية .

ثانيا : دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء العدوان على غزة 2014 : لقد أقدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ بدء العمليات العسكرية على قطاع غزة والتي أحدثت دمارا بالبيوت والمباني وكل المؤسسات الصحية والتعليمية بدورها الموكل لها، حيث علمت على تقديم

المساعدات الإنسانية لجميع المحتاجين لها الذين تضرروا من العمليات القتالية، كما أنها بعد إنتهاء العمليات العسكرية قامت بتقديم المساعدات وخصوصا للسكان الذين شردوا من بيوتهم جراء قصف منازلهم، حيث قامت بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني من أجل إنقاذ المصابين ونقلهم إلى المستشفيات[274] .

وفي هذا الإطار فقد كانت اللجنة الدولية على تعاون مستمر مع السلطات المحلية من أجل تقديم كل ما يلزم لتوفير الإحتياجات الأساسية للسكان، فقد قامت بإحضار عدد من وحدات الدم إلى غزة، وقيامها بعملية توريد الأدوية اللازمة إلى المستشفيات من أجل معالجة مصابي الحرب، وتعاونها مع السلطات المحلية وذلك من أجل العمل على إعادة تأهيل لشبكات المياه لتستمر في تقديم خدماتها لأكثر من 2 مليون شخص من سكان غزة، كذلك الأمر بالنسبة لشبكات الكهرباء المتضررة من العدوان. كما أن اللجنة الدولية قامت بعمليات إمداد للنازحين من أدوات إيواء وأدوات للمطبخ ولوازم نظافة وغيرها منذ بدء العدوان على قطاع غزة عام 2014، كما أنها تعمل بكل جهد لإعادة الفلاحين إلى أراضيهم الزراعية التي أصابها الضرر أثناء قيام العدوان، كما انها تعمل بجهد لإعادة إستصلاح هذه الأراضي، وذلك لضمان تمكين الفلاحين من إنتاج المحاصيل الزراعية .

لقد سعت اللجنة الدولية بعملية مد الحقول الزراعية بأنابيب ري وقامت بتوزيع الأسمدة والبذور على ما يزيد لثلاث عشرة ألف مزارع، وذلك نتيجة ما خلفه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والذي أدى إلى تدمير المئات من الدونمات من الأراضي الزراعية، والذي بدوره أدى إلى التأثير السلبي على الإقتصاد المحلي ونتج عنه فقدان مصادر رزق للمزارعين وعائلاتهم. كما أنها قامت تقديم مساعدات نقدية حوالي ألف دولار أمريكي على 250 أسرة تستمد رزقها فقط من المحاصيل الزراعية، حيث إن ثمار هذا العمل المتواصل للجنة قد أنتج ثماره، وذلك نتيجة قيام المزارعين بحصد الثمار في أشد المناطق ضررا .

هذا وبعد وقف إطلاق النار قامت اللجنة بتسوية أغلبية الأراضي الزراعية التي تضررت في الحرب وذلك من أجل إعدادها لتصبح صالحة للإستعمال، وتقديم المساعدة للمزارعين لإزالة مخلفات الحرب التي ألمت بالأراضي الزراعية الخاصة بهم، وتشكل الأراضي الزراعية في

273- موقع اللجنة الدولية للصليب الاحمر، تاريخ الزيارة 12-06-2017، الموقع الإلكتروني:
https://www.icrc.org/ar/where-we-work/middle-east/israel-and-occupied-territories

منطقة الحدود ثلث الأراضي الزراعية في قطاع غزة، وهي تعد "سلة خبز" لسكان غزة. فاللجنة الدولية للصليب الأحمر عملت على إعادة تأهيل 22 كيلو متر، بالإضافة إلى إنشاء بئر ماء وعدد المستفيدين من هذا التأهيل هو 600 ألف نسمة، وأيضا إعادة تأهيل الصرف الصحي في حي الزيتون وحي الشيخ رضوان، وتأهيل 7500 دونم وتوزيع بذور وسماد ل 1350 مزارع وتصليح ستة آبار زراعية[275] .

الفرع الثاني : منظمة أطباء بلا حدود

لقد تم تأسيس هذه المنظمة عام 1971 من قبل مجموعة من الأطباء والصحافيين الفرنيسيين، وتعتبر منظمة طبية وإنسانية ذات بعد دولي، تكمن مهمتها الأساسية في تقديم المساعدات الطبية الطارئة للذين يعانون من أزمات مختلفة في العالم. فالمنظمة لها دور كبير أثناء حدوث الصراعات، فقد قامت بتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني أثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وفي هذا السياق أحدثت تغيرات في مدى فاعلية الفواعل الدولية في العلاقات الدولية وفشلها في وقف إنتهاك حقوق الإنسان، بل حتى فشلها في تطبيق حق التدخل الإنساني لأن الأمر مرتبط بمصالح القوى الكبرى والإقليمية أثناء الحرب على غزة، ولكن من جهة أخرى فإن الذي يتحرك وسط هذه الحرب هو المنظمات الدولية الخاصة بالإغاثة، وكذا المنظمات غير الحكومية ومنها منظمة أطباء بلا حدود، والتي إستطاعت أن تقدم المساعدات إلى الفلسطينيين رغم أن الدول لم تستطع أن تمرر مساعداتها الطبية والغذائية. مثلا كانت منظمة أونروا هي الملجأ الذي يلجأ إليه الفلسطينيون جراء القصف رغم تعرض بعض مدارسها للقصف الإسرائيلي، بالإضافة إلى كونها الوحيدة التي تقوم بإيصال الغذاء لسكان غزة في ظل غياب دور الدول .

ويتمثل الدور الذي قامت به منظمة أطباء بلا حدود في فلسطين في[276] :

- القيام بالعديد من العمليات الجراحية المتخصصة خاصة في جراحة الأطفال وجراحة العظام .

- التركيز على الطب النفسي .

274- موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تاريخ الزيارة 12-06-2017، الموقع الإلكتروني :
https://www.icrc.org/ar/where-we-work/middle-east/israel-and-occupied-territories

275- جدو فؤاد، دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية "نموذج منظمة أطباء بلا حدود"، رسالة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009-2010، ص 140 .

- إنشاءها مستشفى ميداني يحتوي على غرفتي عمليات وغرفتين للعناية المركزة، إضافة إلى قاعات أخرى للمتابعة الطبية والفحص .

- نصبت خيام قابلة للنفخ وهي تضم قاعات للعمليات الجراحية منتشرة في قطاع غزة لتلقي الجرحى والمصابين، حيث تقوم كل خيمة من خمس إلى عشر عمليات جراحية يوميا، بالإضافة إلى العمليات الثانوية .

- توزيع عيادات منظمة أطباء بلا حدود في كل من مدينة غزة، بيت لاهيا في الشمال تحتوي على عيادة متخصصة في طب الأطفال، وكذلك في خانيونس في الجنوب، وتتكون كل عيادة من 3 أطباء جراحين، و 6 ممرضات وأخصائيين في التخدير، إلى جانب 13 موظفًا دوليًا يهتمون بالدعم اللوجستيكي و 50 موظفًا فلسطينيًا .

وعليه، فالمنظمات غير الحكومية ومنها منظمة أطباء بلا حدود لها دور في الحفاظ على حياة الأشخاص ومساعدتهم، إضافة إلى أنها تطلب هدنة في النزاعات الدولية والمسلحة حتى تتمكن من مساعدة الأشخاص، لأن الهدف الأساسي من ضبط ووضع قوانين حقوق الإنسان ومبدأ التدخل الإنساني هو حماية حياة الإنسان من أي تهديد .

الفرع الثالث : المنظمة العربية لحقوق الإنسان

تعد المنظمة العربية لحقوق الإنسان منظمة غير حكومية دولية تعمل على المستوى الإقليمي في الوطن العربي، وتهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز إحترامها ونشر ثقافتها طبقا للمعايير الدولية، وتتخذ من القاهرة مقرا رئيسيا لها، كما أنها حصلت على الصفة الإستشارية لدى المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة، وصفة المراقب لدى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بالإتحاد الإفريقي .

لقد تعاونت المنظمة العربية لحقوق الإنسان مع العديد من المؤسسات والمنظمات وذلك في سبيل مواجهة الإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، حيث قامت بإنشاء قاعدة بيانات للإنتهاكات الفردية ومتابعتها من خلال آلية مخصصة لهذه الإنتهاكات وذلك بالتعاون مع المعهد العربي لحقوق الإنسان، كما تعاونت المنظمة مع المؤسسات الأعضاء في مواجهة العديد من الإنتهاكات، حيث تعاوت مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا والدول العربية وألمانيا في قضايا

تتعلق بترحيل لاجئين إلى بلدانهم بما لا يعرضهم للخطر، كما تعاونت مع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في مواجهة جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الأسرى والمدنيين العرب[277] .

لقد شكلت القضية الفلسطينية مكانة وأهمية كبرى في جهد المنظمة، حيث تركزت مواقفها على تأكيد الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، والتمسك بقرارات الأمم المتحدة بشأن حق العودة والقدس والإستيطان، وتطبيق إتفاقيات جنيف بشأن الأسرى وحماية المدنيين لحين إنهاء الإحتلال وتأكيد حق الشعب الفلسطيني المشروع في مقاومة الإحتلال .

يتمثل موقف المنظمة العربية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بعدة مزايا منها[278]:

- إعطاء الإهتمام الواجب لحقوق الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وأوجه التمييز العنصري الذي يتعرضون له .

- الإهتمام بأوضاع الفلسطينيين اللاجئين في الشتات .

- تابعت المنظمة أداء السلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي، وكان نقدْ المنظمة لأداء السلطة فيما يتعلق بإحترام حقوق الإنسان نقدا هدفه تقويم الأداء .

- كما ساهمت المنظمة في دعم الجوانب الإنسانية للشعب الفلسطيني، فساهمت في توصيل المساعدات الإنسانية لأسر وضحايا إنتهاكات حقوق الإنسان في الإنتفاضتين الأولى والثانية، إضافة إلى تقديم المساعدة القانونية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية .

كما إهتمت المنظمة بالحقوق الجماعية، وفي مقدمتها حقوق الشعب الفلسطيني كقضية مركزية، فتابعت مختلف تطورات القضية الفلسطينية :

- متابعة جهود التسوية السياسية ومدى تلبيتها للحقوق المشروعة الثابتة للشعب الفلسطيني .

- المساهمة في الجهود الدولية والعربية الرامية إلى تأكيد إنطباق إتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحماية المدنيين تحت الإحتلال .

---

[277]- محسن عوض، المنظمة العربية لحقوق الإنسان مسيرة 25 عاما، القاهرة، 2008، ص 219-220 .

277- إبراهيم حسين معمر، دراسة حول: دور المنظمات الدولية الغير حكومية في حماية حقوق الإنسان "حالة تطبيقية على المنظمة العربية لحقوق الإنسان"، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010-2011، ص 50-51 .

- مشاركة المنظمات العربية غير الحكومية الهادفة إلى تعزيز الحقوق الفلسطينية والعربية في القدس .

- الإشتراك في الأنشطة التضامنية من أجل إطلاق سراح السجناء الفلسطينيين وغيرهم من المحتجزين في السجون الإسرائيلية .

- فضح جرائم الحرب الإسرائيلية، ومتابعة قضية القتل الجماعي للأسرى والمدنيين العرب خلال المواجهات العربية الإسرائيلية .

- متابعة أوضاع الفلسطينيين في البلدان العربية، وخاصة في المخيمات الفلسطينية في لبنان .

المطلب الثاني : تعزيز وترقية وحماية حقوق الإنسان

إن المنظمات الدولية غير الحكومية تعمل على المشاركة في أشغال لجان الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وتعمل أيضا على نشر ثقافة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما أنها تشجع الدول من أجل الإنضمام والتوقيع على الإتفاقيات الدولية التي لم تنضم إليها أو توقع عليها، كما تعمل على تطوير الإتفاقيات الدولية، كإتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وإتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 والبروتوكولات الملحق بها، وذلك في سبيل حماية حقوق الإنسان وترقيتها؛ لكونهما أمران مرتبطان على مستوى النظام القانوني الدولي، فالحماية تأتي دائما كمرحلة سابقة ثم تأتي فكرة الترقية[279] .

كما أن المنظمات غير الحكومية تقوم بمراقبة الإنتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان في وقت السلم والحرب، من خلال جمع المعلومات وتوثيقها، كما تتأكد من الحماية الواجب تقديمها للأفراد وفقا للإتفاقيات الدولية وذلك عن طريق إرسالها لبعثات ميدانية، كما تعمل هذه المنظمات على تقديم المساعدات الطارئة وفقا لإتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكلين الإضافيين لعام 1977 في وقت الحرب [280]. وبناءً على ما سبق سنتطرق إلى تعزيز وترقية حقوق الإنسان (فرع أول)، وإلى حماية حقوق الإنسان في وقت السلم والحرب (فرع ثان) .

---

[279]- عبد الواحد محمد الفار، قانون حقوق الإنسان في الفكر الوضعي والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، 1991، ص 423 .

[280]- فقد أصبح الدور الذي تمارسه المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان ملموسا وواضحا في الوقت الحاضر، حيث يجري الحديث عن الدور الذي تمارسه هذه المنظمات في هذا المجال عن طريق المرونة وحرية الحركة في التعامل، بالإضافة إلى الممارسات العملية المهمة على أرض الواقع . أنظر: Human Rights, United Nation, No2, New York, Spring, 1998, P3.

الفرع الأول : تعزيز وترقية حقوق الإنسان

لقد تضمن ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته ومواده على إحترام حقوق الإنسان وتعزيزها، إذ نص على "تعزيز وإحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين وبدون تفريق بين الرجال والنساء"[281]. هذا فقد نشطت المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال تعزيز حقوق الإنسان من خلال قيامها بالأدوار الإستشارية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان[282]، كما نشطت في صياغة صكوك دولية لحقوق الإنسان على شكل إعلانات تشمل قواعد توضيحية أو توجيهية لكنها غير ملزمة[283]، ومن أجل بيان دور المنظمات الدولية غير الحكومية في هذا المجال سنتطرق إلى مشاركة هذه المنظمات في أعمال لجان إتفاقيات حقوق الإنسان "الفقرة الأولى"، وإلى التعريف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني "الفقرة الثانية" وإلى التعاون والتنسيق مع الحكومات في نشر ثقافة حقوق الإنسان "الفقرة الثالثة".

الفقرة الأولى: مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في أعمال لجان إتفاقيات حقوق الإنسان

في إطار الإتفاقيات الدولية تقوم المنظمات غير الحكومية على المشاركة في أعمال لجان إتفاقيات حقوق الإنسان من أجل تنفيذ إتفاقيات حقوق الإنسان، حيث تعمل على الإشراف والرقابة على تنفيذ الدول لهذه الحقوق المتضمنة في الإتفاقيات، فعمل هذه المنظمات يتمحور في تقديم تقارير موازية للجان إتفاقيات حقوق الإنسان، إضافة إلى مشاركتها في دورات اللجان سواء بصفة مراقب أو عن طريق تقديم معلومات شفوية في دورات اللجان، أو في إجتماعات فرق العمل السابقة على الدورة، كما أنها تساهمُ بتقديمِ إفاداتٍ غير رسمية وذلك في الدورات غير الرسمية التي تعقدها لكل اللجان، كما تشرف على تنفيذ الملاحظات الختامية والتوصيات المنبثقة عن أعمال كل لجنة من لجان حقوق الإنسان .

---

[281]- المادة 1 الفقرة 3 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945، والصادر بمدينة سان فرانسيسكو في 26 يونيو 1945 .

[282]- إذ تقوم المنظمات غير الحكومية بتقديم الخبرات والمعلومات التي تتوصل إليها سواء أكانت نظرية أم عملية عن كيفية تطبيق حقوق الإنسان وتعزيزها، بالإضافة إلى تزويدهم بالمعوقات التي قد يتعرضون لها وكيفية معالجتها، ويكون تقديم هذه الخبرات إما لحكومات الدول أو للمنظمات الدولية (العالمية أو الإقليمية)، إذ تلجأ بعض الدول إلى هذه المؤسسات لمساعدتها في مجال الخبرات لأعمال حقوق الإنسان. أنظر: حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 1979، ص 54 .

[283]- تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الصك هو السائد في منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها في وثائقها، فهو الأوسع دلالة ويشمل الميثاق، مثل ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الإقتصادية 1947، بالإضافة إلى الإتفاقيات والمعاهدات والتوصيات والبروتوكولات.... إلخ، ظريف عبد الله وآخرون، حقوق الإنسان العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (17)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص209 .

أولا : تقديم التقارير الموازية : فمن أجل الإشراف والرقابة على إتفاقيات حقوق الإنسان الدولية يعد نظام التقارير هو الأسلوب الأكثر إتباعًا في ذلك[284]، ومن بين هذه الإتفاقيات هناك الإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز لعام 1965[285]، والتي تعد أول إتفاقية في مجال حقوق الإنسان التي تنص من خلال لجنة القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري للنظر في تقارير الدول الأطراف عما تكون قد إتخذته من إجراءات وتدابير تشريعية أو إدارية أو قضائية أو أي نوع آخر من التدابير تمثل إعمالًا لأحكام الإتفاقية[286]. كما تتولى إعداد تقارير موازية لتلك التي تقدمها الدول عند عملية تنفيذ الإتفاقيات في البلد المعني[287]، وبالتالي لا يطلب من المنظمات الدولية غير الحكومية أن تكون ذات صفة إستشارية لدى المجلس الإقتصادي والإجتماعي حتى يتسنى لها العمل مع لجان المعاهدات، ومن بين الطرق البالغة الفعالية للمنظمات الدولية غير الحكومية للإسهام في إعمال حقوق الإنسان هو العمل مع هيئات المعاهدات[288] .

ثانيا : مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في دورات اللجان : تشارك المنظمات الدولية غير الحكومية في دورات اللجان من خلال عدة طرق ومنها :

1_ المشاركة بصفة مراقب : إن جميع هيئات المعاهدات تسمح بمشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في دوراتها بصفة مراقب، ولكن يستوجب عليها أن تحصل مسبقًا على التصاريح اللازمة لحضور الدورات مع أمانة اللجنة، لأن القواعد والممارسات المتعلقة بمشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية تختلف في دورات اللجان[289] .

284- تكتسي التقارير أهمية كبيرة كونها تمكن اللجنة من التأكد من مدى صحة ما ورد في تقارير الدول، لأن هذه الأخيرة غالبا ما تقتصر تقاريرها على مجرد عرض لقوانينها الداخلية المتفقة مع أحكام الإتفاقية، بالإضافة إلى أن غالبية التقارير تكون شكلية دون أي تدخل في جوهرها. أنظر: محمد يوسف علوان و محمد خليل موسى، مرجع سابق، ص 260 .

285- إعتمدت الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وعرضت للتوقيع والتصديق والإنضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2106 (د- 20) المؤرخ في 21_12_1965، ودخلت حيز النفاذ في 04_01_1969 وفقا لنص المادة 19 من الإتفاقية .

286- المادتان (8 _ 9) من الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، مرجع سابق .

287- ويجب أن تضم التقارير معلومات تتعلق بنشاطات المتابعة الخاصة بالمؤتمرات العالمية لحقوق الإنسان، والتطورات الإجتماعية كالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان 1993 (فيينا)، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالأطفال (نيويورك)، ومؤتمر المرأة العالمي (بكين)، وقمة الأرض (ريو)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية (كوبنهاجن)، والمؤتمر العالمي ضد الإستغلال في التجارة الجنسية "ستوكهولم". أنظر: لورا تايتاز بريغمان، مجموعة المنظمات غير الحكومية لإتفاقية حقوق الطفل، دليل المنظمات غير الحكومية من أجل إعداد التقارير للجنة حقوق الطفل، جنيف، الطبعة الثالثة، مقال منشور على الإنترنت : www.crin.org/ngo/NGO/Group/crc .

288- هذا وتقدر هيئات المعاهدات قيمة المعلومات التي تقدمها المنظمات الدولية غير الحكومية في مختلف مراحل تقديم التقارير، وذلك للإستفادة منها في العمليات التعاهدية، مثلا الإفادات والتحقيقات وإجراءات الإنذار المبكر، حيث يتم من خلال هذه المعلومات دعم المعلومات الواردة في تقارير الدول الأطراف في هذه الإتفاقيات . أنظر: عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 190 .

289- برابج السعيد، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان، رسالة ماستر، جامعة منتوري قسطنطينة، الجزائر، 2010، ص 70 .

2_ تقديم المعلومات الشفهية : تخصص معظم اللجان للمنظمات الدولية الغير حكومية الوقت الكافي لكي تقوم بتقديم عروضها الشفهية للقضايا الواردة في المعلومات المكتوبة والتقارير المقدمة منها في دورات اللجان، سواءً أكان خلال إجتماعات الفرق العاملة السابقة للدورة أو أثناء الدورات.

أ_ دورات اللجان : إن بعض اللجان تفسح المجال لممثلي المنظمات الدولية غير الحكومية وذلك لتقديم إفادات لها سواءً أكانت رسمية أم غير رسمية، أثناء الدورة التي ينظر فيها تقرير الدولة المعنية[290] .

ب_ الفرق العاملة السابقة على الدورات : تسمح اللجان مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في فريق العمل لأعضاء اللجنة بطرح أسئلة المتابعة والحصول على وجهة نظر بديلة لتقرير الحكومة، كما أنه بإمكان المنظمات الدولية غير الحكومية[291] أن تساهم في تحديد الأولويات والقضايا الرئيسية التي يجب مناقشتها مع الدولة[292] .

3_ الإفادات غير الرسمية : بإمكان المنظمات الدولية غير الحكومية أن تقوم بتنظيم إفادات على هامش الإجتماعات الرسمية للجان، بحيث يجب أن تركز هذه الإفادات غير الرسمية على القضايا والدول التي تتعامل مع اللجنة، ويكون تقديمها من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية في اليوم السابق على النظر في تقرير الدولة المعنية أو في اليوم نفسه، وذلك يكون ما بين الساعة الواحدة والساعة الثالثة ظهرا .

ثالثا : متابعة الملاحظات الختامية : إن المنظمات الدولية غير الحكومية تحاول نشر الملاحظات الختامية وملاحظات أعضاء اللجنة وذلك بمشاركة وسائل الإعلام الوطنية في عملها[293]، وبذلك

290 - هذا وتحرص كل من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم على تخصيص وقت محدد للإستماع إلى الإفادات الشفوية المقدمة من المنظمات الدولية غير الحكومية.أنظر: المادة 69 من النظام الداخلي للجنة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لعام 1987. وأنظر كذلك: المادة 47 من النظام الداخلي للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة لعام 1982 .

291- يتعين على المنظمات غير الحكومية أن تحضر نسخا عن الإحصاءات أو الدراسات التي قد تستعين بها خلال العرض الشفهي، أو التي قد تثير إهتمام أعضاء اللجنة، ويمكن إستخدام المعلومات التي تؤمنها المنظمات غير الحكومية في إعداد لائحة القضايا التي سترسل إلى الحكومة، وتتضمن لائحة القضايا أسئلة إضافية على الدول الأطراف الإجابة عليها خطيا قبل الجلسة العامة. أنظر: لورا تايتاز بريغمان، مرجع سابق .

292- لورا تايتاز بريغمان، مرجع سابق .

293- لورا تايتاز بريغمان، مرجع سابق .

فالوسائل أو الطرق التي من خلالها تستطيع هذه المنظمات أن تتابع بها أعمال الهيئات والمعاهدات[294] يمكن تحديدها كالتالي :

1_ قيام المنظمات غير الحكومية بدور المحفز على تنفيذ الإصلاحات التشريعية الوطنية، ورصد حالة حقوق الإنسان والخطوات المتخذة على المستوى المحلي لتنفيذِ الملاحظات الختامية للجان[295].

2_ زيادة الوعي والإدراك حول النقاشات والمداولات التي تجري في إجتماعات اللجان، فضلًا عن الإلتزامات التي يتعين على الدول الأطراف القيام بها، ومعرفة كيفية الإستفادة من الملاحظات الختامية في تعزيز التمتع بحقوق الإنسان على المستوى الوطني، والمشاركة في أعمال هيئات المعاهدات وذلك عن طريق إطلاع كل لجنة على كيفية تجاوب الحكومة مع التوصيات النهائية .

الفقرة الثانية : التعريف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني

إن القانون الدولي يحافظ على حقوق الشعوب والجماعات والمنظمات وينظم العلاقات بين الدول، وذلك من خلالِ ميثاق الأمم المتحدة، والقرارات الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي إعتمدته الجمعية العامة في 10-12-1948. فقد جاءت أطرًا تشملُ الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والأمنية للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة "U.N.O" ولجميع الأفراد والجماعات العرقية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، بما يكفل وجودها وحقوقها المختلفة، فهو حق دولي لجميع الشعوب الكبيرة والصغيرة، الغنية والفقيرة، القوية والضعيفة دون إستثناء أو تفريق بسبب العرق أو الدين أو اللغة أو التاريخ أو الموقع الجغرافي، حقها في تقرير مصيرها وحقها في العدل والمساواة وفي الحضارة والتقدم التكنولوجي وغيره، وهذا يعني التحرر من الإستعمار ونيل الإستقلال، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، لأن الشعب الذي عاش على أرضه آلاف السنين هو الذي يمتلك حق السيادة على أرضه وتقرير مصيره .

---

[294]- العمل مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دليل المنظمات غير الحكومية، مقال منشور على شبكة الأنترنت، مرجع سابق .

[295]- الملاحظات الختامية التي تصدرها هيئة المعاهدة بعد نظرها في تقرير الدولة الطرف، وتشير الملاحظات الختامية إلى الجوانب الإيجابية لتنفيذ الدولة المعاهدة، كما تشير إلى المجالات التي توصي بشأن هيئة المعاهدة بالحاجة إلى إتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب الدولة، وهيئات المعاهدات ملزمة بإصدار ملاحظات ختامية تكون محددة ومركزة وقابلة للتنفيذ، كما تولي هيئات المعاهدات إهتماما متزايدا للتدابير الرامية إلى ضمان المتابعة الفعالة لملاحظاتها الختامية، ويشار إلى هذه الملاحظات الختامية بعبارة "تعليقات ختامية" من جانب بعض اللجان وفقا لنص معاهداتها .

لقد تعرض الشعب الفلسطيني لغزوة صهيونية أدت إلى قيام (إسرائيل) عام 1948، ووقوع قسم من الشعب الفلسطيني تحت الإحتلال، ونفي القسم الآخر من وطنه ومحاولة طمس وجوده الوطني وحقوقه، وكان من نتيجة ذلك أن ثارَ هذا الشعب لتحرير وطنه، ودفع منظمة الأمم المتحدة إلى إعادة دراسة قضية فلسطين، وإتخاذ قرارات كثيرة بشأن ما أطلق عليه "الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني"، وهذا ما سنعمل على تناوله في هذه الفقرة .

أولا : حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

يعتبر حق تقرير المصير من الحقوق الجماعية التي تتعلق بوجود جماعات سكانية تشترك برقعة جغرافية معينة، وخضوع هذه الجماعات لسيطرة قوة عسكرية أو إستيطانية أو إقتصادية أو غيرها، شريطة أن تكون هذه القوة ذات طابع غريب أو أجنبي عن هذه الجماعة السكانية وعلى نفس الإقليم، مع قيام هذه القوة بحرمان الجماعات السكانية الأصلية من حقوقها في ممارسة السيادة على إقليمها[296]. هذا ويعتبر حق تقرير المصير أحد الأسس القانونية التي ينبني عليها حق الفلسطينيين في تحرير أرضهم وتكوين دولتهم المستقلة، وهو أحد الحقوق المشروعة الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني التي نصت عليها قرارات عديدة للجمعية العامة، كما أنه أحد الأسس التي إستند إليها المجلس الوطني الفلسطيني في إعلانه للإستقلال وقيام الدولة الفلسطينية في 15 فبراير 1988 .

هذا ويعرف حق تقرير المصير "أن يكون لكل شعب الحق في تكوين دولة مستقلة وأن يختار نظامه السياسي بحريته"، وعرف توماس جيفرسون وزير خارجية أمريكا 1793 حق تقرير المصير على أنه "حق كل أمة أو شعب بحكم نفسه بالأشكال التي ترتئيها وفي تغييرها متى وكيفما أرادت"، وعرفه لينين بأنه "حق الشعوب في الإستقلال على المستوى السياسي عبر إنشاء الدولة المستقلة والمتمتعة بكيان سياسي خاص"، في حين عرفه الرئيس الأمريكي "ولسون" من خلال رسالة بعثها إلى الكونغرس الأمريكي بأنه "إحترام للطموحات القومية للشعوب في حكم نفسها بإرادتها، وبإعتبارها هذا الحق مبدأ ضروريًا للعمل"[297] .

---

[296]- موسى الدويك، الإرهاب والقانون الدولي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، جامعة الزرقاء الأهلية، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2001، ص 123 .

305- محمد الشراقة، العنف بين الإرهاب والنضال من أجل التحرر وتقرير المصير، رسالة ماجستير، المدرسة الوطنية للإدارة العمومية، الرباط، المملكة المغربية، 1989، ص 176 .

وقد عرف حق تقرير المصير كمبدأ عالمي في الثورتين الأمريكية والفرنسية، اللتين عملتا على تأصيل هذا الحق في مفاهيم الشعوب الغربية من خلال مبدأ مونرو 1823 وإعلان الرئيس ويلسون 1918، ومن خلال ما أعلن في الثورة البلشفية إبان الحرب العالمية الأولى، ويعتبر هذا الحق أحد الأهداف الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة من خلال النص في ميثاقها الأساسي، وما تم النص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أنه تم التأكيد على هذا الحق في المادة الأولى من إتفاقيات الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للإنسان، وفي الإعلان الخاص بتصفية الإستعمار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1960، كما تم التأكيد عليه في مؤتمر فيينا 1969 الخاص بقانون المعاهدات[298]، وبذلك أصبح مؤكدًا على أساس أنه قاعدة آمرة وملزمة، ضمن القواعد الناظمة للهيكل العام للقانون الدولي .

ويوجب هذا الحق الثابت الذي إستقر في القانون الدولي العام ترتيب إلتزامات تقع على عاتق المجتمع الدولي كضرورة إحترام حق الشعوب ورغباتها في تقرير مصيرها، والإمتناع عن كل ما من شأنه الإنتقاص من ذلك الحق، بالإضافة إلى توليد الحقوق للشعوب الخاضعة للإستعمار والسيطرة الأجنبية، فهو يتيح لها الحق في المقاومة ومعارضة كل مساس بحقوقها الأصلية في الحرية وتقرير المصير[299] .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس إحترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك إتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام"، ولذلك لا بد من الإشارة إلى النصوص الحرفية التي تضمنتها القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي أقرت من خلالها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والتي تعتبر من الحقوق غير القابلة للتصرف وهذه القرارات هي :

- قرار الجمعية العامة رقم 2672 في الدورة 25 المنعقدة بتاريخ 08 ديسمبر 1970 والذي جاء تحت عنوان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، حيث جاء في هذا القرار ما نصه :"وإذا تذكر قرارها 2535/ب في الدورة 24 المتخذ في 10 ديسمبر 1969 والذي أكدت فيه من جديد

306- نبيل الرملاوي، الدبلوماسية الفلسطينية ودبلوماسية الحرب الإسرائيلية أمام القانون الدولي،عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص 129 .

[299]- أحمد حلمي، الضفة وغزة بين الحكم الذاتي وتقرير المصير، مجلة السياسة الدولية، العدد 59، 1980، ص 122 .

حقوق شعب فلسطين غير القابلة للتصرف. وإذ تضع نصب عينيها مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير المصير المكرس في المادتين "1 و 55" من ميثاق الأمم المتحدة والذي تم تأكيده في الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، تعترف لشعب فلسطين بالتساوي في الحقوق وبحق تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

- قرار الجمعية العامة رقم 3236 في الدورة 29 بتاريخ 22 نوفمبر 1974، والذي جاء تحت عنوان إقرار حقوق الشعب الفلسطيني حيث جاء في القرار ما نصه "وإذ تعترف بأن مشكلة فلسطين لا تزال تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، وإعترافا منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وإذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، لا سيما حقه في تقرير مصيره، وإذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه، والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[300] :

1- تؤكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين غير القابلة للتصرف وخصوصا :

أ- الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي . ب- الحق في الإستقلال والسيادة الوطنيين .

كما أن هناك عددًا من القرارات التي تنص على هذا المبدأ من خلال القرارات المتعاقبة للأمم المتحدة والتي تأتي كما يلي[301] :

- جاء القرار رقم 42 الصادر في 5 مارس 1948 ليطلب من لجنة حقوق الإنسان القيام بدراسة الطرق والوسائل التي تؤمن حق تقرير المصير للأمم والشعوب .

- القرار رقم 637 والذي جاء ليؤكد على أن حق الشعوب في تقرير مصيرها إنما يعد شرطا ضروريا للتمتع بكافة الحقوق الأساسية من خلال دعم مبدأ حق تقرير المصير لجميع الشعوب من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

308- نهاد خنفر، التمييز بين الإرهاب والمقاومة وأثر ذلك على المقاومة الفلسطينية بين عامي 2001-2004، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005، ص 56-61 .

[301]- جعفر علي، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية "دراسة تأصيلية على ضوء أحكام القانون الدولي"، القاهرة، 2010، ص 219 .

- قرار الجمعية العامة الصادر في 19 ديسمبر 2017 الذي يؤكد حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وفي 15 نوفمبر 2018 صوتت اللجنة الثالثة للأمم المتحدة في قرار دعم الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير مصيره .

وغير ذلك من القرارات التي أكدت على كفالة حق الشعوب في تقرير مصيرها، والتي أشارت بما لا يحمل مجالا للشك بضرورة وقانونية هذا المبدأ لتحرير الشعوب وتحقيق إستقلالها، ويعتبر الإعتراف الدولي بحق تقرير المصير ذا أهمية خاصة وتحديدا للشعب الفلسطيني. فالأمم المتحدة منذ نشأتها أكدت على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وربطت هذا الحق بالسلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط والعالم، ولهذا طلبت الأمم المتحدة من إسرائيل الإنسحاب الكامل من الأراضي التي إحتلتها بعد حرب 1967، حتى يستطيع الشعب الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية من تقرير مصيره بحرية تامة ودون أي تدخل إقليمي أو دولي .

ثانيا : حق العودة للشعب الفلسطيني

يعتبر حق العودة من المسائل المهمة لدى الفلسطينيين سواء في صراعهم مع الطرف الصهيوني[302] من حيث مطالبتهم بتطبيقه، أو في شأنهم الداخلي من حيث خلافاتهم بسبب طريقة التعامل مع هذه المسألة، كما أن لهذا الحق ذات الأهمية على الصعيد الدولي، كونه يشكل جوهر أكثر القضايا تعقيدا، خاصة أنه بعد مرور أكثر من نصف قرن على بدايتها تفاقمت مشاكلها وتعددت أطرافها[303].

1_ مضمون القرار 194 : حق العودة يستند إلى هذا القرار الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة بتاريخ 11 ديسمبر 1948، فقد جاء القرار في خمسة عشر بندا[304]، وتتضمن إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، حيث يعتبر هذا القرار هو الأهم من بين القرارات المتعلقة بحق العودة الخاص بالفلسطينيين، ويتربت على هذا القرار عدة حقوق أساسية، ومن هذه الحقوق :

---

[302]- حق العودة هو حق كل من غادر بلده برغبته أو مكرها في أن يعود إليها متى أراد وأن يستعيد ممتلكاته وحده أو مجموعة لها نفس صفاته، والمجتمع الدولي ملزم بمساعدته في إطار الشرعية الدولية . أنظر: رمضان بابادجي بابادجي (رمضان)، شميلييه جاندرو (مونيك)، دو لابراديل (جيرو)، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، ترجمة : نيكول قارح، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996، ص 40 .

[303]- بابادجي (رمضان)، شميلييه جاندرو (مونيك)، دو لابراديل (جيرو)، نفس المرجع، ص 3-9 .

[304]- عبد الحميد سيف محمد، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام، الدار العربية للعلوم ، الطبعة الثانية، بيروت، 2002. أنظر كذلك: الملحق رقم 4 المتعلق بنص قرار الجمعية العامة رقم 194 المتعلق بالعودة والتعويض .

أ_ حق العودة إلى الأماكن التي أجبروا على مغادرتها، وهو يشمل اللاجئين المهجرين إلى خارج فلسطين، أو أولئك الذين أرغموا على اللجوء إلى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة في العام 1948، أو إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المناطق التي لم يشملها الإحتلال في عام 1948.

ب_ حق إستعادة الممتلكات أو الملكيات الخاصة بلاجئي 1948 العائدين إلى "ديارهم" أي إلى بيوتهم، ولقد تم تأكيد هذا الحق في ورقة عمل سكرتارية الأمم المتحدة في مارس 1950، وجددت الجمعية العامة التأكيد على حق إستعادة الممتلكات في قرار صدر في عام 1974 يشير إلى "حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي طردوا منها" .

ج_ حق التعويض، وهذا الحق ينص على منح تعويض نقدي عن خسارة الأملاك الخاصة أو المفقودين أو المصابين، وهو يشمل فئتين من اللاجئين :

+ الفئة التي تقرر العودة حيث يحق لها الحصول على تعويض كامل عن فقدان الأملاك الخاصة التي تعرضت للتدمير أو التلف .

+ الفئة التي قد تختار طوعا عدم ممارسة حق العودة إلى ديارها وإستعادة أملاكها، ويحق لهذه الفئة الحصول على تعويض كامل عن كل أملاكها سواء أصابها التلف والتدمير أم لا .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن حق العودة المتضمن في القرار 194 لا يسقط بتقدم الزمن لأنه حق فردي يعني كل لاجئ تم طرده بمفرده، وحق جماعي يتعلق بشعب تم طرده من أرضه، وقد إكتسب هذا الحق قوة معنوية وعرفية على مدار سنوات الأزمة التي ما تزال قائمة بإستمرار لعدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية، حيث إن الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت على القرار 194 طوال السنوات التي تلت صدوره، وقد أصبح هذا الحق ذا قوة أكبر منذ العام 1974 عندما صارت القضية الفلسطينية تطرح في الأمم المتحدة تحت بند "حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره"، وفي نوفمبر 1975 أصدرت الجمعية العامة القرار 3376 الذي أنشأ اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف .

2_ أسباب صدور القرار : أقام اليهود دولتهم على أرض فلسطين من خلال القرار 181، إلا أن الأمم المتحدة المصدرة لهذا القرار لم تلتزم بما جاء في البند (ب) منه، حيث إنها لم تلتزم برأي

اللجنة المكلفة بالإشراف على تنفيذه، حيث ذكرت في تقريرها المقدم للأمين العام للأمم المتحدة أن قرار التقسيم لا يمكن تنفيذه إلا من خلال القوة العسكرية، وخلال تلك الفترة رفضت بريطانيا – الدولة المنتدبة- دخول اللجنة الدولية المكلفة بالإشراف على التقسيم، مؤجلة ذلك إلى ما بعد خروجها من فلسطين، مما أدى بالجمعية العامة إلى إصدار القرار 186 في 14 ماي 1948، نص على إرسال وسيط دولي مهمته منع نشوب أي أعمال قتالية، إلا أنه وصل متأخرًا -عقب إعلان قيام دولة الكيان الصهيوني- حيث إندلعت الأعمال القتالية[305]. وقد إستغل الوسيط الدولي "الكونت برنادوت" الهدنة الثانية لإيجاد صيغة حل وسط تقوم أساسًا على : منح الفلسطينيين 60% من مساحة فلسطين، وعودة اللاجئين الذين طردوا من المناطق الخاضعة لإسرائيل، إضافة إلى حماية الأماكن المقدسة، لكن كلا الطرفين رفض الإقتراح، كما أن العصابات الصهيونية إغتالت الوسيط بسبب دعوته إلى إعادة اللاجئين .

لقد أصدر مجلس الأمن في 4 و 16 أكتوبر 1948 قرارين إستنادًا للبندين السابع والثامن يحرم فيهما إستخدام القوة لتغيير الواقع الذي فرضه اليهود، وفي 16 نوفمبر أبرمت إتفاقية بين كل من الكيان الصهيوني ومصر، ثم الأردن ثم لبنان، كانت للهدنة الدائمة، سلمت فيها هذه الدول بالواقع الجديد لجغرافية فلسطين وحدودها، مع قابلية التعديل أثناء التسوية النهائية للصراع. فقد كان القرار 194 ثمرة توالي السيطرة اليهودية والأجنبية من جهة، والتخاذل العربي من جهة أخرى، حيث قضى القرار بتشكيل لجنة توفيق دولية تتابع المهمة التي بدأها "الكونت برنادوت"[306] .

الفقرة الثالثة : تعاون المنظمات الدولية غير الحكومية وتنسيقها مع الحكومات

إن الشراكة بين المنظمات الدولية غير الحكومية والدولة يختلط بمجموعة من المفاهيم التي ترتبط به[307]، بحيث أن كل دلالة لهذه المفاهيم تختلف عن المفهوم الآخر، ومن بين تلك المفاهيم

---

[305]- نادية شكيل، حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الأمم المتحدة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، الجزائر، 2011-2012، ص 52 .

[306]- فتحي رشيد، قراءة في الشرعية الدولية من خلال القرار 194، دراسة نشرها الموقع الإلكتروني الفلسطيني :
http://www.falestiny.com/news/1373 .

[307]- إن العلاقة المتبادلة بين المنظمات غير الحكومية (الأهلية منها والدولية) وبين الحكومات في دول العالم الثالث أو الدول الضعيفة والصغرى بصورة عامة، تختلف في طبيعتها وبدرجة واسعة عن تلك العلاقات المتبادلة بين هذه المنظمات وبين حكومات الدول في العالم المتقدم، بما في ذلك حكومات الدول القوية والدول الكبرى، كما تختلف العلاقات بين المنظمات الدولية غير الحكومية وبين الدول بإختلاف طبيعة النظام السياسي الحاكم في أية دولة وموقفه من الديمقراطية. أنظر: هالة السيد إسماعيل الهلالي، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، دراسة لحالتي اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية، رسالة دكتوراة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007 .

التعاون أو المشاركة، أو التنسيق أو الإتفاق[308]. فالمنظمات الدولية غير الحكومية تستطيع المشاركة في عملية إعداد التقارير المتعلقة بالقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تعود بالأساس على الدولة في إنجازها، فضلًا على أن هذه المنظمات لها مساهمة في تشجيع الدول وتحفيزها على التصديق على المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان أو الإنضمام إليها .

أولا : المساهمة في إعداد التقارير : إن المنظمات الدولية غير الحكومية تشجع حكوماتها على إعداد التقارير في الموعد المحدد، وذلك في حالة تخلف الدولة عن القيام بهذا الإجراء، ويمكن لهذه المنظمات[309] أن تقوم بتزويد الدولة بكافةِ المعلومات المتعلقة بتنفيذ المعاهدة والتي جمعتها من خلال ممارستها لأنشطتها، وبذلك يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تعمل بالمشاركة مع الدولة من أجل تنفيذ المعاهدة[310]. هذا فإنه يمكن لهيئات المعاهدات في حالة عدم قيام دولة طرف في المعاهدة بتقديم تقاريرها لفترة طويلة أن تعتمد إجراء يتم بموجبه النظر في حالة الدولة بدون التقرير، وهو ما يعرف بإسم إجراء المراجعة، حيث يمكن الإستعاضة عنه بالمعلومات المقدمة من المنظمات غير الحكومية[311] .

ثانيا : تشجيع التصديق على المعاهدات أو الإنضمام إليها : يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية المشاركة بشكل فعال عن طريق الضغط على الحكومة بإتجاه التصديق أو الإنضمام إلى المعاهدات، في حالة أن الدولة لم تصادق على إحدى المعاهدات أو البروتوكولات الإختيارية أو لم تنضم إليها، بحيث تقوم هذه المنظمات بتنسيق جهود الضغط مع مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية

---

[308]- أديب محمد جاسم الحماوي، مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات العامة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة تكريت، 2009، ص 87 .

309- تجدر الإشارة إلى أنه في بعض البلدان تمت إستشارة المنظمات غير الحكومية في إتفاقية حقوق الطفل في إعداد تقرير الدولة الطرف وأدرجت مساهمتها في التقرير الرسمي للدولة الطرف، ويتخذ هذا التعاون عدة أشكال تشمل مراسلة المنظمات غير الحكومية لطلب معلومات حول تنفيذ الإتفاقية أو عقد إجتماع أو إجتماعات مع المنظمات غير الحكومية لطلب أرائها أو لمناقشة نسخ عن التقرير أو مسودة التقرير أو إنشاء لجان مشتركة بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية من أجل إعداد مسودة التقرير، ولكن في معظم البلدان لا تحظى المنظمات غير الحكومية بفرصة المشاركة في عملية إعداد التقارير أو لا تؤخذ أراءها بعين الإعتبار بشكل كامل، بالإضافة إلى ذلك على المنظمات غير الحكومية أن تتوخى الحذر في الحفاظ على إستقلاليتها. أنظر: لورا تايتاز بريغمان، مرجع سابق .

[310]- عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، مرجع سابق، ص 193 .

[311]- وفقا لهذا الإجراء يجوز للجنة المعنية أن تبدا في فحص حالة تنفيذ المعاهدة ذات الصلة من جانب الدولة الطرف حتى وإن كان تقرير هذه الدولة لم يرد منها، ويجوز للجنة أن تضع قائمة بالقضايا والأسئلة على الدولة الطرف، التي تكون مدعوة لإرسال وفد لحضور الدورة، ويجوز تلقي معلومات عن هيئات الأمم المتحدة الشريكة والمنظمات غير الحكومية، وتقوم اللجنة على هذا الأساس بإصدار ملاحظاتها الختامية، بما في ذلك توصياتها، ويجوز بدء هذا الإستعراض حتى إذا إمتنعت الدولة الطرف عن إرسال وفد لحضور الدورة، ولا يستخدم الإجراء الإستعراضي إلا في الحالات الإستثنائية، ففي عدد كبير من الحالات يكون تقديم اللجنة إخطارا بأنها تعتزم النظر في الحالة في بلد ما في ظل عدم وجود تقرير كافٍ لإقناع الدولة الطرف بإعداد تقرير في غضون فترة وجيزة .

وأجهزة الإعلام الوطنية من أجل دفع الدولة وتشجيعها على التصديق والإنضمام إلى المعاهدات[312] .

الفرع الثاني : حماية حقوق الإنسان في وقت السلم والحرب

تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية على ضمان إحترام حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية الواردة في الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، كإتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين الملحقين بها لعام 1977، وذلك من خلال الإستراتيجيات المختلفة التي تتبعها هذه المنظمات من أجل العمل على حماية حقوق الإنسان. كما أن جهود هذه المنظمات تعمل من أجل إحترام حقوق الإنسان وصيانتها في وقت السلم والحرب، ففي فترة السلم تعمل على تجسيد إتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي من أبرزها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يعتبر أهم وثيقة بعد ميثاق الأمم المتحدة، في حين أن فترة الحرب؛ فإنها تعمل وفقا لما خولته لها إتفاقيات جنيف والبروتوكولان الإضافيان، وذلك من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، وحماية المدنيين والسهر على إحترام الدول لهذه الحقوق. ومن أجل توضيح الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في فترة السلم والحرب، سنتطرق إلى مساعي المنظمات الدولية غير الحكومية في وقت السلم (**الفقرة الأولى**)، وإلى مساعيها أثناء النزاعات المسلحة (**الفقرة الثانية**)، وإلى مساعيها في إطار منظمة الأمم المتحدة (**الفقرة الثالثة**) .

الفقرة الأولى : مساعي المنظمات الدولية غير الحكومية في وقت السلم

فقد عرفت الحركة الدولية للصليب الأحمر السلم الذي إعتمده الصليب الأحمر في بلغراد عام 1975 جاء فيه " للإنسان الحق في التمتع بسلم دائم"، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تم إحترام ومراعاة حقوق الإنسان، كما نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإتفاقيات الإنسانية[313]، فالمنظمات الدولية غير الحكومية وحسب القانون الدولي لحقوق الإنسان والإتفاقيات الدولية تعمل بدور هام وفعال على توفير الحماية للشعوب في وقت السلم وفق ما تم التنصيص عليها في

---

[312]- وتطبيقا لهذا الدور تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتشجيع الدول على التصديق على الصكوك الدولية، كما دعت هذه المنظمات الدول إلى ضرورة توضيح سبب وجود القواعد الدولية لأعضاء البرلمانات، والوزراء، والموظفين الحكوميين، ويعني ذلك إيجاد أشخاص في البلدان المعنية يكونون مؤيدين للمعاهدة، ومستعدين للدفاع عنها، وشاركت اللجنة أيضا في جعل إتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها لعام 1977 معترف بها عالميا. أنظر: عمر سعد الله، المنظمات غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، مرجع سابق، ص 170-171 .

[313]- بيتر نوبل، دور الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تعزيز إحترام حقوق الإنسان، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 29، 1993، ص 107 .

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعليه فهذه المنظمات وحسب القانون الدولي تقوم بعدة أدوار كجمع المعلومات وتوثيقها، وإيفاد بعثات ميدانية (كبعثات تقصي الحقائق، وبعثة الملاحظة القضائية، ومراقبة المحاكمات، وبعثات الإغاثة)، إضافة إلى الدور الذي تقوم به منظمة العفو الدولية في التأثير على الرأي العام والضغط على المسؤولين .

أولا : إرسال البعثات الميدانية : إن نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية يقوم على جمع المعلومات وتوثيقها توثيقًا دقيقًا، حتى يتسنى لها إيفاد بعثاتها الميدانية بناءً على ما تتوفر عليه من معلومات .

1_ الرصد والتوثيق : إن دور المنظمات الدولية غير الحكومية أُثناء عمليات الرصد والتوثيق، هو قيامها بالبحث والتحري عن وجود إنتهاكات لحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، وهذه العملية تقوم بها تقريبا جميع المنظمات الدولية غير الحكومية، فالخطوة الأولى مثلًا في عمل منظمة العفو الدولية هو التأكد من وجود الإنتهاك من عدمه قبل أن يجري أي تدخل أو القيام بأي دفاع[314]، ومن ثم يتم جمع المعلومات الموثوق بها عن سجناء الضمير (أولئك الذين يسجنون بسبب معتقداتهم، والذين لم يدعوا إلى العنف أو لم يستخدموه بوجه عام)، وعن السجناء الذين يواجهون التعذيب أو الإعدام[315] .

2_ البعثات الميدانية : تقوم المنظمات الدولية غير الحكومية بإرسال بعثاتها الميدانية، والتي بدورها تتعدد حسب أنواع الحقوق المحمية، وكذا الأشخاص محل الحماية .

أ_ بعثة تقصي الحقائق : إن البلدان التي يظهر فيها إختراق لحقوق الإنسان أو التي تعمل على تهميش فئة معينة من الأطفال أو النساء أو غيرها، فإن المنظمات الدولية غير الحكومية تقوم

---

[314]- تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن يكون التوثيق شاملا بما فيه إفادة الشخص أو الأشخاص المعنيين، ويفضل أن تكون إفادة الشخص مشفوعة بالقسم أو بتصريح يشتمل على بيان إحتمال تعرض الشخص معطي الإفادة للملاحقة القانونية إن أدلى بأقوال غير صحيحة، كما يرفق التقرير بإفادات شهود عيان آخرين لتأكيد الموضوع، أو بصور للموقع والأشخاص (في حالات التعذيب مثلا) إن أمكن ذلك ونسخ عن أية وثيقة ذات علاقة، مثل القرار أو الإبلاغ الرسمي الذي أدى إلى الإنتهاك والتقارير الطبية، وما إلى ذلك من مواد تؤكد أن الحدث ليس واردا في مخيلة الشخص المعني فقط، وإنما هو واقعة حقيقية بالإمكان الإستناد في إثباتها إلى عدد من البراهين التي لا تترك مجالا للشك في حدوثها، أي أنه من المهم العمل على مستوى من التوثيق يبلغ نفس درجة الإثبات اللازم في المحكمة. أنظر: فاتح سميح عزام، دور المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان، مقال منشور على موقع الإنترنت ص 118-119 www.aihr.org.tn/Arabic/revue/Arabe/Pdf

[315]- دافيد ب فورسايث، ترجمة محمد مصطفى غنيم، حقوق الإنسان والسياسة الدولية، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالية، الطبعة العربية الأولى، 1993، ص 115 – 116 .

بإرسال بعثات تقصي حقائق إلى تلك البلدان، وذلك بناءً على ما يرد هذه المنظمات من معلومات[316].

ب_ بعثة الملاحظة القضائية ومراقبة المحاكمات : إن هذه البعثات تسمح لملاحظين معينين من طرف الفدرالية أو مستقلين لتحقيق الضمانات القانونية الأساسية المقدمة للمتهمين، وكذا سريان المحاكمات في ظروف عادية[317]، وأهم مثال على ذلك البعثة التي أرسلتها الفدرالية إلى تركيا لمحاكمة المحامي أبايدين سنة 1982، وبعثة إلى الكاميرون سنة 1984، تضاف إليها بعثات تحقيق في الوضعيات العامة لحقوق الإنسان في بلدان مختلفة غواتيمالا وسلفادور سنة 1981، والمغرب أحداث سنة 1981 والشرق الأوسط سنة 1982[318].

ج_ بعثة الإغاثة : إن المؤسسات غير الرسمية تسعى للتأكيد والتدخل على عدم جواز المساس بحياة الأفراد وحرياتهم الأساسية، وذلك لكثرة نداءات الإغاثة التي تصلها، فهدفها يكون هو حمل الدول للإعتراف في تشريعاتها الداخلية بحقوق الإنسان[319]، هذا وفي حالة تعرض الدول للكوارث الطبيعية أو الحالات التي تسبق الحروب أو بعدها؛ فالمنظمات الدولية غير الحكومية تقوم بدور مهم في تقديم الإغاثة لهذه الدول، كما أنها تقدم الإغاثة للسكان في حالة الإعتداءات التي تهدد سلامتهم وتحول دون حصول السلم، كالإضطرابات التي حدثت في يوغسلافيا السابقة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والصراعات التي حدثت في رواندا في الفترة 1990-1993، إضافة إلى ما يتعرض له السكان من الجوع والمرض في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية[320]، كما لا يخفى الأمر أثناء وقوع العدوان على قطاع غزة حيث تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لإسعاف وإغاثة السكان الذين يعانون نتيجة قيام الإحتلال الإسرائيلي بهدم بيوتهم، وتقديم

---

[316]- هذا وتقوم هذه المنظمات بالتعاون مع فروعها الوطنية، لإصدار تقارير تكون في بعض الحالات المصدر الوحيد الذي يكشف إنتهاكات حكومة معينة لحقوق الإنسان، وبالتالي فإن مجرد قيام منظمة دولية غير حكومية كاللجنة الدولية للحقوقيين أو منظمة مراقبة حقوق الإنسان بإستقصاء الوضع في دولة معينة، أن يركز الإنتباه إلى تلك الدولة في مجال حقوق الإنسان حتى قبل صدور تقريرها. أنظر: فاتح سميح عزام، مرجع سابق، ص 119-120 .

[317]- هذه البعثات تكون أحيانا للتحقيق في وضعية السجناء السياسيين مثل البعثة الفيدرالية إلى كردستان إيران سنة 1982، وتقريرها حول المفقودين في غواتيمالا ولبنان عامي 1983 و 1984، وتشكل هذه البعثات الوسيلة المفضلة لدى الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، حيث أن هذه البعثات تفيد في أنها: =

= تسمح بجمع معلومات موثقة (موضوعية) من طرف ملاحظين غير متحيزين، هذه المعلومات تمثل أدلة قطعية في حالات إنتهاك حقوق الإنسان في بلد ما دون أن تتمكن الدولة من إنكارها، وتمنع كل تلاعب من الحكومات بحكم أن البعثات لا تخص المنظمات الحكومية، كما أنه في بعض البلدان الحساسة للرأي العام الدولي أو لأي بعثة، تتفادى تكرارا إنتهاك حقوق الإنسان خوفا من الإحراج الذي قد يسببه طرح القضايا الوطنية للنقاش الدولي من طرف المنظمات غير الحكومية. أنظر: بوحرود لخضر، مرجع سابق، ص 78-79 .

[318]- بوحرود لخضر، مرجع سابق، ص 78 .

[319]- جان- جورج لوسيه، رسالة تذكارية، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 40، 1994، ص 452 .

[320]- لاموند توليس، العقاقير غير المشروعة والمجتمعات المحلية الضعيفة، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 35، 1994، ص283 .

لهم كافة المساعدات للحد من الأمراض التي ستلاحقهم، وتوفير المسكن الملائم والرعاية الصحية خاصة للنساء والأطفال .

ثانيا : حضور المؤتمرات الدولية : تمنح المنظمات الدولية غير الحكومية مركز إستشاري يسمح لها بالمشاركة في أنشطة الأمم المتحدة، والتي من بينها تنظيم مؤتمرات بدعم من المنظمات الدولية الحكومية ودورات على هامش المؤتمرات الدولية للأمم المتحدة، وتخصص هذه المؤتمرات لمعالجة المشاكل الإجتماعية (البيئة، السكان، وضعية المرأة ...إلخ)، حيث أن هناك مؤتمرات دولية عالمية وإقليمية شاركت فيها المنظمات غير الحكومية ومنها :

1_ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان فيينا المعقود في 25 يونيو 1993 وشاركت فيه أكثر من 800 منظمة غير حكومية والذي وضع برنامج عمل فيينا لحقوق الإنسان، وأكد على أهمية تمكين المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال التنمية وحقوق الإنسان، من القيام بدور رئيسي على الصعيد الوطني والدولي في المناقشة أو الأنشطة أو إجراءات التنفيذ المتعلقة بالحق بالتنمية[321] .

2_ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة ما بين 5 إلى 13 سبتمبر 1994، وبرز فيه دور المنظمات غير الحكومية بوضوح، حيث أعطى دفعة جديدة للجهود التي تبذلها هذه المنظمات، وذلك بتهيئة الفرصة للإعتراف بتلك المنظمات كشريك شرعي للحكومات في عملية التنمية[322] .

3_ المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المنعقد في الفترة 4-15 سبتمبر 1995 في بكين[323]، فقد لعبت المنظمات غير الحكومية دورٍ بالغ الأهمية في تقدم المرأة وأقرت الحكومات بأهمية دورها وأهمية التعامل معها من أجل إحراز التقدم والتي وضعت قضايا المرأة على طاولة الإهتمام الفعلي ليس النظري[324] .

---

[321]- حسن نافعة ومحمد شوقي عبد العال، مرجع سابق، ص 288 .

[322]- سعيد عبد المسيح شحاتة، دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي : الحاضر والمستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، يناير 1995، ص 222 .

[323]- أماني قنديل، المنظمات غير الحكومية والفئات الهشة في المجتمعات العربية، منتدى الفكر العربي، المجلد الثاني عشر، العدد 148، عمان الأردن، 1998، ص 13 .

[324]- منتصر سعيد حمودة، الحماية الدولية للمرأة "دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2007، ص 144-146 .

4_ مؤتمر دوربان لمناهضة العنصرية عام 2001 والذي عقدت بموازاته 3500 منظمة غير حكومية، وأصدر بيانا ختاميا أدان فيه إسرائيل وإعتبرتها دولة عنصرية وتنتهك حقوق الشعب الفلسطيني .

5_ مؤتمر منظمات المجتمع المدني الذي عقد في نيويورك عام 2002 لمساندة الشعب الفلسطيني والذي صدر عنه بيان المنظمات غير الحكومية بعنوان "إنهوا الإحتلال" .

6_ منتدى المنظمات غير الحكومية الذي إنعقد على هامش قمة الأرض للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ عام 2002 وطالب بتخفيف الديون على الدول النامية وتعزيز وصول منتجات هذه الدول إلى أسواق الدول المتقدمة بشروط سهلة ودعم المنتجين والمزارعين .

وعليه فالمنظمات الدولية غير الحكومية لها دور كبير في شتى الميادين المتعلقة بحقوق الإنسان، حيث أن مشاركتها في المؤتمرات الدولية يعطي دافعًا قويًا لها للإعتراف بها من قبل المجتمع الدولي كشريك فعال في دعم القضايا الإقتصادية والتنموية وكذا قضايا حقوق الإنسان، خاصة وأن المجتمع الدولي يسند لها العديد من المهام في سبيل تقديم كل الإمكانيات الممكنة في سبيل حماية حقوق الإنسان، كما أنها تسعى جاهدة في الضغط على الحكومات من أجل الإعتراف بالإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان .

الفقرة الثانية : مساعي المنظمات الدولية غير الحكومية في النزاعات المسلحة

يعتبر قانون الحرب أو القانون الدولي الإنساني مجموعة القواعد القانونية التي تحدد حقوق وواجبات الدول المتحاربة في حالة نشوب الأعمال العدائية، وتفرض قيودًا على المتحاربين في وسائل إستخدام القوة العسكرية وقصرها على المتقاتلين دون غيرهم، وتحمي حقوق ضحايا النزاعات المسلحة وخاصة القتلى والأسرى والجرحى والمرضى في المعارك البرية والبحرية والجوية، فضلا عن المدنيين المحميين من سكان المناطق المحتلة[325]، ومن أكثر المنظمات نشاطا في ظل هذا النوع من النزاعات فهناك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والتي فوضت لها إتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكلين الإضافيين لعام 1977 القيام بمجموعة من أعمال المساعدة، سواء أثناء النزاعات المسلحة الدولية أو الداخلية .

[325]- إحسان هندي، أثر الثقافة والأخلاق في القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصيب الأحمر، العدد 40، 1994، ص 460 .

أولا : حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية : تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية وذلك وفقًا لما خولته لها إتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، وكذا البروتوكول الإضافي الأول الملحق بإتفاقيات جنيف الأربع لعام 1977 .

1_ مفهوم النزاع المسلح الدولي : يقصد به[326] اللجوء إلى العنف المسلح بين دولتين، ويدخل فيه حروب التحرر الوطنية التي تناضل الشعوب فيها ضد التسلط الإستعماري والإحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية في ضوء ممارستها لحق الشعوب في تقرير مصيرها[327] .

2_ دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء النزاع المسلح الدولي : تمارس اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الأخرى الأنشطة الإنسانية دون عائق بقصد حماية الجرحى والمرضى والأسرى والسكان المدنيين، شريطة موافقة الأطراف المعنية على ذلك، وذلك وفق ما خولته لها إتفاقيات جنيف[328]، حيث تقوم بدور هام في مجال حماية وتعزيز القانون الدولي الإنساني، وذلك وفق ما جاء في المادة 81 من الملحق "البروتوكول" الإضافي الأول لعام 1977 الملحق بإتفاقيات جنيف لعام 1949 حيث نصت على أنه "تمنح أطراف النزاع كافة التسهيلات الممكنة من جانبها للجنة الدولية للصليب الأحمر لتمكينها من أداء المهام الإنسانية المسندة إليها".

وبالرغم من الدور المذكور في إتفاقيات جنيف للجنة الدولية للصليب الأحمر[329]، إلا أنها تعتمد على مجموعة من القواعد والمبادئ التي إعتادت اللجوء إليها عند ممارستها لنشاطها الإنساني والتي شكلت عرفا خاصا بها، فقد إزدادت أعمالها أهمية وفعالية خاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية والحماية القانونية لضحايا النزاعات المسلحة، وذلك نتيجة سهولة إتصال اللجنة الدولية

326- تجدر الإشارة إلى أنه تم النص على هذا النوع من النزاع في المادة الثانية المشتركة بين إتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 حيث نصت على أنه "علاوة على الأحكام التي تنفذ وقت السلم، تطبق هذه الإتفاقية في جميع حالات إعلان الحرب أو في حالة أي إشتباك مسلح آخر يمكن أن ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة، حتى ولو لم يعترف أحدها بحالة الحرب". وتطبق هذه الإتفاقية أيضا في جميع حالات الإحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، حتى لو لم يواجه هذا الإحتلال مقاومة مسلحة .

327 - Pietro Verri, Dictionary of the international Law of Armed Conflicts, ICRC, Geneva, 1992, P.35.

328- المادة 8 المشتركة بين إتفاقيات جنيف الأولى والثانية والثالثة، والمادة 9 من الإتفاقية الرابعة .

329- لقد ورد النص على دور اللجنة في المادة 4 من النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر ويتمثل أساسا في :

أ _ صون ونشر المبادئ الأساسية للحركة، ألا وهي الإنسانية وعدم التحيز والحياد والإستقلال والطوعية والوحدة والعالمية .

ب_ الإعتراف بكل جمعية وطنية يتم إنشائها أو يعاد تأسيسها تستوفي شروط الإعتراف بها المحددة في النظام الأساسي للحركة وإخطار الجمعيات الوطنية الأخرى بذلك .

ج _ الإضطلاع بالمهام التي توكلها إليها إتفاقيات جنيف، والعمل للتطبيق الدقيق للقانون الدولي الإنساني المنطبق في المنازعات المسلحة، وتسلم الشكاوي بشأن أي إخلال مزعوم بهذا القانون .

د_ العمل في جميع الأوقات بوصفها مؤسسة محايدة تمارس نشاطها الإنساني بوجه خاص في حالات المنازعات المسلحة –الدولية أو غيرها- أو الإضطرابات الداخلية، لتأمين حماية ومساعدة الضحايا العسكريين والمدنيين للأحداث المذكورة وما يترتب عليها من عواقب مباشرة .

ه_ تأمين سير عمل الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين المنصوص عليها في إتفاقيات جنيف .

و_ المساهمة تحسبا للنزاعات المسلحة، في تدريب وإعداد العاملين والمستلزمات الطبية بالتعاون مع الجمعيات الوطنية والخدمات الطبية العسكرية والمدنية والسلطات المختصة الأخرى .

ز_ العمل لتفهم ونشر القانون الدولي الإنساني المنطبق في المنازعات المسلحة، وإعداد ما قد يلزم من تحسينات لتطويره .

ح_ الإضطلاع بالولايات المخولة لها من قبل المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر .

للصليب الأحمر بالضحايا وأطراف النزاع، وقد مكنها نظامها الأساسي من إستلام الشكاوى[330] المتعلقة بإنتهاكات القانون الدولي الإنساني من إجراء المساعي اللازمة لدى السلطات المعنية، بغية الحد من تلك الإنتهاكات[331]. هذا فاللجنة تتدخل في حالة نشوب نزاع وتقوم بتذكير الأطراف بوجوب إحترام الإتفاقات الإنسانية التي وافقت عليها[332]، ومن أمثلة النزاعات التي تدخلت فيها اللجنة فهناك النزاع التشادي الليبي سنة 1987، حرب الخليج 1990، النزاع بين الإكوادور والبيرو 1995، النزاع بين إثيوبيا وإرتيريا 1999، أفغانستان 2002، إحتلال العراق 2003، لبنان 2006، وقطاع غزة وإسرائيل 2008[333] إضافة إلى حربي 2012 و2014 .

ثانيا : حماية ضحايا النزاعات المسلحة الداخلية : أثناء وقوع نزاعات داخلية تقوم لجنة الصليب الأحمر بتوفير الحماية اللازمة للضحايا وفقا لما يخوله لها البروتوكول الثاني لعام 1977 الملحق بإتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 .

1_ مفهوم النزاع المسلح الداخلي : وينصرف هذا المفهوم إلى حالات القتال المسلح التي تحدث داخل إقليم الدول والتي لا تكون لها صفة دولية، وذلك حينما يعمد فريق من الأفراد إلى شق عصا الطاعة ضد الحكومة الوطنية أو حينما يجري صراع بين مدنيين للوصول إلى السلطة[334] .

حددت المادة الثالثة المشتركة من إتفاقيات جنيف لعام 1949 نطاق تطبيقها بالنزاعات المسلحة التي ليس لها طابعًا دوليًا والتي تحدث في أراضي أحد الدول الأطراف في إتفاقيات جنيف، غير أن هذه المادة لم تعتمد معايير محددة تميز تلك النزاعات عن سواها[335]، أي أنه في حالة قيام نزاع

---

[330]- قال الرئيس السابق لبعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في كولومبيا أنه "تسجل اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنويا ما يزيد عن 1500 شكوى فردية من ضحايا مخالفات القانون الدولي الإنساني التي إرتكبها مختلف الفاعلين في المنازعات المسلحة، ويمكن أن تضم هذه الشكاوى: الإعدام خارج القانون، وعدم التعويض على أجزاء الجسم، وتهديد الحياة والممتلكات، وفي العديد من الحالات يتمكن مندوبو اللجنة الدولية للصليب الأحمر الذين ينقلون هذه الشكاوي من المساعدة على تحديد الجناة من الإنتهاكات ويطلبون تعويضات ويحصلون عليها أحيانا، ويوضحون مدى خطورة الإنتهاكات ويطلبون تعويضات ويحصلون عليها أحيانا، ويوضحون مدى خطورة التهديدات ويحصلون أحيانا على تراجع من ذلك المصدر". أنظر: ليزبث زيجفلد، سبل إنصاف ضحايا إنتهاكات القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد 2003، ص 373 .

[331]- عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، 1993، ص 80-81 .

[332]- ظهر نشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ إندلاع أزمة الخليج عندما غزت العراق الكويت عام 1990، حيث نبهت الأطراف إلى الإلتزامات التي تقع عليها بمقتضى إتفاقيات جنيف عام 1949 التي وقعت عليها، وخلال فترة تطور الأزمة تابعت اللجنة الوضع في الخليج، وضاعفت مساعيها لدى السلطات العراقية للتمكن من أداء مهامها لمساعدة مختلف ضحايا النزاع، كما تمكنت اللجنة بسرعة من تقديم مساعداتها لعشرات الآلاف من المدنيين الذين غادروا العراق عن طريق الأردن، وذلك بعد النداء الذي وجهته حكومة الأردن في 23-08-1990، فقد بادرت اللجنة إلى التعاون مع الهلال الأحمر الأردني في تنفيذ برنامج لمساعدة اللاجئين، وبناء عليه فقد إفتتح في 24 أغسطس 1990 مركز للإستقبال وللإستعلامات الأولية في منطقة الرويشد على بعد 90 كلم من حدود العراق، ثم إفتتح مركز آخر على بعد 50 كلم من الحدود، ثم أنشأت اللجنة في نهاية أغسطس 1990 مركز إستقبال ثالث بالقرب من واحة الأزرق على بعد 100 كلم من عمان، كما قامت اللجنة خلال شهر أغسطس 1990 بتنفيذ ومراقبة عمليات تبادل أسرى الحرب بين العراق وإيران، محمد عبد الجواد الشريف، مرجع سابق، ص 478-479 .

[333]- توني بفنر، آليات ونهج مختلفة لتنفيذ القانون الدولي الإنساني وحماية ومساعدة ضحايا الحرب، مختارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد 874، يونيو 2009، ص 54 .

[334]- عصام عبد الفتاح مطر، القانون الدولي الإنساني، مصادره_ مبادئه_ وأهم قواعده، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 111 .

[335]- المادة 3 المشتركة بين إتفاقيات جنيف لعام 1949 .

مسلح ليس له طابعًا دوليًا في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية : الأشخاص الذين ليس لهم دور إيجابي في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين سلموا سلاحهم أو أبعدوا عن القتال بسبب المرض أو الجروح أو الأسر أو أي سبب آخر يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية .

2_ دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر أثناء النزاع المسلح الداخلي

للمنظمات غير الحكومية أخذ المبادرة لتقديم أعمال الغوث ذات الطابع الإنساني المحايدة لصالح السكان المدنيين على أن تتم بموافقة الدولة التي تجري على أرضها هذه الأعمال، وذلك وفق ما جاء في البروتوكول الثاني الملحق لإتفاقيات جنيف[336]. هذا وفي إطار حماية ومساعدة ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، لعبت المنظمات الغير حكومية دورًا كبيرًا في هذا المجال، لأن المساعدات الإنسانية المقدمة من طرف المنظمات غير الحكومية تخضع لشروط قانونية تتمثل في :

أ_ شروط تتعلق بمقدمي المساعدة، أي أنه لا يمكن لهذه المنظمات البدء في إجراءات عملها من دون الحصول على موافقة الدولة المعنية، وحتى من أطراف النزاع الأخرى، ولذلك ففي حالة ممارسة نشاطهم يجب أخذ تصريح مسبق لأن هذه المنظمات تملك حق المبادرة فقط، ولا يمكنها البدء في عملها إلا من خلال الحصول على موافقة الدولة المعنية[337] .

ب_ لكي تكون المساعدة مقبولة هناك قيود يجب إحترامها وهي[338] : في حالة تقديم المساعدة فإنه يجب أن تكون هناك حاجة حقيقية لتقديمها، كأن يكون هناك نقص يستدعي ضرورة تقديم المساعدة، والتي تكون ذات طابع إنساني، وهذا ما يدعم حياد موقف المنظمات غير الحكومية؛ لكونها تعمل على تطبيق مبدأ المساواة في تقديم الإغاثة دون التأثر بأسباب تعود لإختلاف العرق أو الجنس أو الدين أو التوجه السياسي، كما أن شروط عملها في الميدان وإختصاصاتها يجب أن لا تتعارض مع القوانين المعمول بها في تلك الدولة، وإلى جانب ذلك يعد مبدأ التحيز في تقديم المساعدة شرطا أساسيا لتقديم أعمال الغوث[339]، فمثلا فقد أثار نزاع بين الهند وسيريلانكا سنة

---

[336]- المادة 18 من البروتوكول الثاني الملحق لإتفاقيات جنيف لعام 1949 .

[337]- عياد مليكة، دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية، رسالة ماستر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002-2003، ص 124 .

[338]- أوصديق فوزي، تطبيق القانون الدولي الإنساني وتأثيره على مبدأ السيادة، رسالة دكتوراة، جامعة وهران، 1995-1996، ص 49 .

[339]- يلينا بيجنيتش، عدم التمييز والنزاعات المسلحة، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد 2001، ص 273-274 .

1987 عندما قامت الطائرات الهندية بإلقاء مواد الإغاثة في شبه جزيرة جفنة التي يسيطر عليها الثمول في سيريلانكا مما إعتبرته الأخيرة تدخلا في شؤونها الداخلية .

ثالثا : النشاطات الأخرى للجنة الدولية للصليب الأحمر : إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تبذل جهودًا أخرى من أجل مساعدة ضحايا النزاعات المسلحة، فهي تعمل إضافة إلى ما سبق على تسلم الشكاوى التي تكون بصدد إنتهاكات للقانون الدولي الإنساني، كما أنها تعمل على مساعدة الدول على التطبيق السليم للقانون الدولي الإنساني .

1_ تسلم الشكاوى بشأن الإنتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني : تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإستلام الشكاوى وتتخذ كافة الإجراءات والتدابير من أجل إقناع السلطات بشأن أي تقصير في ميدان العمل والذي ورد في تقرير أحد مندوبيها، وفي حالة ما أن لم تتمكن اللجنة الدولية من تقديم كل ما يلزم لمساعدة الضحايا (في حالة منعها مثلا من الوصول إلى مسرح الأعمال العدائية) فإنها لا تعمل على نقل هذه الشكاوى إلا إذا لم تتوفر أي وسيلة أخرى لتبليغها، وكان من الضروري الإعتماد على وسيط محايد، شرط ألا تأتي هذه الشكاوي من الغير[340] .

2_ مساعدة الدول على تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني : بناءً على إتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين لعام 1977، فإن الدول هي التي تلتزم بضمان تنفيذ القانون الدولي الإنساني وتعتبر المسؤولة عن هذا التنفيذ، وذلك يتم من خلال إعتماد العديد من التدابير والإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية على الصعيد الوطني من أجل إنجاز هذا الغرض، فالدول تحتاج للمنظمات الدولية غير الحكومية من أجل مساعدتها في ذلك، وتأسيسا لهذا الغرض فقد أنشئت اللجنة الدولية للصليب الأحمر دائرة للخدمات الإستشارية بشأن القانون الدولي الإنساني من أجل مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية[341].

---

[340]- المادة 4 الفقرة 1 (ج) من النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1998 .

341- لقد بادرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى إنشاء قسم خاص للخدمات الإستشارية للدول الأطراف، لتطوير الآليات التشريعية التي تكفل تنفيذ القانون الدولي الإنساني على الصعيد الوطني وكفالة نشر أحكامه وضمان إحترامها. هذا وقد إنحصرت الموضوعات التي تتم الخدمات بشأنها في:
أ- سن التشريعات الوطنية التي تجرم الإنتهاكات الجسيمة لأحكام القانون الدولي الإنساني، وسن التشريعات الخاصة بحماية شارة الهلال الأحمر أو الصليب الأحمر.
ب- نشر أحكام القانون الدولي الإنساني، وتشكيل لجنة وطنية للقانون الدولي الإنساني. أنظر: عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص 227 .

الفقرة الثالثة: مساعي المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار منظمة الأمم المتحدة

تعترف المنظمات الدولية الحكومية بوجود المنظمات غير الحكومية، بحيث تعمل على التعاون والمشاركة في الأنشطة التي تتولاها في حالة وقوع النزاعات والإنتهاكات لحقوق الإنسان، حيث أن النشاط الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية والمعترف به من قبل المنظمات الحكومية يظهر من خلال النصوص والقرارات الصادرة عن المنظمات العالمية والإقليمية، وتعتبر المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة أهم نص يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، فهذه المادة رخصت للمنظمات الدولية غير الحكومية التعامل مع منظمة الأمم المتحدة .

أخذت المنظمات غير الحكومية تلقى إعترافًا متزايدًا من جانب الحكومات والمنظمات الدولية نتيجة مساهمتها وخبراتها وتوجهاتها والتي أصبحت العديد من قطاعات ومنظمات الأمم المتحدة تثمن هذا الدور وهذه التجربة، وتسعى المنظمات الدولية الحكومية إلى إشراكها بمختلف الطرق فيما تضطلع به من أنشطة، فقد تم وضع ترتيبات إستشارية مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي وهيئاته الفرعية ومع إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة ومختلف أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها. ويعتبر التعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية من العناصر الأساسية التي أصبحت تعتمد عليها المنظمات الحكومية وخاصة في بعثات الإغاثة الإنسانية وبرامج المساعدة الإنمائية، وقد كان التعاون نتيجة الجهود الحثيثة والتي من خلالها سعت المنظمات غير الحكومية إلى المشاركة في المؤتمرات العالمية المتعلقة بالمسائل الإجتماعية والإقتصادية التي جرى تنظيمها منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي وكذلك في أنشطة متابعتها[342] .

وفي هذا السياق، وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فقد تعاونت المنظمات غير الحكومية مع الأمم المتحدة بشكل يغطي كافة المجالات من الدعوة والتضامن من جهة إلى الإغاثة الإنسانية والمساعدة الإنمائية من جهة أخرى، ومنذ بداية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي عام 1948 فقد كانت بعض المنظمات غير الحكومية نشطة في تقديم المعونة للاجئين الذين طردوا وهجروا من أراضيهم، وبعد إحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية عام 1967 ومن أجل تحقيق تسوية عادلة للصراع، أنشئت العديد من المنظمات غير الحكومية الجديدة والتي أصبحت نشطة

[342]- الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين "مذكرة إعلامية"، شعبة حقوق الفلسطينيين، العدد 6، سبتمبر 2002، ص 4 .

في تعبئة الرأي العام لدعم القضية الفلسطينية على الصعيدين الوطني والمحلي. وخلال التسعينات من القرن الماضي دعمت منظمات غير حكومية عملية السلام، وقدمت المساعدة للمؤسسات الفلسطينية الناشئة في مناطق الحكم الذاتي، كما أخذت المنظمات غير الحكومية تدعو إلى مواجهة الأساليب الجذرية للصراع عن طريق إنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وذلك خلال إندلاع الإنتفاضة الثانية في سبتمبر 2000، وتعد هذه المنظمات في طليعة مقدمي الإغاثة الطارئة، وهي ترصد عن كثب التطورات على الأرض وتقدم تدابير رائدة وإن كانت متواضعة لحماية الشعب الفلسطيني .

تعد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والتي أنشئت عام 1975 كي تقدم توصيات بشأن إيجاد حل لقضية فلسطين، والتي تقوم على أساس ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، هي محفل الأمم المتحدة الرئيسي الذي يمكن أن تلتقي فيه جميع المنظمات غير الحكومية المهتمة بالقضية الفلسطينية بصفة دورية لتبادل المعلومات والخبرات، وبعد إنشائها طلب منها العمل على نشر المعلومات المتعلقة بتوصياتها على أوسع نطاق ممكن عن طريق المنظمات غير الحكومية، كما أسند للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إقامة تعاون مع المنظمات غير الحكومية والمساعدة على توسيع نطاق شبكة هذه المنظمات النشطة فيما يتعلق بقضية فلسطين، وذلك على الخصوص بتنظيم ندوات في جميع المناطق الإقليمية إلى جانب إجتماعات دولية للمنظمات غير الحكومية[343] .

إضطلعت اللجنة منذ الإعتراف المتبادل بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع إتفاقية أوسلو إلى قيامها بأنشطة من أجل تعزيز هذه الإتفاقات وتنفيذها بشكل فعال حسب ما توصل إليه الطرفان، وقيامها بحث الدول والمنظمات الدولية وغيرها بتقديم المساعدة وذلك من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية للأراضي الفلسطينية، وقد كانت اللجنة قلقة نتيجة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية من التأخير في عملية المفاوضات، إضافة إلى أعمال العنف وتوسيع المستوطنات، والتدهور الخطير في الحالة الإقتصادية للفلسطينيين من جراء عمليات الإغلاق العسكري التي هددت بإستمرار عملية السلام .

[343]- الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين، مرجع سابق، ص 5 .

وعليه، إتخذت الجمعية العامة والمجلس الإقتصادي والإجتماعي خطوات تهدف إلى توسيع نطاق الأنشطة القائمة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووضع برنامج شامل لمساعدة الشعب الفلسطيني هذا وتتعاون عدة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها على نحو وثيق مع المنظمات غير الحكومية النشيطة ميدانيًا والتي لها خبرة طويلة في توفير المساعدة الإنمائية للفلسطينيين والتي إضطلعت بدور هام في دعم نمو المؤسسات الفلسطينية .

فقد تعاونت الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية، حيث عملت على توفير المساعدات الغذائية لأكثر من مليون شخص، وتوفير المياه والصرف الصحي لأكثر من 1.5 مليون شخص، والخدمات الصحية وخدمات التغذية لما يقرب من 2.5 مليون شخص في الأراضي الفلسطينية المحتلة، هذا وركزت برامج الأمم المتحدة الإنمائية على تنمية القدرات والبنية التحتية وتوفير المساعدة المباشرة والخدمات الأساسية، ومن هذه الأمثلة :

1- التعليم : فقد أتاحت الأونروا فرص التعليم الإبتدائي المجاني لحوالي 300000 من الأطفال المسجلين في 353 مدرسة إبتدائية وإعدادية في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي غزة بنيت ثمانِ مدارس جديدة تابعة للأونروا للتعامل مع النمو السكاني ولتقليص عدد المدارس العاملة بنوبتين أو ثلاث في اليوم، ويعمل في غزة 75.5% من المدارس في غزة بنظام من هذا القبيل، وهو ما يقلل الفرص المتاحة للأطفال اللاجئين المشاركين في الأنشطة الترفيهية والإبداعية[344] .

أما في الضفة الغربية فقد حسن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فرص الحصول على التعليم من خلال إصلاح 15 وحدة مدرسية في مدرستين لفائدة 736 تلميذا وروضة أطفال واحدة لفائدة 150 طفلا من ذوي الإعاقة، وكذلك من خلال توفير مركز لموارد التعليم المتنقل لفائدة 1436 تلميذا في المجتمعات المحلية المهمشة. وفي غزة أصلح البرنامج الإنمائي خمس مدارس خاصة ومدرستين حكوميتين وخمسة مراكز تدريب وثلاثة معاهد للتعليم العالي .

2- الصحة : فقد ظلت الأونروا تشكل إحدى الجهات الرئيسية المقدمة لخدمات الرعاية الصحية، حيث تشغل 43 مرفقا من مرافق الرعاية الصحية، و24 مركزا من مراكز الرعاية الصحية الأولية وست عيادات متنقلة ومستشفى ومركزًا لإحالة حالات الإصابة بالأمراض غير المعدية في

354- تقرير صادر طبقا لأحكام قرار الجمعية العامة 108/70 المتعلق بالمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني، البند 14 من جدول أعمال المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الدورة 16، 24 يوليو 2015- 24 يوليو 2016، ص 10-11 .

غزة والضفة الغربية، وتستخدم فيها ما يزيد على 1800 موظف، ويتلقى سنويا نحو 33086 لاجئًا فلسطينيا في غزة، و 28351 لاجئًا فلسطينيا في الضفة الغربية المساعدة على دفع تكاليف الرعاية الصحية في المستشفيات[345] .

عملت وكالات الأمم المتحدة على تقديم الخدمات الصحية من خلال تشييد وإصلاح وتجهيز مرافق الرعاية الصحية في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة الدمار والخراب الذي لحق بها؛ ففي غزة أصلح البرنامج الإنمائي مركزًا إستشفائيًا رئيسيًا وأعاد تشييد مركز طبي كان قد تعرض للتدمير يستفيد من خدماتها 70000 شخص. كما عمل صندوق الأمم المتحدة على تجهيز ثمانية مراكز للرعاية الصحية الأولية وستة مرافق للأمومة في غزة بلوازم ومعدات عالية الجودة لضمان توفير خدمات الصحة الإنجابية لفائدة 4881 إمراة بمن فيهم الحوامل، كما قدمت خدمات الصحة الإنجابية في المناطق النائية والمهمشة في 12 مجتمعًا محليًا، في حين أن الضفة الغربية فقد نفذت منظمة الصحة العالمية والأونروا مبادرة لتحسين الظروف الصحية في مخيم شعفاط للاجئين، وعملت على بناء قدرات خمس منظمات مجتمعية من أجل المشاركة في أنشطة الهدف منها مواجهة التحديات والصعوبات المتصلة بالصحة البيئية والسلوكية التي يواجهها المقيمون من النساء والأطفال والشباب والتصدي لها .

3- خدمات المياه والصرف الصحي : عملت اليونسيف على دعم برنامج المياه والصرف الصحي في المدارس، مما أدى إلى تحسن إمكانية حصول زهاء 80500 تلميذ على المياه المأمونة وخدمات الصرف الصحي بصورة مستدامة من خلال توفير الدعم التقني لوزارة التربية والتعليم العالي. وفي الضفة الغربية حسن البرنامج الإنمائي وشيد وأصلح 141 خزانا للمياه وشبكة مياه، ودعمت اليونسيف أيضا إعادة تصليح ومد شبكات المياه ، مما حسن فرص حصول قرابة 31000 شخص على المياه المؤمنة[346] .

4- العمالة : عملت وكالات الأمم المتحدة على تقديم الدعم في مجال توليد الدخل وخلق فرص العمل للحساب الخاص لضعفاء الحال من الفلسطينيين، ودعم البرنامج الإنمائي ل 2300 أسرة في غزة والضفة الغربية من خلال أنشطة تساعد على خلق فرص العمل في المشاريع الصغيرة. كما

[345]- المرجع نفسه، ص 11 .
[346]- المرجع نفسه، ص13 .

ركزت هيئة الأمم المتحدة على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة "هيئة الأمم المتحدة للمرأة"، وعملت على توفير فرص للعمل في مجال تجهيز الأغذية وتسويقها من خلال 62 مركزا نسائيا، وقد عاد البرنامج بفائدة مباشرة على 773 إمرأة عاملة، وإستفادت أكثر من 43400 إمراة بصورة غير مباشرة من خلال تلقي التدريب على الأعمال التجارية في هذه المراكز[347] .

أطلقت منظمة العمل الدولية العديد من البرامج من أجل إنعاش المجتمعات المحلية المتضررة في غزة من جراء النزاع الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، وكذلك إنعاش الأسر الضعيفة والأفراد الذين فقدوا وسائل الإنتاج أو مصادر الدخل، إضافة إلى ذلك فقد دربت المنظمة في شراكة مع منظمات غير حكومية محلية 50 إمرأة من مربيات الأغنام على إدارة مزارع الأغنام والمهارات الحياتية وعلى الإلمام بالشؤون المالية والتسويقية وعلى تكوين التعاونيات ومجموعات الأعمال التجارية، وفي الضفة الغربية أنجز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالإشتراك مع بلدية الخليل ووزارة الشؤون الإجتماعية، إنشاء مركز للتدريب التقني والمهني يهدف إلى تمكين 100 إمرأة من ضعيفات الحال وأسرهن وإلى تحسين مستويات معيشتهن، من خلال توفير التدريب المهني وبرامج تنمية المشاريع الحضرية وبرامج التدريب والمبادرات الإقتصادية .

5- الحماية الإجتماعية : فقد وزعت الأونروا في غزة 393664 سلة غذائية على 20453 أسرة معيشية من اللاجئين الفلسطينيين من خلال برنامج شبكة الأمان الإجتماعي، ووزعت أيضا 144518 سلة غذائية ومساعدات نقدية إضافية بقيمة 1.4 مليون دولار على 8388 أسرة معيشية من اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية. ودعم برنامج الأغذية العالمي برنامج شبكة الأمان الإجتماعي، وزود من خلالها أكثر من 195000 شخص بالأغذية والتحويلات النقدية[348] .

6- حقوق الإنسان وقضايا النساء والأطفال والشباب : فمن خلال البرنامج المشترك بين البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة المعني بسيادة القانون، إستفاد 24891 شخصا في قطاع غزة والضفة الغربية، 51% منهم نساء تستفيد من المعونة القانونية المجانية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، وبالإضافة إلى ذلك قدمت خدمات المساعدة القانونية المتخصصة للأحداث في 657 قضية من خلال دعم الوحدة القانونية بوزارة الشؤون الإجتماعية .

---

[347]- المرجع نفسه، ص13 .

[348]- المرجع نفسه، ص 14-15 .

كما عملت وكالات الأمم المتحدة على دعم برامج تمكين الشباب، وزودتهم بالمهارات في مجالي تنظيم المشاريع والمشاركة المدنية، وإستفاد من هذه البرامج أكثر من 6000 شخص في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية، فقد عملت اليونسيف مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة من أجل بناء قدرات المدرسين والمدربين لتنفيذ برامج تنمية مهارات الشباب، ونتيجة العنف المتواصل في جميع أنحاء الضفة الغربية في الربع الأخير من عام 2015، قامت الأونروا بزيادة عدد برامجها بهدف التخفيف من أثر الوضع الراهن على الأطفال، وشملت مبادراتها أنشطة ترفيهية وتقديم المشورة الجماعية والفردية إلى أكثر من 50000 تلميذ، وتنظيم دورات لفائدة 400 شخص من الوالدين عن منع السلوك الخطر[349] .

[349]- المرجع نفسه، ص 16 .

خلاصة الفصل الثاني:

إن التطورات التي عرفها التنظيم الدولي المعاصر أفرز ظهور منظمات دولية غير حكومية، تنشط في مجالات عديدة في الواقع الدولي، ورغم أنه لم يتم الإعتراف بهذه المنظمات إلا في القرن العشرين من طرف الأمم المتحدة، إلا أنها إستطاعت إثبات وجودها وخاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان .

ومن خلال جهودها المستمرة فقد إكتسبت المنظمات الدولية غير الحكومية في النهوض بحماية وترقية حقوق الإنسان شهرة ونفوذ كبيرين على الساحة الدولية، وبذلك تحظى هذه المنظمات إهتمامًا كبيرًا من جانب الدول والمنظمات الدولية الحكومية، من أجل الإستفادة من خبراتها في حماية وترقية حقوق الإنسان، كما أن أداء هذه المنظمات لمهامها ساهم إلى خلق ضمانات وآليات فعالة لحماية حقوق الإنسان وأداء دور فعال لحمايتها من خلال الإستراتيجيات المختلفة والأجهزة المكونة لها .

هذا فللدبلوماسية الموازية مقومات تتمثل في الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان من خلال العديد من الآليات والتي يكون لها نشاط فعال في صيانة وحماية حقوق الإنسان، وفي الواقع الفلسطيني المرير الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني جراء قيام الإحتلال الإسرائيلي بإنتهاك حقوق الإنسان خاصة مع الحروب الموالية على قطاع غزة وإستخدامه القنابل الفسفورية وكل الأدوات المحرمة دوليًا، إضافة إلى إنتهاكه لحقوق الأسرى في سجون الإحتلال، والتي يتطلب من مؤسسات حقوق الإنسان أن يكون لها دور غير محصور في الدفاع عن حقوق الإنسان وصون كرامة كل إنسان تتعرض حقوقه للتعذيب نتيجة الممارسات الإسرائيلية المسيئة لحق الشعب الفلسطيني، وهذا أيضا يتطلب أن يكون للمؤسسات غير الرسمية دورًا في إبراز كل الإنتهاكات أمام جميع الجهات الدولية وذلك للحد من هذه الإنتهاكات ونيل حقوق الشعب الفلسطيني، وأيضا أن يكون لهذه المؤسسات دور مكمل وداعم للسياسة الخارجية لمواجهة كل التحديات والدفع في حماية هذه الحقوق من غطرسة الإحتلال الصهيوني .

القسم الثاني : تجليات الدبلوماسية الموازية

تعتبر الدبلوماسية كما سبقت الإشارة إلى ذلك إحدى الوسائل الهامة لدعم السياسة الخارجية لأي دولة وتحقيق أهدافها، وهي في الحالة الفلسطينية إكتسبت في العقدين الأخيرين أهمية خاصة وإستثنائية، خاصة بعد أن ظهرت إلى جانب الدبلوماسية الرسمية دبلوماسية أخرى غير رسمية يتم من خلالها التأثير على توجهات صناع القرار في السياسة الخارجية عن طريق منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والرأي العام والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى الدبلوماسية المدنية (الشعبية) والتي تعتبر عامل له مردود وآثار إيجابية على القضية الفلسطينية، حيث أصبحت الدبلوماسية الفلسطينية تعتمد عليها من أجل إيصال توجهاتها وآرائها إلى العالم الخارجي للوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية والإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبكافة الحقوق المشروعة له وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. كما أن هذه الدبلوماسية قد آتت أكلها من خلال إعتراف البرلمانات الأوروبية بالدولة الفلسطينية، إضافة إلى قيام الجاليات الفلسطينية في الخارج من إحداث العديد من الفعاليات كالمهرجانات والندوات والتضامن من أجل رفع الحصار عن قطاع غزة، وذلك من أجل كسب كل الدعم الرسمي والشعبي إلى جانب الصف الفلسطيني .

وفي هذا الصدد فالدبلوماسية الموازية تساهم في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية من خلال فواعلها وآلياتها والتي تعتبر من الأهمية بمكان نظرا لما لها من مؤثرات على صانعي القرار، وإستخدامها كافة الأدوات الممكنة والتي يكون لها ثقل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ومن خلالها تسعى المؤسسات غير الرسمية إلى الوصول إلى الهدف المنشود لها. فمن خلال الأدوات والآليات الدبلوماسية لا بد من تقييمها ومدى تأثيرها في دعم السياسة الخارجية، وذلك من خلال إبراز الدبلوماسية المدنية ومدى فعاليتها بعد إتباع نهج المقاومة الشعبية السلمية والتي إتبعتها الفصائل الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني وخاصة أثناءَ الحصارِ الجائر على قطاع غزة منذ عام 2007، حيث سعت إلى رفع الحصار عن طريق الأنشطة والندوات والفعاليات وتقديم التقارير نتيجة الوضع المأساوي الذي يعيشه القطاع إلى الجهات المعنية من أجل رفع هذا الحصار وبناءً على ما سبق ذكره سنحاول تقسيم هذا القسم إلى فصلين :

الفصل الأول : تحليل دور الدبلوماسية غير الرسمية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية

الفصل الثاني : تقييم الدبلوماسية غير الرسمية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية

الفصل الأول : تحليل دور الدبلوماسية الموازية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية

إن عملية صنع القرار تتولاها مجموعة من الأجهزة الرسمية وغير الرسمية، فالأجهزة الرسمية تتمثل في السلطتان التشريعية والتنفيذية، في حين أن الأجهزة غير الرسمية فتشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والرأي العام، فهذه الأجهزة تؤثر بالفعل في توجيه سلوكيات السياسة الخارجية، حيث أن الأفراد والشخصيات والمؤسسات غير الرسمية لها تصورات وآراء حول أهداف وتفاعلات السياسة الخارجية، ولهم كذلك معلومات وحقائق تساهم في بلورة هذه الأهداف[350]. فهذه الأجهزة الغير رسمية والتي تندرج تحت إطار ما يسمى بالدبلوماسية الموازية، لعبت دورا كبيرا في التأثير على صناع القرار، خاصة وأن السياسة الخارجية الفلسطينية هي المحور الرئيسي للتعامل مع باقي دول العالم، ولكن في نفس الوقت فالدبلوماسية الموازية عبر أجهزتها لها دور ريادي كبير وذلك من خلال محاكاة العالم الخارجي عن طريق الندوات والمؤتمرات والفعاليات والتي تساهم بشكل أو بآخر في الدفع في دعم القضية الفلسطينية .

وفي هذا الإطار فإن للسياسة الخارجية الفلسطينية العديد من المحددات سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية والتي يكون لها تأثير ودور في إبراز ودعم توجهات صناع القرار، خاصة وأن فلسطين تحاول الحصول على دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة وتسعى إلى إزالة الإحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية، وهذا ما يتطلب من الكل الفلسطيني مؤسسات مجتمع مدني وغيرها في التحرك على جميع المستويات، كما أن للدبلوماسية الموازية العديد من الآليات والتي من خلالها تسعى جاهدة إلى إبراز تأثير هذه الآليات على صناع القرار، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآليات أصبح لها مردود ليس فقط على المستوى الإقليمي بل إلى جانب ذلك على المستوى الدولي، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا الفصل .

[350]- إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي تختلف من دولة لأخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة، ويمكن القول أن عملية القرار هي إختيار بديل معين من مجموعة من البدائل المطروحة في سبيل تحقيق غايات معينة عن طريق أصحاب السلطة في مؤسسات المجتمع. ويعد إتخاذ القرار السياسي من أهم العمليات التي تميز العملية السياسية، إذ ينظر بعض الدارسين إلى السياسة بوصفها سلسلة من القرارات المتوالية والمتخذة لمواجهة المواقف المتتابعة، للك إقترح "لاسويل" أن تكون عملية صنع القرار السياسي يعد بمثابة الإطار النظري الموحد الذي يستوعب أجزاء العملية السياسية كافة سواء أكانت محلية أو دولية. أنظر: عبد الله الغابري، الإفتراق الإقتصادية لعلم السياسة، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد 25، عدد 4، شتاء 1997.

المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية والدبلوماسية الفلسطينية

تعد السياسة الخارجية للدول فاعلة بما تملكه من مصادر قوة وأدوات لتحقيق أهدافها على صعيد النظام الدولي، حيث تعتبر الدبلوماسية أداة من أدوات السياسة الخارجية المهمة لدى الدول لتحقيق أهدافها، هذا فالسياسة الخارجية الفلسطينية لها عدة محددات والتي تؤثر على صنع القرار الخارجي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي والتي لها تأثير على القضية الفلسطينية، وعلى السياسة الخارجية وعلى أدائها وهذا ما سنحاول تناوله في "المطلب الأول". وإلى جانب ذلك يلعب المجتمع المدني بإعتباره أحد أهم القوى المؤثرة في المجتمع الدولي سواء على صعيد التحول الديمقراطي وعمليات الإصلاح أو حماية حقوق الإنسان، وقد تحول المجتمع المدني من مجرد أفكار إلى منظمات ومؤسسات تلعب دورا مهما في شتى المجالات، ولا سيما جمعيات المجتمع المدني التي لها دور بارز في التأثير على السياسة الخارجية الفلسطينية والتي سنعمل على تناولها في "المطلب الثاني". كما يعتبر تقرير القاضي غولدستون نموذج يحتذى به في إبراز فاعلية السياسة الخارجية في ملاحقة مرتكبي الجرائم بحق الشعب الفلسطيني، وقد تم تشكيل لجنة للتحقيق في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وسنحاول التطرق إلى هذا التقرير وتوجهات الدبلوماسية الفلسطينية في "مطلب ثالث" .

المطلب الأول : أهداف ومحددات السياسة الخارجية الفلسطينية

تعد السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية[351]، لأنها تبلور العلاقات بين الدول، فالسياسة الخارجية لأي دولة تتمثل في العمل على إيجاد التوازن بين الإلتزام الخارجي لهذه الدول والقوة التي تلزم لتنفيذ هذا الإلتزام، فإن السياسة الخارجية الفلسطينية تسعى إلى إيجاد صيغة شاملة على مستوى الأهداف والأولويات والآليات، خاصة وأن فلسطين دولة تحت الإحتلال، وبهذا فالسياسة الخارجية دائما ما تعمل على تحقيق الأهداف التي تحاول من خلالها تحقيق المصالح العليا للشعب الفلسطيني. هذا فللسياسة الخارجية عدة محددات والتي بدورها تؤثر بشكل أو بآخر

[351]- إن صنع السياسة الخارجية يتطلب دراسة مختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، وتبدأ هذه العملية عندما يواجه المسؤولون موقفا معينا كأزمة دولية مفاجئة وبالتالي يكون القرار هنا إختيار لبديل من البدائل بناءا على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر ممكن من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر، وتجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام المتطورة أصبحت اليوم مصدرا مهما للمعلومات وتساهم إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات، كما أنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه، كما تعمل على نقل مواقف الجماهيرإلى صانعي القرارات، وتعتبر المحددات مجموعة من العوامل الموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صانع القرار وتمنحه حرية واسعة لإختيار البدائل ونقصها يقيد من حريته وبالتالي يؤثر مباشرة على فعالية القرارات المتخذة، وهذه العوامل والمحددات مرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية والبيئة النفسية، وكما يرى جونسون فإن محددات السياسة الخارجية مؤثرة على معظم خيارات صانعي القرار. أنظر: لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن إحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989، ص 317 .

في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة، كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية[352]، وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقا لمحددات داخلية وأخرى خارجية. وبالتالي سنحاول التطرق إلى أهداف السياسة الخارجية الفلسطينية (**فرع أول**) وإلى المحددات التي تؤثر على صانعي القرار الخارجي الفلسطيني (**فرع ثاني**) .

الفرع الأول : أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الفلسطينية

للسياسة الخارجية الفلسطينية العديد من الأهداف والمبادئ والتي تعتمد عليها في سياستها من أجل إيصال القضية الفلسطينية بكل متطلباتها إلى العالم الخارجي، وشرح القضية الفلسطينية من أجل التأثير في الرأي العام العالمي الرسمي أو غير الرسمي، وكسب كل الدعم للإعتراف والحفاظ على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني .

الفقرة الأولى : أهداف السياسة الخارجية الفلسطينية

لقد تأسست وزارة الخارجية الفلسطينية[353] لكي تقوم بالعديد من المهام التي يضعها أصحاب القرار في الدولة، وهي تشارك في التخطيط لهذه الأهداف وتنفيذها وأهمها :

1_ الإسهام في بلورة السياسة الخارجية الفلسطينية والتخطيط لها، وتنفيذها بمهنية عالية بما يخدم المصالح العليا للشعب الفلسطيني، وتمثيل فلسطين لدى الجهات الخارجية على أفضل وجه ممكن، والإستمرار في تنشيط العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وتقويته وتعزيز دوره سواء أكان على المستوى الثنائي أم متعدد الأطراف، والعمل على تعميق العلاقات الفلسطينية – العربية، والعلاقات الفلسطينية مع جميع الدول، والتجمعات والمنظمات الصديقة .

---

[352]- زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، طرابلس، دار التالة، الطبعة الثانية، 1999، ص 129 .

[353]- لقد حاولت إسرائيل مرات عديدة إضعاف هيمنة وسيطرة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات على السلطة الفلسطينية، ثم تبنى ذلك الأمر كل من الإدارة الأمريكية واللجنة الرباعية لعملية السلام في الشرق الأوسط، إذ تم التقدم في نهاية العام 2002 بمسودة خارطة الطريق، والتي بناءا عليها جرى مطلع العام 2003 تعديل النظام الأساسي ليشمل منصب رئيس الوزراء، وتم تشكيل الحكومة السادسة برئاسة محمود عباس كأول رئيس وزراء. وإقترح محمود عباس خطة جديدة للإصلاح حيث تم من خلالها إنشاء وزارة الخارجية الفلسطينية في أبريل عام 2003، وهكذا بدأت وزارة الخارجية عملها برئاسة د. نبيل شعث، وكانت تقوم بمهامها في ظل أوضاع حرجة جدا للقضية الفلسطينية، والتي تمثلت في الحملة العسكرية التي قادها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "أرئيل شارون"، وكذلك الحصار الذي فرضه على المقاطعة حيث يوجد مقر الرئاسة، بالإضافة إلى خطة خارطة الطريق المقدمة من الإدارة الأمريكية وبدعم من اللجنة الرباعية، والتي يجب على السلطة الفلسطينية الإلتزام بها قبل الشروع في أي مفاوضات متسقبلية مع الطرف الإسرائيلي. أنظر: سامر إرشيد، حركة فتح والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والإنتفاضة الثانية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله، فلسطين، 2007، ص 134 .

2_ إعداد الكادر الدبلوماسي الفلسطيني وتنميته، لمواكبة التطورات المتسارعة في السياسة العالمية، والعمل على ضمان إستمرار الدعم الخارجي المقدم للشعب الفلسطيني، والسلطة الفلسطينية، والسعي إلى زيادته وتوزيع مصادره، وتمثيل فلسطين لدى جميع الجهات الخارجية المانحة، وعقد ما يلزم من إتفاقيات معها، إضافة إلى الإستمرار في العمل الوثيق مع الفلسطينيين المقيمين في الخارج، وتعزيز التواصل معهم وتعميقه[354] .

لذا فقد أوكلت لوزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية العديد من المهام ومنها[355] :

أولا : مهامها في مجال التحرك السياسي الخارجي

1_ عرض الموقف السياسي الفلسطيني في مجال الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وشرحه وتوضيحه، وترويجه للرأي العام العالمي، وللمحافل السياسية والدبلوماسية، وإبراز الجهود الفلسطينية المبذولة، والإقرار بالحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني المكفولة بموجب القوانين والأعراف الدولية، والمحافظة على مواقف الأمم المتحدة ومنظماتها حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية، والعمل على تطوير هذه المواقف، والإستمرار في إستصدار القرارات اللازمة في هذا المجال سواء من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة أو من كليهما .

2_ العمل على توسيع دائرة الإعتراف الدولي بدولة فلسطين، والسعي لتمكين فلسطين من العضوية الكاملة في هيئة الأمم المتحدة، وتمثيل فلسطين في جميع المنظمات والتجمعات التي تنتمي إليها، وفي جميع المؤتمرات واللقاءات الرسمية الدولية والإقليمية ذات الصلة، وذلك بالتنسيق مع الجهات الفلسطينية المعنية الأخرى، وبحسب ما هو ملائم .

ثانيا : مهامها في مجال تطوير السلك الدبلوماسي

1_ الإشراف على عمل البعثات الدبلوماسية الفلسطينية ومتابعتها، وتزويد هذه البعثات بالمعلومات اللازمة، والتوجيهات الضرورية، وتتلقى تقارير مستمرة عن أنشطتها وأعمالها، وتنظيم العمل القنصلي وتطويره، وإنشاء أقسام قنصلية جديدة في السفارات والبعثات الفلسطينية في الخارج، لا سيما الدول التي يوجد بها جاليات فلسطينية كبيرة، والتوسع في تطبيع نظام التمثيل غير المقيم فيما

[354]- موقع وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، 2008، تاريخ الزيارة 15-12-2016، الموقع الإلكتروني
http://www.mofa.gov.ps/new/index.php?option=com_content&view=article&id=26&Itemid=7
[355]_ موقع وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، 2008، تاريخ الزيارة 17-12-2016، الموقع الإلكتروني
http://www.mofa.gov.ps/new/index.php?option=com_content&view=article&id=28&Itemid=5

يخص علاقاتنا الخارجية، وإعادة النظر في الوجود المقيم لبعض البعثات على نحو يحقق توازنا أفضل .

2_ تنظيم عمل الملحقيات في السفارات وتطويره وتنسيق عملها بالإتفاق مع الوزارات والمؤسسات الفلسطينية المعنية، والعمل على تطبيق القوانين واللوائح الخاصة بها، والإشراف على إعتماد السفراء والممثلين لدى السلطة الفلسطينية ودولة فلسطين وتنظيمه، إضافة إلى تطوير وضع السلك الدبلوماسي الفلسطيني في الخارج، وتنفيذ القانون الخاص بالتدوير، وإجراء ما يلزم من التعيينات والتنقلات اللازمة، وتنسيب السفراء بالتنسيق مع الجهات المعنية إلى الرئيس لإعتمادهم وتنفيذ أحكام القانون الخاص بالتقاعد .

ثالثا : مهامها في مجال العلاقات الإقتصادية الدولية والتعاون الدولي

1_ تطوير العلاقات الإقتصادية الفلسطينية مع دول الخارج وتنشيطها، وذلك بالتنسيق مع السفارات والبعثات الفلسطينية في الخارج، ومع الوزارات والهيئات المعنية، وتشجيع تدفق الإستثمارات الخارجية إلى فلسطين، وذلك بتقديم ما يلزم من تسهيلات ومعلومات وبيانات تساعد على إتخاذ القرار، والإجابة عن أي أسئلة أو إستفسارات ذات صلة، بالتنسيق التام مع الجهات المعنية .

2_ تمثيل فلسطين في المؤتمرات السنوية، وفي الإجتماعات الدورية للدول المانحة محليا ودوليا، والعمل على تطوير العلاقات الثقافية والتبادل الثقافي مع دول العالم، ومع المنظمات الدولية ذات العلاقة، وعلى رأسها منظمة اليونسكو، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية، وذلك بتقديم مقترحات تتعلق بتطوير هذه العلاقات ومتابعتها من خلال الدوائر المعنية في الوزارة، وبالتعاون والتنسيق مع وزارة الثقافة الفلسطينية وغيرها من الوزارات والهيئات ذات الصلة، إضافة إلى تمثيل فلسطين في مؤتمرات وإجتماعات مجموعة الدول 77 والصين، والمنظمات والتجمعات الدولية ذات الصلة، وكذلك في المؤتمرات الدولية المتخصصة .

رابعا : مهامها في مجال المغتربين واللاجئين

1_ تقديم ما يلزم من خدمات، وتسهيلات للجاليات الفلسطينية، والعمل الوثيق مع السفارات والبعثات الفلسطينية، وتنسيق الجهود الرسمية والشعبية لرعاية هذه الجاليات والحفاظ على مصالحها، و تنسيق الجهود في جميع المحافل الدولية من أجل وضع الخطط التي تكفل الوصول إلى حل عادل لقضية اللاجئين .

2_ العمل على تحسين الأوضاع المعيشية لأبناء الشعب الفلسطيني في المخيمات الفلسطينية في جميع أماكن تواجدها في الداخل والخارج، وذلك بالتنسيق مع الدول التي يقيمون فيها، ومع الهيئات والمنظمات الدولية ذات العلاقة، وتدعم الترابط والتواصل بين أبناء الشعب الفلسطيني في الشتات، وتعميق إنتمائهم من خلال المشاركة في إحياء المناسبات الوطنية، وإقامة المعارض الثقافية والفنية.

وفي عام 1994 بدأت السياسة الخارجية الفلسطينية أعمالها وذلك بعد تشكيل أول مجلس حكم ذاتي كما ورد في إتفاقيات أوسلو، وهو ما يسمى بالحكومة الفلسطينية والتي ترأسها الرئيس ياسر عرفات، حيث أوكلت مهمة إدارة السياسة الخارجية إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وكان الدكتور نبيل شعث أول وزير للتخطيط والتعاون الدولي في الحكومة الأولى[356].

الفقرة الثانية : مبادئ السياسة الخارجية الفلسطينية

تتبنى فلسطين مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تشكل أساسا ومنطلقا لسياستها الخارجية في التعامل مع القضايا الدولية والإقليمية كافة وأهم هذه المبادئ[357] :

1_ الحفاظ على إستقلالية القرار الفلسطيني الذي يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني الحرة، وإقامة علاقات طيبة مع جميع الدول على قاعدة المساواة والإحترام المتبادل وبما يضمن تحقيق المصلحة العليا لفلسطين وصيانتها .

[356]- وليد عبد الحي، السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993- 2013، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، بيروت، 2013، ص 1 .
[357]- موقع وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، 2008، تاريخ الزيارة 2016/12/20، الموقع الإلكتروني :
http://www.mofa.gov.ps/new/index.php?option=com-content@view=article@id=26@ltemid=7

2_ الإلتزام بميثاق الأمم المتحدة وأهدافها وقواعد القانون الدولي وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإلتزام بمبادئ التعايش السلمي والعمل مع جميع الدول من أجل تحقيق السلام الدائم القائم على العدل وإحترام الحقوق، والإلتزام بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية ورفض التهديد بالقوة، أو بإستعمالها ضد سلامة أراضيها وإستقلالها .

وعليه فمبادئ السياسة الخارجية الفلسطينية أقرب للقيم الدولية منها للواقع، حيث من يشاهد الواقع يرى أن القرار السياسي الفلسطيني وبسبب الإنقسام السياسي، مرهون بأجندة المجتمع الخارجي تارة، وبالمساعدات والتهديدات الأمريكية والإسرائيلية تارة أخرى، لذلك يجب على القادة السياسيين الوحدة والإتحاد حتى يكون القرار مستقلا، وتصبح السياسة الخارجية الفلسطينية أكثر فاعلية في مواجهة الإعتداءات الإسرائيلية .

الفرع الثاني : محددات السياسة الخارجية الفلسطينية

تتأثر السياسة الخارجية الفلسطينية بالعديد من المحددات التي تؤثر في فعاليتها، حيث توجد محددات كثيرة منها : الولايات المتحدة الأمركية، الإتحاد الأوروبي، تركيا، وقرارات الأمم المتحدة وغيرها، وسنحاول الحديث عن بعض أهم المحددات المؤثرة في البيئة المحلية والإقليمية والدولية في صنع السياسة الخارجية الفلسطينية، خاصة وأن القضية الفلسطينية لها خصوصية ذات بعد عربي ودولي، وهي تتأثر بالمتغيرات سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وهو ما سنحاول إبرازه في هذا الفرع .

الفقرة الأولى : المحددات المحلية المؤثرة في السياسة الخارجية الفلسطينية

لقد أثار الفوز الكبير الذي حققته حركة حماس في الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية والتي أجريت في الخامس والعشرين من شهر يناير 2006 تساؤلات كثيرة، لا سيما بعد حصول حركة حماس على أربعة وسبعين مقعدا من أصل مئة واثنين وثلاثين مقعدا من مقاعد المجلس التشريعي بعد التعديل الذي اتفق عليه في اتفاق القاهرة (2005)[358]، وقد شهد لهذه الإنتخابات أنها أجريت في عملية ديمقراطية سليمة ومشهود لها بالنزاهة، بحيث أشرف عليها مراقبون دوليون، والذين عدوا هذه العملية تحولا كبيرا في المسار الديمقراطي الذي سطره الفلسطينيون بصورة مشرفة،

[358]_ للاطلاع على اتفاق القاهرة انظر الملحق رقم 5 .

حتى أن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر أشاد بها واصفا إياها بأنها إنتخابات جرت في أجواء ديمقراطية سليمة .

أولا : فوز حركة حماس في الإنتخابات التشريعية عام 2006

مع ظهور حركة حماس في الإنتفاضة الأولى عام 1987 تنامت قوتها، وقد كانت رؤية حركة حماس مختلفة عن رؤية التنظيم المسيطر على السلطة، ورؤية التنظيمات اليسارية، كما شهدت تلك الفترة تراجعا في قوة التنظيمات اليسارية، أو ما سمي بالتيار الديمقراطي العلماني، مع تحول حركة فتح إلى حزب السلطة، وقد شكلت حركة حماس تيارًا قويًا وذلك من خلال منطلقاتها الإسلامية وخطابها الداعي لإقامة المجتمع الإسلامي[359] .

وبعد إجراء الإنتخابات في البلديات والمجالس المحلية والإنتخابات التشريعية الثانية، فقد بينت أن هناك تحولا وتغيرا في خارطة القوى والأحزاب السياسية، خاصة إزدياد قوة حركة حماس وتراجع قوة الأحزاب الأخرى، فقد أصبح لدينا ثنائية حزبية بعد أن كانت حركة فتح تنفرد في السيطرة على الحكم، وبذلك فقد برهنت نتائج الإنتخابات التشريعية الثانية أن هناك تغيرا كبيرا في علاقات القوة بين مكونات النظام السياسي الفلسطيني والقوى الفاعلة داخله، وخاصة في حجم وشعبية وقوة الأحزاب السياسية الفلسطينية الرئيسة[360]. حيث إن إجراء هذه الإنتخابات كان لتثبيت العملية الديمقراطية في فلسطين وعلى أرضية تساهم بقبول العالم بها، إضافة إلى الإلتزام بإتفاقية أوسلو والإتفاقيات الأخرى، ومن عليه الدخول في هذه الإنتخابات يجب أن يهيء نفسه سياسيًا للإعتراف بقبول حل الدولتين وشروط الرباعية الدولية، وهذا هو ما يعتبر بجوهر الخلاف بين حركتي فتح وحماس[361] .

هذا فإن فوز حركة حماس في الإنتخابات التشريعية وسيطرتها على النظام السياسي الفلسطيني وإدارة الحكم في الأراضي المحتلة عام 1967، لم يكن مهيأ للقبول من قبل إسرائيل ودول عربية

---

[359]- جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مرجع سابق، ص 80_81 .

[360]- تيسير محيسن، رؤية التنظيمات السياسية وأدوارها في مستقبل تنمية قطاع غزة، دراسة تحليلية في كتاب، قطاع غزة بعد الإنسحاب: دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، 2006، ص 141

361- وبعد إجراء الإنتخابات التي أدت إلى نهاية إنفراد حركة فتح في حكم النظام السياسي الفلسطيني، ونتج عنها وجود ثنائية البرامج، وإستقطاب بين الحركتين فتح وحماس، وقد أصبح المجلس التشريعي والحكومة العاشرة تحت سيطرة حماس، في حين بقيت مؤسسة الرئاسة ومنظمة التحرير الفلسطينية تحت سيطرة فتح، ونتج عن ذلك زيادة حدة المنافسة والصراع ما بين القطبين، بسبب الإختلاف في البرامج، إذ طالبت الرئاسة ومنظمة التحرير من حركة حماس الإلتزام ببرنامج الرئيس الفلسطيني والإتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وقوبل ذلك بالرفض من حركة حماس، لأنها لا توافق على برنامج الرئيس ولا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني ما دامت حماس لم تدخل تحت أطيافها، ولم تدخل أيضا بالإتفاقيات التي وقعتها. أنظر: يوسف موسى رزقة، الطرق الصعب: استراتيجية حرب الفرقان 2009- حماس: الشراكة والقيادة، الجزء الثالث، مكتبة دار الأرقم، غزة، 2009، ص 111_ 112 .

وإقليمية إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ودول رئيسية في أوروبا، لأنها لم تكن جزء من إتفاق أوسلو، بل سعت إلى تقديم خيارات تنقض أوسلو وتهدمه، وتعود بالقضية الفلسطينية إلى النقطة التي كانت قبل أوسلو[362]. هذا فإن مشاركة حركة حماس في الإنتخابات التشريعية الثانية والتي رفضت نتائجها من أطراف عدة، فهناك أمرين حول هذه المشاركة وهما :

أ_ لقد تمت مشاركة حركة حماس في الإنتخابات، ليتم ترويضها سياسيا، ونقلها من المعارضة والمقاومة إلى السلطة، ووضعها تحت الأمر الواقع بخصوص الإتفاقيات الموقعة .

ب_ إن فوز حركة حماس بأغلبية ساحقة بمقاعد المجلس التشريعي لم يتوقعه البعض، وبإعتبارها هي من يشكل الحكومة، فإنها لن تعترف بشروط الرباعية الدولية (المدعومة أمريكيا) المتمثلة بالإعتراف بوجود إسرائيل، وحقها بالسلام والأمن، ونبذ الإرهاب بأشكاله كافة، وهذا ما أدى إلى التضارب في البرامج ما بين الرئاسة والحكومة، وبدوره أثر على فاعلية السياسة الخارجية الفلسطينية، وعلى القضية الفلسطينية بشكل عام وعلى قطاع غزة بشكل خاص، وهذا ما أدى لتدخل قوى دولية وإقليمية للضغط على الحكومة للعودة إلى المسار السابق .

1_ وسائل ضغط داخلية وخارجية للعودة إلى المسار : لقد ظهرت العديد من العوامل الخارجية التي أثرت بشكل واضح على الوضع الداخلي الفلسطيني وفي قدرات النظام السياسي ووظائفه وذلك بعد الإنتخابات التشريعة الثانية، وهذه العوامل برزت بعد أن قاطعت غالبية دول العالم الحكومة العاشرة التي شكلتها حركة حماس، فقد وضعت عليها العديد من الشروط إذا أرادت إستمرار التعاطي معها، وإستمرار التمويل، والمساعدات وتحويل الأموال إليها، حيث قامت إسرائيل بتشديد الخناق على السلطة الوطنية الفلسطينية، وإيقاف تحويل العائدات الضريبية الفلسطينية إلى الحكومة العاشرة[363]، إضافة إلى قيامها بإعتقال عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني التابعين لحركة حماس وهذا بدوره أدى إلى إيقاف عمله[364] .

ومن وسائل الضغط أيضا، لم تتقبل حركة فتح نتائج الإنتخابات التشريعية الثانية، فأتت بسياسات معاكسة ضد صعود حركة حماس إلى السلطة والحكومة، والوسائل التي إنتهجتها حركة

---

[362]- يوسف موسى رزقة، نفس المرجع، ص 2 .

[363]- إن فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006، أدى إلى العديد من الأحداث والمواقف، حيث قامت إسرائيل فضلا عن المقاطعة السياسية لحكومة حماس، القيام بوقف أية إتصالات معها والإمتناع عن تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من الجمارك والضرائب التي تقوم بجبايتها على معابرها، كذلك الأمر بالنسبة للدول المانحة التي إمتنعت عن تقديم مساعداتها التي كانت تشكل ما يقارب نصف الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية. أنظر: سامر ارشيد، حركة فتح والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والإنتفاضة الثانية، مواطن، مرجع سابق، 2007، ص 66-67.

[364]- عبد الرحمن أبو عرفة وآخرون، التحول الديمقراطي في فلسطين، التقرير العام (10) لسنة 2007، القدس، يونيو 2008، ص 92.

فتح هي : إطلاق حالة من الإحتجاج بدعوى تأخر صرف الرواتب، وتارة بدعوى عدم الإندماج في الأجهزة الأمنية، وتارة للإحتجاج على تصريحات بعض قادة حركة حماس، إلى جانب التوسل بموقع الرئاسة للضغط على الحكومة بتحريض الأولى على الثانية، ودفعها بشتى الوسائل إلى فرض شكل من الوصاية عليها[365] .

لقد قام الرئيس محمود عباس بعد إجراء الإنتخابات الرئاسية في عام 2005، بتحويل كل ما له صلة بالعلاقات الخارجية والسفارات وموظفيها إلى وزارة الخارجية في السلطة الفلسطينية، إلا أنه بعد إجراء الإنتخابات التشريعية عام 2006 وتشكيل حركة حماس للحكومة، قام الرئيس بتفويض الدائرة السياسية لمنظمة التحرير بالعلاقات الخارجية، وهذا ما أثار خلافا كبيرا مع رئاسة الوزراء ومع وزارة الخارجية في الحكومة العاشرة، علما بأنه كان قد أقر قانون السلك الدبلوماسي رقم 13 لسنة 2005 في المجلس التشريعي الذي حدد الإطار القانوني، والصلاحيات التي تعمل بموجبها وزارة الخارجية التابعة للسلطة الفلسطينية، والذي لم يؤد في حينه إلى إنهاء الصراع على التمثيل الخارجي بين الدائرة السياسية ووزارة الخارجية[366] .

وبعد عقد إتفاق مكة[367] والذي كان من توصياته تشكيل حكومة وحدة وطنية، فحركة فتح ترى أنه كلما قل وجود حركة حماس فيها كانت أقرب إلى القبول من جانب القوى الرئيسة في المجتمع الدولي، وقد تم تفسير حكومة الوحدة من قبل القطبين الفلسطينيين تفسيرا متباينا، حيث ظنت حركة فتح أنها حدت من قوة حركة حماس على إحتكار الحكومة كلها، وحصلت على بعض مقاعدها، وإن ظلت رئاسة الحكومة لحركة حماس، والمهم هو إيجاد حكومة أهم مواصفاتها أن تكون مقبولة من الإحتلال الإسرائيلي والمجتمع الدولي[368]. فقد كان مشاركة حركة حماس وفوزها في الإنتخابات له تداعيات سياسية على الصعيد السياسي الفلسطيني، فقد سجلت حركة حماس العديد من النجاحات، إذ يرى الأستاذ ناجي شراب "أن حماس إستطاعت أن تسجل عددا من النجاحات خلال تجربتها في الحكم، فقد فرضت الأمن والأمان، وخفضت من مظاهر الفلتان الأمني، كما أثبتت مهاراتها في إعادة صياغة اللعبة من خلال صناديق الإقتراع، ولفت إلى أن مشاركة الحركة في الحكم أدت إلى تغيير في بنية النظام السياسي الفلسطيني، وإستطاعت أن تتكيف مع البعد

---

[365] -عبد الإله بلقزيز ، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ص 117-118.

[366] عبد الرحمن أبو عرفة وآخرون، مرجع سابق، ص 92 .

[367] للإطلاع عن نص إتفاق مكة راجع الملحق رقم 6 .

[368]- عبد الله الأشعل، مخاطر الشقاق بين فتح وحماس على القضية الفلسطينية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، مصر، 2010، ص 137.

الإقليمي والدولي ونجحت في ذلك، فيما نجحت في تنمية الموارد وترشيدها رغم الحصار والإغلاق"[369] .

2_ تداعيات فوز حركة حماس في الإنتخابات على السياسة الخارجية الفلسطينية : إن قرار مشاركة حماس في الحياة السياسية وإدارتها للحكم له تداعيات إيجابية وسلبية، سواء كانت هذه التداعيات متعلقة بالجانب الإداري للعمل الحكومي كون حركة حماس لا تمتلك الخبرة وتعتبر حركة ناشئة. وعلى صعيد الوضع الفلسطيني فإن مشاركة حماس في الحياة السياسية ألقى بتداعياته على النظام السياسي الفلسطيني، وبدأت أولى هذه الإشكاليات عند تشكيل حركة حماس للحكومة العاشرة، وتمثل ذلك بموقف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وكان ذلك بتاريخ 2006-03-23، حيث رفضت هذه اللجنة برنامج الحكومة الفلسطينية العاشرة والتي شكلها رئيس الوزراء إسماعيل هنية[370]، ومنذ تلك اللحظة أصبح النظام السياسي الفلسطيني بثلاثة رؤوس أساسية : منظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا بمقتضى الميثاق الوطني والقانون الأساسي الفلسطيني، وبمقتضى الإعتراف العربي والإسلامي والدولي، ورئيس للمنظمة والسلطة، ثم حكومة يترأسها أغلبية انتخبت من جزء من الشعب على جزء من الأرض، وبرنامج متعارض مع برنامج الممثل الشرعي لكل الشعب[371].

لقد أوضحت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي عام 2007 أنها وجدت مجموعة متغيرات دخلت على المجتمع الفلسطيني وأهمها[372] :

أ_ الإقتتال الداخلي والإستقطاب السياسي الحاد، واللجوء إلى القوة في حسم الخلافات السياسية بين القوى الفلسطينية ووصلت ذروتها خلال أحداث عام 2007، وعكست نفسها سلبا على حالة حقوق الإنسان الفلسطيني .

---

[369]- ناجي شراب، ندوة سياسية بعنوان: قراءة في تجربة حماس في الحكم والسياسة، مركز الدراسات السياسية والتنموية، غزة، 2010، تاريخ الزيارة 2016-12-25، الموقع الإلكتروني: http://www.gmo.ps/ar/?page=news_det&id=3260#.Vwqfx_krLIU .

370- تجدر الإشارة إلى أن إختلاف البرنامج السياسي لحركتي فتح وحماس أوجد العديد من نقاط الإختلاف بينهما، وهذا بدوره لم يؤسس لشراكة سياسية حقيقية بين الحركتين، إضافة إلى جانب الضعف الذي تعاني منه مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وأيضا ضعف إستقلالية القرار الفلسطيني نتيجة الضغوط الإقليمية والدولية، وضغط الإحتلال الإسرائيلي، حيث أن المشكلة لم تكن إدارة نظام الحكم بقدر ما هي تنفيذ برامج وإرادات يرضى عنها النظام الدولي .

[371]- إبراهيم أبراش، التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني: العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التطورات السياسية الفلسطينية في ضوء الإنتخابات التشريعية، معهد دراسات التنمية، 2008، تاريخ الزيارة 26-12-2016، الموقع الإلكتروني http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=5 .

[372]- رندة سنيورة وآخرون، وضع حقوق الأنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث عشر، 1 يناير 2007-31 ديسمبر 2007 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، فلسطين، رام الله، 2008، ص 10.

ب_ الإتجاه نحو عسكرة النظام، وتغليب الإعتبارات الأمنية على إعتبارات مبدأ سيادة القانون، وإحترام الحقوق والحريات العامة، إضافة إلى محاولة كل من الحركتين المتنازعتين فتح وحماس، إستخدام بعض أحكام القانون أداة لتبرير الممارسات، والسياسات التي يتخذها كل طرف في مواجهة الطرف الآخر .

ثانيا : الإنقسام السياسي الفلسطيني وأثره على السياسة الخارجية

إن الساحة الفلسطينية تعيش إشكالية ناجمة عن تكون النظام السياسي الفلسطيني من شقين : منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، والسلطة الفلسطينية ومؤسساتها، والتداخل بين مهمات التحرر الوطني ومقاومة الإحتلال، وبين مهمات البناء والتنمية في ظل سلطة سياسية مدنية لها مؤسسات شبه دولية، لكنها تفتقد للسيادة والإستقلال، وهذا ما أدى إلى لجوء الأطراف المتنازعة مرة إلى الشرعية الإنتخابية في السلطة الفلسطينية، ومرة إلى الشرعية النضالية والتاريخية، أو إلى شرعية مؤسسات منظمة التحرير كونها مرجعية أعلى للسلطة الفلسطينية من قبل الرئاسة، وعلى غرار ذلك فإن حماس لا تعترف بشرعية منظمة التحرير ومؤسساتها، ولا بكونها المرجعية الأعلى للسلطة الفلسطينية[373]. بعد أحداث عام 2007 تزايد صراع الشرعية، خاصة وأن الحكومة المقالة التي شكلتها حركة حماس ترى نفسها هي الحكومة الشرعية والتي نالت ثقة المجلس التشريعي، وأنها تبقى حكومة تسيير أعمال إلى أن يجري عرض الحكومة الجديدة على المجلس التشريعي وتنال ثقته، ومن غير الممكن قبول ذلك في ظل إنقسام المجلس وتعطيله، وفي الضفة الغربية فقد كلف الرئيس الفلسطيني حكومة الطوارئ التي تحولت إلى حكومة تسيير أعمال بإعتبارها صاحبة الشرعية، وقد لاقت الدعم من المجلس المركزي واللجنة التنفيذية رغم أنها لم تنل ثقة المجلس التشريعي .

أثر الإنقسام الفلسطيني بشكل كبير على السياسة الخارجية الفلسطينية [374]، وبدوره ترك إنعكاسات سلبية على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك نتيجة حدة التنافس بين قطبي الإنقسام

---

[373]- عبد الرحمن أبو عرفة وآخرون، مرجع سابق، ص 26-27.

[374]- لقد ظهرت بوادر الإنقسام الفلسطيني منذ توقيع إتفاق أوسلو عام 1993، حيث عارضت ذلك الإتفاق تنظيمات وطنية وإسلامية، بل سعت تنظيمات مثل حركة حماس إلى إسقاط الإتفاق عبر عمليات عسكرية ضد إسرائيل بغرض إضعاف المفاوض الفلسطيني، وإظهار عدم قدرته على السيطرة على الأرض، حيث قامت حركة حماس خلال مفاوضات القاهرة عام 1994 بتنفيذ أول عملية إستشهادية لها. وبعد دخول الإتفاق حيز التنفيذ وقيام السلطة الوطنية على أرض الواقع، وعودة ياسر عرفات إلى الأراضي الفلسطينية فقد لجأت حركة حماس للتصعيد العسكري، مما كان سببا في كسر وإضعاف موقف الطرف الفلسطيني، وأظهرت الراحل ياسر عرفات بأنه ليس الطرف المتمسك بقوة في ظل الوضع القائم. أنظر: حسن عصفور، حماس وإمتيازاتها من إتفاق أوسلو، وطن نيوز الإخبارية، تاريخ النشر 2009/09/12، تاريخ الزيارة 2016/12/28، الموقع الإلكتروني
http://www.watannews.ps/index.php?optin=com_content@view=article@id=348:-qq---q-q@catid=12-9-2010

والذي كان مردوده سلبيا في مواجهة العدوان الصهيوني الإسرائيلي على قطاع غزة من عام 2007، حيث أدى الإنقسام إلى الإنشغال بالقضايا الداخلية، فالشعب الفلسطيني هو الخاسر الأكبر من هذا الإنقسام الذي أضعف وأضر بفاعلية السياسة الخارجية وبالقضية الفلسطينية .

1_ تداعيات الإنقسام السياسي الفلسطيني داخليا : إن الإنقسام الفلسطيني قد هيأ الفرصة للإحتلال الإسرائيلي لكل يعمل على طمس الهوية الفلسطينية ومظهرها الحضاري، وقد نتج عنه قتال داخلي فلسطيني، فبدل أن توجه البوصلة نحو الإحتلال والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، أصبح السلاح الفلسطيني يوجه نحو الفلسطيني، وبالتالي أفقدها الإحترام أمام العالم وأمام الشعب عندما إنحرفت البوصلة عن مسارها الوطني، وعندما تحولت القضية الفلسطينية من قضية شعب يناضل من أجل الحرية والإستقلال إلى صراع على سلطة وهمية بين من يفترض أنهم فصائل حركة تحرر وطني، حيث أضر الوضع الفلسطيني المنقسم بصورة المشروع الوطني، وبصورة المقاومة عند العرب والمسلمين والأمم الأخرى[375]. تأثرت السياسة الخارجية الفلسطينية نتيجة إنفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وبالتالي فإنه يجب العمل على إزالة هذه العقبات، والعمل على توحيد شطري الوطن بإعتبارهما رقعة جغرافية واحدة، والعمل على تحقيق المصالحة الوطنية ونبذ الخلافات وإنهاء الإنقسام، وتنفيذ ما تم الإتفاق عليه في مكة وكذلك إتفاق الشاطئ، إضافة إلى تفاهمات فتح وحماس في القاهرة عام 2017، والعمل على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لمواجهة كافة التحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية وخاصة بعد توجهات الإدارة الأمريكية المخالفة لكافة الإتفاقيات الدولية، لأن المستفيد من هذا الإنقسام ومن هذه الحالة الفلسطينية هو الإحتلال الإسرائيلي .

2_ تداعيات الإنقسام السياسي الفلسطيني عربيا : لم تعد القضية الفلسطينية تحتل مكانة الصدارة في بؤرة الإهتمامات الأساسية لمعظم العالم العربي في ظل الإنقسام السياسي الفلسطيني، وذلك نتيجة إنشغال الدول العربية بالمشاكل الداخلية التي عمت أرجاء هذه الدول، وبالتالي فإن هذه الأزمات أدت إلى تراجع القضية الفلسطينية ولم تعد هذه الدول حاضنة لها، وذلك بسبب تصاعد الحساسيات الداخلية، بالإضافة إلى إفتعال حساسيات خارجية، كما لم تعد القضية الفلسطينية مدرجة في صلب إستراتيجياتها، مما ساعد على تخاذل مواقف هذه الدول، وإنحسار دعمها المادي

[375]- إبراهيم أبراش، جذور الإنقسام و مخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 20، العدد 78، فلسطين، 2009، ص 13 .

والمعنوي للقضية الفلسطينية، أو بالأعم تراجع مساندتها للشعب الفلسطيني مساندة حقيقية وجادة كونها قضية الأمة[376] .

وفي هذا السياق، فالإنقسام ساهم على تعميق التفرق العربي، وكذلك توتر العلاقات الفلسطينية مع الدول المجاورة وغير المجاورة، حيث أصبح بعضها مؤيدًا لحركة فتح والسلطة الفلسطينية في رام الله، في حين إصطف البعض الآخر وراء موقف حركة حماس[377]. هذا فبعد أن كانت القضية الفلسطينية حاضرة وبقوة على رأس أولويات الكثير من دول العالم، وذلك بإعتبارها القضية المركزية في منطقة الشرق الأوسط، ولأن السلام في المنطقة يكون بحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، إلا أن التداعيات السلبية للإنقسام الفلسطيني عام 2007، أفقدها الدعم العربي السياسي والشعبي، وكذلك أدى إلى ضعف وتراجع السياسة الخارجية الفلسطينية في مواجهة الإعتداءات الإسرائيلية المتسمرة تجاه الشعب الفلسطيني .

3_ تداعيات الإنقسام السياسي الفلسطيني دوليا : إن الإهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية تراجع بإعتبارها قضية سياسية إلى مجرد إهتمامات إنسانية من إغاثية، ومساعدات غذائية ورفع للحصار، إضافة إلى تراجع التأييد الدولي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، كما زاد من إحتمالات التراجع عن القرارات الدولية التي تؤكد على حقوقه التاريخية المشروعة التي أقرتها الأمم المتحدة، خاصة القرارين 181 و194[378]. وعليه، فقد أضر الإنقسام السياسي بالقضية الفلسطينية برمتها، فبعد أن كانت القضية الفلسطينية على سلم أولويات كثير من الدول، إلا أن الإنقسام أضر بالشعب الفلسطيني، وهذا ما جعل الإهتمام بمساندة القضية الفلسطينية يتضائل، نتيجة الإنقسام في الرؤى والبرامج ما بين حركتي فتح وحماس، مما ساعد إسرائيل في تنفيذ مخططاتها، والتفرد بقطاع غزة وفرض عليها حصار خانق أثر على كل المستويات، وشن عليه العمليات العسكرية والذي راح ضحيتها الآلاف من الشهداء .

---

[376]- وليد محمد علي، إختلاط الأدوار وتعدد الإختراقات الجزئية غير الحاسمة، مداخلة في حلقة نقاش: القضية الفلسطينية 2010، الجلسة الثانية: المشهد الإسرائيلي، العالم العربي، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2010، ص 16.

[377] - غازي الصوراني، المشهد الفلسطيني الراهن، الطبعة الثانية، مطبعة الأخوة، فلسطين، غزة، 2010، ص 41 .

[378]- إبراهيم أبراش، جذور الإنقسام و مخاطره على المشروع الوطني، مرجع سابق، ص 15.

ثالثا : الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة

بعد التصعيد المادي والمعنوي الذي أقدم عليه الإحتلال الإسرائيلي ضد قطاع غزة في عام 2007، فقد تزايدت عوامل التفكك والإنهيار في مكونات الإقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى الحصار المفروض على قطاع غزة، زيادة على الحروب المتوالية على قطاع غزة والتي بدورها عملت على تدمير القسم الأكبر من البنية التحتية إلى جانب تدمير معظم المنشآت الصناعية والزراعية، وهذا بدوره أدى إلى إضعاف الإقتصاد الفلسطيني المنقسم وهشاشته[379].

1_ الآثار الإقتصادية للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة : فقد سعى الإحتلال الإسرائيلي إلى وقف حركة البضائع والأفراد من وإلى قطاع غزة منذ بدأ الحصار عام 2007 بشكل يخالف كل التفاهمات والتعهدات التي قطعها أمام المؤسسات الدولية بتسهيل حركة البضائع والأشخاص داخل وخارج المناطق الفلسطينية[380]، فكما هو معلوم فإن قطاع غزة يعتمد بشكل كامل على إستيراد البضائع من وعبر إسرائيل، ولكن نتيجة الحصار المفروض والذي بدوره أدى إلى إرتفاع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 80%، وإرتفاع نسبة البطالة إلى 65%، وبالتالي لم يعد هناك أي قدرة للمواطنين في تلبية إحتياجاتهم الإنسانية، إضافة إلى إنخفاض مستوى دخل المواطن إلى ما دون 650 دولار سنويا، وهذا كله نتيجة عدم سماح الإحتلال لإدخال أي من المواد الخام إلى القطاع ولم يسمح بتصدير أي من منتجات القطاع[381]. بحيث أصاب فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة إنتكاسة كبيرة نتيجة قيام الإحتلال الإسرائيلي بإستمرار حصاره المالي والإقتصادي وإغلاق المعابر، حيث أنه نتج العديد من الآثار السلبية وهي :

أ_ لقد أدى الحصار إلى هروب رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة للبحث عن الإستقرار السياسي والإقتصادي، وهروب العديد من الشركات الأجنبية العاملة في المجال الإستثماري في فلسطين، إضافة إلى أن السلطة الفلسطينية تكبدت خسائر كبيرة لتسويق فلسطين عالميًا وتشجيع الإستثمار لجذب المستثمرين .

---

[379] -غازي الصوراني، الأوضاع الإقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار النشر، فلسطين، غزة، 2011، ص 6.

[380]- إن هدف هذا الحصار هو تفكيك البنيان السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي للشعب الفلسطيني، وإيصاله إلى حالة من الإحباط والفقر والمعاناة والحرمان، ومن الآثار الإقتصادية للحصار هو التراجع في الحركة اليومية للشاحنات التجارية وهذا بدوره أثر على القطاع الإقتصادي من خلال تنفيذ العديد من المشاريع داخل قطاع غزة، وحسب تقرير إحصائي للجنة الشعبية لمواجهة الحصار فقد خلف الحصار خسائر بلغت حوالي 640 مليون دولار شهريا. أنظر: عدنان أبو عامر، تجربة حماس في الحكم العلاقة وتسوية الصراع مع إسرائيل، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2007، ص 112. وأنظر كذلك: تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول أثر الحصار الإسرائيلي وتداعياته على الحق في العمل والضمان الإجتماعي في قطاع غزة، غزة، 2007، ص 10

[381]- جهاد العيلة وحمد رياض، تأثير الحصار الإسرائيلي على الواقع الإجتماعي والإقتصادي والنفسي للفلسطينيين في قطاع غزة، 2008، ص 1 .

ب_ إلغاء إستثمارات أجنبية وفلسطينية وعربية كانت تحت الإعداد النهائي، إضافة إلى توقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الإستثمارية .

وفي هذا الإطار، فإن مساهمة القطاع الصناعي تراجعت إلى أقل من 5%، بسبب إغلاق نسبة كبيرة من المنشآت العامة في القطاع الصناعي أي ما يقارب 90%، مثل إغلاق منطقة غزة الصناعية وإغلاق منطقة بيت حانون الصناعية التي كانت تشغل 4500 عامل وتبعه أكثر من 30% من أصحاب هذه المصانع للخارج[382]، وأيضا فإن إقدام الإحتلال الإسرائيلي على تدمير المنشآت العاملة بالصناعة أدى إلى تراجع القطاع الصناعي، حيث أن إغلاق المنشآت ترتب عليه إنضمام معظم العاملين في هذا القطاع، وقد إنضم حوالي 35 ألف عامل إلى صفوف العاطلين عن العمل، وأكثر القطاعات تضررا هي صناعة الأثاث والملابس والنسيج، وإلى جانب ذلك ونتيجة للحروب الموالية على قطاع غزة تم تدمير المئات من المنشآت الصناعية والتي قدرت بملايين الدولارات .

وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي، فقد أدى الحصار وإغلاق المعابر إلى توقيف عمليات إستيراد المستلزمات الإنتاجية مثل الأدوية الزراعية والأسمدة والحبوب والنايلون وما إلى ذلك، كذلك فقد تكبد قطاع غزة بخسائر مالية كبيرة نتيجة إعاقة تصدير المنتجات الزراعية منذ عام 2007[383]. ومن الآثار أيضا، أنه نتيجة إستهداف الإحتلال الإسرائيلي لمحطة توليد الكهرباء الوحيدة في قطاع غزة أثناء عدوانه عام 2014 من قبل طيرانه الحربي، بحيث توقفت عمل هذه المحطة عن العمل، وبدوره أدى إلى إنقطاع الكهرباء بشكل كلي عن القطاع، وبعد أشهر من إنتهاء الحرب تم إصلاح هذه المحطة بشكل جزئي وعادت الكهرباء لبرنامج 8 ساعات يوميا[384]، والجدول الموالي يوضح عدد ساعات قطع الكهرباء خلال عامي 2013 – 2014 .

[382] -غازي الصوراني، مقال بعنوان: الآثار الإقتصادية للحصار على قطاع غزة، 2010، تاريخ الزيارة 05-01-2017، الرابط الإلكتروني http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2010/01/03/843726.html .

[383] -غازي الصوراني،نفس المرجع، 2010 .

[384] - التقرير الشهري للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حالة المعابر، شهر أبريل ومارس 2014 .

عدد ساعات القطع خلال العام 2014	من شهر (1-10) 8 ساعات	عدد ساعات الوصل
		8
	من شهر (11-12) 12 ساعات	6
	شهر(12) 8 ساعات	8
عدد أيام القطع خلال العام :2014	195	%53.4
عدد أيام الوصل خلال العام :2014	170	%46

جدول يوضح عدد ساعات قطع الكهرباء خلال العامين (2013-2014م)

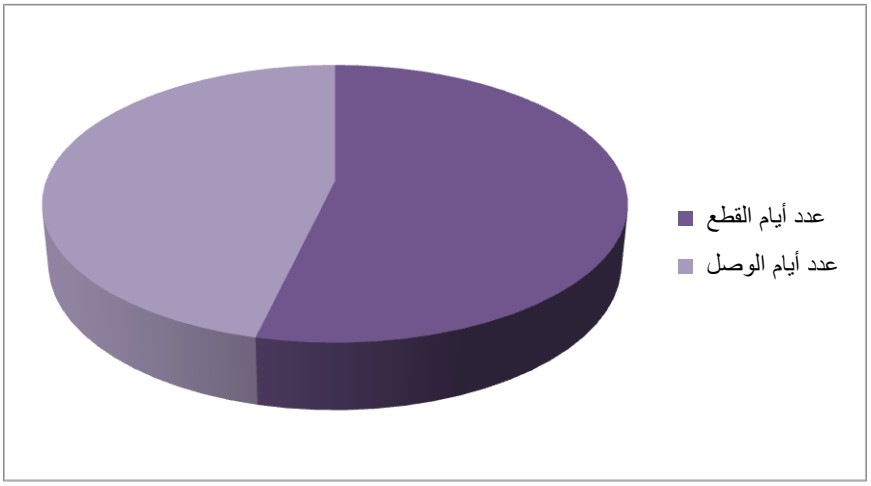

شكل يوضح عدد ساعات قطع الكهرباء خلال العامين (2013-2014 م)

وعليه وبناءً على ما سبق، فإن هذه الساعات غير كافية لسد إحتياجات العمل والسكان في قطاع غزة، فالجدول السابق يشير إلى أن قطاع غزة يعاني من أزمة حادة في التيار الكهربائي، وهذا بدوره يؤثر على كافة سبل الحياة اليومية للسكان وخاصة قطاع الصناعة والصحة، فهذان القطاعان يعتبران أكثر تضررًا وهذا نتيجة الحصار ونقص إمداد الوقود الذي تسبب في خلق هذه الأزمة، وزاد من معاناة سكان هذا القطاع .

2_ الآثار السياسية للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة : لقد أقدمت إسرائيل منذ إعلان مشاركة حماس في الإنتخابات التشريعية إلى سعيها لتجنيد المجتمع الدولي ضد مشاركة حماس في الإنتخابات، فقد تحدث شمعون بيرس عام 2006 بأنه "يجب أن لا يسمح لحماس التي تقف وراء معظم الهجمات التي نفذت ضد أهداف إسرائيلية خلال الإنتفاضة بالمشاركة في الإنتخابات، لأنها لم تعترف بحق إسرائيل في الوجود"، وبعد فوزها في الإنتخابات عممت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيفي ليفني هذه الشروط على جميع سفرائها وقالت بأن "إسرائيل لن تجري أي إتصال مع الحكومة التي ستكون في السلطة الفلسطينية طالما لم تعترف بإسرائيل وتتنازل عن العنف والإرهاب، وتنزع الأسلحة من المنظمات الإرهابية، وتوافق على الإتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية[385] .

هذا فقد لعبت الحكومة الأمريكية دورًا بارزًا في تشديد الحصار على الحكومة الفلسطينية وذلك بهدف رضوخها للقرارات الدولية والإعتراف بكافة الإتفاقيات المبرمة بين الجانبين، إنطلاقًا من إتفاق أوسلو والذي ترفضه حكومة حماس بشكل قاطع[386]، إضافة إلى تعنت أمريكا بمواقفها تجاه الحكومة الفلسطينية[387]، والقاضي بعدم الإعتراف ولا التعامل مع أية حكومة فلسطينية ما لم تعلن حركة حماس صراحة وعلنًا في برنامجها بقبول الإعتراف بالكيان الإسرائيلي، ونبذ الإرهاب والإلتزام بجميع الإتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي[388]، وبغض النظر عن وثيقة الأسرى التي قبلتها مختلف الفصائل الفلسطينية .

إن الحصار السياسي المفروض على قطاع غزة إمتد ليصبح عسكريًا أيضا، فعملت إسرائيل على زيادة عملياتها العسكرية في الأراضي الفلسطينية لجر حركة حماس وقوى المقاومة الأخرى للمواجهة العسكرية، وقد زادت القوات الإسرائيلية من عمليات الإغتيال والإعتقالات في صفوف المقاومة الفلسطينية، ناهيك عن الإجتياحات لمخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة[389]. حيث تعرض

---

[385]- فارس ظاهر، دراسة: موقف الرباعية الدولية من القضية الفلسطينية، الإتحاد العربي بين الواقع والآمال، 2010، ص 12 .

[386] -فارس ظاهر، نفس المرجع، ص 12 .

[387]- وعليه، فإن الإدارة الأمريكية تضغط بكل السبل والطرق المواتية لإرغام الحكومة في غزة على الإلتزام بالإتفاقيات الموقعة، تارة بالتهديد وتارة بإغلاق البنوك ومراقبة عملها للحيلولة دون وصول الأموال إليها، وأيضا قيامها بإعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل لضرب قطاع غزة، والضغط على السلطة من خلال منع وصول المساعدات المالية والمعونات وتحميلها المسؤولية، وهذا بدوره أدى إلى تدهور العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية نتيجة لعدم تنفيذ بنود الإتفاق، والوصول إلى طريق مسدود، ونتيجة للممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني التي إزدادت حدة وشراسة، ما حدا بها للتهديد بحل السلطة. أنظر: صالح النعامي، إتجاهات الإفتتال الفلسطيني: خطة أمريكية لإسقاط حماس، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 40-41 الموقع الإلكتروني: http://www.mesj.com

[388] - Paul Scham, & Osama Abu Irshaid, Hamas: Ideological rigidity and political flexibility, United States: United States Institute of peace, 2009, p.13.

[389]- معتز سمير الدبس، مرجع سابق، ص 107 وما بعدها .

قطاع غزة للعديد من الحروب عام 2008 و2012 و2014، وقد إستخدمت إسرائيل لشتى أنواع الأسلحة والمحرمة منها دوليا في إعتدائها المتواصل على القطاع، والتي خلفت دمارًا وخسائر بشرية ومادية، وكان هدف إسرائيل من هذه الغارات المتواصلة هو ضرب القطاع وتصفية المقاومة، إضافة إلى إفشال إتفاق المصالحة وتعطيل عمل حكومة التوافق الوطني .

3_ تهديد السلطة الوطنية الفلسطينية بحل نفسها : لقد طالبت القيادات الفلسطينية بحل السلطة الوطنية الفلسطينية بعدما فشلت هذه الأخيرة في القيام بالمهام الوطنية المنوطة بها، وتكريس دورها الفلسطيني[390]، هذا مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ودول غربية تعارض بشدة حل السلطة، والتي هي كلها معنية بوجود السلطة بلا سلطة، حيث أنه لم يتم طرح البديل المرجعي السياسي الفلسطيني لقيادة الشعب الفلسطيني من خلال التنسيق والحوار مع الفصائل الفلسطينية، وعليه فالتهديد ما هو إلا محاولة للضغط من أجل إستئناف المساعدات المالية الأمريكية للسلطة الفلسطينية، وإستئناف المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي[391]. فقد ذكر كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات، وأكدتهُ صحيفة معاريف الإسرائيلية، أن السلطة الفلسطينية أبلغت بعض دول العالم بما فيها إسرائيل والولايات المتحدة نيتها في حل نفسها في إطار نقل الصلاحيات إلى الحكومة الإسرائيلية بشكل تدريجي، بحيث تبدأ بالصلاحيات المدنية كالتعليم والصحة والزراعة، وتأجيل الصلاحيات الأمنية إلى مرحلة لاحقة[392] .

فبعد فوز حركة حماس بالإنتخابات، ونتيجة التضارب في الرؤى والأهداف والبعد عن تحقيق الوحدة الوطنية، وعدم تنفيذ ما تم الإتفاق عليه، وعدم تلبية المطالب الوطنية الفلسطينية، وإقامة نظام سياسي قادر على تحقيق الأهداف الوطنية. هذا فقد إستغلت إسرائيل الوضع الداخلي الفلسطيني وعملت على تكثيف الإستيطان، وإستكمال بناء جدار الفصل العنصري، وقيامها بشن حروب متوالية على قطاع غزة، والذي بدوره يتطلب إرادة حقيقية من قبل طرفي الإنقسام لكي يتم

390- فقد أكد الدكتور أحمد الطيبي أنه "إذا مر عام على المفاوضات دون التوصل إلى حل يقضي بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فإنه قد يكون من الضروري طرح فكرة حل السلطة الوطنية الفلسطينية، ووضع العالم أمام مسؤولية إحتلال الأراضي الفلسطينية، والعمل على توسيع صفوف منظمة التحرير لتشمل كل الفصائل الفلسطينية لتشكل مجددا عنوانا قويا، ومرجعية للشعب الفلسطيني بأكمله"، مضيفا أنه لا آفاق للمحادثات المباشرة التي يتم الحديث عنها، والتي من الممكن أن تنطلق عما قريب بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وهذا يرجع لعدة أسباب منها : موقف رئيس الحكومة الإسرائيلية الأيديولوجي الذي لا يسمح بالوصول إلى حل دائم وعادل، والدور الأمريكي الذي إستمر بنفس الأسلوب دون محاولة الضغط على إسرائيل لإنهاء الإحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، حيث أن الحكومة الإسرائيلية برئيسها نتنياهو تسعى إلى إعادة تنظيم الإحتلال وليس إنهاء الإحتلال. أنظر: أحمد الطيبي، في حال عدم التوصل لاتفاق بعد عام يجب التفكير بحل السلطة ووضع العالم أمام مسؤولياته، القدس العربي، العدد 6610، 2010، ص 6 .

391 -هاني عمر البسوس، التلويح بحل السلطة الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، فلسطين، غزة، 2013، ص 449.

392 - سامر رشيد، مرجع سابق، ص 18 .

إنجاز الإتفاق الوطني الذي لا يمكن تحقيقه دون توفر هذه الإرادة، وأيضا يجب أن تبدي هذه الأطراف مرونة وتنازلًا لصالح الشعب والقضية الفلسطينية، وهذا بدوره يقوي السياسة الخارجية الفلسطينية .

الفقرة الثانية : المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية الفلسطينية

للقضية الفلسطينية جذور تاريخية بالنسبة للسياسة الخارجية لبعض الدول الإقليمية، وتعد هذه القضية محورًا مهمًا في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي، وذات بعد سياسي وجغرافي وتاريخي وإجتماعي يربطهم بها في منطقة الشرق الأوسط .

أولا : السياسة الخارجية التركية والقضية الفلسطينية

تعتبر القضية الفلسطينية من القضايا المركزية لتركيا على المستويين الشعبي والرسمي، فهي حاضرة تاريخيا في أذهان الشعب التركي منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني، حين رفض إعطاء اليهود أرض في فلسطين لإقامة دولة لهم عليها، وصولًا إلى عهد الحكومات المتعاقبة عليها حتى وصول حزب العدالة والتنمية، وهذا الحضور زاد تفاعلًا بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2008، فخرجت المظاهرات التركية تندد بهذا العدوان، وكذلك إحتجت الحكومة التركية ونددت به .

1_ السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية : لقد أصبحت القضية الفلسطينية تحتل جزءً هاما في السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط، وبرزت العديد من المواقف الداعمة لها، منها مواقف سياسية كالتي تتعلق بالرفض التركي للمشاريع الإستيطانية بإنشاء وحدات سكنية يهودية شرق القدس، وأخرى تتعلق برفضها إعلان القدس عاصمة أبدية لإسرائيل بموجب القانون الأساسي الإسرائيلي عام 1980[393]، كما قامت تركيا بسحب سفيرها من تل أبيب في نفس العام[394]، كذلك تأكيدها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره[395]. هذا فبعد تسلم حزب العدالة والتنمية

[393]- بولنت أراس، السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الزيارة 14-01-2017، الموقع الإلكتروني http://www.aljazeera.net/NR/exeres/527D6177-3049-4E4C-B32F-489485629A78.htm

[394]_ عبد الفتاح الرشدان، العرب و الجماعة الأوروبية في عالم متغير ،مركز الأمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الأمارات، أبو ظبي، 1998، ص 19.

395- منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1994 قامت تركيا على تعزيز التعاون مع السلطة الوطنية، فكانت أنقرة تقيم العلاقات الرسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والتي إعترفت بها سنة 1975، وتم إفتتاح أول مكتب لمنظمة التحرير في عام 1979 من قبل الرئيس ياسر عرفات، والذي إرتقى هذا المكتب إلى بعثة دبلوماسية بصفة سفارة فلسطينية، وتتميز بكل الإمتيازات والحصانات، واعتبر سفيرها عميدا

لمقاليد الحكم عام 2002[396]، فإن السياسة التركية تنطلق من إستراتيجية جديدة تتمثل في ممارسة سياسة مستقلة، بعيدا عن الإلتحاق الكامل بالغرب والولايات المتحدة تحديدا تجاه مستجدات السياسة الدولية، وإنتهاج سياسة متوازنة في المنطقة هدفها تحقيق التقارب مع العالم العربي ومع دول الجوار بشكل خاص، فتركيا تعمل جاهدة لإستعادة دورها ووزنها بإعتبارها قوة إقليمية في الشرق الأوسط، وأن إستعادة هذا الدور تأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية مواتية جدا، لا سيما وأن الولايات المتحدة مرتاحة لهذا الدور وتنظر إليه بشكل إيجابي[397] .

2_ سعي تركيا بأن يكون لها دور فعال في المنطقة : إن السياسة الخارجية التركية إتخذت آليات عدة كان أهمها الإعتماد على الدبلوماسية الإستباقية لحل النزاعات، وتقوم بدور الوساطة بين الأطراف المتصارعة، وأن من أهم شروط هذا الدور في الحالة الفلسطينية هو أن تكون تركيا على علاقة جيدة مع الجميع، وأن تكون موضع ثقة لدى الأطراف المتنازعة بما في ذلك إسرائيل، ففي فترة حكم حزب العدالة والتنمية لتركيا فقد حافظت ونجحت في ذروة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني بأن بقيت على علاقات جيدة مع إسرائيل، وإستمر التعاون السياسي والإقتصادي والعسكري معها، وهذا ما تسعى إليه تركيا حتى يتسنى لها بأن يكون لها حضور قوي إقليمي ودولي ولتكون دولة مؤثرة وذات فعالية عالية[398] .

هذا فرغم ميل السياسة الخارجية التركية للقضية الفلسطينية[399]، إلا أن حكومة حزب العدالة والتنمية إلتزمت بالإتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، وأيضا حافظت على التعاون الإقتصادي والعسكري والأمني، إضافة إلى أن الإجتماعات الثنائية للسياسيين من كلا البلدين مستمرة، كما حضرت الإجتماعات الأمنية الثنائية أو المتعددة بمشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما،

للسلك الدبلوماسي العربي والأجنبي من عام 1997- 2006 رغم تحفظ السفارة الأمريكية والإسرائيلية، وهذا ما يدل على التقدم في مستوى التوجه التركي نحو القضية الفلسطينية وشعبها. أنظر: بشير عبد الفتاح، تركيا بعد إكتشاف دورها الإقليمي، مجلة سياسات، عدد 5، 2008، ص 179 .

[396]-لقد سعى حزب العدالة إلى تحقيق الإهتمام التركي بالقضية الفلسطينية، ولعب دور فيما يتعلق بالجانب الفلسطيني، وفي توظيف الرأي العام التركي المتعاطف مع القضية الفلسطينية، والنابع من المنطلق الديني، فجاءت المواقف الحزبية الجريئة للحزب بتوجيه الإنتقادات اللاذعة من قادته ضد إسرائيل والإرهاب الذي تقوم به ضد الشعب الفلسطيني، مع بقاء الحكومة التي يترأسها الحزب بإقامة علاقات وثيقة بين أنقرة وتل أبيب، فرغم التوتر والخلافات والإنحدار بمستوى العلاقات بينهما، إلا أنه إستمرت النشاطات بين الطرفين وفي كل المجالات، سواء الإقتصادية أو العسكرية أو الأمنية أو الثقافية. أنظر: محسن صالح، تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات (17)، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2010، ص 16 .

[397]- عمر كوش، تعاظم الدور الأقليمي، 2010، تاريخ الزيارة 17-01-2017، الموقع الإلكتروني :

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2010/11/5

[398]_ رائد أبو مطلق، العلاقات التركية – الإسرائيلية و أثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة، 2011، ص 91-92 .

399- تجدر الإشارة إلى أنه نتيجة للإنتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 فقد أخذت السياسة التركية تميل إلى جانب القضية الفلسطينية، وتغيرت سياسة تركيا مع إسرائيل، وأصبحت تلعب دور الوسيط ما بين العرب وإسرائيل، وبرز هذا التغير بعد إعتراف تركيا بالدولة الفلسطينية بإعتبارها الدولة الحادية عشرة من دول المعسكر الغربي (الناتو) التي إعترفت بفلسطين، وقد كان لهذا الإعتراف تأثير سلبي على إسرائيل. أنظر: فيليب روبنس، تركيا و الشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة للنشر و التوثيق والأبحاث، دمشق، 1993، ص 99-100.

إلا أن هذه العلاقات بلغت ذروتها خاصة بعد عدوان غزة أواخر عام 2008[400]، وخاصة عندما قامت تركيا بإرسال أسطول الحرية[401] لفك الحصار عن قطاع غزة ولكن تعرض هذا الأسطول للإعتداء من قبل الإحتلال الإسرائيلي[402]، وهذا بدوره أدى إلى تأزم العلاقات التركية الإسرائيلية .

وبناءا على ما سبق، ونتيجة الإعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة، فقد كان لتركيا وسياستها الخارجية دور فعال في دعم القضية الفلسطينية وفي وقف الإعتداءات المتكررة، وكذلك في نفس الوقت هناك العديد من الإتفاقيات والقرارات الدولية التي لا تستطيع أن تتجاوزها، خاصة وأن لتركيا علاقات حميمة مع إسرائيل في الخمسينات من القرن الماضي، وأيضا فإن السياسة التركية تلعب دورًا بارزًا على الساحة الدولية بتوازن، فهي تدعم القضية الفلسطينية وتعمل على كسب الرأي التركي والفلسطيني الرسمي والشعبي، إضافة إلى ذلك فهي تحافظ على علاقاتها مع إسرائيل والمجتمع الغربي، وهذا ما إستغلته عام 1988 لكسر الجمود في العلاقات التركية والإسرائيلية .

3_ كسر الجمود في العلاقات التركية الإسرائيلية : بعد بدأ محادثات السلام العربية – الإسرائيلية في مدريد سنة 1991، والذي نتج عنه إتفاقية أوسلو عام 1993، وبعد أن إعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل بشكل ضمني سنة 1988، ومن هنا بدأت الظروف مواتية لكسر الجمود في علاقات أنقرة مع تل أبيب، وقد حافظت تركيا على سياستها المتوازنة مع العرب وإسرائيل، وعملت على تطوير علاقاتها مع كل منهما، وكما سبقت الإشارة فإن تركيا من أوائل المعترفين

---

[400]- لقد أظهر الموقف التركي من هذه الحرب تحولا في سياسة أنقرة الخارجية، بحيث أصبحت سياسة مبادرة وفاعلة ومؤثرة وذات رؤية مستقلة، خاصة في ظل تحالف تركيا مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، حيث صدر بيان لمجلس الأمن القومي التركي في 30 ديسمبر 2008، دعا فيه المجلس إلى وقف فوري للعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة، كما دعا الفلسطينيين إلى الوحدة. وقد وصف أردوغان العدوان الإسرائيلي على غزة بأنه جريمة ضد الإنسانية، أما وزير العدل التركي محمد علي شاهين فنعت إسرائيل في 3 يناير 2009 بالمحرض الأول على الإرهاب العالمي. أنظر: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2008، بيروت، 2009، ص 175-176 .

[401]- أسطول الحرية: هو مجموعة من ست سفن، تضم سفينتين تتبع مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية واحدة من هاتين السفينتين هي "مافي مرمرة"، ومولت السفينة الأخرى بتمويل كويتي وجزائري، وثلاث سفن أخرى تابعة للحملة الأوروبية لرفع الحصار عن قطاع غزة حملت على متنها مواد إغاثة ومساعدات إنسانية، بالإضافة إلى نحو 750 ناشطا حقوقيا وسياسيا، وتم الهجوم على سفن أسطول الحرية في المياه الدولية من قبل القوات الإسرائيلية، حيث قتلت 9 وأصيب أكثر من 26 من المتضامنين، في أحداث وصفتها مصادر عديدة بالمجزرة والجريمة وإرهاب الدولة .

[402]- كان التعاطف الإنساني مع قطاع غزة فكان سفينة الحرية المتمثل في سفينة مرمرة التركية فجر يوم 2010/05/15، حيث توجهت إلى غزة فلم يرق ذلك للصهيانة، فقامت القوات البحرية والجوية الإسرائيلية بمهاجمة سفينة مرمرة التركية وسفن أخرى في عرض البحر بالمياه الدولية قبالة بحر غزة، والتي كانت تحمل حوالي 600 متضامن عربي وأجنبي يحاولون إغاثة أهالي قطاع غزة بشيء من الغذاء، الدواء، ألعاب الأطفال، ومواد بناء. ففي ذلك اليوم قامت القوات الصهيونية بأمر من وزير حرب العدو (ايهود براك)، بإعتراض السفينة التركية (مرمرة) وهي إحدى سفن سفينة الحرية التي أبحرت للتدخل المدني الإنساني في غزة، وكانت تحمل عشرة آلاف طن من المعونات الإنسانية لسكان القطاع المنكوب، إلا أن قوات العدو قامت بعملية إنزال جوي مصحوبة بإطلاق كثيف للنيران، وبعمليات قنص، فقتلت 19 ناشطا مدنيا وأصابت 60 آخرين، وقد نفذت القوات الصهيونية جريمتها في المياه الدولية قبالة غزة، ثم خطف السفن وطواقمها والناشطين، ثم إقتادتهم إلى مناطق في فلسطين المحتلة. أنظر: عادل عزام، حصار غزة والإعتداء على سفن أسطول الحرية، بحث قانوني منشور على الموقع الإلكتروني : .http://www.alnoor.se/article.asp?id=89400

بدولة فلسطين منذ إعلانها عام 1988[403]، ورفعت مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع فلسطين وإسرائيل إلى درجة سفير[404] .

فبعد توقيع إتفاقية أوسلو عام 1993 زادت وتطورت العلاقات التركية – الإسرائيلية، حيث وصلت ذروتها في التعاون العسكري بين الطرفين عام 1996، وأن هذه التطورات لم تتأثر بتعثر المفاوضات على المسارات الأخرى اللبناني والسوري[405]. كما أن تركيا لم تبادر إلى إتخاذ أي إجراء عقابي ضد إسرائيل وذلك بعد عدوان 2008، ولكنها إكتفت بتعليق رعايتها للمفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل وسوريا، ثم تراجعت عنه بعد إنتهاء العدوان، وقد أكدت على إستمرار التعاون مع إسرائيل والرغبة في الحفاظ على علاقات طيبة معها[406]. وعليه فالرأي التركي المتصاعد تجاه القضية الفلسطينية، فهناك رأيان إسرائيليان[407] :

الأول : يرى أن تركيا رغم إقترابها من الفلسطينيين وإبتعادها عن إسرائيل، إلا أن هناك حدود لا تتعداها، ولن تضحي بعلاقاتها مع إسرائيل، لأن الدور سوف يحقق لإسرائيل أهداف جذب حماس بعيدا عن إيران، وتقديم حليف بديل أكثر إعتدالا وقبولا لدى الغرب وإسرائيل .

الثاني : يرى أن العلاقة التركية – الإسرائيلية التحالفية توترت، فأشارت لإحتمالات التردي والتغيير الجوهري الذي حدث في المنطقة، فالأمن القومي الإسرائيلي أصبح يشعر بخطر كبير من بعض دول المحيط مثل إيران التي كانت تشكل حليفا ونصيرا، وتحولت إلى عدو أول، وتركيا التي غدت حليفا للأعداء .

وبناءا على ما سبق، فالسياسة الخارجية التركية – الإسرائيلية لا بد وأن يكون هناك خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها، لأن بينهم علاقات مهمة وإستراتيجية للبلدين، خاصة وأن تركيا تعتبر حليفا لأمريكا والغرب في مجالات كثيرة، وهذا هو حال السياسة الخارجية للدول فهي تبنى على المصالح وتحقيق أهداف كل واحدة منهم .

---

[403]- هذا وبعد إعلان الدولة الفلسطينية في 15 نوفمبر 1988 كانت تركيا من الدول السباقة للإعتراف بها، وتعتبر تركيا الدولة المسلمة الوحيدة التي لها تمثيل دبلوماسي قنصلي في فلسطين منذ الإنتداب البريطاني. أنظر: عبدالله غول، نص كلمة وزير الخارجية التركي، أمام أعضاء المجلس التشريعي للسلطة الوطنية الفلسطينية، مختارات من الوثائق الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، لبنان، بيروت، 2005، ص 15 .

[404] - محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات، رياض الريس للكتب و النشر، بيروت، 1997، ص 264 .

[405]- رنا خماش، العلاقات التركية – الإسرائيلية و تأثيرها على المنطقة العربية، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان، 2010، ص 116 .

[406]-عمر بشير، تأثير التغيرات العربية والإقليمية على السياسة الداخلية الفلسطينية (2000-2011)، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص 53

[407]- رجب الباسل، دور تركيا في القضية الفلسطينية (دراسة) في الفترة من 2002-2010 (فترة حكم العدالة و التنمية الاولى و الثانية)، 2010، تاريخ الزيارة 20-01-2017، الموقع الإلكتروني http://www.alamatonline.net/l3.php?id=5076 .

ثانيا : جمهورية مصر العربية والقضية الفلسطينية

تعتبر العلاقة الوثيقة بين مصر وقطاع غزة علاقة قائمة على جميع الأصعدة سواء منها السياسي والإقتصادي والإجتماعي والتجاري والجغرافي، بإعتبار مصر هي المنفذ الوحيد من جهة الجنوب نحو العالم الخارجي، إضافة إلى أن مصر هي خط الدفاع الأول ضد أي إعتداء إسرائيلي محتمل على القطاع .

1_ السياسة الخارجية المصرية والقضية الفلسطينية : إن مصر دائما ما كانت تحرص الحصول على دور القيادة في المنطقة العربية من خلال العمل على بناء جسور التواصل وفتح الآفاق للتعاون مع دول الجوار لمواجهة الأخطار الخارجية، وبالتالي فمصر بسياستها الخارجية تتأثر بالمحيط الإقليمي والدولي بالطابع والتأثير الشخصي لقادتها في تشكيل سياستها الخارجية، وبشكل خاص خلال تاريخها الحديث[408]، كما أن مصر بسياستها الخارجية لم تتردد دائما في تقديم الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني، أثناء صراع الشعب الفلسطيني مع اليهود وخاصة أن هذا الصراع كان يستهدف إقامة دولة يهودية، فكانت مصر كالحصن المنيع تكافح المشروع الصهيوني الذي يقضي بإقامة دولة يهودية في فلسطين، وعليه فالموقف المصري تزايد بشكل كبير إلى أن شاركت في أول حرب عربية ضد إسرائيل عام 1948[409]، وهذا ما كان خلال فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يولي القضية الفلسطينية إهتماما كبيرا .

2_ عهد الرئيس محمد أنور السادات : ففي عهد السادات فقد كانت السياسة الخارجية المصرية تركز وتعتمد على مصالح مصر المباشرة، فكان الهدف منها هو بناء علاقات مع الأطراف الإقليمية والدولية بشكل يخدم مصالحها، فقد كانت رؤية السادات هو التقدم بمصالح مصر بحيث تعلوا على الإهتمامات العربية، على أن لا تجعل الخلافات العربية تحد من حركة السياسة الخارجية المصرية وبشكل خاص مع إسرائيل[410]. فمنذ توليه الحكم في مصر[411] أعلن بإلتزامه

---

[408] -هدي ميتيكس، التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، مكتبة الشروق الدولية، 2011، ص7 .

[409] -حسن نافعة، أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، 2011، تاريخ الزيارة 23-01-2017، الموقع الإلكتروني https://25janaer.blogspot.com/2011/09/blog-post_3979.html

[410] - أحمد شلبي، مصر في حربين 67 -73، دراسة مقارنة، ط2، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2002، ص 34 .

411- لقد إتبع السادات في سياسته تجاه القضية الفلسطينية على عنصر التسوية السلمية، ففي عام 1973 وافق السادات على طلب كيسنجر أثناء الإجتماع بالقاهرة بعدم دعوة الفلسطينيين إلى مؤتمر السلام. وعليه، فإن إبرام إتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل أنهت حالة الحرب التي كانت دائرة في المنطقة، وبمجرد إبرام هذه الإتفاقية التي بدورها أعطت الجانب الإسرائيلي الفرصة للتركيز على الجبهات العربية الأخرى، وهذا بدوره أضعف الجبهة الفلسطينية نتيجة توقيع مصر مع إسرائيل معاهدة السلام، وبذلك فقد خسرت القضية الفلسطينية لاعبا مهما في الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث أن السياسة الخارجية المصرية بدأت تتبنى سياسة التطبيع مع إسرائيل وبدأت أيضا تتعاون معها، لأنها شعرت بالعجز أمام التحالف الإسرائيلي – الأمريكي، وكانت تؤمن أي السياسة الخارجية بأنه لا يمكن لأي دولة عربية أن تتحدى إسرائيل وتقهرها، ولم يبقى أمام الصراع العربي – الإسرائيلي إلا القبول بالأمر الواقع

بسياسة عبد الناصر الخارجية بما في ذلك القضية الفلسطينية، فقد جاءت تصريحات السادات حول الدولة الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني كلها مجرد تصريحات إعلامية الهدف منها كسب تأييد الرأي العام العربي لصالح برنامجه السياسي، إضافة إلى المزج بين الإلتزام بمنهج القومية والمصالح القطرية .

3_ عهد الرئيس محمد حسني مبارك : في ظل هذا العهد ظهرت خلاله حركت حماس، وقد دخلت السياسة بالإنتخابات التي أجريت عام 2006، فقد شهدت القضية الفلسطينية تحولات وأزمات وتراجعات أضرت بها، كما أن دخول الإخوان المسلمون مجلس الشعب في إنتخابات عام 2005 ونجاح حركة حماس عام 2006، والذي بدوره جعل مبارك يربط ما بين الإخوان وحماس، وهذا بدورهِ أثر بشكل كبير على مواقف مصر من تطور القضية الفلسطينية، وأهمها تلك المتعلقة بالأنفاق، ومعبر رفح، والعدوان الإسرائيلي على غزة، والمصالحة، والعلاقة مع إسرائيل والسلطة، وقد إعتبر مبارك نجاح حماس عام 2006 بأنه شؤم على الساحة المصرية، وذلك نتيجة هواجس مبارك تجاه الإخوان، خاصة أن مبارك إتخذ موقفا داعما للسلطة ضد حماس بعد الإنتخابات التي بدورها أحدثت إنشقاقا بين فتح والسلطة[412] .

حيث أن السياسة الخارجية المصرية التي إتبعها الرئيس السابق حسني مبارك كانت مشابهة لسياسة السادات تجاه إسرائيل من جميع النواحي سواء الصداقة أو التحالف والإلتزام بإتفاقيات السلام والحفاظ عليها، كما أن تراجع مصر في الصراع العربي – الإسرائيلي أضر وأضعف القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية، وقد اعتبر هذا الدور بأنه متواطئا مع الغرب وإسرائيل ضد القضايا العربية[413] .

فنظام مبارك تولى العديد من الملفات الفلسطينية المهمة ومنها : مسار التسوية، والمفاوضات، وملف المصالحة، وتبادل الأسرى، وقد كانت هذه الملفات تدار من قبل المخابرات الحربية المصرية، فطبيعة نظام مبارك بالقضية الفلسطينية إتسمت بالإلتزام بإتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وممارسة دور الوسيط بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، إضافة إلى القيام بتسويق

وعقد معاهدات السلام، وبذلك فقد قام السادات بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الإعتراف بإسرائيل، وأيضا الدخول في عملية تسوية سلمية والتفاوض مع إسرائيل. أنظر: محمد حسنين هيكل، سلام الأوهام " أوسلو –ما قبلها وما بعدها "، دار الشروق، الجزء الرابع، لبنان، بيروت، 1996، ص 193 .

[412]- عبدالله الأشعل، مداخلة مصر و القضية الفلسطينية، التطورات و المسارات المحتملة، حلقة نقاش، لبنان، بيروت 2013، ص 1 .

[413] - تامر وجيه، النظام المصري من التواطئ إلى الشراكة، مركز الدراسات الاشتراكية – مصر، 2009، تاريخ الزيارة 28-01-2017، الموقع الإلكتروني : http://revsoc.me/politics/lnzm-lmsry-mn-ltwtw-l-lshrk

الرسائل الأمريكية والصهيونية، والتدخل لدى الأطراف الفلسطينية لأهداف وغايات أمريكية وصهيونية، فقد شاركت مصر في مؤتمر مدريد للسلام، وحضر مبارك توقيع إتفاقية أوسلو، والضغط على ياسر عرفات للتوقيع على إتفاقيات القاهرة وطابا مع الجانب الصهيوني في منتصف التسعينات، كما مارست مصر الضغط على الفلسطينيين لوقف الإنتفاضة الفلسطينية عام 2000، وتركزت الجهود المصرية في الضغط على المفاوض الفلسطيني لقبول ما هو مطروح عليه وفق خطة خارطة الطريق، وفي أثناء حصار الرئيس عرفات عام 2002 لم تتحرك مصر لفك الحصار عن الرئيس الفلسطيني، وفي مقابل ذلك فقد مارست مصر ضغوطات كبيرة لإستحداث منصب رئيس الوزراء ليأخذ منه العديد من الصلاحيات، ويمهد الطريق لصالح محمود عباس لتولي رئاسة السلطة من بعده[414].

وبعد حدوث ثورة الخامس والعشرين من يناير[415]، زادت آمال الفلسطينيين في أن يكون تحرر مصر من طاغيتها مدخلا إلى تحرير القدس، وبعد هذه الثورة فقد إتخذ المجلس العسكري مواقف حذرة دون أن يتخذ موقفا من كل ملفات القضية، بل عمل على تجميد التعاون الأمني الناشط سابقا مع إسرائيل نتيجة سقوط رموز النظام المتعاون مع إسرائيل، لا سيما بعد دخول الإخوان إلى إنتخابات الرئاسة[416] .

ثالثا : المملكة الأردنية الهاشمية والقضية الفلسطينية

تعد الأردن من أكثر الدول العربية قربا من فلسطين جغرافيا، وتشتركان في حدود برية ما أدى لوجود عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين فيها، خاصة بعد المجازر التي إرتكبتها العصابات الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني .

1_ السياسة الخارجية الأردنية والقضية الفلسطينية : تأثرت العلاقات الأردنية – الإسرائيلية بالقضية الفلسطينية، حيث تحتل هذه الأخيرة محورًا رئيسيًا وجوهريًا في الصراع العربي –

---

[414] - ظافر فواز جبر، أثر ثورة 25 يناير كانون ثاني المصرية على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس، 2013، ص 32 .

[415]- بعد وصول الإخوان إلى الحكم في مصر فإن ذلك يضر بإسرائيل لأن العلاقات بين مصر وحماس تلوح إلى الأفق، وذلك لإعتبار حماس جزءا من الإخوان، وفي هذا السياق يقول نائب وزير الجيش الإسرائيلي السابق الجنرال إفرايم سنيه:"إن مصر بعد الثورة لن تواصل سياسة مبارك تجاه إسرائيل للأمزجة المناهضة لها التي تتميز بها كل فصائل المعارضة المصرية، وسيكون تأثير حقيقي على علاقات السلطة بإسرائيل، والموقف من حكم حماس سيعتدل، ومظاهر التطبيع في العلاقات مع إسرائيل ستنتهي أو ستكون في خطر، ورؤية إسرائيل كتهديد إستراتيجي ستتعزز". أنظر: مركز قدس نت، ما العمل ؟ احتلال محور فيلادلفيا، بقلم أفرايم سنيه، نشرة مترجمة عن الصحف الإسرائيلية، ترجمة : مركز قدس نت للدراسات والإعلام و النشر الإلكتروني، 2011، ص 16 .

[416] -عبدالله الأشعل، مداخلة مصر و القضية الفلسطينية، التطورات و المسارات المحتملة، مرجع سابق ، ص 3 .

الإسرائيلي، كما أن وجود عدد من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن فرض عليها إلتزامات، وبناءً على ذلك فقد إتبع الأردن سياسة فعالة تجاه القضية الفلسطينية، بحكم وجود روابط تاريخية ولا سيما مدينة القدس. هذا فالسياسة الأردنية تولي للقدس موقعا متميزا ومختلفا عن باقي الدول العربية، وذلك كونها كانت تشكل جزءا من الأردن خاصة منذ أن وضع الجزء الشرقي منها تحت الإدارة الأردنية عام 1948، وصولًا إلى فك الإرتباط القانوني والإداري عن الضفة عام 1988، وقد بقيت تحت الإشراف الأردني كل المقدسات الإسلامية، وقد كان للسياسة الخارجية الأردنية دورًا فاعلًا في إستصدار قرارات من الأمم المتحدة تدعوا فيها الحكومة الإسرائيلية إلى إلغاء جميع الإجراءات والقرارات التي إتخذتها لتثبيت سيادتها على القدس الغربية، وذلك من خلال نقلها بعض الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية إليها[417].

2_ إختلاف الرؤى السياسية بين منظمة التحرير والأردن : تاريخيًا فقد كانت هناك خلافات سياسية بين كل من منظمة التحرير والأردن بحيث وصلت الأمور ذروتها وتأزمت العلاقات والمواقف بينهم، وهذا بدوره أضعف السياسة الخارجية الفلسطينية في مواجهة الإعتداءات الصهيونية، خاصة بعد أن وقعت الأردن معاهدة مع إسرائيل، والتي بدورها أضعفت الموقف التفاوضي الفلسطيني فيما يتعلق بقضية السيادة على القدس، حيث تم تحجيم قضيتها إلى مجرد ولاية دينية، الأمر الذي يدفع التفاوض بشأنها، لتقتصر على الأمور بترتيب إشراف إسلامي على الأماكن المقدسة الإسلامية فيها[418] .

3_ موقف الأردن من تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني عام 1974 : لقد حسم المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر عام 1974 مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني، الذي أقر في البرنامج المرحلي مبدأ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي التي يتم تحريرها من الإحتلال، كما حسمت عربيا في قمة الرباط التي عقدت في أكتوبر عام 1974[419]. فبرغم تحفظ الأردن فقد أقرت القمة العربية أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب

---

[417] -عادل محمد العضايله، القدس – بوابة الشرق الأوسط للسلام، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 207 .

[418] -محمد صقر وآخرون، المعاهدة الأردنية الإسرائيلية، دراسة وتحليل، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1994 ، ص 105 .

[419] - فقد رفع وزراء الخارجية العرب توصية للقمة في 25 أكتوبر جاء فيها:

أ- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير المصير

ب- إن أي أرض فلسطينية يتم تحريرها عن طريق ممارسة الصراع بأساليبه المختلفة، تعود إلى أصحابها الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مع التأكيد على حقه في إقامة سلطته الوطنية المسؤولة على الأرض التي يتم تحريرها، وتقوم قوى المواجهة العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات وعلى كافة المستويات، وقد إعترض وفد الأردن على هذه الفقرة. أنظر: جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، دراسة تحليلية نقدية، مرجع سابق، ص 126.

الفلسطيني، وكانت هذه الخطوة عبارة عن إضفاء الشرعية العربية الكاملة بما في ذلك موافقة الأردن على منظمة التحرير لتكون متحدثا باسم الشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج[420].

4_ وحدة الهدف الأردني – الفلسطيني : إبتداءً من التاسع من أكتوبر 1982 بدأت زيارات الرئيس ياسر عرفات للأردن تتكرر بإستمرار، وخلالها أجرى محادثات مع الحكومة الأردنية إتفقا خلالها على إنشاء لجنتين: أولها: الإشراف على القوات التابعة للمنظمة في الأردن، وثانيهما: لجنة إقتصادية لدراسة الأحوال الإقتصادية في الأراضي المحتلة، وبعد الزيارة الثالثة لعرفات في بداية ديسمبر 1982 إتفق الطرفان على إنشاء لجنة عليا برئاسة عرفات ورئيس الوزراء الأردني مضر بدران لدراسة مسألتي الكونفدرالية بين فلسطين والأردن، وتأليف الفريق المفاوض الأردني–الفلسطيني المشترك[421]، وقد بحثت في هذا اللقاء ثلاث صيغ للوفد المفاوض المشترك هي: وفد أردني – فلسطيني مشترك يضم أعضاء من المنظمة، ووفد أردني – فلسطيني مشترك يضم أعضاء من خارج المنظمة تختارهم هي، ووفد من الجامعة العربية يضم ممثلا للمنظمة[422] .

5_ مؤتمر مدريد وإتفاقية إعلان المبادئ (1991 – 1993) : بعد إنتهاء حرب الخليج وإنسحاب القوات العراقية من الكويت، تقدمت الإدارة الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي – الإسرائيلي، بهدف قطف الثمار السياسية للإنتصار العسكري الذي أحرزته واشنطن في تلك الحرب، وتنفيذا لوعد الإدارة الأمريكية للدول العربية لمشاركتهم في إخراج العراق من الكويت، فقد حدد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في 6 مارس 1991 توجهات بلاده السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وأعلن عن مبادرة سلام لحل الصراع العربي – الإسرائيلي تقوم على المبادئ التالية[423] :

أ_ مبدأ الأرض مقابل السلام . **ب**_ الإستناد على قراري مجلس الأمن 242، 338 .

---

[420] - فمن ضمن قرارات مؤتمر الرباط: أ_ تأكيد حق الشعب الفلسطيني على إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها، وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في جميع المجالات، وعلى جميع المستويات. ب_ أن تلتزم جميع الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني. أنظر: قرارات الجامعة العربية قرار رقم(65/د7) 29 أكتوبر 1974، ص 73 .

[421]- هذا فقد تم التوقيع على إتفاق تحرك مشترك بين الطرفين في 11 فبراير 1985، وبعده توجه وفد مشترك برئاسة ياسر عرفات إلى الصين في 9 مايو 1985، لشرح أبعاد التحرك المشترك نحو السلام في الشرق الأوسط، بحيث إستغرقت الزيارة خمسة أيام عاد بعدها إلى عمان، وذكر ياسر عرفات أن المسؤولين الصينيين أكدوا موقف الصين الثابت من قضايا منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية421، وفي يوليو 1988 قام الملك حسين بتنفيذ قرار فك الإرتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية. أنظر: سميح شبيب، السلام الأمريكي و التحرك الفلسطيني، شؤون فلسطينية، عدد 217، أبريل 1991، ص 83.

[422] - موسوعة التاريخ والتوثيق الفلسطيني، الجهود الأردنية الفلسطينية لبناء موقف مشترك من التسوية السياسة (1982-1986)، بحوث ودراسات، 2015، الموقع الإلكتروني http://www.twtheq.com/thesis.aspx?id=29

[423] - ممدوح نوفل، تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية الاجئين 1964- 2004، تاريخ الزيارة 06-02-2017، الموقع الإلكتروني http://www.mnofal.ps/ar/2004/09

ج_ الإعتراف بإسرائيل . **د_** ترتيب إتفاقيات أمنية مشتركة .

هـ_ حفظ الحقوق السياسية الشرعية للفلسطينيين .

أما على المسار الفلسطيني، فقد واجه الوفد العديد من المشاكل وبالإضافة للتوتر الشديد الذي ساد أعضاء الوفد، كما أن الوفد كان منقسما، وقد قال الدكتور حيدر عبد الشافي أمام الوفد الأردني "نحن وفد منقسم على نفسه، وفي الحقيقة نحن أربعة عشر وفدا فلسطينيا، وكل عضو فينا وفد مستقل، وكل واحد يمثل نفسه وله إتصالاته، وله ميادينه"[424]، لذا فمن الواجب على الوفد الفلسطيني أن يكون متماسكا أكثر بعيدا عن التوتر لأن هذا الأمر يؤثر في السياسة الخارجية الفلسطينية، وقد إستمرت المفاوضات الثنائية لتسع جولات إنتهت دون أي نتائج، وهكذا علقت المفاوضات التي ترتبت على مؤتمر مدريد في جميع المسارات، ولم تسجل المفاوضات المتعددة الأطراف بدورها نتائج ملموسة، حيث وجدت إسرائيل فيها هروبا من ضغط المفاوضات الثنائية، ووسيلة لتطبيع علاقاتها مع البلدان العربية دون أن تقدم تنازلات مقابلة[425]. وعليه، فالوضع الذي وصل إليه النظام العربي من تهميش عالمي وضعف وهشاشة، بعد حرب الخليج الثانية 1991، وبعد عقد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وتوقيع إتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل عام 1993، بحث الأردن عن مصلحته الوطنية، بما ينسجم مع المصالح القومية عبر إتفاقية وادي عربة عام 1994، لينهي حالة اللاحرب واللاسلم بينه وبين إسرائيل، وليزيل أكبر قدر ممكن من القيد الإسرائيلي على قراره القومي الخارجي[426] .

6_ رد الفعل الفلسطيني تجاه نقاط الخلاف في المعاهدة : أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية بيانًا رسميًا في 29 أكتوبر 1994 كرد فعل على المعاهدة وجاء فيه: أن ما نشر عن المعاهدة يعد خرقا فاضحا لإتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي، والرسائل المتبادلة بين الطرفين حول مدينة القدس، بل إن المنظمة قامت بنقل الخلاف إلى الأمم المتحدة، حيث طالب المراقب الفلسطيني الدائم لدى الأمم المتحدة بتدخل الأمين العام، ورئيس مجلس الأمن، وراعي السلام في الأزمة مع الأردن بسبب ما تنطوي عليه المعاهدة من إشارة إلى ولاية الأردن على الأماكن المقدسة في

---

[424]- محمد حسنين هيكل، سلام الأوهام " أوسلو- ما قبلها و ما بعدها "، مرجع سابق، 1996، ص 248 .

[425] -عمر مصالحة، السلام الموعود " الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية "، دار الساقي، لبنان، بيروت، 1994، ص 70 .

[426] - ياسر قطيشات، الأردن وفلسطين ..قصة توأمة ووحدة شعبين، الحوار المتمدن، العدد 3336، 2011، ص 103 .

القدس، وطالب المراقب الفلسطيني بضرورة تقويم الوضع، لتصحيحه من خلال فرض الإمتثال للإتفاق بين إسرائيل والمنظمة[427] .

الفقرة الثالثة : المحددات الدولية المؤثرة في السياسة الخارجية الفلسطينية

يعتبر التنظيم الدولي حاجة ملحة لتنظيم العلاقات بين الدول، وينظم الحياة الدولية، خاصة بعد الصراعات والنزاعات ما بين الدول وإمتلاك بعضها للسلاح النووري، ومن هنا تكمن أهمية المنظمات الدولية لفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، والعمل على حلها، وسنحاول التطرق لبعض السياسات الخارجية لهذه الجهات .

أولا : الأمم المتحدة : سعت الأمم المتحدة إلى حل القضية الفلسطينية، وأصدرت العديد من القرارات، ولكن بعد صدور قرار التقسيم الذي أضر بالقضية الفلسطينية، وبصدوره فإن القضية إنتهت في الأمم المتحدة، إضافة إلى التآمر على مصالح الدول العربية كلها من طرف الدول الكبرى، والتآمر على فلسطين، وإستخدام التهديدات الإقتصادية لمنع بعض الدول للتصويت ضد قرار التقسيم. هذا فأجهزة الأمم المتحدة متعددة ويعتبر مجلس الأمن الدولي من أهمها، وهو جهاز مسؤول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين، ويعالج الأزمات عند وقوعها، وفيما يتعلق بالصراع الفلسطيني–الإسرائيلي والأزمات الدولية، فموقف مجلس الأمن منحازا لإسرائيل، وضعيفا أمام الضغط الأمريكي (الفيتو) التي تحول دون الإدانة لجرائم الحرب الإسرائيلية، والعدوان المتواصل ضد الشعب الفلسطيني[428]. فقد أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومنها :

1_ قرار مجلس الأمن 242 في عام 1967 : وينص هذا القرار على إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط[429]، وجاء فيه "أن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع

---

[427] - عماد جاد، أبعاد وانعكاسات السلام بين الأردن واسرائيل، أوراق الشرق الأوسط، العدد 13، 1995، ص 38-39 .

[428] -سامح الوادية، المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية، رسالة ماجستير، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، لبنان، بيروت، 2009، ص 197 .

[429]- يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين :

أ_ إنسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي إحتلتها في النزاع .

ب_ إنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب والإحترام والإعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة ومنطقة، وإستقلالها السياسي وحقها العيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها حرة من التهديد بالقوة وإستعمالها.

كما يؤكد أيضا إلى :

أ_ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية والدولية في المنطقة .

ب_ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

ج_ ضمان حرمة الأراضي والإستقلال لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة السلاح.

الخطر في الشرق الأوسط وإذ يؤكد عدم جواز الإستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل، تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد إلتزمت بالعمل وفقا للمادة (2) من الميثاق"[430] .

أ_ الموقف الفلسطيني من القرار : إن الموقف الفلسطيني والعربي كما هو معلوم رافض تماما لهذا القرار، فقد جاء في بيان للهيئة العربية العليا بأنها رافضة للقرار وإعتبرته تصفية للقضية الفلسطينية وإضفاء للصفة الشرعية على الدولة المحتلة، كما وإستنكرت الهيئة إعتراف القرار بدولة إسرائيل وسيادتها ووحدة أراضيها، ويميل إلى إجبار العرب على التنازل عن حقهم في فلسطين. ومن ناحية ثانية فقد أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بيانا في 23 نوفمبر 1967 رفضت فيه قرار مجلس الأمن، ونذكر أهم ما جاء فيه[431]: "لقد كان القرار في مجموعه أشبه ببيان سياسي يحتوي مبادئ عامة، وأقرب ما يكون إلى إبداء رغبات دولية منه إلى قرار قوة تنفيذية يعالج موضوع إنسحاب القوات الإسرائيلية معالجة هزيلة خالية من المطالبة الفورية الحازمة، ونص القرار في أكثر من موضع على حق إسرائيل في الوجود ووضع حدود ثابتة لها، معترف بها، كما نص على أمنها وسلامتها" .

ب_ الموقف الإسرائيلي من القرار : على الرغم مما حقه القرار لإسرائيل من إعتراف عربي وضمان دولي، إلا أنها أرادت أن تبتز العرب الهزومين، وفي هذا الإطار فقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية إصرارها على مطالبها بعقد إتفاقية سلام مع الدول العربية، يتم التوصل إليها على طاولة المفاوضات في مباحثات مباشرة مع إصرارها على ذلك لتملي عليهم ما تريد[432] .

2_ قرار مجلس الأمن 338 عام 1973 : لقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم 338 في 22 أكتوبر 1973، وبناءا عليه توقفت حرب أكتوبر 1973 التي قادتها مصر وسوريا ضد إسرائيل، ودعا

كما يؤكد أيضا على أنه يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري إتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد إتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لأحكام هذا القرار ومبادئه، إضافة إلى أنه يطلب من الامين العام برفع تقرير إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت. أضف إلى ذلك إلى أن هذا القرار أكد بدوره على أهمية الدبلوماسية الشعبية من خلال التأكيد على إنهاء حالة الصراع العربي الإسرائيلي، والتأكيد على الإنسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية التي إحتلتها، وهذا بدوره عمل على حشد الرأي العام العالمي للتضامن مع القضية الفلسطينية منذ إقراره عام 1967. أنظر: فرسون، مرجع سابق، 2003، ص 596-597 .

[430]-مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي – الإسرائيلي، ط3، المجلد الأول 1947-1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، بيروت، 1993، ص 197-198 .

[431]- مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية و مشاريع الحلول السياسية 1934-1974، ط4، المكتبة العصرية، لبنان، بيروت، 1992، ص 262

[432] - سمير حلمي سالم، المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية، 1947- 1977، دراسة تاريخية تحليلية، رسالة ماجستير، الجامعة الأسلامية، فلسطين، غزة، 2005، ص 122-123 .

القرار إلى البدء الفوري بتنفيذ قرار 242 بجميع أجزائه، إضافة إلى عقد مفاوضات بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

وعليه فكان على السياسة الخارجية الفلسطينية أن تكون أكثر فاعلية في إستثمار القرارات الدولية لصالح القضية الفلسطينية التي تدين العدوان الإسرائيلي، والتي تطالب إسرائيل بالتوقف الفوري عن إحتلال الأراضي الفلسطينية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، إلا أن إسرائيل ترفض تنفيذ هذه القرارت، كما أن أمريكا إستخدمت حق النقض الفيتو لصالح إسرائيل عشرات المرات دون الإكتراث لإرادة الدول الأعضاء بحكم نفوذها، ودعمها المالي للأمم المتحدة وأجهزتها .

ثانيا : الولايات المتحدة الأمريكية

1_ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية : إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ونزوعها على العالم تعود إلى أكثر من قرن، وقد تفننت الدوائر السياسية والبحثية الأمريكية في تبرير ذلك النزوع المستمر على العالم بشتى الطرق المختلفة، حيث شهد العالم تغيرات فريدة ونادرة تمثلت في تفكك دول عظمى وإختفائها من التاريخ وبدوره فالولايات المتحدة أرادت أن ترسل للعالم أنها قوة عسكرية ومهيمنة على العالم ولا يوجد لها مثيل، وأنها بلغت من القوة ما لم تستطع أية دولة أن تقف أمامها، خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي[433] .

هذا فلم تعد الولايات المتحدة تفصل بين المصالح الأمريكية وقرارات الأمم المتحدة، بحيث فرضت سيطرتها على المنظمات الدولية، ومثال ذلك وقوفها في وجه أربعة عشرة دولة في مجلس الأمن ضد إعادة ترشيح د. بطرس غالي أمينا عاما للأمم المتحدة لفترة ولاية ثانية، وفي هذا الإطار فقد إستخدمت حق الفيتو مرات عديدة في مجلس الأمن في الربع الأخير من القرن العشرين لعدم صدور قرار بإدانة إسرائيل على أعمالها غير المشروعة ضد الشعب الفلسطيني، ولكن بعد سقوط الإتحاد السوفييتي إختلطت الأوراق وتشابكت الأمور بين المصالح الأمريكية وموقف المنظمات الدولية وقراراتها[434] .

---

[433] -بشير عبد الفتاح، التمرد الدولي على الهيمنة الامريكية ، مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي "الارتيادي"، مركز البحوث و الدراسات، 2010، ص 503 .

[434] -جاد طه، سياسات الهيمنة وبؤر التور الدولي المعاصرة، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، الإمارات، 2003، ص 84 .

2_ سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إسرائيل : إن سياسات الإدارات الأمريكية تقوم على عدة عناصر تجاه إسرائيل، ويمكن تلخيص أهم هذه العناصر فيما يلي[435] :

أ_ أهمية مصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية الحيوية في المنطقة وخاصة أمن إسرائيل، وتوفير الحماية لها كونها تعد قاعدة الغرب المتقدمة عسكريا وثقافيا .

ب_ منح التأييد الأمريكي الشعبي لإسرائيل والذي تعدى ال 85%، وتأييدهم لمفهوم الإرهاب الفلسطيني الذي يستوجب القيام بإغتيالات دفاعا عنها يفوق 73%، وهذا مؤشر على التحالف الأمريكي – الإسرائيلي .

وعليه فدعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل سياسيا وعسكريا أثر بشكل أو بآخر على الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وهذا ما جعل الإحتلال الإسرائيلي يواصل أعمال العنف بشكل مستمر في الأراضي الفلسطينية والعربية، خاصة وأن الولايات المتحدة تستخدم الفيتو في كافة القرارات التي تدين إسرائيل، ويعتبر هذا الأخير من أهم وسائل الدعم السياسي الذي تقدمه أمريكا لإسرائيل. هذا فمنذ بداية الصراع ورغم صدور قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن لم تنفذ إسرائيل أيا منها، وذلك نتيجة النفوذ الأمريكي في الأمم المتحدة وإستخدام الفيتو[436]، فأمريكا مارست ضغطا كبيرا على الطرف المقابل لإسرائيل والمخالف لتوجهاتها وإرادتها، وكان هذا واضحا في الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام، والصراع الفلسطيني–الإسرائيلي بشكل خاص، وهذا أثر على السياسة الخارجية الفلسطينية في مواجهة الإعتداءات الإسرائيلية .

ثالثا : الإتحاد الأوروبي : لقد تشكلت مع نهاية القرن العشرين صيغة جديدة من أجل إقامة الدولة الفلسطينية، وقد كان الإتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا، والأمم المتحدة أحد أركانه، وقد عرف هذا التحرك الجديد باللجنة الرباعية، وقد إجتهدت أوروبا في هذه اللجنة وتحدد رؤيتها للدولة الفلسطينية، وقد عبرت عن رؤيتها من خلال النقاط التالية[437]:

1_ إقامة الدولة الفلسطينية عبر المفاوضات بين الجانبين .

---

[435] - لهيب عبد الخالق، بين انهيارين الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2003، ص 113 .

[436] -سامح الوادية، المسئولية الدولية عن جرائم الحرب الاسرائيلية، مرجع سابق، 2009، ص 2010 .

[437] - محمد عبد العاطي، 2005، الموقف الأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية ، الجزيرة نت، تاريخ الزيارة 18-02-2017، الموقع الإلكتروني http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/03ca021e-df6b-46ff-a724-84285e448c59

2_ إعتماد مبدأ الأرض مقابل السلام .

3_ إعتماد قرارات الأمم المتحدة، ولا سيما القرارين 242 و 338، إطارا قانونيا تستند إليه المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بغرض التوصل إلى صيغة الدولة المنشودة .

4_ إعتماد مبادرة الأمير عبد الله ولي عهد المملكة العربية السعودية آنذاك وهي المبادرة التي كانت العرب تتبناها في قمة بيروت عام 2002، والداعية إلى التطبيع الكامل بين العرب وإسرائيل ضمن إطار التسوية النهائية للقضية الفلسطينية .

فالإتحاد الأوروبي يسودهُ هشاشة وضعف في دوره تجاه القضية الفلسطينية ويمكن تحديد أسباب هذا الضعف[438] : في عجز الإتحاد الأوروبي عن بلورة سياسة أوروبية مستقلة عن السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، وعدم وجود سياسة خارجية أوروبية موحدة، وتضاربها تجاه بعض الأزمات التي تعرضت لها المنطقة العربية، إضافة إلى عدم ممارسة الإتحاد الأوروبي ضغوطا حقيقية على إسرائيل للحد من سياستها التعسفية في قمع الفلسطينيين، وإضطهادهم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا السياق فإن سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، وفرض أجندتها وسياستها على المجتمع الدولي والعالم أثر على الإتحاد الأوروبي في عدم قدرته على إدانة السياسات الإسرائيلية، وهذا ما يؤكد أن النظام الدولي ما زال يحكمه قطب واحد ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية .

المطلب الثاني : دور جمعيات المجتمع المدني في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية

ظهر الإهتمام الدولي بالجمعيات الخيرية في أواخر التسعينات من القرن العشرين حيث تم تداول مصطلح المجتمع المدني بين دعاةِ الديمقراطية ورواد الحركات الإجتماعية في دول العالم لا سيّما النامية منها، وهذا يعودُ لعدة أسباب منها : ممارسةُ نوعٍ من الرقابة على سلطةِ الحكومات والتأكيدُ على حقِّ الأفراد في المشاركة في إدارة المجتمع[439] .

[438] -هشام زهير طافش، موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية 1993-2003، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة، 2010، ص 53

[439] - مدحت أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني: دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 15 .

وقد عرف القانون الفلسطيني الجمعيات الخيرية بأنها : " شخصيّةٌ معنويّةٌ مستقلّةٌ، تنشأ بموجب إتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص؛ لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون إستهداف جني الربح المالي بهدف إقتسامه بين الأعضاء، أو لتحقيق منفعة شخصية"[440]. هذا وتمارسُ الجمعياتُ الخيرية في فلسطين دورًا هامًا في الحفاظ على النسيجِ الوطني الفلسطيني من التفكك قبل وأثناء وبعد بدءِ العمل الوطني التحرري، فكانت له الحاضنة الأساسية منذ عام 1918 من خلالِ الجمعيّاتِ الإسلاميّةِ والمسيحيّةِ في فلسطين[441]، فقد كانت الرافد التاريخي المركزي للمقاومة، الذي ساعد في الحفاظ على مناهضة الإحتلال الإسرائيلي[442]، كما أن هذه المؤسسات هي التي تقود عملية التنمية التي تعتبر الأكثر رقيبًا ومساعدًا للسياسات الحكومية، وتحوّلُ بؤرةَ إهتمامها فيما يتعلق بالصالح العام[443]، كما أنها تلعبُ دورًا هامًا في إغاثة الشعب الفلسطيني وتقديم العون له في ظل الظروف الصعبة[444].

وفي هذا السياق تلعبُ جمعيّاتُ المجتمعِ المدنيِّ المحليِّ دورًا كبيرًا في السّياسة الخارجيّةِ الفلسطينيّةِ، وذلك عن طريقِ تقديمِ كل ما هو متوفرٌ لديها سواءً على المستوى الاقتصاديِّ أو السّياسيِّ أو الاجتماعيِّ للشّعبِ الفلسطينيِّ، وإلى جانبِ ذلك هناك جمعيّاتٌ داعمةٌ للقضيّةِ الفلسطينيّةِ، تتجلّى في الجمعيّةِ المغربيّةِ لمساندةِ الكفاحِ الفلسطينيِّ، التي لها دورٌ كبيرٌ في دعمِ القضيّةِ الفلسطينيّةِ، وذلك في (**الفرعِ الثاني**)، على أن نتطرقَ في (**الفرعِ الأوّلِ**) للجمعيّاتِ الخيريّةِ في فلسطينَ لدعمِ السّياسةِ الخارجيّة .

الفرع الأول : دور جمعيات المجتمع المدني المحلي في دعم السياسة الخارجية

على مدار تاريخها لعبت الجمعيات الخيرية الفلسطينية[445] أدوارًا مختلفةً انسجامًا مع الظّروفِ التي يمرُّ بها الشّعبُ الفلسطينيُّ، سواء كانت سياسيّةً أو اقتصاديّةً أو اجتماعيّةً، ابتداءً من

---

[440] -المادة الثانية من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم 1 لسنة 2000 .

[441]- الجمعية الإسلامية المسيحية الفلسطينية حزب سياسي فلسطيني تأسس في يونيو 1918 في المدن الفلسطينية المختلفة وكانت مظهرا مبكرا للوعي السياسي المنظم في مواجهة النشاط المنظم للجمعيات واللجان الصهيونية. وجاء تشكيل هذه الجمعيات لجمع شمل الفلسطينيين ولينشطوا في إطارها في سبيل الدفاع عن كيانهم ومركزهم وللسعي لربط مصير فلسطين بمصير سورية الإستقلالي والوجودي. وإتخذت الجمعيات الإسلامية المسيحية رمزا لها شارة الهلال وبداخله الصليب، ومن مؤسسيها موسى كاظم الحسيني وعارف الدجاني وخليل السكاكيني ومحمد عزة دروزة الذي تولى أمانتها العامة .

[442]- محمد الشلالدة، ورقة عمل تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود، مؤتمر البناء الديمقراطي المقاوم، فلسطين، رام الله، 2002، ص 58 .

[443] - محمد فايق محسن، مدى إلتزام المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بتجهيز وعرض القوائم المالية وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبي رقم (1)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص 94 .

[444] -مدونة السلوك الأهلية الفلسطينية، مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2008، ص 9 .

[445]- تجدر الإشارة إلى أن الجمعيات الخيرية لها العديد من الأهداف سنحاول ذكر بعض منها والتي تتجلى في :

1_ الإستجابة لضرورة تحسين الأوضاع الحياتية للأفراد بشكل عام وخصوصا الفئات المهمشة من خلال تقديم المعونات المادية لهم .

الإمبراطوريّةِ العثمانيّةِ، ومرورًا بالاستعمارِ البريطانيِّ والصّهيونيِّ، وكذلك التّواجدُ الأردنيُّ والمصريُّ، ثمّ الاحتلالُ الإسرائيليُّ[446]. فقد أظهرت هذه الجمعيّاتُ دورًا قياديًّا ملموسًا خلالَ تلكَ الفترةِ؛ وذلك للتعبيرِ عن آمالِ وتطلّعاتِ الجماهيرِ في مقاومةِ الاحتلالِ، وتعزيزِ الصّمودِ الفلسطينيِّ على الأرضِ، إلّا أنّه وبعدَ قدومِ السّلطةِ الوطنيّةِ الفلسطينيّةِ[447]، فإنَّ منظّماتِ المجتمعِ المدنيِّ ومن بينها الجمعيّاتُ الخيريّةُ أصبحت تركّزُ في عملها على اتجاهين أساسيين: يتمثّلُ الأولُ في التكاملِ والتناسقِ مع دورِ السّلطةِ وتعزيزِ سياستها في التّطورِ البنّاء، والثاني يتجلّى في المراقبةِ والتّأثيرِ والضّغطِ على صانعي القرارِ باتجاهِ مصالحَ وأولويّاتِ الفئاتِ الشّعبيّةِ التي تمثّلها هذه المنظّماتُ الأهليّةُ، حيث أنه في كثيرٍ من الأحيانِ نجحت هذه المنظّماتُ في إصدارِ تشريعاتٍ وقوانينَ أو قراراتٍ تصبُّ في إطارِ المصلحةِ الخاصةِ للفئاتِ الشّعبيّةِ المختلفةِ[448]، كما أنّ هذه الجمعياتِ كما أشرنا سابقًا تقودُ عمليةَ التّنميةِ .

الفقرة الأولى : الجمعيات الخيرية ودورها في عملية التنمية

بعد أن أصبحتِ الدّولةُ غيرَ قادرةٍ على تقديمِ الخدماتِ وتوفيرِ احتياجاتِ المواطنين، إضافةً إلى عدمِ قدرتها على الوصولِ إلى الفئاتِ المحتاجةِ كافّةً[449]، فقد كانتِ الجمعيّاتُ الخيريّةُ هي الشّريكُ

2_ الإسهام في عملية التغيير الإجتماعي من خلال التأثير على صياغة وتعديل القوانين والتشريعات والسياسات العامة وتعبئة الرأي العام إزاء موضوع محدد أو مجموعة مواضيع تهم المجتمع .

3_ المساهمة في رفع الروح المعنوية للجمهور والقيام بفاعليات تعبئة وتوعية وتأهيل تمكن الفئات من التفاعل مع المتغيرات بإيجابية وفاعلية .

4_ الإهتمام بقضايا المجتمع الكبرى هكالبطالة والفقر ومحاولة تقديم فرص عمل .

5_ تطوير التعليم، لزيادة وعي الرأي العام والقادة بشأن المسائل التنموية الرئيسية .

6_ تقديم البرامج وتنسيق البرامج، وصياغة خطط عمل مشتركة للمنظمات ذات العلاقة .

7_ إعطاء مجال واسع للشراكة الفاعلة للمواطنين في الحياة المدنية والإجتماعية والإقتصادية .

8_ الإشتراك بفاعلية في اللجان الوطنية والعامة التي تتشكل لمتابعة قضايا الجمهور، والمساهمة في بلورة خطة إقتصادية وإجتماعية وطنية عامة. أنظر: مدحت أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني: دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 86-88 .

[446] -عزت عبد الهادي، رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية، مركز بيسان للبحوث والنماء، رام الله، فلسطين، 2004، ص 10

[447]- لقد كان لقيام السلطة الوطنية على الأراضي الفلسطينية في أعقاب إتفاقيات أوسلو، أثره الواضح على طبيعة أدوار ومهام الجمعيات والمؤسسات المجتمعية المحلية القائمة، ونشاطها التي تحول عملها ودورها، من دور مقاومة ونضال بمواجهة التواجد الأجنبي على فلسطين. هذا وترجع الجذور التاريخية لبداية ظهور المنظمات المجتمعية في بلاد الشام بما فيها فلسطين لأواخر العهد العثماني، حيث شارك الشعب الفلسطيني أسوة بغيره من سكان بلاد الشام في تأسيس الجمعيات ذات البعد القومي السياسي لمواجهة النزعة القومية العثمانية والرد على تغييب الإهتمام العثماني بأوضاع الأقاليم العربية، لتتحول هذه الجمعيات والمنظمات في أعقاب ذلك نحو النضال لإستقلال الولايات العربية وإنفصالها المطلق عن الدولة العثمانية. أنظر : عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية _ دراسة في الهوية والوعي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1984، ص 258 وما بعدها .

[448] - صلاح عبد العاطي، دليل التشبيك والتعبئة والضغط، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008 .

[449] - زياد عبد الصمد، الدور المتنامي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، دمشق، 2010 .

الأساسيُّ في تحقيقِ التّنميةِ، حيث إنَّ هذه الشراكةَ عملت على الحدِّ من هذه الاحتياجاتِ[450]. وقد كان للجمعيّاتِ الخيريّةِ أدوارٌ عديدةٌ في عمليّةِ التّنميةِ وتتجلّى هذه الأدوارُ فيما يأتي :

1_ العملُ على توعيةِ المواطنينَ بمفهومِ وأهميّةِ المشاركةِ والشفافيّةِ والمسائلةِ، وتوعيتهم بحقوقهم فيما يتعلقُ بالتعبيرِ عن آرائهم في الخدماتِ المقدّمةِ، وأهميّةِ وضعِ أولوياتِ اهتماماتهم واحتياجاتهم عندَ وضعِ الخطةِ التنمويّةِ، وتقديمِ نماذجَ لمشروعاتٍ تنمويّةٍ تمثّلُ أفكارًا جديدةً لها .

2_ أن تكون الجمعيات همزة الوصل بين المواطنين المستهدفين بالخدمات فيما يتعلق بنقل المعلومات والإحتياجات والأفكار، إضافة إلى تكوين شبكات عمل مع عدة منظمات غير حكومية لتغطية مناطق جغرافية أوسع[451]، وتوفير الموارد الفنية والمادية من خلال الهيئات المانحة التي تمول أنشطة الجمعيات، وبناء قدرات العاملين في الهيئات المحلية .

3_ توفيرُ الخدماتِ: حيثُ تتمتّعُ الجمعيّاتُ الخيريّةُ بقدراتٍ فنيّةٍ وتقنيّةٍ عاليةٍ تمكّنها من توفيرِ نوعيةٍ مقبولةٍ من الخدماتِ، وقدرتها في الوصولِ إلى الفئاتِ الأكثرِ حاجةً لا سيّما في الأريافِ والمناطقِ النائية .

4_ للجمعيّاتِ الخيريّةِ دورٌ في المساهمةِ في العمليّةِ التنمويّةِ من خلالِ بناءِ القدراتِ وتنميّةِ المهاراتِ والتدريبِ بمختلفِ المجالاتِ التنمويّةِ كالتّخطيطِ الاستراتيجيِّ وصياغةِ البرامجِ التنمويّةِ وتنفيذها وتوسيعِ المشاركةِ الشعبيّةِ فيها، والمساهمةِ في رسمِ السّياساتِ والخططِ العامّةِ من خلالِ اقتراحِ البدائلِ والتفاوضِ عليها أو التأثيرِ فيها[452] .

الفقرة الثانية : الجمعيات الخيرية وتأثيرها على صناع القرار

لقد ساهمتِ الجمعيّاتُ الخيريّةُ في القيامِ بالعديدِ من الأنشطةِ والفعاليّاتِ الوطنيّةِ خاصةً في مواجهةِ الاستيطانِ ومصادرةِ الأراضي وفضحِ ممارساتِ الاحتلالِ وانتهاكاته لحقوقِ الشّعبِ الفلسطينيِّ، وذلك رغمَ تراجعِ دورها السياسيِّ بعد قيامِ السّلطةِ الفلسطينيّةِ، كما أنها بعدَ أوسلو

- لقد برز التأثير الأكبر على عمل الجمعيات الخيرية بعد الإنتخابات التشريعية الثانية والتي أدت إلى وقت المساعدات عن الحكومة الفلسطينية المنتخبة، مما أدى إلى تحويل المساعدات الدولية للجمعيات الخيرية كبديل عن الحكومة، وإزداد بروز دور الجمعيات الخيرية بعد إشتداد الحصار على قطاع غزة بعد أحداث الإنقسام عام 2007، حيث تضاعفت عددها وفاقت ميزانيتها ميزانية الحكومة الفلسطينية في القطاع، وأصبحت تقدم الخدمات الإغاثية الأولية لشريحة كبيرة من شرائح المجتمع، وتعمل على تنفيذ بعض المشاريع التنموية وإن كانت قليلة نسبيا. أنظر : عبد الماجد شحدة العالول، مدى توافر متطلبات نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة وأثرها على الإستعداد المؤسسي ضد الفساد، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص 68 .

[451] - نهى محمد الخطيب، دور الجمعيات الأهلية في تفعيل التخطيط بالمشاركة، مجلة النهضة للدراسات، المجلد الحادي عشر، القاهرة، 2010، ص138.

[452] - زياد عبد الصمد، مرجع سابق، 2010 .

اختلفت بنيويًّا وأيديولوجيًّا عما كانت عليهِ في بدايةِ الثمانيناتِ، بعدَ أن شهدت تناقضاتٍ متناميةٍ داخلها : التنميةُ الشعبيّةُ مقابلَ التعبئةِ السياسيّةِ، التسلسلُ الهرميُّ للتنظيمِ مقابلَ الطاقمِ المهنيِّ والمشاركةِ الاجتماعيةِ، الأموالُ السياسيّةُ مقابلَ تلكَ الممنوحةِ بهدفِ دعمِ المجتمعِ، تحوّلُ الحركةِ الشعبيّةِ إلى مجتمعِ منظّماتٍ غيرِ حكوميةٍ، تحوّلُ المنظّماتِ التطوعيّةِ الشعبيّةِ إلى منظماتٍ مستقلّةٍ ذاتيًّا، سياسيًّا وحرفيًّا، شروعُ المنظّماتِ التّابعةِ حزبيًّا في إيجادِ هيئاتٍ إداريةٍ تعجُّ بالمستقلين والاستعانةِ بطواقمَ غيرِ حزبيةٍ[453]. وعليه ولكي يكونَ لهذهِ الجمعيّاتِ دورٌ استراتيجيٌّ وفعّالٌ، لا بدَّ من توفّرِ مقوّماتٍ تحدّدُ العلاقةَ بينَ تلكَ الجمعيّاتِ والمؤسّساتِ الحكوميّةِ وأولها تحديدُ مفهومِ التنميةِ وأولويّاتها، إضافةً إلى ترسيخِ الحكمِ السليمِ وسيادةِ القانونِ وتعزيزِ الشفافيّةِ، وقد تميّزتِ العلاقةُ ما بينَ الجمعيّاتِ الخيريّةِ والقطاعِ الحكوميِّ بثلاثةِ أشكالٍ[454] :

الشكلُ الأولُ: العلاقةُ التنافسيّةُ على الدورِ والمجالِ وتقديمِ الخدمات، والسببُ الرئيسيُّ يعودُ إلى التمويلِ، فالجمعيّاتُ الخيريّةُ شكّلت قبلَ قيامِ السلطةِ الملتقى الأولَ للمساعداتِ، إضافةً إلى المنحِ الماليّةِ العربيّةِ والدوليّةِ، والجهةَ الفاعلةَ في رسمِ الخطوطِ الأساسيّةِ لخططِ التنميةِ الفلسطينيّةِ في الضّفةِ الغربيّةِ وقطاعِ غزةَ، ولكن بعد قيام السّلطةِ الوطنيّةِ تقلّصَ هذا الدّورُ إلى مستوياتٍ دنيا، وأصبحَ تنظيمُ العلاقةِ وترسيمها متطلبًا تنمويًّا ومدنيًّا .

الشكلُ الثاني: علاقةُ شراكةٍ وتنسيقٍ ذاتُ طابعٍ قطاعيٍّ، وغالبًا ما تتمُّ مع الجمعيّات ذاتِ الإمكانيّاتِ الكبيرةِ، كلجانِ الإغاثةِ الزراعيّةِ والطبيّةِ، فالسلطةُ الوطنيّةُ لا تستطيعُ تجاهلَ دورِ الجمعيّاتِ الخيريّةِ وتاريخها، والإنجازاتِ التي حققتها في التطورِ الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ وعلاقاتها التاريخيّةِ مع المموّلينَ والمجتمعِ المحليِّ، وكذلكَ الأمرُ بالنسبةِ للجمعيات الخيرية والتي نظرت إلى متغير وجود السلطة كأساس في تقليص حجم الدعم والدور الذي يمكن أن تلعبه في التخطيط والتنفيذ لمجمل البرامج التنموية .

الشكل الثالث: علاقة إستبدال، وهو أن تقوم بعض المؤسسات بأخذ مكان أجهزة السلطة والوزارات بتقديم خدمات أساسية وضرورية .

---

[453] -إن السبب الأساسي لهذا التحول يعود إلى الإشتراط السياسي الذي تفرضه الدول المانحة والمتمثل في التخطيط طويل المدى، والوضوح التام، والنشاطات المرتبطة بالتعليم أو تقديم الخدمات مقابل التعبئة السياسية، وتفضيل المشاريع ذات النتائج القابلة للقياس، وعليه فقد تم مأسسة القطاع الأهلي وأخذ بالإبتعاد عن جذوره في الأحزاب السياسية وفقد المرجعية الأيديولوجية والإنضباطية، وخسرت الأحزاب قدرتها في الوصول للقاعدة الجماهيرية والتي كانت منخرطة في برامج المؤسسات الأهلية. أنظر: ريما حمامي، دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والإجتماعية في فلسطين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1997 .

[454] -عزت عبد الهادي، مرجع سابق، 2004، ص 16 .

الفرع الثاني: الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني كمثال للدعم الخارجي للقضية الفلسطينية

لقد تم إنشاء الجمعية المغربية بعد إطلاق الرصاصة الأولى من طرف حركة فتح في يناير 1965، والتي شكلت تحولًا مهمًا في تاريخ الكفاح الفلسطيني، حيث إن هذا الحدث كان له صداه الواسع داخل الشعب المغربي بكل شرائحه الإجتماعية ومختلف فئاته الشعبية، كما أن إنشاء هذه الجمعية جاء بعد هزيمة 1967، حيث لم تتمكن الجيوش العربية من صد العدوان الصهيوني على الأمة العربية. فقد نادى مجموعة من الوطنيين المغاربة ومنهم أبو بكر القادري، وعبد الكريم الخطيب، وعبد الرحيم بوعبيد، وفي عام 1968 تم تأسيس هذه الجمعية من أجل دعم القضية الفلسطينية، حيث لم يكن هذا الدعم هو الأول والوحيد الذي قام به المغاربة، فالنكبة التي أصاب الشعب الفلسطيني ووعد بلفور المشؤوم، فقد عمل أعضاء الحركة الوطنية في عهد الحماية على إنشاء لجنة حماية فلسطين والأماكن المقدسة، وقد قال عنها المرحوم علال الفاسي بأنها بذلت مجهودات جليلة في العمل لإشعار الرأي العام المغربي بخطر الصهيونية على العروبة كلها، وإذاعة كل منشورات اللجنة العربية العليا وبعث إحتجاجات والقيام بإحياء يوم فلسطين من كل سنة وغير ذلك من الأعمال .

الفقرة الأولى : أهداف الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني

إن الأهداف التي وضعتها الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني لنفسها تتجلى في :

الهدف الأول: عملت الجمعية على التعريف بالقضية الفلسطينية وتحسيس الرأي العام الوطني والعربي والإسلامي وذلك من خلال المحاضرات والندوات والتجمعات التي تنظمها عبر مختلف مدن المملكة، حيث ركزت الجمعية كل جهودها وإهتماماتها لخلق جهاز شعبي تتلاقى فيه المنظمات الشعبية والجماهيرية وذلك من خلال الخطابات والمذكرات التي توجهها إلى قادة العالم العربي والإسلامي، وأيضًا هناك الرأي العام الدولي فالجمعية تدرك الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الدول العظمى في إيجاد الحل العادل لمعضلة الصراع العربي- الإسرائيلي، فقد سعت الجمعية إلى مخاطبة قادة الدول الكبرى وتناشدهم بحل مشكلة القضية الفلسطينية .

الهدف الثاني: يتجلى في العمل على جمع أكبر قدر ممكن من الدعم المادي لتقديمه للثورة الفلسطينية، فقد وجهت الجمعية النداءات عبر الصحف الوطنية المغربية تحثهم على التبرع بالمال، وبالمواد العينية كالألبسة والأغذية لمساندة الكفاح الفلسطيني، وقد كان يفرض على المغاربة ضريبتين منها ما يتعلق برواد السينما، والأخرى بالسجائر، حيث كانت هذه الضرائب توجه للثورة الفلسطينية، إلا أن الجمعية لم تكن مقتنعة بهذه المساعدات فعملت على مطالبة الحكومة المغربية بتخصيص قسط من الميزانية للثورة الفلسطينية .

الفقرة الثانية : موقف الجمعية المغربية من بعض القضايا المرتبطة بالقضية الفلسطينية

أولا : الجمعية: نعم للوحدة الفلسطينية دون التدخل في الشؤون الفلسطينية

مرت الثورة الفلسطينية منذ نشوء الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني في سنة 1968 بمراحل متميزة شكلت أحداثًا بارزة في تاريخ الكفاح الفلسطيني، وأهمها : إتفاقية كامب ديفيد وما ترتب عنها من نتائج ليس فقط فيما يخص علاقة النظام المصري بإسرائيل، إضافة إلى ما تركته هذه الإتفاقية من تصدع داخل النظام العربي بأجمعه، إضافة إلى حركة الإنشقاق التي قادها بعض المنشقين عن حركة فتح وما تركته من أثار سلبية على عمل منظمة التحرير الفلسطينية. فهذه الأحداث الصعبة التي مرت بها القضية الفلسطينية قد أضرت وسببت مخلفات على مستوى المعركة التي يخوضها الشعب الفلسطيني ضد العدو الصهيوني، حيث عملت الجمعية المغربية بكونها تجمع بين هيئات سياسية ونقابية وثقافية بالوقوف وراء الثورة الفلسطينية وتحمل هم القضية، كما أن الإنشقاقات الداخلية لا يمكن إلا أن يكون رفض وإدانة من طرف الجمعية التي ضلت تتشبث بالقيادة الشرعية للمنظمة، وكان هدف الجمعية هو الوحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية .

ثانيا : ترجع الجمعية أسباب التصدع والإنشقاق الذي عرفته منظمة التحرير الفلسطينية إلى تدخل خارجي

إن هذه الأسباب تتمثل في ممارسات بعض الأنظمة العربية التي أراد زعماءها أن يقدموا تصوراتهم الخاصة كما لو كانت صالحة لأن تكون بديلا من العطاء الفلسطيني، ومنهم من إعتبر أن العمل الفلسطيني يجب أن يكون مكملًا لسياسته الخاصة التي تخدم أهدافًا حزبية أو فطرية

ضيقة، هذا فقد عملت الجمعية المغربية على مناشدة القادة في كل من سوريا والأردن، والعراق وليبيا على تجاوز الخلافات في الرأي، التي تطغى على القضية المركزية وتحدث التصدع الخطير في الصف العربي[455] .

ثالثا : تشبث الجمعية بالقيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية

إن مساعي هذه الجمعية تصب في دعم القيادة الشرعية الفلسطينية التي يمثلها الرئيس الراحل ياسر عرفات، كما ظلت تعمل من أجل توحيد صفوف منظمة التحرير، إضافة إلى توجيه نداءاتها الرامية إلى توحيد الصف الفلسطيني ودعم التضامن بين مختلف فصائله، وفي هذا الإطار فقد أشارَ أبو بكر القادري إلى المكانة المرموقة التي يحظى بها الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات لدى الجمعية خصوصًا والأوساط الشعبية عمومًا، كما أكد على أن الرئيس الفلسطيني يظل القائد الشرعي الذي على جميع الفصائل أن تلتف حوله[456] .

رابعا : ترى الجمعية أن حل الخلافات الفلسطينية يجب أن تتم داخل منظمة التحرير

ترى الجمعية أنه إذا كان إختلاف وجهات النظر مقبولا وطبيعيا فإن التطاحن والتنابذ بالألقاب لا يقبله أي مخلص للقضايا الوطنية، وبالأخص القضية الفلسطينية المقدسة، والتي قدم ويقدم الشهداء أنفسهم فداءا لها، وتضحية في سبيلها[457]، فإن المستفيد الوحيد من هذه الخلافات كان هو العدو الصهيوني، الذي يلقى الفرصة لكي يعمل على مصادرة الأراضي الفلسطينية ويعمل على بناء المستوطنات. فقد طالبت الجمعية من خلال النداءات التي كانت توجهها بوضع السلاح، لأن نجاح الثورة الفلسطينية مربوط أشد الربط بوحدةِ فصائلها، حيث أنه من خلال المنظمة وحدها يستطيع المقاومون أن يحاسبوا بعضهم ويضعوا خطتهم ويسيروا ثورتهم ويواجهوا عدوهم، وبهذا التصور تكون الجمعية المغربية قد إختارت النهج السليم والكفيل بزرع دم جديد داخل صفوف المقاومة بالأرض المحتلة أو خارجها .

455- تجدر الإشارة إلى أن إشارة الجمعية بأصابع الإتهام إلى هذه الأنظمة راجع إلى كونه ثبت بما لا يترك أي مجال للشك تورطها في المؤامرات التي تحال ضد منظمة التحرير، والتي حاولت التدخل في شؤون المنظمة من خلال بعض الممارسات التي إنكشفت أبعادها، وإلى جانب ذلك فقد تعرضت منظمة التحرير الفلسطينية إلى مجازر على يد النظام الأردني والذي يعرف بأيلول الأسود 1970، إضافة إلى المحاولات اليائسة للنظام الليبي الذي سعى إلى تشكيل لجان شعبية داخل مكاتب منظمة التحرير، مما أدى إلى حدوث تصدع في العلاقات الليبية الفلسطينية من تنكيل ومذابح على يد النظام السوري الذي عمل جاهدا من خلال دعمه للمنشقين على تفجير منظمة التحرير لخلق منظمة بديلة موالية لدمشق، وهذا ما حدا بالجمعية إلى إعتبار المنشقين حلفاء للعدو الصهيوني وأداة له في ضرب الثورة وتصفية مكاسبها، كما أن موقف الجمعية ما هو إلا تجسيدا لمواقف الأحزاب السياسية المغربية .

456 -أبو بكر القادري، المغرب والقضية الفلسطينية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1989، ص 118 .

457 - أبو بكر القادري، نفس المرجع، ص 128 .

خامسا : رفض مطلق لإتفاقية كامب ديفيد

إعتبرت الجمعية المغربية أن مبادرة الرئيس المصري أنور السادات وتوقيعه على إتفاقيات كامب ديفد مع العدو الصهيوني تندرج في إطار إبرام صلح منفرد، وهو ما يتنافى مع مقررات القمم العربية التي إعتبرت منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حيث إن هذه المعاهدة تجاهلت الوضعية العربية للقدس، كما أنها لم تنص على الجلاء التام من جميع الأراضي المحتلة من طرف الصهاينة. فالجمعية المغربية الممثلة للرأي العام المغربي تعتبر أنه لا يحق لأحد غير منظمة التحرير في التصرف في حقوق الشعب الفلسطيني، حيث أن الموقف الذي إتخذته الجمعية من نتائج كامب ديفيد لم يختلف في خطوطه العريضة عن ما صدر عن المنظمات السياسية المغربية التي أجمعت بدورها على إدانتها لهذه الإتفاقية، ورفضها المطلق لكل ما سيترتب عنها بإعتبارها إتفاقية إستسلامية، وأن هذا الإجماع المغربي لرفض إتفاقية كامب ديفيد لكونها تتنكر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتستبعد أي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية التي لها وحدها الحق في تقرير المصير ومستقبل الشعب الفلسطيني .

المطلب الثالث : توجهات السياسة الخارجية والدبلوماسية الفلسطينية بعد تقرير غلولدستون

بعد وقوع العدوان على قطاع غزة[458]، بدأت ردود الأفعال تنهال على الإسرائيليين التي لم تستطع دبلوماسيتهم إمتصاص الغضب الشعبي العالمي نتيجة المجازر المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني التي لا يمكن تبريرها، ناهيك على مئات الآلاف من المبادرات والفعاليات والتي إمتدت لتشمل كل دول العالم، وكلها تُندد بجرائمِ الحربِ الإسرائيليةِ وتدعوا لمقاطعة إسرائيل وسحب الإستثمارات منها وفرض العقوبات عليها[459]. فقد تحرك مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للتحقيق في الخروقات التي ارتكبت في أي وقت في سياق العمليات العسكرية التي جرى بها في غزة أثناء الفترة من 27 ديسمبر 2008 إلى 18 يناير 2009[460]، وبطلب من رئيس المجلس صدر تقرير القاضي اليهودي الجنوب إفريقي ريتشارد غولدستون ومساعديه الذين لا يقلون حرفية عنه

[458]- منذ تاريخ 27 ديسمبر 2008 أشعلت إسرائيل حربها على قطاع غزة في وقت كانت فيه الفصائل الفلسطينية ملتزمة بالتهدئة، فجاءت الحرب الإسرائيلية لتنزف تلك الإلتزامات، وقامت إسرائيل بتجهيز جهاز إعلامي ضخم للترويج عن مدى خطورة حماس في المنطقة، كما أنها إستطاعت قراءة بعض المعطيات التي تدل على كشف الغطاء العربي عن حماس لا سيما بعد تعثر جهود المصالحة الوطنية. أنظر: عبد الحميد الكيالي، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب "معركة الفرقان"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2009 .

[459] - نورا باروس فريدمان، تضامن دولي ميداني غير مسبوق: إبداع في الأدوات وإتساع في المدى، جريدة حق العودة، عدد 31، 2009 .

[460] -إبراهيم شعبان، قراءة في تقرير القاضي غولدستون، سياسات، العدد 10، 2009، ص 79_83 .

في مجال القانون الدولي[461]، ومنذ إقرار هذا التقرير من المجلس العالمي لحقوق الإنسان، الذي لم يعد شأنًا فلسطينيًا وإنما شأن إنساني عالمي، ومتابعته على كل المستويات والمحافل واجب على الفلسطينيين عامة وعلى قيادتهم بصورة خاصة[462] .

الفرع الأول : الموقف الرسمي الفلسطيني وتقرير غولدستون

قدمت السلطة الوطنية الفلسطينية وبعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة الدعم والتعاون للجنة الأممية بقيادة غولدستون، كما أن هذه اللجنة أثناء زيارتها لقطاع غزة عقدت إجتماعات مع مسؤولين كبار في حكومة غزة[463]، وقدموا لها تعاونهم ودعمهم الكاملين[464]، ومن أجل تسهيل عمل القاضي غولدستون ولجان التحقيق كافة، قام نواب المجلس التشريعي بتسهيل العمل وذلك عن طريق زيارة المناطق المتضررة وإجراء المعاينات، وفي هذا الإطار فقد تعاون المجلس مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية والدولية من أجل إعداد هذا التقرير وممارسة الضغوط من خلال الشراكة مع منظمات المجتمع المدني العربي والدولي، وهذه الضغوط البناءة لكي يعمل مجلس حقوق الإنسان على إعتماده .

فإن من بين ما تطرق له تقرير غولدستون[465] هو التطرق لأفعال السلطة الفلسطينية ضد المعارضين السياسيين في الضفة الغربية، وهذا بدوره يشكل إنتهاكا لحقوق الإنسان وللقانون الأساسي الفلسطيني، إضافة إلى التقارير التي تتحدث عن وقوع أعمال التعذيب وغيرها من أشكال المعاملة القاسية والسيئة أثناء إلقاء القبض والإحتجاز وحالات الوفاة أثناء الإحتجاز، وإستخدام

---

[461]- خصلت نتائج التحقيق بشكل عام والذي نفذته البعثة المكلفة برئاسة القاضي غولدستون، إلى إرتكاب جرائم حرب وخروقات في القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان من قبل الجيش الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية المسلحة في قطاع غزة، وقد بين التقرير بشكل مكثف طبيعة الإنتهاكات والخروقات التي إرتكبها الجيش الإسرائيلي في الحرب على القطاع. حيث "رأت البعثة أن عملية الرصاص المصبوب تندرج في إطار سلسلة متوالية من السياسات الرامية إلى مواصلة السعي لتحقيق الأهداف السياسية الإسرائيلية تجاه غزة، والأراضي الفلسطينية المحتلة ككل، والعديد من هذه السياسات يستند أو يفضي إلى إنتهاكات لقانون حقوق الإنسان الدولي، والقانون الإنساني الدولي". أنظر: سعيد خالد، حين صبو الرصاص على غزة، الطبعة الأولى، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010، ص 550 .

[462] -هاني المصري، أين نتائج لجنة التحقيق في تأجيل تقرير غولدستون؟، جريدة الأيام، 2009/12/19 .

[463]- إن حركة حماس ومنذ إعلان تقرير غولدستون، عارضته وإتهمته على لسان جميع مسؤوليها بعدم الموضوعية والإنحياز لصالح الإحتلال، بل وإتهمت غولدستون شخصيا بأنه صهيوني متطرف، حيث ساوى في تقريره بين الجلاد والضحية عندما إتهم قادة حماس بإرتكاب جرائم حرب كما قادة الإحتلال. ليس هذا فحسب بل وذهبت إلى أبعد من ذلك بكثير عندما إتهمت السلطة الفلسطينية بالمشاركة في كتابة أجزاء من التقرير، لا سيما المتعلقة منها بالإتهامات الموجهة لقيادات حماس. أنظر: مجدي العيسي، تداعيات تقرير غولدستون، مقال منشور في وقع وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 14-10- 2009، تاريخ الزيارة 13-03-2017، الموقع الإلكتروني: http://wwwmaannews.net/arb/viewdetails.aspx?id=232310 .

[464] - تقرير صحفي من موقع الجزيرة نت بعنوان: فلسطينيوا أوروبا يستعدون لمؤتمرهم السابع في ميلانو، 2009/04/29، تاريخ الزيارة 14-03-2017، الموقع الإلكتروني : www.aljazeera.net

[465]- تقرير جولدستون: هو تقرير بعثة لتقصي الحقائق حول الجرائم التي إرتكبت أثناء العدوان على قطاع غزة عام 2008-2009، تحت مسمى "بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة"، كشفت البعثة عن تقريرها النهائي المؤلف من 600 صفحة والذي يتناول نتائج عمل البعثة، وخلصت فيه إلى أن الجيش الإسرائيلي إرتكب أفعالا تصل إلى جرائم حرب، وربما بشكل أو بآخر جرائم ضد الإنسانية، ولم تقتصر إتهامات التقرير على الجانب الإسرائيلي، فقد إعتبر أن إطلاق الصوراخ من جانب النشطاء الفلسطينيين على مناطق ليس بها أهداف عسكرية في إسرائيل من شأنه أن يعد أيضا جرائم حرب، وربما جرائم ضد الإنسانية .

قوات الأمن الفلسطينية القوة المفرطة، وقمع المظاهرات وإلقاء القبض على كثير من الأفراد، ومنع وسائل الإعلام من تغطية الأحداث، إضافة إلى إغلاق الجمعيات الخيرية وإستبدال أعضاء مجالس إدارات المدارس الإسلامية، وفصل المدرسين المنتمين لحركة حماس[466]، وفي مقابل ذلك فقد طلبت من السلطات الفلسطينية في قطاع غزة أن تقوم بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين لديها، وطلبت من السلطتين في الضفة وغزة تسهيل عمل المنظمات غير الحكومية في الإقليمين .

وفي هذا الإطار ونتيجة للضغوطات الدولية على السلطة الفلسطينية بإرجائها لتأجيل التصويت على تقرير غولدستون، حيث أن السلطة الوطنية في بداية هذا التقرير قامت بتأجيل التصويت عليه بحجة أن الأصوات المضمونة لصالح التقرير ليست كافية، لكن سرعان ما تراجع الرئيس محمود عباس عن طلبه تأجيل التصويت بعد إتهامه بالخضوع للضغوط الإسرائيلية[467]، ولكن ذلك أثرً وأفقد من قيمته، وقد كان الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى من الذين رفضوا تأجيل التقرير، وإعتبره في غاية الخطورة والسلبية وتفريطا غير مسبوق بالحقوق الفلسطينية، وهذا ما أدى إلى إنهيار الموقف العربي[468]، وعقب ذلك فقد شهدت الأراضي الفلسطينية موجة غضب بين أوساط المنظمات الحقوقية التي سعت جاهدة إلى دعم التقرير، وعليه فقد شكل الرئيس محمود عباس لجنة برئاسة حنا عميرة لبحث ملابسات تأجيل التقرير[469] على أن تنجز مهامها في غضون أسبوعين[470]، فالدبلوماسية الرسمية الفلسطينية لم تثمن التقرير كما يجب، وقد كان هدفها إنتزاع شيء ما من أمريكا مقابل أن تؤجل التقرير، إلا أن الإنحياز الأمريكي لإسرائيل لم يجدي ثمار الدبلوماسية الفلسطينية .

---

[466]- موسى أبو دهيم، تقرير غولدستون والسلطة الوطنية الفلسطينية وحقوق الإنسان، مجلة تسامح، عدد 27، 2009 .

[467]- خالد سعيد، حين صبوا الرصاص على غزة، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، 2010 .

[468]- تقرير صحفي من صحيفة الشرق الأوسط، 2009/10/04، تاريخ الزيارة 16-03-2017، الموقع الإلكتروني: www.asharqalawsat.cm

[469] - تقرير صحفي من موقع العربية نت، 2009/10/04، تاريخ الزيارة 17-03-2017، الموقع الإلكتروني :www.alarabia.net

[470]- فعقب إتساع حالة الغضب وجدت القيادة الفلسطينية نفسها أمام أزمة خطيرة، حيث لم يكن هناك صورة واضحة لدى أقطاب قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية حول من يقف خلف قرار طلب التأجيل على التصويت، وظهر التشتت في المواقف ما بين موقف فصائلي وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وبين الموقف الذي إتخذ بطلب التأجيل، ودخلت قيادة المنظمة ومسؤولي السلطة الفلسطينية في حلبة تبادل الإتهامات وإنكار كل طرف لمسؤوليته عن طلب التأجيل، وبدأ الخطاب الرسمي الفلسطيني مشتتا ومرتبكا ومتناقضا، وهو ما إنعكس جليا على الأداء الدبلوماسي الرسمي والعام في مواجهة الأزمة، حيث وجدت الدبلوماسية الفلسطينية نفسها في مأزق كبير، وبدت غير قادرة على تقديم إجابات واضحة ومقنعة توضح أسباب طلب التأجيل على التصويت، وطبيعة الخطوات التي ستقوم بها القيادة الفلسطينية للتعامل مع الموقف. ونتيجة لذلك خضعت القيادة الفلسطينية للضغط الشعبي والسياسي= =والإعلامي الذي تولد نتيجة طلب التأجيل على التصويت، وخلال أيام معدودة سارعت القيادة الفلسطينية إلى إعادة طلب التصويت على التقرير في محاولة منها لإمتصاص حالة الغضب، والخلاص من الأزمة والضغط الناتج عنها، والعمل على نزع فتيل أي حدث قد يفجر الأمور في وجهها. حيث تراجع الرئيس محمود عباس عن طلبه تأجيل التصويت على تقرير غولدستون في السابع عشر من أكتوبر عام 2009، رغم ما تردد من أن 33 صوتا من إجمالي 47 صوتا، كانت تكتفي لإعتماد التقرير قبيل تراجعه هذا أيام عدة، وذلك بعد أتهامه بالخيانة والعمالة من قبل جهات فلسطينية وعربية ودولية، لخضوعه للضغوط الإسرائيلية من قبل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير خارجيته أفيجدور ليبرمان، فيما تم التصويت على مشروع قرار يدعم توصيات تقرير غولدستون في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، يوم الجمعة الموافق السادس عشر من أكتوبر عام 2009 بأغلبية 25 عضوا من أصل 47 عضوا. أنظر: خالد سعيد، مرجع سابق، ص 558 .

الفرع الثاني : الموقف الشعبي الفلسطيني وتقرير غولدستون

عمت الأحداث والمسيرات والإحتجاجات الشعبية العربية والفلسطينية بعد الحرب على قطاع غزة، وقد دعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قبل صدور تقرير غولدستون إلى إجتماع عاجل لمنظمات المجتمع المدني العربية لبحث الأزمة، والعمل على توثيق الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في فلسطين، والعمل على طرحها للرأي العام العالمي بالوسائل كافة، وذلك من أجل تكوين قوة ضغط بين مواطني الدول الكبرى، تستطيع تغيير توجهاتها السياسية المتحيزة لإسرائيل، وكذلك طرحها أمام المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان[471].

إن الموقف الشعبي بدأ يتميز ببعد سياسي بعد أن كان تعاطفًا إنسانيًا، خاصة بعد ما شهدته حرب غزة من أحداث، والتي بدورها قلبت الموازين تجاه الرأي العالمي، وذلك بفضل جمعيات المجتمع المدني التي لها دور في التأثير وتأييد الموقف الدولي لدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني جراء الإنتهاكات الإسرائيلية على قطاع غزة، كما لا يخفى الدور الذي ساهمت به وسائل الإعلام والتي خاطبت العالم باللغة الإنجليزية في توضيح ما يجري في قطاع غزة. فقد خرجت مسيرات كبيرة بمشاركة الشخصيات الإعتبارية المتنوعة من برلمانيين ووزراء سابقين وفنانين، بعد أن كانت تقتصر على الجاليات العربية والإسلامية، وهذا ما يدل على فشل إسرائيل في الحفاظ على حالة التضامن معها، خاصة وأن هذه المظاهرات عمت الدول التي تشكل دعما لإسرائيل، كما إمتدت هذه الحملات والتظاهرات المؤيدة للقضية الفلسطينية إلى دوائر تعد حيادية في السياسات الدولية ومنها دول شرق آسيا، وقد تميزت هذه التظاهرات بالإستمرارية والضغط، وتحول الرأي العام من داعم إلى ضاغط[472]. كذلك فقد عم الغضب الفلسطيني في الداخل المحتل (أي أراضي 48)، وقد بلغت هذه المظاهرات ذروتها في الثالث من يناير 2009 وقد كانت أكبر مظاهرة منذ نكبة 48، حيث بلغت ما يفوق 150 ألف متظاهر في مدينة سخنين، بدعوة من لجنة المتابعة العربية وهي التظاهرة التي تناقلتها وسائل الإعلام العربية والعالمية[473] .

ومع صدور التقرير، فقد كان للمنظمات الحقوقية العربية والعالمية الدور البارز فيما يتعلق بتقرير غولدستون، حيث إنه تم إجراء حوار بينها وبين عدد من الوفود العربية قبل عقد جلسة

---

[471] -خالد سعيد، مرجع سابق، 2010 .

[472] - رائد نعيرات، المواقف الدولية من العدوان، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب "معركة الفرقان"، تحرير عبد الحميد الكيالي، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2009 .

[473]- خالد سعيد، مرجع سابق، 2010 .

مجلس حقوق الإنسان، وتم رصد موافقة 33 بلدًا مستعدًا للتصويت من أصل 47 بلدا، وفي هذا الإطار إتفقت المنظمات مع السيد غولدستون أن يثبت في توصياته التوجه مباشرة إلى المحكمة الدولية، وبالتالي فقد أصبح لدى الفلسطينيين ثلاثة طرق يستطيعون بها تفعيل التقرير، وهي مجلس الأمن والجمعية العامة والمحكمة الجنائية، وقد تم التواصل مع إسماعيل هنية وذلك من أجل أن يتعاون مع القاضي غولدستون وتم موافقته على ذلك[474] .

وعليه، فإن إستخدام وسائل الإتصال الحديثة من الإنترنت والهواتف المحمولة التي سهلت التواصل بين الأمم والشعوب، إضافة إلى الرسائل القصيرة التي ترسل عبر الهواتف المحمولة في فضح جرائم الإحتلال الإسرائيلي والتنديد بها، حيث كان لهذه الوسائل دورًا نشطًا وفعالًا في نقل مشاهد القتل والتدمير التي تم نقلها عبر الفضائيات، وهذه بدورها تعد الوقود اليومي الذي يغذي المظاهرات المتواصلة[475]، ولعل هذا هو ما يميز حرب غزة وصدور تقرير غولدستون. هذا وتعتبر وسائل الإعلام من أدوات الدبلوماسية والتي أدانت إسرائيل في حربها على قطاع غزة، خاصة وأنها ترصد كل الأحداث التي دارت بالقطاع، وكانت تثبت الأدوات التي إستخدمها الإحتلال الإسرائيلي من القنابل الفسفورية وغيرها من الأدوات التي جعلت قطاع غزة عبارة عن ركام[476] .

إلى جانب ذلك فقد إعتبر نائب مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة "ساول تاكاهاشي" أن تقرير غولدستون الأممي أقوى تقرير تنفيذي في تاريخ الأمم المتحدة، حيث أكد أن قرار التصويت وما سيعقبه من إدانة ، سيتيح المجال أمام منظمات حقوق الإنسان الدولية في ملاحقة القادة العسكريين الإسرائيليين الذين شاركوا في الحرب على القطاع، حسب الدعاوى القضائية التي رفعت ضدهم من فلسطينيين ومنظمات حقوقية محلية أخرى، إلا أنه مع قرار تأجيل التصويت على تقرير غولدستون إشتعل العالم بموجة من ردود الأفعال الشعبية المنددة بالمطالبة بمحاسبة المسؤولين عنه .

---

[474] _ هيثم مناع، مقابلة على فضائية الجزيرة في برنامج ما وراء الخبر، 2009/10/03، تاريخ الزيارة 22-03-2017، الموقع الإلكتروني : www.aljazeeranet

[475] - خالد سعيد، مرجع سابق، 2010 .

[476]- لقد إستخدمت قوات الإحتلال الإسرائيلي خلال الحرب على غزة العديد من الأسلحة المحرمة دوليا ضد السكان المدنيين وممتلكاتهم، والتي منها (الفسفور الأبيض ومتفجرات المعدن الكثيف الخامل والقنابل الخارقة للتحصينات وقذائف السهام الخارقة وغيرها)، وأثبتت التقارير الطبية الصادرة عن هيئات طبية محلية وأجنبية وتقارير المنظمات الحقوقية والمحلية والدولية والتقارير الصحفية ما لا يدع مجالا للشك إستخدام (إسرائيل) لنسخ تجريبية لأسلحة حديثة تستخدم لأول مرة في قطاع غزة، وإستخدام أسلحة وذخائر محرمة دوليا بالإضافة إلى الإستخدام المفرط للأسلحة التقليدية، مما أدى هذا الإستخدام لحدوث تشوهات وحروق بليغة لدى الأشخاص الذين تعرضوا لهذه الأسلحة خاصة الفسفور الأبيض. أنظر: ضياء سعد الدين المدهون، تقرير حول أسلحة الأحتلال الإسرائيلي خلال العدوان على غزة 2008-2009 وأثرها الصحي والبيئي، اللجنة المركزية للتوثيق وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين لسنة 2010، ص 18 .

المبحث الثاني : آليات الدبلوماسية الموازية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية

أضحت الدبلوماسية الموازية والتي هي إحدى المؤسسات غير الرسمية والتي من خلال تفعيلها تساهمُ وتؤثرُ على صناع القرار الفلسطيني ودعم مواقفهم وتوجيههم، وذلك لتحريك الرأي العام المحلي والإقليمي والدولي في دعم القضية الفلسطينية والوقوف إلى جانبها، إضافة إلى الحفاظ على مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني خاصة بعد الإعتداءات المتكررة بحق الشعب الفلسطيني، كما أن الحروب الموالية على قطاع غزة والتي بدورها طالب الرأي العام المحلي والأساتذة الأكاديميون في الضغط على صناع القرار من أجل التوجه للمحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة مرتكبي تلك الجرائم، وهذا ما أجدى ثماره حيث مارست أغلب دول العالم الإحتجاجات ونددت بالهجمات الإسرائيلية الشرسة والمتكررة بحق الشعب الفلسطيني .

وعليه فآليات الدبلوماسية الموازية والتي لها دورٌ كبير في التأثير على صناع القرار والتي تجسدها مؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى محاولة إستغلال الرأي العام من أجل التأثير على صناع القرار، خاصة وأن الرأي العام أضحى اليوم أحد الأساليب الناجعة في إبراز القضية الفلسطينية، حيث أن هناك تحركًا دوليًا رسميًا وشعبيًا في دعم الإعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود عام 1967، وهذا ما يتطلب منا التعرض بشيء من التحليل من خلال مطلبين، الأول يتناول الرأي العام وتأثيره على صناع القرار السياسي، والثاني مؤسسات المجتمع المدني ودورها في السياسة الخارجية .

المطلب الأول : تأثير الرأي العام على صناع القرار السياسي الفلسطيني

يحتل الرأي العام أهميةً كبرى في المجتمعات البشرية، فهناك العديد من الأنظمة التي تسلب الرأي العام الكثير من حقوقه، إضافة إلى منعه من القيام بدورهِ والتي لها تأثير على صناع القرار، فتعمل هذه الأنظمة على التضييق على الرأي العام ومحاصرته، فالأنظمة الحاكمة تولي إهتمامًا كبيرًا للرأي العام سواءً كان ذلك في الأنظمة الديمقراطية أو الأنظمة المستبدة، وبالتالي فهناك العديد من الآليات والتي من خلالها يمكن للرأي العام التأثير فيها على صناع القرار لتكون ملائمة مع توجهاته وتطلعاته (**الفرع الأول**)، كما أن للرأي العام عدة مظاهر تمكنه من التأثير على صناع القرار السياسي (**الفرع الثاني**)، إضافة إلى أنه يمتلك عوامل قوة وعوامل ضعف في التأثير على

صناع القرار (**الفرع الثالث**) وأيضا فإنه لا بد من إبراز الدور الذي يلعبه الرأي العام العالمي في دعم القضية الفلسطينية وذلك من خلال الدفع بحكوماتهم للدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (**الفرع الرابع**) .

الفرع الأول : آليات تأثير الرأي العام على صناع القرار السياسي الفلسطيني

يعتبر النظام الديمقراطي هو الذي يوفر للمواطنين بداية الأرضية الملائمة للعمل الفاعل والحقيقي، وذلك من خلال مجموعة من الآليات التي من خلالها يستطيع المواطنون المشاركة في الحياة السياسية بفاعلية، كما لا بد من وجود إستعداد تام لدى المواطنين من أجل المشاركة في العملية السياسية، وإستغلال الآليات التي يتم توفيرها للمواطنين للتأثير على صناع القرار، وجعل توجهاتهم منسجمة ومتماشية مع توجهات الرأي العام وتطلعاته، ومن أبرز هذه الآليات:

الفقرة الأولى : التأثير على صناع القرار الفلسطيني من خلال وسائل الإعلام

تعتبر وسائل الإعلام[477] من أدوات تأثير الرأي العام على صناع القرار وذلك بإعتبارها حلقة وصل بين الرأي العام وصناع القرار، حيث أنها أداة يمكن إستغلالها من كلا الطرفين، ولكن كلما كانت وسائل الإعلام أكثر نزاهة وإستقلالية ومصداقية كانت أكثر قربا لتوجهات الرأي العام وتطلعاته، وكان له صوتًا يوصل من خلاله همومه وآراءه لصناع القرار. فبعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية إزدادَ عدد وسائل الإعلام الفلسطينية، حيث إن دورها ووظائفها المتعددة أصبحت أكثر فاعلية في إيصال العديد من الرسائل إلى العالم الخارجي عن ما يجري داخل الأراضي الفلسطينية من إنتهاكات وجرائم الإحتلال الإسرائيلي، سواءً كانت هذه الوسائل مقروءة أو مسموعة أو محطات التلفزة، إضافة إلى وسائل الإعلام الإلكترونية والتي تعتبر من أكثر الأشكال عددًا وذلك لسهولة إنشائها وقلة تكاليفها وسرعة إنتشارها. تعتبر وسائل الإعلام الفلسطينية وسائل إعلام حزبية، تعبر عن وجهة نظر حزب معين، أو تكون متأثرة بالسلطة الحاكمة التي لا تبتعد كثيرًا عن توجهاتها، ولا تعتبر وسائل الإعلام الفلسطينية إلى حد كبير معبرة

477- فوسائل الإعلام تلعب دورا في توجيه أولويات الرأي العام وتحديدها بما يتوافق مع توجهات النخب الحاكمة، وتقوم وسائل الإعلام بتوفير قاعدة واسعة من المعلومات عن توجهات الرأي العام للنخب الحاكمة وآرائهم، ولترسم هذه النخب خططها وتطلعاتها مستعينة بهذه القاعدة الواسعة من المعلومات. أنظر: جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه (الأسس النظرية والمنهجية)، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2004، ص 195 .

عن توجهات الرأي العام الفلسطيني ورغباته، فهي تساهم بشكل كبير في تشكيل توجهات الرأي العام بما يتوافق مع توجهات السلطة أو تلك الأحزاب التي تمثلها[478] .

الفقرة الثانية : التأثير من خلال المؤسسات الحقوقية ومؤسسات العمل المدني والنقابات

تقوم العديد من المؤسسات الحقوقية المستقلة بتبني قضايا الرأي العام وإيصالها إلى صناع القرار والعمل على الدفاع عنها، وتتوفر على الساحة الفلسطينية العديد من المؤسسات الحقوقية ومؤسسات العمل المدني والنقابات، حيث إن هذه المؤسسات كثيرة العدد وقليلة الفعالية لأسباب تتعلق بالفساد وسوء الإدارة الموجود في بعضها، إضافة إلى مدى جدية السلطة السياسية في التعامل مع هذه المؤسسات ومطالبتها وتقاريرها المختلفة، خاصة وأن القانون الفلسطيني يعتبر متقدما جدا في مجال عمل هذه المؤسسات كما أنه من أكثر الأنظمة العربية تحررية[479]، فهذه المؤسسات منها ما هو محسوب على جهات سياسية معينة، ومنها ما هو مقرب للسلطة، ومنها ما يعمل بإستقلالية ونزاهة إلى حد كبير .

هذا فإن هناك العديد من المؤسسات التي واكبت هموم الناس وقضاياهم وحاولت الدفاع عنها، ومن هذه المؤسسات التي تعمل بإستقلالية وشفافية ونزاهة الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، فالإسهامات المحدودة لمؤسسات العمل المدني الفلسطيني والنقابات في مجال تحمل دورها تجاه الرأي العام، بحاجة لإرادة سياسية ومراجعة شاملة لكي يكون لها تأثير وفاعلية أكبر من أجل إبراز دورها الحقيقي في الحياة الإجتماعية والسياسية الفلسطينية .

الفقرة الثالثة : التأثير على صناع القرار من خلال الإحتجاجات

إن الصراع المستمر مع الإحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من 65 عاما أدى بالشعب الفلسطيني إلى إستخدام وممارسة أسلوب الإحتجاجات بكافة الأشكال الممكنة، وفي هذا الخصوص كان من الأجدر للرأي العام الفلسطيني أن يستغل هذه الإحتاجات من خلال معارضته لسياسات السلطة الحاكمة، إذا كانت لا تتماشى مع أفكارهِ وتوجهاته، إلا أن الرأي العام لم يستغل هذا التوجه من

478- عاطف سلامة، الإعلام الفلسطيني وخطاب الردح على الشاشات، العدد 2031، موقع الحوار المتمدن، 7 أغسطس 2007، تاريخ الزيارة 25- 03- 2017، الموقع الإلكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108316.

479- فاطمة المؤقت وآخرون، مساءلة العمل الأهلي الفلسطيني، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان، 2007، ص 16، تاريخ الزيارة 27-03-201، الموقع الإلكتروني: http://www.aman-palestine.org/arabic/Activities/NAZAHAweb/Publications/AccountNGOs.pdf

أجل إيصال تطلعاته لصناع القرار السياسي الفلسطيني، فأشكال الإحتجاج من مسيرات وإضرابات فنادرا ما يتم رؤيتها في الشارع الفلسطيني ضد السلطة الحاكمة، فهذا لا يشير إلى وجود رضا كبير لدى المواطنين على سياسات السلطة، حيث إن ضعف الرأي العام لإستخدام وسائل الإحتجاج يرجع إلى عدم الثقة في القدرة على التغيير، وإلى بعض ممارسات السلطة في قمع الإحتجاجات عليها .

الفرع الثاني : مظاهر تأثير الرأي العام على صناع القرار السياسي الفلسطيني

إن تأثير الرأي العام الفلسطيني على صناع القرار السياسي يظهر في بعض المواقف والقضايا والتي كان للرأي العام دور بارز في التأثير فيها ومنها :

الفقرة الأولى : إتفاقية أوسلو عام 1993[480]

حظيت المراحل الأولى من توقيع إتفاقية أوسلو بتأييد وأغلبية واضحة من الرأي العام الفلسطيني، إلا أن هذه الإتفاقية تمت بإهمال للرأي العام الفلسطيني في الداخل والخارج وتغييبه، حيث إنه لم يتم الرجوع للرأي العام للتعرف على مدى موافقته على الإتفاقية من عدمها، كما أنه كان يجب على السلطة أن تقوم بتوضيح ما جاء في فحوى هذه الإتفاقية، وهذا يعتبر مؤشرًا سلبيًا لطريقة تعامل منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية مع الرأي العام .

الفقرة الثانية : الإنتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى عام 1996

على الرغم من أن الإنتخابات تعد من أهم الأدوات الديمقراطية وأساليبها، فهذا لا يعني أن الإنتخابات تعبر عن وجود نظام سياسي ديمقراطي، وفيما يتعلق بالإنتخابات الفلسطينية فقد شكلت عنصرًا مهما في العملية الديمقراطية الفلسطينية رغم محدودية المرشحين لها[481]، خاصة وأن النظام السياسي الفلسطيني نظام حديث النشأة، وبهذا فالإنتخابات بإعتبارها أسلوب من أساليب

[480]- للإطلاع على إتفاقية أوسلو أنظر الملحق رقم 7 .

[481]- تجدر الإشارة إلى أنه في عام 1996 تم إجراء أول إنتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية، فترشح للإنتخابات الرئاسية الرئيس الراحل ياسر عرفات ممثلا عن حركة فتح، وسميحة خليل وهي مستقلة، وقد فاز الرئيس الراحل ياسر عرفات بنسبة 87.28%، وفي الإنتخابات التشريعية فقد فازت حركة فتح بأغلب مقاعد المجلس، وكانت باقي المقاعد للمستقلين، وذلك بسبب مقاطعة اغلب الأحزاب والفصائل الفلسطينية لهذه الإنتخابات .

المشاركة السياسية ومنها يتم التأسيس لحياة ديمقراطية جديدة[482]. فبعد تسلم السلطة الفلسطينية الحكم في غزة وأريحا عام 1994، وتوسيع صلاحياتها لتمتد إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، مارس الشعب الفلسطيني ولأول مرة الإنتخابات الرئاسية والتشريعية فوق الأراضي الفلسطينية وذلك في يناير عام 1996، وقد إعتبرت السلطة تلك الإنتخابات بداية مرحلة جديدة عن طريق تطوير النظام السياسي الفلسطيني، وقد تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، وذلك لما تمثله الإنتخابات في الأنظمة السياسية كرمز من رموز الإستقلال الوطني، وكان تنظيم فتح الذي شكل قوام أجهزة السلطة ومؤسساتها، وهو التنظيم الذي خاضت به الإنتخابات التشريعية والرئاسية الأولى، وأحرز أغلبية كبيرة في المجلس التشريعي[483] .

الفقرة الثالثة : عدم عقد الإنتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها عام 2005

في الحالة الفلسطينية أجريت الإنتخابات الرئاسية دون التشريعية وقد تم تأجيل هذه الأخيرة ما يقارب العام، وهذا ما يدل على أن النظام السياسي الفلسطيني لا تتوفر فيه الإرادة السياسية الحقة في جعل الأسلوب الديمقراطي هو الذي يجب أن تسير عليه السلطة الوطنية وتستأنس به. فهذا التأخير في إجراء الإنتخابات يؤثر بشكل سلبي على الرأي العام وقدرته على إستخدام أهم حق من حقوقه في المشاركة السياسية، كما ويقوض دور الرأي العام في التأثير على صناع القرار، فالنخبة الحاكمة للسلطة قد حصلت على الشرعية من الرأي العام لفترة محددة، وبإنتهائها فلم تعد شرعية السلطة قائمة، وعملت على إستبدال شرعية الرأي العام بشرعية الأمر الواقع والقوة والسيطرة والتفرد بالسلطة، ويعتبر هذا مؤشرًا سلبيًا بحيث أضعف الرأي العام ولم يعد بمقدوره التأثير على صناع القرار .

[482]- لقد شكلت الإنتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية عام 1996 تحولا جوهريا في التوجه نحو نظام أكثر ديمقراطية ومشاركة، فلأول مرة يشترك الشعب الفلسطيني في إختيار ممثلين عنه للمجلس التشريعي الفلسطيني، وقد شكلت هذه التجربة عاملا مهما في التأسيس لحياة ديمقراطية تسود الشارع السياسي الفلسطيني، فالرأي العام الفلسطيني سيكون بمثابة مرآة تعكس آرائه وتوجهاته من خلال تلك النخبة التي يختارها بمحض إرادته، هذا على الرغم من عدم إشتراك العديد من القوى الفلسطينية السياسية الفاعلة في هذه الإنتخابات لأسباب مختلفة، ومع ذلك فقد دفعت هذه العملية الإنتخابية بإتجاه مسيرة أكثر ديمقراطية ومشاركة للفلسطينيين، وبالتالي فقد بدأ النظام السياسي الفلسطيني بالحراك ولكن بوتيرة متقطعة وبطيئة، وكذلك لم يكن لذلك المجلس التشريعي المنتخب من الشعب الفلسطيني دور بارز في التأثير على السلطة التنفيذية وعملية صناعة القرار الفلسطيني .

[483] - جميل هلال، مرجع سابق، ص 81 .

الفقرة الرابعة : إجراء الإنتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية

تعتبر عملية إجراء الإنتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية لتحيي الأمل من جديد للرأي العام للقيام بدور بارز ومهم في الحياة السياسية الفلسطينية، بعد أن فقد الرأي العام ثقته في النظام الحاكم، كما أنهُ فقدَ جزء كبير من تأثيره على صناع القرار، خاصة وأنه تم تعطيل إجراء الإنتخابات الرئاسية والتشريعية في وقتها المحدد، فالإنتخابات جرت وفق معايير دولية، كما أنها جرت بنزاهة عالية، وتضمنت أغلب القوى السياسية بإستثناء حركة الجهاد الإسلامي[484]، وبذلك فالرأي العام أصبح له قوة تأثير كبيرة على العملية السياسية وعلى صناع القرار وخاصة في نتائج الإنتخابات التشريعية، كذلك فإن إستمرار التوجه الديمقراطي لدى صناع القرار في الإهتمام بالرأي العام وإعطائه الفرصة في التأثير، جعل الرأي العام يشعر بالطمأنينة، حيث أن الإنتخابات الرئاسية جرت أولا، ومن ثم تم إجراء تعديلات مختلفة على قوانين الإنتخابات، وإلى جانب ذلك تم تحديد موعد الإنتخابات التشريعية وتم إجرائها في وقتها ودون أي تجاوزات، فهذه الإنتخابات تعتبر من مظاهر تأثير الرأي العام على صناع القرار .

الفقرة الخامسة : إجراء الإنتخابات المحلية في أغلب المدن والبلدات الفلسطينية

تعتبر إجراء الإنتخابات بين الفترة والأخرى والتي يقوم بها المواطنون تدل على التوجه الذي تسعى إليه الدولة من أجل تحقيق نظام حقيقي أكثر حرية وديمقراطية، حيث أن إشتراك المواطن الفلسطيني في إنتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية في غضون فترة قصيرة وذلك من أجل إختيار ممثليه، يشير إلى وجود تعزيز لدور الرأي العام وزيادة قوته، ومع مرور الوقت يصبح الرأي العام أكثر ثقة في الرقابة على نظام الحكم وصناع القرار، وهذا مظهر آخر من مظاهر التأثير للرأي العام على صناع القرار[485] .

---

[484]- جهاد حرب، الإنتخابات الفلسطينية الثانية الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي 2005-2006، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، الفصل الثاني: قانون الإنتخابات الفلسطيني، ص 25، الموقع الإلكتروني :
http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/books/2007/chapter10.pdf

[485]- عند الحديث عن الإنتخابات البلدية في المجتمع الفلسطيني، ينبغي عدم إغفال الظروف التاريخية التي عاشتها المجالس المحلية والبلدية، فقد تعاقبت على المجتمع سلطات سياسية وعسكرية متتالية، وتشير التجربة إلى أن السلطة أشاعت ثقافة الإنتخابات، إنطلاقا من أجل رفع مستوى الجمهور من سواء من حيث التعبئة السياسية والتثقيف السياسي، مما ساهم في تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين، لأن الرجل المنتخب يستطيع أن يدلي بصوته بعيدا عن الضغوط الإدارية ومتحررا من القيود البيروقراطية، مما خفف من الضغط على الحكومة المركزية في توزيع العمل، وتخفيف المسؤوليات بعد أن أثبتت

الفقرة السادسة : القضايا التي تمثل جزءا من المصالح العليا للشعب الفلسطيني

إن إجماع الرأي العام الفلسطيني على القضايا المصيرية للشعب الفلسطيني كاللاجئين والقدس والحدود، يستلزم ويتطلب من القيادات الفلسطينية المتعاقبة أثناءَ إجراء المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عدم مخالفة توجهات الرأي العام، وإلا فإن ذلك سيعرض القيادات الفلسطينية للخيانة في بعض القضايا على إثر التوقيع بشكل غير رسمي على ما عرف بوثيقة جنيف، والتي تخوض في بعض القضايا الجوهرية للشعب الفلسطيني، كما سيعرضها لردود فعل سلبية، خاصة وأن القيادة مورس عليها ضغط كبير من قبل الدول الراعية للسلام، ويعتبر هذا مؤشر إيجابي ومظهر من مظاهر تأثير الرأي العام على صناع القرار .

الفقرة السابعة : الإنتقال السلمي للسلطة من فتح لحماس

تعتبر عملية التبادل السلمي للسلطة من أهم أسس الديمقراطية والتي يستحيل نجاح أي نظام ديمقراطي بدونها، حيث أن الإنتقال السلمي للسلطة من فتح إلى حماس حالة يندر ويصعب رؤيتها في دول العالم الثالث، فرغم صعوبة الموقف فهو يبرز مدى تأثير الرأي العام في الحياة السياسية الفلسطينية، فهو يعاقب ويكافئ ويختار الجهات التي يرتئيها مناسبة لتمثيله وإدارة سدة الحكم، وقد أعاد للرأي العام الثقة المفقودة بالذات والقدرة على التغيير[486] .

فالرأي العام الفلسطيني لا يتمتع بقدرة التأثير على صناع القرار، كتلك القدرة التي يتمتع بها الرأي العام الموجود في ظل ديمقراطيات كالولايات المتحدة وأوروبا، كما أن الرأي العام الفلسطيني لا يعيش في ظل نظام حكم إستبدادي وتسلطي بدرجة كبيرة كالدول النامية، وإلى جانب ذلك فالنظام السياسي الفلسطيني شهد تراجعا كبيرا لدور الرأي العام في الفترة من عام 1996 حتى عام 2005، حيث أنه بعد هذه الفترة والتي شهدت بروزًا ودورًا أكثر حيوية للرأي العام في الحياة السياسية الفلسطينية، والذي توج بإجراء الإنتخابات الرئاسية والتشريعية .

سياسة التعيينات في البلديات والمجالس المحلية، عدم جدواها في ظل حدوث بعض الإستقالات وتذمر المواطنين من تردي الخدمات البلدية، فضلا عن تعزيز النزاعات الفردية والتسلطية لدى العديد من رؤساء المجالس المعنية، أما الحديث عن القوى الفاعلة في عملية التحول الديمقراطي، يمكن الإشارة إلى عدد من القوى السياسية كالأحزاب والنخب، بل ومؤسسات النظام السياسي ذاته لتعزيز مبدأ الديمقراطية، من حيث أن مشاركة المواطن في ممارسة الإنتخابات هو حق له وواجب عليه. أنظر: عدنان أبو عامر، الإنتخابات البدلية في قطاع غزة: قراءة قانونية سياسية، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي المنعقد في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية- غزة، من 13-15 فبراير 2006، ص 15 .

[486]- أحمد نوفل وآخرون، تداعيات فوز حماس في الإنتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة وعلى إسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط، تاريخ الزيارة 01-04-2017، الموقع الإلكتروني
http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Discuss/seminars/mesc-15-05.html

الفرع الثالث: عوامل القوة والضعف التي يمتلكها الرأي العام الفلسطيني في التأثير على صناع القرار

لكل نظام سياسي تتوفر مجموعة من العوامل التي تساعد وتجعل الرأي العام يؤثر على صناع القرار، وبالتالي فالرأي العام يمتلك عناصر قوة تسعى به إلى التأثير في صناع القرار، وإلى جانب ذلك فلا بد من توفر عناصر ضعف في الرأي العام وتحد به ومن فاعليته في التأثير على صناع القرار، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا الفرع .

الفقرة الأولى : عوامل القوة التي يمتلكها الرأي العام الفلسطيني

يعتبر النظام السياسي الفلسطيني نظام حديث النشأة، حيث وفر هذا النظام للرأي العام العديد من العوامل والمحددات التي تزيد من فعالية دور الرأي العام وتزيد من قوته وهي :

1_ التاريخ الثوري للشعب الفلسطيني : يعتبر الشعب الفلسطيني من أكثر الشعوب التي خاضت النضال والمقاومة بشتى الأشكال والطرق، كما أن هناك العديد من أشكال النضال والمقاومة مشتركة مع تأثير الرأي العام وأساليبها على صناع القرار، فالشعب الفلسطيني إعتاد على الإحتجاجات والمسيرات والتجمعات الجماهيرية وإنشاء الأحزاب وغيرها من الأشكال، وكان لها تأثير كبير على الرأي العام وسهل من ممارستها لشتى الأشكال للتأثير على صناع القرار في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية. كما أن ممارسة النضال والمقاومة أكسب المواطن الفلسطيني والرأي العام الفلسطيني القوة والقدرة على تحدي السلطة الحاكمة ومواجهتها ومواجهة صناع القرار، فمن إعتاد على مواجهة الإحتلال الإسرائيلي بقوتها يسهل عليه المواجهة السلمية للسلطة الحاكمة، بهدف جعل توجهاتها أي السلطة متوافقة مع توجهات الرأي العام وتطلعاته .

2_ القانون الأساسي الفلسطيني : فقد نص القانون الأساسي الفلسطيني[487] على أن الشعب مصدر السلطات ويمارسها من خلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية[488]، كما نص على أن نظام

[487]- تجدر الإشارة إلى أنه من خلال نصوص القانون الأساسي الفلسطيني فإنه تتوافر لدى الفلسطينيين الأرضية القانونية للنهوض بالرأي العام وزيادة فعاليته، وجعل النظام السياسي أكثر ديمقراطية وحرية، حيث أنه لو كان بالإمكان تطبيق هذه النصوص التي وردت في القانون الأساسي بشكل فعلي على الواقع، لأصبح النظام السياسي الفلسطيني متميزا وينافس الديمقراطيات الحيدثة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

[488]_المادة الثانية من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 .

الحكم في فلسطين هو نظام حكم ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية[489]، كما نص على أن جميع السلطات خاضعة لسيادة القانون[490]، وبين كذلك أنه لا مساس بحرية الرأي ولكل فرد الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير مع مراعاة القانون[491]، كما أكد بالتفصيل حقوق المشاركة السياسية للمواطنين أفرادا وجماعات، حيث جاء فيه أن للفلسطينيين الحق في إنشاء الأحزاب والإنضمام لها، وكذلك لهم الحق في تشكيل النقابات والجمعيات والإتحادات والروابط والأندية والمؤسسات الشعبية وفق القانون، كما بين حق الفلسطينيين في الإنتخاب والترشح للإنتخابات وفقا للقانون[492]، كما أكد على حرية الإعلام وحرية تأسيس الصحف وحرية العمل الصحفي، وحظر الرقابة على وسائل الإعلام[493] .

فمن خلال هذه النصوص التي توفر الوضعية الملائمة للرأي العام بممارسة عمله بحرية وإطمئنان، كما أنها تكفل للمواطن ممارسة دوره الريادي في المواطنة الحقة، وإستخدام كافة الوسائل والأساليب الديمقراطية المختلفة للمعارضة ومحاولة التأثير على صناع القرار، إضافة إلى أنها تكفل للمواطن سلامته وأمنه وعدم التعدي عليه، وكذلك حقه في محاسبة ومقاضاة السلطة الحاكمة وصناع القرار في حالة تجاوزهم للقانون .

3_ الوضع الإقتصادي للمواطنين : وفي هذا الإطار فإذا كان الوضع الإقتصادي للمواطنين جيدا فهذا يساهم في إستقرار الرأي العام ونزاهته، وبالتالي فالفرصة تضعف في تأثير صناع القرار فيه من خلال الإغراءات المادية، فقبل إنتفاضة الأقصى عام 2000 كان الوضع الإقتصادي الفلسطيني حين كان الدخول إلى إسرائيل للعمل فيها كان سهلًا وميسورًا، وبذلك فإن عملية التأثير على الرأي العام من خلال الإغراءات المادية عملية أكثر صعوبة وتعقيدا. فعلى سبيل المثال، فإن تردي الوضع الإقتصادي وإزدياده سوءا، إضافة إلى إغلاق المعابر المؤدية إلى إسرائيل، فنجد أن هناك إقبالًا كبيرًا من المواطنين على الدخول والإنخراط في الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية، وفي هذا الإطار فإن المنخرطين في الأجهزة الأمنية الفلسطينية يكون من السهولة التأثير في توجهاتهم السياسية، وكذلك في توجهاتهم الإنتخابية في أي إنتخابات تجري في فلسطين .

---

[489]_ المادة الخامسة من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 .
[490]_ المادة السادسة من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 .
[491]_ المادة 19 من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 .
[492]_ المادة 26 من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 .
[493]_المادة 27 من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003 .

4_ منافسة سياسية على الحكم : وفي هذا الإطار توجد في كل دولة منافسة سياسية قوية للسيطرة على الحكم، وبالتالي تسعى الأحزاب السياسية إلى السيطرة على الرأي العام لدعم توجهات كل حزب وذلك من أجل نيل رضاه، وكسب الأصوات الإنتخابية، فعلى الصعيد الفلسطيني، فهناك منافسة قوية بين حركة فتح وحركة حماس، فهذا التنافس نجده من خلال قيام الرأي العام بإختيار الجهة الحاكمة والتي تتفق مع توجهاته وتطلعاته، وهذا ما حدث في الإنتخابات التشريعية الثانية .

5_ الضغوط الخارجية : هذا فلا بد أن يكون للقوى الخارجية تأثيرات وأدوار مهمة في زيادة فاعلية الرأي العام، حيث تكمن هذه الضغوط على السلطة الحاكمة من أجل القيام بالعديد من الإصلاحات الديمقراطية والتي من خلالها تسهم في مشاركة الرأي العام، فعلى الساحة الفلسطينية، فقد حدثت ضغوطًا وتدخلات كثيرة من أجل إستحداث منصب رئيس الوزراء، وذلك من أجل إستبدال القيادة التاريخية للشعب الفلسطيني والمتمثلة في الرئيس الراحل ياسر عرفات، حيث أن هذه التدخلات أثمرت في تعديل بعض القوانين ومنها قانون الإنتخابات وإستحداث المحاصصة الخاصة بالنساء وغير ذلك[494]، وإلى جانب ذلك يشترط ألا تمس هذه التدخلات والضغوطات بالمصالح العليا للشعب الفلسطيني .

6_ توافر مؤسسات العمل المدني : فمن بين هذه المؤسسات التي تتوفر على الساحة الفلسطينية، والتي لها دور بارز في توعية الرأي العام وتحسين مستواه وزيادة فاعليته، والتعريف بالحقوق والواجبات، وتعمل على إيصال صوت الرأي العام للمسؤولين وصناع القرار، هناك الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، ومؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومركز شؤون المرأة، والإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بما تتضمنه من مؤسسات، وإتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي، والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية، وغيرها العديد من مؤسسات العمل المدني .

7_ توافر المؤسسات المعنية بدراسة الرأي العام وإستطلاعاته : تتوفر على الساحة الفلسطينية العديد من المؤسسات التي تهتم بدراسة الرأي العام وتطلعاته وإجراء الإستطلاعات، وتقوم بإيصال توجهات الرأي العام لصناع القرار، حيث أن هذه التوجهات تكون معروفة لدى صناع

[494]- سوزان عقل، تعيين رئيس وزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، تاريخ الزيارة 04-04-2017، الموقع الإلكتروني http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_9.htm

القرار وبإمكانهم السير على خطاها وخاصة من خلال القوانين والإتفاقيات[495]، ومن هذه المؤسسات والتي لها دور في إبراز توجهات الرأي العام وإيصالها لصناع القرار السياسي الفلسطيني، مركز دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، مركز إستطلاعات الرأي العام والدراسات المسحية التابع لجامعة النجاح الوطنية وغير ذلك من المؤسسات .

8_ الأحزاب الفلسطينية : تلعب الإحزاب السياسية[496] دورًا كبيرًا في توجهات الرأي العام وخاصة في الإنتخابات، فالأحزاب الفلسطينية تقوم بدور كبير من خلال تعزيز دور الرأي العام والإهتمام به من خلال المنافسة بين الأحزاب المختلفة، هذا على الرغم من أن الأحزاب الفلسطينية تفتقر إلى الديمقراطية المطبقة على أرض الواقع، إلا أنها تتمتع بالحصانة وبالتالي فمن الصعب على النظام الحاكم أن يمارس العنف ضد عناصرها بشكل واضح، وهذا يشكل حماية للرأي العام من إستبداد السلطة كون الأحزاب تمثل شريحة واسعة من الرأي العام الفلسطيني. هذا فالأحزاب السياسية كان لها دور سلبي فيما يتعلق بالرأي العام الفلسطيني، فلم تكن تستجيب لتطلعات الرأي العام الفلسطيني وآماله وتوجهاته، فهي على الدوام تحاول أن تصبغ نظرتها وتوجهاتها على الرأي العام الفلسطيني بشكل عام وعلى أعضائها بشكل خاص[497] .

---

[495]- نذكر على سبيل المثال إتفاقية أوسلو، ففي الفترة الأولى من توقيع هذه الإتفاقية وما إنبثق عنها من إتفاقيات ترتب عليها عودة العديد من القيادات السياسية في الخارج، وتشكيل سلطة الحكم الذاتي. في هذه الفترة وبحكم تعطش الفلسطينيين للدولة والعودة، وبحكم كبر حجم المعاناة وطول أمدها، فقد ظهرت إستطلاعات الرأي تأييدا كبيرا من الفلسطينيين في الداخل للسلطة الجديدة، وهذا على الرغم من كون هذه السلطة وقياداتها قد أحدثوا تغييرات جوهرية في ثوابت وتطلعات الشعب الفلسطيني. فقد بين إستطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في شهر يوليو 1993 تأييد الرأي العام الفلسطيني لمشروع إتفاقية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين (غزة وأريحا أولا) بشكل كبير، فقد أظهر 64.9% من المستطلعة آرائهم موافقتهم وتأييدهم لهذا المشروع. أما في الفترة اللاحقة والتي بدأ بها تنفيذ الإتفاقيات المنبثقة عن إتفاقية أوسلو على أرض الواقع، فقد بدأ الفلسطينيون يلمسون ويشعرون بالنتائج المختلفة لبدء تنفيذ هذا الإتفاق على أرض الواقع، كما أنهم بدؤوا يفيقون من حلمهم ويجابهون الواقع البعيد كثيرا عن أدنى أحلامهم وأمنياتهم، فسرعان ما تغيرت بعدها توجهات الرأي العام الفلسطيني لينخفض التأييد للإتفاقية السالفة الذكر إلى 41.5% من الفلسطينيين المستطلعة آرائهم، وذلك في الإستطلاع الذي تم إجراءه بتاريخ 1993/12/12، ولكن مع ملاحظة أن الغالبية ما زالت تؤيد الإتفاق، وقد بلغت المعارضة له 38.1%. أنظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، الموقع الإلكتروني :http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/cprspolls/93/p4a2.html

[496]- يعرف الحزب السياسي بأنه تجمع له صفة التنظيم الرسمي، هدفه الصريح والمعلن هو الوصول إلى الحكم والإحتفاظ به منفردا أو بالإئتلاف أو التنافس الإنتخابي مع تنظيمات حزبية أخرى داخل دولة ذات سيادة فعلية أو متوقعة، وتهدف الأحزاب السياسية من عملية الوصول للحكم والإحتفاظ به إلى تحقيق الصالح العام، أو على الأقل تحقيق مصلحة أعضاء الحزب الذين هم أصلا جزء من المجتمع، وبذلك يكون في العادة هناك حراك عالي بين الجماهير والأحزاب، بحيث تكون أفكار الأحزاب وتوجهاتها عبارة عن إنعكاس لتوجهات فئة معينة من الشعب وأفكاره، وتعتبر الأحزاب أكثر ديمقراطية كلما كانت تستجيب بشكل أكبر للتغيرات التي تطرأ على توجهات الرأي العام، وفي نفس الوقت تعمل الأحزاب على الدوام على نشر أفكارها وإقناع الناس بها بوسائل وأساليب مختلفة، مما يعكس دورها البارز والمهم في تشكيل توجهات الرأي العام وتحديدها. أنظر: كمال المنوفي، أصول الأنظمة السياسية المقارنة، الكويت، الريعان للنشر والتوزيع، 1987، ص 183 .

[497] -إسماعيل سعد، النظريات والمذاهب والنظم "دراسات في العلوم السياسية"، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2005، ص 242 .

الفقرة الثانية : عوامل ضعف الرأي العام في التأثير على صناع القرار

كما أشرنا سابقا إلى وجود عوامل قوة تمكن الرأي العام من التأثير على صناع القرار، فإلى جانب ذلك توجد مجموعة من العوامل التي تقلل وتحد من فاعلية الرأي العام، وبالتالي تحد من مرونة الرأي العام الفلسطيني، وتتجلى هذه العوامل في ما يلي :

1_ الثقافة السياسية : تعتبر الثقافة السياسية هي مجموعة من المعايير والقيم السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقاتهم مع السلطة السياسية، كما تعتبر من العوامل التي لها دور وتأثير كبير في تحديد توجهات الرأي العام[498]، وتعتبر الثقافة السياسية الفلسطينية[499] جزءا من ثقافة عربية تشترك معها في العديد من الخصائص[500] مع وجود بعض الإختلاف، بسبب الظروف الخاصة التي يمر بها الشعب الفلسطيني، وساهم أيضا في وجود بعض التمايز والإختلاف بين الثقافة الفلسطينية بشكل عام والثقافة العربية، وتتسم الثقافة السياسية الفلسطينية بمجموعة من السلوكيات السلبية كالسلطة الأبوية والنزعة العضوية والمعتقدات الجبرية وهي تشترك فيها مع بعض الدول العربية، إلا أنها تبقى أكثر ميلًا للديمقراطية من الأنظمة العربية الأخرى[501] .

2_ الإقتدار السياسي : يقصد به القدرة على توجيه النقد للنظام الحاكم، دون وجود خشية أو خوف من العقاب، وكذلك وجود الإستعداد عند الأفراد للتعبير عن آرائهم تجاه القضايا المختلفة، مع الشعور بأهمية هذا الرأي وقدرته على التغيير[502]. فالنظام السياسي الفلسطيني يوجد به حالة كبيرة ومتعمقة من عدم الإقتدار السياسي بكافة جوانبها وتفصيلاتها، والدليل على ذلك فإن هناك ما نسبته

---

[498]- باسم الزبيدي، مرجع سابق، 2003، ص 9 .

[499]- تحمل الثقافة الفلسطينية مجموعة من السلوكيات السلبية تدفع بإتجاه تحديد وجهة معينة للرأي العام تبعده عن تعميق عملية المشاركة السياسية، والمساهمة في عملية صنع القرار، كما أن لهذه القيم دورا بارزا في جعل الرأي العام الفلسطيني أكثر تقبلا للسياسات غير الديمقراطية، وأكثر بعدا عن الثقة في عملية التغيير السياسي والتحول الديمقراطي، وتقف هذه القيم في وجه أي محاولة لنشر القيم الديمقراطية في الحياة الفلسطينية بكل جوانبها. كما أن الثقافة السياسية تتميز بالتحول المستمر بإتجاه الثقافة السياسية الديمقراطية، ويظهر ذلك عبر التحولات داخل النظام السياسي الفلسطيني، فعملية التحول الديمقراطي تشهد تقدما مستمرا نحو نظام وحياة سياسية أكثر ديمقراطية ومشاركة. أنظر: خليل الشقاقي وآخرون، مقياس الديمقراطية في فلسطين "تقرير العام 2006"، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2006، ص 33 .

[500]- إن أهمية الثقافة السياسية تنطلق من عدة جوانب مختلفة تتمثل في :

الجانب الأول: بإعتبارها المزود الرئيسي والفعلي للأفراد بالآليات اللازمة لإنتاج وترشيد السلوك السياسي المؤثر من خلال أنها تقدم مجموعة من القيم والصيغ العقلانية التي تضمن التماسك الداخلي للبنى والمؤسسات والمنظمات التي يعمل في إطارها الأفراد .

الجانب الثاني: يكمن في كونها عنصرا مهما في التأثير على العمليات والصيغ السياسية المختلفة التي يتم من خلالها التعبير عن المطالب والمصالح السياسية والإستجابة إليها حيث أن ما تتمتع به الثقافة السياسية من قدرتها على التأثير في عمليات حشد وتعبئة القطاعات الإجتماعية خصوصا عندما يتعلق الأمر بالجوانب الإجتماعية والحياتية لأفراد المجتمع والتحول من الجوانب القديمة التقليدية وإستبدالها بجديدة تكون أكثر إستجابة لمصالحهم وتعبيرا عن تطلعاتهم المتجددة .

الجانب الثالث: يكمن في قدرة الثقافة السياسية في التأثير على عمليات نشر الوعي السياسي وعلى توسيع المشاركة وإرساء قواعد القيم ووجهات نظر جديدة لدى الجمهور وتعزيز نوعية الحياة السياسية والإقتصادية، حيث أن بعض الكتاب يرى أن عوامل مثل الرضا والتسامح والقبول والتغيير تؤدي إلى التنمية الإقتصادية وإلى ديمقراطية مستقرة. أنظر: باسم الزبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية، مرجع سابق، ص 10 .

[501]- محمد الأزعر، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله، فلسطين، المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، 1996، ص 44.

[502]- باسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 72 .

60% من الجمهور الفلسطيني تظن أنها لا يمكنها إنتقاد السلطة بدون خوف من التبعات والعواقب السلبية، وتعتبر هذه الحالة من عدم الإقتدار السياسي تنسحب على قوى ومنظمات المجتمع كالأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، وكذلك على النخبة المثقفة التي تم إهمالها وتهميشها[503]، فهذه الحالة من عدم الإقتدار السياسي ستدفع بالرأي العام الفلسطيني لسلوك تجعل مشاركته في الحياة السياسية الفلسطينية غير فاعلة، وهذا ما يؤدي بصناع القرار إلى تهميش الرأي العام، وتجعل صناع القرار ينفردون بالسلطة لتكون قراراتهم وسياساتهم ملائمة لتوجهاتهم الشخصية وفي نفس الوقت مهملة لتوجهات الرأي العام وتطلعاته .

3_ غياب الإرداة السياسية الفاعلة في تعميق المشاركة السياسية داخل المجتمع : في هذا الإطار لا يمكن الحكم على صناع القرار السياسي الفلسطيني بأنهم يعطلون المشاركة السياسية الفاعلة للرأي العام الفلسطيني في صناعة القرار، فالمراحل الأولى للسلطة الوطنية كان يعمل على تهميش الرأي العام وتغييبه، وعدم إعطائه الفرصة المواتية للتعبير عن توجهاته والتي خلالها يستطيع الرأي العام التأثير على صناع القرار، كتعطيل الإنتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية، فقد حدثت تغييرات عديدة على السلطة هدفها تغيير الإرادة السياسية لصناع القرار وذلك عن طريق مشاركة الرأي العام في عملية صناعة القرار .

4_ الضغوط الخارجية على الرأي العام : للرأي العام العديد من التأثيرات الخارجية والتي تحد من فاعليته، حيث إن التدخل الدولي في الشأن الفلسطيني الداخلي كبير وهو أمر لا مفر منه، وذلك لكون السلطة الفلسطينية بحاجة دائمة للمساعدات الخارجية لتضمن إستمراريتها، حيث إنها مفتقدة للموارد اللازمة لتسديد النفقات العامة، ومن الدول التي تقدم مساعدات كبيرة للسلطة الوطنية الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي؛ فهناك إزدواجيتان، فنجد تارة يقدم الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مساعداتهما للفلسطينيين، خاصة وأن السلطة تكون بيد حركة فتح وكانت ولو جزئيا تتوافق مع توجهات الدول المقدمة للمساعدات وخاصة فيما يتعلق بعملية السلام ونبذ الإرهاب، ومن جهة أخرى عندما تحولت السلطة من حركة فتح لحركة حماس، حيث إن حركة حماس كانت تتعارض في أهدافها وسياستها مع توجهات وتطلعات الدول المقدمة للمساعدات وهذا ما أدى إلى قطع المساعدات، إضافة إلى رفض إفرازات العملية الديمقراطية

[503]- باسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 72- 74 .

الفلسطينية والتي كان يقدم لها الدعم والتأييد، وهذا بدوره يعمل على تهميش الرأي العام وإقصائه وعدم الإعتراف بحقه في التأثير على صناعة القرار السياسي، كما أن ثقة الرأي العام بالمجتمع الدولي وبالسلطة الحاكمة تقل وتضعف، إضافة إلى فقدان الثقة في قدرته على التأثير والتغيير في مجريات الحياة السياسية، وهذا يؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية للرأي العام، والتي من خلالها يمكن التأثير على صناع القرار .

الفرع الرابع : دور الرأي العام العالمي تجاه القضية الفلسطينية

لقد أسهمت العولمة عن طريق وسائل الإتصالات والإعلام الجديد في إحداث العديد من المتغيرات عن طريق معرفة الشعوب المختلفة بما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد لعب الإعلام دورًا مهمًا في القضية الفلسطينية التي تعتبر من أهم قضايا المنطقة العربية والعالم، فهذا أثر في الرأي العام العالمي الذي كان يعتبر خصمًا للفلسطينيين وحليفا للإسرائيليين، الأمر الذي أدى إلى تغيير المواقف السياسية لدول العالم وتغيير مواقف بعضها وإختلاف خطاب أخرى تجاه الفلسطينيين[504]. وفي هذا الإطار فاليهود يمتلكون أهم وأضخم المؤسسات الإعلامية على مستوى الولايات المتحدة وأوروبا[505]، ويعتبرون أن الدعاية الإعلامية وتوجيه الرأي العام من أهم الخطوات لأي أعمال إرهابية مقصودة تجاه الفلسطينيين، وتحويل الأنظار للرأي العام على عدو إسرائيل وهم الفلسطينيون والمسلمون[506]، ومع تزايد الإعتداءات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية فقد شهدت المواقف الشعبية والرسمية بعض التحولات في الرأي العام العالمي وتحديدًا الرأي العام الغربي، بحيث فهم وشاهد القضية الفلسطينية عبر وسائل الإعلام ووسائل الإتصال الإجتماعي .

هذا ونتيجة الإعتداءات الإسرائيلية المستمرة بحق الشعب الشعب الفلسطيني والتي تستهدف المدنيين والمقدسات وكذلك مصادرة الأراضي وتوسيع الإستيطان، ومن أجل كسب الرأي العام

---

[504]- عبد الله عدوي، تحولات الرأي العام الغربي تجاه القضية الفلسطينية "دراسة لحرب غزة 2014"، دراسة نشرت في مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 70، السنة 18، 2015، ص 1 .

[505]- تعتبر سيطرة اليهود على وسائل الإعلام الغربية وتبني إستراتيجية تعمل على تغيير الصورة السيئة القديمة وتحويلها إلى صورة يتعاطف معها الإنسان الأوروبي بشكل عام، بحيث تخاطب العقل والقلب الأوروبي باللغة والأسلوب والطريقة المناسبة والأقرب إلى نمط حياته، وقد فرض اليهود أنفسهم على أجندات تلك الدول وكسبوا معركة الرأي العام والإعلام. أنظر: فهمي شراب، التحول في المزاج الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، جريدة فلسطين، الجمعة 20 ديسمبر 2013، ص 16 .

[506]-الوفد المصرية، السيطرة على وسائل الإعلام "إحدى توصيات حماء صهيون"، الجمعة 27 نوفمبر 2015 .

الدولي بدأت التحركات الدبلوماسية الفلسطينية[507] في دول أوروبا بالضغط على حكومات الدول لتقف موقفًا داعمًا للقضية الفلسطينية وعدالة مطالبها، وكان لا بد من إتباع إستراتيجية متكاملة على المستوى الرسمي والحزبي، ومؤسسات المجتمع المدني والشعبي للوقوف بجانب الشعب الفلسطيني .

الفقرة الأولى : الرأي العام الغربي تجاه القضية الفلسطينية

إن الرأي العام يقوم بدور مهم في صناعة القرار السياسي في الأنظمة الديمقراطية التي تشكلها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام وغيرها من المؤسسات، وعليه فقد خصص الإتحاد الأوروبي دائرة في المفوضية الأوروبية لدراسة الرأي العام الأوروبي في العديد من القضايا لقياس تطور الرأي العام الأوروبي تجاه القضايا الأوروبية الداخلية والقضايا الدولية، وقد جرى إستطلاع للرأي الأوروبي حول الدول الأكثر تهديدًا للسلام العالمي عام 2003، وقد إحتلت إسرائيل المرتبة الأولى بنسبة 59%، تليها أمريكا وكوريا الشمالية بنسبة 53%[508]، كما أن هناك تغيرًا في الرأي العام البريطاني الذي أصبح يميل إلى الإعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وإنتقاد إسرائيل والدعوة إلى السلام، وذلك حسب الإستطلاعات التي أجرتها المؤسسات البريطانية الموثوقة ما بين الأعوام 2005 و 2012 مثل "BBC" و "Yougov" وحتى مراكز صهيونية قامت بهذا الإستطلاع[509] .

وفي هذا السياق فالرأي العام الأوروبي له دور هام في التأثير على إتجاهات الإتحاد في عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية، خاصة مع تنامي قوة المجتمع المدني في الأنظمة السياسية الأوروبية وظهور الحركات الإجتماعية، هذا وقد أدت الإستراتيجية الفلسطينية إلى إستهداف الساحة الأوروبية سواء بالحركة السياسية والتواصل مع الشخصيات الأوروبية المؤثرة، والإلتقاء

507- تجدر الإشارة إلى أن القيادة الفلسطينية تنبهت منذ عقود لأهمية الرأي الإقليمي والعالمي، ويقول صلاح خلف في مقابلة أجريت معه عام 1971 "إن الحاجات المالية للمقاومة فرضت التركيز على العلاقة مع الأنظمة العربية على حساب الجماهير العربية، وإذا إستمر هذا الوضع أعتقد أنه سيؤدي إلى انهيار كامل، لأن هناك تنافضاً حقيقياً بين الثورة الفلسطينية والعديد من الأنظمة العربية، إن لم يكن كلها"، وقد دعت الجمعية العامة عام 1977 للإحتفال في 29 نوفمبر من كل عام باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، حيث أن اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ليس يوما عاديا فهو يحمل مضامين سياسية، فما زالت فلسطين تقبع تحت الاحتلال، ولا يمكن لدول العالم التي ترفع العلم الفلسطيني في الأمم المتحدة للتضامن مع فلسطين أن تفي بالتزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني برفع العلم، وهذا الأمر يتطلب الضغط من قبل شعوبها لتفعيل سياسة حكوماتها وتبني حلولا سياسية أساسها قرارات الشرعية الدولية. أنظر: داود تلحمي، الإستقلالية الفلسطينية "الضرورة والمحددات"، المؤتمر السنوي الأول "القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي" مسارات – المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية ، 2012، ص 41 .

508-European Commission, Iraq and the Peace in the World, November 2003, pp2-11 .

509- العربي الجديد، تحولات الرأي العام البريطاني تجاه إسرائيل، 3 أغسطس، 2014 .

بأحزاب ليبرالية وغيرها من الأشكال النضالية إلى إحداث تأثير في الرأي العام الأوروبي، فالتحركات الدبلوماسية لا بد وأن تكون ضمن إستراتيجية ثابتة ومنظمة في برامج سياسية متكاملة تستهدف كافة الدول وبكافة الأشكال بهدف التأثير على الرأي العام الأوروبي[510].

الفقرة الثانية : الرأي العام لأمريكا اللاتينية تجاه القضية الفلسطينية

تلعب دول أمريكا اللاتينية دورًا بارزًا في تطور القضية الفلسطينية خاصة مع الصراع العربي – الإسرائيلي، ولا سيما في أروقة الأمم المتحدة، حيث كان للثقل الكبير الذي تتمتع به دول أمريكا اللاتينية أثر واضح في تطور القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي منذ عام 1947، وفي هذا الإطار ونتيجة لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على دول أمريكا اللاتينية، والنشاط الصهيوني في تلك الدول، فقد وقفت جل دول أمريكا اللاتينية إلى جانب إسرائيل من خلال التصويت لصالحها في الأمم المتحدة[511]. فأمريكا اللاتينية تعد من أكثر الأقاليم المؤيدة للقضية الفلسطينية في العالم، وبرز ذلك من خلال إعتراف أغلب دول أمريكا اللاتينية بالدولة الفلسطينية بإستثناء بنما وكولومبيا والمكسيك، وذلك لإرتباطها بعلاقات إقتصادية وعسكرية بأمريكا وإسرائيل، إضافة إلى صعود تيار اليسار إلى سدة الحكم في عدد من دول أمريكا اللاتينية في مطلع القرن الحادي والعشرين عزز من الموقف اللاتيني تجاه القضية الفلسطينية، كما ساهم في زيادة التوجهات الإستقلالية للسياسة الخارجية لدول المنطقة، والتي سعت إلى التخلص من علاقة التبعية التي ربطتها بالولايات المتحدة[512].

وفي هذا السياق فرغم أن موازين القوى في يد الولايات المتحدة والدول الغربية، إلا أن رد الرأي العام الشعبي والرسمي في دول أمريكا اللاتينية شكل دعمًا سياسيًا وإجتماعيًا قويًا جراء الإعتداءات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وقيادته بالإضافة إلى ذلك فقد شكل الرأي العام الشعبي في دول أمريكا اللاتينية دعمًا سياسيًا وإجتماعيًا قويًا تجاه الشعب الفلسطيني وقيادته، يعد رد الرأي العام في أمريكا اللاتينية من أقوى الردود الدولية وخصوصًا في بياناتها المتعاقبة

---

[510]- دلال أسامة، الدور الأوروبي في عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية ما بين الدور الإقتصادي والسياسي، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، معهد إبراهيم أبو لغد للدرسات الدولية، جامعة بير زيت، بير زيت- فلسطين، 2005، ص 29 .

[511]- تجدر الإشارة إلى أن عام 1973 يعتبر نقطة تحول مهمة في دول أمريكا اللاتينية وموقفها تجاه القضية الفلسطينية، حيث أن تغيير موقف هذه الدول تجاه القضية الفلسطينية وذلك يعود لعدة عوامل محلية ودولية لإدراكها بعدالة القضية الفلسطينية والموقف العربي، بالإضافة إلى ثورات شعوب أمريكا اللاتينية ودمقرطة الحكم والتخلص من التبعية للولايات المتحدة الأمريكية. أنظر: الموسوعة الفلسطينية، أمريكا اللاتينية، والقضية الفلسطينية – دول، تاريخ الزيارة 12-04-2017، الموقع الإلكتروني : http://www.palestinapedia.net

[512]- صدفة محمود، فلسطين تكسب أمريكا اللاتينية، جريدة الخليج، ملحق الأسبوع السياسي، تاريخ النشر 7 يناير 2016 .

للحملات الغاشمة على قطاع غزة، فقد جاءت ردود أفعال حكومات هذه الدول صاخبة في الدفاع عن الشعب الفلسطيني، حيث وصل الأمر إلى مطالبة بعض الدول كبوليفيا بتقديم إسرائيل إلى محكمة الجنايات الدولية، وردد الرئيس البوليفي ذلك مرارًا في خطاباته مع قطع كل العلاقات، كما تبنى الرئيس الفنزويلي السابق هوغو تشافيز حملة على شبكات التواصل الإجتماعي "تويتر" تدعو إلى حماية الشعب الفلسطيني في غزة تحت مسمى "نجدة فلسطين"، حيث إتهم إسرائيل بإرتكابها جرائم حرب وإبادة، وهذا بدوره أثار الموقف الشعبي في أنحاء القارة اللاتينية للخروج بالمسيرات التضامنية، كما أن العديد من الدول إتخذت مواقف مشابهة كقطع العلاقات والردود الدبلوماسية بخطابات شديدة اللجهة كتشيلي والإكوادور والأوروجواي، ويعود ذلك نتيجة تراجع اللوبي الصهيوني في هذه الدول بشكل كبير، كما أن وسائل الإعلام تولي إهتمامًا كبيرًا بالإعتداءات الإسرائيلية المسلحة على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، والإعتداءات غير المسلحة المتمثلة بالحصار وإغلاق المعابر[513]، بالإضافة إلى زيادة السياسات العنصرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ومقدساتهم، وإلتهام المزيد من الأراضي الفلسطينية .

وبناءً على ما تم ذكره، فالرأي العام اللاتيني يتميز بدعمه الكامل للقضية الفلسطينية، وهذا يتطلب من القيادة الفلسطينية المحافظة عليه وتنميته بشتى الوسائل والأساليب السياسية للتعريف بالقضية الفلسطينية لدى شعوب أمريكا اللاتينية، والعمل على ضمان إستمرارية هذا الرأي حتى تقف كل الحشود في دعم القضية الفلسطينية والوقوف معها .

الفقرة الثالثة : الرأي العام الأسيوي تجاه القضية الفلسطينية

بعد أن وجدت الدول الأسيوية كالهند والصين مصالحها الحيوية مع الدول العربية، بدأت هذه الدول بتأييد القضية الفلسطينية والقضايا العربية، خاصة بعد إكتشاف التدخل الأمريكي ووقوفها إلى جانب إسرائيل وتطلعاتها في المنطقة العربية في ستينات القرن العشرين ودعمها سياسيًا وإقتصاديًا، فقد إعترفت الدول الكبرى في آسيا بحل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود عام 1967. حيث أنه بعد الحرب الباردة تغيرت موازين القوى الدولية وبقي الرأي العام لدول آسيا يدعم حل الدولتين والتعايش السلمي بين البلدين، كما تأثر الرأي العام في تلك الدول بالسياسة

[513]- حمزة شباب، أدباء أمريكا اللاتينية والقضية الفلسطينية: إدوارد غوليانو نموذجا، مجلة فكر الثقافية، 17 سبتمبر 2015، الرياض – السعودية، تاريخ الزيارة 1-04-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.fikrmag.com/article_details.php?article_id=235

الرسمية لحكوماتها ولضغط اللوبي الصهيوني الذي نسج علاقات سياسية وإقتصادية مع مراكز القوى والأحزاب فيها، كنسج إسرائيل علاقات قوية مع أحزاب هندية كحزب "سواتاترا" الهندوكي الذي طالب بالإعتراف بإسرائيل سابقا، وحزب "كل الهندوس" الذي طالب بوجوب إرتباط الهند بإسرائيل عبر شراكة إستراتيجية وغيرها من الأحزاب اليمينية[514] .

إضافة إلى ذلك، فقد كانت السياسة الصينية تدعم حركات التحرر الوطني ومن ضمنها منظمة التحرير الفلسطينية وقد قدمت لها الدعم اللوجستي والمعنوي أثناء حروبها مع الإحتلال في عهد الرئيس الراحل ماوتسي تونغ، أما بعد رحيله إنتهجت الصين سياسة أكثر إنفتاحًا على العالم غلبت فيها مصالحها وإبتعدت كثيرًا عن السلوك السياسي الذي كان يجلب لها العداء مع أمريكا والدول الغربية بشكل عام لتصبح أكثر قربًا منهم[515]، وتقف الصين وشعبها من القضية الفلسطينية موقفا محايدًا وتؤيد إقامة الدولة الفلسطينية وحل الصراع بالطرق السلمية .

المطلب الثاني : دور مؤسسات المجتمع المدني في السياسة الخارجية الفلسطينية

تشكل مؤسسات المجتمع المدني أحد الأسس الأساسية في السياسة الخارجية، ولذلك فمن المفروض أن تشكل عنصرا ضاغطا على المستوى الرسمي، ومنذ التسعينات من القرن الماضي برز دور المجتمع المدني في السياسة الخارجية وأصبح لاعبًا أساسيًا، حيث إن المجتمع الفلسطيني تميز كمجتمع مدني تحت الإحتلال وبالأخص بالدفاع عن الحقوق الفلسطينية. فقد تم إشراكها بشكل موسع في اللجان المنبثقة عن القيادة، وخصوصا بملف الإنضمام لمحكمة الجنايات الدولية، حيث إن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا ضاغطا على النخب السياسية، رغم أنه لا يسهم بشكل مباشر وإنما تأثيره على أعضاء القيادة التي تتخذ القرار، كذلك فهناك ندوات تحرص القيادة على حضورها، فالمجتمع المدني يفرض رؤيته من خلال أدوات الإتصال المختلفة، ومناخ التواصل الإجتماعي، إضافة إلى أنها تلعب دورا في إتخاذ القرار من خلال مشاورتهم كمختصين في الجانب القانوني والسياسي، ليبني عليه صيغة القرار وإتخاذه .

---

[514]- محمود فطافطة، سياسة الهند الخارجية تجاه القضية الفلسطينية (1947 – 2005)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بير زيت، فلسطين، 2006، ص 88 .

[515]- مركز دراسات الصين وآسيا، العلاقات السياسية والإقتصادية بين الصين والدول العربية، 2015، تاريخ الزيارة 16-04-2017، الموقع الإلكتروني http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=10

هذا فالقيادة الفلسطينية تتأثر بالرأي العام، وبمواقف مؤسسات المجتمع المدني، فلهذه الأخيرة دور في صناعة وصياغة القرار الفلسطيني الخارجي، وذلك عن طريق الجاليات الفلسطينية والتي لها دور بارز في التأثير على الرأي العام العالمي عن طريق كسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، إضافة إلى العديد من نماذج التحدي والصمود والتي تلعب دورا كبيرا في مواجهة التعنت الصهيوني في السيطرة على الأراضي وطرد سكانها، كما أن هناك العديد من أدوات حقوق الإنسان والتي هدفها الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ولا يخفى علينا أيضا الخطاب الأكاديمي في دعم والتأثير على صناع القرار وذلك عن طريق إستخدام كل الطرق والأساليب لردع الإحتلال الإسرائيلي وفي دعم توجهات صناع القرار إلى التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية، وهذا ما سنحاول تناوله في هذا المطلب .

الفرع الأول : دور الجاليات الفلسطينية في الخارج

تعتبر التجمعات الفلسطينية في أوروبا من أقوى التجمعات في العالم نظرا لوجود أكثر من 150000 مهاجر، فهناك أعداد كبيرة على إختلاف أطيافها السياسية تشارك في المؤتمرات التي تنظمها الجالية الفلسطينية والتي تمثل 23 دولة أوروبية، بالإضافة إلى التمثيل الرسمي والشعبي الأوروبي. لذلك فقد تم عقد مؤتمر بلباو في الحادي والثلاثين من أكتوبر عام 2008، بعنوان دور المجتمع المدني في معركة العدالة من أجل فلسطين والذي جاء إستكمالا للنداء الذي وجهته مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية[516] والذي تمت الإشارة إليه سابقا، كما يجب أن تلعب الجاليات الفلسطينية دورا أكثر فاعلية لتعريف المجتمع المدني الأوروبي والأمريكي بالقضية الفلسطينية، من خلال عمل منظم عبر مؤسسات المجتمع المدني، وتنظيم حملات إعلامية ومسيرات شعبية وحملات مقاطعة بضائع المستوطنات[517] .

فالعمل الفلسطيني في الخارج لا يمكن التقليل منه أو تهميشه، ولا التقليل من الجهد الذي تقوم به الجاليات الفلسطينية في الغرب، ولا عمليات تشكيل مجموعات الضغط السياسي (اللوبي) التي تقوم بها الجاليات الفلسطينية[518]، إذ بدون هذا العمل والذي يعد من الأهمية بمكان نظرا لما تحتاجه

---

[516]- دلال باجس، الدبلوماسية العامة الفلسطينية بين الواقع والواجب، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2011، ص 61 .

[517]-دلال باجس، نفس المرجع، ص 66 .

518- وعليه، فإن مشاركة مؤسسات فلسطينية في أوروبا في جلسات الأمم المتحدة تتناول قضايا اللاجئين والجدار والمستوطنات والعدوان الإسرائيلي على الأرض والإنسان يمثل إنجازا كبيرا لا يمكن تجاهله، كما أن جلسة برلمانية في لندن ينظمها منتدى التواصل الأوروبي الفلسطيني، أو زيارة ينظمها لمخيمات اللاجئين، تمثل خطوة كبيرة وبالغة الأهمية على طريق شرح وجهة النظر الفلسطينية، وكذلك فإن فعالية ينظمها مكتب لمنظمة التحرير في =

القضية الفلسطينية من شرح وتوضيح من ما تعانيه الأراضي الفلسطينية من إنتهاكات، ولا يمكن الترويج للرواية الفلسطينية، حتى يتم التأثير في الدول التي لها ثقل على المستوى الدولي. وفي هذا الإطار أيضا فقد كان للمؤسسات السياسية اليهودية نجاحا بالغا حتى وصلت إلى التأييد العالمي الذي أتاح لها أن تحول حلما وضعه ثيودور هرتزل في كتاب النمسا عام 1896 إلى حقيقة على أرض فلسطين في عام 1948[519] .

وفي هذا السياق فإن الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها السلطة والفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير والسفارات الفلسطينية المنتشرة حول العالم، كما ينسحب على المنظمات المدنية الفلسطينية وعلى المؤسسات الأجنبية المساندة للحق الفلسطيني، وعلى الجاليات الفلسطينية التي تنتشر في كل بقاع الأرض لا يمكن التقليل منها، لما لهذه الجهود من دور كبير في إستعادة حقوق الشعب الفلسطيني، إضافة إلى إحداث تغيير كبير في الموقف الدولي، بما في ذلك الرأي العام للشعوب الحرة، وبرز ذلك عندما خرج أكثر من 100 ألف بريطاني يتظاهرون ضد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014، إضافة إلى الإحتجاج على تغطية بي بي سي الممولة من أموال الضرائب التي يدفعونها، في مشهد لم يكن مألوفا من قبل، لولا أن الرواية الإسرائيلية والكذب الإسرائيلي بات مفضوحا، وهذا بفضل الجهود التي تقوم بها الجاليات الفلسطينية في الخارج والتي تعمل على توضيح وإبراز القضية الفلسطينية، وكان لهذا أثره حيث أصبحت أغلب شعوب العالم تدعم وتنصف الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني[520] .

وبناء على ما سبق، فإن الدور الحيوي والوطني للجاليات الفلسطينية في العالم له تأثير كبير في دعم حقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والإستقلال، كما يتجلى هذا الدور في مناصرة قضية الشعب الفلسطيني لإستعادة حقوقه وعلى رأسها الحق في تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كذلك تحريك الرأي العام الرسمي والشعبي للتضامن مع الشعب والقضية الفلسطينية، إضافة إلى العمل على تنظيم حملات لفك الحصار عن قطاع غزة، وإستخدام

=عاصمة أوروبية، أو حفل تنظمه سفارة فلسطين في بلد غربي ما يمكن أن تغير الكثير، أما نتائج هذه الجهود فلا يمكن أن تكون آنية ولا يمكن أن يلمسها المتابع في يوم وليلة، وإنما هو عمل تراكمي قد تلمسه الأجيال القادمة، كما أن هيرتزل صاحب الحلم لم يكن موجودا عند تحقيقه، وإنما كانت مجرد صورة وضعت فوق رأس ديفيد بن غوريون وهو يعلن قيام دولة إسرائيل في الرابع عشر من ماي 1948. أنظر: مقال بعنوان: دور الجاليات الفلسطينية رافعة مهمة في المشروع الوطني، منشور بتاريخ 2017/03/27، تاريخ الزيارة 18-04-2017، الموقع الإلكتروني:
http://www.ajalia.com/article/12034

[519]- أبو جورج، مقال بعنوان: دور الجاليات الفلسطينية رافعة مهمة في المشروع الوطني، منشور بتاريخ 23 فبراير 2017، تاريخ الزيارة 18-04-2017،الموقع الألكتروني : http://www.palest.com/article/view/id/11315

[520] - أبو جورج، مرجع سابق .

الإعلام الغربي كمنبر للحديث عن الإجراءات الإسرائيلية الخطيرة في الأراضي المحتلة، والتأكيد على ضرورة الإعتراف بالدولة الفلسطينية، إضافة إلى أنه يقع على عاتق الجاليات الفلسطينية التوعية بالمخاطر الحقيقية التي تواجهها المدينة المقدسة .

الفرع الثاني : نماذج التحدي والصمود

لمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية نماذج عدة للتحدي والصمود والتي من خلالها كان لها أثر إيجابي في تبنيها لقرار سياسي يحاول التأثير على القيادة الفلسطينية أمام المجتمع الدولي والمحافل الدولية ومحاكمة الجانب الإسرائيلي، حيث أنه يمكن تحرير الأرض بعدة أساليب قانونية، وبمقاومة شعبية سلمية، كما حدث مع رئيس مجلس قروي العقبة في محافظة طوباس الحاج سامي، والذي بدوره إستطاع طرد معسكر للجيش الإسرائيلي المقام على أراضي القرية بقرار من المحكمة العليا الإسرائيلية، حيث أنه عمل على ثلاثة محاور: وهي التوجه للمحكمة العليا الإسرائيلية، وإلى وسائل الإعلام الدولية والمحلية، وإلى الدول المانحة بواسطة المتضامنين، وتم إزالة المعسكر بتاريخ 2003/06/12 عن طريق المحكمة العليا الإسرائيلية، هذا فقد وصل إلى القرية حوالي ربع مليون رسالة من كل شعوب العالم تضامنا معها، وقد إستطاع بناء مؤسسات ومدارس وروضة ومصانع، ومسجدا له مئذنة عليها إشارة السلام[521]. وفي هذا الإطار فقد إختار القاضي غولدستون مجلس قروي العقبة ليجتمع معه في عمان، وقد سافر إليه وإجتمع معه لمدة ساعتين ليروي المعاناة التي تواجهها القرى الفلسطينية في الأغوار، وما يجري ويحصل في قرية العقبة المهددة بالإزالة. وعليه، يمكن اللجوء إلى المحاكم الإسرائيلية عن طريق مؤسسات المجتمع المدني من خلال الإلتماسات التي تقدمها للمحكمة العليا الإسرائيلية بالرغم من عدم حيادية القضاء الإسرائيلي[522] .

وإلى جانب ذلك فالحركة الرياضية تلعب دورا بارزا ومهما في تحقيق إنجازات وكسب التأييد الدولي من خلال فضح ممارسات الإحتلال عبر الإتحاد الدولي (الفيفا)، حيث أن الرياضة وحدت

521- إن هذا النموذج من التحدي والصمود والذي إستطاع من خلاله الحاج سامي أن يظهر للعالم بشكل عام وللمؤسسات المجتمعية داخل الأراضي الفلسطينية بشكل خاص أن هنالك أشكالا عديدة للمقاومة، فعلى الرغم من أنه مقعد ولا يستطيع الحركة إلا بواسطة كرسي كهربائي إلا أنه إستطاع أن يوصل رسالته في مقاومة الإحتلال والإستيطان، وبناء قرار يساهم في تعزيز صمود أبناء قريته على الرغم من محاولات الإحتلال الدؤوبة في السيطرة على أراضي القرية وطرد سكانها كما فعلوا في القرى المجاورة، وهذا يثبت بأن هنالك مؤسسات تستطيع فعلا مقاومة الإحتلال بشكل قانوني، على الرغم من أن الإحتلال يستخدم منحنى آخر وهو الشكل العنفواني والعسكري في حالة فشله القانوني، لكن الحاج سامي إستطاع أن يلفت أنظار العالم والمتضامنين ومؤسسات مجتمعية في شتى أنحاء العالم للوضع السياسي الذي تعيشه قريته، وهذا ما يمنع الإحتلال من إستخدام العنف ضد القرية خوفا من الإعلام العالمي والرأي العالمي .

522- رشاد توام، دبلوماسية التظلم والتشهير القضاء الدولي في المقاومة السلمية: نحو نموذج فلسطيني، سياسات، عدد 20، 2012، ص 49 .

شطري الوطن وأراضي 48 وهذا ما أكده عضو الإتحاد الفلسطيني لكرة القدم الدكتور جمال أبو بشارة : بأن الإتحاد الرياضي الفلسطيني حقق إنجازات لسياسات خارجية فلسطينية، حيث إستطعنا أن يكون لدينا ملعب بيتي وإنفتاح على العالم العربي والدولي، وأن بلاتر رئيس الفيفا السابق قد زار فلسطين أكثر من زيارته لدول عريقة رياضيا، وأن هناك فرقا رياضية عالمية قد زارت فلسطين ولعبت على ملاعبها كفريق برشلونة، تعتبر هذه الزيارات محط أنظار العالم لأنها مربوطة بالقضية الفلسطينية، وأننا ما زلنا تحت الإحتلال، وما يشاهدونه بأنفسهم من إعاقات وحواجز ومستوطنات وجدار، وينقلونه إلى أنصارهم ومشجعينهم، مما يؤثر تأثيرا إيجابيا في كسب مزيد من التأييد في الرأي العالمي .

إستطاع الإتحاد الفلسطيني من خلال الإتحاد الدولي كونه عضوا فيه وإسرائيل كذلك عضو فيه، بأن قام الإتحاد الفلسطيني بمحاسبة إسرائيل وتم تشكيل لجنة تحقيق لإسرائيل في عدة قضايا منها : عدم حرية الحركة للرياضيين، وأن فلسطينيين داخل أراضي 48 يحرمونهم من اللعب مع المنتخب الفلسطيني[523]، وكذلك التنقل ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن هناك أندية رياضية داخل المستوطنات لها إمتداد لأندية رياضية إسرائيلية، وهذا بدوره مخالف للقواعد والأنظمة الرياضية للإتحاد الدولي. وبذلك فالرياضة لها دورا بارزا ورياديا في التأثير على السياسة العامة، كون الرياضة جزء من السياسة الخارجية، وكذلك لها دور في صنع القرار السياسي الخارجي الفلسطيني فيما يخص الأنشطة الرياضية، ولها تأثير إيجابي في كسب المزيد من التأييد العالمي للقضية الفلسطينية .

الفرع الثالث : أدوات حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الفلسطينية

تعتبر أدوات حقوق الإنسان ذات إستراتيجية وطنية شاملة مبنية على أساس الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ومن ضمن هذه الأدوات الأداة الحقوقية التي لها علاقة بالمسألة الدولية ولها علاقة بالمحكمة الجنائية الدولية، ومساءلة الإسرائيليين عن الجرائم التي إرتكبت بحق الشعب الفلسطيني، فالمحكمة الجنائية هي الإدارة الوحيدة للمساءلة خاصة على المستوى العالمي والقضاء

523- وتجدر الإشارة إلى أن الإتحاد الفلسطيني إستطاع أن يعمل على مشاركة الرياضيين الفلسطينيين داخل أراضي 48 وقطاع غزة للمشاركة مع المنتخب الفلسطيني بحرية وبقرار من الفيفا، إضافة إلى حرية الحركة الرياضية ما بين المدن الفلسطينية وخصوصا ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى الأقل لا يوجد أي إنقسام رياضي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ولقد أصبح للإتحاد الفلسطيني نشاط في الإتحاد الدولي. كما أن الإتحاد الفلسطيني لكرة القدم إنتقد إمتناع الفيفا عن منع أنشطة أندية مستوطنات إسرائيلية في مؤتمر صحفي، وللإطلاع عليه أنظر الملحق رقم 7 .

الوطني والأوروبي، وفيما يتعلق بهذه المساءلة فقد حدث الكثير من الإشكاليات، وخاصة أن دول أوروبا إضطرت لتعديل قوانينها تحت عنوان سياسة معينة .

وعليه، فهذه الأداة تكون الوحيدة لمساءلة قادة ومسؤولي الإحتلال عن الجرائم التي إرتكبوها بحق الشعب الفلسطيني، ولكن يجب ألا تكون ردات فعل على إنتهاكات إسرائيلية ترتكبها، وإلا فإن هذه الأداة تفقد جوهرها، لأنه كلما حدث إنتهاك من الجانب الإسرائيلي فتأتي ردة الفعل من الجانب الفلسطيني بالضغط عن طريق الذهاب إلى محكمة الجنايات الدولية، فهذه المحكمة لها إجراءات وقواعد ونظام للجرائم، ومن المفروض أن تكون الرؤية الفلسطينية شاملة ولها علاقة بمساءلة الجانب الإسرائيلي عن الجرائم، وكذلك لها علاقة بتثبيت المصالحة الفلسطينية، وبإستعادة وحدة المؤسسات وبأطر منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة بنائها، ولكن تجزأ هذه المسارات أثر على الجانب الحقوقي وأضعفه، وخاصة أن العمل في مجال حقوق الإنسان هو عمل ممنهج وعمل يومي في أجهزة الأمم المتحدة وليس ردات فعل سنوية، إضافة إلى الخلط بين الملف السياسي وما يتعلق بالمفاوضات وما يتعلق بالملف الحقوقي فهذه مشكلة واضحة وتؤثر بشكل كبير على أداة العمل الحقوقي[524] .

تقوم مؤسسة الحق[525] بدورها ضمن إئتلافات كمجلس حقوق الإنسان وغيره، وكذلك تعزز كل ما يتعلق بجانب المناصرة الدولية، كما تمتلك مؤسسة الحق صفة إستشارية في المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة، إضافة إلى تواجدها على مستوى كثيف على المستوى الدولي، كما أن مؤسسة الحق وإلى جانبها مؤسسات حقوقية في قطاع غزة قدمت بلاغا شاملا عن الإنتهاكات التي قامت بها إسرائيل خلال الهجوم العسكري على قطاع غزة، وتم تسليمه بشكل رسمي إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بانسودا، وهي جزء أساسي لدعم جانب المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، كما أن لمؤسسة الحق تنسيقًا مع الجانب الرسمي فيما يتعلق بملفات

524- تجدر الإشارة إلى أنه يجب أن يكون هناك فصل حقيقي بين النشاط السياسي بأطره كافة وبين ما يتعلق بجوانب العدالة والحقوق، لأنه لا يمكن تحقيق السلام دون تحقيق العدالة، لذلك يجب أن لا يتم خلط الملفات، فتعزيز المساءلة وعدم الإفلات من العقاب بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية هي داعمة لأي تسوية سياسية في المنطقة وليست على حسابها، فهذا يجب تبني سياسة واضحة قائمة على تعدد الأدوات، لأن الإحتلال يربح بإحتلاله وليس مجانيا، كل إلتزاماته المفروضة بإتفاقيات جنيف وخاصة الرابعة بمسؤولية الإحتلال عن التعليم واضحة وكل مناحي الحياة، ولذلك يجب تفعيل الملف الإقتصادي ومساءلة الشركات التي تنتهك حقوق الإنسان حتى على مستوى العلاقات الثقافية، وعليه فيجب أن يكون هناك خطة شاملة سياسية إقتصادية ثقافية وقانونية، لأن كل الأدوات مهمة في التأثير على صانعي القرار السياسي .

525- لقد نشأت مؤسسة الحق عام 1979 كأول منظمة حقوق إنسان فلسطينية، وقد شكك الفلسطينيون في عمل منظمات حقوق الإنسان الدولية والوطنية، وإعتبروها أداة تخدم إسرائيل، لكنها حصلت على إعتراف محلي مع تطور فكرة حقوق الإنسان وطنيا في فلسطين، وقد قامت عام 1985 برصد إنتهاكات الإحتلال، وقدمت إستشارات قانونية لضحايا الإنتفاضة الشعبية، وتعتبر فرعا لمفوضية القانونيين الدولية، وقد إتهمها اليساريون بالإمبريالية، وشكك الوطنيون في حياديتها. أنظر: ساري حنفي وليندا طبر، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة "المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية، مؤسسة مواطن ومؤسسة الدراسات المقدسية، رام الله، 2006، ص 147 .

حقوق الإنسان[526]، وقامت بالضغط بشكل كبير بخصوص إنضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية، إضافة إلى الضغط وذلك عن طريق إيداع إعلان إختصاص المحكمة بأثر رجعي لأن المحكمة تختص بأثر مباشر .

كما تعتبر مؤسسة أمان وهي إحدى مؤسسات المجتمع المدني، حيث أصدرت عددا من التقارير الخاصة، وتصدر سنويا تقريرا عن التطورات خلال العام، فهي ترصد التطورات التي حصلت في مجال مكافحة الفساد والنزاهة خلال العام، وتعتبر منظمة الشفافية الدولية مؤسسة أمان كمؤسسة مجتمع مدني وبلورة الخدمات التي تستخدمها لبناء القدرات في العالم العربي في مجال التدريب ونقل الخبرة، لذلك تؤسس مرصدا فلسطينيا خاصا بالمعلومات المتعلقة بالنزاهة ومكافحة الفساد على الصعيد الفلسطيني. فقد مارست مؤسسة أمان الضغط على السلطة الوطنية من أجل الإلتزام بإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد تم ذلك عبر الحكومات المتعاقبة، وتم إرسال رسالة إلى المؤسسة الدولية التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بإتفاقية مكافحة الفساد، ومن ثم فقد تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد في فلسطين[527] .

إن إنضمام دولة فلسطين لإتفاقيات حقوق الإنسان وإلى المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة يعزز من وجود الدولة وسيادتها[528]، لما لذلك من أثر سيادي على أداء دولة فلسطين، ولها أثر على أنه أصبحت دولة فلسطين جزءا من الأسرة الدولية والمجتمع الدولي، فهذه الخطة

---

[526]- وتجدر الإشارة إلى أن هناك تنسيق رسمي بشأن إتفاقيات حقوق الإنسان والتقارير الرسمية بخصوص مناهضة التعذيب، وحقوق الإنسان وإتفاقية سيداو، فقد كان لها دور في حضور الإجتماعات الرسمية بصفة مراقب والتي تتم على مسودات التقارير، وإبداء الملاحظات والكتابات، وكذلك التدريب وبناء القدرات والتثقيف من خلال الورش والدورات في مركز الحق للتدريب، ولها أيضا دور في إعداد التقرير الموازي للإتفاقيات الدولية بنفس الوقت الذي تقوم به الجهات الرسمية في جنيف. وعليه ولمناقشة موضوع التقرير، حيث يقوم الجانب الرسمي بتقديم تقريره، وبالتالي مؤسسة الحق تقوم بتقديم تقريرها حول حالة حقوق الإنسان لأنها تؤمن بتعزيز حالة حقوق الإنسان، وهو أساس لأي تحرك فلسطيني، حيث أن الخطاب الحقوقي الفلسطيني يحتاج إلى مراجعة لأنه متفاوت بين المؤسسات، لذلك يجب أن يكون هناك إئتلافات لتوحيد الرؤية والخطاب، وذلك حتى يكون مؤثرا والتي يفترض أن تحركها أجندة وطنية حقوقية، حيث أن صناعة إئتلافات حقوقية تكون أكثر تأثيرا فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان. هذا لقد رصدت هذه المنظمات منذ بداية الإنتفاضة الأولى والثانية أخطر أشكال القتل العمد، وهي جريمة الإعدام خارج نطاق القانون "الإغتيال" بإعتبارها سياسة قتل عمدية ورسمية ومعلنة، حيث تم إغتيال ناشطين فلسطينيين عبر طائرات حربية أو قوات خاصة إسرائيلية، بقرار من الحكومة ودعم من الكنيست والمحكمة العليا الإسرائيلية. حتى عام 2009 بلغوا نحو 801، منهم 220 غير مستهدفين، ومنهم 74 طفل، منهم 5 فقط مستهدفين. أنظر: التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لعام 2009، ص 39. ثم رصدت إستمرارها خلال عام 2010، حيث كان أحدثها إستخدام القوة المفرطة والمميتة بإطلاق النار على المزارعين، عابري السبيل، السكان المجاورين، والصيادين. أنظر : التقرير الشهري لمركز الميزان حقوق الإنسان، وحدة البحث الميداني، غزة، يونيو 2010، ص 3 .

527- كما تجدر الإشارة إلى أن فلسطين لم تجرم أي شخص دولي نهب مالا عاما، فهذا الأمر معيب لأن فلسطين فيها عدد كبير من المؤسسات الدولية والمانحين، ولذلك فالإتفاقية فإنه من الضروري أن تسمح بمحاكمتهم ومحاسبتهم وملاحقتهم قانونيا، ويجب تعديل قانون مكافحة الفساد حتى يتلائم مع الإتفاقية، وهذا بدوره يعطي حقا للسيادة الفلسطينية لمساءلة الإسرائيلين الموجودين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ومحاسبتهم، فهم الناهب الرئيسي، لذلك يجب إعداد ملفات لسوء إستخدام السلطة العسكرية الإسرائيلية في المناطق المحتلة، التي يستولون فيها على موارد فلسطينية، ويستخدمونها لمصالحهم الخاصة، أو لمصالح سياسية عبر دعم المستوطنات والمستوطنين، بدلا من أن يقوموا بإعطائها للمواطنين الفلسطينيين، وتستخدم لتنمية المستوطنات، وكذلك محاسبة الأجانب المقيمين على الأرض الفلسطينية، والفلسطينيين الذين معهم جنسيات أجنبية وهربوا من فلسطين، وبذلك فالعلاقات الخارجية التي تقوم بها وزارة العدل والتي تلاحق هذه القضايا فيلزمها تعديل فيما يخص الإتفاقيات الثنائية مع الدول، وفيما يخص ملاحقة الدول الموقعة على إتفاقية مكافحة الفساد .

528- تجدر الإشارة إلى أن إنضمام فلسطين بالمعاهدات والإتفاقيات الدولية، إضافة إلى منظمة العمل الدولية ذات الصلة بالحقوق العملية، فإن هذا يفتح فرصة كبيرة لفلسطين لملاحقة الإنتهاكات الي تقدم عليها سلطات الإحتلال الصهيوني بحق الشعب الفلسطيني، وبحق العمال الفلسطينيين من جهة، ومن جهة ثانية يحصن حقوق العاملين في البلد وهو في غاية الضرورة.

بعضهم يعتبرها سياسية، إلا أنها تحمل طابعين سياسي وقانوني، حيث أن هناك علاقة جدلية بين المسارين وكلاهما يعزز ويكمل الآخر[529] .

وبناءً عليه، فإن هذا مطلب دائم للحركة النقابية العمالية للسلطة وللقيادة الفلسطينية بالإلتحاق بالمنظمات الدولية، لأن هذا يمكنها من ملاحقة الإحتلال الإسرائيلي فيما يتعلق بالإنتهاكات المتعلقة بحقوق العمال العاملين بالمشاريع الإسرائيلية والمستوطنات، وقد كان للحركات العمالية ومنظمات العمل الدولية دور في الإنتصار لقضية جنوب إفريقيا، حيث لعبت الحركة والمنظمة الدولية على نحو خاص دورا في الخلاص من التمييز العنصري في جنوب إفريقيا في حينه، ويعتبر يوم التضامن العمالي الدولي هو من أبرز حركات التضامن في العالم فيما يتعلق بمقاطعة إسرائيل، وفرض العقوبات وسحب الإستثمارات منها لإنتهاكها للقانون الدولي الإنساني وإستمرارها في إستعمارها للأرض الفلسطينية .

الفرع الرابع : الدور الأكاديمي في دعم منظمات المجتمع المدني

يعتبر الخطاب الأكاديمي مختلفًا عن الخطاب الرسمي، حيث إن التوجه للمنظمات الدولية نتيجة ردة فعل وليس إستراتيجية، وأن هذه الخطوة رمزية في نظر بعضهم، مع العلم بأن هناك من يرى بأن حل الصراع لا يقتصر على الإنضمام إلى منظمة دولية هنا أو هناك، وبالتالي لا يمكن حله بالقانون الدولي كون أداة التنفيذ ضعيفة وأن اللجوء إلى الأمم المتحدة والمسالك الدولية هروب من الواقع الداخلي الفلسطيني، كما أن الخطاب الأكاديمي أكد على بناء مجتمع قادر على مواجهة التحديات ودعم خطوات المقاطعة[530] .

---

[529]- إن قبول فلسطين في هيئات الأمم المتحدة، والإنضمام إلى المعاهدات الدولية لا يأخذ فقط شكل رمزي حول مكانتها الحالية، وحقوقها التي تخضع للقانون الدولي، بل هو أيضا وسيلة للشعب الفلسطيني للوصول إلى المحافل والآليات القانونية والسياسية الجديدة من أجل المطالبة بتحقيق الحماية لحقوقهم، فعلى سبيل المثال تعتبر عضوية فلسطين في اليونسكو توفر لمندوبيها المزيد من النفوذ السياسي، والسبل القانونية للمطالبة بإحترام حقوق التراث الثقافي في فلسطين. كما أن الوصول إلى إلى حقوق الإنسان الدولية ومعاهدات القانون الإنساني باسم فلسطين هي أيضا خطوة أساسية في حماية حقوق الشعب الفلسطيني، وتأمين الشرعية الفلسطينية على المسرح الدولي. أنظر: Heinrich Boll Stiftung, Political Analyses and commentary from the Middle East @ North Africa, Issue 5, 2013,

530- وفي هذا الإطار يرى الدكتور عبد الستار قاسم "بخصوص ما يجري، والرحلات الفلسطينية إلى الأمم المتحدة والمسالك الدولية المختلفة، هروبا من الواقع الفلسطيني فبدل العمل على تصحيح الوضع الداخلي الفلسطيني من أجل أن نكون شعبا قويا قادرا على إطعام نفسه، وقادرا على الدفاع عن نفسه، نهرب من ذلك إلى الخارج لتحقيق إنجازات في الغالب رمزية وليست حقيقية تعكس الواقع الفلسطيني، وتنعكس على حياة الإنسان الفلسطيني العادي، فقد ذهبنا إلى الأمم المتحدة وحصلنا على دولة غير عضو، فنحن بحاجة إلى بناء مجتمع قادر على مواجهة التحديات وإعادة ترتيب وضعنا الداخلي، فمن المفروض أن نقاطع إسرائيل منذ عام 1967، فمن المعيب أنه وبعد 48 سنة من الإحتلال ما زلنا نستهلك البضاعة الإسرائيلية، والمقاطعة هي أولى خطوات المقاومة، والمقاومة أربع درجات: مقاطعة العدو، والعصيان المدني الجزئي، والكلي، وحمل السلاح، ونحن ما زلنا في مرحلة الإحتجاج" .

وعليه فهذا لا يعني أن يبقى الدور الأكاديمي ثابتًا، بل يجب اللجوء إلى المنظمات أو المحاكم الدولية للحد من الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني[531]، كونها قد تصبح عنصرا فعالا ورادعا تحد من تحرك الساسة الإسرائيليين في الخارج، مع العلم بأن فلسطين تنضم للإتفاقيات الدولية دون تحفظ، وهذا يخلق إشكالية ومعضلة في بعض القوانين الداخلية، خاصة وأنه بمجرد الإنضمام إلى تلك الإتفاقيات فيجب العمل على مواءمة القوانين الداخلية مع القانون الدولي والتي تختلف عن قوانينا، حيث أن الإنضمام أصبح مجرد ورقة سياسية ضاغطة تستخدمها القيادة الفلسطينية وفق ما تشاء، وبمجرد الإنضمام لميثاق روما فيجب تنفيذه في ملاحقة من يقترف جرائم حرب ومحاسبته، أو جرائم ضد الإنسانية أيا كان على الأرض الفلسطينية وذلك في محاكم داخلية .

هذا ويرى الدكتور مؤيد خطاب المحاضر في كلية القانون في جامعة النجاح بأنه "ليس شرطا أن تقوم فلسطين بمحاسبة إسرائيل محليا، وهذا ليس مطلبا داخليا فلسطينيا، المطلوب لتنفيذ إتفاق روما هو وجود محاكم داخلية تحاسب من إقترف أية جريمة حرب أو جرائم ضد الإنسانية على أرضنا أو تلاحقه. فإنضمام فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية لها شقان: سياسي وقانوني، والمواضيع المتعلقة بالقضايا الدولية، فلا شك أن القضايا السياسية تؤثر أحيانا سلبا أو إيجابا على النتيجة، فمثلا يقومون بعملية التأثير بواسطة الإعلام وبأساليب الضغط السياسي سواء إذا كان العمل دفاعا عن النفس أو عملا إرهابيا"[532]. كما وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات والمعاهد الحقوقية الفلسطينية لديها القدرة والإمكانيات للتعامل مع المحكمة الجنائية الدولية[533]، بل ويتعداها ليتم اللجوء أيضا إلى المحاكم الوطنية للدول الأوروبية[534] .

ويرى جوني عاصي "أن مؤسساتنا وكلياتنا الحقوقية بدأت بعام 1993، فنحن جديدون في هذا المجال، والصراع مع إسرائيل صراع جزء من الغرب، ولكن ليس معنى ذلك بأنه ليس لدينا مقدرة أو أننا ليس لدينا إمكانيات. أما حدود المحكمة الجنائية الدولية تجاه إسرائيل وصلاحياتها كدولة

531- وفي هذا الإطار يرى الدكتور نائل طه "أن إنضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية هو للحد من الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني، لأنه يصبح عنصر الخوف لدى الإسرائيلين بأنه يمكن مثولهم أمام هذه المحكمة، وكذلك يجب ان يكون هناك حماية دولية، ولكن للأسف الشديد وقعت السلطة على كثير من الإتفاقيات دون تحفظات، وهذا في بعض الأحيان يخلق إشكالية، فيجب على السلطة قراءة الإتفاقية بتمعن، ودراستها قبل التوقيع عليها وإبداء تحفظات إن وجدت. حيث أن هذه الإتفاقيات تؤكد على سن التشريعات بما يتوائم مع القانون الدولي، وهذا يعني أن على السلطة أن تتقيد بالمعايير الدولية، وبالتالي إرتقاء المجتمع الفلسطيني بإعتباره مجتمعا مؤسساتيا، فالإنضمام إلى المواثيق والمعاهدات من المفروض أن يكون أداة لإنهاء الصراع من أجل تحسين أوضاع الفلسطينيين، لكن للأسف هي مجرد ورقة سياسية تستخدمها السلطة الفلسطينية وقت ما تشاء".

- مؤيد خطاب، محاضرة بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية "تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي"، جامعة النجاح، بتاريخ 2015/10/29 .[532]

[533]- جوني عاصي، محاضرة بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية "تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، المعهد الكوري، جامعة النجاح، 2015/10/29 .

[534]- علي خشان، محاضرة بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية "تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، المعد الكوري، جامعة النجاح، 2015/10/29 .

غير عضو والتي لم تنضم للإتفاقية أو النظام الأساسي لميثاق روما لعام 1998، فالمادة 12 في النظام الأساسي للمحكمة تنص على أن لها صلاحيات على مواطنين إرتكبوا جرائم ضد دولة عضو، أو دولة قدمت إعلانا على الصلاحية القانونية للمحكمة، كما حدث في 2009 في ساحل العاج وأوغندا، الذين قدموا إعلانات، وطلبلوا من المحكمة كإعلان مؤقت وفي مسألة معينة، الدولة أن توافق على السلطة القانونية للمحكمة، وصلاحية المحكمة تمارس ضد مواطنين إرتكبوا جرائم ضد الإنسانية، أو الإبادة أو جرائم حرب وعدوان، إذا إرتكبت على يد مواطنين لدولة غير عضو ولكن في إقليم دولة عضو فهذا مهم جدا مثل دولتنا"[535] .

هذا ويرى الباحث[536] بأنه من المفترض على الكيان الإسرائيلي أن ينضم إلى ميثاق روما كون فلسطين موقعة عليه، وبذلك فيتم وضع الكيان الصهيوني تحت المسؤولية القانونية من قبل محكمة الجنايات الدولية، فقد إتجهت الرؤيا الإسرائيلية إلى الإنضمام لأن عدم الإنضمام يضعها في عزلة دولية من ناحية، ومن ناحية أخرى لن يحميها من مساءلة محكمة الجنايات الدولية في حال إرتكابها مجازر ضد الشعب الفلسطيني، وهذا ما حققه الوعي القانوني الفلسطيني بعد سنوات صراع طويلة مع الكيان الصهيوني، على الرغم من أن توجه فلسطين لمحكمة الجنايات الدولية لم ينتج واقعيا، لكن فعليا فالكيان الصهويني يخشاه، ولربما هذا ما سيدفعه للإنضمام إلى ميثاق روما .

535- إن الإنضمام لميثاق روما يتعارض مع إستراتيجية عسكرية إسرائيلية الي وضعها يهود باراك، والتي نصها باتت تضرب البنية التحتية وتحصد ضحايا، فهذه إستراتيجية عسكرية من الصعب أن تطبق قانونا إنسانيا، فالقيادة العسكرية الإسرائيلية رأت إذا أنها إنضمت لهذه الإتفاقية فلا نستطيع القيام بعمليات عسكرية ضد الضفة وغزة. حيث أنه وبتجربة تقرير غولدستون وتقرير للشاباك وقع الإسرائيليون في النهج الخاطئ الذي إستمروا فيه، حيث من الممكن أن ينضموا ويؤثروا من الداخل بشكل أفضل، ودعم هذا الرأي رئيس المحكمة هارون باراك، وتحدث بأن على إسرائيل أن تنضم، وليس من مصلحتهم الوقوف على الحياد، فهذا يؤدي إلى عزلهم عن باقي العالم وأنه من المفروض عليهم أن ينضموا إلى هذه الإتفاقية". جوني عاصي، محاضرة بعنوان فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية "تبعات على النظام القانوني الداخلي وعلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، المعهد الكوري، جامعة النجاح، 2015/10/29 .

536- هذا ويرى الباحث أيضا بأن يشارك الأكاديميون في صنع القرار الفلسطيني، ولكن لا يوجد أي معيار بخصوص إختيار المستشارين للمساعدة في تكوين القرار بالشكل القانوني السليم، ويكون القرار في الغالب مركزيا، وبذلك فيجب العمل على فهم الإطار القانوني للإتفاقيات الدولية بشكل أوضح، وفي هذا الإطار فإنه لا بد وأن يكون هنالك الكفاءات الفلسطينية القانونية التي يمكن الإستعانة بها للإستفادة من خبراتها في هذا المجال. كما ويرى الباحث أيضا أن تشكيل أي لجان يجب أن يشتمل على الأكاديميين والقضاة والمحامين والقانونيين حتى يتم تناول القضية بأبعادها المختلفة، وأن أي تشكيل للجان الخاصة بالإنضمام للمواثيق الدولية يجب أن يكون من كل فئات المجتمع المدني القانونيين والفنيين وأطيافهم، مع إدخال خبراء دوليين كمستشارين كون النظام القضائي الغربي يختلف عن النظام الفلسطيني .

خلاصة الفصل الأول:

يتضح مما سبق أن الدبلوماسية الموازية الفلسطينية بمختلف أطيافها لها دور بارز في التأثير على صناع القرار في السياسة الخارجية الفلسطينية، وأثبتت هذه الدبلوماسية أنها مكمل لا مفر منه للدبلوماسية الرسمية، ولكن هناك بعض العوامل التي تعمل على الحد من دور هذه الدبلوماسية وعلى رأسها الإحتلال الإسرائيلي الذي يحاول دائما تعطيل المؤسسات الفلسطينية غير الرسمية، إلا أنه ومع ذلك فهذه المؤسسات تعمل جاهدة لمواجهة التطرف الصهيوني بكل السبل والطرق، والتي بدورها تؤدي إلى تأييد العالم للقضية الفلسطينية، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني الغير قابلة للتصرف. فالإحتلال الإسرائيلي إرتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق أهالي قطاع غزة، وأن هذه المجازر التي إرتكبها ليست الاولى في حق الشعب الفلسطيني، بل هي موجودة منذ تأسس هذا الكيان، وهو يرتكب المجازر بحقه، حيث أثرت هذه العملية العسكرية على جميع نواحي الحياة في قطاع غزة من تدمير وقتل وتشريد، وثبت أن تقرير القاضي غولدستون أدان إسرائيل لإرتكابها المجازر في قطاع غزة، ولكن لم تفلح السياسة الخارجية الفلسطينية من تقديم قادة الإحتلال الإسرائيلي وجيشه للمحاكم الدولية، وهذا بدوره أهدر حقوق الشعب الفلسطيني في محاكمة إسرائيل، ولم تنجح المبادرات في وقف العدوان على قطاع غزة، لذلك شنت إسرائيل أكثر من عدوان على غزة أعوام 2008 و 2012 و 2014، وبذلك فقد كان للرأي العام الفلسطيني دور في فضح هذه الجرائم وإيصالها إلى شعوب العالم لكي يكون العالم على دراية بما يحدث في الأراضي الفلسطينية .

وبذلك فالرأي العام الفلسطيني في غالبه رأي عام منقاد تحركه وتؤثر به مراكز القوى المختلفة في النظام السياسي الفلسطيني بحيث ينعكس على مدى فعاليته وقوة تأثيره على توجهات صناعة القرار السياسي الفلسطيني والتي تبدو محدودة وضعيفة، ولعل أبرز هذه المراكز هي السلطة القائمة بتراكيبها السياسية المختلفة، والأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة، بالإضافة إلى الوسائل المختلفة والتي تكون في الغالب مجبرة للحديث في تجاه معين .

الفصل الثاني: تقييم الدبلوماسية غير الرسمية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية

لقد أصبح نشاط الدبلوماسية غير الرسمية الفلسطينية له مغزى أكبر سواءً على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي، كما أن هذا النوع من الدبلوماسية يعدٌ مكملًا للدبلوماسية الرسمية والتي لم يعد بمفردها مواجهة إجراءات الإحتلال الإسرائيلي من إعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني والتي نصت عليها الأعراف والمواثيق الدولية. وبدورها فإن الدبلوماسية غير الرسمية بأفعالها لها دور كبير على كافة المستويات وذلك لما لها من تأثير على عملية دعم السياسة الخارجية الفلسطينية، اضافة الى ذلك فقد ظهرت الدبلوماسية الشعبية كإحدى الروافد الداعمة للدبلوماسية الموازية، لأن الدبلوماسية الشعبية تقوم بالإتصال والتعامل مباشرة مع الشعوب والتنظيمات السياسية، حيث أن هذه الدبلوماسية ضرورية لما لها من حاجة مُلحة وضرورية للشعب الفلسطيني حتى يتم التعامل من خلالها مع الشعوب الأخرى، وبالتالي فمظاهر الدبلوماسية الشعبية متعددة وذلك من خلال التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لما لها من أثرَ بالغَ في دعمِ السياسة الخارجية والتأثير على صُناع القرار .

وفي هذا الصدد فإن هناك دورًا لا يُخفى لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في التأثير والعمل على دعم السياسة الخارجية الفلسطينية، حيث إن ذلك الدور يبرز في المؤسسات غير الرسمية كتلك التي تعنى بشؤون الأسرى، إضافة إلى المؤسسة البرلمانية، فهذه المؤسسات دائما ما تكون الحصنُ المنيعُ والداعِمُ للمؤسساتِ الرسمية، وذلك لتواصلها مع المؤسساتِ الخارجية، والعمل على دعم وكسب التأييد الدولي للدفاع عن القضايا الوطنية. وبناءً على ما سبق ذكره، سنحاول التطرق إلى مظاهر الدبلوماسيةِ الشعبية في (**مبحث أول**) وإلى تقييم دور منظمات المجتمع المدني في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية من خلال المؤسسات غير الرسمية وذلك في (**مبحث ثانٍ**) .

المبحث الأول : مظاهر الدبلوماسية الشعبية في الأراضي الفلسطينية

تُعتبر الدبلوماسية الشعبية[537] من المواضيعِ الأساسية التي تُراهن عليها المنظمات الدولية والرأي العام العربي والدولي في خدمة وتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني والعربي، ودعم صموده الذي يؤهله إلى التقدم تجاه تحريرِ أرضهُ وتحقيقُ تقريرِ المصير وحق العودة، حيث أن القضية الفلسطينية بحاجة لهذا النوع من الدبلوماسية لإعتباره إحدى آلياتِ دعم السياسة الخارجية الفلسطينية .

فالشعب الفلسطيني مارس ويمارس كل أشكالِ الدفاعِ عن حقوقه المشروعة من مقاومةٍ مسلحة وغير مسلحة، حيث لجأ إلى المقاومة السلمية الشعبية[538] وذلك لإيصال رسالة إلى العالم بأن الشعب الفلسطيني شعب يُريد إحلال السلامِ والأمن، وذلكَ من أجلِ إقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، ولذلك فقد كان للتنظيمات السياسية الفلسطينية ولمنظمات المجتمع المدني مواقف مؤيدة لهذه المقاومة السلميةِ التي سنعمل على إبرازها في (المطلب الأول). كما أن الأحداثَ الفلسطينية التي آلت إلى إنقسام الضفة الغربية عن قطاع غزة ما بينَ حركتي فتح وحماس، التي أدت إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وهذا بدورهِ أدى إلى تشديد الخناق على القطاع وحصاره منذ عام 2007، وبالتالي فالدبلوماسية الشعبية لها تأثيرٌ كبيرٌ من خلال التنظيماتِ السياسية الفلسطينية، ومنظمات المجتمع المدني في رفع الحصار، كما أنه عقب الإنقسام تم تأسيس لجنة شعبية لمواجهة الحصار وهذا ما سنحاول إبرازه في (**المطلب الثاني**) .

---

[537]- من ميزات هذا الشكل من الدبلوماسية الشعبية أنه غير مكلف، ولا يحمل الشعوب أعباء مالية كبيرة، بل انه يساهم في تخفيف المعاناة عن كاهل الفقراء والمحاصرين والمستضعفين من شعوب العالم الثالث. ولا يقف دور الدبلوماسية الشعبية في تقديم المساعدات للشعوب الأخرى، بل أنها تشكل قوة دفع وتأثير في صناعة الرأي العام في دولها، وهذا الرأي العام له تأثيره في عملية صنع القرار وخصوصا في الدول الغربية التي تعمل أنظمة الحكم فيها على كسب ود الرأي العام فيها، وخاصة في أوقات الإنتخابات على كافة مستوياتها الرئاسية أو التشريعية أو المحلية. وتعبر الدبلوماسية الشعبية عن نفسها في خلق المؤسسات البديلة للمؤسسات الحكومية الرسمية، لذلك تتسم بتعددها وتنوعها لتغطي كافة شرائح المجتمع. وتتميز الدبلوماسية الشعبية بتحررها من كافة القيود البروتوكولية والرسمية والتي قد تحد من فاعلية الدبلوماسية السلطوية، فهي ليست ملزمة بإتباع أسلوب عمل ملزم على الجميع، بل على العكس تتسم بالمرونة والإتساع والتنوع في التعامل مع الشعوب الأخرى، وتستخدم لغة واحدة يفهمها الكل هي اللغة الإنسانية المشتركة. أنظر: ناجي شراب، مقال بعنوان: الفلسطينيون والدبلوماسية الشعبية، سما الإخبارية "وكالة أنباء فلسطينية مستقلة"، منشور بتاريخ 04-11-2010، تاريخ الزيارة 25-04-2017، الموقع الإلكتروني : http://www.Samanews.ps/ar/post/80511

[538]- إن المقاومة الشعبية المدنية (غير المسلحة) تستطيع ممارسة النضال على جميع الجبهات المفتوحة والضرورية وبأقل الخسائر، بدءا من العمل السياسي مرورا بالجبهة الثقافية – الفكرية، والإقتصادية، وإنتهاء بالإجتماعية – التنموية، والمقاومة الشعبية هي الأسلوب الذي يستطيع الشعب الفلسطيني من خلاله الإستفادة من جميع الموارد والطاقات البشرية في الوطن وفي المنافي، يستطيع أن يشترك فيها الرجال والنساء، العامل والمزارع، الطفل والشيخ، وكل صاحب مهنة وكل ذي موهبة، كل صاحب علم، وكل من يمتلك شعورا إنسانيا، ولذلك فهو الشكل الأنسب والأمثل لتعبئة كل الطاقات الفلسطينية والمساندة لها، ويجب أن تستند هذه المقاومة إلى ثبات مطلق على مبادئ سياسية واضحة وأهداف محددة، وأن تستند إلى رؤية إستراتيجية واضحة للمستقبل، فالمرونة والمبادرة مطلوبتان، والتركيز على المقاومة الشعبية المدنية لا يعني أبدا التخلي عن الخيارات والبدائل الأخرى: لكن الإستعداد لخيارات أخرى شيء، واللجوء إلى إستخدامها في أي وقت ولأي سبب هو شيء آخر، وقد ينطوي على أضرار لا يمكن إصلاحها. أنظر: سالم أبو هواش، مقال بعنوان: التجربة الفلسطينية في المقاومة الشعبية المدنية، بديل "المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين"، جريدة حق العودة، العدد 21-22، الموقع الإلكتروني: http://www.badil.org/ar/publication-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/267-article10.html

المطلب الأول: موقف الحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني من المقاومة الشعبية

تُعتبر مقاومة الإحتلال من الحقوقِ التي كفلتها الأعراف والقوانينُ الدولية[539]، فالمقاومة الشعبية هي إحدى وسائل مقاومة وتحدي الظلم والإستبداد الذي يمارسه الإحتلال الصهيوني بكل قواته البحرية والجوية والبرية، فعلى الصعيد الفلسطيني[540] وعقب الإجتماع الأول للإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير بتاريخ 22 ديسمبر 2011 والذي عقد في القاهرة، فقد ظهرت حالة من الإجماع لدى الفصائل الفلسطينية على قبول وتبني أسلوب مقاومة الإحتلال الإسرائيلي بالوسائل الشعبية اللاعنفية مع عدم إنكارِ حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة بكافة صورها وأشكالها. وحينما يتم البحث عن الموقف الفلسطيني من المقاومة الشعبية وتوضيح هذا الموقف لجأنا لدراسة ثلاثة مجموعات والتي من خلالها يمكن إبراز معالم الموقف الفلسطيني من موضوع المقاومة الشعبية. هذا وتتمثل المجموعة الأولى بموقف السلطة الوطنية الفلسطينية، أما الجزءُ الثاني فيتمثل بالأحزاب والفصائل السياسية، في حين يتمثل الجزء الثالث بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، فهذهِ التركيبة تشمل كافة شرائح الموقف الفلسطيني من المقاومة الشعبية، وهذا ما سنتناوله بنوع من التحليل لكل موقفٍ على حدى .

---

[539]- قال الكاتب الإسرائيلي هانز ليبيرتك في كتابه الفلسطينيون بين الماضي والحاضر باللغة العبرية: "وفقا للقانون الدولي، إن الشعب في بلد محتل من قبل قوة أجنبية، له الحق الكامل في الكفاح من أجل التحرر... ويقوم هذا الحق من بين أسباب أخرى أيضا على مجموعة خطوط توجيهية للمحكمة الدولية في نورمبرغ، التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية لمحاكمة مجرمي النازية الرئيسية.... والحجة القانونية في المادة الثانية من لوائح الإتهام، بشأن التجاوزات المخالفة للقوانين على الحرب الجارية في محكمة نورمبرغ كانت تستند إلى إتفاقية دن- هوغ الدولية لعام 1907، والمادة السادسة الفقرة الثانية من قواعد المحكمة تعتمد على المادتين 1و2 من الرسائل المرفقة من إتفاقية دن- هوغ التي تشرع الحق في المقاومة الشعبية الجماهيرية ضد الإحتلال العسكري، داخل الأراضي المحتلة نفسها وكذلك خارجها". أنظر:

Hans Lebrecht. HaPalestinain – Avar VeHoveh (The Palestiinas- past and present). Israel: Tel- aviv University Publishers, 1987, in Hebrew, page 219, translated by himself and shared over the internet on a list serve of Israelis 3 April 2002. http://www.peacepalestine.blogspot.com/2006/06/hans-lebrecht-right-to-resistance.htm .

وقال أيضا المهاتما غاندي "حين لا يوجد سوى الأختيار بين الجبن والعنف، أنصح بالعنف .... لكني أعتقد أن اللاعنف متفوق على العنف" أنظر: Young India, Quoted from, M. K. Gandhi. The collected works of mahatma Gandhi, 8 novembed 1920, volume 21 New Delhi: Ministry of information and broadcasting, Government of India, p. 133-134, cited by mary Elizabeth king. A Quiet Revolution: The First Palestinian Intifada And Nonviolent Resistance. New York: nation Books, 2007, p. 21 .

[540]- لقد بدأ الشعب الفلسطيني نضاله ضد الإستعمار البريطاني والحركة الصهيونية منذ بداية القرن الماضي بأشكال متعددة واكبت تطورات المراحل المتعاقبة من تاريخ الفلسطينيين، فمنذ عام 1917 إلى يومنا هذا فقد مارس الفلسطينيون مقاومتهم الشعبية بطرق مختلفة كالإضرابات والمؤتمرات الوطنية وتقديم العرائض والتحاور عبر الإتصال بداية من مندوبي الإستعمار البريطاني وما والاه. حيث أن هنالك بعض الدوائر الغربية تصف النضال الفلسطيني على أنها مقاومة عنيفة، ويذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك بوصف النضال الفلسطيني إرهابا من خلال الصور النمطية المتداولة وما تقدمه شاشات التلفزة دونما التحقق وتوضيح خلفيات أي من الأحداث التي تحصل. فقد بعث القس جيسي جاكسون برسالة إلى الشهيد ياسر عرفات حثه فيها على إتباع إستراتيجية اللاعنف للحصول على دولة، كما طالب الرئيس أوباما في إحدى خطاباته الذي توجه به للعالم الإسلامي من القاهرة الفلسطيني بالنضال السلمي للحصول على دولتهم. أنظر: مازن قمصية، المقاومة الشعبية في فلسطين، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2011، تاريخ الزيارة 28-04-2017، الموقع الإلكتروني : http://www.alzaytouna.net/index.htm

الفرع الأول : المقاومة الشعبية من منظور السلطة الوطنية الفلسطينية

إعتمدت السلطة الفلسطينية منذ إنشائها عام 1993 على نهجِ المفاوضات كحل أمثل لإنهاءِ الإحتلال، وتبنت المنهجَ السلمي للمقاومةِ من أجل تحرير فلسطين والعمل على نبذ كافة أشكال العنفِ والإرهاب، وبعد مرور أكثر من عشرين عامًا على إنشاءِ السلطةِ الفلسطينيةِ إختلف الموقفُ الرسمي للسلطة من المقاومة الشعبية مما كان عليه في السابق، خاصة في ظل فشل كافة الجهود للتسويةِ والتفاوضِ مع الطرف الإسرائيلي، والتي أطلق عليها المفاوضات العبثية من قبل الرئيس محمود عباس، والإستمرارُ في مصادرة الأراضي وبناء جدار الفصلِ العنصري، وفي إطار ذلك بدأ الموقف الرسمي للسلطة يتحول لصالح المقاومة الشعبية[541]، إذ كان قرار المجلس التشريعي رقم (9/1/815) عام 2005 بإعتبارِ جميع القرى المتضررة من الجدار قرى منكوبة، حيث طالبت الحكومة وقتها الإستمرار بالتحركِ وتجميع كافة الإمكانيات للقيام بحملة دولية لإلتزام إسرائيل بوقف الإستيطان وتنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية "لاهاي" لوقف بناء جدار الفصل العنصري[542]، غير أن الرئيس محمود عباس أعلن موقفه الإستراتيجي بعد وفاة ياسر عرفات الذي يرفض فيه المقاومة المسلحة[543]، ويرى أن الإنتفاضة أدت إلى ضررٍ بالغٍ بالشعب الفلسطيني وقضيته، وهو شديد التصميم على خيار المفاوضات والمفاوضات فقط[544] .

وعلى إثرِ توليه رئاسة الوزراء في الضفة خلفا لفياض، فقد إلتزم رئيس الوزراء رامي الحمد الله إستراتيجية المقاومة الشعبية، ففي 2013/11/11 قال "إن مؤسسات دولة فلسطين ستعمل على

---

[541]- وتجدر الإشارة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس إستعدادها لدعم العودة إلى خيار المقاومة، كما أجرى الرئيس محمود عباس مشاورات وتنسيقات داخلية تحت عنوان المقاومة اللاعنفية كورقة أخيرة يمكن أن تلعبها السلطة، إذا أرادت تنحية خيار حل السلطة الوطنية الفلسطينية الذي يثير الكثير من الجدل، ويقصد بالمقاومة الشعبية هنا الإعتصامات والمظاهرات والإضرابات وتنشيط حملات كسب التأييد. أنظر: آلية المقاومة اللاعنفية كورقة أخيرة، الجزيرة للأخبار، 12 ديسمبر 2010، تاريخ الزيارة 05-05-2017، الموقع الإلكتروني:
http://www.al-jazirah.com.sa/2010/20101212/du14.htm

542- تجدر الإشارة إلى أنه أثناء إنعقاد مؤتمر بلعين الثالث للمقاومة الشعبية بتاريخ 2008/06/04 أكد رئيس الوزراء السابق سلام فياض على أهمية دعم تجربة المقاومة الشعبية في فلسطين وتعزيزها وتعميمها لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية المتواصلة، كما أكد أمين ديوان الرئاسة رفيق الحسيني على أهمية العمل الشعبي وإبتكار الأساليب الجديدة لمواجهة سياسات الإحتلال الإسرائيلي، وفي إشارة منه لدعم المقاومة الشعبية أكد أن تحرير القدس والأسرى وإزالة جدار الفصل العنصري يمر عبر بلعين. أنظر: البيان الختامي لمؤتمر بلعين الثالث للمقاومة الشعبية السلمية، منشورات اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في قرية بلعين، 2008/06/07. كما أكد إضافة إلى ذلك في مؤتمر بلعين الرابع بتاريخ 2009/04/22 على أهمية تجربة بلعين حيث قال : "إن ما تقدمونه من نموذج، إنما يمثل رواية شعب مصمم على التمسك بأرضه وعدالة قضيته، وكفاحه المشروع الذي يساهم في إستعادة تجنيد وحشد الدعم الدولي لحقوقه الوطنية، بل والتأثير على الرأي العام بما في ذلك داخل إسرائيل، فمن حق شعبنا بل واجبه الوطني التعبير عن رفضه للإحتلال وممارساته، وحماية أرضه وحقه في الحياة والحرية، والعيش بأمن وسلام وكرامة، أسوة ببقية شعوب العالم". أنظر: سلام فياض، فياض في مؤتمر بلعين: آن الأوان للتوقف عن سياسة المعايير المزدوجة في التعامل مع الإحتلال وسياساته، وكالة وفا للأنباء، رام الله، 2009/09/22، تاريخ الزيارة 04-05-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail@id=38519

543- لقد ضل الرئيس محمود عباس متمسكا بالمقاومة الشعبية قائلا : "نحن مؤمنون بها وبحقنا أن نمارسها"، ويربط الرئيس محمود عباس بين "مسار المقاومة الشعبية السلمية مع مسار البناء والجاهزية وتوفير مقومات البقاء والصمود على الأرض، والنضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير لإنهاء الإحتلال". أنظر: صلاح مصطفى عويصي، المقاومة اللاعنفية في فلسطين بعد إتفاق إعلان مبادئ أوسلو: بلعين ونعلين نموذجا، غزة، جامعة الأزهر، 2013، ص 48 .

[544]- مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، آفاق المقاومة في الضفة الغربية بين التنسيق الأمني وإنسداد أفق التسوية، سلسلة تقرير إستراتيجي، عدد 26، أكتوبر 2010، تاريخ الزيارة 01-05-2017، الموقع الإلكتروني:http://www.alzaytouna.net/permalink/4337.html

توفير مقومات ثبات شعبنا، ودعم المقاومة الشعبية السلمية في مواجهة الإستيطان، والجدار والتعنت الإسرائيلي، حتى تتحقق أهداف شعبنا المشروعة في العيش بحرية وكرامة كباقي شعوب الأرض". في حين أن موقف الحكومة في غزة والتي يرأسها إسماعيل هنية، فكان مع خيار المقاومة بكل أشكالها الشعبية السلمية والمسلحة .

الفرع الثاني : المقاومة الشعبية من منظور الفصائل والأحزاب السياسية في فلسطين

تنقسم فصائل المقاومة بين تأييد مسار التسوية السلمية والمقاومة الشعبية الذي تقوده حركة فتح، وبين تأييد مسار المقاومةِ المسلحةِ الذي تقوده حركة حماس، والتي ترى في المقاومةِ الشعبية إحدى أدواتها[545]، إضافة إلى الفصائل الفلسطينية الأخرى والتي تتمثل في :

الفقرة الأولى : المقاومة الشعبية من منظور حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح

تَعتبر حركة فتح والتي هي أكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية شعبية المقاومة الشعبية حقًا للشعوبِ المحتلة بكافة جوانبها، لأن المرحلة الحالية تتطلب المقاومة الشعبية السلمية من أجل العمل على عزل إسرائيل دوليًا وحشدَ حراكَ دولي ضد الإحتلال، والوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في ظل ما يعانيه من قيود وإغلاقات وتدمير للممتلكاتِ وتوسيع الإستيطان والحصار المفروض على قطاع غزة. رغم تبنيها للمقاومة الشعبية إلا أنه لا يَخفى أن الوسيلة الرئيسية لحركة فتح في تحقيق أهدافها تكمن في الثورة الشعبية المسلحة كطريق لتحرير فلسطين، وذلك وفق ما جاء في المادتين 17 و 19 من نظامها الأساسي، إلى جانب ذلك فقد كانت حركة فتح تدعوا الشعب الفلسطيني إلى إستخدام الوسائل السلمية اللاعنفية كالإضرابات والمسيرات والمظاهرات والإعتصامات، والمقاطعة منذ عام 1969 مرورًا بإنتفاضة 1987، وإنتفاضة الأقصى عام 2000[546]، كما أن الرئيس محمود عباس بإعتباره رئيس حركة فتح فقد تبنى خيار المقاومة

[545]- لقد إتفقت الفصائل الفلسطينية وتحديدا فصيلا فتح وحماس على تفعيل المقاومة الشعبية كإحدى أدوات المقاومة في الضفة الغربية، عدا كون هذا النوع من المقاومة خيارا تنتهجه فصائل اليسار الفلسطيني، ما قد يشكل غطاء لمشروعية المقاومة، بالرغم من أن الإتفاق على خيار المقاومة الشعبية كان حلا وسطا للإبقاء على معضلة "المقاومة، المفاوضات"، أكثر مما كانت أداة إستراتيجية قصدت مختلف الأطراف إنتهاجها فعليا. أنظر: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، آفاق المقاومة الشعبية في الضفة الغربية، سلسلة تقدير إستراتيجي (73)، نوفمبر 2014 .

[546]- لقد نشطت المقاومة الشعبية في كل مراحل النضال الفلسطيني الممتد منذ بدايات القرن الماضي وحتى هذا اليوم، وتنوعت المقاومة في كل أشكالها وأساليبها من مرحلة لأخرى، وتتنوع بين ممارسة أشكال الرفض للإحتلال إلى التحدي له وجها لوجه. حيث أن التوجه للأمم المتحدة والمطالبة بتطبيق قراراتها لم يكن وليد السنوات الأخيرة، بل أنه كان السمة الأبرز للمقاومة الشعبية منذ عام 1948 وحتى نهاية الستينيات، ومع إنطلاقة الثورة الفلسطينية ونتيجة لغياب أي دور دولي وللأمم المتحدة، وللهزيمة النفسية الجماهيرية بعد هزيمة 1967 أعتمد الكفاح المسلح كوسيلة للمقاومة الإحتلال الإسرائيلي، حتى جاءت الإنتفاضة الأولى والتي أعادت قراءة معايير المقاومة الشعبية وتم تعريفها وترجمتها إلى كافة لغات العالم باسم الإنتفاضة، وقد جمعت كافة أشكال النضال الشعبي وأرهقت جيش الإحتلال وكشفت الإنحياز الأمريكي والضعف الأوروبي في الشرق الأوسط آنذاك، وقد إنتهت مع تطبيق إتفاقية أوسلو عام 1993، وجاءت بعد ذلك السلطة الوطنية الفلسطينية والتي قاومت الإحتلال من خلال تفعيل وبناء المؤسسات وإعادة التنمية، وفي نهاية العام=

الشعبية لأَنهُ يُعبرُ عن خيار حركة فتح[547]. وخلالَ مؤتمرها السادس المنعقد في بيت لحم عام 2009 أقرت حركة فتح على إتباع نهج المقاومة الشعبية[548]، والتي من أهم نقاطها هي توظيف الإمكانيات الأبسط والأكثرُ كثافة في مواجهة الإمكانيات العسكرية الأكثر تعقيدًا، فالمقاومة الشعبية يجب أن تنطلق من فكرةٍ لها علاقة بنهجٍ حياتي يعيشهُ المواطن، يكون أساسه تعميق حالة التعارضِ بين المواطن والإحتلال، وهذا هو جوهر فكرة المقاومة الشعبية .

كما تجدرُ الإشارة إلى أن مؤتمر حركة فتح السابع الذي عقد في رام الله بتاريخ 2016/11/29 أكد على تعزيز المقاومة الشعبية ضد الإحتلال، خاصةً أن هذه الإستراتيجية كانت لها ثمارٌ واسعة مثل الإحتجاجاتِ ضد جدار الفصل العنصري ومقاطعةَ المنتجاتِ الإسرائيلية أثناءَ الحرب على غزة، حيث أنهُ خلالَ المؤتمر أكدت على توسيعِ المقاومةِ الشعبية وبناء أكبر حركةِ إحتجاجٍ ممكنة ضدً إسرائيل .

الفقرة الثانية : المقاومة الشعبية من منظور حركة المقاومة الإسلامية حماس

بعدَ نشرِ البيان التأسيسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس في 1987/12/15، الذي لم يتناول مفهوم المقاومة الشعبية، حيث أن تأسيس حركة حماس كان بعد ما شهدته القضية الفلسطينية من تطورات سياسية إلى أن إندلعت الإنتفاضة الأولى عام 1987 التي تُعتبرُ أحدَ دوافعِ تأسيس الحركة، وتَعتبِرُ هذه الأخيرة أنه خلال الثمانيات تعرض برنامج منظمة التحرير الفلسطينية إلى سلسلةِ إنتكاساتٍ داخليةٍ وخارجيةٍ عملت على إضعاف وخلخلة رؤيته[549]. هذا فقد إستمرت الحركة في تبني شعارات الكفاح المسلح في مقاومة الإحتلال الإسرائيلي حتى نهاية عام 2011، حيثَ أكدَ رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل، أنه تم الإتفاق في هذه المرحلة على إستخدام المقاومة الشعبية في إطار قيادة العمل الوطني[550]، وأنه ينبغي التعاون مع كافة الفصائل والحركات في الإطار القيادي لمنظمة التحرير في القضايا المشتركة المتفق عليها ومنها المقاومة الشعبية[551].

=2000 إنطلقت إنتفاضة شعبية ومسلحة معا وعرفت ب إنتفاضة الأقصى، وفي العام 2009 تم إعتماد المقاومة الشعبية السلمية كواحدة من أربع إستراتيجيات إعتمدها المؤتمر السادس لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح .

[547]- صلاح مصطفى العويصي، المقاومة اللاعنفية في فلسطين بعد إتفاق إعلان المبادئ "أوسلو بلعين ونعلين نموذجا، مرجع سابق، ص 119 .

[548]- خلال مؤتمر حركة فتح السادس والذي إنعقد عام 2009 جاء في وثيقة البرنامج السياسي التي تبنتها الحركة أساليب النضال وأشكاله حيث تضمنت "أن النضال ضد الإستيطان والطرد والترحيل والتمييز العنصري حق تكفله الشرائح والقوانين الدولية، وأن النضال الثوري بالكفاح المسلح رافقه تنوع أدوات وأساليب نضالية أخرى لتشمل الكفاح السلمي والتظاهرات والإعتصام والعصيان المدني والمواجهات ضد المستوطنين، والنضال السياسي والإعلامي والقانوني والدبلوماسي"، أنظر : المادتين 17 و 19 من النظام الداخلي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، الموقع الإلكتروني http://www.fatehwatan.ps/page-1235.html .

[549]- خالد الحروب، حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997، ص 39-44-45 .

[550]- إن تصريح رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل فيما يتعلق بتبني مفهوم المقاومة الشعبية ينطوي على تغيير عميق في المواقف السياسية لحركة حماس، بالنظر إلى المواقف المتشددة السابقة والتصريحات التي كانت تشكك في مقدرة المقاومة الشعبية على التصدي للإحتلال، والتحول في خطاب حركة حماس السياسي وسلوكها يأتي في سياق التكيف مع متغيرات عديدة في المنطقة، لعل أهمها ثورات الربيع العربي وتجنب الصدام العسكري=

الفقرة الثالثة : المقاومة الشعبية من منظور موقف حركة الجهاد الإسلامي

نتيجة إهمالِ الحركةِ الإسلامية للقضيةِ الفلسطينيةِ كقضيةٍ مركزيةٍ للعالم الإسلامي برزت حركة الجهاد الإسلامي نتاج تلك الحالة عام 1980[552]، فقد إعتمدتْ الحركةَ على كثير من وسائل المقاومة الشعبية عبر مراحلِ نضالها من مظاهراتٍ وبياناتٍ ومنشوراتٍ وإعتصامات وإضرابات. رغم تبنيها الكفاح المسلح لصد العدوان الإسرائيلي عن الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقوقه المشروعة، وحركة الجهاد الإسلامي تنطلق في ثوابتها ومرتكزاتها الفكرية مِن أن فلسطين أرض إسلامية، والجهاد لتحرير فلسطين واجب شرعي وفرض على أهل فلسطين، فالجهادُ المسلحُ هو الطريق لدفع العُدوان والصراع مع الكيان الصهيوني هو صراع وجود، فالسلامُ العادلُ هو الذي يعيد كامل فلسطين لأهلها[553]. كما أنهُ لا بد من الإشارة إلا أنه من بين أسرى حركة الجهاد الإسلامي والذي خاض معركة الإضراب عن الطعام لأكثر من ستين يومًا في نضاله من أجل حريته داخل السجون الإسرائيلية وهو خضر عدنان والذي تم الإفراج عنه[554].

الفقرة الرابعة : المقاومة الشعبية من منظور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

يعودُ تأسيسُ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطيني إلى هزيمة حزيران عام 1967، حيث جاء في البيان السياسي للجبهة الشعبية مؤكدة على العمل الفدائي والكفاح المسلح[555]. هذا فإن المؤتمر الوطني السادس الذي عقد في يوليو عام 2000 قد أكد من جديد على أهمية ودور الكفاح المسلح

=المباشر مع الإحتلال. أنظر: خالد مشعل، سنتخذ قرارنا حول النضال ضد إسرائيل بالتوافق مع الفصائل، وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 07-05-2011، تاريخ الزيارة 18-05-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.maannews.net/arb/viewdetails.aspx?id=385461

[551]- المركز الفلسطيني للإعلام، الصراع مع الصهيونية في فكر حماس، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، تاريخ الزيارة 17-05-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/who/who.htm .

[552]- مي عوض الله، حركة الجهاد الإسلامي المبادئ والإستراتيجية، موقع القدس أون لاين، 2012/11/12، تاريخ الزيارة 19-05-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.alqudsonline.com/contentdetails.asp?contentId=3954

[553]- الثوابت والمرتكزات التي ترتكز عليها حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، ملتقى الشهيد ياسر عرفات، بتاريخ 2012/12/31، تاريخ الزيارة 19-05-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.3rb48.com/vb/archive/index.php/t-31211.html

[554]- وقد تحدث خالد البطش وهو من أبرز قيادي حركة الجهاد الإسلامي الذي تحدث عن المقاومة الشعبية حيث قال "على الرغم من أن حركة الجهاد الإسلامي غير مقتنعة بمواجهة الإحتلال بالمسيرات السلمية فإنها لن تغرد خارج السرب بشرط أن لا تلغي حقنا في المقاومة المسلحة وأن لا تكون بديلة عنه"، كما يضيف على أن المقاومة الشعبية مقبولة على الرغم من أن العدو الإسرائيلي يجب أن يواجه بأدوات مؤلمة، حيث أن وبالرغم من إقتناعنا في الجهاد بأن العدو الإسرائيلي لا تنفع معه سوى المواجهة التي تؤلمه فإن موافقتنا على المقاومة السلمية ستكون بعد أن نتشاور مع حركتي فتح وحماس في هذا التوجه. أنظر: مأمون سويدان، المقاومة الشعبية في برنامج الفصائل الفلسطينية ومواقفها، مجلة سياسات، العدد 20، معهد السياسات العامة، رام الله، 2012، ص 82 .

555- أنه بتاريخ 1967/12/11 نص البيان على : "لقد كانت الهزيمة العسكرية التي لحقت بالجيوش العربية بداية مرحلة جديدة من العمل الثوري، تباشر فيه الجماهير دورها القيادي في مقارعة قوى الإمبريالية والصهيونية بالسلاح الذي أثبت للتاريخ أنه أفعل سلاح لسحق كافة أشكال العدوان الإستعماري، إذ أنه لا يوجد هناك شعار بعد اليوم نحمله ونردده سوى المقاومة المسلحة، وهي الأسلوب الوحيد والفعال الذي لا بد أن تلجأ إليه الجماهير الشعبية في تصديها للعدو الصهيوني وكل مصالحة وأماكن تواجده". أنظر: البيان التأسيسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الموقع الرسمي للجبهة الشعبية، بتاريخ 11-12-1967، الموقع الإلكتروني: http://www.pflp.ps/subject.php?art=67

في عملية التحرير، فقد جاء في المادة الخامسة من النظام الداخلي "تمارس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كافة أشكال النضال السياسية، والفكرية والإقتصادية، السلمية والعنفية، بما في ذلك الكفاح المسلح، مؤمنة بترابط وتكامل أشكال وأساليب ووسائل الكفاح وضرورة إجادة إستخدامها والتوفيق بينها وإستنباط وتعميم الأشكال الملائمة وفق الظروف الملموسة في كل مرحلة"[556]. وعليه فقد أكدت الجبهة الشعبية على أهمية المقاومة الشعبية وتعزيزها بكافة الإمكانيات التي تسعى من خلالها إلى كسب تعاطف الدول والوقوف إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة، كما أكدت على ضرورة المشاركة والإنخراطِ في المسيرات الجماهيرية والمقاطعةِ الإقتصادية للمنتجات الإسرائيلية التي كان للجبهة دورٌ فاعلٌ ورئيس فيها، خاصة بعد توقيع إتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية، بإعتبارها مقاومة شعبية وجماهيرية وليست مقاومة سلمية أو لاعنفية، فطبيعة الإحتلال الإستيطانية والتوسعية والإحتلالية هي التي تحدد طبيعة المقاومة وأدواتها وأساليبها .

الفقرة الخامسة: المقاومة الشعبية من منظور الجبهة الديمقراطية

بعد الإنتكاسات الكبرى التي مني منها المشروع القومي العربي بعد حرب حزيران عام 1967 وما كشفته عن مأزق برنامجها وعلى إثر ذلك تأسست الجبهة الديمقراطية في 1969/02/22، رغم تبنيها الكفاح المسلح إتجهت الجبهة في وقت مبكر عام 1973 نحو صياغة برنامج "حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس العربية"[557]. فقد إعتبرت الجبهة الديمقراطية الكفاح المسلح هو خيار حرب التحرير، إذ تبنت إستراتيجية الحرب الشعبية الطويلة الأمد، والتي تستند على ثلاثة أعمدة : الكفاح المسلح، النضال السياسي، النضال الجماهيري[558]، وفي هذا الإطار فالجبهة الديمقراطية ترى أن الأسلوب الأمثل والأكثر نجاعة والمناسب لمواجهة مخاطر الإحتلال في ظل الظروف السياسية التي تعصف بالقضية الفلسطينية هو أسلوبُ المقاومة الشعبية، كما أن معظم الإنتصارات السياسية في المحافل الدولية كان نابع من الإنتفاضات الشعبية المتواصلة للوقوف في وجهِ الإحتلال .

---

[556]- الموسوعة الفلسطينية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، النظام الداخلي، المؤتمر الوطني السادس، يوليو 2000، الموقع الإلكتروني http://www.palestinapedia.net

[557]- بطاقة تعريف بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، مجلة الحوار المتمدن، 2002/01/05، تاريخ الزيارة 22-05-2017، الموقع الإلكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=666

[558]- قيس عبد الكريم، وفهد سليمان، الجبهة الديمقراطية "النشأة والمسار"، شركة دار التقدم العربي، والدار الوطنية الجديدة، بيروت، 2009، ص 9 .

الفقرة السادسة : المقاومة الشعبية من منظور المبادرة الوطنية

تعد المباردة الوطنية حركة سياسية إجتماعية تسعى لحرية وإستقلال الشعب الفلسطيني وإزدهاره والمساهمة في تعزيزِ صمودهِ وثباته على الأرض، ذلك عن طريق دعم القطاعاتِ التعليميةِ والصحيةِ والزراعيةِ من أجل إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس. هذا وتتبنى المبادرة الوطنية ضمن برنامجها بحق اللاجئين بالعودة وإسقاطِ مشروع الدولة المؤقتة وجدار الفصل العنصري، كما تعمل الحركة على إستنهاض حركة تضامن دولية وعربية مع الشعب الفلسطيني وتعزيزها، إضافة إلى إمكانيةِ فرض العقوبات على إسرائيل[559]. فقد إعتبر الأمين العام للمبادرة الوطنية مصطفى البرغوثي بأن المقاومة الشعبية هي الخيار الأنسب في هذه المرحلةِ من مراحل المقاومة الوطنية الفلسطينية، فالهدف الإستراتيجي للنظام الفلسطيني يجب أن يكون "جعل تكلفة الإحتلال الإسرائيلي متصاعدة إلى درجة لا يمكن إحتمالها"[560]، كما يرى أنهُ يجب إشراك جميع فئات الشعب وعناصر المجتمع الفلسطيني، ويؤكد على أن مقاطعة المنتجات والسلع الإسرائيلية تمثل النموذج الأفضل لهذه المقاومة، فهي تؤذي الإقتصاد الإسرائيلي في الوقت الذي تعمل على إيجاد فرص عمل في السوق المحلي الفلسطيني، مما يعزز من صمود الشعب الفلسطيني على أرضه .

الفقرة السابعة : المقاومة الشعبية من منظور جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

لقد مارست جبهة النضال الشعبي وما زالت تمارس المقاومة الشعبية في سبيل دحرِ الإحتلال وقيام الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967[561]، كما أنها تعتبر المقاومة الشعبية هي أبرز وسائل المقاومة التي تحقق حالة الإجماع الوطني، كونها تعمل على زيادة حالة التضامن الدولي وكسب الرأي العام العالمي لنصرة القضية الفلسطينية، كما أنها مارست العديد من الوسائل الشعبية كتنظيم التظاهرات والإعتصامات خصوصا مع الأسرى الذين يعانون أشد وأقصى أنواع التعذيب داخل السجون، إضافة لِدعم صمود المزارعين الفلسطينيين أمام الهجمة الإستيطانية الشرسة لمصادرة أرضهم .

---

[559]- وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، البرنامج الإنتخابي للمبادرة الوطنية الفلسطينية، 2006، تاريخ الزيارة 24-05-2017، الموقع الإلكتروني http://www.wafainfo.ps/atemplate.espx?id=5114

[560]- مصطفى البرغوثي، فلسطين على مفترق طرق : خيار أم خيارات، المبادرة الوطنية الفلسطينية، رام الله، 2009، تاريخ الزيارة 26-05-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.almubadara.org/new/details.php?id=7084

[561]- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، النظام الداخلي، موقع جبهة النضال الرسمي، تاريخ الزيارة 01-06-2017، الموقع الإلكتروني http://www.nedalshabi.com/?page_id=2857

الفقرة الثامنة : المقاومة الشعبية من منظور الإتحاد الديمقراطي "فدا"

يرى أن المقاومة الشعبية التي مارسها الشعب الفلسطيني في الإنتفاضة الأولى أثناء مقاومة الإحتلال لها الأثر الكبير في تحقيق النتائج الإيجابية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وفي إبراز عدالة القضية الفلسطينية، وقد تميزت المقاومة الشعبية بأنها أشركت كل أطياف المجتمع الفلسطيني بها، عكس المقاومة المسلحة التي تقتصر على فئات محددة من المجتمع[562] .

الفقرة التاسعة : المقاومة الشعبية من منظور حزب الشعب الفلسطيني

يعد من الأحزاب الفلسطينية التي مارست المقاومة الشعبية[563]، فقد إعتمد على الوسائل السلمية لتحقيق أهدافه، وتبنى العمل الجماهيري والنقابي، وشارك في الإضرابات وحركات العصيان وعدم التعاون مع الإحتلال في كافة مراحل المقاومة الوطنية الفلسطينية، وعمل خلال إنتفاضة عام 1987 في إطار القيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضة[564]، كما تضمن الحزب ضمن برنامجه العمل على تأمين حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة ذات السيادة على حدود عام 1967، ويعتبر من أوائل الأحزاب التي دعت لمبدأ حل الدولتين والقبول بقرار التقسيم في العام 1947، مع حدوث ما حدث من نكبة في العام 1948[565]، فحزب الشعب يرى أن الكفاح الشعبي والجماهيري والمقاومة الشعبية تتقدم بإمتياز، لذلك يجب إعادة الإعتبار وحشد القوى من أجل إعتماد وتوسيع ممارسة أسلوب المقاومة الشعبية[566] .

---

[562]- وكالة معا الإخبارية، فدا ينظم ندوة حول "المقاومة الشعبية ودور فصائل منظمة التحرير"، 2010/12/18، تاريخ الزيارة 03-06-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.maannews.net/arb/viewdetails.aspx?id=343247

[563]- يعتبر حزب الشعب المقاومة الشعبية شكل من أشكال النضال الوطني ضد الإحتلال، وهي ليست بديلا عن الأشكال النضالية الأخرى ولكنها في الظروف الحالية قد تكون الأكثر ملائمة لظروف شعبنا، والأكثر إستجابة لمعطيات نقاط قوة وضعف سلطات الإحتلال، والأكثر إنسجاما مع توجهات ورؤى الرأي العام العالمي في هذه الظروف وفي هذا الزمن المنظور، هذا إلى جانب أنها تحوز على توافق وطني، وهي رافعة مهمة لتفعيل المشاركة الشعبية التي تراجعت في الفترة الأخيرة. كما أن حزب الشعب الفلسطيني لا يزال مؤمنا بالمقاومة الشعبية، وهي بمفهومه تعني ممارسة جماهير الشعب للفعل النضالي الشعبي بالحد الأدنى من العنف وبالحد الأقصى من المشاركة الشعبية، وذلك من أجل تحقيق أهداف وطنية. أنظر: خالد منصور، مقال بعنوان: المقاومة الشعبية كما يراها حزب الشعب، موقع حزب الشعب الفلسطيني، منشور بتاريخ 2014/04/18، الموقع الإلكتروني: http://www.ppp.ps/ar_page.php?id=f1df04y15851268yf1df04

[564]- باسم خضر حسن التميمي، المقاومة اللاعنفية في فلسطين فلسفتها وأدواتها وأثرها (1967- 1993)، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2007، ص 115-116 .

[565]- المادة الثانية من الباب الثاني من النظام الداخلي لحزب الشعب الفلسطيني، اليسار طريقنا نحو العدالة والديمقراطية والعدالة الإجتماعية، ص 61 .

[566]-المؤتمر الرابع لحزب الشعب الفلسطيني، البيان الختامي الصادر عن المؤتمر الرابع لحزب الشعب الفلسطيني، 6-2008/03/8، ص 194 .

الفرع الثالث : المقاومة الشعبية من منظور منظمات المجتمع المدني

فقد مارست ولا زالت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تمارس المقاومة الشعبية قبل الإنتفاضة الأولى وبعدها عبر مراحل تطور القضية الفلسطينية، وقد كان لها دور في تعزيز هذه المقاومة عن طريق العديد من الأنشطة والفعاليات التي مارستها عن طريق مقاطعة المنتجات الإسرائيلية من خلال القيام بحملات وطنية لهذا الغرض وترسيخها ضمن وسائل المقاومة المشروعة التي كفلتها المواثيق الدولية، وتعتبر هذه المنظمات نواة العمل الوطني الشعبي الفلسطيني، كما أنها تعمل على إعداد قوائم بأسماء منتجات المستوطنات وإرسالها للمنظمات الأهلية في أوروبا والحركات الإجتماعية لمقاطعتها دوليا. وتعمل المنظمات على إستقطاب المتضامنون الأجانب للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في صراعه مع الإحتلال، وتعمل على تثبيت إجراء حملات التضامن مع المزارعين في الريف والأغوار الفلسطينية من أجل دعم صمودهم أمام الإنتهاكات الإسرائيلية المستمرة بحقهم، والعمل على إشراك المتضامنين في حملات التضامن خصوصا في القرى الفلسطينية التي لا زالت تشهد حراكًا شعبيًا، والتي تتعرض للهدم من قبل قوات الإحتلال الإسرائيلي، لذلك فكل النشاطات التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني تصب في تعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين لمواجهة الإحتلال[567] .

إن لجوء المجتمع المدني لدعم جهود المقاومة الشعبية أصبح خيارًا أساسيًا وإستراتيجيًا ضمن نطاق عملها، ذلك من أجل التعاطف ومساندة القضية الفلسطينية، وإستخدام كافة الوسائل والطرق لكي تمكنها من إيصال رسالة لجميع دول العالم في دعم القضية الفلسطينية، وفي الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني من أجل نيل حقوقه المشروعة وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره وحق العودة والتي لا يزال الإحتلال الإسرائيلي يعمل على إنتهاكها، وهذا الهدف يتحقق عن طريق الحراك الواسع التي تقوم بها " م م م" على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كما تدعوا "م م م" إلى التوحد الميداني بين كافة أطياف المجتمع وتنسيق الفعاليات والجهود المبذولة من أجل دحر الإحتلال الصهيوني عن الأراضي الفلسطينية. وبناءً على ما سبق هناك العديد من الإشكاليات التي تحول ما بين المقاومة الشعبية وإستراتيجية العمل الوطني (الفقرة الأولى) وهناك العديد من

[567]- صحيفة الراية الإلكترونية القطرية، تصاعد المقاومة الشعبية في غزة، 2010/04/08، تاريخ الزيارة 06-06-2017، الموقع الإلكتروني http://www.raya.com/mob/getpage/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/55dc5485-387e-46ae-97ad-90721ddc5312

الصعوبات التي تؤثر على المقاومة الشعبية في فلسطين (الفقرة الثاني) وهذا ما سنحاول تناوله في هذا الفرع .

الفقرة الأولى: إشكالية العلاقة بين المقاومة الشعبية الفلسطينية وإستراتيجية العمل الوطني

إن المشكلة الأساسية تتمثل في عدم وجود إستراتيجية وطنية موحدة وبرنامج موحد بين كافة فصائل المقاومة الفلسطينية، وإعتبار هذا البرنامج هو خارطة الطريق التي تغير السياسة الخارجية الفلسطينية حتى يتم من خلالها الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، والتي تمثل بدورها وحدة الصف الفلسطيني، وتعزز من مكانته على الصعيد المحلي والوطني والدولي[568] .

وفي هذا الإطار أيضا فإن ممارسة الإحتلال الإسرائيلي التعسفية التي يعتمدها أثناء ممارسة الشعب الفلسطيني للإحتجاجات والمسيرات المنددة بجرائم الإحتلال تشكل عائقًا أساسيًا وإحدى إشكاليات العلاقة بينهما، ومن بين المشاكل أيضا أن حركة فتح قد تشكلت خارج الأراضي الفلسطينية، مما أثر على عملها من حيث تطوير أشكال النضال الفلسطيني لكي تتلائم مع الوضع الداخلي في الأراضي الفلسطينية[569]، وبالتالي فقد إتبعت خيار الكفاح المسلح مما شكل السمة الأساسية لأي نضال فلسطيني داخل المجتمع الفلسطيني. هذا ويوضح الدكتور الأزعر أن السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى إستئصال المقاومة في الأرض المحتلة تراوحت ما بين إجراءات الردع وإجراءات رد الفعل، وإجراءات الإحتواء السياسي والإقتصادي، وتحطيم البنية الثقافية والنفسية، وصولًا إلى محاولات إستئصال العنصر الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها، وأحيانا التجاهل وعدم الإكتراث[570] .

ومن بين الإشكاليات أيضا أن "م م م" أصبحت تنتمي للفصائل الفلسطينية، بحيث يسعى كل فصيل إلى إدارة هذه المنظمات وفق برنامجه ورؤيته وتوجهاته التي يراها ملائمة لمتطلبات المرحلة، مما أثر وشكل عائقًا أمام نطاق عملها. أضف إلى ذلك أن تباين النخبة السياسية الفلسطينية في أفكارها ومواقفها حول طبيعة النضال السياسي الفلسطيني وأدواته[571]، والتي لها

---

[568]- علي الكردي، الإستراتيجية الفلسطينية الموحدة ضرورة موضوعية، مجلة الهدف الإلكترونية، فبراير 2011، تاريخ الزيارة 07-0-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.alhadafmagazine.com/details/page_1.asp?idhadaf=1453

[569]- سمير الرنتيسي، آن الأوان فلسطينيا لخيار نيلسون مانديلا اللاعنفي، مجلة معابر، مايو 2011، تاريخ الزيارة 07-06-2017، الموقع الإلكتروني http://wwwmaaber.50megs.com/issue_january04/non_violence3.htm

[570]- محمد خالد الأزعر، المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والإنتفاضة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 210-211.

[571]- سمير الرنتيسي، آن الأوان فلسطينيا لخيار نيلسون مانديلا اللاعنفي، مرجع سابق .

الأثر الأكبر على المجتمع الفلسطيني وعلى مختلف مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وصمت المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية والإقليمية والدول الفاعلة دوليا على سلوكيات وممارسات وإعتداءات قوات الإحتلال في قمع المقاومة السلمية الشعبية الفلسطينية، التي تعد من بين المشكلات التي لا بد من الوقوف عليها وإيجاد الحلول المناسبة لها حتى يتم الإعداد لبرنامج فلسطيني موحد بين كافة الفصائل الفلسطينية، ذلك عن طريق إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية بإعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

الفقرة الثانية : صعوبات أنشطة المقاومة الشعبية في فلسطين

لقد أدرك الإحتلال الإسرائيلي أهمية المقاومة الشعبية الفلسطينية لما لها من مخاطر وقوة تأثير على النضال الفلسطيني قبل أن يدركها الشعب الفلسطيني، فهي تشكل جهدًا إضافيًا للنضال السياسي الذي تقوده منظمة التحرير الفلسطينية في كافة المحافل الدولية لحشد الدعم لعدالة القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في العيش بحرية وكرامة والعودة لدياره وإقامة دولته المستقلة، رغم ما حققته المقاومة الشعبية من نجاحات إلا أنها واجهت العديد من الصعوبات التي أدت إلى الحد من فاعليتها على الساحة الفلسطينية وتتجلى هذه الصعوبات فيما يلي :

1_ الظروف الصعبة التي مرت بها القضية الفلسطينية نتيجة الإنقسام الفلسطيني، فبدلا من توجيه البوصلة نحو التحرير ومواجهة العدو الصهيوني إنحرفت هذه البوصلة إلى إستنزاف الدم الفلسطيني الداخلي .

2_ بدل أن تتوسع المقاومة الشعبية لتشمل كافة الأراضي الفلسطينية تم حصرها في أماكن محدودة مثل نعلين والمعصرة وكفر قدوم .

3_ لقد تأثرت المقاومة الشعبية بالظروف المعيشية الصعبة التي يواجهها الفلسطينيون نتيجة عدم وجود إقتصاد متطور ومستقل، مما أدى إلى إنتشار البطالة، إذ أن هذه الظروف جعلت المقاومة الشعبية ليست من أولويات الشعب الفلسطيني. إضافة إلى تراجع تأصيل الثقافة الوطنية الفلسطينية، حيث أن الأحزاب الفلسطينية أصبحت مصالحها أسمى من المصالح الوطنية الفلسطينية، مما أدى

لحالة الإقتتال الداخلي، كما تراجع الإهتمام بقوة الشباب وقوة المجتمع الفلسطيني، حيث تم إستهلاك قوة الشباب وإستخدامهم في إطار حزبي ضيق مما أدى إلى تراجع البعد الثقافي الوطني .

4_ حداثة تجربة المقاومة الشعبية لجيل الشباب الذي عاصر فترة المقاومة المسلحة وهب على واقع إنتفاضة الأقصى، وممارسات عدوانية إسرائيلية شديدة العنف تجاه الفلسطينيين، مما ولد ثقافة تمجد مقاومة الإحتلال الإسرائيلي بالوسائل العنفية، ذلك نتيجة غياب ثقافة وطنية جامعة وواضحة في مقاومة الإحتلال .

5_ عدم توظيف الإعلام بصورة يمكن من خلالها التأثير في الرأي العام العالمي، وخاصة أن المقاومة الشعبية تحتاج إلى تغطية مستمرة من قبل الإعلام من أجل التأثير في الشعوب للإطلاع على ما يحدث داخل الأراضي الفلسطينية من إنتهاكات مستمرة بحق الفلسطينيين .

6_ إن تفعيل المقاومة الشعبية يتطلب إستراتيجية رسمية فلسطينية، لكن غيابها أدى إلى ضعف في التنسيق ما بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني والمؤسسات الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وإنعدام التنسيق مع الأنظمة العربية والمؤسسات العربية الفاعلة على المستوى الإقليمي والدولي كجامعة الدول العربية ومنظمات حقوق الإنسان .

الفقرة الثالثة : نماذج المقاومة الشعبية في فلسطين

مارس ويمارس الشعب الفلسطيني العديد من الإحتجاجات والمظاهرات[572] جراءَ الإعتداءات المتواصلة من قبل الإحتلال الإسرائيلي على القرى الفلسطينية المحيطة بجدار الفصل العنصري، فهناك العديد من أشكال المقاومة الشعبية التي يمارسها الشعب الفلسطيني :

[572]- تجدر الإشارة إلى أن إنتفاضة 1987 تعتبر نموذج للمقاومة الشعبية المدنية، حيث إشتملت على أوسع مشاركة شعبية فلسطينية وتميزت بطابعها الديمقراطي العميق، حيث المبادرة الجماهيرية والمشاركة الشعبية في تحديد أهدافها وبرامجها وآليات عملها، بحيث توفر تناغم كبير بين قيادتها وجماهيرها، وقد تجلى ذلك في الإلتزام ببيانات الإنتفاضة وتعليماتها، وفي التضامن والتكافل الإجتماعي العميق، والإحساس الشامل بالأمن والأمل، كما في الشعور بالإنتماء والحرص على المصلحة العامة. إن هذا ما يدفع لدعوة كافة القوى المناضلة والمناضلين ومؤسسات المجتمع المدني لإعادة تنظيم الذات في حركة مقاومة جماهيرية غير مسلحة (مدنية) مستفيدين من تجربة كفاح الشعب الفلسطيني الطويلة، ومن تجارب الآخرين في هذا المجال، فالنتائج التي حققتها إنتفاضة عام 1987 في عدة سنوات وحجم الخسائر القليلة قياسا بالأشكال الأخرى ونتائجها، تؤكد مدى فعالية أسلوب المقاومة الشعبية المدنية. أنظر: سالم أبو هواش، مقال بعنوان: التجربة الفلسطينية في المقاومة الشعبية المدنية، مرجع سابق .

أولا : الضفة الغربية

1_ قرية بدرس : فقد تم تشكيل أول لجنة شعبية تضم كافة أطياف مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب سياسية أو إجتماعية أو عائلية بتاريخ 2003/11/09، بحيث خرجت أول مظاهرة ونددت ضد بناء جدار الفصل العنصري الذي يعمل من خلاله الإحتلال الإسرائيلي إلى فصل المدن والقرى من خلاله، لتوسيع الرقعة الإستيطانية في الأراضي الفلسطينية وكان عدد المشاركين فيها 110[573] .

2_ قرية بلعين : فقد تعرضت القرية لهجمة إسرائيلية شرسة من أجل مصادرة الأراضي عام 2005[574]، بحيث سعى أهالي القرية إلى تنظيم حملات شعبية هدفها إيصال رسالة للإسرائيليين أن هذه المسيرات سلمية لا تهدف للعنف، بحيث إقتصرت على العنصر النسائي[575]. فقد قام الإحتلال الإسرائيلي بتوزيع إخطارات بتجريف الأراضي وإقتلاع أشجار الزيتون لإستكمال أعمال إقامة الجدار العنصري التوسعي، وما كان على أهالي القرية إلا أن يتبعوا ويبتكروا أشكالًا جديدة من المقاومة الشعبية تمثل في ربط أهالي القرية أنفسهم بالأشجار المعرضة للإقتلاع[576]. نتيجة للصمت الدولي قام المتظاهرون برفع أعلام دول فاعلة في المجتمع الدولي بحيث أغلقوا أفواههم بأشرطة لاصقة تعبيرا عن ذلك، كما إبتكر المتظاهرون أسلوب الجدار الحديدي الذي يمر فوق جثث الفلسطينيين، ذلك بوضع مجسم الجدار فوق أعناق المشاركين، إضافة إلى ذلك فقد حمل الأهالي في إحدى المسيرات مجسمات لمستعمرات إسرائيلية مقامة على أراضي القرية والقرى المجاورة وذلك إعتراضا على هذه المستعمرات : لبيد، وكريات سيفر، وحشمونئيم، وشيلات، وميتاتياهو، ومجسم ضخم لمدينة مودعين عيليت الإستيطانية .

3_ قرية نعلين : فقد قامت قوات الإحتلال الإسرائيلي على بدء العمل لإقامة الجدار على أراضي هذه القرية من أجل بناء جدار الفصل العنصري ومصادرة نحو 2600 دونم جديد من أراضيها

---

[573]- عبير قبطي، المقاومة الشعبية نجاحات وإخفاقات: باب الشمس نموذجا، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 95، ص 45 .

[574]- لقد بدأ أهالي قرية بلعين النضال بعدما صادر الإحتلال 1600 دونم من أراضي القرية التي تبلغ مساحتها 3992 دونما من أجل بناء جدار الفصل العنصري أي ما يقارب 40% من أراضي القرية بداية إقرار المشروع. أنظر : ربى عوض الله، دور الشباب الفلسطيني في المقاومة السلمية الشعبية، منشورات المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، 2012، ص 5 .

[575]- عبير قبطي، مرجع سابق، ص 45 .

[576]- ففي حكم المحكمة الإسرائيلية العليا في 2007/09/04 والذي يقضي بإعادة رسم مسار الجدار في قرية بلعين بإزاحته 500 متر خارج المنطقة العمرانية للقرية مما قربه أكثر نحو الخط الأخضر، وهذا يعني إعادة حوالي 1100 دونما للقرية. أنظر: محسن صالح، الجدار الفاصل في الضفة الغربية، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2010، ص 31-32 .

وكان ذلك بتاريخ 2008/05/24، ونتيجة لذلك تظاهر أكثر من 500 فلسطيني وأجنبي ونشطاء سلام إسرائيليين في مسيرة سلمية شعبية للتنديد بذلك[577]. حيث عمت المظاهرات أرجاء القرية، بحيث إستطاعوا ومن خلال إحتجاجاتهم إلى تأخير بناء الجدار، ومنع تحريك الآليات الثقيلة العاملة في بناء الجدار، وقد كان هذا الأخير في البداية عبارة عن سياج وأسلاك شائكة ومجسمات إلكترونية عالية الدقة، قام المتظاهرون بقطعه بإستمرار وتدمير تلك المجسمات[578]، مما جعل جنود الإحتلال يبنون جدارًا إسمنتيًا بإرتفاع ثلاثة أمتار لتفادي ما يفعله المتظاهرون، إلا أنه تم هدم مقاطع منه لعدة مرات .

4_ قرية المعصرة : منذ عام 2006 بدأت هذه المظاهرات والإحتجاجات تعم أرجاء القرية نتيجة قيام الإحتلال الإسرائيلي بمصادرة آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية التابعة لسكان القرية والقرى المجاورة، أم سلمونة، ووادي النيص، وجورة الشمعة، لغرض بناء الجدار الفاصل بالقرب من مستعمرة أفراتا[579]، وتتسم هذه المظاهرات بالهدوء، نتيجة قيام الإحتلال الإسرائيلي بسد طريق التظاهرات مما أدى إلى تفرقتها .

5_ قرية بيت أمر : منذ مارس عام 2009 بدأت المظاهرات السلمية الشعبية في هذه القرية، عند قيام الإحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية ليعمل من خلالها على توسيع الرقعة الإستيطانية، ولكن واجهت هذه الآليات الإسرائيلية مسيرات سلمية من قبل المتظاهرين، مما سعت قوات الإحتلال الإسرائيلي على تفريقهم عن طريق إستخدام القوة .

6_ قرية النبي صالح : نتيجة سيطرة المستوطنين من مستعمرة حلميش على عين القوس وعلى أراضي إضافية تابعة لسكان القرية، قام هؤلاء بالخروج بمظاهرات سلمية في عام 2009، وهذه المسيرات تصنف ضمن إطار اللاعنف، وذلك للإحتجاج على سلب الأراضي .

7_ قرية كفر قدوم : فقد أقيم إلى جوار هذه القرية مستعمرة كدوميم التي حاول الجيش الإسرائيلي من توسيعها وذلك في عام 2003 وأضيف إليها حي شمالي، وفي أعقاب هذا التوسيع قام الجيش بمنع صول السكان إلى الشارع الرئيسي الذي يربط بين القرية ومدينة نابلس، والذي يمر بين

---

[577]-عبير قبطي، مرجع سابق، ص 45 .

[578]- أريج، إقامة معبر جديد على أراضي قرية نعلين غرب رام الله، معهد الأبحاث التطبيقية- القدس، 3 مايو 2008، الموقع الإلكتروني http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1371

[579]- عدنان أبو عامر، الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين اللاعنفية والسياسية في قطاع غزة خلال الإنتفاضة الأولى 1987-1993، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2004، ص 67 .

المستعمرة وبين الحي الجديد، ويضطر السكان للسفر جراء ذلك عبر الشارع التفافي مما يطيل مدة السفر إلى نابلس، فهذه المعاناة التي أدت بسكان القرية إلى تنظيم مظاهرات بشكل أسبوعي منطلقين من أحد مساجد القرية مطالبين بفتح الشارع وذلك منذ يوليو 2011، وتتجه هذه المسيرات في الغالب تجاه منطقة الإغلاق التي أقيمت على الشارع وتلقي الخطابات عندها، حيث تنتهي المسيرات أحيانا بمواجهاتٍ مع الجيش الإسرائيلي[580] .

8- الخان الأحمر : يعد الخان الأحمر نموذجا لنحو 46 تجمعًا بدويًا تنتشر على طول الشريط الشرقي لجبال الضفة الغربية من طوباس شمالًا وحتى الخليل جنوبًا[581]، والبالغ عدد سكانها نحو 14 ألف نسمة، ويعيشون في ظل أوضاع جغرافية وخدماتية صعبة ويعتمدون في معيشتهم على رعي الماشية في المناطق الرعوية، التي تصنف وفق إتفاقية أوسلو مناطق "ج"، أي خاضعة للسيطرة الأمنية والإدارية الإسرائيلية. هذا فقد أصردت سلطات الإحتلال الإسرائيلي بتاريخ 25-05-2018 قرارا نهائيا بهدم تجمع الخان الأحمر، وتهجير سكانه البالغ عددهم 190 فردا، ويستهدف الإحتلال من وراء هذا القرار توصيل مستوطنتي "معالي أدوميم و كفار أدوميم" ضمن كتلة إستيطانية واحدة .

فلا شك أن معركة الخان الأحمر بما تمثله من مخاطر وضعت خيار المقاومة الشعبية السلمية الذي تتبناه القيادة الفلسطينية على المحك، من خلال إظهار قدرتها على الحَشدِ الكبير والمتواصل بمشاركة جميع أطياف الشعب، وقد كانت هناك فعاليات عديدة منها زيارة أعضاءِ اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة فتح وقادة من كافة الفصائل الأخرى. بحيث تم إطلاق العام الدراسي مبكرا وتم تحويل الخان الأحمر إلى هيئة محلية، كما تواجد طاقم هيئة الجدار والإستيطان ولجان المقاومة الشعبية على مدار الساعة وتقديم المساعدات العينية لسكان التجمع[582]، وعلى إثر ذلك فقد نجحت المقاومة الشعبية في إلغاء الإحتلال الإسرائيلي قرار هدم منطقة تجمع الخان الأحمر، وهذا ما يدل على نجاح المقاومة الشعبية الفلسطينية .

---

[580]- باسم خضر حسن التميمي، المقاومة اللاعنفية في فلسطين فلسفتها وأدواتها وأثرها (1967-1993)، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2007، ص 87 .

[581]- أحمد الحنيطي، التجمعات البدوية الفلسطينية : تخطيط أم تهجير قسري؟ مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، ديسمبر 2014 .

[582] - محمد هاشم الحروب، ورقة تقدير موقف "السياسات الإسرائيلية تجاه التجمعات البدوية وسبل مواجهتها... الخان الأحمر نموذجا"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 28 يوليو 2018، ص9 .

ثانيا : القدس : نتيجة الإعتداءات والإجراءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى والعمل على تهويده وتقسيمه ومنع وصول الآلاف من المسلمين للصلاة وأداء الشعائر الدينية، ونتيجة هدم المنازل ومصادرة الأراضي في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، لصالح تعزيز البناء الإستيطاني وإنشاء وحدات لإقامة المستوطنين، وتغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي في الضفة الغربية تمهيدا لتقليص المساحة المخصصة لإقامة الدولة الفلسطينية ضمن حدود الرابع من حزيران عام 1967، فقد إنطلقت بمدينة القدس بناءً على ذلك العديد من الفعاليات الشعبية لمقاومة الإحتلال، بحيث عم الغضب الشعبي الفلسطيني في كافة أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا ولم يجد الشبان الفلسطينيون أمامهم من خيار سوى تجديد المواجهة مع إسرائيل بأشكال وآليات جديدة، وقد شكلت مدينة القدس بمركزيتها الوطنية والدينية رافعة للهبة الجماهيرية، فمنها وحولها إنطلقت شرارة المواجهة الشعبية مع الإحتلال الإسرائيلي، لتمتد إلى جميع المدن والقرى في بداية شهر أكتوبر عام 2015، وبالتالي فهذه الهبة الشعبية حملت الإحتلال المسؤولية عن ما إقترفه من جرائم، حيث أقام الشعب الفلسطيني المسيرات والإعتصامات للمطالبة بإنهاء الإحتلال الإسرائيلي وتلبية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني[583]، ومن أشكال الفعاليات :

1_ الإحتجاجات والمسيرات : هذا ونتيجة الممارسات العدوانية من المستوطنين، وإستمرارهم بالتهديد بهدم منازل الفلسطينيين بعد الإقتحامات المتكررة، فقد قام أهالي مدينة القدس بممارسة الإحتجاجات والمسيرات نتيجة هذه الممارسات الهمجية التي يمارسها قطعان المستوطنين، وتنطبق هذه التظاهرات في بلدة سلوان بالقدس بشكل مستمر، وتعد المظاهرة الأسبوعية التي يقوم بها أهالي حي الشيخ جراح في شرقي القدس، من أكثر الأدلة على تجلي المقاومة الشعبية في المدينة، ضد الإستيطان والإستيلاء على منازل الفلسطينيين[584] .

2_ الإعتصامات : تعتبر أحد أشكال المقاومة الشعبية التي مارسها أهالي مدينة القدس، من أجل إجبار الإحتلال على وقف ممارساته العنصرية من توسيع الإستيطان وبناء جدار الفصل

[583] - عزام شعث، هبة شعبية أم إنتفاضة: مآلات المواجهة الشعبية الفلسطينية مع الإحتلال الإسرائيلي، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، مجلة آفاق سياسية، ديسمبر 2015، ص 55 .

[584]- مركز الزيتونة للدراسات، المقاومة الشعبية في فلسطين، تقرير معلومات عدد 26، بيروت، 2014 .

العنصري. وفي هذا الإطار فقد قامت وفود تمثل الفعاليات الوطنية بتاريخ 2008/08/01 خيمة الإعتصام التي أقيمت على أرض بيت حنينا القديمة شمال مدينة القدس، للتضامن مع أصحاب الأراضي المهددة بالتجريف وإقتلاع الأشجار. كما توجهت العديد من الوفود الرسمية والشعبية والشخصيات الإعتبارية والوفود الأوروبية لخيمة الإعتصام في حي البستان ووادي حلوة ببلدة سلوان إلى الجنوب من المسجد الأقصى بتاريخ 2009/02/25، وذلك للتضامن مع السكان ضد هدم منازلهم لصالح مخططات صهيونية خطيرة في المنطقة[585] .

ثالثا : قطاع غزة : بعد إخلاء الإحتلال الإسرائيلي لمستوطنات القطاع عام 2005، برز في قطاع غزة العديد من أشكال المقاومة الشعبية والتي أدت إلى حصر الإحتكاك المباشر لسكان القطاع مع الكيان الإسرائيلي في منطقة الشريط الحدودي وفي المنطقة البحرية قبالة قطاع غزة[586]. هذا فقد أقام الإحتلال الصهيوني على طول الحدود الشرقية والشمالية للقطاع منطقة عازلة، بحيث يتوجه المئات من النشطاء الفلسطينيين مساء كل يوم جمعة لإختراق تلك المنطقة، فيحمل الناشطون العلم الفلسطيني وشتل الزيتون، وعشرات اللافتات الرافضة لإقامة المنطقة الأمنية العازلة والحصار في مشهد يحاكي المقاومة الشعبية في قرية بعلين غير أن إكتمال الصورة ونجاح أهدافها يحتاج إلى المزيد من التنظيم[587]. فالمحاولات لكسر الحصار ليست بالكثيرة، ولكن في نفس الوقت فقد نجح ناشطون في كسر الحصار لفترة قصيرة، بإجتيازهم حدود الستة أميال البحرية التي تفرضها سلطات الإحتلال، وفي نفس السياق فقد أعلن إئتلاف شباب الإنتفاضة- فلسطين أن قافلة الصمود والعدالة التي أطلقها في 2013/12/02 تمكنت بالفعل من كسر الحصار البحري المفروض على قطاع غزة عبر الوصول لمسافة ستة أميال داخل عرض البحر، بالرغم من التهديدات الإسرائيلية بمواجهتها ومنعها حال تجاوزها حاجز الستة أميال[588]. كما أعلن في بيان له بأن متضامنين وصحفيين أجانب شاركوا في القافلة، وذكر أن 20 قاربا يحمل قرابة 200 صحفي ومتضامن

585- ومن حملات التضامن أيضا زيارة خيمة أم كامل في حي الشيخ جراح، والتي تم طردها من بيتها بالقوة لصالح جماعات يهودية متطرفة، فضلا عن هدم خيمتها التي تقيم فيها سبع مرات لما باتت تمثله الخيمة من حالة رمزية لصمود المواطنين المقدسيين في مدينتهم، كما أن اللجنة الوطنية لمقاومة الإبعاد في القدس أقامت خيمة بمقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القدس المحتلة، والتي يعتصم فيها نواب القدس ووزيرها الأسبق خالد أبو عرفة مشاركة المزيد من الوفود التضامنية المحلية والأجنبية إحتجاجا على قرارات الإحتلال بإبعادهم عن مدينتهم القدس. أنظر: جهاد أبو العيس، أم كامل... سفيرة الصمود بالقدس "خلال مشاركة أم كامل في أسبوع القدس السابع بالكويت"، الكويت، الجزيرة نت، بتاريخ 2010/05/11، الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2010/5/11

586- علاء عطا الله، هل تجد المقاومة الشعبية موطئ قدم لها في غزة؟، موقع صحيفة الرأي الإلكترونية، لندن، 2014/02/21، تاريخ الزيارة 14-06-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.raialyoum.com/?p=55278

587-علاء عطا الله، مرجع سابق .

588- اخبار العربية، ناشطون فلسطينيون يكسرون الحصار على غزة، 2013/12/02، تاريخ الزيارة 16-06-2017، الموقع الإلكتروني
http://www.inewsarabia.com/395

وناشط جابوا عرض بحر غزة، وألقى المشاركون في الفعالية زجاجات تحمل رسائل للمجتمع الدولي باللغتين العربية والإنجليزية كرسالة رمزية للمجتمع الدولي .

كما لا يخفى أن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة خرج بمناسبة إحياء ذكرى يوم الأرض في 30 مارس 2018، حيث إنطلقت مسيرات العودة السلمية إلى دياره التي هُجر منها، وقد إتجهت إلى الشريط الحدودي لقطاع غزة ، فهذه ليست المرة الأولى التي تنظم فيها مسيرات تتجه نحو السياج الحدودي ولكن تعتبر الأخطر وفقا للتقديرات الفلسطينية والإسرائيلية، حيث تشكل هذه المسيرة وفقا للفصائل الفلسطينية ردا شعبيًا فلسطينيًا على صفقة القرن وقرار ترامب بإعتبار القدس عاصمة لإسرائيل .

المطلب الثاني : أثر الدبلوماسية المدنية في رفع الحصار عن قطاع غزة

بعد دخول حركة حماس في الإنتخابات التشريعية الثانية فقد واجهت حملات دبلوماسية إسرائيلية لدفع حماس للإعتراف بإسرائيل والإعتراف بالإتفاقيات الموقعة والتي تبنتها اللجنة الرباعية الدولية[589]، ونتيجة رفض حماس لها تم فرض الحصار الظالم على سكان قطاع غزة في أكبر عملية عقاب جماعي لأكثر من عشر سنوات. وهذا ساهم في خلق أكبر حالة تضامن شعبي لمواجهة الحصار على قطاع غزة، وبدأت الوفود الشعبية من مختلف أقطار العالم بالقدوم إلى قطاع غزة بمختلف الطرق من أجل تخفيف حدة الحصار، وللإطلاع على عدد الوفود مع عدد الأشخاص الذين وصلوا إلى غزة منذ بداية عدوان 2012 حتى نهاية مايو 2014 أنظر الجدول الموالي .

[589]- راجع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، مؤتمر صحفي في مقر الأمم المتحدة، بتاريخ 9 ماي 2006، في نص مؤتمر صحفي حول الشرق الأوسط للأمين العام كوفي عنان، مبادئ اللجنة الرباعية، الموقع الألكتروني :
http://www.domino.un.org/unispal.nsf/b792301807650d6685256cef0073cb80/f54947c91ea0fc568525716a004ebdc0?opendocument

الشهر	عدد الوفود	عدد الأشخاص
نوفمبر 2012	104	2874
ديسمبر 2012	117	3337
يناير 2013	55	1281
فبراير 2013	42	1219
مارس 2013	29	496
أبريل 2013	22	328
ماي 2013	26	574
يونيو 2013	33	473
يوليو 2013	3	55
أغسطس 2013	4	56
سبتمبر 2013	1	1
أكتوبر 2013	1	2
نوفمبر 2013	0	0
ديسمبر 2013	2	27
يناير 2014	3	32
فبراير 2014	0	0
مارس 2014	1	6
أبريل 2014	2	38
ماي 2014	2	33
المجموع	477	10832

تفصيل عدد الوفود مع عدد الأشخاص الذين وصلوا إلى غزة منذ بداية عدوان 2012 حتى نهاية ماي 2014

تقارير وزارة الخارجية الفلسطينية، غزة، عام 2015

وعليه إرتأينا التطرق لدور الدبلوماسية المدنية الفلسطينية ممثلة في الفصائل والأحزاب الفلسطينية، ولجان التصدي لهذا الحصار اللجان الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني التي عملت على رفع الحصار عن قطاع غزة.

الفرع الأول : دور الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية

إن الدور الأساسي والمحوري الذي مارسته وتمارسه الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية في دعم القضية الفلسطينية، يتمثل في تنظيم الحشد الكبير من مختلف أطياف مؤسسات المجتمع المدني الإقليمية والأوروبية للوقوف إلى جانب هذه القضية، وأيضا لما لهذه الأحزاب من تجربة نضالية على مر السنوات الطويلة التي مرت على القضية الفلسطينية، وفي هذا الإطار سنحاول التطرق إلى دور مختلف الفصائل والأحزاب في رفع الحصار عن قطاع غزة، على أن نتناول الفصائل التي لها تأثير على الساحة الوطنية .

الفقرة الأولى : الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية

إن المأساة التي عاشها الشعب الفلسطيني من ويلات الإحتلال الإسرائيلي من نكبة عام 1948 مرورًا بالإجتياح الإسرائيلي على غزة عام 1956 أثناء العدوان الثلاثي على مصر، وهذا ما ساعد على بروز الفكر المقاوم الفلسطيني للتحرر من الإحتلال مستدلا بذلك من الثورة الجزائرية التي أصبحت مثالا يحتذى به[590]، وفي عام 1957 ظهر جيل جديد من الشباب الفلسطيني يحملون معتقدات جديدة، أحد هذه التيارات تأثر بما قامت به الدول العربية القومية من خلال الجامعة العربية، في حين أن التيار الآخر كان مختلفا ويعمل في الخفاء حتى ظهر مستقلًا عن غيره في مواقع شتى من تجمعات الفلسطينيين في الشتات[591]، وبالتالي سنحاول التطرق بإيجاز لمختلف الفصائل الفلسطينية .

أولا : الفصائل المنضمة لمنظمة التحرير الفلسطينية

1_ حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" : ظهرت حركة فتح إلى العلن في الأول من يناير عام 1965، حيث أصدرت بيانًا يحمل توقيع قوات العاصفة ويكشف تنفيذ عملية تفجير مضخة مياه إسرائيلية، وقبل هذا التاريخ فقد أمضت الحركة الفتية ست سنوات في التمهيد سرا لإطلاق الكفاح المسلح[592]. ويبدو أن التطور النظري لحركة فتح إرتكز على مبدأ العنف الثوري وإرتكزت على بعض المبادئ صاغتها في عام 1958[593]. فتح هي إختصار لجملة "حركة تحرير فلسطين"[594]، ومن أهدافها إبراز الكيان الفلسطيني والدفاع عنه ككيان مستقل يسعى لتحرير أرضه عن طريق الكفاح المسلح طويل الأمد والحرب الشعبية وفقا لعدة إستراتيجيات وتقنيات محددة[595]،

---

[590]- علي بدوان، صفحات من تاريخ الكفاح المسلح، التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة النشأة والمصائر، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2008، ص 39 .

[591] -سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة عطا عبد الوهاب، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 360 .

[592]- يزيد صايغ، التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني –دراسات خاصة- المجلد الخامس، دراسات القضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 1990، ص 386 .

[593]- يمكن إيجاز هذه المبادئ في ما يلي :

1_ العنف الثوري هو السبيل الوحيد لتحرير الوطن .

2_ هذا العنف يجب أن تمارسه الجماهير الشعبية .

3_ هدف هذا العنف هو تصفية الهوية الصهيونية بجميع أشكالها السياسية والإقتصادية والعسكرية .

4_ يجب أن يبقى هذا العمل الثوري الفلسطيني غير مرتبط برقابة أحزاب أو دول. أنظر: ماهر الشريف، البحث عن كيان (دراسة الفكر السياسي الفلسطيني 1908- 1993)، الطبعة الأولى، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا (قبرص)، 1995، ص 113 .

[594]- سميح فرسون، مرجع سابق، ص 363

[595]- زهير المصري، إتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، مكتبة اليازجي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، غزة، فلسطين، 2008، ص 58 .

وبدأت العمليات والمقاومة السرية عام 1956 بقيادة خليل الوزير، وقد كانت بداية إنطلاقة الثورة الفلسطينية عام 1965، وقد حددت حركة فتح منطلقاتها الفكرية في المبادئ التي تضمنها الميثاق التأسيسي الذي تم صياغته في مؤتمرها الثاني في العام 1968[596]، وإستمرت الحركة في قيادة العمل الوطني الفلسطيني إلى أن وصلت به لقيام السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة[597].

2_ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين : نتيجة للإئتلاف بين حركة القوميين العرب والجبهة القومية لتحرير فلسطين، ومجموعة الضباط الأحرار وجبهة التحرير الفلسطينية، ومجموعة أبطال العودة، تشكلت هذه المجموعات بغطاء مالي وعسكري من منظمة التحرير ثم عقد مؤتمر أبريل عام 1963 لحركة القوميين العرب في بيروت، وعلى إثره تم تأسيس الجناح العسكري لحركة القوميين العرب، ونفذ هذا الجناح العسكري أولى عملياته بتاريخ 1966/10/21 في الجليل شمال فلسطين المحتلة[598]. هذا وبعد حرب يونيو 1967 أعلن الدكتور جورج حبش قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين[599] بتاريخ 7 ديسمبر 1967، ووفقا للبيان التأسيسي الموجه للشعب الفلسطيني فقد تبنى ودعى إلى الكفاح المسلح والعنف الثوري المضاد ضد الإحتلال[600].

3_ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين : بعد الإنشقاق في صفوف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تأسست بتاريخ 11 فبراير 1969 بزعامة نايف حواتة[601]، فالجبهة ساهمت في الحوار الفكري للوحدة الفلسطينية والتصدي للمؤامرات، كما أنها شاركت في اللجنة التنفيذية وفي اللجنة المركزية وفي القيادة الموحدة[602]. هذا فقد تبنت الجبهة الحرب الشعبية طويلة الأمد مع الإحتلال لنيل حقوق الشعب الفلسطيني وعارضت فكرة الدولة الفلسطينية المقترح إنشائها على جزء من

---

[596]- شكلت حركة فتح مع الحركات اليسارية التي إنضمت إليها لاحقا، أداة لصحوة وطنية جديدة، أدت إلى عودة الفلسطينيين إلى الواجهة الرئيسية في نهاية الستينيات من القرن الماضي ليصبحوا المدافعين الأساسيين عن حقوقهم، كما أن مساهمة حركة فتح وحركات ما بعد عام 1967 في بلورة حركة وطنية لا ينكر، أكثر من ذلك شكلت هذه المساهمة إحساسا متجددا بالهوية الفلسطينية. أنظر: محمد عبد الله أبو مطر، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية والضغوط الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 53-54 .

[597]- إياد البرغوثي، العلمانية السياسية والمسألة الدينية، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، فلسطين، 2012، ص 31 .

[598]-علي بدوان، مرجع سابق، ص 62-63 .

[599]- تجدر الإشارة إلى أن للجبهة الشعبية أهداف إستراتيجية وهو تحرير فلسطين من الإحتلال الإستعماري، وإقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس، إضافة إلى أن الجبهة الشعبية تخوض الهدف المرحلي للنضال جنبا إلى جنب مع سائر قوى الثورة الفلسطينية وهو إنتزاع حق العودة وتقرير المصير، وبذلك فقد إنضمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى منظمة التحرير الفلسطينية عام 1968، وشاركت في أعمال المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية. أنظر: دينا سمك، الجبهة الشعبية والبديل اليساري المقاوم في فلسطين، أوراق إشتراكية، العدد 14، ص 45-47. وكذلك: علي بدوان، مرجع سابق، ص 64 .

[600]-علي بدوان، مرجع سابق، ص 62-63 .

[601]- يزيد صايغ، التجربة العسكرية الفلسطينية، الطبعة الأولى، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني- الدراسات الخاصة-، المجلد الخامس (دراسات القضية الفلسطينية)، بيروت، 1990، ص 410 .

[602]- إياد البرغوثي، مرجع سابق، ص 87 .

الأراضي الفلسطينية، كما عارضت جميع الحلول السلمية وخاصة قراري مجلس الأمن 242 و 383، كما أنها كانت توازي بين العمل الدبلوماسي والعمل العسكري لتحقيق الأهداف الوطنية، وهكذا تكون الجبهة قد وافقت حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية في البرنامج السياسي المرحلي، الذي يسعى إلى إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء من تراب فلسطين بعد تحريره[603] .

4_ حزب الشعب الفلسطيني (الحزب الشيوعي الفلسطيني سابقا) : لقد طالب هذا الحزب والذي تأسس في أغسطس عام 1953 في قطاع غزة القوات الإسرائيلية والعربية بالإنسحاب من المنطقة التي خصصها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة للفلسطينيين، لإتاحة الفرصة لإنشاء دولة عربية فلسطينية مستقلة وديمقراطية تجمع اللاجئين الفلسطينيين من منافيهم[604]، حيث يعتبر هذا الحزب هو التنظيم الوحيد الذي إعترف بقرار التقسيم الصادر عام 1947 ومن ثم بالقرارين 224 و 338، وكافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، وكان يطالب بضرورة إعتراف منظمة التحرير والتنظيمات الفلسطينية الأخرى بتلك القرارات الدولية لإعتقاده أن ذلك سيوفر لها دعمًا وقبولًا ومساندة عالمية وعربية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحزب رحب بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وإعترف في عام 1973 بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، كما وافق عام 1974 على برنامجها المرحلي، وعده مقبولا ولكن مع ذلك يحتاج إلى وضوح أكثر[605] .

5_ جبهة النضال الشعبي الفلسطيني : لقد تم إنشاء العديد من المنظمات الثورية الفلسطينية بعد حرب يونيو عام 1967، ومن بينها جبهة النضال الشعبي الفلسطيني برئاسة صبحي غوشة، وقد تمثلت إستراتيجيتها في إتخاذ الحرب الشعبية الطويلة مع الإحتلال وذلك بعد إنشائها أولى خلاياها في يوليو 1967[606]. فبعد فشلها في إنشاء قواعد لها في فلسطين المحتلة، إنتقل المركز الرئيسي لها إلى الأردن، وبقي فدائيوها في الأردن حتى يوليو 1971 حينما إنتقلوا إلى سوريا وبعد ذلك إلى لبنان. فقد شاركت الجبهة[607] في المؤتمر الأول لحركة المقاومة الفلسطينية المنعقد في القاهرة يناير

---

[603]- أشرف محمد إسماعيل، تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، العربي للنشر والتوزيع، 2007، ص 52 .

[604]-إياد البرغوثي، مرجع سابق، ص 99 .

[605]- إياد البرغوثي، مرجع سابق، ص 100 .

[606]-عبد الله برهم، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية "إشكالية الهيكلية والبرامج"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2007، ص 153 .

607- تجدر الإشارة إلى أن جبهة النضال الشعبي أكدت التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني وقاومت كل الحلول والمشروعات التصفوية الإستسلامية، وكان لها أهداف ومهمات شملت الحق المطلق للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وضرورة العمل على إبراز الشخصية الفلسطينية، وإستقلال الثورة

1968، والذي دعت إليه حركة فتح وأعلنت ترحيبها بإنشاء القيادة الفلسطينية الموحدة، وإنضمت إلى قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني وصفوف منظمة التحرير الفلسطينية في 20 سبتمبر 1969، كما إشتركت الجبهة في اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية للمنظمة[608] .

6_ حزب الإتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" : نتيجة إنشقاق الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تأسس هذا الحزب برئاسة ياسر عبد ربه عام 1989، وعلى ضوء ذلك تم صياغة البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب، وتمت المصادقة عليهما في المؤتمر الوطني العام التأسيسي للحزب الذي إنعقد في سبتمبر 1991، ويشمل البرنامج السياسي للحزب مبادئ متعددة أهمها : الحرية وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، مواجهة تهويد القدس والإستيطان ومصادرة الأراضي والقمع والحصار، عودة النازحين واللاجئين[609] .

7_ جبهة التحرير العربية : فقد تكونت الجبهة في أواخر عام 1968، ولم يتم الإعلان عن ذلك إلا في 31 أغسطس 1969، وقد إتخذت جبهة التحرير العربية بغداد مقرًا رئيسيًا لها ولقواعدها، واستخدمت معسكرات الجيش العراقي النظامية وشكلت قواعد كبيرة لها في لبنان، كما أنشئت معسكرات خاصة لتدريب مقاتليها منذ بداية السبعينات[610]. إن الجبهة رفضت جميع الصيغ والأشكال التي ترمي إلى إستدراج أي قطاع من قطاعات الشعب الفلسطيني إلى المشاركة في ما عدته حلولا إستسلامية وتصفوية، إضافة إلى رفضها للقرار 242 ومشروع روجرز، وباقي القرارات التي تدعوا إلى الإعتراف بدولة إسرائيل، كما أنها لم تنضم لمنظمة التحرير، ولكنها إنضمت إلى المجلس الوطني الفلسطيني إبان أحداث سبتمبر 1970، بيد أنها كانت قد إنضمت إلى قيادة الكفاح الفلسطيني المسلح في أغسطس عام 1969، وهذا ما يناقض مواقفها السياسية تماما لأن قيادة الكفاح المسلح هي منظمة التحرير الفلسطينية[611] .

الفلسطينية، كما أكدت على أن الإمبريالية والصهيونية والرجعية هي العدو الحقيقي للشعب الفلسطيني والشعب العربي، إضافة إلى تأكيدها على أن الثورة المسلحة ضرورة لا بد منها لتدمير قوة الخصم، ولا يمكن حسم التناقض مع العدو سلما، ولكن بثورة مسلحة وحرب شعبية طويلة الأمد .

[608]-عبد الله برهم، نفس المرجع، ص 153 .

[609]-عبد الله برهم، نفس المرجع، ص 152 .

[610]-إياد البرغوثي، مرجع سابق، ص 147 .

[611]- إياد البرغوثي، مرجع سابق، ص 147 .

ثانيا : الفصائل غير المنضمة لمنظمة التحرير الفلسطينية

1_ حركة الجهاد الإسلامي : حتى إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 لم يكن لجماعة الإخوان المسلمين أي دور فعال لمواجهة الإحتلال، فالمرحلة لا تزال مرحلة إعداد وتربية الجيل الإسلامي الذي سيقود تحول المجتمع إلى مجتمع إسلامي كمقدمة لإعلان الجهاد على إسرائيل[612]. فقد تطور فكر الحركة وأصبحت تميل بإتجاه الجهاد العسكري، حيث أسفرت عن تأسيس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين عام 1980 على يد كل من فتحي الشقاقي وعبد العزيز عودة[613]، إضافة للدكتور رمضان شلح ومحمد الهندي ونافذ عزام[614]، وفكر الحركة يدعوا للعمل المباشر ضد الإحتلال الإسرائيلي[615]، وقد تبنى الجهاد الإسلامي الإسلام الثوري وسيلة للتقدم بالصراع ضد إسرائيل كوسيلة لأسلحة المجتمع الفلسطيني[616]، كما مزجت بين الدين والوطنية وآمنت بالكفاح المسلح ضد الإحتلال الإسرائيلي[617] .

2_ حركة المقاومة الإسلامية حماس : لقد إستطاع بعض قيادات جماعة الإخوان المسلمين بعد هزيمة عام 1967 أن يحافظوا على فكر الحركة ومنهجها على الأقل في عقولهم ونفوسهم، وبذلك فقد بدأ نشاط هؤلاء في السبعينات من القرن الماضي حيث تم تأسيس المجمع الإسلامي عام 1973، وعلى هذا الأساس فقد أصبح للإخوان المسلمين جسم في غزة يستطيع أن يمارس مهامه بسهولة من داخل المساجد، وظل ذلك الإهتمام في الضفة وغزة حتى عام 1987 مقصور على نشاطات تربوية وجماهيرية غايتها إصلاح الفرد ولا تتطرق إلى مقاومة الإحتلال[618]. هذا فقد تم تأسيس حركة حماس إنطلاقا من قطاع غزة ليمتد نشاطها للضفة الفلسطينية في يناير عام 1988، وذلك بعد إندلاع الإنتفاضة الشعبية عام 1987، وقد قامت الحركة بنشر ميثاقها في أغسطس عام 1988 والذي حدد منطلقات الحركة الفكرية وأهدافها[619] .

---

[612]- إياد البرغوثي، مرجع سابق، ص 34 .

[613]- زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الأسوار، عكا، أيلول 1989، ص 114 .

[614]-علي بدوان، مرجع سابق، ص 223 .

[615]- زهير المصري، مرجع سابق، ص 268 .

[616]-أراهام مشعال و شاؤول وسيلع، عصر حماس، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2009، ص 52 .

[617]- زياد أبو عمرو، مرجع سابق، 1995، ص 152 .

[618]- أراهام مشعال و شاؤول وسيلع، مرجع سابق، 2009، ص 17 .

[619]- تركز الهوية الأيديولوجية لحركة حماس وطرحها السياسي الفكري على النقاط التالية :

1_أنها حركة جهادية شعبية إسلامية تستند في فكرها ووسائلها ووسياستها ومواقفها إلى تعاليم الإسلام وتراثه الفقهي .

2_ تؤمن بتوسيع دائرة الصراع ضد المشروع الصهيوني ليشمل الإطارين العربي والإسلامي، وأن تحرير فلسطين لن يتم إلا بتضافر جهود المسلمين جميعا، وأن الإسلام هو المؤهل الوحيد لتفجير طاقات الأمة وتحرير فلسطين .

3_ المبادرة الوطنية الفلسطينية : لقد تأسست المبادرة الوطنية الفلسطينية عام 2002، حيث تعتبر حركة سياسية إجتماعية فلسطينية[620]، ومؤسسوها الدكتور حيدر عبد الشافي ، ومصطفى البرغوثي، وإبراهيم الدقاق، والراحل إدوارد سعيد، ومن أيديولوجياتها النهوض بالشعب الفلسطيني نحو الحرية والإستقلال ومن أجل العدالة والنزاهة والعيش الكريم[621] .

4_ لجان المقاومة الشعبية : لقد تأسست لجان المقاومة الشعبية منذ إندلاع إنتفاضة الأقصى عام 2000 بهدف مقاومة الإحتلال والحفاظ على راية الإسلام والحفاظ على الإنتفاضة والمقاومة، إذ تعتبر لجان إسلامية، وإطار شعبي كفاحي مسلم مستقل بذاته[622]، وتعتبرهما خيار إستراتيجي للشعب الفلسطيني لدحر الإحتلال وتحقيق كامل الأهداف المشروعة له، ومن ثوابت هذه الحركة: الحرص على العقيدة الإسلامية والقضية الفلسطينية وصيانة ثوابتها من التآكل، ورفض مشروع أوسلو الذي لم يجلب للشعب الفلسطيني سوى مزيد من تكريس الإحتلال وزيادة المستوطنات في ظل مستنقع من المفاوضات العقيمة وغير المنتهية، وإعتماد المقاومة بكافة أشكالها طريقا لتحرير فلسطين .

5_ الطريق الثالث "فلسطين" : لقد تأسس هذا الحزب في 16 ديسمبر 2005 برئاسة كل من سلام فياض وحنان عشرواي، إذ يعتبر أحدث وأصغر حزب سياسي فلسطيني وسطي يطرح نفسه كبديل لنظام الحزبين حماس وفتح، وفي إنتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في يناير 2006 حصل الحزب على 2.41% من الأصوات الشعبية وفاز بذلك بمقعدين من مقاعد المجلس

3_ تؤمن بأن قضية فلسطين قضية إسلامية أساسا وأنها أمانة في عنق كل مسلم وأن تحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان .

4_ ترى أن الجهاد هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، ولكنها ترى أن الجهاد يجب أن يستند إلى منظومة متكاملة: سياسية وتربوية وإجتماعية وإقتصادية لتوفير شروط النهضة وحركة التغيير لبناء متكامل لجيل الجهاد والتحرير .

5_ ترى أن فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة لا يصح التفريط أو التنازل عنها أو عن أي جزء منها. أنظر: محسن محمد صالح، فلسطين "دراسات منهجية في القضية الفلسطينية"، الطبعة الأولى، مركز الإعلام العربي، مصر، 2003، ص 411 .

[620]- إن البرنامج السياسي للمبادرة الوطنية يدعوا إلى التصدي للضغوط الإسرائيلية والعمل على إستمرار الكفاح الوطني من أجل إنهاء الإحتلال والإستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية وحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، والعمل على كسر الحصار وإفشاله، كما أنها تطالب بإصلاح جذري حقيقي وشامل ويتم برؤية فلسطينية كفاحية متفائلة بهدف تعزيز الصمود الوطني والوحدة وإعادة الثقة للمواطنين والمناضلين الفلسطينيين وأبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، كما تركز المبادرة في برنامجها على الكفاح للإفراج عن الأسرى والمعتقلين في سجون الإحتلال، وتفعيل دور الجاليات وأبناء الشعب الفلسطيني في الشتات، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني، وتصعيد حملة التضامن الشعبية الدولية مع الشعب الفلسطيني. أنظر: عبد الله أحمد محمود برهم، إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية إشكالية "الهيكلية والبرنامج"، رسالة ماجستير، جامعة النجاح- نابلس، فلسطين، 2007، ص 166 .

[621]- إيهاب فراونة، منظمة التحرير الفلسطينية "الأحزاب والفصائل الفلسطينية"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2009، تاريخ الزيارة 01-07-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4321

[622]- الجزيرة، لجان المقاومة الشعبية في فلسطين، منشور بتاريخ 2014/02/10، تاريخ الزيارة 2017/05/03، الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties

التشريعي ال 132[623]، وفي 15 يونيو 2007 قام الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتعيين سلام فياض بمنصب رئيس وزراء حكومة الطوارئ الجديدة .

6_ حركة الأحرار الفلسطينية : لقد أعلنت حركة فتح الياسر عن إنطلاقتها بحضور عدد كبير من القيادات الفلسطينية الرسمية والحكومية والفصائلية والإجتماعية في المجلس التشريعي بمدينة غزة، بإعتبارها حركة مقاومة فلسطينية وسطية، وفي إجتماع تنظيمي عام 2008 ضم قيادة الحركة على مستوى القطاع والأقاليم والمناطق حيث تم إتخاذ قرار بتغيير حركة فتح الياسر إلى حركة الأحرار الفلسطينية كحركة مقاومة وطنية وإسلامية[624]. فقد قامت خلال أعوام التأسيس بالكثير من الفعاليات وإحياء المناسبات الوطنية، وشاركت في عشرات المسيرات والإعتصامات واللقاءات والمهرجانات والمشاركات السياسية والإعلامية الفاعلة على صعيد خدمة القضية الفلسطينية والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته ومقاومته الباسلة .

الفقرة الثانية : دور الفصائل الوطنية الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة

سعت الفصائل الفلسطينية منذ بداية فرض الحصار على قطاع غزة على تنفيذ مجموعة من الفعاليات المحلية والتواصل مع القوى الصديقة والحليفة لها في الخارج من أجل التعاون مع الشعب الفلسطيني في نيل الحرية والتنقل وإنهاء الحصار، كما أنها عملت على إيجاد عدة صيغ وإقتراحات للتخفيف من آثار الحصار، خاصة وأن المنفذ الوحيد على قطاع غزة هو معبر رفح، وقد إقترحت الفصائل بأن يدار المعبر من قبل هيئة وطنية فلسطينية تتكون من الكفاءات على إعتبار أن ذلك يشكل وسيلة في إنهاء إغلاق معبر رفح وباقي المعبر، وبذلك سنقوم بإبراز دور كل فصيل فلسطيني في رفع الحصار عن غزة .

أولا : دور حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في رفع الحصار

إن دور حركة فتح من خلال الرئيس محمود عباس تمثل في توجيه العديد من الدعوات والمطالبات للمجتمع الدولي من أجل العمل والتحرك الفوري على رفع الحصار المفروض على

---

[623]- حماس تستلم السلطة من فتح "قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية 25 يناير 2006"، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2006، ص 5 .

[624]- حركة الأحرار الفلسطينية، نشأة حركة الأحرار الفلسطينية، تاريخ الزيارة 04-05-2017، الموقع الإلكتروني : http://www.alahtar.ps/page/aboutus

قطاع غزة وفتح المعابر وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، لأن هذا يشكل حالة مأساوية على أكثر من 2 مليون شخص في غزة، وقد حذر أيضا من كارثة إنسانية في قطاع غزة بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة. هذا ويرى القيادي في حركة فتح النحال بأن الحصار هو حصار الشعب الفلسطيني بأكمله وحركة فتح هي جزء من الشعب، وأضاف أن حركة فتح هي مكون رئيس للسلطة الفلسطينية والتي تمثل دورها في دفع رواتب الموظفين العموميين ومخصصات أسر الشهداء والجرحى، إضافة للشؤون الإجتماعية ونفقات العلاج بالخارج، كذلك إستطاعت السلطة الفلسطينية تحقيق الإعتراف بالدولة الفلسطينية من 138 دولة، والإنضمام إلى ما يقارب مائة مؤسسة وهيئة دولية، وبالتالي تمكنت من فضح ممارسات الإحتلال وعلى رأسها الحصار والعدوان على غزة .

وفي هذا الصدد أيضا فقد كان لحركة فتح جهود كبيرة على المستوى الدبلوماسي وفي المحافل الدولية والسفارات، للمطالبة بفك الحصار خاصة في ظل الهجمات الإسرائيلية المتكررة، التي على أثرها ناشدت وطالبت المجتمع الدولي بوقف هذه الإعتداءات الإسرائيلية التي خلفت دمارًا شاملًا للبنية التحتية والأراضي الزراعية وتكبيد قطاع غزة خسائر كبيرة على كافة النواحي. إضافة إلى ذلك فقد نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في إستصدار قرار محكمة العدل الدولية بعدم مشروعية بناء الجدار العازل، كما أن الحركة لعبت دورًا كبيرًا من خلال مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وكان لذلك صدىً مهمًا خصوصًا بعد العدوان على غزة عام 2014، مما جعل كل الدول تتعاطف مع الشعب الفلسطيني بما فيه رؤساء الدول تحديدا أمريكا اللاتينية، وقد كان لهؤلاء موقف إيجابي في مواجهة الإحتلال .

ثانيا : دور حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في رفع الحصار عن قطاع غزة

إن تحمل حركة حماس مسؤولية سكان قطاع غزة نتيجة سيطرتها على القطاع هي المتضرر الأكبر من حصار غزة[625]، وبذلك فدور حماس تمثل من خلال إجراء العديد من الدعوات لكل دول العالم من التدخل لفك الحصار، وإرسال الوفود التضامنية وإرسال القوافل البحرية حتى يتسنى

[625]- فقد دعت حركة حماس القمة العربية المنعقدة في القاهرة إلى رفع الحصار عن قطاع غزة المفروض منذ عام 2007، وقالت الحركة إن الدول العربية المجتمعة في القمة العربية "مطالبة بأن تعمل على رفع الحصار عن قطاع غزة، وفتح معبر رفح البري الواصل بين غزة ومصر، وتوفير شبكة أمان عربية لإعادة إعمار ما خلفته الحرب الإسرائيلية الأخيرة عام 2014، والعمل على إنهاء كافة أشكال الحصار المفروض على غزة. أنظر: موقع جريدة النهار، حماس تثمن جهود المتضامنين الدوليين في رفع الحصار الإسرائيلي عن غزة، منشور بتاريخ 21-06-2015، تاريخ الزيارة 14-07-2017، الموقع الإلكتروني:http://www.ennaharonline.com/ar/arabic_news/245058

للشعب الفلسطيني نيل حريته التي طالما ينتظرها منذ أكثر من عشر سنوات نتيجة هذا الحصار، كما سعت حركة حماس إلى إجراء العديد من الندوات التي توضح من خلالها آثار هذا الحصار وما يعانيه الشعب الفلسطيني من ويلات[626]. وقد دعا خالد مشعل رئيس الحركة السابق خلال إفتتاح مؤتمر الفصائل في دمشق مصر بتاريخ 23 يناير 2008 إلى فتح معبر رفح، كما أنه عقب لقائه مع جيمي كارتر الرئيس الأمريكي الأسبق وافق مشعل على إدارة مصرية أوروبية وتسلم السُلطة لمعبر رفح شرط عدم تدخل إسرائيل. فقد أكد مشعل أيضا في مؤتمر صحفي مع وزير الخارجية الإيراني "منوشهر متكي" بتاريخ 25 مايو 2008 على إستمرار جهود الحركة وقوى المقاومة لكسر الحصار. كما رحب إسماعيل هنية بأسطول الحرية 3 الذي سيبحر من أوروبا إلى قطاع غزة، وقد ثمن هنية في تصريح صحفي الجهود الرامية إلى رفع وإنهاء الحصار عن الشعب الفلسطيني وإيصال رسالته العادلة إلى العالم، حيث وجه التحية للمتضامنين الدوليين مع قطاع غزة وعلى رأسهم تحالف أسطول الحرية واللجنة الدولية لرفع الحصار وكل أحرار العالم[627].

ثالثا : دور القوى الوطنية والسياسية الأخرى في رفع الحصار عن قطاع غزة

كما سبقت الإشارة إلى ذلك فالفصائل الفلسطينية تبنت وشاركت بالعديد من الفعاليات مع القوى والدول الصديقة من أجل التعاون مع الشعب الفلسطيني ورفع الحصار عن قطاع غزة[628]، ومن بين هذه الفعاليات المسيرات الحدودية والتجمعات أمام المؤسسات الدولية بغزة مثل الصليب الأحمر الدولي ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين بهدف المطالبة برفع الحصار[629] .

وفي هذا الإطار فدور **الجبهة الشعبية** تمثل في دعوة مصر إلى تخفيف حدة الحصار عن غزة، لأن الهدف الإسرائيلي من الحصار كما يلاحظ القياديين في الجبهة الشعبية هو تكريس الفصل بين الضفة والقطاع، وأن إنقسام عام 2007 ساهم في تشديد الحصار. هذا فقد تمثل دور الجبهة أيضا

---

[626]- فقد طالب نواب حركة حماس في المجلس التشريعي من خيمة إعتصام أقيمت أمام معبر رفح الحدودي مع مصر، برفع الحصار عن قطاع غزة الذي فرض بعد تشكيل حكومة حماس لهذا المجلس قبل ثماني سنوات. وقال أحمد بحر نائب رئيس المجلس التشريعي والقيادي البارز في حركة حماس في = =كلمة له "إننا من أمام معبر رفح نناشد الإخوة في الشقيقة مصر بفتح معبر رفح للأفراد والبضائع لكي يكسر الحصار الظالم المفروض منذ ثماني سنوات على شعبنا في قطاع غزة". أنظر: موقع صحيفة الغد، حماس تدعوا القمة العربية لرفع الحصار عن غزة، منشور بتاريخ 28 مارس 2015، تاريخ الزيارة 15-07-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.alghad.com/articles/861064

[627]- موقع الرسالة نت، تقرير بعنوان حماس محطات المصالحة والجهود، تاريخ النشر 15 ديسمبر 2014، تاريخ الزيارة 14-07-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.alresalah.ps/ar/post/105248

[628]- فقد أعلنت الفصائل الفلسطينية يوم 28 ديسمبر 2014 يوما وطنيا لكسر الحصار عن غزة، وذلك من خلال مؤتمر صحفي قرب حاجز بيت حانون (إيريز) دعا خلال عضو اللجنة المركزية جميل مزهر آنذاك الدكتور رامي الحمد لله لزيارة غزة، كما دعا الرئيس محمود عباس للمساعدة في فتح معبر رفح. أنظر: فلسطين نيوز، إنخفاض أعداد الوفود القادمة لغزة في النصف الثاني ل 2013، منشور بتاريخ 15-01-2014، تاريخ الزيارة 18- 07-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.felesteen.ps/details/news/108182

[629]- فلسطين نيوز، إنخفاض أعداد الوفود القادمة لغزة في النصف الثاني ل 2013، منشور بتاريخ 15-01-2014، تاريخ الزيارة 18-07-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.felesteen.ps/details/news/108182

في تقديم العديد من المبادرات لإنهاء الإنقسام، لأن هذا الأخير هو الذي يمكن من خلاله أن يخفف من حدة الحصار ومن معاناة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، فعلى سبيل المثال تم الإقتراح بتشكيل هيئة وطنية فلسطينية من الكفاءات لإدارة معبر رفح كوسيلة لإنهاء إغلاق معبر رفح، والدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، كما أنها شاركت في الكثير من الفعاليات الجماهيرية في الخارج من أجل إدانة الحصار والمطالبة برفعه وشاركت في حملات التضامن مع غزة .

وفي هذا السياق أيضا، فقد رأت **حركة الجهاد الإسلامي** عبر القيادي خالد البطش أن دور القوى الوطنية الفلسطينية هو دور شعبي غير رسمي، وهو يمارس فقط عملية ضغط على صناع القرار في الداخل والخارج، وتحدث أيضا "أن الحصار يعتبر أسوأ ضربة وجهت للشعب الفلسطيني في مسيرة صراعه مع الإحتلال وخلق معاناة قاسية للشعب الفلسطيني، وبالتحديد لذوي الإحتياجات الخاصة والمرضى والطلاب وأصحاب الأعمال، وقد كان هناك تواصل مع رام الله وغزة، وكذلك المصريين من أجل فتح معبر رفح وأرسلت رسائل عديدة للجانب المصري بضرورة الإستمرار في فتح المعبر، وإستطاعت أن ترتب حملات التضامن مع غزة وأوصت بإنهاء حالة الإنقسام كمدخل لإنهاء الحصار". وفي سياق آخر فقد رحبت **جبهة النضال الشعبي الفلسطيني** بكل الجهود التي تحاول رفع الحصار عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وقد أشادت الجبهة بالمتضامنين المشاركين في أسطول الحرية القادم إلى غزة، كما حذرت من إقدام الإحتلال الإسرائيلي على أي حماقة جديدة بالإعتداء على المتضامنين وسفن أسطول الحرية[630] .

كما ثمنت **حركة الأحرار الفلسطينية** الجهد التركي والجهود الدولية التي تدفع تجاه تخفيف الحصار عن غزة، مؤكدة أن خطوة إنشاء الميناء من شأنها فتح نافذة إلى العالم الخارجي وكسر طوق الحصار الظالم من القريب والبعيد على القطاع. أما **لجان المقاومة الشعبية** فقد أكدت أهمية الجهود الدولية والتضامنية في رفع الحصار عن غزة، بما يعزز صمود المواطنين في مقاومة الإحتلال. كما أن **الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين** أشادت بالجهود الرامية لكسر الحصار عن قطاع غزة، مثمنة الجهود المبذولة من جامعة الدول العربية لفك الحصار، وطالبت الجبهة هذه الأخيرة بإصدار قرار بإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، وتشكيل لجنة تحقيق في

[630]- لقد أكد جمعة على أن إستمرار فرض الحصار يهدد بحدوث كارثة إنسانية في قطاع غزة، وقال أن الإحتلال يرتكب جرائم حرب عبر فرض الحصار وممارسة العقاب الجماعي، وطالب جمعة المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته تجاه شعبنا والتحرك الفوري لوقف عدوان الإحتلال الإسرائيلي وإجباره على فك الحصار الظالم على غزة، كما دعت الجبهة إلى إلى ضرورة إنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة الوطنية لمواجهة كافة المخاطر والتحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. أنظر: النضال الشعبي، ترحب بكل الجهود التي تحاول رفع الخصار عن غزة، منشور بتاريخ 2010/05/29، تاريخ الزيارة 2017/08/04، موقع النضال الشعبي، الموقع الإلكتروني: http://www.nedalshabi.ps/?p=1003

المجزرة الإسرائيلية ضد المتضامنين في أسطول الحرية، ورأت الجبهة في هذه الزيارة مناسبة هامة لإستئناف جهود المصالحة والعودة للحوار الوطني الشامل لإنهاء الإنقسام وإستعادة الوحدة الوطنية[631] .

وبناء على كل ما سبق، فإن محاولات الفصائل الفلسطينية لفك الحصار عن قطاع غزة لم تجدي ثمارها، فإستمرار الإنقسام والحصار كل ذلك أدى إلى التضييق على قطاع غزة من ممارسة حقوقه المشروعة مثله مثل باقي سكان العالم من التنقل والعيش بكرامة والحرية وغير ذلك من الحقوق التي شرعتها المواثيق الدولي، كما أنه بعد حرب غزة عام 2014 نشطت الفصائل الفلسطينية بشكل مكثف من خلال قيامها بالعديد من الأنشطة والفعاليات لحث المجتمع الدولي على التدخل الفوري لفك الحصار عن قطاع غزة .

الفرع الثاني : دور اللجان الشعبية لمواجهة الحصار

تتعدد أشكال التعبير عن القضايا الرئيسية التي تهم المجتمع، خاصة تلك التي تتعلق بالجهود الدبلوماسية المدنية المنظمة، التي بدورها يمكن أن تحدث آثارًا جديدة وتحقق العديد من الأهداف المستوحاة من خلالها في المجتمع. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فقد مارس الشعب الفلسطيني الجهود والأنشطة والفعاليات الشعبية والأعمال التطوعية من أجل خدمة ودعم القضية الفلسطينية في كافة المحافل الدولية، خاصة وأن الشعب الفلسطيني يعتبر من أكثر الشعوب خلق للمبادرات لتمتعه بحيوية وديناميكية في هذا المجال نظرا لخصوصية قضيته. وعليه إرتأينا للإشارة عن دور اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار بإعتبارها اللجنة المركزية التي أنشئت في قطاع غزة بهدف حشد الموقف والجهد الشعبي لرفع الحصار الجائر عن قطاع غزة. وسنحاول التطرق إلى نشأة اللجنة الشعبية وأنشطة وفعاليات اللجنة في رفع الحصار .

الفقرة الأولى : نشأة اللجنة الشعبية وتشكيلها

بعد عدة أشهر من الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة بدأت فكرة تشكيل اللجنة الشعبية[632]، في هذا السياق لم يكن هناك أي حراك أو حديث عن حصار وإغلاق المعابر ومنع دخول المواد

[631]- نور الدين صالح، رفع الحصار عن غزة يتوقف على عتبة جهود إنشاء الميناء البحري، منشور بتاريخ 05 يناير 2016، موقع الرسالة نت، تاريخ الزيارة 05-08-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.alresalah.ps/ar/post/132271

والمستلزمات. ويعتبر 27-10-2007 هو يوم نشوء اللجنة الشعبية برئاسة جمال الخضري، وهي لجنة شعبية مستقلة تعمل بعيدًا عن التجاذبات السياسية في الساحة الفلسطينية ومنذ اللحظة الأولى لتأسيسها دعا رئيسها كافة أطياف المجتمع الفلسطيني للمشاركة في أنشطة وفعاليات اللجنة داخليًا وخارجيًا. كما أنه منذ تأسيسها كأول جسم حقيقي[633]، حيث تركز مجال إختصاصها وإهتمامها وأولوياتها في مواجهة الحصار، بحيث لاقت قبولًا ودعمًا على المستوى الرسمي والفصائلي والشعبي في غزة، ومن خلالها بنيت الكثير من الأعمال حول قدرتها على القيام بمهامها نظرا للمعاناة الشديدة التي لا يزال يعانيها الشعب الفلسطيني تحت هذا الحصار الظالم اللاقانوني واللامشروع واللاإنساني واللاأخلاقي[634].

الفقرة الثانية : أنشطة وفعاليات اللجنة منذ بدء الحصار على قطاع غزة

بعد نشوء اللجنة الشعبية عام 2007، فقد سعت إلى تنظيم العديد من الفعاليات والمبادرات داخل قطاع غزة، وذلك لمحاولتها المستمرة من أجل العمل على تخفيف حدة الحصار، ومن بين هذه الفعاليات مسيرات الشموع ومقبرة المصانع، والسلسلة البشرية التي خرجت وإمتدت من رفح وحتى بيت حانون، والتي كان لها أثر كبير في تحريك قضية الحصار، ثم بدأت مرحلة السفن بالتعاون مع حركة غزة حرة، كما تم تنظيم مجموعة من الرحلات البحرية لإختراق هذا الحصار والتي تعرضت بدورها لإعتداءات الزوارق البحرية الإسرائيلية، وبالإضافة إلى ذلك فقد كان هناك علاقات وإتصالات مع البرلمان الأوروبي والأمم المتحدة ومع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات عربية وإسلامية ودولية، وكذلك مؤسسات حقوقية من أجل العمل على ممارسة ضغوط حقيقية على الإحتلال الإسرائيلي حتى ينتهي هذا الحصار .

---

[632]- لقد إستطاع المجتمع المدني من خلال اللجان الشعبية في الإنتفاضة الأولى أن يلعب دورا في إشاعة الثقة العامة والتعاون والتبادلية وروح التطوع والعمل من أجل الصالح العام وليس الخاص. وبذلك إستطاع بناء رأس مال إجتماعي إيجابي في المجتمع الفلسطيني. أنظر: نادية أبو زاهر، دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الإجتماعي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 234. فهذه اللجان التي تم حلها= =لاحقا عملت على تقديم مساعدات للجميع دون تمييز، حيث كان المواطنون بحاجة إلى مساعدات إغاثية وتموينية بسب ممارسات الإحتلال، وقد شكلت أكثر الأمثلة بروزا على تضامن الشعب الفلسطيني وتكافله وتماسكه، وكان عملها أقرب للتطوع والعمل للصالح العام وليس للصالح الحزبي، فلم تسمح لأبناء المجتمع الفلسطيني الإنجرار للمشاركة في النزاعات الحزبية، ووفرت الدعم للمجتمع الفلسطيني في الطوارئ. أنظر: خالد عايد، الإنتفاضة الثورية في فلسطين الأبعاد الداخلية، عمان، دار الشروق، 1988، ص 50 .

[633]- للجنة الشعبية العديد من المهام التي تسعى جاهدة من خلالها لمواجهة الحصار المفروض على قطاع غزة وتتمثل هذه الأهداف في :

1- رفع الغطاء الكامل عن مشروعية الحصار وفضح أهدافه .

2- تشكيل جبهة فلسطينية عريضة لمواجهة الإحتلال.

3- تخفيف حجم الكارثة الإنسانية الواقعة على سكان القطاع بسبب الحصار .

4- التواصل مع العالم الخارجي ودوائر صنع القرار بغرض إيضاح الموقف من الحصار .

5- محاولة بناء لوبي دولي ضاغط لكسر الحصار. أنظر: موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، تاريخ الزيارة 06-08-2017، الموقع الإلكتروني http://www.freegaza.ps

[634] -موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، تاريخ الزيارة 06-08-2017، الموقع الإلكتروني:http://www.freegaza.ps

بفعل التحركات والفعاليات التي قامت بها اللجنة الشعبية للتنديد برفع الحصار عن قطاع غزة، التي بدورها إستطاعت من خلالها على تداول هذه القضية على أعلى المستويات[635]، كما أصبحت تتوفر العديد من المؤسسات واللجان التي تعمل في مكافحة الحصار وكسره في دول عربية ودول أوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، التي تعمل جاهدة من أجل إيصال رسائل للعالم بأن الحصار الإسرائيلي يجب أن يزول لأنه يعمل على فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة. كما أن دور هذه اللجنة يتمثل في توسيع دائرة الحصار وإيصالها للرأي العالمي، خاصة وأنها أول جهة شعبية تبنت موضوع الحصار وإظهار حقيقة الأوضاع الداخلية الناتجة عنه، وذلك من أجل الضغط على حكوماتهم للتخفيف من أثره على كافة مناحي الحياة اليومية للمواطنين في قطاع غزة.

وعليه فرغم منح القانون الدولي لكل شعوب العالم الحقوق المدنية، إلا أن الإحتلال الإسرائيلي خرق كل القوانين، وهذا ما يتبين من الحصار الجائر على أكثر من 2 مليون شخص في قطاع غزة، بالتالي فقد عملت اللجنة الشعبية على إعداد التقارير والإحصائيات نتيجة ما أحدثه هذا الحصار، سواءً على المرضى أو على المناحي الصحية والبيئية والإجتماعية وكل ما يتعلق بتدهور الوضع الإنساني في قطاع غزة الذي يحاول الإحتلال الإسرائيلي تضليله[636]، كما أنها سعت إلى إرسال هذه التقارير للجهات الحقوقية والمؤسسات الدولية وإلى البرلمانات، وكذلك

---

[635]- لقد شددت اللجنة الشعبية على أن رفع حصار غزة وتحسين أوضاعها يتمثل "بفتح كل المعابر التجارية والسماح بحرية الإستيراد والتصدير ومعابر الأفراد دون قيود وفتح الممر الآمن بين غزة والضفة الغربية، إلى جانب رفع الطوق البحري وإنشاء ميناء بحري، وإستثمار آبار الغاز". أنظر: لجنة شعبية فلسطينية تدعوا لخطة عاجلة لإنهاء أزمات غزة عقب إتفاق المصالحة، تاريخ النشر 2017/10/13، تاريخ الزيارة 2017/10/24، الموقع الإلكتروني: http://www.gate.ahram.org.eg/news/1596525.aspx

[636]- ففي تقرير إحصائي صادر عن اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار في 19 أكتوبر 2008 بعد مرور 16 شهر على حصار قطاع غزة وجاء فيه:

1- أن ما يدخل إلى قطاع غزة في ذلك الوقت لم يتجاوز 15% من حاجات القطاع اليومية من المستلزمات الحياتية .

2- نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إرتفعت إلى 66% مع نهاية نوفمبر عام 2007، بعد أن كانت 35% مع نهاية عام 2006، وأن مستوى دخل الفرد تدنى إلى 2 دولار يوميا .=

3- كما تشير الإحصائيات إلى إغلاق أكثر من 43% من مؤسسات القطاع الخاص أنشطتها التجارية بالكامل، وإلى إغلاق أكثر من 97% من المنشآت الصناعية البالغ عددها 3900 منشأة مما ساهم في تسريح 35500 عامل من عمله في قطاع غزة .

4- بلغت الخسائر البشرية المباشرة للقطاعات الصناعية منذ بدء الحصار نحو 15 مليون دولار. أما القطاع الزراعي فقد بلغ معدل الخسائر اليومية بسبب عدم قدرة المزارعين على تصدير منتجاتهم على 150 ألف دولار يوميا. بالإضافة إلى خسائر قطاع الصيد البحري التي بلغت 3 مليون دولار، وفقدان حوالي 3 آلاف عامل بالصيد لأعمالهم. لقد تسبب الإحتلال الإسرائيلي بإستهدافه للأراضي الزراعية الحدودية بالمبيدات الحشرية بتضرر المحاصيل، كما أن هنالك عجز وصل إلى 27% من العجز الحيواني والسمكي، تقليص المساحة المسموحة للصيد والتي تصل إلى 6 أميال، إضافة إلى ذلك إستمر الإحتلال الإسرائيلي بإستهداف الصيادين وإطلاق النار والإعتقالات وتدمير مراكب الصيادين ومعداتهم، وأضف إلى ذلك أن أزمة الكهرباء أثرت على كمية المياه المخصصة للري وإنخفضت بمعدل 50-60%، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن أزمة الكهرباء أدت لعدم ري المحاصيل بالكمية الكافية من المياه والتي بدورها أثرت سلبا على جودة المنتج، وإلى جانب ذلك فكلفة الغذاء تزداد بسبب تكاليف العملية الإنتاجية. أنظر: صحيفة الحدث "صحيفة إقتصادية إجتماعية ثقافية"، اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار تصدر تقريرا هاما يرصد الحالة الإنسانية المتدهورة في غزة، تاريخ النشر 2017/10/20، تاريخ الزيارة 2017/10/25، الموقع الإلكتروني : http://www.alhadath.ps/article/66648

5- فقدان حوالي 160 صنفا من الأدوية ونفاذ أكثر من 130 صنفا من المستهلكات الطبية وتعطل حوالي 90 جهاز طبي بسبب عدم توفر قطع الغيار إضافة لإرتفاع عدد شهداء الحصار إلى 252 شهيد ممن منعوا من العلاج خارج قطاع غزة. يمر القطاع الصحي بمرحلة خطيرة ولعلها الأسوء منذ فرض الحصار، حيث تتفاقم معاناة المرضى بشكل غير عادي، وهذه الأرقام تتطلب خطوات سريعة وعاجلة للحد من التدهور في هذا القطاع الحيوي :

1_ 30% من الأدوية غير موجودة . 2_ 45% من المستهلكات الطبية غير موجودة 3_ 300 جهاز متعطل عن العمل .

4_ 13000 مصاب بالسرطان ويحتاج تحويلة طبية .

5_ آلاف المواطنين وخاصة الفقراء مصابين بأمراض مزمنة. أنظر: صحيفة الحدث، اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار تصدر تقريرا هاما يرصد الحالة الإنسانية المتدهورة في غزة، مرجع سابق .

مخاطبة الأمم المتحدة سواءً بان كي مون أو الإتحاد الأوروبي ووضع الجميع أمام مسؤولياته في فك هذا الحصار .

الفرع الثالث : دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في رفع الحصار عن قطاع غزة

برزت إلى الوجود مؤسسات على غرار مؤسسات الحكومة تساند وتقوم بالعديد من الأنشطة لتلبي الإحتياجات المجتمعية والتنموية للشعوب، ومن بين هذه المؤسسات التي عملت وسائل الإعلام على إبرازها من أجل الدفع بعجلة التنمية على إعتبار أن دورها مكمل لدور الحكومات وتقوم بالعديد من الخدمات في مختلف القطاعات كالصحة والتعليم والبيئة والزراعة والتنمية، إلى جانب تقديم المساعدات الإغاثية والخيرية ومراكز البحث وتنمية القوى البشرية والمهنية، إضافة إلى تغيير المجتمعات وترسيخ مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، فهناك المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأهلية. وعليه سنتطرق إلى تشكيل المجتمع المدني، وإلى فعاليات ومبادرات هذه المنظمات في رفع الحصار عن غزة .

الفقرة الأولى : تشكيل المجتمع المدني وتأثيره

وفي هذا الإطار فإن هناك تفاوتا في تحديد العناصر والقوة التي يتشكل منها المجتمع المدني، فقد عرف المجتمع المدني بأنه "جملة من الروابط والمنظمات الأهلية والحرة وغير الخاضعة لسلطة ونفوذ الدولة"[637]، كما وعرفت بأنها "تنظيمات أو عناصر غير حكومية مثل الأحزاب السياسية والإتحادات العمالية والنقابات المهنية وهيئات التنمية الإجتماعية"[638]، وأيضا عرفت "بأنها منظمات أو مؤسسات إجتماعية غير ربحية لا صلة لها بمؤسسات الدولة الرسمية أو بمؤسسات القطاع الخاص، وتستمد قوتها من الحريات الطبيعية للإنسان وتعمل في مجالات مختلفة"[639]، كما عرفت بأنها "المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزًا وسطيًا ما بين العائلة وما بين مؤسسات الدولة"[640]. هذا فالمجتمع المدني الفلسطيني يتميز بسمتان، تتمثل الأولى في أن هذا المجتمع نشأ وتطور ومارس نشاطاته في ظل غياب الدولة ذات السيادة بعد عام 1967 تحت الإحتلال الإسرائيلي، والخاصية الثانية تتمثل في عدم القدرة على التمييز بين أشكال النضال

[637]-عامر الخطيب، أصول التربية وتحديات القرن الحادي والعشرين، مكتبة القدس، غزة، 2004، ص 139 .
[638]- زياد أبو عمرو، مرجع سابق، 1995، ص 9 .
[639]- أمين مكي مدني، تشريعات وقوانين المنظمات الأهلية العربية، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، 1997، ص 1 .
[640]- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 29 .

الوطني التحرري والسعي لبناء الدولة الوطنية من ناحية، وعمليات وأشكال التنظيم الذاتي المرتبط بنشاطات وخصائص منظمات المجتمع المدني من ناحية أخرى[641] .

تعد مراحل تطور النضال السياسي الفلسطيني منذ نكبة عام 1948 ومرورًا بحرب حزيران عام 1967 وغيرها من المراحل، والتي تعد الإطار المحرك والداعم للشعب الفلسطيني في إنشاء الجمعيات غير الحكومية الفلسطينية وغيرها من المؤسسات المجتمعية والأهلية[642]. فقد ساهمت المنظمات الأهلية الفلسطينية في تعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين في مواجهة سياسات الإحتلال المتعاقبة قبل إنشاء السلطة من خلال خدماتها الإغاثية والحقوقية وفضح ممارسات الإحتلال وإنتهاكاته اليومية المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، ونتيجة لذلك فقد عمل الإحتلال بوضع العراقيل والقيود للحد من وجود هذه المنظمات ونشاطها المقاوم والفعال على كافة المستويات[643]. كما أن المنظمات غير الحكومية ونتيجة لدورها التنموي والذي لاقى إستحسان وإهتمام كبير على المستوى الدولي، وخاصة في المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تشارك فيها هذه المنظمات، وفي إفرادها بنودا خاصة بها في البرامج الدولية والإقليمية المختلفة، مثل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الإجتماعية، ومؤتمر بكين المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للسكان، وكذلك تظهر الدراسات والتقارير الدولية هذا الإهتمام مثل تقارير التنمية[644]. وقد بلغ تعداد الجمعيات في قطاع غزة 863 جمعية، والجدول الآتي يوضح التوزيع القطاعي لهذه الجمعيات حسب الأنشطة التي تقدمها .

الرقم	موقع الجمعيات	العدد
-1	محافظة شمال غزة	**122**
-2	محافظة غزة	**471**
-3	محافظة الوسطى	**95**
-4	محافظة خانيونس	**100**
-5	محافظة رفح	**75**
	الإجمالي	**863**

(وزارة الداخلية غزة – مدرية الشؤون العامة 2013/6/11)

جدول رقم يبين إحصائية للجمعيات في قطاع غزة حسب موقعها الجغرافي (المحافظات)

[641]- زياد أبو عمرو، مرجع سابق، 1995، ص 26 .

[642]- وليد سالم، المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية الفلسطينية نحو المنظمات غير الحكومية العربية ومساهمتها، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص 11 .

[643]- الإئتلاف من أجل النزاهة والمسائلة "أمان"، 2007، ص 8 .

708- عصام البحيصي، المعايير الدولية والوطنية للإدارة المالية في المنظمات الأهلية، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول تطوير الإدارة المالية في المنظمات الأهلية، 2009، ص 1 .

شكل يوضح إحصائية للجمعيات في قطاع غزة حسب موقعها الجغرافي (المحافظات)

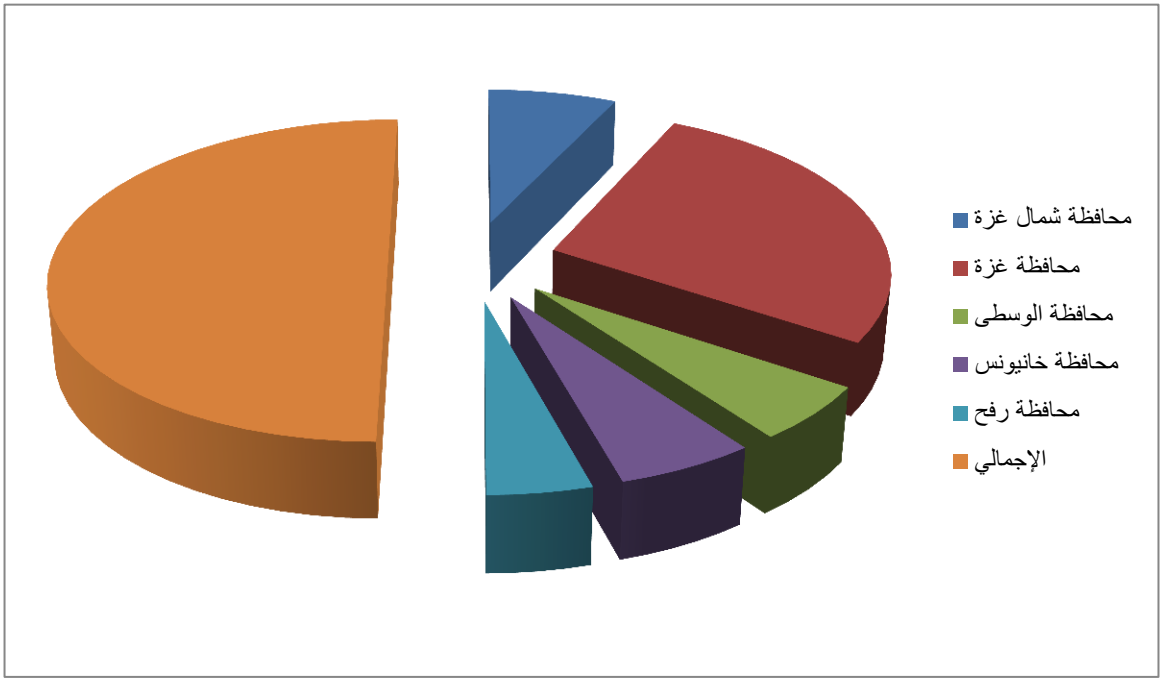

الفقرة الثانية : فعاليات منظمات المجتمع المدني

إن إستمرار الحصار على قطاع غزة زاد من معدلات الفقر والبطالة في صفوف المواطنين الفلسطينيين، ومن هنا لا بد من وجود دور لمنظمات المجتمع المدني، هذا ما تبين من خلال قيام الجمعيات الخيرية الإغاثية والحقوقية من أجل العمل على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الإجتماعية، وخلق فرص عمل ومكافحة الفقر وتشغيل شبكات الأمان لمختلف شرائح وطبقات المجتمع الفلسطيني[645]. وتأسيسا على ذلك فإن المنظمات غير الحكومية الفلسطينية عملت في مختلف مناطق قطاع غزة والمحافظات الفلسطينية، وأصبح نطاق عمله يركز بشكل كلي على مجالات حقوق الإنسان، والديمقراطية وحقوق الطفل والمرأة. وفي هذا الصدد سنتناول دور العديد من المنظمات الأهلية الفلسطينية الفاعلة في مجال مواجهة الحصار على قطاع غزة من خلال التطرق إلى المجالات والأنشطة والفعاليات المتعددة والمتنوعة التي مارستها ومنها :

645- فقد سعت منظمات المجتمع المدني بتقديم خدمات مهمة في مختلف مجالات الحياة طبقا لكل ظروف مجتمع وخصوصيته، وتطمح منظمات المجتمع المدني لتجاوز العمل الخيري بإتجاه التأثير في سياسات الدولة في بعض المجالات. أنظر: عزمي بشارة، المجتمع المدني "دراسة نقدية"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص 269 .

أولا : شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية : تأسست في سبتمبر عام 1993 قبيل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية[646]، وتعتبر إحدى المكونات الهامة في المجتمع الفلسطيني التي تعبر عن الوجهة الديمقراطية، ومدى الدور الذي يمكن أن تلعبه[647] في تمكين المجتمع وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة وحماية حقوق الإنسان وتعزيز مفاهيم العدالة الإجتماعية، بغض النظر عن التمييز بسبب الدين أو الجنس أو العرق[648]. فقد سعت هذه المنظمات إلى رفع الحصار عن قطاع غزة، وذلك من خلال الجهد الوطني الذي تقوم به في إطار النضال الوطني الفلسطيني[649]. كما قامت هذه المنظمات بتنظيم الندوات والمؤتمرات والمشاركة فيها من أجل الدعوات والمطالبات برفع الحصار عن قطاع غزة، منها مشاركتها بإعتصام بمناسبة يوم الفقر العالمي تحت عنوان "لنقف جميعا في وجه الحصار الظالم المفروض على الشعب الفلسطيني"، كما وجهت عريضة تطالب بوقف العقوبات الإقتصادية المفروضة على الشعب الفلسطيني للجنة الرباعية الدولية، من أجل التدخل لدى حكومة الإحتلال الإسرائيلي لرفع الحصار الواقع عليه، بالإضافة إلى عقدها عدة إجتماعات مع العديد من المنظمات الدولية لبحث تدهور الأوضاع الصحية والإنسانية في الأراضي الفلسطينية نتيجة للحصار الإسرائيلي وقطع المساعدات الدولية، وإغلاق المعابر وتأثيره على المزارعين والمنتجات الزراعية وتقديم المعلومات والتقارير حول الخسائر المباشرة وغير المباشرة في القطاع الزراعي لمناقشة سبل التحرك المشترك لمواجهة تبعات وآثار الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع[650]. وسعت هذه المنظمات إلى تفعيل دور المجتمع المدني

---

[646]- بعد مجيء السلطة الفلسطينية كان لا بد للمؤسسات الأهلية الإنتقال من موقع المجابهة السياسية إلى المجابهة المهنية، فبدأت المؤسسات القديمة منها والمستحدثة بعد أوسلو في التفكير والدخول في مرحلة البناء وتوفير خدمات نوعية تتسم بدرجة عالية من المهنية، فتضاعفت أعداد المؤسسات الأهلية إلى 480 مؤسسة أهلية في العام 1999. عملت المؤسسات الفلسطينية في هذه الفترة من خلال اللجان والإئتلافات المختلفة من خلال تنسيق البناء مع المؤسسات الحكومية، وكان لها مساعدات جمة في هذا المجال، فقد ساعدت في صياغة القوانين وتأهيل العاملين في المؤسسات الحكومية وتقديم خدمات مباشرة لفئات لم يكن بمقدور الوزارات العمل معها وتقديم الخدمات لها. أنظر: رياض عبد الرحمن الطهراوي، مقال بعنوان: دور المؤسسات الأهلية في فلسطين وخاصة في قطاع غزة، منشور بتاريخ 2013/01/03، تاريخ الزيارة 20-08-2017، الموقع الإلكتروني:
http://www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/01/03/281705.html

[647]- تعتبر الشبكة إطار تنسيقي بين المؤسسات، كما أنها تحظى بمكانة عالية بين المنظمات الأهلية الفلسطينية حيث تضم قرابة 133 مؤسسة أهلية فلسطينية تعمل في حقول مختلفة تتعاون وتتشابك في ما بينها من أجل مناصرة قضايا التنمية والقضايا العادلة لشعبنا الفلسطيني. كما أن لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية عدة أهداف عامة والتي تتجلى في :

1_ دعم حقوق الشعب الفلسطيني الغير قابلة للتصرف وفقا لقرارات الشرعية الدولية . 2_ الحفاظ على الحريات العامة والمواطنة .

3- المساهمة في رسم السياسات العامة ووضع التشريعات . 4_ تعزيز الوحدة والوطنية .

5_ تمكين الشبكة من ممارسة أعمالها وفق مبدأ إستقلالية العمل الأهلي. أنظر: شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، تاريخ الزيارة 20-08-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.pngoportal.org/pngo/?page_id=102@lang=ar

[648]-عصام يونس، التنمية وحقوق الإنسان، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأهلي الفلسطيني، شبكة المنظمات الأهلية، 2002، ص 26 .

[649]- حيث قامت شبكة المنظمات الأهلية بجهد متواصل في ظل الحملة الشعبية الدولية لحماية الشعب الفلسطيني، والتي تضم مختلف حملات التضامن في العالم، وتمكنت من إستقدام عشرات من المتضامنين الأجانب إلى قطاع غزة والقدس والضفة للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وتعزيز الحماية الشعبية على مختلف مستوياتها، وساهموا في فضح إنتهاكات الإحتلال الإسرائيلي، وأوصوا بإنهاء الإنقسام، لأنه يضعف حملات التضامن ويشكل مدخل لإنهاء الحصار. أنظر: شبكة المنظمات الأهلية تطالب برفع الحصار عن قطاع غزة، وكالة معا الإخبارية، منشور بتاريخ 13-07-2010، تاريخ الزيارة 20-08-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.maannews.net/content.aspx?id=299171

[650]- فقد قامت شبكة المنظمات الأهلية والحملة الفلسطينية الدولية لفك الحصار وبعض المؤسسات بشبكة المنظمات الأهلية تنظيم إعتصاما تضامنيا مع الصيادين الفلسطينيين في مواجهة الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة والمستمرة بحقهم وذلك قبالة مقر الأمم المتحدة في مدينة غزة والتنديد بالحصار=

وتسليط الضوء على معاناة كافة قطاعات الشعب الفلسطيني جراء الحصار، كما شاركت في التظاهرات المنددة بجريمة الإحتلال بحق أسطول الحرية[651]. كما عقدت مؤتمر للتعبير عن موقفها تجاه المحاولات الدولية لإنهاء الحصار، كما نظمت وبالتعاون مع قطاع المرأة مسيرة شموع في ميناء غزة، حيث شارك العديد من النساء والأطفال متضامنين مع سفينة مريم والتي كان من المفترض أن تصل غزة قادمة من لبنان، وغيرها من الفعاليات ومن بينها إصدار البيانات والتقارير الصحفية[652].

لقد شاركت هذه المنظمات بلقاءات مع وفود أجنبية حول إنشاء القارب الدولي "أوليفا" والذي أطلقه فريق خدمة وسلامة المدنيين في غزة لمراقبة إنتهاكات حقوق الإنسان في المياه الفلسطينية في القطاع، وأنشئ لمهمة السلامة وخدمة المدنيين في المياه الفلسطينية، بعد تقليص قوات الإحتلال لمساحة الصيد بعد حرب غزة، حيث أدت إلى إنحسار كميات الأسماك وتهديد حياة الصيادين[653]. وقد واصلت الشبكة إدارة الحملة الفلسطينية الدولية لفك الحصار، وأكدت على تمسكها بمطلب الشعب الفلسطيني ومنظمات المجتمع المدني بإتجاه إنهاء الحصار وفتح كافة المعابر الحدودية لقطاع غزة، والسماح بحرية الحركة للبضائع والأفراد[654].

ثانيا : المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان : هو منظمة دولية مستقلة غير ربحية تأسست في نوفمبر عام 2011 تعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجال إختصاصها الرئيس هو قضايا حقوق الإنسان، وبالتحديد في الدول والأقاليم التي يسود فيها إنتهاك حقوق الإنسان بشكل

=المفروض على القطاع المنهك إقتصاديا منذ أكثر من عشر سنوات. أنظر: الجزيرة، مظاهرة لصيادي غزة وفلاحيها ضد الحصار، منشور بتاريخ 2016/12/27، تاريخ الزيارة 20-08-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/12/27

[651]- فقد أحيت الحملة الوطنية لفك الحصار عن غزة ذكرى مرور شهر على الهجوم الذي تعرض له أسطول الحرية حيث تم إلقاء أكاليل الزهور والورود في البحر، حيث طالب المشاركون بإجراء تحقيق حول الهجوم الذي تعرض له أسطول الحرية. أنظر: وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، شبكة المنظمات الأهلية تحيي ذكرى جريمة أسطول الحرية، منشور بتاريخ 30 نوفمبر 2011، تاريخ الزيارة 20- 08-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.paltoday.ps/ar/post/110101

[652]- ففي هذا السياق، فقد قامت الشبكة بإحياء ذكرى مرور عام على الهجوم على أسطول الحرية 1، والترحيب بأسطول الحرية 2، وذلك من خلال التظاهرة التي نظمتها في ميناء غزة البحري بمشاركة المئات من ممثلي عدد من القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وقطاعات المرأة والعمال والشباب وأعضاء لجان الصيادين التابعة لإتخاد لجان العمل الزراعي، ورفع المشاركون في الإعتصام الأعلام الفلسطينية والشعارات واليافطات التي تندد بجريمة الإحتلال وتطالب بمحاسبة مجرمي الإحتلال على جريمتهم بحق أسطول الحرية 1، وكذلك المطالبة للمجتمع الدولي وبخاصة الأمين العام للأمم المتحدة بالضغط الجدي لرفع الحصار الإسرائيلي الجائر على قطاع غزة. كما أن الشبكة أقامت مسيرة إعتصام ضخمة قبالة مقر الأمم المتحدة (اليونسكو) للمطالبة بحماية أسطول الحرية 2 وتأمين وصوله، حيث تم الإنطلاق إلى مقر الأمم المتحدة وتسليم رسالة للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن السفينة الفرنسية هي الوحيدة في إطار المساعدات الدولية "الحرية 2" التي أبحرت من أثينا بإتجاه غزة، وكانت تنقل 16 راكبا إضافة إلى طاقم تابع لقناة تلفزية وصحفية إسرائيلية. وقد أغفلت وكالات الأنباء جنسية التونسي الوحيد من ضمن الناشطين المحتجزين والحاملين لجنسيات فرنسية وكندية وسويدية ويونانية. أنظر: الصحافة اليوم، الإحتلال الإسرائيلي يعترض قارب أوليفا التضامني قبالة شاطئ غزة، منشور بتاريخ 21 يوليو 2011، تاريخ الزيارة 2017/08/21، الموقع الإلكتروني: http://www.essahafa.tn/wordpress/2011/07/21

[653]- تجدر الإشارة إلى أن قارب أوليفا الدولي قد أعلن عن إنطلاقه في 2011/04/20 تحت مظلة منظمة السلام المدني الإسبانية، وبدأ أول رحلة مراقبة لمياه قطاع غزة في 2011/06/08، وهو مشروع لمراقبة وتوثيق الإنتهاكات التي يتعرض لها الصيادون الفلسطينيون أثناء مزاولة مهنة الصيد. أنظر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، بحرية الإحتلال تهاجم قارب "أوليفيا" لرصد الإنتهاكات بحق صيادي غزة، منشور بتاريخ 2011/07/20، غزة، تاريخ الزيارة 21-08-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=v0q7Hha580233361191av0q7Hh

[654]- وكالة الصحافة الفلسطينية "صفا"، مطالبة بتطوير آليات الضغط لرفع الحصار عن غزة، منشور بتاريخ 17 نوفمبر 2015، تاريخ الزيارة 21-08-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.safa.ps/post/167988

كبير من قبل إحتلال أجنبي وتعاني من الفوضى والإضطراب الداخلي[655]، ويقع مقر المنظمة[656] في جنيف بسويسرا كما يوجود مقر إقليمي لها في الأراضي الفلسطينية. فقد إعتبر المرصد أن الحصار الصهيوني المشدد على غزة منذ عام 2006 يعتبر شكلا من أشكال العقاب الجماعي لنحو 2 مليون فلسطيني يعيشون في القطاع المعزول عن العالم الخارجي في ظل أوضاع إنسانية ومعيشية متدهورة، ونتيجة لذلك تمارس سلطات الإحتلال سيطرتها على المعابر التجارية، ومنع المواطنين من السفر للخارج للدراسة والعلاج والعمل، ومنع الصيادين من الدخول إلى المساحة المسموح بها قانونيا، وإعاقة عمل المزارعين على حدود القطاع. فتقارير المرصد الأورومتوسطي تناولت ما يعانيه المزارعون والصيادون، موضحًا أنه قد إنخفض متوسط الثروة السمكية من 650.3 طن متري إلى 938.1 طن متري، وهو ما يعني أن القيود الصهيونية تتسبب في خسارة نحو 47% من الثروة السمكية سنويا، أيضا إنخفاض عدد الصيادين المسجلين في قطاع غزة من 10000 إلى 3500 صياد حتى عام 2013. كما فرض الإحتلال منطقة عازلة تمتد بعمق ثلاثة كيلومترات داخل أراضي قطاع غزة، مقتطعة نحو 35% من الأراضي الزراعية لدوافع أمنية وبدورها أعاقت عمل المزارعين، حيث أصبح الإستثمار في تلك المناطق شبه مستحيل في ظل منع الكيان وصولهم لها، ونتيجة لذلك فإن نحو 89% من العائلات في غزة تواجه صعوبات في توفير إحتياجاتها الأساسية[657] .

وفي هذا الإطار أيضا، فبعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014، جاء في تقرير المرصد أن هذا العدوان زاد من أزمة القطاع على كافة المستويات، حيث تسبب بدمار غير مسبوق للبنية التحتية، وأدى إلى تردي الأوضاع الإقتصادية، وأن حوالي 80% من السكان يعتمد على المساعدات الدولية[658]، وأيضا فقد وصل معدل البطالة إلى حوالي 42.8% في الربع الأخير

---

[655] - المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، تاريخ الزيارة 22-08-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.euromedmonitor.org/ar/about

656- للمرصد الأورومتوسطي العديد من الأهداف والأنشطة والتي تتجلى في :

1- رفع مستوى حقوق الإنسان في دول المنطقة .

2- مد يد العون لمؤسسات المجتمع المحلي لتنفيذ مشاريع إنمائية وتوعوية مشتركة .

3- تفعيل وسائل القانون الدولي لمحاسبة مرتكبي إنتهكات حقوق الإنسان .

4- تحفيز المنظمات الحقوقية الدولية والأوروبية وصناع القرار للعمل على وقف الإنتهاكات .

5- العمل على حماية ورعاية المدنيين في المناطق التي يعمل فيها المرصد .

6- تسليط الضوء على الفئات المهمشة من ضحايا النزاعات السياسية والإجتماعية والإقتصادية .

7- تشجيع إستخدام القنوات السلمية والقانونية لفضح مرتكبي إنتهاكات حقوق الإنسان بما فيها الأطراف التي تعرقل عمل الحقوقيين. أنظر: المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، تاريخ الزيارة 22-08-2017، الموقع الإلكتروني : http://www.euromedmonitor.org/ar

[657] - تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، حول تداعيات الحصار الصهيوني المفروض على قطاع غزة، غزة، 2014 .

[658] - تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، إختناق غزة في قبضة الأزمة الإنسانية، ماي 2015، ص 16 .

من عام 2014[659]، وتسببت القيود الصهيونية أيضا بتوقف حوالي 90% من المشاريع في القطاع، كما سببت الحرب الأخيرة بالتدمير الكلي أو الجزئي ل 936 منشأة[660] .

كما لم تغفل تقارير المرصد الجانب الصحي في القطاع، حيث أشارت إلى أن غالبية المرضى لا يتلقون العلاج المناسب بسبب الحصار وقلة الإمكانيات، حيث ومع نهاية شهر يوليو 2013 كان نحو 27% (128 نوع) من الأدوية قد إنعدمت تماما في مستشفيات قطاع غزة، كما أن هناك 70% من سكان القطاع يعانون من إنعدام أو سوء الأمن الغذائي، حيث كان حوالي 70% منهم يعتمدون على المساعدات الغذائية قبل الهجوم الصهيوني عام 2014[661]، لكن هذه المساعدات قد إنعدمت بعد الهجوم ليصبح معظمهم عاجزين عن توفير الإحتياجات الأساسية[662]. وفيما يتعلق بالمياه فحسب التقارير فإن المياه في غزة لا تطابق معايير منظمة الصحة الدولية للمياه الصالحة للإستخدام، حيث يضطر نحو 80% من السكان إلى شراء مياه الشرب، فيما تعجز العائلات الفقيرة جدا عن توفير مياه صالحة للشرب لتغطية كافة إحتياجاتها اليومية. كما تعمل محطة الكهرباء الوحيدة في غزة بنسبة 46% من طاقتها التشغيلية الكاملة بسبب أزمة الوقود، وفيما يتعلق بإعمار غزة فإنه تم تقديم نحو 17% فقط من المبلغ الذي تعهد بتقديمه في مؤتمر إعادة الإعمار الذي عقده المجتمع الدولي في القاهرة، حيث تعهدت الدول المشاركة بتقديم 4.5 مليار دولار .

وعليه فقد دعا المرصد دول الإتحاد الأوروبي للعمل الجاد على إنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على كافة الأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص وعدم التساوق معه، وعدم التكيف في البرامج على الأرض، كما أوصى السلطة الفلسطينية بضرورة وضع ملف

---

[659]- فقد أكد الأمين العام لإتحاد نقابات عمال فلسطين شاهر سعد، أن العدوان على غزة شل عمل أكثر من 360 ألف عامل، وأصبحت عائلاتهم من دون معيل، وفاقت خسائرهم نحو 73 مليون دولار. وبحسب ماهر الطباع فإنه نتيجة للضربات القاسية التي تعرضت لها المنظومة الإقتصادية، فمن المتوقع أن يزداد عدد الفقراء والمحرومين من حقهم في الحياة الكريمة، وأن تتجاوز معدلات البطالة في قطاع غزة 55%، كما أن ما يزيد عن 30 ألف شخص سوف ينضمون إلى صفوف العاطلين عن العمل، وسوف ترتفع معدلات الفقر والفقر المدقع لتتجاوز 60%. أنظر: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار، وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا) والمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، منشور بتاريخ 21 أكتوبر 2014، تاريخ الزيارة 28-08-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.addustour.com/articles/150665

[660]- تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، حول تداعيات الحصار الصهيوني على قطاع غزة، غزة، 2014 .

[661]- لقد كان لعملية الجرف الصامد التي شنتها إسرائيل على القطاع صيف 2014 آثار كارثية على القطاع الصحي، حيث عملت المستشفيات خلال فترة الهجوم بنحو 40% من إمكانياتها فقط وعجزت عن إستيعاب الأعداد الهائلة من الضحايا والجرحى نتيجة لنقص المعدات الطبية والأدوية وعدم جاهزية أقسام الطوارئ وغرف العمليات، وإلى جانب ذلك أيضا فقد عانت المستشفيات من نقص الكادر الطبي نتيجة عجز أعداد كبيرة من الأطباء والممرضين عن التنقل والوصول إلى المستشفيات بسبب إشتداد القصف وتكثيف الهجمات. كما واجهت طواقم الطوارئ والإسعاف مخاطر كبيرة خلال فترة الهجوم، حيث تم إستهداف 3 سيارة إسعاف ومقتل 23 فرد من طواقمه بالإضافة إلى جرح 85 آخرين أثناء أدائهم لمهامهم خلال الهجوم. أنظر: تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، إختناق غزة في قبضة الأزمة الإنسانية، ماي 2015، ص 23 .

[662]- تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، حول تداعيات الحصار الصهيوني على قطاع غزة، غزة، 2014 .

حصار قطاع غزة ضمن الملفات المقدمة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية على إعتبار أن الحصار جريمة حرب ولا بد من معاقبة المتسببين فيه، ومحاسبة ومحاكمة المسؤولين عن إستمرار حصار قطاع غزة .

ثالثا : الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان : أنشئت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بمرسوم صادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات بتاريخ 1993/09/30، وقد نشر هذا المرسوم في الوقائع الفلسطينية تحت رقم 59 لعام 1995[663]، وهي الهيئة الوطنية الفلسطينية التي تعنى بحقوق المواطن الفلسطيني[664]، وتتمتع بالعضوية الكاملة في اللجنة التنسيقية الدولية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. فهي تقوم بالعمل على تعزيز وحماية حقوق الإنسان في فلسطين، حيث يعتبر الحق في تقرير المصير والحرية والكرامة هو في صلب إهتمام الهيئة لمعرفتها التامة بآخر التطورات المتعلقة بإنتهاكات حقوق الإنسان، وذلك من خلال التقارير التي تصدرها حول إنتهاكات الأراضي المحتلة، وتقاريرها حول العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة وآخرها عدوان 2014، الذي شل قدرة السلطة في غزة عن الوفاء بإلتزاماتها تجاه حقوق الإنسان بسب الحصار وتدمير البنية التحتية فيه .

وفي هذا السياق، فقد وثقت الهيئة المستقلة في تقاريرها في الفترة من عام 2007 إلى 2014 أنشطتها في مجال تخصصها، وركزت على الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة وتداعياته على حياة السكان، وتطرقت إلى كل أشكال المعاناة الإنسانية الناتجة عن هذا الحصار وإلى الآثار المترتبة عليه مثل: إزدياد معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية لدى الأطفال، وإنخفاض قيمة الصادرات لدرجة كبيرة، بالإضافة إلى تقلص نسبة الواردات في ظل تحكم إسرائيل بالمعابر ومنع الحركة. كما بينت التقارير أن الإغلاق والحصار شكل معوقا رئيسا أمام المحاكم الفلسطينية، حيث تراكمت الكثير من القضايا أمامها بسب تدمير المقرات والسجون. كما أن هذا الحصار خلق خسائر كبيرة، حيث تم إغلاق العشرات من المصانع والورش وشركات المقاولات، بالإضافة إلى تدمير جزء

---

[663]- ترك المرسوم للهيئة مهمة وضع نظامها الأساسي بما يضمن إستقلاليتها وفعاليتها، وقد بدأت الهيئة تمارس نشاطاتها في بداية عام 1994، وكان مفوضها العام الأول الدكتورة حنان عشراوي، صاحبة الفكرة والمحرك الأول لتأسيسها. فيما بعد نصت المادة 31 من القانون الأساسي الفلسطيني الذي أقره المجلس التشريعي عام 1997، وصدر ونشر في الوقائع الفلسطينية عام 2002، على أن "تنشأ بقانون هيئة مستقلة لحقوق الإنسان، ويحدد القانون تشكيلها ومهامها وإختصاصها، وتقدم تقاريرها لكل من رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي الفلسطيني" .

[664]- تمارس الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان العديد من المهام والمسؤوليات وتتجلى في :

1- متابعة وضمان توافر متطلبات صيانة حقوق الإنسان في مختلف القوانين والتشريعات والأنظمة الفلسطينية، وفي عمل مختلف الدوائر والأجهزة والمؤسسات في دولة فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية

2- نشر الوعي القانوني لدى مختلف فئات المجتمع حول حقوقهم في التشريعات الفلسطينية والدولية. أنظر: الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، نبذة تعريفية عن الهيئة، تاريخ الزيارة 26-08-2017، الموقع الإلكتروني :http://www.ichr.ps/ar/1/1/515

كبير من هذه المصانع تدميرا كليا بسبب الحروب المتتالية على غزة، وكذلك تطرقت إلى إستمرار إستهداف الصيادين في عرض البحر، والمزارعين في المناطق الحدودية، حيث سجلت عام 2013 ما يقارب ال 154 محاولة إستهداف، كما تطرقت إلى إرتفاع عدد شهداء الحصار، ونفاذ عشرات الأصناف الدوائية من المستشفيات، بالإضافة إلى نفاذ مئات الأصناف الإستهلاكية الطبية[665] .

رابعا : المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان[666] : لقد تأسس هذا المركز عام 1995 من ثلة من القانونيين الفلسطينيين ويتمتع بالإستقلالية الكاملة، ويهتم هذا المركز بقضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويتمتع بصفة إستشارية لدى المجلس الإقتصادي والإجتماعي التابع للأمم المتحدة، ويعد هذا المركز عضو في لجنة الحقوقيين الدولية بجنيف، وعضو الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في باريس، وعضو الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان بكوبنهاجن[667]. فقد عمل المركز على فضح الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك الأعراف والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان ووثق ذلك في تقاريره الدورية، ذلك أن الحصار المفروض على قطاع غزة كان له صدى واضح في التقارير من أجل الضغط على إسرائيل من خلال المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في محاولة لفك الحصار عن غزة .

ففي تقرير صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان حول أثر الحصار الإسرائيلي على غزة بعنوان "ما زال الحصار مستمرا" والذي غطى مجمل أوضاع القطاع خلال عام 2012، فقد رصد التقرير تدهور الأوضاع المعيشية لسكان قطاع غزة، وجاء فيه أن 40% من سكان القطاع يعانون من إنعدام الأمن الغذائي من بينهم 65% من الأطفال، إضافة إلى إرتفاع مستويات سوء التغذية وتوقف النمو، كما أن 38.8% من العائلات تعيش تحت خط الفقر منهم 21.1% يعانون فقرًا مدقعًا[668]، إضافة إلى حرمان طلبة الجامعات بالقطاع من الإلتحاق بجامعات الضفة بعد أن

---

[665]- تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أثر الحصار الإسرائيلي وتداعياته على الحق في العمل والضمان الإجتماعي في قطاع غزة، 2007 .

[666]- للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان العديد من الأهداف والمهام وتتمثل في:

1- تعزيز سيادة القانون والإهتمام بحقوق الإنسان وفقا للمعايير المطبقة دوليا .

2- الإهتمام بتطوير أعمال المؤسسات القانونية الفلسطينية وتعزيز الثقافة القانونية .

3- مساعدة الشعب الفلسطيني قانونيا في تقرير مصيره وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وإعداد الدراسات حول قضايا حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني.

4- رفع التوصيات للجهات المختصة بسن التشريعات حول قضايا حقوق الإنسان .

5- توثيق إنتهاكات حقوق الإنسان من طرف دولة الإحتلال. أنظر: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تاريخ الزيارة 01-09-2017، الموقع الإلكتروني: http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com

[667]- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تاريخ الزيارة 01-09-2017، الموقع الإلكتروني http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com

[668]- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حول أثر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، بعنوان ما زال الحصار مستمرا، غزة، 2012، ص 14 .

كانت نسبتهم 26% من مجموع الطلبة المسجلين في الجامعات الفلسطينية بالضفة قبل فرض الحصار. كما أشار التقرير إلى إنخفاض المعدل اليومي لعبور المرضى للعلاج الخارجي الذي كانت تسمح به قوات الإحتلال إلى 23 حالة يوميا، أي بنسبة 46% من المعدل الذي كانت تسمح به عام 2006، كما عرقلت قوات الإحتلال عبور 734 مريض للعلاج بالمستشفيات الإسرائيلية والفلسطينية بالضفة لأسباب أمنية .

ومن ناحية أخرى فهناك الجانب الإقتصادي، فقد جاء بالتقرير أن هذا الجانب عاجز عن الإستفادة من 40% من أراضيه، و 82% من مياهه الجوفية وقلق شديد من التبعية الإقتصادية لإسرائيل والتي وصلت 80% من المبادلات التجارية الفلسطينية، وبلغ العجز التجاري مع إسرائيل 84% من العجز الفلسطيني الشامل. هذا إضافة إلى إرتفاع معدل البطالة في قطاع غزة بثلاثة أضعاف المعدل الإقليمي، أي أن نسبة البطالة هي الأعلى إقليميا. كما تم تدمير حوالي 70% من المنشآت الإقتصادية خلال العمليات العسكرية ضد القطاع. ولم يغفل التقرير قطاع الصيد، حيث أشار إلى فقدان الصيادين ل 85% من دخلهم بسبب حصر منطقة الصيد، كذلك تعرضوا لإطلاق نار من قبل الزوارق البحرية الإسرائيلية بواقع 106 حالات، وكذلك إعتقال 85 صياد، إضافة إلى 41 حادثة مصادرة وتدمير قوارب[669]. كما صدر تقرير للمركز الفلسطيني عام 2014، ووثق العديد من النقاط التي توضح أثر إستمرار الحصار ونتائجه على مجمل النواحي التي تمس حياة السكان الإجتماعية والإقتصادية والمعيشية وغيرها[670] .

خامسا : جمعية قطر الخيرية : هي جمعية خيرية غير حكومية تأسست في عام 1992، وتنشط هذه الجمعية في العمل الإنساني في قطر وخارجها للإسهام في جهود التنمية المستدامة[671]. وتتمتع الجمعية بعضوية المجلس الإقتصادي والإجتماعي ECOSOC للأمم المتحدة منذ عام 1997[672]

---

[669] _ تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نفس المرجع، 2012، ص 43 .

[670]- فقد رصد تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان :

1_ أن معدل البطالة وصل 23.7% في الأراضي الفلسطينية، وفي القطاع وصل 32.5% مقابل 19.1% في الضفة .

2_ عرقلة لحوالي 3188 مريضا من مرضى القطاع والمحولين إلى المستشفيات الإسرائيلية أو الضفة لأسباب أمنية .

3_ إغلاق معبر رفح خلال عام 2014 لمدة 241 يوما، أي بنسبة 66% من عدد أيام السنة .

4_ إغلاق معبر كرم أبو سالم خلال عام 2014 لمدة 241 يوما، أي بنسبة 66% من عدد أيام السنة .

5_ معدل دخول 50 شحنة يوميا للتصدير لإسرائيل وأسواق الضفة بعد أن كانت 150 شاحنة يوميا قبل فرض الحصار .

6_ توريد 200 شاحنة يوميا بمعدل 35% من عدد الشاحنات الموردة للقطاع يوميا قبل الحصار والبالغة 570 شاحنة في حينه .

7_ توريد 140 طن فقط من غاز الطهي وتعادل هذه الكمية 40% من إحتياجات السكان والتي تقدر 350 طن يوميا، أنظر: تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حالة المعابر "شهر مارس وأبريل"، 2014، ص 50-53 .

[671]- http://www.qcharity.org/ar/qa/home/about جمعية قطر الخيرية، تاريخ الزيارة 04-09-2017، الموقع الإلكتروني :

[672]- قطر الخيرية، معا لحياة كريمة، الجزيرة نت، تاريخ الزيارة 04-09-2017، الموقع الإلكتروني :

وتنفذ برامجها ومشاريعها في أكثر من 60 دولة في مختلف أنحاء العالم. هذا فقد بدأت الجمعية أعمالها في فلسطين منذ عام 1996، حيث تأتي منحة "ابحث" كواحد من أهم المشاريع المتنوعة والمميزة ضمن البرامج العديدة التي تقوم قطر الخيرية بتنفيذها في مختلف المجالات، حيث قدمت الجمعية لقطاع غزة العديد من المشاريع التي أحالت بدورها إلى تخفيف الضرر الذي لحق بقطاع غزة ومنها :

1_ أعمال صيانة مدارس متضررة من الحرب، ثم إستهداف 6 مدارس بتكلفة 44725460 دولار، وأعمال إنشاء 5 مرافق صحية مدرسية جديدة، حيث تم إستهداف 5 مدارس بتكلفة 998185 دولار، وأعمال صيانة مرافق صحية مدرسية، حيث تم إستهداف 14 مدرسة بتكلفة 99988104 دولار .

2_ أعمال إزالة الأنقاض جراء الحرب، حيث تم إستهداف 11 مدرسة بتكلفة 59049 دولار .

3_ أعمال تزويد مرافق الخدمة التعليمية بالأجهزة والمعدات الضرورية، حيث تم إستهداف دوائر وزارة التربية والتعليم بتكلفة 650116 دولار، وقد تم تزويد الوزارة بأجهزة الحاسوب والطابعات وإمكاينات التصوير وأجهزة الخادم الرئيس (السيرفر)، وتطوير شبكة الكمبيوتر في الوزارة. هذا بالإضافة إلى العديد من المشاريع والتي نفذتها الجمعية عام 2013 والموضحة على الجدول التالي:

م	اسم المشروع	تكلفة المشروع (دولار)
-1	**مشروع تزويد مستشفيات قطاع غزة**	**4800000**
-2	**مشروع المساعدات الطارئة بقطاع غزة**	**3401464**
-3	**مشروع إعمار غزة "مسلخ البلدية"**	**80000**
-4	**مشروع توسعة مدارس قائمة**	**310232**
-5	**مشروع فيضانات وادي غزة**	**17400**

المصدر :وزارة الداخلية ، مديرية الشؤون العامة ، دائرة الجمعيات : 2015
جدول يوضح يوضح المشاريع التي نفذتها جمعية قطر الخيرية وتكلفتها

سادسا : الجمعية الإسلامية : هي جمعية فلسطينية أهلية غير حكومية تأسست عام 1979 لتقديم خدمات الإغاثة والتنمية للمجتمع الفلسطيني في محافظات قطاع غزة وفق خطوات إستراتيجية معتمدة، وبالشراكة المبنية على الثقة المتبادلة مع مؤسسات المجتمع المدني التي تؤمن بحق الشعوب في التحرر من الفقر والجهل والمرض. ويعد فرع الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا

الأول بعد تأسيس الجمعية الإسلامية في محافظات غزة التي تأسست عام 1976[673]. بحيث تهدف الجمعية إلى إغاثة الفقراء والمنكوبين والمتضررين من الأزمات المفتعلة، وتعمل على تحسين مستوى دخل الأسرة، كما تسهم في تحسين المستوى التعليمي والثقافي للطلبة الفقراء والأيتام، وتعمل على الإرتقاء بمستوى الخدمات والمنتجات التي تقدمها الجمعية إلى المجتمع المحلي من خلال المشاريع الإنتاجية التي تقيمها الجمعية طبقا لمعايير الجودة العالمية، وتشمل الخدمات التي تقدمها الجمعية كافة محافظات قطاع غزة[674]. هذا فالجمعية تتبنى العديد من برامج الإغاثة والتنمية لتحقيقها في المجتمع الفلسطيني ومنها :

1_ برنامج الدعم الإغاثي والإسناد المجتمعي : إن هذا البرنامج يعمل على الإستجابة الطارئة والفاعلة لإسناد وإغاثة الشعب الفلسطيني عند وقوع الأضرار والكوارث وما بعدها، ذلك من خلال تقديم المساعدات العينية والكفالات النقدية والدعم النفسي عبر فرق الطوارئ الشبابية المؤهلة، إضافة إلى تنفيذ حملات التطوع لدعم المجتمع. ويشتمل هذا البرنامج على مجموعة من المشاريع الهامة التي تعنى الجمعية بتنفيذها على مدار العام كإستجابة حقيقية لحاجة الأسر الفقيرة، وفي هذا السياق فالجدول التالي يوضح عدد المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم الإغاثي والإسناد المجتمعي لعامي 2013 و 2014 :

[673]- لقد برز دور الجمعيات الإسلامية يظهر ويطفو في عقد السبعينيات وتزايد هذا الدور مع كبر وكثرة المصائب والنكبات التي مر بها الشعب الفلسطيني وتعاظمت المهمة وثقل الحمل وإزداد مع بداية إنتفاضة الأقصى، فكانت الجمعيات الإسلامية وهي جمعية الصلاح الإسلامية وجمعية المجمع الإسلامي والجمعية الإسلامية وجمعية الشابات المسلمات وما إلى ذلك، الملاذ الأول لأبناء الشعب الفلسطيني، كما ظهرت جمعيات إسلامية جديدة ذات تخصص وتوجه جديد مثل جمعية أصدقاء الطالب التي إهتمت بالطالب الفلسطيني ورعايته ومساعدته، ففتحت هذه الجمعيات جميع أبوابها وواصلت الليل بالنهار تستغيث الخيريين من الميسرين من أبناء الشعب الفلسطيني وأبناء الوطن الوطن العربي والأمة الإسلامية وأبناء الجاليات العربية والإسلامية في الدول الأجنبية عبر كل الوسائل المتاحة لنجدة أبناء شعبهم ومساعدته وحمايته من الهلاك ومن الآلات العسكرية الصهيونية، فما كان من كل دول العالم إلا مد يد العون والعطاء والوقوف إلى جانب إخوانهم، فسارعت الجمعيات الإسلامية لتقديم الإغاثة والمساعدات الطارئة والعاجلة والتموينية وإعمار البيوت المهدمة جراء القصف الإسرائيلي، ومساعدة المزارعين الذين تجرفت أراضيهم ومزارعهم وكفالة الأيتام ورعاية أبناء الشهداء وذويهم وتقديم المساعدات الطبية للمرضى ومساعدة طلاب الجامعات الذين وجدوا الجمعيات الإسلامية الحضن الدفيء لرعايتهم ودفع الرسوم عنهم بعد ما أصبح آباؤهم عاطلين عن العمل في ظل الحصار الإقتصادي الصهيوني. هذا فقد أصبح دور الجمعيات الإسلامية مميزا حيث لم يقتصر على الإغاثة الطارئة والعاجلة والمساعدات المالية فحسب بل تعدى ذلك وتوجهت الجمعيات إلى المجال التربوي فأنشأت رياض الأطفال ومدارس للأيتام، كما توجهت للمجال الرياضي فأنشأت النوادي الرياضية، والمجال الصحي فأنشأت المراكز الطبية الخيرية، بال تعدى أكثر من ذلك فتوجهت الجمعيات إلى إنشاء المشاريع الإقتصادية مساهمة منها في تنمية المجتمع والتخفيف من البطالة والإنفاق على مشاريعها الخيرية عبر المصادر الذاتية بدلا من الإعتماد على الهبات والتبرعات والزكاوات والصدقات والدعم الخارجي. أنظر: ياسر الشرفا، دور المؤسسات الخيرية في التخفيف من معاناة العمال.. جمعية الصلاح الإسلامية (حالة دراسية)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص 2-3 .

[674] - الجمعية الإسلامية "جباليا"،تاريخ الزيارة 06-09-2017، الموقع الإلكتروني : http://www.isso.ps/news5a2.html

الرقم	اسم المشروع	عدد المستفيدين
1	مشروع الإغاثة العاجلة للأسرة الفقيرة	519 أسرة
2	مشروع كفالة اليتيم	3750 أسرة
3	مشروع ترميم بيوت الفقراء	10 منازل
4	مشروع ترميم المساجد	12 مسجد
5	مشروع تيسير الزواج للشباب غير المقتدر	90 شاب
6	مشروع رمضان الخيري	5100 أسرة
7	مشروع توزيع لحوم الأضاحي	8500 أسرة
8	مشروع السلة الغذائية	1200 أسرة
9	مشروع كسوة الشتاء	600 طفل/ة
10	مشروع بسمة العيد	1200 طفل/ة
11	مشروع كن منتجاً(توزيع الأغنام ،القرض الحسن)	500 أسرة
12	مشروع كفالة الأسرة الفقيرة	3 أسر

المصدر : الجمعية الأسلامية ، 2015

جدول يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الأسلامية في مدينة جباليا خلال عامي 2013 و 2014

2_ برنامج الأمن الصحي والدعم الغذائي : يعتمد هذا البرنامج على تقديم الوقاية والرعاية الصحية والمساهمة في الحد من سوء التغذية في أوساط الأطفال، وكذلك الحوامل والأمهات والمرضعات وتدعيم الأمن الغذائي للأسر وتغيير السلوكيات التغذوية الحالية من خلال الخدمات الصحية، بالإضافة إلى دعم وتأهيل ذوي الإحتياجات الخاصة. فهذا البرنامج يحتوي مجموعة من المشاريع التي من شأنها أن تساهم في تحسين المستوى الصحي وتحقيق الأمن الغذائي خاصة للأطفال والنساء الحوامل. وعليه فالجمعية الإسلامية قامت بتنفيذ العديد من البرامج للدعم الصحي والأمن الغذائي لعامي 2013 و 2014 وذلك من خلال الجدول التالي :

الرقم	المشروع	عدد المستفيدين
-1	**مشروع صندوق المريض الفقير**	**300 مريض/ة**
-2	**مشروع معالجة سوء التغذية لدى الأطفال**	**475 طفل/ة**
-3	**مشروع دعم و تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة**	**30مستفيد/ة**
-4	**مشروع دعم مراكز الرعاية الصحية بالمعدات و الأدوية**	**4 مراكز**
-5	**مشروع توزيع الخبز ووجبات اللحوم و الأسماك و الأجبان**	**1514 أسرة**
-6	**مشروع الإسناد النفسي و الدعم المعنوي (احتفالات ومهرجانات ،هدايا ورحلات ،جلسات التفريغ النفسي)**	**500 أسرة**

المصدر : الجمعية الإسلامية ، 2015

جدول يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الأسلامية في مدينة خلال برنامج الدعم الصحي و الأمن الغذائي لعامي 2013 و2014

3_ برنامج الدعم التعليمي والثقافي : إن هذا البرنامج يقوم على ثلاثة محاور رئيسية، يمثل المحور الأول تعزيز القدرات التعليمية والثقافية لدى فئة الطلاب وتطوير مهارات المشاركين للوصول إلى التفوق العلمي. ويمثل المحور الثاني دعم وتمكين طلبة الجامعات من مواصلة العملية التعليمية. ويمثل المحور الثالث تفعيل دور الشباب في المجتمع من خلال بناء قدراتهم وتعزيز أدوارهم والتشجيع على البحث العلمي لزيادة مشاركتهم في الإنتاج المعرفي والمشاركة في العملية التنموية للوصول إلى الرقي المجتمعي. وعليه فالجدول التالي يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الإسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم التعليمي والثقافي لعامي 2013 – 2014 :

الرقم	المشروع	عدد المستفيدين
-1	**مشروع دعم المركز الثقافي (دورات تدريبية ، مساقات ثقافية)**	**500 شاب/ة**
-2	**مشروع التعليم المساند لطلبة المدارس**	**300 طالب/ة**
-3	**مشروع صندوق المنح للطالب الجامعي**	**100طالب/ة**
-4	**مشروع الزي المدرسي و الحقيبة المدرسية**	**905طالب/ة**
-5	**مشروع الأنشطة الصيفية**	**300طالب/ة**
-6	**مشروع تكريم اوائل الطلبة**	**150طفل/ة**
-7	**مشروع الرابطة الأدبية للموهبين**	**70طالب/ة**
-8	**مشروع المكتبة الثقافية**	**72طالب/ة**
-9	**مشروع دعم مراكز تحفيظ القرآن الكريم**	**600مستفيد**

المصدر : الجمعية الأسلامية ،2015

جدول يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الأسلامية في مدينة جباليا خلال برنامج الدعم التعليمي و الثقافي لعامي 2013-2014

4_ برنامج خطوات نحو التنمية : إن دور هذا البرنامج يتمحور حول العمل على تنفيذ مشاريع ذات قيمة يستفيد منها المجتمع والمواطن لتقوم بدورها في المساهمة في تنمية المجتمع وتعزيز مفاهيم المنتج، حيث نفذت الجمعية الإسلامية سلسلة من المشروعات التنموية الإنتاجية والخدماتية التي من شأنها أن تساهم في الحد من التبعية الإقتصادية والمساهمة في التطوير المجتمعي .

الرقم	المشروع
-1	مشروع المنتج البستان السياحي
-2	مشروع مركز جباليا الطبي (بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني)
-3	مشروع مزرعة جنان للأبقار و الماشية
-4	مشروع مسلخ ذبح الماشية
-5	مشروع مركز نجم الدين اربكان
-6	مشروع حفر الآبار و استصلاح الاراضي الزراعية
-7	مشروع جنان للثروة السمكية
-8	مشروع صالات للاحتفالات و المناسبات
-9	مشروع ملعب رياضي

المصدر : الجمعية الأسلامية ، 2015

جدول يوضح المشاريع التي نفذتها الجمعية الأسلامية خلال برنامج خطوات نحو التمنية لعامي 2013-2014

وبناءا على ما سبق ذكره، فأنشطة الجمعية الإسلامية قد إمتدت لتشمل خليطًا من الخدمات المتنوعة بعضها إغاثي، والآخر تنموي، ومنها إنتاجي. فكل هذه المشاريع أسهمت في تعزيز الصمود ودعم القدرات المحلية في وجه الإحتلال الإسرائيلي، كما أنها خففت من آثار الحصار ومنحت المؤسسات الفلسطينية الإستمرار في تقديم الخدمات الضرورية. ويعد العمل الذي قامت به مؤسسات المجتمع المدني من خلال الفعاليات والأنشطة والمشاركات وإصدار التقارير والنشرات والمواقف، له صداه وله تأثيره الفعلي على المجتمع الدولي للعمل على فك الحصار، وذلك رغم الصعوبات والقيود التي فرضها الإحتلال الإسرائيلي، كما أنها قامت برصد الإنتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني وإتفاقيات جنيف الأربعة وتزويد المنظمات الدولية بالتقارير حول الإنتهاكات .

المبحث الثاني : تقييم دور منظمات المجتمع المدني في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية

إن الإنتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني جراء الحروب الموالية على قطاع غزة، وكذلك ما يتعرض له في الضفة الغربية من إنتهاكات يومية، من مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات، وكذلك تعرض الأسرى الفلسطينيين في سجون الإحتلال لإنتهاكات جسيمة بحقهم، وهذا ما دفع المجتمع المدني للتأثيرِ على صناع القرار السياسي الفلسطيني، وخاصة في إيصال العديد من الرسائل الوقائع جراء ما يحدث في الأراضي الفلسطينية، وبذلك يتطلب من منظمات المجتمع المدني عبر المؤسسات غير الرسمية في تقديم كل ما يلزم لدعم قضية الأسرى في كل

المحافل الدولية الرسمية والشعبية. كما أن هناك عدة مؤسسات لها تأثير في السياسة الخارجية الفلسطينية ومن ضمنها المؤسسة البرلمانية والتي تُسهم في دعم السياسة الخارجية، ولكن الإنقسام الفلسطيني شتت هذه المؤسسة وأضعف من دورها الذي أصبح هزيلًا جدا .

وفي هذا الإطار أيضا، لا يخفى على أحد أن الدبلوماسية الموازية بفواعلها غير الرسمية رغم الإيجابيات التي تم تحقيقها من خلال التأثير على الشعوب الأخرى في الضغط على حكوماتهم والإعتراف ودعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تحول دون أداء مهماتها على أكمل وجه، وخاصة أن المؤسسات الفلسطينية غير الرسمية أصبحت المحرك والداعم للسياسة الخارجية، وبالتالي يجب مواجهة كل الصعوبات التي تُؤثر بشكلٍ أو بآخر على عملية صنع وتنفيذ القرار السياسي الفلسطيني. وعليه سنحاول إبراز المؤسسات الفلسطينية غير الرسمية وتأثيرها في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية (**مطلب أول**) وإلى تحديات الدبلوماسية الموازية الفلسطينية ووضع الحلول لها (**مطلب ثان**) .

المطلب الأول : أثر المؤسسات غير الرسمية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية

أصبحت المؤسسات الرسمية غير كافية في دعم السياسة الخارجية، ولذلك برزت المؤسسات غير الرسمية لتقوم بدورٍ فعال وإيجابي في تنفيذ ودعم السياسة الخارجية، ومن بين القضايا التي تمارسها المؤسسات غير الرسمية على الصعيد الفلسطيني، قضية شؤون الأسرى والتي تعتبر من القضايا المركزية خاصة بعد سلسلة الإضرابات المفتوحة، وبالتالي فقد أصبحت هذه المؤسسات محركًا داعمًا للسياسة الخارجية وفي كسب تأييد الرأي العام سواءً بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية. كما أنه لا يخفى بأن هناك المؤسسة البرلمانية الفلسطينية والتي تعتبر من المؤسسات غير الرسمية الداعمة والمكملة للمؤسسات الرسمية، والتي لها دور فعال في دعم السياسة الخارجية من خلال إبراز كل ما هو جديد للبرلمانات الإقليميةِ والدوليةِ فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وعليه سنحاول إبراز دور المؤسسات غير الرسمية في رعاية شؤون الأسرى (**فرع أول**)، وأيضا سنحاول التطرق إلى دور المؤسسة البرلمانية في دعم السياسة الخارجية (**فرع ثان**) .

الفرع الأول : المؤسسات غير الرسمية ودورها في رعاية شؤون الأسرى

تُعتبر قضية المؤسسات الوطنية والإجتماعية التي تستهدف الإهتمام بمجالات الحياة المختلفة وكذلك متابعة ورعاية شؤون الأسرى من القضايا المحورية لما لها من جوانب كثيرة للدفاع عن الأسرى داخل سجون الإحتلال الإسرائيلي[675]، فهذه المؤسسات قائمة ومكتسبة للدعم والشرعية الكافية للعمل من أجل سد حاجات الشعب ومتطلباته، فقد كان لهذه المؤسسات دور إيجابي وفعال تمارسه في مجالات حياتية كثيرة على الرغم من جوانب القصور والضعف الحاصل في متابعتها ورعايتها لقضايا هامة ومن بينها قضية شؤون الأسرى[676]. وإن لهذه المؤسسات من خلال العديد من الجمعيات دور كبير في دعم هذه القضية ومحاولة إبرازها إلى الرأي العام وكسبه تجاه هؤلاء الأسرى لما في ذلك من تأكيد لحقوق الشعب الفلسطيني، وداعم أساسي للوقوف إلى جانب الأسرى وخاصة بعد إعلان الأسرى في السجون إضرابهم المفتوح عن الطعام وذلك من أجل تحقيق المطالب المشروعة لهم رغم ما يتعرضون له من إنتهاك داخل سجون الإحتلال، ومن المؤسسات المهتمة بقضايا الأسرى :

الفقرة الأولى : جمعية نادي الأسير الفلسطيني

هي جمعية خيرية إنسانية إجتماعية وشعبية مستقلة، تأسست بمدينة رام الله عام 1993 بموجب قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية[677]. بحيث أن فكرة إنشائها تبلورت داخل السجون من الأسرى أنفسهم، وتعد من أكبر وأقدم الجمعيات التي تدافع عن حقوق الأسرى الفلسطينيين والعرب القابعين في السجون والمعتقلات ومراكز التحقيق الإسرائيلية بصرف النظر عن توجهاتهم

---

[675]- تعد قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الإحتلال من أكثر القضايا التي تشغل بال الشعب الفلسطيني قادة ومواطنين وفصائل، نظرا لما قدمه الأسرى من تضحيات من أجل الكل الفلسطيني، وأيضا لما يلاقيه الأسرى من تعذيب يومي وإنتهاك يومي، ومعاملة قاسية من قبل الإحتلال الإسرائيلي بالإضافة إلى حرمانهم من كافة الحقوق المشروعة التي كفلها القانون الدولي الإنساني بما في ذلك حقهم في العلاج والزيارة والتعليم والعبادة وغيرها من الحقوق. هذا ويسود في الأوساط الفلسطينية قاطبة إجماع منقطع النظير على قضية المعتقلين والأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية والتي تعتبر من أهم المؤشرات على حدة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فمن الأسس التي لا بد لأية تسوية فلسطينية إسرائيلية أن ترتكز عليها هو إطلاق سراح جميع المعتقلين والأسرى وتمكينهم من التمتع بحريتهم التي لطالما فقدوها، كتعبير واضح عن البدء في علاقة جديدة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد أكثر من ربع قرن من الصراع، ولكن إستمرار سلطات الإحتلال الإسرائيلية في إحتجاز آلاف الفلسطينيين خلف القضبان، إنتهاكا لجميع القوانين والأعراف الدولية والإنسانية، خاصة بعد توقيع إتفاقية أوسلو عام 1993، والذي يشكل تكريسا للمفاهيم والسياسات الإحتلالية التي أصابت جوهر الإنسانية ومسته بطريقة أصبح معها صعبا محو نتائجه وآثاره . أنظر: عيسى قراقع، الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو، معهد الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 1999، ص 32. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يصدرون بيانا صحفيا فيما يتعلق بالأسرى داخل سجون الإحتلال الإسرائيلي، وللإطلاع على هذا البيان أنظر الملحق رقم 8 .

[676]- جمعية أصدقاء المعتقل والسجين، الناصرة، 1994، ص 41 – ص 44 .

[677]- المادة رقم 1 من النظام الداخلي لنادي الأسير الفلسطيني، مطبعة كلية الشهيد أبو جهاد، عام 2000، ص 2 .

السياسية وإنتماءاتهم التنظيمية[678]. وفي هذا السياق فالجميعة[679] تتعامل مع الأسرى والمعتقلين على أنهم مناضلين من أجل الحرية، ومقاتلين شرعيين تنطبق عليهم المواثيق الدولية الخاصة بأسرى الحرب. كما أن الجمعية تتمتع بالشخصية الإعتبارية ويكون لها ذمة مالية مستقلة، ولها حق تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة والتصرف في حدود تحقيق أهدافها[680]، وتمارس الجمعية العديد من الأنشطة المتنوعة والهادفة إلى إثارة قضايا الأسرى وحقوقهم على المستوى المحلي والأقليمي والدولي، وفضح الإنتهاكات اللاإنسانية التي يتعرضون لها داخل السجون من تعذيب وضرب وغير ذلك من أشكال المعاملة القاسية والمخالفة لكافة المواثيق الدولية .

الفقرة الثانية : كلية الشهيد أبو جهاد

تعتبر كلية الشهيد أبو جهاد مؤسسة مهنية تعليمية وطنية تزود المجتمع الفلسطيني بالكفاءات المؤهلة في مجالات مهنية وتكنولوجية واسعة من خلال برامجها التدريبية المختلفة، وفكرة إنشائها كانت نابعة من برنامج تأهيل الأسرى والمحررين، حيث تهدف الكلية إلى بناء وتنمية صرح علمي تكنولوجي لتوفير الكوادر المتخصصة مهنيا والتي يحتاجها سوق العمل الفلسطيني في مختلف المجالات التقنية والفنية والتكنولوجية، وذلك حتى يتسنى لها تقديم خدمات مختلفة للأسرى المحررين بشكل خاص وللمجتمع الفلسطيني بشكل عام[681]. فقد تأسست كلية أبو جهاد للتدريب المهني عام 1998 من قبل وزارة شؤون الأسرى والمحررين، وقد تم إلحاق الكلية بجمعية نادي الأسير الفلسطيني بقرار من مجلس الوزراء منذ 2004/02/14 لتصبح أهم روافد جمعية نادي

---

[678]- لقد أشار نادي الأسير الفلسطيني قدورة فارس إلى أن جمعية نادي الأسير الفلسطيني بدأت عملها عام 1993 بظروف صعبة، وما زالت تعاني من النقص في الإمكانات مقارنة بالتضخم في عدد القضايا التي تتبابعها، لا سيما مع الإجراءات والسياسات التي تمارسها سلطات الإحتلال الإسرائيلي لمواجهة شعبنا وفرض العقوبات عليه من خلال غالبية المواطنين للإعتقال. أنظر: قدورة فارس، نادي الأسير الفلسطيني يجدد العهد بأن يبقى مدافعا عن حقوق الأسرى وعائلاتهم، منشور بتاريخ 28 سبتمبر 2017، الموقع الإلكتروني: http://www.youm7.com/story/2017/9/28/3432750

[679]- فالجمعية بها أثر ودور كبير على المجتمع ويتجلى هذا الأثر في :

1- رعاية شؤون الأسرى داخل السجون والمعتقلات ومراكز التوقيف والتحقيق الإسرائيلي .
2- مساندة الأسرى المحررين ومساعدتهم في التأهيل المجتمعي .
3- مساندة ذوي الأسرى وأطفالهم من النواحي الإجتماعية والإقتصادية والصحية والتعليمية .
4- المتابعة القانونية والقضائية لملفات الأسرى والأسيرات في المحاكم الإسرائيلية .
5- إثارة الرأي العام حول الإنتهاكات الإسرائيلية التي ترتكب بحق الأسرى على المستويين المحلي والدولي .
6- نشر وتوثيق التراث الفكري والثقافي والإبداعي للأسرى داخل السجون كجزء من التراث النضالي الفلسطيني .
7- إصدار التقارير والنشرات الدورية حول ظروف المعتقلين داخل السجون الإسرائيلية .
8- تنظيم النشاطات المساندة لحقوق الأسرى وتجنيد الرأي العام لحماية الأسير وصون حقوقه الإنسانية .
9- خلق شبكة من التعاون والتنسيق مع المؤسسات الحقوقية والإنسانية التي ترعى شؤون الأسرى محليا ودوليا. أنظر: هيئة شؤون الأسرى والمحررين، تعريف بهيئة شؤون الأسرى والمحررين، منشور بتاريخ 03 يناير 2017، تاريخ الزيارة 16-09-2017، الموقع الإلكتروني
وكذلك المادة 6 من النظام الداخلي لنادي الأسير الفلسطيني، نفس المرجع، ص 2 .http://www.cda.gov.ps/index.php/ar/alhayia

[680]-المادة رقم 4 من النظام الداخلي لنادي الأسير الفلسطيني، نفس المرجع، ص 2 .

[681]- كلية الشهيد أبو جهاد للتدريب المهني، تاريخ الزيارة 2017/09/18، الموقع الإلكتروني:
http://www.majcollege.ps/index.php?page=dorah

الأسير، وهي جمعية خيرية غير ربحية تعنى بالأسرى داخل سجون الإحتلال والمحررين خارجها.

فقد تم تخريج العديد من الدورات المهنية والتكنولوجية من خلال مرافق الكلية التدريبية والمهنية المتطورة والحديثة، إضافة إلى أن الكلية تقوم بتقديم خدمات مهنية للمجتمع المحلي وبشكل مباشر مما يكسب منتسبي برامجها المهنية والتكنولوجية الخبرة العملية في ميادين تدريبهم المختلفة[682]. كما أنها دائما ما تقدم الخدمات التدريبية الفنية وتعقد البرامج التدريبية بأعلى مستويات الأداء من خلال ربط الكفاءات البشرية بتخصصاتها الإدارية والفنية المتنوعة والمتكاملة مع إحتياجات ميادين العمل المختلفة في القطاعين العام والخاص، وذلك بما يخدم عملية التنمية الوطنية في كافة المجالات[683]، وعملها يشمل كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني .

الفقرة الثالثة : مؤسسة الحق

هي مؤسسة حقوق إنسان فلسطينية[684]، مركزها مدينة رام الله وهي فرع لجنة الحقوقيين الدولية في جنيف، أسسها عدد من المحامين الفلسطينيين عام 1979[685] بهدف : توطيد مبدأ سيادة القانون وإحترام حقوق الإنسان وذلك بالإستناد إلى المواثيق والأعراف الدولية، إضافة إلى أن عمل الحق ينصب أساسًا على متابعة وتوثيق إنتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وفي هذا الإطار تتمتع مؤسسة الحق بالصفة الإستشارية لدى المجلس الإقتصادي والإجتماعي في الأمم المتحدة وعضوية الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، وعضو شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية[686] .

---

[682] -كلية الشهيد أبو جهاد للتدريب المهني، مرجع سابق .

[683] -كلية الشهيد أبو جهاد للتدريب المهني، تاريخ الزيارة 18-09-2017، الموقع الإلكتروني:http://www.majcollege.ps/page-36-ar.hmtl

[684]- لقد تأسست هذه المؤسسة لتسليط الضوء على الإنتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحقوق وحريات الشعب الفلسطيني وتقوم بما يلي:

1- توثيق الإنتهاكات الإسرائيلية وتعريف الفلسطينيين بها، كما تقوم بنشرها إعلاميا ومتابعتها من أجل إطلاق سراح كافة المعتقلين الفلسطينيين في سجون الإحتلال الإسرائيلية .

2- إعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتنظيم وشن حملات عالمية بشأن قضايا محددة من أجل تغيير السياسة الإسرائيلية المتبعة إزاءها. كما تبذل مؤسسة الحق قصارى جهدها عبر المدخلات والإتصالات لوضع حد لإنتهاكات محددة ولديها مكتبة قانونية عامة ووحدة لتقديم الخدمات القانونية المجانية بخصوص السفر إلى الأردن، فيما يتعلق بالمعتقلين الفلسطينيين تقوم مؤسسة الحق بنشاطات متعددة في هذا المجال منها متابعة تطبيق أو عدم تطبيق الإجراءات القانونية (في حالات المداهمة والإعتقال والتحقيق)، وموضوع التعذيب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية. أنظر: هشام عورتاني، سعيد نادر، السجناء المحررون الظروف المعيشية والأوضاع الإقتصادية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، الضفة الغربية، يناير، 1994، ص 26 .

[685] -مؤسسة الحق الفلسطينية، تاريخ الزيارة 19-09-2017، الموقع الإلكتروني : Http://www.arab.org/ar

[686]- مؤسسة الحق، نبذة تعريفية، تاريخ الزيارة 20-09-2017، الموقع الإلكتروني :
http://www.alhaq.org/arabic/index.php?option=com_content@view=article@id=309@itemid=108

الفقرة الرابعة : مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

هي منظمة أهلية متخصصة في الدفاع عن حقوق الإنسان، تأسست عام 1993 بالتنسيق مع مؤسسة الضمير برام الله وعدد من المحامين المهتمين في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتتمتع مؤسسة الضمير بعضوية عدد من التحالفات والشبكات والمنظمات الحقوقية المختلفة[687]، وتتلقى تمويلها من مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي تقدم دعمها عبر عدة مؤسسات دولية[688]، وتتطلع المؤسسة لدعم ونصرة الأسرى ومناهضة التعذيب ومناهضة الإعتقال التعسفي الذي تمارسه قوات الإحتلال الإسرائيلي بشكل يومي والمساهمة بسن قوانين تضمن حماية حقوق الأسرى، لأنها تؤمن بعالمية حقوق الإنسان وإحترام الكرامة الإنسانية وعدم تجزئتها، وبأهمية بناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي حر يسوده العدل والمساواة في إطار حقه في تقرير مصيره[689]، كما يحيط هذه المؤسسة عدد من الأنصار والمتطوعين، وهؤلاء يؤمنون بأهدافها ويشاركون بأنشطتها، ويعملون على دعمها ماديًا ومعنويًا .

الفقرة الخامسة : مؤسسة مانديلا[690]

هي مؤسسة حقوقية غير حكومية وغير هادفة للربح تأسست سنة 1989 ومركزها مدينة القدس، وبسبب الحصار والقيود التي تم فرضها من قبل الإحتلال الإسرائيلي على حركة المواطنين الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة، والذي أعاق وصول المواطنين إلى مدينة القدس،

---

[687]- هي شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، والشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية، الشبكة الدولية لمعلومات حقوق الطفل، والتحالف الدولي لملاحقة مجرمي الحرب، والتحالف الفلسطيني لمناهضة التعذيب، والشبكة الأهلية لحماية حق تشكيل الجمعيات. حيث تعد المؤسسة عضو في اللجنة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، وكذلك عضو في المجلس الفلسطيني لمنظمات حقوق الإنسان وكذلك في الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب.

[688]- هي الحكومة السويسرية، والحكومة الهولندية، والحكومة الدنماركية، والحكومة السويدية، والممثلية النرويجية، والإتحاد الأوروبي، وصندوق الأوبك، وهناك العديد من الجهات المانحة التي قدمت دعما لبرامج المؤسسة سابقا، منها: فورد فاونديشن، والمعونة المسيحية ولجنة الحقوقيين الدوليين "القسم السويدي"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والحكومة النمساوية. أنظر المادة الإعلامية التعريفية بجمعية الضمير المنشورة على الموقع الإلكتروني لمؤسسة الضمير: http://www.aldameer.org/ar/index.php

[689]- ربحي قطامش، نمر شعبان، تعذيب السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، أضواء للتصميم، رام الله، فلسطين، 2003، ص 3 .

[690]- تمارس مؤسسة مانديلا العديد من الأنشطة في مجال:

1- حقوق الإنسان والمعتقلين الفلسطينيين والعرب ومتابعة قضاياهم لكل حيثياتها والإستماع لمشاكلهم ومطالبهم داخل الأسر وما يعانون من ممارسات قاسية من قبل إدارة مصلحة السجون .

2- لقد تعرضت المؤسسة لضغوطات كثيرة من قبل سلطات الإحتلال وذلك بسبب نشاط ومواقف المؤسسة الوطنية، حيث عملت سلطات الإحتلال على إعادة طواقم المؤسسة من الزيارات أو منع بعضهم أحيانا حتى وصل هذا الأمر إلى تدمير مقر المؤسسة خلال الإنتفاضة الثانية .

3- تحاول المؤسسة العمل على إيجاد عمق عربي وإسلامي ليساعدها ماديا ومعنويا وللتنسيق معهم لفضح ممارسات الإحتلال وتعزيز صمود وثبات الأسرى .

4- ترفض المؤسسة أي تمويل مشروط من قبل بعض الدول الغربية والهادفة لإفراغ قضايا الأسرى من المحتوى الوطني والإنساني وغالبا ما يخدم مثل هذا التمويل المشروط بصورة غير مباشرة سلطات الإحتلال الإسرائيلي والتغطية بشتى الطرق على الجرائم التي ترتكب بحق الأسرى والشعب الفلسطيني الصامد. أنظر: مؤسسة مانديلا لحقوق الإنسان، رام الله، فلسطين، تاريخ الزيارة 22-09-2017، الموقع الإلكتروني : http://www.arab.org/ar

تم نقل مكاتب هذه المؤسسة إلى مدينة رام الله لتمكين أهالي الأسرى من الوصول إليها[691]، فقد دأبت المؤسسة منذ بداية عملها على تحمل المسؤولية من خلال متابعة أوضاع المعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الإحتلال من كل النواحي وذلك بعدة أساليب للتخفيف من معاناتهم وتتجلى في :

1_ التواصل مع الأسرى في كافة السجون من خلال متابعة قضاياهم ومشاكلهم ومطالبهم وما يعانون من ممارسات قاسية أثناء تواجدهم في الأسر، ورصد وتوثيق كافة الإنتهاكات وحالات التعذيب التي تمارس بحق الأسرى، إضافة إلى التنسيق مع منظمات حقوق الإنسان وإطلاعهم على حقيقة وضع الأسرى ومعاناتهم، وذلك لفضح ممارسات الإحتلال وتعزيز صمود الأسرى داخل السجون .

2- تقوم المؤسسة بإدخال الأطباء المتخصصين إلى السجون لمعالجة الأسرى نتيجة نقص الرعاية الصحية من قبل إدارة السجون، ومن الأمراض المنتشرة كالحالات النفسية وضيق التنفس والتهابات الرشح والزكام والإنفلونزا والتهابات الرئة والربو وغير ذلك من الأمراض المعدية .

وعليه فمؤسسة مانديلا هدفها الرئيسي هو التجاوب لحاجات الشعب الفلسطيني في إطار شامل، بحيث تعمل على توفير مساعدات مادية- قانونية- نفسية- طبية وثقافية ومساعدات معنوية للسجناء، وللسجناء المحررين وعائلاتهم، وتقوم بمتابعة وتوضيح قضاياهم على المستويين المحلي والعالمي لفضح الإحتلال الإسرائيلي وكسب الدعم الدولي من أجل الوقوف مع الأسرى وإطلاق سراحهم، ويمتلك أعضاء هذه المؤسسة خبرات مكثفة تتعلق بقضايا حقوق الإنسان ويعملون على تطويرها لكونها المؤسسة القانونية الوحيدة التي ينحصر مجال عملها بشكل مباشر بالسجناء[692] .

الفقرة السادسة : برنامج تأهيل الأطفال الأسرى والمحررين

لقد أطلق هذا المشروع وبدعم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية، وذلك إستكمالا لجهود جمعية الشبان المسيحية في القدس وذلك بالشراكة مع مؤسسة إنقاذ الطفل، بحيث يهدف هذا البرنامج إلى إعادة تأهيل ودمج الأطفال الذين تعرضوا لظروف الإعتقال من

[691]-مؤسسة مانديلا لحقوق الإنسان، رام الله، فلسطين، تاريخ الزيارة 22-09-2017، الموقع الإلكتروني : http://www.arab.org/ar
[692]- هشام عورتاني، نادر سعيد، مرجع سابق، ص 25.

خلال التدخل بمجموعة متكاملة من خدمات الدعم النفسي- الإجتماعي بالإضافة إلى تقديم خدمات التأهيل المهني[693]. فعمل برنامج تأهيل الأطفال الأسرى والمحررين يشتمل على[694] :

1_ مساعدة الأطفال الأسرى والمحررين على التكيف وإستعادة التوازن داخل السجون، وذلك عن طريق توفير العديد من الخدمات عن طريق قيام أهالي الأسرى على تعزيز وتطوير فهم أبنائهم الأسرى ليصبحوا أكثر دعما لأطفالهم، ومن هذه الخدمات الإرشاد النفسي والإجتماعي والمهني والأكاديمي التي تساعد في إعادة دمجهم وزيادة فرصهم في العمل أو التعليم[695] .

2_ قيام هذه المؤسسة بعقد ورش عمل مع مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بفرص دمج الأطفال الأسرى المحررين في المجتمع، وذلك من أجل زيادة وعي المجتمع في المدن والقرى والمخيمات حول تداعيات الإعتقال على الأطفال وآثاره النفسية والإجتماعية، وإنتاج برامج إعلامية وتوعوية في ذلك ونشرها على كافة أطياف المجتمع[696] .

هذا فقد بات مطلب إطلاق سراح الأسرى أحد الثوابت الوطنية في مواجهة سياسة إسرائيل القائمة على "عدم الإفراج عنهم" وإتخاذهم رهائن وورقة ضغط، ومن هنا فهذه المنظمات تتبنى قضية الأسرى ضمن حملات ضغط إعلامي وتحشيد للرأي العام الدولي للإفراج عنهم، أو لحمل إسرائيل على تحسين ظروف حياتهم على الأقل وفقا للمواثيق الدولية[697] .

الفرع الثاني: المؤسسة البرلمانية الفلسطينية ودورها في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية

لقد شكلت الإنتخابات التشريعية الثانية نقلة كبيرة في مجال المشاركة السياسية على صعيد السلطة الفلسطينية، وتتجلى في مشاركة أغلب الأحزاب والقوى السياسية في تلك الإنتخابات[698]،

---

[693]- مؤسسة إنقاذ الطفل، جميعة الشبان المسيحية، التأثير الناتج عن إعتقال الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، برنامج التأهيل، القدس، 2012، ص 66 .

[694]- منقذ أبو عطوان، دراسة حول: دور برنامج تأهيل الأسرى المحررين في دمج الأسرى بالمجتمع الفلسطيني، الحوار المتمدن، العدد 1558، 2006 .

[695]- جمعية الشبان المسيحية، القدس، مؤسسة إنقاذ الطفل، نشرة تعريفية عن برنامج تأهيل الأطفال الأسرى المحررين .

[696]- نفس المرجع .

[697]- ورقة موقف "الميزان يستنكر التصعيد الإسرائيلي المتواصل بحق المعتقلين الفلسطينيين ويدعوا إلى أوسع حملة تضامن معهم، بتاريخ 2011/07/03.

[698]- بعد فوز حركة حماس وحصولها على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني ظهرت مشاكل حقيقية في علاقات أعضاء البرلمان، والحكومة التي تم تشكيلها من قبل حركة حماس مع العديد من الدول العربية والدولية، فقد أصرت الدول الأوروبية والولايات المتحدة على ضرورة إعتراف حركة حماس بمرجعيات أوسلو لقبولها، والموافقة على التعامل مع حكومتها، وبعد رفض حماس لهذه الشروط، فقد تم مقاطعة حكومتها من قبل العديد من دول العالم، ورغم ذلك فقد إستطاعت الدبلوماسية البرلمانية الخاصة بالحكومة العاشرة أن تحقق نجاحات دبلوماسية برلمانية مثل : المشاركة في المؤتمرات الخارجية وورش العمل كان أهمها : مؤتمر المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين في ماليزيا، والمؤتمر الدولي لنصرة الأسير الفلسطيني في المغرب، وورشة عمل حول تعزيز المصالحة الفلسطينية في تركيا، ومؤتمر مؤسسة القدس الدولية، وملتقى الشيخ نحناح في الجزائر، ومؤتمر علماء الأمة في السنغال، وأيضا على صعيد الدعم والمساندة للحكومة في قطاع غزة تم إستقبال عشرات الوفود، وبناء شبكة علاقات خارجية واسعة معهم، ومن أبرزها : قافلة آسيا "1"، قافلة القدس الليبية، الوفد الماليزي، القافلة الإفريقية، وزير العدل الأمريكي الأسبق كلارك، ممثلة الصليب الأحمر في القدس، وفد حركة مجتمع السلم،

فقد أظهرت هذه الإنتخابات أن النظام السياسي الفلسطيني يعاني من مشكلة المشاركة السياسية الحقيقية، وهذا ما يتبين من خلال سيطرة حركة فتح على مؤسسات السلطة السيادية، بما فيها المجلس التشريعي والجهاز الإداري الذي أظهر إنحيازه وإنتماءه السياسي وعدم تعاونه مع الحزب الفائز[699]. ونتيجة الإنقسام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة قام الرئيس محمود عباس بإعلان حالة الطوارئ في الضفة وتعليق بعض مواد القانون الأساسي، وتم تعطيل عمل المجلس التشريعي وإعطاء السلطة التنفيذية سلطات وصلاحيات واسعة أدت إلى تعطيل الحياة الديمقراطية والنيابية في السلطة الفلسطينية[700]. ففي ظل الوضع الراهن للسلطة التشريعية والتي لم يعد لها أي دور يذكر على الساحة الفلسطينية نتيجة الإنقسام، سنحاول إبراز مستقبل السلطة التشريعية في ظل الوضع الراهن الذي يعيشه النظام السياسي الفلسطيني (فقرة أولى)، وإلى المعوقات التي تواجهها السلطة التشريعية للنهوض بالدور المنوط بها (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى : مستقبل الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية

ففي ظل الوضع الذي يسود النظام السياسي الفلسطيني والذي قيد دور السلطة التشريعية الفلسطينية، وفي ظل إستمرار الإحتلال الإسرائيلي في هدم مؤسسات السلطة الوطنية، وفي ظل الإنقسام الفلسطيني منذ عام 2007، إضافة إلى الإتفاقات الموقعة ما بين الحركتين وبجهود إقليمية لتحقيق المصالحة الفلسطينية التي لا زالت مستمرة إلى يومنا هذا، فإن الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية لم يعد لها أي دور يذكر نتيجة شل نشاط المؤسسة التشريعية، وبذلك سنحاول إبراز مستقبل هذه الدبلوماسية في ظل الإنقسام والمصالحة الفلسطينية .

ممثلو السفارات السويسرية وجنوب إفريقيا والنرويجية، الوفد البرلماني الدولي لكسر الحصار، الوفد البرلماني الجنوب إفريقي . أنظر: كتلة التغيير والإصلاح، 2007، نت .

[699]- أيمن ضراغمة، المجلس التشريعي: التعطيل وأسبابه وكيفية الخروج من المأزق، ورقة عمل مقدمة لمركز هدف لحقوق الإنسان، دراسة التجربة البرلمانية الفلسطينية، رام الله- فلسطين، 2008، ص 286 .

[700]- لقد أصدر الرئيس محمود عباس ثلاثة مراسيم رئاسية بتاريخ 2007/06/14، المرسوم رقم (1) لسنة 2007 بشأن تشكيل حكومة إنفاذ أحكام حالة الطوارئ، كما أصدر المرسوم رقم (2) لسنة 2007 بشأن إقالة الأستاذ إسماعيل هنية رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، وكذلك المرسوم رقم (3) لسنة 2007 إعلان حالة الطوارئ في جميع أراضي السلطة الفلسطينية، وإعتبار ما جرى في قطاع غزة إنقلابا عسكريا وعصيانا مسلحا، وتبع هذه المراسيم بتاريخ 2007/06/17 إصدار الرئيس لمرسومين آخرين، الأول يقضي بتعليق العمل بالمواد 65، 66، 67 من القانون الأساسي، والتي تتعلق بمسألة تكليف رئيس الوزراء، وإعطائه ثلاثة أسابيع لتشكيل الحكومة الجديدة، وحصولها على ثقة المجلس التشريعي بالأغلبية المطلقة، وأدائها بعد ذلك اليمين الدستورية أمام الرئيس، أما المرسوم الثاني فيقضي بإعتبار القوة التنفيذية التي شكلتها وزارة الداخلية عام 2006 بموافقة الرئيس نفسه قوة خارجة عن القانون. أنظر: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، سيناريوهات بعد فوز حركة حماس في الإنتخابات الفلسطينية، بيروت- لبنان، 2010، ص 42 .

أولا : مستقبل الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية في ظل الإنقسام

إن دور الدبلوماسية البرلمانية[701] يتمثل في دعم قضايا الأمة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، حيث أن رؤية البرلمانيين تنبني بشكل أساسي في المسائل المتعلقة بحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية والتحرر من الإحتلال ووقف الإستيطان والإنتهاكات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني[702]. فكما هو معلوم فالدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية حالة فريدة من نوعها، وذلك لأنها تعمل تحت الإحتلال والحصار وفي ظل إنقسام داخلي فلسطيني، بل ونتيجة إختلاف في الرؤى والمواقف بين السياسة الخارجية التي تمثلها الحكومة وبين الدبلوماسية البرلمانية التي يمثلها النواب المنتخبون في قضايا جوهرية تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وهذا ما يجعل هذه الدبلوماسية تواجه تحديات ومسؤوليات كبيرة رغم حداثتها وقساوة الظروف التي تعمل في أجوائها .

لم تفرز التجربة البرلمانية الفلسطينية[703] تقاليد وأعراف دبلوماسية برلمانية واضحة الرؤية، موحدة الأهداف، فدورها يبقى محدودًا رغم إنعكاسات ذلك على الملفات الوطنية[704]، حيث أن القضية الفلسطينية تعتبر أولوية بالنسبة للعديد من دول العالم وكذلك الرأي العام العالمي، لأنها تؤمن بعدالة هذه القضية وبحقوق الشعب الفلسطيني الذي يرزخ تحت نير الإحتلال، ولذلك يجب

701- فعلى خلاف الدبلوماسية الرسمية التي تقوم بها وزارة الخارجية في الدولة، فإن ممثلي الشعب المنتخبين من أعضاء البرلمان هم الذين يتولون مسؤولية رسم الدبلوماسية البرلمانية، وتنفيذها من خلال المصادقة أو الموافقة على البرنامج الذي تقدمه الحكومة للبرلمان، ولا يجب تصور تعارض بين الإثنتين، فعادة ما تأتي الدبلوماسية البرلمانية مكملة وداعمة للدبلوماسية الرسمية وبالتنسيق معها تحقيقا للمصلحة العليا للدولة. أنظر: أشرف عبد العزيز، الدبلوماسية البرلمانية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 2011، ص 12 .

702- أشرف عبد العزيز، نفس المرجع، ص 13 .

703- قد حاولت السلطة الفلسطينية إستغلال جميع المواقع السياسية لتعزيز العمل الدبلوماسي، ومن بينها الدبلوماسية البرلمانية، فمنذ أن تم تشكيل المجلس التشريعي من خلال أول إنتخابات عامة مباشرة في فلسطين ضمن المرحلة الإنتقالية المؤقتة، وقد شكل إنبعاثا لأول برلمان فلسطيني على الأرض الفلسطينية، ولم يكن مثل هذا الأمر حدثا عاديا في مسيرة الشعب الفلسطيني نحو الإستقلال، بل إنه شكل التطور الأبرز من حيث تأكيده على أن الشعب الفلسطيني هو وحده صاحب السيادة والولاية الشرعية على الأرض الفلسطينية، ومن ثم مارس المجلس التشريعي الفلسطيني ومنذ تأسيسه عملا دبلوماسيا إضافة إلى إختصاصاته الأصلية. وقد وظف المجلس نشاطاته الدبلوماسية وعلاقاته الدولية مع البرلمانات الأخرى من أجل إبراز قضية الشعب الفلسطيني العادلة، وفضح الممارسات والإنتهاكات الإسرائيلية على الأرض، وذلك لعدم إلتزام الحكومة الإسرائيلية بالإتفاقيات الموقعة معها، حيث مارس المجلس – على لارغم من قصر تجربته البرلمانية وحداثتها- دبلوماسية برلمانية نشطة ومكثفة وشاملة على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما شملت هذه الدبلوماسية المستويين الحكومي والبرلماني، إضافة إلى الهيئات الدولية والإقليمية، ومنظمات الأمم المتحدة ومؤسساتها، ورئاسة حركة عدم الإنحياز. أنظر: أحمد قريع، الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006، ص 155 .

704- فعلى سبيل المثال تنعدم ظاهرة التوثيق وإعداد التقارير، إلا فيما ندر، والشأن نفسه بالنسبة إلى الإعداد الجيد للقاءات الدولية وفق خطاب معلوم ومرسوم، ينبثق من الرسائل المراد توجيهها والغايات المراد تحقيقها، والأولويات التي تستهدف التركيز عليها، وهذا ما يتطلب دبلوماسية برلمانية مؤسساتية قائمة على الحرفية والكفاءة والقدرة على التأثير حين يتعلق الأمر بالقضايا الوطنية، وبالتالي فبإمكانها أن تلعب دورها كاملا فيما يتعلق بالدور العربي لدعم القضية الفلسطينية، حتى في ظل ما يحصل من الأحداث في هذه الدول. أنظر: الطيب المصباحي، الظرفية تتطلب تفعيل الدبلوماسية البرلمانية، أمين لجنة العلاقات الخارجية والدفاع بمجلس النواب المغربي، حوار صحفي، أجرى الحوار إحسان الحافظي، موقع الصباح، 2010/11/16، تاريخ الزيارة 15-09-2017، ص 5، الموقع الإلكتروني
http://www.assabah.press.ma/?view=article@tmpl=component@layout=default@id=1901

على الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية إستثمار هذه الفرص لأنه لا يمكن تحقيق الإستقرار في الشرق الأوسط بعيدا عن الحق الفلسطيني وحقوقه المشروعة والمنصوص عليها في الإتفاقيات الدولية[705]. وهذا ما يتطلب من الدبلوماسية البرلمانية عبر البرلمانيين الإنفتاح أكثر على الساحات الدولية رغم الحصار المفروض على قطاع غزة، ورغم الإجراءات الإسرائيلية التي تؤدي إلى فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة والإنتهاكات المستمرة لأبناء الشعب الفلسطيني، فمن هنا يجب وضع رؤية واضحة للعمل الدبلوماسي البرلماني، وإستخدام كافة الأدوات الممكنة والتي لها فعالية لممارسة هذا العمل، وحشد كافة الطاقات لتعزيزه، بالإضافة لعدم إغفال الشركاء واللاعبين الأساسيين في العمل الدبلوماسي، وهذا ما يتطلب تكثيف النشاط على الجبهة المحلية بإعتبارها الخزان الإستراتيجي والإمتداد الطبيعي للعمل الدبلوماسي الخارجي[706] .

وفي هذا السياق، يجب على الدبلوماسية البرلمانية أن تركز على الجاليات الفلسطينية في الخارج، وأن يكون هناك تواصل مستمر معها عبر نظام الربط الإلكتروني، لما لهذه الجاليات من أهمية على المستوى الدولي لأن بإمكانهم التواجد في الأنشطة والفعاليات الإقليمية والدولية، وبإمكانها متابعة أنشطة الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الإقتصادي والإجتماعي ومجلس حقوق الإنسان ومؤتمر الدول الأطراف في المحكمة الجنائية، والتي بدورها أي الدبلوماسية البرلمانية أن تعمل على إستثمار تواجدهم في الخارج، خاصة وأن الجاليات الفلسطينية بإمكانها أن تعقد لقاءات مع الوفود وأن ينظموا ورش عمل وندوات على هامش تلك الفعاليات .

---

[705]- تجدر الإشارة إلى الدبلوماسية البرلمانية لا يجب أن تغفل أن فلسطين تتمتع بمركز حساس وإستراتيجي وذلك بحكم مكانة قضيتها وموقعها الجغرافي، وأن لا تغفل تحولات العولمة الإقتصادية وإنتقال مراكز القرار نحو آسيا، وإغفال المنطقة العربية والإسلامية من النشاط الدبلوماسي البرلماني يعتبر خطأ لا ينبغي الوقوع فيه، نظرا للأهمية الجيوسياسية للمنطقة وتأثيرها الإقتصادي وفي الدفاع عن القضية الوطنية .

[706]- إذ يمكن مثلا التركيز على عقد جلسات مفتوحة لسماع شهادات ضحايا الإنتهاكات والجرائم والقطاعات التي إرتكبها الإحتلال خلال عدوانه الهمجي المستمر على قطاع غزة، وما ترتب عليه من آثار كارثية والتي لا زال قطاع غزة يعاني منها، والعمل على بث تلك الإنتهاكات من خلال مختلف وسائل الإعلام وتوثيق كافة الشهادات والتركيز على الشهادات المؤثرة وبثها بشكل مدروس من خلال التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الإجتماعي، وبلغات مختلفة إلى مختلف دول العالم، وبناء الملفات المكتوبة والمصورة بالتعاون مع المنظمات الحقوقية العاملة بما يشكل قاعدة بيانات مهمة تشكل أساسا للتحرك الخارجي لفضح جرائم وممارسات الإحتلال والعمل على ملاحقته ومحاسبته في مختلف المحافل الدولية على الجرائم الدولية الخطيرة التي إرتكبت بحق الشعب الفلسطيني تحقيقا للعدالة الدولية. هذا و تجدر الإشارة إلى أن عدة برلمانات دول أوروبية إتخذت مواقف إيجابية تجاه الإعتراف بدولة فلسطين= =على حدود عام 1967، حيث أقر مجلس العموم البريطاني ضمن سابقة تاريخية مهمة مذكرة غير ملزمة تطالب الحكومة البريطانية بدولة فلسطين على حدود يونيو 1967، ومن ثم إعترف البرلمان الإسباني رمزيا بالدولة الفلسطينية، وتبع ذلك تصويت النواب الفرنسيين في البرلمان بأغلبية لمصلحة مقترح يحث الحكومة على الإعتراف بفلسطين كدولة على حدود يونيو 1967 في تصويت رمزي غير ملزم، ومن ثم صوت أيضا مجلس العموم الإيرلندي لمصلحة الإعتراف بدولة فلسطين وفق حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، كما صوت البرلمان البرتغالي بأغلبية كبيرة لمصلحة قانون غير ملزم يدعوا الحكومة إلى الإعتراف بدولة فلسطين، تماثلا مع إعتراف برلمان لوكسمبورغ بدولة فلسطين. وفي مقابل ذلك أيضا إعترفت الحكومة السويدية رسميا بدولة فلسطين لتصبح بذلك أول دولة في أوروبا الغربية تعترف بفلسطين والثامنة في الإتحاد الأوروبي. وجاءت الخطوة الأبرز في تصويت البرلمان الأوروبي لمصلحة مشروع قرار يدعم الإعتراف بدولة فلسطين بعد تأييد 498 برلمانيا وإعتراض 88 وإمتناع 111 عن التصويت. وتضمن مشروع القرار المقدم من قبل عدة كتل سياسية أوروبية دعم الإعتراف بدولة فلسطين بشكل مبدئي، وموازاة هذا الإعتراف بتقدم محادثات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وفق أساس حل الدولتين. أنظر: نادية سعد الدين، الإعترافات البرلمانية الأوروبية بدولة فلسطين .. دلالات رمزية، تحليلات – شرق أوسط، مجلة السياسة الدولية، 2015 .

وفي هذا الصدد فعلى الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية أن تسعى إلى إحتلال المواقع وخاصة نتيجة الصراع مع الإحتلال، وأن تستثمر كل الإمكانيات والقدرات الممكنة من أجل إنهاء إستمرار الإنقسام والحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، واللذان بدورهما أديا إلى تكبيد الشعب الفلسطيني خسائر كبيرة نتيجة العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، إضافة إلى الأوضاع الإقتصادية الصعبة التي ألمت بالشعب الفلسطيني، وقد كان للتحركات والأنشطة التي قام بها المجلس التشريعي في قطاع غزة على مستوى العلاقات الخارجية دور واضح في تطوير العلاقات مع بعض الدول العربية ودول الإقليم التي إتخذت مواقف سلبية من التعامل مع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية .

ثانيا : مستقبل الدبلوماسية البرلمانية في ظل المصالحة

لقد إكتسبت الدبلوماسية البرلمانية بصفتها المحرك والداعم المكمل لإدارة الشؤون الخارجية والعلاقات بين الدول أهمية خاصة على المستوى الدولي[707]، وبذلك فلا يمكن للدبلوماسية البرلمانية والبرلمان التعارض في المواقف والآراء أو التنافس في الأهداف والمصالح، ولكن نتيجة الإنقسام الفلسطيني الذي خلق إزدواجية في عمل المؤسسة التشريعية – المجلس التشريعي في غزة، ومجموعات العمل البرلمانية في الضفة الغربية-، والذي بدورها لا يمكن التوافق في الإتجاهات السياسية، كما أن المواقف بينهما تختلف من بعض القضايا الدولية، وهذا ما يكون أثره واضح في عدم إمكانية تسويق موقف سياسي محدد من مسألة دولية معينة على المستوى العالمي، هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى، فهناك ما يعتبر عنصرا معمقا لفرضية عدم التوافق، وهو أن النظم البرلمانية لا يمكن أن تدعي الديمقراطية ما لم تكن هناك أحزاب سياسية نشطة تشكل مشهد التعددية الحزبية، وهذا ما يؤكد وجود تيارات سياسية مختلفة، تتباين مرئياتها وتختلف منطلقاتها عن بعضها، وينعكس هذا جليا على موقفها من خلال النواب الذين ينتمون لهذه الأحزاب من القضايا الدولية التي ترتبط بها المصالح الحيوية للبلاد، وبذلك فالقيود الحزبية المفروضة على

[707]- لكل دولة غايات إستراتيجية ومصالح وطنية داخية وخارجية، ووسائل تسخرها لتحقيق أهدافها، وفي سبيل ذلك تعمل العديد من البلدان على حشد كل إمكانياتها المتوفرة ووسائلها الممكنة، ومنها إقحام مؤسساتها التمثيلية في خدمة مسارها ومنها المجالس المنتخبة، ذلك على إعتبار أن السياسة الخارجية مرآة للسياسة الداخلية، وبذلك فإن تثمين دور المؤسسات البرلمانية في تحقيق هذه الغايات يجعلها تنشط أكثر على الصعيدين الداخلي والخارجي في إطار ممارستها لنشاطها الدبلوماسي، خاصة في مسارات التعاون الدولي والشراكة، تحقيقا للأمن والسلم والرفاهية، وخدمة للمصالح العليا، والقيم العالمية المشتركة. أنظر: صبحة بغورة، الدبلوماسية البرلمانية، مجلة المثقف، العدد 2085، مؤسسة المثقف العربي، سدني، أستراليا، فبراير، 2012، ص 10 .

النواب والمؤسسة على عقيدة الحزب ومذهبه السياسي هي ما ستضع الممارسة الفعلية لهذه الدبلوماسية في أكثر من موقف حرج، بسبب عدم الإنسجام والتوافق في الرأي .

وعليه فالمصالحة الفلسطينية تشكل فرصة هامة لمنح الثقة لبرنامج حكومي يعبر عن تطلعات وآمال الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف وسياسته الخارجية، وبذلك فهي تشكل دور كبير لإستعادة البرلمان لعمله في الضفة الغربية وقطاع غزة من توحيد القوانين وتوحيد المؤسسات الفلسطينية، وبدروه يسهل إنسجامها مع إيقاع الدبلوماسية البرلمانية بإعتبارها دعامة أساسية للقنوات الدبلوماسية الرسمية في ظل العلاقات الدولية المعاصرة بعدما أصبحت من المهام الأساسية للبرلمان .

وبناءً على ما سبق، فيجب على الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية أن تقوم بوضع وطرح رؤية واضحة المعالم والأهداف والأولويات والأدوات، بحيث تكون خاضعة للتقييم المستمر في ضوء النتائج التي ستخرج بها، وذلك حتى تتمكن من الإستفادة من الأفكار والسيناريوهات والظروف الصعبة التي علمت من خلالها هذه الدبلوماسية، والعمل على تجنب كل الإشكاليات ومناقشتها تحت قبة برلمان موحد والإستفادة من الإيجابيات وصولًا إلى برنامج متفق عليه، لتحقيق أهدافها الإستراتيجية في إنهاء الإحتلال ونيل حقوق الشعب الفلسطيني، وينبغي أن يحرص البرلمان الفلسطيني على مراكمة تجربته وخلق تقاليد برلمانية واضحة وراسخة في العمل الدبلوماسي والإهتمام بها وتدوينها وصولًا إلى إقامة الدولة الفلسطينية .

الفقرة الثانية : معوقات الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية

لعبت الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية دورًا إيجابيًا بعد الإنتخابات التشريعية الثانية في بناء علاقات خارجية مع كثير من الدول على المستويين الإقليمي والعربي، وبدرجة أقل على المستوى الدولي، إلا أنها لا زالت تعاني من نواقص وعوائق تحد من عملها. حيث أن هذه الدبلوماسية تواجه أزمة كبيرة نتيجة الإنقسام الفلسطيني والذي بدوره أدى إلى تراجع الدعم العربي للقضية الفلسطينية، كما أن غياب الدور العربي وبشكل أحرى ضعفه من أجل الدفع بإتمام المصالحة الفلسطينية. وعليه فهذه الدبلوماسية لم يكن لها أي دور بارز في إنهاء الإنقسام وتحقيق المصالحة الفلسطينية، كما أنها عجزت عن الحد من آثار الإنقسام على الشعب الفلسطيني ومصالحه، وبالتالي

يجب تكثيف الجهود من أجل إنهاء الإنقسام وتحقيق المصالحة الوطنية واللذان يعتبران المفتاح لجعل النظام السياسي الفلسطيني مستقرا مما هو عليه الآن. وبناءا على كل ما سبق تواجه الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية العديد من المعوقات التي تحول دون أداء دورها في تعزيز العلاقات الخارجية مع دول العالم، وتتمثل هذه المعوقات في ما يلي :

1_ قيام الإحتلال بإعتقال عدد كبير من أعضاء المجلس التشريعي بمن فيهم رئيس المجلس عزيز دويك، وهذا ما أدى إلى عدم القدرة على تنظيم زيارات الوفود البرلمانية لما لذلك من حاجة رئيس المجلس لتشكيل الوفود والموافقة على مشاركتها وتحديد النفقات اللازمة لها، وكذلك عدم القدرة على تخصيص موازنات كافية لتغطية نشاطات المجلس الخارجية وعدم صرف أية نفقات لأعضاء الوفود البرلمانية المشاركة وتحميل النائب مصاريف باهضة لا يمكن له توفيرها .

2_ بعد فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي والذي بدوره فرض حصارًا شاملًا على قطاع غزة، مما أعاق عمل أعضاء المجلس من التنقل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك منع وصول الوفود البرلمانية المتضامنة من الوصول إلى القطاع .

3_ قيام الرباعية الدولية وخاصة الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي التدخل في الشأن الفلسطيني، وخاصة بعد الإنتخابات التشريعية لإجبار حركة حماس بالإعتراف بالإتفاقيات الموقعة مع الإحتلال مقابل الإعتراف بحماس كشريك في النظام السياسي الفلسطيني. كما أفرزت الإنتخابات التشريعية عدم قدرة الدبلوماسية البرلمانية من المشاركة على المستوى الدولي نتيجة قيام الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بممارسة ضغوط إقتصادية وسياسية على بعض الدول ومنها الدول العربية من أجل عدم التواصل مع المجلس التشريعي الفلسطيني .

4_ إزدواجية العمل البرلماني الفلسطيني ومنافسة المجلس الوطني للمجلس التشريعي في مجال الدبلوماسية البرلمانية، وميول بعض الدول إلى التعامل مع هذا المجلس رغم عدم تمثيله للشعب الفلسطيني بحجة أن المجلس الوطني هو برلمان منظمة التحرير الفلسطينية التي وقعت الإتفاقيات مع الإحتلال، أما المجلس التشريعي فإنه مسيطر عليه بأغلبية من حركة حماس .

5_ قيام بعض السفارات الفلسطينية بممارسة الضغوط على وزراء خارجية الدول لعدم منح تأشيرات الدخول لأعضاء الوفود البرلمانية لكونه يتشكل من أعضاء حركة حماس فقط، كما أن

الخارجية الفلسطينية رفضت التعاون مع الوفود البرلمانية بحجة عدم تنسيق الوفود مع الخارجية الفلسطينية قبل إتمام الزيارة .

6_ غياب ثقافة الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية، حيث لم تعد هذه الثقافة ضمن أولويات الأجندة السياسية الفلسطينية والعربية، إضافة إلى قلة عدد المتخصصين في الشؤون العربية والدولية، وبخاصة في الوفود البرلمانية المشاركة في فعاليات وأنشطة عربية ودولية، رغم تزايد الأعباء الملقاة على عاتق أعضاء المجلس التشريعي .

7_ تنامي دور المجلس التشريعي عن الإهتمام بتدريب أعضاء المجلس وتنمية مهاراتهم في الدبلوماسية البرلمانية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وتوسيع معارفهم وتعميق وعيهم وإلتزامهم بممارسة دورهم للدفاع عن ثوابتنا الفلسطينية .

المطلب الثاني : الدبلوماسية الموازية الفلسطينية "التحديات والحلول"

أحدثت الدبلوماسية الموازية الفلسطينية بفواعلها تغيرات جذرية على كافة الأصعدة، وهذا ما أجدى ثماره من الوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية من مؤسسات سواء كانت رسمية أو غير رسمية في تقديم كل الدعم للشعب الفلسطيني، وفضح جرائم الإحتلال الإسرائيلي. فرغم نشاطها إلا أن هناك العديد من العقبات للحد منه والتي تتمثل بصورة أساسية في الإحتلال الإسرائيلي، وهذا ما يتطلب إستراتيجية جديدة يتم من خلالها الكشف عن مكامن الخلل التي تعانيها هذه الدبلوماسية، والحد من الإنتهاكات التي تتعرض لها المؤسسات غير الرسمية، إضافة إلى إنهاء الإنقسام الفلسطيني والذي يشكل إحدى العوائق الأساسية أيضا في التأثير على عمل تلك المؤسسات. فالدبلوماسية الموازية الفلسطينية تواجه العديد من التحديات وذلك في (**الفرع الأول**) على أن أتطرق إلى العديد من الحلول وذلك من أجل النهوض بالمؤسسات غير الرسمية إلى المستوى الذي يمكن من خلاله كسب الرأي العام الإقليمي والدولي، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني (**الفرع الثاني**) .

الفرع الأول : تحديات الدبلوماسية الموازية الفلسطينية

تعتبر الدبلوماسية الموازية كما سبقت الإشارة إلى ذلك مكملًا داعمًا ومساندًا للدبلوماسية الرسمية، فرغم نشاط هذه الدبلوماسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي والتي أصبح لها أهمية وميزات كبيرة على المستوى الفلسطيني، لأنها أصبحت العنصر الناشط وذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدني والرأي العام وما إلى ذلك، حيث أنها تسعى إلى كسب تأييد دول العالم بشقيه الرسمي والشعبي لدعم القضية الفلسطينية ودعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، إلا أنه ومع ذلك فالدبلوماسية الموازية الفلسطينية رغم الإيجابيات التي حققتها إلا أنها تواجه العديد من التحديات والتي سنعمل على إبرازها .

الفقرة الأولى : التحديات على مستوى منظمات المجتمع المدني

إن المراحل التي مرت بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أثرت في طبيعة عملها، كما ساهمت في بروز حالة من عدم الوضوح في رؤيتها ومضامين عملها، والأنشطة التي تقدمها نتيجة لظروف الإحتلال الإقصائي الذي مر به المجتمع المدني الفلسطيني وسياسته القائمة على تهميش دور المجتمع الفلسطيني، وبالتالي فإن هناك العديد من التحديات التي تواجه عمل هذه المنظمات وتتجلى في :

التحدي الأول: إستمرار الإحتلال الإسرائيلي وممارساته وجرائمه بحق المواطنين والمؤسسات[708]، فإستمرار الإحتلال أدى إلى تعميق الإنقسام الفلسطيني[709]، وهذا بدوره أدى إلى تركيز منظمات المجتمع المدني على الإهتمام بالقضايا الوطنية العامة المتعلقة بممارسات الإحتلال، والتي يمكن تحقيق تعبئة سريعة بنداء عام حولها، وهذا ما يرفع الحرج عن نشطاء

[708]- لقد مارس الإحتلال الإسرائيلي سياسة إغلاق العديد من منظمات المجتمع المدني ومصادرة محتوياتها وإعتقال أعضائها ولم يكتف الإحتلال الإسرائيلي بذلك، بل إستخدم سياسة قصف هذه المنظمات وتدميرها في سبيل الحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني. أنظر: فارس أبو حسن، مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصراع العربي الإسرائيلي حتى عام 2015، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2005، ص 18 .

[709]- ساهم الإنقسام في إضعاف دور المنظمات الأهلية في مجال الضغط والتأثير وصيانة مبادئ التنمية المبنية على الحقوق، الأمر الذي أدى إلى إضعاف دورها التنموي والحقوقي والثقافي وإستبداله بالدور الإغاثي والخدماتي. أنظر: محسن رمضان، مقال بعنوان: المجتمع المدني والتجاذبات السياسية، منشور بتاريخ 21 نوفمبر 2016، البوابة الإعلامية للمنظمات الأهلية الفلسطينية، تاريخ الزيارة 21-09-2017، الموقع الإلكتروني : http://www.pngoportal.org/news/4007.html

المنظمات الأهلية، حيث تحصر بعض المنظمات نشاطها في إصدار بيان أو نشرة أو تقرير أو تنظم ورشة أو لقاء في فندق[710] .

التحدي الثاني: في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية وحكوماتها المتعاقبة فقد تعرضت منظمات المجتمع المدني الفاعلة لإنتكاسة كبيرة، وهذا ما أدى إلى إحداث تغيرات في أجندة عملها وأولوياتها وجعل قياداتها تركز على إحتراف كتابة مقترحات المشاريع والتوائم مع متطلبات الممولين لتصبح السمة الغالبة لدى معظم المؤسسات الأهلية الإنشداد والتنافس على التمويل الدولي[711] أكثر من إنشدادها إلى القضايا الوطنية والإرتباط مع مصالح الفئات الإجتماعية الضعيفة والمهمشة .

التحدي الثالث: تعرض منظمات المجتمع المدني لإنتهاكات من قبل الأجهزة الامنية ووزارة الداخلية التابعة لحكومتي الضفة وقطاع غزة والتي وصلت إلى حد إغلاق بعض الجمعيات والنقابات خاصة بعد أحداث الإنقسام الفلسطيني، وقد تم إعاقة عمل هذه المنظمات ومنع بعض أنشطتها، وفي ذلك إنتهاك لحرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي .

التحدي الرابع : تغليب الطابع النخبوي في مؤسسات العمل الأهلي والعجز عن بناء روافد لها من الفئات الإجتماعية صاحبة المصالحة في إنهاء الإنقسام، فالقضايا الكبرى تتطلب طاقة هائلة حتى تحرز تقدمًا ملموسًا وناجحًا، ولكن نتيجة غياب الحركة الإجتماعية وغياب الإرتباط بالمنظمات الشعبية، وغياب العلاقة الفاعلة مع وسائل الإعلام، فهذا أدى إلى التأثير على نطاق عمل منظمات المجتمع المدني .

التحدي الخامس : إستجابة منظمات المجتمع المدني لضغوط البيئة السياسية الخارجية الدولية والإقليمية والعربية، وحاجة أطراف الإنقسام للإنحياز إلى محور الإرتهان للمساعدات المقدمة له،

---

[710]- يعتبر وجود الإحتلال الإسرائيلي وممارساته أثر بشكل كبير على بلورة المجتمع المدني الفلسطيني، وبالتالي لا يمكن الحديث عن دولة تمتلك كامل السيادة على الأرض الفلسطينية، بل ما زالت تحت الإحتلال وهذا ما زاد من حالة الغموض في فهم منظومة المجتمع المدني، فالإحتلال كان وما زال هو= = العائق الأبرز أمام تحقيق دور فعال لمنظمات المجتمع الفلسطيني، حيث أن حالة الإغلاق الشامل للمدن والقرى الفلسطينية التي تفرضها قوات الإحتلال الإسرائيلي قد حدت من قدرة منظمات المجتمع المدني من تنفيذ برامجها ومشاريعها بكفاءة، وبهذا الشكل كانت خدمة الفئات الضعيفة والمهمشة صعبة التحقيق، لقد أدى هذا الوضع من إحتلال وسوء تواصل بين المدى والقرى والمخيمات إلى صعوبة الوصول لخدمات ملائمة لفئات المجتمع الفلسطيني، وأدى ذلك لإنشكاف المجتمع الفلسطيني وضعف قدرته على الصمود والمقاومة. كما أن الإحتلال لم يكتف بإعاقة تنقل ووصول منظمات المجتمع المدني لفئات المجتمع بل مارس كافة أشكال القمع وتمثل ذلك بقيام سلطات الإحتلال بمصادرة التحويلات المالية لمنظمات المجتمع المدني وكانت هذه العملية تحت اسم "تجفيف المنابع" إضافة إلى فرض رقابة شديدة على تمويل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني. أنظر: ضياء الدين وصلاح نور الدين، دور منظمات المجتمع المدني في قيادة حملات التعبئة والضغط، بحث غير منشور، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 18 .

[711]- مجدي المالكي وياسر شلبي وحسن لدادوة، تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، رام الله، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2007، ص 1-2 .

وذلك حرصا منها على الإستمرارية، ورغبة منها في الحصول على مساعدات من هذه الأطراف التي إمتنعت في أحيان كثيرة عن تمويل المؤسسات الحكومية .

التحدي السادس: عجز المجتمع المدني عن إدارة الحوارات الداخلية وحل الصراعات ونقص المهارات في التشبيك وإدارة حملات مناصرة لتقييم أسباب الفشل والنجاح، إلى جانب جمع كافة الأطراف صاحبة المصلحة لإنهاء الإنقسام، إضافة إلى الإخفاق في بناء تحالف دائم قادر على إحداث التغيير وتقديم بديل ديمقراطي، وذلك نتيجة محدودية المهارات التي يمتلكها هذا المجتمع .

الفقرة الثانية : التحديات على مستوى منظمات حقوق الإنسان

إن نشاط المنظمات غير الحكومية نما وتوسع نتيجة الإهتمام العالمي بالوضع الفلسطيني، وقد قدر عددها عام 1994 بحوالي 800 منظمة محلية و 200 منظمة دولية؛ فقد زاد عدد هذه المنظمات المتخصصة وتحديدا في مجال التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك بعد التسوية السلمية التي بدأت مع مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ومن ثم إتفاق أوسلو[712]، أضف إلى ذلك أن ممارسة أجهزة السلطة[713] لمهمتها كمؤسسات دولة خلق دورًا جديدًا لهذه المنظمات الحقوقية، يتعلق بنوع الدولة والحكم والثقافة السياسية المنشودة. هذا فلمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية دور في تعزيز البناء الديمقراطي وفي نشر وصيانة مبادئ حقوق الإنسان ومراقبة أداء السلطات وملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية؛ إلا أنه ومع ذلك تواجه منظمات حقوق الإنسان العديد من التحديات التي آلت بدورها إلى التأثير في نشاط تلك المنظمات ومنها :

1_ أن ثقافة حقوق الإنسان لم تصل لكافة فئات المجتمع، وتخوف المواطن من التقدم بشكاوى للمسؤولين، وعدم التواصل مع المسؤولين مباشرة، وذلك نتيجة إنعدام الثقة في المسؤولين عن قطاع العدالة، وضعف الموارد المادية وعدم وجود دعم مادي نتيجة الفساد في بعض مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية .

---

[712]- رائد القاروط، أثر المعوقات الذاتية والبيئة على دور ورؤية المنظمات الأهلية العاملة في حقوق الإنسان والديمقراطية في الضفة الغربية والقدس، رسالة ماجستير، نابلس، جامعة النجاح الوطنية، 2004، ص 33 .

713- تجدر الإشارة إلى أن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كنواة للدولة الفلسطينية قد أعطى مضمونا وشكلا جديدا لهذه المنظمات، وعزز ضرورة الإستعداد والتنبؤ لمرحلة البناء القادمة لتجسيد الحق والحلم السياسي الفلسطيني، مما جعل منظمات حقوق الإنسان تحظى بأهمية قصوى في عملية بناء المجتمع الديمقراطي ودولة القانون، حيث تسعى هذه المنظمات في ظل البناء السياسي الجديد لتعزيز مفاهيم التربية المدنية وحقوق الإنسان والمواطنة العادلة .

2_ قيام الإحتلال بعرقلة حركة نشطاء حقوق الإنسان، بحيث أدى ذلك إلى صعوبة التعامل مع المؤسسات التي هي خارج نطاق غزة نتيجة وجوده وعرقلته لآليات عمل المؤسسات الشريكة، وصعوبة الوصول إلى المؤسسات والمحاكم الدولية بسبب الإغلاق المستمر للمعابر، وعدم المتابعة الجدية من قبل الأطراف والمؤسسات الدولية للشكاوي التي يتم رفعها لهم .

3_ عدم قدرة المجتمع الدولي على إجبار الإحتلال الإسرائيلي في وقف الإعتداءات المتكررة بحق الشعب الفلسطيني، خاصة في ظل إزدياد الإنتهاكات الإسرائيلية اليومية لحقوق الشعب الفلسطيني، وهذا ما يدل على عدم إهتمام الإحتلال بقواعد القانون الدولي، وعدم إحترامه للإتفاقيات والمواثيق الدولية .

4_ عدم توفر الإمكانيات المادية التي تواكب الكم الهائل والذي يحتاج لفريق عمل أكثر قدرة وإمكانيات للقيام بدورهم، إضافة إلى الحاجة إلى تدريب فريق متخصص وتجييش الحقوقيين ودعمهم ودفع أتعاب لهم ليتمكنوا من مواصلة المحاسبة والملاحقة القانونية لقادة الإحتلال الإسرائيلي .

5_ عدم تعاون الجهات المختصة مع مؤسسات حقوق الإنسان في رعاية هذه المؤسسات من قبل الجهات الرسمية، كما أنها تنظر لقادة هذه المؤسسات بصورة سلبية، ولذلك يجب العمل على مواجهة هذه الظاهرة والتي تعتبر من التحديات الرئيسية التي تواجه منظمات حقوق الإنسان .

6_ تأثر نشاط منظمات المجتمع المدني بالإنقسام والذي له إنعكاسات سلبية على عملها، وبدوره أي الإنقسام أدى إلى تفرقتها، وأُثر أيضا على نشاط هذه المؤسسات، كما أنها لم تستطع القيام بدورها على أفضل صورة ممكنة نتيجة هذا الإنقسام، وإستمراره لأكثر من عشر سنوات .

7_ إفتقاد مؤسسات حقوق الإنسان للتعاون مع المواطنين بالقدر المطلوب وذلك حتى يتسنى لها أن تكون على دراية تامة بأن هناك من يقدم لهم الدعم عن طريق تقديم كل المعلومات اللازمة لهذه المؤسسات، وبالتالي أن يكون هذا التعاون دليل في تحدي كل الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات .

8_ إن سياسة الإغلاق التي فرضها الإحتلال الإسرائيلي والتي أدت إلى تردي الأوضاع الإقتصادية، إضافة إلى الأزمات المتراكمة في المجتمع والتي بدورها أدت إلى زيادة نسبة البطالة

والفقر بين أطياف المجتمع، وضعف التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى سياسة الإحتلال التي لا تستجيب لمؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية .

9_ صعوبة وصول المؤسسات الحقوقية إلى مناطق الإنتهاكات في بعض الأحيان مثل ما حدث في حرب غزة عام 2014، والتضييق على لجان التحقيق وعدم السماح لها بالدخول إلى الأراضي الفلسطينية، وذلك من أجل عدم فضح وكشف الجرائم التي يرتكبها الإحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، وذلك نتيجة عدم تعاون الجهات الحكومية بشكل كبير مع المنظمات المعنية، وتعاون الجهات المنتهكة لحقوق الإنسان مع المؤسسات الحقوقية ذات الشأن .

الفرع الثالث : التحديات على مستوى المنظمات غير الحكومية

تواجه هذه المنظمات العديد من التحديات التي تؤثر على أنشطة وبرامج هذه المنظمات في فلسطين وتحد من دورها المطلوب في تنمية المجتمع بكفاءة عالية، حيث أن التحديات التي تواجه عمل الجمعيات غير الحكومية متعددة قسم منها خارجي يتعلق بالقيود الإدارية البيروقراطية وتلك المرتبطة بالنظام العام، وقسم يأتي من داخل الجمعيات نفسها مثل عدم ممارسة الديمقراطية الداخلية التي تنعكس في البطء في تداول الإدارة وإنخفاض تمثيل الشباب والمرأة في مجالس إدارتها، إضافة إلى نقص الشفافية فيما يتعلق بعملية إتخاذ القرارات، حيث أن البعض من الجمعيات تجد صعوبة في إحترام قواعد واضحة للإدارة والمحاسبة، ومحدودية العمل التطوعي، وتَقلص القاعدة الإجتماعية، والتعبئة المالية للخارج أحيانا، أسهم كل ذلك في كثير من المشكلات التي تواجه العديد من الجمعيات في تمويل نشاطاتها[714]. وعليه تعاني المنظمات الخيرية من جملة من التحديات والتي لها إرتباط بالبناء المؤسسي ومنها :

أولا : تحديات تتعلق بالبنية التنظيمية : وتتمثل في ضعف البناء المؤسسي بشكل عام وسيطرة بعض الأفراد على الأنشطة والتمويل[715]، وضعف التوافق بين الهياكل الإدارية وأهداف المنظمة،

[714]- إبراهيم الأشقر، دراسة واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي لدى مديري المنظمات الغير حكومية المحلية في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004، ص 21 .

[715]- تعد مشكلة التمويل من أهم العوامل التي تعرقل عمل المنظمات غير الحكومية وتحد من نشاطها، وتلعب المساعدات المادية دورا محوريا في تحديد إتجاهات عمل المنظمات غير الحكومية، ويلاحظ أن العديد من المنظمات غير الحكومية في فلسطين تعتمد في تمويل أنشطتها وبرامجها على التبرعات الخارجية سواء الأجنبية أو العربية، وجزء يعتمد على الشركات والمحسنين، ويعتري هذا المصدر من التمويل بعض المخاطر من أهمها التذبذب والمشروطية، حيث تتفاوت حجم التمويلات من فترة لأخرى ومن سنة لأخرى مما قد يؤثر على عمل المنظمات، كما أن إشتراط الممولين وتوظيف تمويلاتهم في أغلب الأحيان لتنفيذ أنشطة محددة، من شأنه أن يضر بالأولويات التي قد ترسمها المنظمات في إطار خطط عملها. وتتأثر فرص الحصول على التمويل كذلك بنوعية النشاط والتوجهات والأهداف المعلنة من قبل المنظمات غير الحكومية، سواء كان التمويل من جهة محلية أو دولية، بالإضافة إلى

والمقرات غير الملائمة لأنشطة المنظمة، وعدم وضوح المهام والصلاحيات الإدارية لأفراد المنظمة، والمركزية وضعف مبدأ التفويض .

ثانيا : تحديات تتعلق بالقيادة والإدارة : وتتمثل في التدخلات الخارجية في قرارات وأعمال المنظمة، وإنعدام التنسيق مع المنظمات الأخرى[716]، إضافة إلى وجود المحاباة في صرف المساعدات للمحتاجين. إضافة إلى ضعف المعايير الرقابية المرتبطة برسالة وأهداف المنظمة، إضافة إلى ضعف الأرشفة والتوثيق والإحصاء وعدم توفر قاعدة البيانات، وضعف التقنية وضعف إستخدام الحاسب الآلي وبرامجه في أعمال المنظمة .

ثالثا : تحديات متعلقة بالموارد البشرية : وتتمثل في عدم توفر الكادر المؤهل والمتخصص، وضعف نظام الأجور والمكافئات، إضافة إلى قِلة الدورات والبرامج التدريبية، كما أن هناك ضعف في توزيع الموارد البشرية المؤهلة حسب متطلبات الوظائف المطلوبة ضمن الهياكل التنظيمية[717]، وقلة المتطوعين في العمل الخيري وضعف الإهتمام بهذا القطاع وخاصة من قبل الشباب[718].

رابعا : تحديات متعلقة بالموارد المالية : وتتمثل في محدودية الموارد المالية، حيث أنها تعتمد أساسا على التبرعات والهبات، وعدم السعي لتكوين أوقاف تعتمد عليها المنظمة في الإنفاق الدائم وغير المشروط على أنشطتها من قبل المانحين، إضافة إلى عدم توفر الخبرات الكافية في المجال المالي، وضعف الرقابة المالية وضعف إتباع مبدأ الشفافية في التعاملات المالية .

خامسا : تحديات متعلقة في برامج التسويق والترويج لأنشطة المنظمة : وتتمثل في ضعف أساليب الإتصال بالمجتمع، وضعف الترويج الإعلامي لأنشطة المنظمة، وعدم وضوح أهداف المنظمة لكثير من الجمهور الذي تتعامل معه .

ذلك فإن التنافس على مصادر التمويل ذاتها يشكل عائقا كبيرا في الحصول على التمويل اللازم . أنظر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، المنظمات العربية غير الحكومية، مجلة الشؤون العامة، العدد 20، جامعة الإمارات العربية المتحدة، يوليو 2002، ص 46 .

[716]- يؤدي ضعف التنسيق والتعاون والتكامل بين المنظمات غير الحكومية في نطاق الأنشطة والبرامج المشابهة والمقدمة إلى نفس الفئات والشرائح الإجتماعية سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الفلسطيني إلى الإزدواجية، وبعثرة الجهود والإمكانات وضعف التنفيذ والفاعلية في تطبيق البرامج= =والأنشطة التنموية، الأمر الذي يتطلب البحث عن آلية لتحقيق التنسيق في عمل المنظمات غير الحكومية بما يحقق التكامل في نشاطاتها، كما أن إزدواجية وتعددية العضوية في كثير من المنظمات تقود أيضا إلى تشتيت الجهود وخفض مستوى الفاعلية في الأمد البعيد . أنظر: الطراح وآخرون، التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي – النجاحات والإخفاقات، المنامة، 2003، ص 223 .

[717]- أسامة أبو خوصة، المشكلات التي تواجه المؤسسات الأهلية في محافظات غزة، رسالة ماستر، جامعة القدس المفتوحة، غزة، 2003، ص 31

[718]- حيث أن ضعف إقبال الشباب على الإنخراط في عضوية هذه الجمعيات من ناحية، وضعف إيمان بعض الأعضاء المشاركين فيها بالدور المهم الذي تلعبه في تنمية المجتمعات وتقدمها، وبالتالي فإن الشباب في الدول المتقدمة تقبل على المشاركة والإنخراط في تلك الجمعيات، في المقابل نجد أن هنالك ضعف في الإقبال في الدول النامية، وهذا يعود إلى وجود الوعي لدى الشباب في الدول المتقدمة بأهمية تلك الجمعيات في بناء وتنمية المجتمعات. أنظر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق، 2002، ص 46 .

سادسا : تحديات تتعلق بالأنظمة واللوائح وأساليب العمل : وتتمثل في عدم تطور الأساليب واللوائح الداخلية، وعدم وجود أدلة مكتوبة توضح إجراءات تنفيذ المشاريع .

سابعا : تحديات تتعلق بالإستراتيجية والرؤية والرسالة : وتتمثل في غموض قيم وأهداف المنظمة عن أعضاء مجلس الإدارة، إضافة إلى تبني المنظمة أهداف قد تعجز عن تحقيقها، وضعف التخطيط الإستراتيجي لأنشطة وموارد المنظمة[719] .

ثامنا: التحديات الموضوعية التي تعيق المنظمات الخيرية عن ممارسة أنشطتها الخيرية: وتتمثل في ضعف الدعم والتمويل الحكومي ودعم القطاع الخاص للعمل الخيري، وربط الممولين الخارجيين تمويلهم بأهدافهم، وليس بأهداف المنظمة وحاجة المجتمع، وفي ضعف ثقافة المجتمع بأهمية عمل المنظمات الخيرية، وعدم إدراك صانعي السياسات في الحكومات لدور المنظمة الخيرية في التنمية، وتعقيد الإجراءات في الجهات الحكومية التي تتعامل معها المنظمات الخيرية، إضافة إلى الخلط بين العمل الخيري ومسمى الإرهاب، وأثره في التضييق على العمل الخيري .

وعليه فدور المنظمات غير الحكومية لا يزال محدودا وتأثيرها غير ملموس، وضعيف جدًا في العملية التنموية كجهة ضاغطة، وقد حاولت المنظمات غير الحكومية أن تلعب دورًا فعالًا في التنمية المحلية والوطنية في معظم الدول العربية، حتى أنها في بعض الدول كانت بديلا للحكومات في ظل أحوال سياسية غير مستقرة مثل فلسطين ولبنان[720] .

الفرع الثاني : إستراتيجية تفعيل الدبلوماسية الموازية الفلسطينية

إن الرؤية الإستراتيجية اللازمة لتفعيل عمل الدبلوماسية الموازية سنحاول إبرازها على المستويين الداخلي والخارجي، والتي تأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الحاصلة على الواقع السياسي الفلسطيني وخاصة ما آلت إليه إتفاقية أوسلو، وبروز السلطة الوطنية الفلسطينية كجهة مسؤولة عن القضية الفلسطينية، خاصة بعد تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى حالة الإنقسام السياسي الفلسطيني والذي بدوره أثر بشكل كبير على عمل المؤسسات الفلسطينية بشقيها

---

[719]- بالرغم من أن التخطيط الإستراتيجي قد حظي بقبول كبير داخل المنظمات غير الحكومية في العديد من دول العالم منذ العقد الأخير من القرن العشرين، غير أننا نجد أن أغلب المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تفتقر لهذا التخطيط المهم في ظل بيئة إقتصادية وإجتماعية تشهد تغييرات مطردة، ونجد أنها تكتفي بإنجاز مجموعة من الأنشطة المتفرقة والموسمية التي تفتقر إلى الإنسجام وإلى تحديد الأهداف وقياس النتائج . أنظر: أماني قنديل، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفقر، مجلة الأهرام، العدد 42918، 2004، ص 52 .

[720]- الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين، 2003، مرجع سابق، ص 8 .

الرسمية وغير الرسمي، وبالتالي سنحاول إبراز العديد من الإستراتيجيات والتي يمكن أن يكون لها دور في تنشيط عمل الدبلوماسية غير الرسمية وهي :

الفقرة الأولى : إستراتيجية تفعيل الدبلوماسية على المستوى الداخلي

إعتمدت الدبلوماسية الفلسطينية على مجموعة محددة من الأفراد المقربين من القيادة الفلسطينية، وهذا ما أدى إلى الهيمنة على قرارات مؤسسات السلطة الفلسطينية، وبالتالي ظهر غياب واضح للعمل الجماعي والمؤسساتي، كما أنها إرتكزت على خيار المفاوضات كوسيلة رئيسة لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني المتمثلة في برنامج منظمة التحرير، والذي يسعى نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام 1967، وبالتالي فإن المفاوضات هدمت أية خيارات أخرى لتحقيق الأهداف الفلسطينية، على الرغم من إستمرار سياسة العدوان والإستيطان التي ينفذها الإحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فالواقع التفاوضي لا يمكن أن يتغير من دون اللجوء إلى تكتيكات ضغط جديدة، وللخروج من هذا المأزق يتطلب إعداد إستراتيجية لتفعيل أداء العمل الدبلوماسي الفلسطيني، وترتكز بالضرورة على ما تم خلال مسيرة الكفاح الطويلة، وخاصة تجربة ما بعد أوسلو وما أفرزته من وقائع وأحداث، وبروز السلطة الوطنية الفلسطينية كإطار قيادي منظم ومسؤول عن القضية الفلسطينية بكافة أبعادها، وترتكز هذه الإستراتيجية على :

أولا : برنامج وطني يشكل إجماعا لكافة القوى الفلسطينية : إن المشروع الوطني الفلسطيني تعرض لنقاشات وخلافات عديدة بين القوى الفلسطينية، بحيث أصبح كل فصيل يفسره وفق رؤيته وبرنامجه السياسي، وبالتالي فهناك من إعتبر أن برنامج المنظمة المقر في العام 1988 هو المشروع الوطني، والذي يشمل حق العودة وتقرير المصير، ووثيقة الإستقلال الوطني، في حين يرى آخرون أن ما تتيحه الشرعية الدولية هو الحد الأدنى، وأنه برنامج مرحلي وليس بديلا عن الحل الجذري والإستراتيجي الذي يحقق الحقوق الطبيعية والتاريخية للفلسطينيين[721] .

وعليه فإن الهدف الإستراتيجي من البرنامج الوطني والذي وافقت عليه أغلب القوى الفلسطينية سواءً مرحليًا أو إستراتيجيًا هو إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود عام 1967،

[721]- هاني المصري، إستراتيجيات المقاومة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية مسارات، المؤتمر السنوي الثالث، رام الله، فلسطين، 2014، ص 21 .

وعاصمتها القدس، وتنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 194 المتعلق باللاجئين الفلسطينيين، وحل قضايا المياه والحدود، كما أنه الأكثر قبولًا على المستوى الدولي، وبذلك يمكن حشد الرأي العام والقوى الدولية لمساندة ودعم تحقيق هذا الهدف[722]. بحيث تشارك في صياغته كافة القوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة، ويؤمن ويكرس التساوي في الحق بالحياة والعدالة والحرية والعيش الكريم، وتقرير المصير ويعتمد التنوع والتعددية في إطار المساواة، وأن يعمل على تفعيل دور القوى السياسية والمجتمعية والشبابية في الحياة السياسية والإجتماعية الفلسطينية[723]، ويشتمل البرنامج على :

1_ إعادة النظر في شكل السلطة الفلسطينية ودورها ووظائفها وإلتزاماتها، وتجربة المفاوضات العقيمة، وكذلك الإستعداد لسيناريوهات أخرى قد تفرضها بيئة الصراع مثل حل السلطة أو إنهيارها، وذلك عن طريق الخروج من مسار أوسلو عبر طريقة تدريجية تشتمل على مجموعة مترابطة من الخطوات والإجراءات التي تنفذ بشكل تصاعدي وتدريجي .

2_ البناء على شرعية منظمة التحرير الفلسطينية التي إكتسبتها عبر مسيرة النضال التحرري، وإنجازاتها التراكمية وإستعادة دورها كحاضنة للمشروع الوطني[724]، ومنع أي فصيل الإدعاء أنه يتحدث باسم الشعب عبر إحتكار السلطة، بل الحرص على تجنب المنهج الإقصائي، وضمان الإدارة الجماعية للمشروع الوطني، إضافة إلى إبراز القضية الفلسطينية أنها ما زالت ضمن مرحلة التحرر الوطني، مع ضرورة تفعيل كافة أشكال المقاومة التي شرعها القانون الدولي لحركات التحرر لتحقيق إستقلالها، وإسترداد كافة حقوقها .

---

[722]- تجدر الإشارة إلى أن المؤشر الإيجابي فيما يتعلق بالشرعية الدولية كمرتكز رئيس في تحديد أهداف البرنامج السياسي المشترك هو أن غالبية الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية تعتبر أن الإلتزام بقرارات الشرعية الدولية يشكل الحل العادل للقضية الفلسطينية، والأساس الذي يمكن عبره أقامة تسوية سياسية مقبولة فلسيطينيا. كما أن التنظيمات الإسلامية الفلسطينية وخاصة حركة حماس قد أعربت عن إمكانية إتفاقها مع السلطة، والفصائل الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة، والقدس كحد أدنى، ومرحلة من مراحل التحرير. أنظر: محمد أبو مطر، إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية الخامس، غزة، فلسطين، 2012، ص 118 .

[723]- إن إعادة الإعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني يجب أن يستند إلى أننا ما زلنا في مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، الأمر الذي يتطلب تجاوز الرهان على مسار المفاوضات ومساعي الإدارة الأمريكية لها والعمل على تحسين موازين القوى المحلية عبر إطلاق طاقات الشعب في كفاحه الجماهيري المشروع في مواجهة الإحتلال والإستيطان والتمييز العنصري، كما يجب أن يستند إلى البعد الديمقراطي من خلال السعي إلى بناء نظام ديمقراطي تعددي بعيدا عن الإقصاء والمركزية وبما يتيح المجال لمنظمات المجتمع المدني لأن تأخذ دورها سواء بالكفاح الوطني عبر تعزيز مقومات الصمود والتشبيك مع قوى التضامن الشعبي وتعزيز حملة المقاطعة، وكذلك بالبعد الديمقراطي من خلال حقها بالرأي والتعبير والتجمع السلمي والإنتقاد الهادف للإصلاح وتصويب المسار وتجاوز الإختلالات وبهدف إقامة حكم ديمقراطي رشيد بعيدا عن الفئوية والعشائرية السياسية ويستند إلى مبدأ المشاركة. أنظر: محسن أبو رمضان، مقال بعنوان: المشروع الوطني الفلسطيني من منظور المجتمع المدني، الحوار المتمدن "موبايل"، منشور بتاريخ 2017/07/23، الموقع الإلكتروني: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=566326@r=0@cid=0@u=@i=0@q

[724]- لقد كان هدف منظمة التحرير بعد إنشائها الحصول على الإعتراف العربي والدولي بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، لذا بدأت الدبلوماسية الفلسطينية بإجراء إتصالاتها على الساحة العربية والدولية، لحشد الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية. أنظر: حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 8 .

3_ الحرص على تفعيل العمق العربي والإسلامي والدولي للقضية الفلسطينية لضمان تواصل وزيادة الدعم، والمساندة الرسمية والشعبية بكافة أشكالها للحقوق الفلسطينية[725]، وتفعيل العمل من خلال المؤسسات الدولية لكسب الدعم الدولي، ومساندة القوى المحبة للسلام للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية .

ثانيا : تفعيل دور منظمة التحرير من خلال العودة إلى مؤسساتها : تُعتبر منظمة التحرير هي الشخصية القانونية المعترف بها دوليا والتي تمثل الشعب الفلسطيني بأكمله[726]، وينبغي عليها القيام بهذا الدور وقيادة النضال الوطني الفلسطيني في كافة مواقع الشعب الفلسطيني، كما يجب العمل على تجديد مؤسسات المنظمة بما يصب في المصلحة الوطنية وإحياء الحركة الوطنية، حيث أن غياب دور المجلس الوطني والمجلس التشريعي وضعف دور اللجنة التنفيذية، يحصر القرار التفاوضي في شخص رئيس السلطة الفلسطينية، وبالتالي فكل الضغوط الخارجية المكثفة عليه تلزمه بالإستمرار في سياسته ضمن إطار إتفاق أوسلو .

وعليه فإن ما يلزم لتفعيل دور منظمة التحرير هو إعادة بنائها على أسس وقواعد مؤسساتية متينة بمشاركة جميع الفصائل في أطر منظمة التحرير، ولا سيما حركتي حماس والجهاد الإسلامي، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والقوى المستقلة، ومؤسسات القطاع الخاص والشباب والمرأة، والإستناد إلى برنامج وطني يتم التوافق عليه بين مختلف الفصائل وممثلي المنظمات الأهلية، والنقابات والأطر النسوية والقطاع الخاص، وهذا ما يُعزز من مكانة منظمة التحرير لتصبح الإطار الجامع لكافة القوى الفلسطينية، وتمارس مسؤوليتها بإستقلالية كاملة، وتشكل حماية للموقف السيادي الفلسطيني والقرار الفلسطيني المستقل، ويكون لديها القدرة على تمثيل الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده .

---

[725]- تعاني الدبلوماسية الفلسطينية من ضعف المساندة العربية بخاصة بعد موجة الثورات العربية التي أطلق عليها الربيع العربي، حيث إنشغلت الدول العربية بأمورها الداخلية، وتراجع الإهتمام بالقضية الفلسطينية، في ظل ما تعانيه المنطقة العربية من أزمات ومشكلات كثيرة، فمصر إنشغلت بأوضاعها الداخلية، وسوريا تعاني من حرب أهلية، ودول الخليج أصبحت تعيش هاجس الأمن، وتراجعت إهتماماتها بالقضية الفلسطينية، وهو ما أسهم في إبقاء الدبلوماسية الفلسطينية وحيدة، وحد من مقدرتها على التأثير الفعلي على الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بدوره السياسي والتنموي تجاه فلسطين لقد ساهم تردي الوضع العربي والإسلامي في تراجع القضية الفلسطينية بشكل عام، وهو بدوره أثر سلبا على الدبلوماسية الفلسطينية، وأكسب الدبلوماسية الإسرائيلية قوة كانت على حساب نظيرتها الفلسطينية . أنظر: معتصم عوض، أداء وأولويات الدبلوماسية الفلسطينية بعد إتفاق أوسلو، دنيا الوطن، منشور بتاريخ 2007/08/27، الموقع الإلكتروني : http://www.pulpit.alwatanvoice.com/content/print/101555.html

[726]- هذا وتشير كافة القرارات الدولية ذات الصلة بالتمثيل الفلسطيني، إلى التأكيد على حفظ مكانة "منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني"، مما يبدد وبشكل جزئي المخاوف التي تمت إثارتها من قبل بعض المؤسسات الأهلية والنخب الفلسطينية بشأن تقويض شرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية. أنظر: محمد أبو دقة، قرار الجمعية العامة بشأن "مركز فلسطين في الأمم المتحدة"، مجلة سياسات، عدد 22، رام الله – فلسطين، 2012، ص 45 .

ثالثا : تفعيل العمل الدبلوماسي للممثليات الفلسطينية وفق برنامج وخطة عمل محكمة : يجب أن يستند العمل الدبلوماسي إلى خطة عمل واضحة بأهداف محددة، وذلك من أجل ضمان إشراك كافة الممثليات والسفارات الفلسطينية التي تنتشر في أغلب دول العالم في المهام الدبلوماسية، ومحاولة تطوير وتنويع مهامها، وبذلك يجب أن تكون الخطة نابعة من روح البرنامج الوطني لكي تكون إحدى الطرق لتحقيق البرنامج عبر العمل الدبلوماسي، وهذا يتطلب من الأجهزة الدبلوماسية أن تعيد تنظيم هياكلها وأولوياتها، ويجب صياغة تلك الخطة بمشاركة فاعلة للدبلوماسيين الفلسطينيين، كما أنه ليس من الضرورة الرجوع إلى وزارة الخارجية في تفاصيل العمل اللازم تنفيذه، بل من الضروري توسيع العمل وإعطاء مساحة أوسع للعاملين الدبلوماسيين، وتوسيع روح المبادرة والإبداع في تنفيذ أشكال العمل الدبلوماسي في إطار الأهداف المحددة في الخطة، لضمان إشراك مؤسسات المجتمع المدني وشعوب العالم خاصة العربية والإسلامية منها لكسب تعاطفها ومساندتها تجاه ما يحدث للشعب الفلسطيني[727] والذي بدوره يمكن أن يشكل أساسًا لخطة دبلوماسية فلسطينية تشمل المحاور التالية :

1_ المحور السياسي : توضيح الرؤية والموقف السياسي الفلسطيني عبر مؤتمرات وندوات، وذلك من أجل دعم ومساندة مختلف العلاقات مع الأحزاب السياسية في الدول الأجنبية لكسب تأييدها للقضية الفلسطينية، إضافة إلى توسيع العلاقة مع الفلسطينيين والعرب والمسلمين في الدول الأجنبية لإشراكهم في الفعاليات المساندة للقضية الفلسطينية، وإشراك محامين من مختلف دول العالم في توضيح إنتهاكات الإحتلال للقانون الدولي .

2_ المحور الثقافي : نتيجة ما آلت إليه قوات الإحتلال الإسرائيلي من إنتهاكات في الأراضي الفلسطينية، فإنه يجب القيام بمعارض متنوعة توضح أشكال المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وتقديم عروض أفلام سينمائية روائية ووثائقية عن القضية الفلسطينية، ودعوة الكتاب

---

[727]- حتى تكون الدبلوماسية ناجحة يجب أن تكون عملية منظمة وممنهجة لتجميع مصادر ومكونات القوة لطرف ما، وتوظيفها بمهنية للإستفادة منها في تحقيق الهدف المنشود. فالنجاح الدبلوماسي هو نجاح سياسي، والدبلوماسية تساهم في تحقيق الأهداف السياسية. لذلك على الدبلوماسية أن تعبر عن موقف وبرنامج وعن قضية ويجب أن تكون هناك بوصلة تحركها. وهذا ما تحتاجه بالفعل الدبلوماسية الفلسطينية، فالدبلوماسيين الفلسطينيين ليس لديهم برنامج موحد ومنظم لتسيير وتطوير العمل الدبلوماسي الفلسطيني، فكل سفير أو رئيس مكتب تمثيلي فلسطيني، يعتمد على همته وإجتهاداته الشخصية لتنظيم برنامج ووضع خطة لعمله الدبلوماسي، كذلك في تفسير وعرض القضايا المختلفة، فكيف لا وهو يسمع دائما جملة "إعمل ما تراه مناسبا". كذلك فإن علاقة السفارة أو مكتب التمثيل مع وزارة الخارجية أو الدائرة السياسية لمنظمة التحرير وباقي مؤسسات السلطة الوطنية والمنظمة ليست مبنية على خطة ممنهجة وقنوات إتصال فعالة، لتبادل المعلومات والتعليمات والتوصيات والتقارير، كما يلعب البعد الشخصي أي العلاقات الشخصية دورا مهما في عملية الإتصال وطبيعتها. أنظر: معتصم عوض، أداء وأولويات الدبلوماسية الفلسطينية بعد إتفاق أوسلو، دنيا الوطن، منشور بتاريخ 2007/08/27، مرجع سابق .

والشعراء والفنانين من مختلف دول العالم لزيارة الأراضي الفلسطينية، وإستغلال المناسبات التاريخية والوطنية الفلسطينية للتعريف بتاريخ القضية الفلسطينية .

3_ المحور الإقتصادي : إن الواقع الإقتصادي الصعب الذي يعيشه الشعب الفلسطيني نتيجة السياسات الإقتصادية المستمرة بحقه، وإنتشار الفقر والبطالة، فإنه يجب السعي والعمل على نشر الإحصائيات الرسمية التي تعصف بالواقع الفلسطيني، والعمل على جلب الدعم وكافة أشكال المساندة الإقتصادية للتخفيف من المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، إضافة إلى توسيع دائرة المقاطعة الإقتصادية للإحتلال والتركيز على مقاطعة منتجات المستوطنات، وفضح الشركات الأجنبية التي تعمل بالمستوطنات ومحاسبتها قانونيا، وحث الدول العربية والصديقة على مقاطعة العمل مع تلك الشركات .

4_ المحور الإعلامي والشعبي : وفي هذا الشأن يجب العمل على إيصال رسائل متنوعة إلى القوى المناصرة لإسرائيل وذلك من أجل إحداث إختراق في صفوفها، كما يجب العمل على قيام علاقات وثيقة مع القوى والأحزاب والأشخاص على المستوى الدولي مع المناصرين للقضية الفلسطينية ودعمها، إضافة إلى مساندة وتسهيل مختلف أشكال الفعاليات الإعلامية بما فيها عقد المؤتمرات ضد السياسات الإسرائيلية المختلفة، وتسهيل وتعزيز دائرة المقاطعة للإحتلال على مستوى المثقفين والصحفيين وإتحادات الطلاب والعمال وغيرهم .

رابعا : تفعيل الدبلوماسية الشعبية : يمكن للدبلوماسية الشعبية المنظمة فلسطينيًا أن تكون من أقوى وسائل الدبلوماسية التي تساعد في تحقيق أهداف المشروع الوطني، خاصة وأن هدف الدبلوماسية الأعلى هو إنجاز المصالح الوطنية في مجال السياسات الخارجية من خلال إستخدام كافة أدوات الدبلوماسية. وعليه فقد إستفادت عدة دول دبلوماسيًا من أشكال المقاومة الشعبية والتي تعتبر من التجارب الناجحة، والتي بدورها إستطاعت هزيمة المحتل من خلالها، وتحقيق أهدافها الوطنية مثل دولة جنوب إفريقيا والهند النرويج في ظل إحتلال ألمانيا لها في الحرب العالمية الثانية. وفي هذا السياق فأشكال الدبلوماسية الشعبية تتعدد وتتنوع حسب طبيعة الواقع الخاص بكل دولة، من حيث طبيعة إمكانياتها وأهدافها والدول المساندة لها، فالحالة الفلسطينية ونظرا لخصوصيتها فإن الدبلوماسية الشعبية يمكن أن تجد دعمًا وتعاطفًا على كافة الأصعدة، ولكن يجب أن تكون لتلك الدبلوماسية أهدافا واضحة والتي تأتي في سياق تحقيق أهداف البرنامج الوطني

الفلسطيني، وضرورة توفير الدعم والرعاية والمساندة الرسمية لها سواءً على مستوى المؤسسات الرسمية المحلية أو على مستوى البعثات الدبلوماسية الفلسطينية أو الشعبية[728]. فالفترة ما بعد أوسلو ظهرت نماذج ناجحة لأشكال متعددة في الدبلوماسية الشعبية الفلسطينية ومنها :

1_ العمل على دعم المظاهرات اليومية ضد جدار الفصل العنصري والإستيطان، حيث أنه يجب إستغلال قضية الإستيطان غير الشرعي والذي يجد رفضا واسعا على المستوى الدولي لعزل وفضح إسرائيل، وكذلك العمل على تعزيز مختلف أشكال المقاطعة ضد إسرائيل على كافة المستويات[729] .

2_ دعم مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وخاصة منتجات المستوطنات لما تجد من تفهم واسع من قبل الدول الغربية وممارسة الضغوط الإقتصادية والسياسية على الدول والشركات الداعمة للمشاركة في الإستثمار أو شراء منتجات المستوطنات[730] .

3_ كشف الممارسات العنصرية وإنتهاكات حقوق الإنسان بحق الشعب الفلسطيني وإيصالها إلى كل الجهات الدولية والعربية .

4_ تفعيل برامج التبادل الثقافي والتعليمي مع مؤسسات المجتمع المدني لتقديم صورة مشرفة عن الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، وإستخدام التكنولوجيا وإتاحة المعلومات في عمل شبكات دعم ومساندة لحقوق الشعب الفلسطيني .

---

[728]- لا بد أن نشير بأن الدبلوماسية الشعبية تهدف إلى جذب الدعم والتأييد للمواقف السياسية والمساهمة في حماية الأمن والسلم العالمي من خلال القضاء على ظاهرة الكراهية، حيث أن عدم قبول العالم بسياسات أي بلد يعرقل تنفيذ سياسته الخارجية ويشكل خطرا حقيقيا على الأمن الداخلي للبلد المعني، وهنا يصعب على قادة العمل الدبلوماسي الرسمي النجاح في مهمتهم الموكلة لهم بسبب السمعة والصورة السيئة، ومن المفروض بأن تقوم الدبلوماسية بدور موازي للدبلوماسية التقليدية ويعملان في محيط واحد وتحت مظلة واحدة لتوضيح صورة حقيقية للقضية الفلسطينية في الخارج وكسب مزيد من الدعم لها خاصة في ظل تنامي وتعاظم دور الدبلوماسية الشعبية بسبب التفاعلات التي طرأت على النظام الدولي والتي تتمثل في قوة الرأي العام وثورة الإتصالات وإرتفاع عدد الدول المستقلة، وتعاظم دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية، كما أن أنشطة الدبلوماسية الفلسطينية غير الرسمية تهدف بالدرجة الأولى إلى الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في الحرية وتقرير المصير والإستقلال وبناء الدولة الفلسطينية عبر تعزيز سياستها الخارجية مع الفاعلون الرسميون في المجتمع الدولي ونسج علاقات دبلوماسية متوازية على كافة المسارات وتقديم صورة أكثر دقة ومصداقية عن القضية الفلسطينية والعمل على ترويجها على المستوى العالمي بالإستعانة بوسائل الإتصال التكنولوجي وإقامة علاقات شراكة وثيقة مع منظمات غير حكومية . أنظر: حسن مليحات، مقال بعنوان: دبلوماسية الجماهير والقوة الناعمة، منشور بتاريخ 2016/08/21، دنيا الوطن، الموقع الإلكتروني http://www.pulpit.alwatanvoice.com/content/print/413940.html

[729]- ففي مؤتمر نظمه المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الإستيطان بخصوص الهجمة الإستيطانية في الضفة الغربية بما فيها القدس، وبمشاركة دائرة شؤون المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع العديد من المؤسسات الأوروبية الصديقة، وذلك في عاصمة الإتحاد الأوروبي بروكسل، وبحضور ممثلي 24 دولة أوروبية، مجتمع مدني وإتحادات ونقابات وبرلمانيين وحقوقيين، ومن خلال العديد من ورشات العمل المتخصصة، تم إستعراض العملية الإستيطانية ومخاطرها ومدى تجاوزها للقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وبوصفها أداة لدفن الحقوق الفلسطينية بما في ذلك قيام دولة فلسطينية مستقلة. أنظر: هاني حبيب، مقال بعنوان: فلسطين والدبلوماسية الشعبية، بوابة الهدف الإخبارية، منشور بتاريخ 11 نوفمبر 2017، الموقع الإلكتروني : http://www.hadafnews.ps/post/34820

[730]- ففي أوروبا فقد تم تأسيس مكتب لتنسيق نشاط جمعيات متضامنة مع الشعب الفلسطيني، حيث ظهرت في عدة مناطق في أوروبا مطالبة بمقاطعة السلع من المستوطنات الإسرائيلية التي تدخل أوروبا على أنها منتجات إسرائيلية وتستفيد من الإعفاء الجمركي، مخالفة بذلك قرار الأمم المتحدة الذي يعتبر الأراضي المحتلة غير إسرائيلية. أنظر: مركز دراسات الوحدة العربية، ماذا بعد إنهيار علمية التسوية السلمية، 2005، ص 390 .

الفقرة الثانية : إستراتيجية تفعيل الدبلوماسية على المستوى الدولي

أولا : العمل من خلال المنظمات الدولية : بعد التحركات التي قامت بها الدبلوماسية الفلسطينية منذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية على صعيد المنظمات الدولية، إضافة إلى سعيها كسب تأييد دول العالم لها، وهذا ما أجدى ثماره من خلال إعلان فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، فهي تساعد في تعزيز وزيادة الإعتراف بها مع دول العالم، وأيضا دعم وإعلاء حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني، كحق تقرير المصير وحق ممارسته بموجب أحكام القانون الدولي، والحق في السيادة والإستقلال، وكذلك الإنضمام للعديد من المنظمات والمعاهدات الدولية[731]. إن هذا الإعتراف فتح آفاق كثيرة وذلك من أجل تعزيز العمل الدبلوماسي الفلسطيني تجاه المنظمات الدولية[732]، والعودة إلى قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، من أجل تصحيح ما أفسدته الدبلوماسيات الأخرى ما بعد إتفاق أوسلو، وخاصة إستمرار غياب الإرادة السياسية للقيادة الفلسطينية في الإستفادة من قرارات المنظمات الدولية، كما حصل في الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية جدار الفصل العنصري في عام 2004، وتقرير غولدستون وغيرها من الإعتداءات على غزة .

ثانيا : التأثير على مؤسسات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم : تعتبر منظمات المجتمع المدني شريكًا كاملًا وفاعلًا في الحياة السياسية لدى الدول الغربية، والتي تمثل قوة حقيقية تؤثر بشكل واضح على إنتخابات الرئاسة، والبرلمان لدى تلك الدول، بالإضافة إلى تأثيرها على السياسة الخارجية للدولة، وتشمل تلك المنظمات : الإتحادات العمالية والمهنية والأكاديمية والثقافية

797- لقد تناول الطلب الفلسطيني المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والمعنون ب "مكانة فلسطين في الأمم المتحدة" التأكيد على مجموعة من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، التي تؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وعلى تحقيق مبدأ الحقوق المتساوية، وتم الإستناد إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (181) الصادر في 29 نوفمبر 1947، والتأكيد على قرارات مجلس الأمن الدولي ذات العلاقة بما فيها القرارات، 242 عام (1967) و 338 عام (1973) و 446 عام (1979) و 487 عام (1980) و 1397 عام (2002) و 1515 عام (2003) و 1850 عام (2008)،= = والتأكيد على معاهدة جنيف المتعلقة بحماية السكان المدنيين في زمن الحرب الصادرة في 12 أغسطس 1949 على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. كما ركز مشروع القرار على منح فلسطين وضع دولة مراقب في الأمم المتحدة دون المساس بالحقوق والإمتيازات المكتسبة، ودور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني بموجب القرارات والممارسة ذات الصلة. وأكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإستقلاله في دولته فلسطين على حدود عام 1967. كما نص أيضا على حث جميع الدول والوكالات المتخصصة والمنظمات في نظام الأمم المتحدة على مواصلة دعم ومساعدة الشعب الفلسطيني في نيل حقه في تقرير المصير وفي الإستقلال والحرية. أنظر: ياسر علاونة، الإستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة، سلسلة تقارير قانونية رقم 79، رام الله، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، 2013، ص 12-13 .

[732]- يمنح إكتساب فلسطين مركز الدولة الحق في الإنضمام إلى العديد من المنظمات الدولية، مثل منظمة الأغية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبنك الدولي، ومنظمة السياحة الدولية، ومنظمة العمل الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الطيران المدني الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الملاحة الدولية، والإتحاد الدولي للإتصالات، ومنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة، وإتحاد البريد العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية وغيرها، وتتوقف مشاركة فلسطين في هذه المنظمات الدولية على العديد من الإعتبارات السياسية والقانونية، وكذلك حسب موقف الدول الفاعلة الدولية والإقليمية. وعليه ينبغي على الدبلوماسية الفلسطينية التحرك والتوجه للإنضمام للمنظمات الدولية، للإستفادة منها في تحقيق أهداف ومصالح الشعب الفلسطيني. أنظر: محمد أبو دقة، مرجع سابق، 2012، ص 43.

والإعلامية والإقتصادية. ومما لا شك فيه أن عدالة القضية الفلسطينية تساعد بشكل كبير العاملين الدبلوماسيين الفلسطينيين لكي يصلوا إلى تلك المنظمات، وكسب دعمها ومساندتها من أجل التأثير على القرار السياسي في دولهم، وبالتالي التنسيق معهم من أجل تنظيم كافة أشكال الفعاليات والأنشطة التي تساعد وتخدم تحقيق أهداف البرنامج السياسي الفلسطيني، وتوسيع كافة أشكال المقاطعة الدولية ضد إسرائيل .

ثالثا : العمل من خلال المنابر الحقوقية لكشف وفضح الممارسات الإسرائيلية : إن إختراق إسرائيل لقواعد القانون الدولي وتنكرها لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والتي هي حقوق منبثقة عن القانون الدولي، يدفع القيادة الفلسطينية والتنظيمات والقوى السياسية والإعلام والمنظمات الأهلية الفلسطينية إلى تمسكهم بالعدالة الدولية، والتركيز دبلوماسيًا وإعلاميًا على الخروقات الإسرائيلية لأحكام القانون الدولي، لتثبيت خطوات تدين الممارسات الإسرائيلية، وتخضعها للمساءلة الدولية، إضافة إلى ذلك فيجب الإستفادة من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام 2004، وتقرير غولدستون عن أثر العدوان على قطاع غزة عام 2009/2008، والوثائق المماثلة وتعزيز الإجماع الدولي على أن المشروع الإستيطاني الإسرائيلي بما فيه ضم القدس الشرقية هو غير قانوني بموجب القانون الدولي، وأنه ينبغي التعامل معه وفقا لذلك .

وفي هذا السياق أيضا يجب حشد القوى والمؤسسات الدولية المؤيدة للحقوق الفلسطينية بالعمل على محاسبة إسرائيل عن تصرفاتها من جرائم حرب وإنتهاكات ضد حقوق الإنسان، والتي هي مخلة بقواعد القانون الدولي، ويجب تكثيف نشاطاتها في المؤسسات الدولية لمواجهة الإفلات الإسرائيلي من العقاب، وعليه فهذا النهج ليس الأكثر فعالية وحسب من حيث المحافظة على الحقوق الفلسطينية، بل هو الخيار الذي يعزز من فرص عزل إسرائيل سياسيًا ومحاسبتها قانونيًا .

وعليه فالدبلوماسية العامة التي تتبعها السلطة الفلسطينية تأخذ أشكالًا مختلفة، منها ما يتم بشكل ثنائي بين السلطة الفلسطينية وكل دول الإتحاد على حدة، فضلا عن الدبلوماسية الموجهة تجاه الإتحاد الأوروبي ككل، كما أن هناك دبلوماسية موجهة نحو الأحزاب السياسية في أوروبا، كما

يجب العمل على التأثير على الرأي العام الأوروبي من خلال إستغلال إعلامه، أضف إلى ذلك دعم الجهود التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني. كما لا يخفى الأمر بأن يكون هناك جهود حثيثة للدبلوماسية الفلسطينية وتكون مرتبطة بالمؤسسات الدولية، مثل المنتدى الإجتماعي الدولي، والمنتدى الإجتماعي التقدمي، وهذه المنتديات تساهم فيها مؤسسات المجتمع المدني، ولها دورها في التأثير على الحكومات، فضلا عن الدبلوماسية البرلمانية التي تستهدف برلمانات الدول الأوروبية والتأثير عليها، وهذا ما يجد صداه في توالي الإعترافات البرلمانية الأوروبية بالدولة الفلسطينية. والهدف من تفعيل الدبلوماسية الفلسطينية تجاه الإتحاد الأوروبي هو دفع أوروبا إلى دعم القضية الفلسطينية والعمل على تطبيق القانون الدولي، وبشكل خاص القانون الدولي الإنساني، ودعم السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية وتطوير الإقتصاد الفلسطيني، ودعم التنمية السياسية والإجتماعية في فلسطين، والمساعدة في موضوع اللاجئين والعمل على عودتهم، وأيضا مساعيها في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، والإعتراف الأوروبي الصريح بها، بالإضافة إلى حث الأوروبيين على الوقوف مع الشعب الفلسطيني في مواجهة العنصرية والإضطهاد الإسرائيلي، ومواجهة الإحتلال الإسرائيلي، وما يقوم به من إجراءات تهويدية في القدس، وإستمرار سياسة الإستيطان، والعدوان المستمر على الشعب الفلسطيني، وبشكل خاص على غزة، وإستمرار حصارها والإعتداء عليها، وذلك من أجل إنهاء الإحتلال والإستيطان والإضطهاد، وإنتهاك حقوق الإنسان في فلسطين، والإفراج عن الأسرى الفلسطيين، وهي تمثل حقوقًا للشعب الفلسطيني، والتي يأتي على رأسها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس[733] .

[733] - أنس صلاحات، دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف وسياسات الإتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين (2005-2013)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2015، ص 139-140 .

خلاصة الفصل الثاني :

مارس الشعب الفلسطيني المقاومة الشعبية بأشكالٍ مختلفة ضد الإستعمار البريطاني إضافة إلى الحركة الصهيونية، وكانت وسائل المقاومة تختلف حسب إختلاف الظروف المحيطة، إلا أن الإنتفاضة الفلسطينية سنة 1987 شكلت محطة فارقة في تبني خيار المقاومة الشعبية من قبل الشعب الفلسطيني في مواجهة الإحتلال، حيث تمكنت من إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة العالمية، لتظهر بشاعة الإحتلال الإسرائيلي، وقد إستمرت المقاومة إلى عام 1993 إلى حين توقيع إتفاقية أوسلو من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لتضع حدًا لإستمرار الإنتفاضة الشعبية، إلا أنه مع إندلاع إنتفاضة الأقصى والتي كانت في بدايتها إنتفاضة شعبية، غير أن ردة الفعل العنيفة من قبل الإحتلال دفع الفصائل الفلسطينية إلى إستخدام الأدوات العسكرية .

فقد لجأ الفلسطينييون إلى أساليب المقاومة الشعبية للتصدي لبناء الجدار العازل وعمليات مصادرة الأراضي والإستيطان والممارسات القمعية اليومية، وقد إبتكر الفلسطينييون في مقاومتهم الشعبية عدة أساليب وأشكال تتناسب مع طبيعة هذه الممارسات، وبطبيعة الحال لم تعارض الفصائل الفلسطينية خيار المقاومة الشعبية وتبنته لما في ذلك من دوافع لكسب التأييد العالمي للقضية الفلسطينية .

وبالإضافة إلى ذلك فالدبلوماسية الموازية بفواعلها من دبلوماسية شعبية ومنظمات المجتمع المدني لها دور أكثر فعالية وحيوية وحضورًا على الساحة الفلسطينية من الدور الرسمي لرفع الحصار عن قطاع غزة، وقد لاقى هذا إستحسان المواطن الفلسطيني، حيث عملت هذه المؤسسات وبدون كلل من أجل رفع الحصار، فجلبت الوفود التضامنية وأصدرت التقارير والنشرات ورصدت الإنتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي والإنساني وإتفاقيات جنيف الأربعة، وزودت المنظمات الدولية بالتقارير حول الإنتهاكات والجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، كما لا يخفى من الأهمية بمكان إنتهاكات الإحتلال الإسرائيلي بحق الأسرى القابعين في سجون الإحتلال، حيث كان للدبلوماسية الموازية بفواعلها دور كبير في دعم الأسرى وإيصال رسائلهم إلى العالم أجمع، ووقوف كل المؤسسات بشقيها الرسمي وغير الرسمي، وكسب تأييدهم لدعم الحقوق المشروعة للأسرى ولكل أبناء الشعب الفلسطيني .

خاتمـــة:

يعتبر دور الدبلوماسية الموازية بفواعلها أكثر فعالية وحيوية وحضورًا على الساحة الفلسطينية، ولاقى إستحسان المواطن الفلسطيني، حيث عملت وبدون كلل من أجل الضغط والتأثير على صانعي القرار الخارجي الفلسطيني، وتعتبر عنصرًا داعمًا للسياسة الخارجية خاصة في ظل الأوضاع الراهنة التي تعصف على تصفية القضية الفلسطينية، وخاصة ما آلت إليه الإدارة الأمريكية برئيسها دونالد ترامب إلى الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والذي له آثار وتداعيات سلبية ليس في الأراضي الفلسطينية فحسب بل على مستوى العالم أجمع لما لذلك من مخالفة للقوانين الدولية .

فالدبلوماسية الموازية بفواعلها من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والدبلوماسية الشعبية والبرلمانية والرأي العام وغيرها تعمل على رفع الحصار المفروض على قطاع غزة نتيجة الإنقسام الفلسطيني لأكثر من عشر سنوات، كما تعمل على إصدار التقارير والنشرات ورصد الإنتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي والإنساني وإتفاقيات جنيف الأربعة، كما تزود المنظمات الدولية بالتقارير حول الإنتهاكات والجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني .

هذا فالمؤسسات غير الرسمية تعمل بعيدًا عن حسابات الربح والخسارة للمكاسب السياسية والحزبية، فهي تشعر بآلام المواطن وتحمل هموم الناس لتسوقها للمجتمع الدولي وللعالم الخارجي لتجلب العون والتعاطف والتضامن مع القضية الفلسطينية، وتحفيز الشعوب الصديقة والمتعاطفة والمتفهمة لمعاناة الشعب الفلسطيني بالضغط على حكوماتها من أجل ممارسة الضغوط الدبلوماسية الرسمية للإعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف كحق تقرير المصير وحق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس .

وتأسيسًا على ذلك، فإن التعقيدات السياسية وحدة الأزمات التي تعانيها القضية الفلسطينية، وحالة المعاناة التي يعيشها العالم العربي وخاصة ما بعد الربيع العربي، وزيادة التطرف في المجتمع الإسرائيلي يتطلب تحركا فلسطينيًا فاعلًا لكي تستطيع القضية الفلسطينية إستعادة حضورها بقوة على المستوى العربي والإقليمي والدولي، وذلك ما يستدعي الطرف الفلسطيني لمراجعة وتقييم جاد لكل الفترات السابقة وما تلاها، لكي يكون هناك إلتزام ومسؤولية وطنية من كافة الأطراف الفلسطينية لإنهاء الإنقسام والعودة إلى مؤسسات منظمة التحرير، لتشمل المنظمة

كافة القوى الفلسطينية والإتفاق على برنامج سياسي موحد، ثم إعتماد أشكال المقاومة والعمل السياسي والدبلوماسي التي تتناسب مع طبيعة المرحلة الحالية لتحقيق أهداف البرنامج الوطني .

كما أن إستمرار إسرائيل بتوجيه سياستها الخارجية على أنها الضحية أصبح مكشوفا للعالم، ولم يعد بإستطاعتها الإستمرار في هذا الدور، فلم تعد السياسة الخارجية الإسرائيلية قادرة على الإستمرار بدور الضحية في ظل السياسة التي تتبعها حكومة اليمين المتطرف، وإستمرار إسرائيل في نهج الإستيطان وإنتهاكها للمواثيق والأعراف الدولية، كما أنه لا يكفي أن تحاول الدبلوماسية إظهار الحالة الفلسطينية على أنها ضحية التطرف الإسرائيلي والسياسات غير الشرعية، بل يجب أن يسعى الفلسطينيون إلى إستخدام كل الطرق الدبلوماسية وخاصة الدبلوماسية الموازية والتي تعتبر مكملة للدبلوماسية الرسمية، وذلك من أجل أن تتوافق مع طبيعة المرحلة الحالية لفرض رؤيتهم على السياسة الدولية، وإلزام إسرائيل بقبول قرارات الشرعية الدولية وتحقيق أهداف البرنامج الوطني الفلسطيني، وبدوره فالدبلوماسية الموازية تعتبر الرافد الذي يؤثر في صناع القرار وذلك عن طريق فواعلها، وبالتالي تسعى هذه المؤسسات غير الرسمية في العمل على دعم السياسة الخارجية الفلسطينية بكل السبل والطرق من أجل كسب الرأي العالمي الشعبي والرسمي في دعم القضية الفلسطينية .

النتائج والتوصيات :

فمن خلال دراسة موضوع الدبلوماسية الموازية ودورها في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية توصلت للعديد من الإستنتاجات والتوصيات آملًا من خلالها أن تكون منتجة وناجعة للنهوض بهذه الدبلوماسية وتفعيلها على جميع المستويات لما لها من آثار إيجابية في كسب الدعم الرسمي وغير الرسمي تجاه القضية الفلسطينية .

النتائج :

1_ زيارات الوفود التضامنية إلى قطاع غزة أحدثت نقلة نوعية بإتجاه الساحات الدولية المختلفة تحديدا الساحة الأوروبية، وقد كانت هذه الوفود نواة لحالة تضامنية متطورة تجاه كسب المزيد من التعاون والتأييد والتضامن مع الشعب الفلسطيني، والذي بدأنا نجني ثماره من خلال القرارات

البرلمانية الأوروبية تجاه القضية والشعب الفلسطيني وتطورها على صعيد الصراع مع الإحتلال الإسرائيلي .

2_ ساهمت الدبلوماسية الشعبية في تحريك الموقف الدولي على المستويين الرسمي والشعبي للوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية، وذلك من خلال الإحتجاجات والمظاهرات والزيارات التي نظمتها الدبلوماسية الشعبية عبر الإتحادات والنقابات والروابط والشخصيات والجماعات النشطة والفاعلة في مجال الدبلوماسية الشعبية، كما إستطاعت الدبلوماسية الشعبية تغيير الصورة الذهنية لدى دول العالم الغربي وأوروبا عن الكيان الإسرائيلي، وإيصال رسائل إلى الحكومات والعالم بشأن القضية الفلسطينية (إنسانية وسياسية) .

3_ في ظل ما تتعرض له منظمات المجتمع المدني الفسطيني من عراقيل تعيق تحقيق دور فاعل في مجال تعزيز التنمية البشرية، لم تتوقف هذه المنظمات عن حالة الصراع السائدة بين منظمات المجتمع مع بعضها البعض من جهة، ومن جهة أخرى السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أن هنالك حالة من عدم الإهتمام بضرورة التشبيك وتوثيق العلاقات بين منظمات المجتمع المدني على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد الخارجي، إضافة لذلك أن غالبية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لم تضع خطة عمل إستراتيجية لتحقيق أهداف محددة وواضحة، بحيث تبقى هذه الأمور من جعل فكر تعزيز التنمية البشرية من قبل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني محاولات مرهونة بالإخفاق والفشل في غالب الأحيان .

4_ تأثرت السياسة الخارجية الفلسطينية بالمحددات والبيئة الخارجية والداخلية، خاصة بعد فوز حركة حماس في الإنتخابات التشريعية عام 2006 بسبب نقاط الخلاف للبرامج السياسية، وسعي إسرائيل بكل قوة كي لا يلتئم الجرح الفلسطيني النازف، وبدعم المسؤولين في الحكومة والمعارضة الإسرائيلية إلى إفشال كل الجهود لتوحيد الصف الفلسطيني .

5_ تراجعت مكانة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية بسبب الإنقسام في النظام السياسي الفلسطيني، وتراجع دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بعد تداخلها في مؤسسات السلطة الفلسطينية، ما أفقدها دورها الحقيقي في قيادة الشعب الفلسطيني، كما أن الإنقسام أضر بالمشروع الوطني وبدوره أدى إلى ضعف فاعلية السياسة الخارجية الفلسطينية خلال العدوان الإسرائيلي

على قطاع غزة، كما أن الإنقسام الفلسطيني شتت الجهود وأضعف الموقف الفلسطيني وكان سببا رئيسيا لإستمرار الحصار وتسبب في تراجع دعم الدول العربية والأجنبية، وأعطى فرصة لإسرائيل للتهرب من الإلتزامات الدولية وعملية السلام وحل الدولتين .

6_ الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية قابلة للتطور بشكل كبير، خصوصا إذا ما تم إستغلال التعاطف الدولي والعربي والإسلامي الإستغلال الأمثل لتحقيق المناصرة لقضايا الشعب الفلسطيني، ولقد كان للإنقسام السياسي الأثر الأبرز والأهم وبشكل سلبي على أداء الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية .

7_ إن الرأي العام الفلسطيني في غالبه رأي منقاد تحركه وتؤثر به مراكز القوة المختلفة في النظام السياسي الفلسطيني، ولعل أبرز هذه المراكز هي السلطة القائمة بتراكيبها السياسية المختلفة، كذلك الأحزاب والفصائل الفلسطينية المختلفة بالإضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة والتي تكون في الغالب مجبرة للحديث بإتجاه معين .

8_ المقاومة الشعبية أحرجت إسرائيل أمام المجتمع الدولي ولكنها لا تؤثر بشكل كبير على المعادلة الدولية لتنصف الفلسطينيين بسبب إنحياز غالبية القوى المؤثرة في العالم لصالح الصهيونية وإسرائيل، وبالتالي فإن تبني المقاومة الشعبية كخيار إستراتيجي وبرنامج عمل وطني يعتمد على إتفاق جميع الفصائل على إستراتيجية تحرر وطني .

9_ الحصار أثر بشكل واضح على كافة مناحي الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وأدخل المواطن في العديد من الأزمات وزاد من معدلات البطالة، ووصل الفقر إلى مستويات غير مسبوقة سيما بالنسبة للكهرباء والوقود والمياه والتي هي عصب الحياة لأي مجتمع إنساني، كما أن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة خلق حالة من التعاطف الشعبي والرسمي بشكل كبير .

10_ المجلس التشريعي منقسم على نفسه في كل من قطاع غزة والضفة الغربية وغير قادر على ممارسة دوره في توحيد القوانين ومراقبة السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى إفتقار المجلس التشريعي للنصاب القانوني بفعل الإنقسام بين حركتي فتح وحماس وبفعل الإحتلال الإسرائيلي من خلال عمليات إعتقال النواب .

11_ أثبت النشاط الشعبي والأهلي غير الرسمي أنه أكثر فعالية في التأثير على المجتمع الدولي وإستقطاب الدعم والتضامن مع الشعب الفلسطيني وقضاياه العادلة .

12_ لا يزال الحصار قائما ولم تفلح أي من الدبلوماسية الرسمية أو غير الرسمية في رفع الحصار عن قطاع غزة، وذلك لغياب الوحدة الوطنية، وطغيان المصالح الحزبية على المصلحة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى ضعف الموقف العربي، وعدم ممارسة المجتمع الدولي الضغط المؤثر على إسرائيل .

13_ يحق للدولة الفلسطينية بإعتبارها دولة مراقبة غير عضو في منظمة الأمم المتحدة الإنضمام إلى ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بإعتباره معاهدة دولية، وبالتالي تتمع بكافة الحقوق وتتحمل كافة الإلتزامات المنصوص عليها في هذا النظام، وتستطيع منظمات المجتمع المدني تقديم شكاوى ودعاوى ضد مجرمي الحرب الإسرائيليين .

14_ أصبحت المنظمات الدولية غير الحكومية حقيقة في المجتمع الدولي، وأصبحت تملك من الإمكانيات والقدرات، ما يمكنها من تحقيق مصالح الأفراد والدفاع عنها، وبالتالي أصبحت واحدة من أهم الضمانات في المجتمع الدولي المعاصر، التي لا يمكن الإستغناء عنها، أو التقليل من مدى فعالية دورها في تكريس حقوق الأفراد وحماية مصالحهم .

15_ تلعب الجمعيات الخيرية دورا متميزا في ظل الأوضاع الصعبة والمعيقات والتحديات التي تواجهها، ولا شك في أنها تساهم في دعم صمود الشعب الفلسطيني بما تقدمه من خدمات .

التوصيات :

1_ تعتبر العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية هي علاقة تكاملية، لذلك لا بد من تحديد الجهة المسؤولة عن عمل منظمات المجتمع المدني سواء كانت وزارة الداخلية أو الأجهزة الرسمية، أو مفوضية المنظمات الأهلية غير الحكومية .

2_ العمل على توثيق العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي للحد من سيطرة الأحزاب السياسية على هذه المنظمات، إذ أصبحت غالبية المنظمات وكالات تعمل لحساب الأحزاب السياسية وتقدم خدماتها وفق الرؤية الحزبية الضيقة .

3_ التركيز على الأنشطة والبرامج والفعاليات التي تعبر عن حاجات المجتمع الفلسطيني، وأن تركز في أعمالها على الأنشطة التي تعزز قيم الولاء والإنتماء، وتركيزها على البرامج التي تساهم في حل المشكلات الإقتصادية والمجتمعية المهمة للشعب الفلسطيني مثل الفقر والبطالة وقانون الضمان الإجتماعي .

4_ العمل على إعادة فتح لكافة الجمعيات والنقابات التي أغلقت بسبب الإنقسام السياسي، وضرورة الإعتبار للمؤسسة التشريعية الواحدة، إضافة لتعديل وإلغاء القوانين والقرارات التي تمس بالحريات والحقوق، ويحق تشكيل الجمعيات والمنظمات المجتمعية .

5_ العمل على تدعيم دور المجلس التشريعي في ممارسة الدبلوماسية البرلمانية الموازية والمساندة الداعمة للنشاط الدبلوماسي للسلطة التنفيذية التي تمارسها الحكومة ووزارة الشؤون الخارجية، كونها تعبر عن الدبلوماسية الشعبية المنتخبة كرافد ديمقراطي يعبر عن الممارسة الديمقراطية الفعلية .

6_ بذل جهد كبير من قبل الوفود البرلمانية لزيادة العلاقات الدولية والتشبيك مع الإتحادات والجمعيات البرلمانية العربية والإسلامية والدولية .

7_ تدويل قضية الحصار لتصبح قضية رأي عام دولي تمس صلب القضايا الإنسانية من خلال رفع دعاوى قضائية أمام المحاكم الدولية والإسرائيلية حول القضايا المدنية والإنسانية الناتجة عن الحصار.

8_ ترسيخ عمل الدبلوماسية الشعبية كفاعل أصيل في تعزيز العلاقات وتطويرها مع شعوب دول العالم لنصرة القضية الفلسطينية وذلك عن طريق حشد أكبر عدد من النخب الوطنية والشخصيات الفلسطينية والعربية والإسلامية والأجنبية المؤثرة دوليا في جميع التخصصات لتكون منبرا لأدوات صناعة الدبلوماسية الشعبية الفلسطينية، وذلك لصنع صورة ذهنية عن واقع الفلسطينيين ومعاناتهم أمام المجتمع العربي والدولي .

9_ تفعيل دور الجالية الفلسطينية في المجتمعات الغربية ليكون لها دور محوري في تفعيل أدوار الدبلوماسية الشعبية، وتعزيز التشبيك بين المؤسسات المحلية ونظيراتها في الخارج (بلديات،

ومؤسسات وشركات وإتحادات ونقابات وروابط)، وتفعيل دور المقاطعة الشعبية بكل ما يخص الإحتلال، وكذلك المقاطعة الأكاديمية والإقتصادية والعلمية لإسرائيل .

10_ العمل على فتح آفاق جديدة للتواصل الشعبي مع الأمة العربية والإسلامية، كإمتداد ديني وقومي وتاريخي وسياسي للشعب الفلسطيني، يمثل عمقا حضاريا وثقافيا لا يمكن تجاوزه في وحدة المصير والتاريخ المشترك، خاصة وأن الإحتلال الصهيوني خطر على المنطقة كلها .

11_ على القائمين على رسم السياسة الخارجية العمل على إدراج الدبلوماسية الشعبية ضمن التخطيط الإستراتيجي لدعم السياسة الخارجية الفلسطينية من خلال إستغلال وتطويع الدبلوماسية الشعبية في ذلك ما أمكن .

12_ توعية الرأي العام الفلسطيني بما يحيط به من قضايا وكذلك توعية وزيادة إدراكه لما يمتلكه من قوة تأثير في الحياة السياسية، وزيادة ثقته بقدرته على التغيير، ويتم ذلك من خلال تفعيل عمل المؤسسات المدنية التي تعمل في هذا المجال، خاصة وأن العمل في مثل هذه المواضيع يلقى تأييدا ودعما كبيرين من الدول التي تقدم الدعم للشعب الفلسطيني .

الملاحق

ملحق رقم 1

نص وثيقة مؤتمر بلباو

مبادرة "بلباو" – دور المجتمع المدني في معركة العدالة من أجل فلسطين

الإعلان الختامي وخطة العمل

31 تشرين أول، 2008

على مدار الستين سنة الماضية؛ يجرى تشريد الفلسطينيين - الشعب الأصلي، إما بتشتيتهم في المنافي أو بتشريدهم داخل وطنهم بفعل سياسات الفصل العنصري، والهيمنة، وفرض المعازل. ومع ذلك، لا يمكن تجزئة النضال الوطني الفلسطيني؛ حيث أن حقوق الفلسطينيين في العودة لديارهم الأصلية، والتمتع بالحرية، وممارسة حق تقرير المصير كل واحد. إن تحقيقها يصبح ممكنا فقط عبر الكشف عن الأسباب الجذرية وراء حرمانهم من هذه الحقوق، وعبر الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية.

خلال تجمع" بلباو" قامت مؤسسات فلسطينية، ومنظمات تقدمية إسرائيلية غير صهيونية، وأخرى أممية وحركات اجتماعية بتداول ومناقشة آخر دراسة فلسطينية متعمقة، تتناول نظام سيطرة إسرائيل على الشعب الفلسطيني بأبعاده: القانونية والسياسية. فقد كشف هذا التحليل أن إسرائيل كدولة قامت على التطهير العرقي الشامل للفلسطينيين في عام 1948، وإنها منذ ستة عقود لا زالت تحرم وتنتهك بشكل ممنهج حقوق مختلف أجزاء الشعب الفلسطيني - اللاجئون في الشتات، الفلسطينيون من مواطني دولة إسرائيل، والفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 – وذلك على أساس هويتهم القومية، ومن أجل منع الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير المصير، وسعيا لتوطيد نظام هيمنتها الاستعماري من خلال القوانين العنصرية، بما في ذلك تشجيع الهجرة اليهودية حصريا، بينما يتم حرمان الفلسطينيين- الشعب الأصلي من حقهم في العودة الى ديارهم الاصلية. ومن وجهة نظر قانونية؛ فقد خلصت الدراسة إلى أن النظام الإسرائيلي نظام استعماري فريد؛ إذ يجمع بين "الأبارتهايد"، الاستعمار الاحلالي والاحتلال الحربي.

نحن ممثلو المجتمع المدني العالمي المجتمعون في "بلباو"؛ نرى وجوب اخضاع دولة إسرائيل للمساءلة القانونية. إننا نرى إن منح إسرائيل حصانة رغم انتهاكاتها المتواصلة والمنهجية للقانون الدولي، ولحقوق الإنسان الأساسية، والتعامل معها كاستثناء فوق قانون الأمم، وتزويدها بدعم غير محدود في المجالات: السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والثقافية، والدبلوماسية؛ يجعل كلا من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وفاعلين دوليين آخرين فيما يسمى بالمجتمع الدولي، مذنبين ومتواطئين فعليا في جريمة تأييد وإدامة "أبارتهايد" إسرائيل وحكمها الاستعماري. إننا نرى أنه فقط من خلال وقف هذا التواطؤ الدولي يمكن استعادة الكرامة والعدالة للشعب الفلسطيني، وتحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط.

وعلاوة على ذلك، وفي ضوء إخفاق المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة، في رؤية ومعالجة العنصرية والتمييز العنصري باعتبارهما سببا جذريا لاضطهاد إسرائيل المنهجي والمتواصل للشعب الفلسطيني، وبالتالي فشلها في مجابهة هذا الاضطهاد؛ فإننا ندعو المجتمع المدني العالمي لكي يأخذ على عاتقه المسؤولية السياسية والأخلاقية لتقديم دعم فعال في معركة الكفاح من أجل إنهاء اللا عدالة متعددة الأوجه، تماما كما جرت مواجهة "أبارتهايد" جنوب أفريقيا سابقا؛ وذلك لتعزيز العدالة والمساواة، والسلام الدائم في منطقة خالية من السلاح النووي.

خطة العمل

نحن المجتمعون في "بلباو" في 31 تشرين أول، 2008، ندعو منظمات المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، شبكات العمل وأصحاب الضمائر الحية للعمل على:

1- رفع مستوى الوعي والعمل عالميا على تنفيذ نداء المجتمع المدني الفلسطيني عام 2005 الداعي إلى مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها(BDS) ، وذلك بطريقة تدرجية ومتواصلة، مع مراعاة إمكانيات وقدرات كل موقع. وندعو بشكل خاص حركات التضامن العالمية، والحركات الاجتماعية، والمنظمات العقائدية والدينية، والاتحادات النقابية، والمنظمات غير الحكومية، والشخصيات والمؤسسات الأكاديمية والثقافية، ومنظمات حقوق الإنسان، والخبراء المستقلين؛ لاتخاذ تدابير عملية وفعالة لمواجهة نظام الاستعمار الاحلالي والأبارتهايد الإسرائيلي والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان الفلسطيني.

2- تطوير وإدامة الحملات لتوعية الرأي العام وكشف الحقائق حول نظام إسرائيل كنظام تمييز عنصري، واستعمار احلالي، واحتلال، ومن أجل تعزيز ودعم كفاح مجموع الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي داخل إسرائيل، وفي الشتات؛ من اجل تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير، وحقه في العودة والعدالة والمساواة كأفراد وكشعب. وفي هذا الإطار، فإن المؤسسات الإعلامية مدعوة لإتاحة الفرص للأصوات الأصيلة التي تمثل المجتمع المدني الفلسطيني تمثيلا حقيقيا، وللذين يدعمون سلاما عادلا، لكي يعبروا عن قضاياهم بحرية ودون رقابة أو تشويه أو تجاهل.

3- المطالبة بتطبيق الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 2004 والذي أدان بناء إسرائيل للجدار العنصري والمستعمرات الإسرائيلية التي بنيت في الأراضي المحتلة، وذلك من خلال الامتناع عن تقديم المعونة أو المساعدة لإسرائيل أو لأي من المؤسسات الضالعة في الجرائم وتنتهك القانون الدولي، وتحميل إسرائيل المسؤولية عن الأضرار التي تتكبدها البنية التحتية والخدمات الممولة والمقدمة في سياق المساعدة الإنسانية من قبل المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

4- بذل الجهود المنظمة من أجل إنهاء سياسات التطهير العرقي المنظم الذي تمارسه إسرائيل في القدس المحتلة، ولإنهاء حصارها الإجرامي المفروض على قطاع غزة المحتل، حيث أن سياسة إسرائيل غير القانونية وغير الأخلاقية المتمثلة في فرض العقوبات الجماعية على أكثر من مليون ونصف فلسطيني تضاهي أعمال الإبادة الجماعية وفقا لخبراء بارزين في القانون الدولي، كما ينبغي فضح تواطؤ المجتمع الدولي في الحفاظ على الحصار، والعمل من أجل وضع نهاية له.

5- تفعيل ضغط متزايد على الأمم المتحدة، وعلى الحكومات والسلطات المحلية، والهيئات متعددة الأطراف؛ مثل منظمة الاتحاد الأوروبي للتعاون، وعلى القطاع الخاص من أجل وقف التعاون مع إسرائيل، ومنع جميع مؤسساتها المتواطئة، وتلك التي تدعم الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته لحقوق الإنسان، ومن أجل التحقق من مدى امتثال كل من هذه المؤسسات للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

6- زيادة الضغط على الاتحاد الأوروبي من أجل دعم واحترام التزاماته بالقانون الدولي وبمعاييره لحقوق الإنسان خلال تعامله مع إسرائيل، ولا سيما المطالبة بوقف العمل باتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وذلك استنادا إلى انتهاكات إسرائيل الخطيرة والمستمرة للمواد رقم 2 و 83 من اتفاقية الشراكة.

7- مواصلة العمل من قبل منظمات حقوق الإنسان المستقلة، والخبراء القانونيين من أجل محاكمة ومعاقبة الإسرائيليين مقترفي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ومن أجل جبر ما لحق بالضحايا الفلسطينيين من أضرار وتعويضهم، ومن أجل مساءلة دولة إسرائيل وجميع الأطراف المتورطة في مثل هذه الجرائم. ونحن نحث على استكشاف استراتيجيات جديدة يمكن بموجبها إخضاع المنظمات الصهيونية، وخاصة الصندوق القومي اليهودي(JNF) ، وكذلك الشركات الأجنبية والحكومات التي تتعاون مع نظام القمع الإسرائيلي للمساءلة والمحاسبة أمام المحاكم الدولية، بما فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

8- مطالبة تجمع الحركات الاجتماعية وشبكات العمل الأخرى في إطار المنتدى الاجتماعي العالمي، بتأييد ودعم التحليل الوارد أعلاه والمصادقة عليه واعتماده في خطة عملها وبرامجها..

9- تنمية التضامن بين جميع الأمم، وبخاصة مع الشعوب العربية وبلدان أخرى في المنطقة والتي تكافح من أجل الحرية والعدالة وتقرير المصير.

10- تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العالمي بغرض تنفيذ بنود الخطة آنفة الذكر.

ملحق رقم 2

الأمم المتحدة A/RES/67/19

Distr.: General

4 December 2012

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون
البند 37 من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012

[*دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/67/L.28 و Add.1)*]

19/67 – مركز فلسطين في الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وإذ تؤكد في هذا الصدد مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير،

وإذ تشير إلى قرارها 2625 (د – 25) المؤرخ 24 تشرين الأول/أكتوبر 1970[734] الذي أكدت فيه، في جملة أمور، أن من واجب كل دولة أن تعمل، مشتركة مع غيرها أو منفردة، على إعمال مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير،

وإذ تؤكد أهمية صون السلام الدولي وتوطيد أركانه على أساس الحرية والمساواة والعدل واحترام حقوق الإنسان الأساسية،

وإذ تشير إلى قرارها 181 (د – 2) المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947،

وإذ تعيد تأكيد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة المنصوص عليه في الميثاق،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الشأن، بما فيها القرارات 242 (1967) المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967 و 338 (1973) المؤرخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 1973 و 446 (1979) المؤرخ 22 آذار/مارس 1979 و 478 (1980) المؤرخ 20 آب/أغسطس 1980 و 1397 (2002) المؤرخ 12 آذار/مارس

([734]) إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

2002 و 1515 (2003) المـــؤرخ 19 تشـــرين الثـــاني/نوفمبر 2003 و 1850 (2008) المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2008،

وإذ تعيد كذلك تأكيد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949[(735)]، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما يشمل مسألة السجناء،

وإذ تعيد تأكيد قرارها 3236 (د - 29) المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1974 وجميع القرارات ذات الصلة بالموضوع، بما فيها القرار 146/66 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2011، التي تعيد تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في أن تكون له دولته المستقلة، فلسطين،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قراريها 176/43 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1988 و 17/66 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 وجميع القرارات المتعلقة بتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية التي تؤكد، في جملة أمور، ضرورة انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وبالدرجة الأولى حقه في تقرير المصير وحقه في أن تكون له دولته المستقلة، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على نحو عادل وفقا للقرار 194 (د - 3) المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1948 ووقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وقفا تاما،

وإذ تعيد كذلك تأكيد قرارها 18/66 المؤرخ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 وجميع القرارات المتعلقة بوضع القدس، وإذ تضع في اعتبارها أن المجتمع الدولي لا يعترف بضم القدس الشرقية، وإذ تشدد على ضرورة إيجاد وسيلة عن طريق المفاوضات لحل وضع القدس باعتبارها عاصمة للدولتين،

وإذ تشير إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة 9 تموز/يوليه 2004[(736)]،

وإذ تعيد تأكيد قرارها 292/58 المؤرخ 6 أيار/مايو 2004 الذي أكدت فيه، في جملة أمور، أن وضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، لا يزال وضع الاحتلال العسكري، وأن للشعب الفلسطيني، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، الحق في تقرير مصيره والسيادة على أرضه،

وإذ تشير إلى قراريها 3210 (د - 29) المؤرخ 14 تشرين الأول/أكتوبر 1974 و 3237 (د - 29) المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1974 اللذين دعيت منظمة التحرير الفلسطينية بموجب كل منهما إلى المشاركة في مداولات الجمعية العامة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني ومنحت مركز مراقب،

([735]) الأمم المتحدة، *مجموعة المعاهدات*، المجلد 75، الرقم 973.

([736]) انظر A/ES-10/273 و Corr.1.

وإذ تشير أيضا إلى قرارها 177/43 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1988 الذي اعترفت بموجبه، في جملة أمور، بإعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، وقررت أن يستعمل اسم ''فلسطين'' بدلا من اسم ''منظمة التحرير الفلسطينية'' في منظومة الأمم المتحدة، دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تضع في اعتبارها أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أنيطت بها، وفقا لقرار للمجلس الوطني الفلسطيني، سلطات ومسؤوليات الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين[737]،

وإذ تشير إلى قرارها 250/52 المؤرخ 7 تموز/يوليه 1998 الذي منحت بموجبه حقوق وامتيازات إضافية لفلسطين بصفتها مراقبا،

وإذ تشير أيضا إلى مبادرة السلام العربية التي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية في آذار/مارس 2002[738]،

وإذ تعيد تأكيد التزامها، وفقا للقانون الدولي، بالحل المتمثل في وجود دولتين، دولة فلسطين مستقلة ديمقراطية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء متصلة الأراضي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام 1967،

وإذ تضع في اعتبارها الاعتراف المتبادل المؤرخ 9 أيلول/سبتمبر 1993 بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني،

وإذ تؤكد حق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها دوليا،

وإذ تشيد بخطة السلطة الوطنية الفلسطينية لعام 2009 الرامية إلى بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة في غضون سنتين، وإذ ترحب بالتقييمات الإيجابية الصادرة عن البنك الدولي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي في هذا الصدد بشأن الاستعداد لمركز الدولة الوارد بيانها في استنتاجات رئيس لجنة الاتصال المخصصة المؤرخة نيسان/أبريل 2011 والاستنتاجات التي خلص إليها رئيس اللجنة لاحقا ومفادها أن السلطة الفلسطينية لديها من مقومات إقامة دولة قادرة على أداء مهامها ما يتجاوز الحد المطلوب في القطاعات الرئيسية التي شملها البحث،

وإذ تقر بأن فلسطين تتمتع بعضوية كاملة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ وأن فلسطين عضو كامل العضوية أيضا في جامعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي ومجموعة الـ 77 والصين،

([737]) انظر A/43/928.، المرفق

([738]) A/56/1026-S/2002/932.221/14، المرفق الثاني، القرار

وإذ تقر أيضا بأن دولة فلسطين حظيت باعتراف 132 دولة عضوا في الأمم المتحدة حتى الآن،

وإذ تحيط علما بتقرير لجنة مجلس الأمن المعنية بقبول الأعضاء الجدد المؤرخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2011[739]،

وإذ تؤكد أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن تحل القضية بجميع جوانبها على نحو مرض،

وإذ تعيد تأكيد مبدأ عالمية العضوية في الأمم المتحدة،

1 - ***تعيد تأكيد*** حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في دولته فلسطين على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967؛

2 - ***تقرر*** أن تمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة وامتيازاتها ودورها في الأمم المتحدة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقا للقرارات ذات الصلة بالموضوع والممارسة المعمول بها في هذا الشأن؛

3 - ***تعرب عن الأمل*** في أن يستجيب مجلس الأمن للطلب الذي قدمته دولة فلسطين في 23 أيلول/سبتمبر 2011 من أجل الحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة[740]؛

4 - ***تؤكد عزمها*** على المساهمة في إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط تنهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967 وتحقق رؤية الدولتين المتمثلة في دولة فلسطين مستقلة ديمقراطية ذات سيادة تتوفر لها مقومات البقاء متصلة الأراضي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن على أساس حدود ما قبل عام 1967؛

5 - ***تعرب عن الحاجة الماسة*** إلى استئناف المفاوضات وتسريع وتيرتها في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع ومرجعية مؤتمر مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية[738] وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين[741]، من أجل تحقيق تسوية سلمية عادلة دائمة شاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تفضي إلى حل كافة القضايا الأساسية التي لم تحل بعد، أي قضايا اللاجئين الفلسطينيين والقدس والمستوطنات والحدود والأمن والمياه؛

([739])S/2011/705.

([740])A/66/371-S/2011/592، المرفق الأول.

([741])S/2003/529، المرفق.

6 - ***تحث*** جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير والاستقلال والحرية في أقرب وقت؛

7 - ***تطلب*** إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار وأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد في غضون ثلاثة أشهر.

الجلسة العامة 44
29 تشرين الثاني/نوفمبر 2012

الأمم المتحدة

A/RES/67/158

Distr.: General
26 February 2013

المصير

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون
البند ٦٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (*A/67/456* و *Corr.1*)]

٦٧/١٥٨ - حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

إن الجمعية العامة،

إذ تدرك أن تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب تندرج ضمن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها المحددة في الميثاق،

وإذ تشير في هذا الصدد إلى قرارها ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ المعنون ”إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة“،

وإذ تضع في اعتبارها العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان[١] والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٢] وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٣] وإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدا في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣[٤]،

وإذ تشير إلى الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة[٥]،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[٦]،

---

(١) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.
(٢) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).
(٣) القرار ١٥١٤ (د - ١٥).
(٤) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.
(٥) القرار ٥٠/٦.
(٦) القرار ٥٥/٢.

12-48806

الرجاء إعادة الاستعمال

٢ - **تحث** جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير في أقرب وقت.

الجلسة العامة ٦٠
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

ملحق رقم 4

قرار الجمعية العامة رقم 194 "الدورة 3" بتاريخ 11 ديسمبر 1948

ينص قرار رقم 194 الصادر بتاريخ 1948/12/11 على إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل. وفيما يلي نص القرار:

"إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل.

إن الجمعية العامة وقد بحثت في الحالة في فلسطين من جديد:

1- تعرب عن عميق تقديرها الذي تم بفضل المساعي الحميدة المبذولة من وسيط الأمم المتحدة الراحل في سبيل تعزيز تسوية سلمية للحالة المستقبلية في فلسطين، تلك التسوية التي ضحى من أجلها بحياته. وتشكر للوسيط بالوكالة ولموظفيه جهودهم المتواصلة وتفانيهم للواجب في فلسطين.

2- تنشئ لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة تكون لها المهمات التالية:
أ- القيام -بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم- بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم 186 (د أ-2) الصادر في 14 مايو/ أيار سنة 1948.
ب- تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن.
ج- القيام -بناء على طلب مجلس الأمن- بأية مهمة تكلها حالياً قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة. وينتهي دور الوسيط بناء على طلب مجلس الأمن من لجنة التوفيق القيام بجميع المهمات المتبقية التي لا تزال قرارات مجلس الأمن تكلها إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين.

3- تقرر أن تعرض لجنة من الجمعية العامة -مكونة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية- اقتراحاً بأسماء الدول الثلاث التي ستتكون منها لجنة التوفيق على الجمعية العامة لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من دورتها الحالية.

4- تطلب من اللجنة أن تبدأ عملها فوراً حتى تقيم في أقرب وقت علاقات بين الأطراف ذاتها، وبين هذه الأطراف واللجنة.

5- تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن الصادر في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1948، وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إما مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

6- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

7- تقرر وجوب حماية الأماكن المقدسة -بما فيها الناصرة- والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين، وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة.

8- تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبو ديس وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم -بما فيها المنطقة المبنية في موتسا- وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية.

- تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير جديدة بغية تأمين نزع السلاح في مدينة القدس في أقرب وقت ممكن.
- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة اقتراحات مفصلة بشأن نظام دولي دائم لمنطقة القدس يؤمن لكل من الفئتين المتميزتين الحد الأقصى من الحكم الذاتي المحلي المتوافق مع النظام الدولي الخاص لمنطقة القدس.
- إن لجنة التوفيق مخولة بصلاحية تعيين ممثل للأمم المتحدة يتعاون مع السلطات المحلية فيما يتعلق بالإدارة المؤقتة لمنطقة القدس.

9- تقرر وجوب منح سكان فلسطين جميعهم أقصى حرية ممكنة للوصول إلى مدينة القدس بطريق البر والسكك الحديدية وبطريق الجو، وذلك إلى أن تتفق الحكومات والسلطات المعنية على ترتيبات أكثر تفصيلاً.
- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تعلم مجلس الأمن فوراً بأية محاولة لعرقلة الوصول إلى المدينة من قبل أي من الأطراف، وذلك كي يتخذ المجلس التدابير اللازمة.

10- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بالعمل لإيجاد ترتيبات بين الحكومات والسلطات المعنية من شأنها تسهيل نمو المنطقة الاقتصادي، بما في ذلك اتفاقيات بشأن الوصول إلى المرافئ والمطارات واستعمال وسائل النقل والمواصلات.

11- تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.
- وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة.

12- تفوض لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية واستخدام الخبراء الفنيين تحت إمرتها بما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية وظائفها والتزاماتها الواقعة على عاتقها بموجب نص القرار الحالي. ويكون مقر لجنة التوفيق الرسمي في القدس، ويكون على السلطات المسؤولة عن حفظ النظام في القدس اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين سلامة اللجنة. ويقدم الأمين العام عدداً من الحراس لحماية موظفي اللجنة ودورها.

13- تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بأن تقدم إلى الأمين العام بصورة دورية تقارير عن تطور الحالة كي يقدمها إلى مجلس الأمن وإلى أعضاء منظمة الأمم المتحدة.

14- تدعو الحكومات والسلطات المعنية جميعاً إلى التعاون مع لجنة التوفيق وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي.

15- ترجو الأمين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات واتخاذ الترتيبات المناسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ أحكام القرار الحالي.

ملحق رقم 5

إعلان القاهرة 2005

تلبية لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة وبرعاية مشكورة منها، عقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 17 مارس 2005 بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً.

1- أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

2- وافق المجتمعون على برنامج لعام 2005 يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة مقابل التزام إسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وجد، وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

3- أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير .

4- بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتم التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام المختلط كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي .

5- وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتم التراضي عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تم التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات .

6- أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصف الفلسطيني وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وان استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعد ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية .

ملحق رقم 6

اتفاق مكة 2007

بناء على المبادرة الكريمة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، وتحت الرعاية الكريمة لجلالته، جرت في مكة المكرمة، بين حركتي فتح وحماس، في الفترة من 19 إلى 21 محرم 1428 هجرياً الموافق من 6 إلى 8 فبراير 2007، حوارات الوفاق والاتفاق الوطني الفلسطيني، وقد تكللت هذه الحوارات بفضل الله سبحانه وتعالى بالنجاح، حيث جرى الاتفاق على ما يلي:

أولاً: التأكيد على تحريم الدم الفلسطيني واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات التي تحول دون ذلك، مع التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود الوطني والتصدي للاحتلال، وتحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار كأساس وحيد لحل الخلافات السياسية في الساحة الفلسطينية.

وفي هذا الاطار نقدم الشكر الجزيل للإخوة في مصر الشقيقة والوفد الأمني المصري في غزة، الذين بذلوا جهوداً كبيرة في تهدئة الأوضاع في قطاع غزة في الفترة السابقة.

ثانياً: الاتفاق وبصورة نهائية على تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية وفق اتفاق تفصيلي معتمد بين الطرفين، والشروع العاجل في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتكريسها.

ثالثاً: المضي قدماً في إجراءات تطوير وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتسريع عمل اللجنة التحضيرية استناداً لتفاهمات القاهرة ودمشق. وقد جرى الاتفاق على خطوات تفصيلية بين الطرفين بهذا الخصوص.

رابعاً: تأكيد مبدأ الشراكة السياسية على أساس القوانين المعمول بها في السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى قاعدة التعددية السياسية وفق إتفاق معتمد بين الطرفين.

إننا إذ نزف هذا الاتفاق إلى جماهيرنا الفلسطينية وجماهير أمتنا العربية والإسلامية وكل الأصدقاء في العالم، فإننا نؤكد التزامنا بهذا الاتفاق نصاً وروحاً، من أجل التفرغ لإنجاز أهدافنا الوطنية، والتخلص من الاحتلال واستعادة حقوقنا والتفرغ للملفات الأساسية، وفي مقدمتها قضية القدس واللاجئين والمسجد الأقصى وقضية الأسرى والمعتقلين ومواجهة الجدار والاستيطان.

والله الموفق.

مكة المكرمة في 21 محرم 1428

الموافق 8 فبراير 2007

ملحق رقم 7

اتفاق أوسلو

نص اتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل الذي عرف باتفاق "أوسلو" أو اتفاق "غزة – أريحا للحكم الذاتي الفلسطيني" والموقع عليه في 13-09-1993

إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الانتقالية الذاتية

"المسودة النهائية المتفق عليها في 19-08-1993"

تتفق حكومة إسرائيل والفريق الفلسطيني (في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك إلى مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط)، ممثل الشعب الفلسطيني، أنه آن الأوان لوضع حد لعقود من المواجهات والصراع والاعتراف المتبادل لحقوقهما السياسية والشرعية ولتحقيق تعايش سلمي وكرامة وأمن متبادلين والوصول إلى تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها. وعليه يتفق الطرفان على المبادئ التالية:

البند الأول: هدف المفاوضات

إن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الشرق أوسطية هو وإلى جانب أمور أخرى، تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية. المجلس المنتخب المجلس "للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338. ومن المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من العملية السلمية الشاملة وأن المفاوضات حول الوضع النهائي ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن 242 و 338.

البند الثاني: إطار عمل للمرحلة الانتقالية

إن إطار العمل المتفق عليه للمرحلة الانتقالية منصوص عليه في إعلان المبادئ هذا.

البند الثالث: الانتخابات

1 – حتى يتمكن الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم أنفسهم وفق المبادئ الديموقراطية، سيتم إجراء انتخابات سياسية عامة مباشرة وحرة لانتخاب المجلس في ظل إشراف متفق عليه تحت مراقبة دولية في الوقت الذي ستحافظ فيه الشرطة الفلسطينية على النظام العام.

2 – سيصار إلى اتفاقية حول روح وشروط الانتخابات حسب البروتوكول المرفق كالملحق رقم واحد، بهدف إجراء انتخابات ضمن فترة لا تتعدى التسعة أشهر بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

3 – ستشكل هذه الانتخابات خطوة أولية انتقالية مهمة باتجاه الاعتراف بالحقوق الشرعية والمطالب العادلة للشعب الفلسطيني.

البند الرابع: الولاية

ستشمل ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء قضايا سيتم التفاوض عليها في مفاوضات للوضع النهائي. ينظر الطرفان إلى الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة والتي سيحافظ على وحدتها خلال الفترة الانتقالية.

البند الخامس: الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع النهائي

1- ستبدأ مرحلة الخمس سنوات الانتقالية حال الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.
2- ستنطلق مفاوضات الوضع النهائي في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى ذلك بداية السنة الثالثة للفترة الانتقالية بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني.
3- من المفهوم أن هذه المفاوضات ستغطي قضايا متبقية تشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية والحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين وقضايا أخرى ذات أهمية مشتركة.
4- يتفق الطرفان على أن نتيجة مفاوضات الوضع النهائي لن تكون محكومة ومتأثرة باتفاقات تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية.

البند السادس: نقل الصلاحيات والمسؤوليات التمهيدية

1- مع دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين لهذه المهمة، كما هو موضح هنا. وستكون طبيعة هذا النقل أولية حتى إنشاء المجلس.
2- وحالاً بعد إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا آخذين بعين الاعتبار ترويج التطوير الاقتصادي لقطاع غزة ومنطقة أريحا ستنقل السلطة إلى الفلسطينيين في المجالات التالية التعليم والثقافة الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة، وسيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية حسب ما هو متفق عليه. وبانتظار إنشاء المجلس يمكن للجانبين التفاوض على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافة حسب ما هو متفق عليه.

البند السابع

1- سيتفاوض الوفدان الفلسطيني والإسرائيلي حول اتفاقية للمرحلة الانتقالية "الاتفاقية الانتقالية".
2- ستحدد الاتفاقية الانتقالية، ضمن أمور أخرى، تركيبة المجلس، عدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وستحدد الاتفاقية الانتقالية أيضاً
سلطة المجلس التنفيذية والسلطات التشريعية وفقاً للبند التاسع المبين أدناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.
3- ستشمل الاتفاقيات الانتقالية ترتيبات تطبق حال تشكيل المجلس لتوليه الصلاحيات والمسؤوليات المنقولة مسبقاً حسب البند السادس.
4- من أجل مساعدة المجلس على تشجيع النمو الاقتصادي حال إنشائه سيشكل المجلس ضمن أمور أخرى، سلطة كهرباء فلسطينية، سلطة ميناء بحري في غزة، بنك تنمية فلسطيني، هيئة تشجيع صادرات فلسطينية، سلطة بيئة

فلسطينية، وسلطة أراضي فلسطينية وسلطة إدارة مياه فلسطينية وأي سلطات يتفق عليها وفقاً للاتفاقية الانتقالية التي ستحدد صلاحيتها ومسؤولياتها .

5- بعد إنشاء المجلس ستحل الإدارة المدنية وتنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

البند الثامن: النظام للعام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة سيشكل المجلس قوة شرطة فلسطينية قوية بينما تواصل إسرائيل تحمل مسؤولية الدفاع ضد المخاطر الخارجية وكذلك مسؤولية أمن الإسرائيليين العام بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

البند التاسع: القوانين والأوامر العسكرية

1- سيخول المجلس بالتشريع وفقاً للاتفاقية الانتقالية. في كل الصلاحيات المنقولة إليه.

2- سينظر الطرفان معاً في القوانين والأوامر العسكرية المتداولة حالياً في المجالات المتبقية.

البند العاشر: لجنة الارتباط الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة

من أجل توفير تطبيق سهل لإعلان المبادئ هذا وأية اتفاقية تالية متعلقة بالفترة الانتقالية، وفور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، سيتم تشكيل لجنة ارتباط فلسطينية إسرائيلية مشتركة بغرض معالجة قضايا تتطلب التعاون، وقضايا أخرى ذات اهتمام مشترك ونزاعات.

البند الحادي عشر:

التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية اعترافاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون بتشجيع تطوير الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل، وفور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، سيتم تشكيل لجنة تعاون اقتصادية فلسطينية إسرائيلية من أجل تطوير وتطبيق ضمن روح تعاونية .

البند الثاني عشر: الارتباط والتعاون مع مصر والأردن

سيقوم الطرفان بدعوة كل من الأردن ومصر للمشاركة في تشكيل المزيد من ترتيبات التعاون والارتباط بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى لتشجيع التعاون بينهم، وستشتمل هذه الترتيبات على تكوين لجنة متابعة ستقرر، من خلال اتفاقية، ماهية صيغة الدخول، لأشخاص شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 ومعاً، بواسطة الإجراءات الضرورية، لمنع الفوضى والخلل، وستعالج هذه اللجنة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك.

البند الثالث عشر: إعادة انتشار القوات الإسرائيلية

1- بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وليس أبعد من عشية انتخابات المجلس، سيتم إعادة انتشار القوات

الإسرائيلية المنصوص عليه وفقاً للبند الرابع عشر.
2- وبإعادة انتشار قواتها العسكرية فإن إسرائيل ستتبع المبادئ التي تفيد أنه يجب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق السكانية.
3- سيتم تطبيق تدريجي لعمليات إعادة انتشار أخرى إلى مواقع محددة وفقاً لتولي مسؤوليات تجاه النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية المنصوص عليه في البند الثامن.

البند الرابع عشر: الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا حسب ما هو مفصل في البروتوكول .

البند الخامس عشر: حل النزاعات

1- سيتم حل النزاعات الناجمة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا أو أية اتفاقات متعلقة بالفترة الانتقالية بواسطة التفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي سيتم تشكيلها وفقاً للبند العاشر.
2- يمكن حل النزاعات التي لا يمكن للمفاوضات تسويتها من خلال آلية توفيق يتفق الأطراف عليها.
3- يمكن للأطراف اللجوء إلى التحكيم حول نزاعات متعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن حلها بواسطة التوفيق، وإلى هذا الحد وفور موافقة الطرفين، يشكل الطرفان لجنة تحكيم.

البند السادس عشر: التعاون الفلسطيني الإسرائيلي المتعلق بالبرامج الإقليمية

ينظر الطرفان إلى مجموعات عمل المحادثات المتعددة الأطراف كأداة ملائمة لترويج "خطة مارشال" برامج إقليمية وبرامج أخرى تشتمل على برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة .

البند السابع عشر: فقرات مختلفة

1- يدخل إعلان المبادئ حيز التنفيذ بعد شهر من توقيعه.
2- جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والتفاصيل المتفق عليها المتعلقة به يجب أن تعتبر كجزء واحد منه.

ملحق رقم 8

الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم ينتقد امتناع الفيفا عن منع أنشطة أندية مستوطنات إسرائيلية

رام الله 29 أكتوبر 2017 (/انتقد رئيس الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم اللواء جبريل الرجوب اليوم (الأحد)، امتناع الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) عن اتخاذ موقف من المطلب الفلسطيني بوقف 6 أندية تلعب بدعم وادارة من الاتحاد الإسرائيلي، لكونها تلعب في مستوطنات مقامة على الأراضي المحتلة عام 1967.

وقال الرجوب، خلال مؤتمر صحفي عقده في مدينة رام الله بالضفة الغربية، إن قرار الفيفا "يخالف قوانين الاتحاد الدولي لكرة القدم والقانون الدولي" بشأن رفض الاستيطان الإسرائيلي.

وأضاف إن القرار "يتعارض مع توصيات اللجنة المكلفة في الاتحاد الدولي التي أكدت أن وجود النشاط الرياضي في المستوطنات يتعارض مع قرارات الامم المتحدة، ومع مبدأ حقوق الانسان وقوانين الفيفا."

وأعلن الرجوب، عزم الاتحاد الفلسطيني التوجه لمحكمة التحكيم الرياضية (الكاس) مستفيدا من عدم خضوع هذه الهيئة لأية وصاية، مؤكدا أنها لن تتأثر بأي طرف أو جهة من أجل تحديد موقفها من القضية.

واتهم الرجوب رئيس الفيفا جياني انفانتينو، "بالاستجابة لضغوط مارسها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لمنع فرض عقوبات بحق أندية المستوطنات الإسرائيلية."

وكان الاتحاد الدولي لكرة القدم أعلن أنه سيلتزم "الحياد" بشأن قضية أندية المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والمطلب الفلسطيني المستمر منذ أكثر من عامين بمنع أنشطتها وفرض عقوبات عليها.

وقال الاتحاد في بيان نشره على موقعه الالكتروني، إن مجلسه الذي اجتمع في الهند أقر "أن الوضع الحالي لأسباب لا تتعلق بكرة القدم يتصف بتعقيد وحساسية استثنائيتين وبظروف واقعية معينة لا يمكن تجاهلها أو تغييرها من طرف واحد من قبل المنظمات غير الحكومية مثل الفيفا."

وأضاف البيان "بالنظر إلى أن الوضع النهائي لمناطق الضفة الغربية هو أمر يشغل السلطات القانونية العامة والدولية المختصة، فقد اتفق مجلس الفيفا على أن الاتحاد عملا بالمبدأ العام المنصوص عليه في قوانينه سيلتزم بالحياد فيما يخص الأمور السياسية."

وتابع البيان "علاوة على ذلك تم الاتفاق على أن أي تدخل من الفيفا بشأن الوضع الحالي لكرة القدم في الضفة الغربية دون موافقة من الأطراف المعنية قد يسهم في تفاقم وضع كرة القدم ليس فقط في المناطق المعينة، بل قد يمتد للمنطقة الأكبر وهو الأمر الذي لا يصب في صالح اللعبة."

وجاء في البيان "لذا قرر مجلس الفيفا الامتناع عن فرض أي عقوبات أو اتخاذ أي إجراءات بحق الاتحاد الإسرائيلي لكرة القدم أو الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، أو أن يطلب من أي جهة تتبع للاتحاد الدولي أن تتخذ أي عقوبات أو إجراءات، وبذلك يغلق ملف القضية ولن تخضع لأي نقاش إضافي حتى يتغير إطار العمل القانوني/الفعلي."

وفي الوقت ذاته، أكد بيان الفيفا، أن الاتحاد سيواصل تسهيل حركة اللاعبين والمسؤولين والمعدات الكروية من وإلى فلسطين وهو الجانب الذي أولته لجنة مراقبة الفيفا إسرائيل - فلسطين اهتماما كبيرا وحظي بردود فعل إيجابية.

الملحق رقم 9

هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يصدرون بياناً صحفياً عشية يوم الأسير الفلسطيني الذي يصادف السابع عشر من نيسان

6500 أسير فلسطيني في سجون الاحتلال، بينهم 57 امرأة و 300 طفل

عشية يوم الاسير الفلسطيني الذي يصادف في السابع عشر من نيسان، أصدرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين ونادي الأسير الفلسطيني والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بياناً صحفياً استعرضوا من خلاله اوضاع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي من خلال الأرقام والإحصائيات على النحو الاتي:-

نحو مليون حالة اعتقال على مدار سنين الاحتلال

تاريخ الحركة الأسيرة الفلسطينية بدأ مع بدايات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام **1948**، حيث سجل نحو مليون حالة اعتقال على مدار سنين الاحتلال، وتعتبر قضية الأسرى الفلسطينيين ركن أساسي من أركان القضية الفلسطينية، وكانت سنوات انتفاضة الحجارة الفلسطينية التي انطلقت عام **1987**، وسنوات انتفاضة الأقصى التي انطلقت عام **2000**، من أصعب المراحل التاريخية، التي تعرض الشعب الفلسطيني خلالها لعمليات اعتقال عشوائية طالت مئات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، ومن كافة فئاته.

منذ بدء انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر/ أيلول 2000، سجلت المؤسسات الرسمية والحقوقية قرابة **(100)** ألف حالة اعتقال، بينهم نحو **(15)** ألف طفل تقل أعمارهم عن الثامنة عشر، و**(1,500)** امرأة، ونحو **(70)** نائباً ووزيراً سابقاً، فيما أصدرت سلطات الاحتلال قرابة **(27)** ألف قرار اعتقال إداري، ما بين اعتقال جديد وتجديد اعتقال سابق، وتحتجز حالياً سلطات الاحتلال الأسرى في **(24)** سجن ومركز توقيف وتحقيق. هذا وصعدت سلطات الاحتلال من حملات الاعتقال منذ تشرين الأول / أكتوبر 2015، وطالت أكثر من عشرة آلاف حالة اعتقال من الضفة، كانت معظمها من القدس الشريف حيث بلغت ثلث حالات الاعتقالات اغلبهم من الأطفال.

الأسرى في سجون الاحتلال

13 نيسان 2017		منذ انتفاضة الأقصى / 2000	
عدد الأسرى	نحو 6,500	عدد الأطفال	نحو 15 ألف
عدد الأسيرات	57 (منهن 13 فتاة قاصر)	عدد النساء	1,500
عدد الأطفال	نحو 300	حالات الاعتقال	نحو 100 ألف
عدد الأسرى المعتقلين إدارياً	500	عدد النواب	نحو 70
نواب المجلس التشريعي	13	عدد أوامر الاعتقال الإداري	27 ألف
عدد الأسرى القدامى المعتقلين قبل توقيع اتفاقية أوسلو	29		
عدد الأسرى الذين مضى على اعتقالهم أكثر من 20 عاماً	44		
عدد شهداء الحركة الأسيرة	210		

الأسيرات: وصل عدد الأسيرات الفلسطينيات إلى **(57)** أسيرة في سجون الاحتلال، من بينهن **(13)** فتاة قاصر، وأقدمهن الأسيرة لينا الجربوني من الأراضي المحتلة عام 1948، والتي من المنتظر أن يُفرج عنها في تاريخ السادس عشر من نيسان 2017.

الأسرى الأطفال والقاصرين: تعتقل سلطات الاحتلال في سجونها نحو **(300)** طفل فلسطيني موزعين على سجون "مجدو"، و"عوفر"، و"هشارون"، وقد جرى توثيق أبرز الانتهاكات والأساليب التنكيلية التي نُفذت بحق الأطفال من خلال طواقم المحامين العاملين في المؤسسات، وهي: اعتقالهم ليلاً، الاعتداء عليهم بالضرب المبرح متعمدين القيام بذلك أمام ذويهم، إطلاق النار عليهم قبل عملية اعتقالهم واقتيادهم وهم مكبلي الأيدي والأرجل ومعصوبي الأعين، المماطلة بإعلامهم أن لديهم الحق بالمساعدة القانونية، تعرضهم للتحقيق دون وجود ذويهم بما يرافق ذلك من عمليات تعذيب نفسي وجسدي، إضافة إلى انتزاع الاعترافات منهم وإجبارهم على التوقيع على أوراق دون معرفة مضمونها، وقد ازداد أعداد الأطفال الجرحى، بعدما صعدّت قوات الاحتلال منذ أكتوبر 2015، من إطلاق النار عليهم، قبل عملية اعتقالهم، وقد تسببت هذه الإصابات بإعاقات جسدية منها ما هو دائم.

الأسرى القدامى: مصطلح يُطلق على من مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين عاماً، وعددهم اليوم (44) أسيراً، بينهم (29) أسيراً معتقلين منذ ما قبل توقيع اتفاقية "أوسلو" عام 1993، وفي عام 2013 تم الإفراج عن ثلاث دفعات ضمن مسار المفاوضات، إلا أن إسرائيل تنصلت من الالتزام بالإفراج عن الدفعة الرابعة والذي كان من المفترض إطلاق سراحهم في آذار 2014، وأقدمهم الأسيرين **كريم يونس وماهر يونس** من الأراضي المحتلة عام 1948، المعتقلان منذ كانون ثاني/يناير عام 1983، يضاف إلى ذلك الأسير **نائل البرغوثي** الذي قضى أطول فترة اعتقال في سجون الاحتلال، وهي أكثر من (36) عاماً، بينهم (34) عاماً، بشكل متواصل، وأكثر من عامين بعد أن أعادت سلطات الاحتلال اعتقاله، عام 2014، علماً أنه أحد محرري صفقة وفاء الأحرار "شاليط".

الأسرى الإداريون: بلغ عدد الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال نحو **(500)** أسير إداري، ويعتبر الاعتقال الإداري العدو المجهول الذي يواجه الأسرى الفلسطينيين، وهو عقوبة بلا تهمة، وتستند قرارات الاعتقال الإداري إلى ما يسمى "الملف السري" الذي تقدمه أجهزة المخابرات "الشاباك"، وفيه لا يسمح للأسير ولمحاميه بالاطلاع عليه، ويمكن تجديد أمر الاعتقال الإداري أكثر من مرة، وتتراوح مدة الأمر ما بين شهرين وستة شهور قابلة للتمديد، يصدرها القادة العسكريون في المناطق الفلسطينية المحتلة.

الأسرى المرضى والجرحى: تنتهج سلطات الاحتلال سياسة الإهمال الطبي المتعمد بحق الأسرى المرضى والجرحى، يرافق ذلك جملة من الانتهاكات التي تُنفذ بحقهم دون مراعاة لحالتهم الصحية، وهناك المئات من الأسرى المرضى داخل السجون، منهم نحو (20) أسيراً يقبعون في "عيادة سجن الرملة"، منهم الأسير منصور موقده، من محافظة سلفيت والمحكوم بالسجن (30) عاماً.

الأسرى النواب: تعتقل سلطات الاحتلال في سجونها **(13)** نائباً في المجلس التشريعي، بينهم امرأة وهي سميرة الحلايقة، وأقدمهم الأسير مروان البرغوثي والمعتقل منذ العام 2002، والمحكوم بالسجن لخمسة مؤبدات، إضافة إلى الأسير أحمد سعدات والمعتقل منذ العام 2006، والمحكوم بالسجن لثلاثين عاماً. ويشار إلى أن سلطات الاحتلال اعتقلت منذ بداية العام الجاري 2017، ستة نواب.

الأسرى الشهداء: هم الأسرى الذين استشهدوا أثناء اعتقالهم على يد الجيش الإسرائيلي وأعدموا خارج إطار القانون، وأيضاً الأسرى الذين استشهدوا في السجون نتيجة الإهمال الطبي المتعمد أو نتيجة لعمليات القمع والتعذيب، وبلغ عددهم (210) شهداء كان آخرهم الشهيد محمد الجلاد من محافظة طولكرم الذي استشهد في شباط / فبراير 2017، مع الإشارة إلى أنه ومنذ قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 1948، نُفذت عمليات إعدام جماعية بحق أسرى فلسطينيين من خلال إطلاق النار عليهم بعد إلقاء القبض عليهم وهم أحياء، وكثيراً ما ادعت إسرائيل أن هؤلاء الأسرى حاولوا الهروب فتم إطلاق النار عليهم.

هذا ويذكر أن هناك عدد من الأسرى الذين، أصدرت سلطات الاحتلال بحقهم قرارات بالإفراج، بعد تيقنها، أنهم في مرحلة حرجة، وقد استشهدوا، بعد فترة وجيزة من الإفراج، منهم: فايز زيدات، ومراد أبو ساكوت، وزكريا عيسى، وزهير لبادة، واشرف أبو ذريع، وجعفر عوض، نعيم الشوامرة.

لائحة المراجع

I. لائحة الكتب :

الكتب العامة :

1- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945)، الجزء الثالث، الطبعة الرابعة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992 .

2- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر (المقاومة والتحرير 1830- 1962)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2007 .

3- أحمد الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان – بيروت، 2000 .

4- أحمد المشهراوي، مدخل إلى منظات المجتمع المدني، غزة، مطبعة إتقان، 2012 .

5- أحمد شلبي، مصر في حربين 67 -73، دراسة مقارنة، ط2، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2002 .

6- أحمد فتحي سرور، القانون الدولي الإنساني "دليل للتطبيق على الصعيد الوطني"، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2006 .

7- أشرف عبد العزيز، الدبلوماسية البرلمانية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، مصر، 2011 .

8- جعفر علي، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية "دراسة تأصيلية على ضوء أحكام القانون الدولي"، القاهرة، 2010 .

9- جمال مجاهد، الرأي العام وقياسه (الأسس النظرية والمنهجية)، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2004 .

10- الحسن بو عياد، الحركة الوطنية والظهير البربري، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، 1978 .

11- حسن نافعة، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

12- رنا خماش، العلاقات التركية – الإسرائيلية و تأثيرها على المنطقة العربية، مركز الدراسات الشرق الأوسط، عمان، 2010 .

13- زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، طرابلس، دار التالة، الطبعة الثانية، 1999 .

14- زياد عبد الصمد، الدور المتنامي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، دمشق، 2010 .

15- سهيل الخالدي، الجزائر وبلاد الشام (صفحات من النضال المشترك ضد الإحتلال) منشورات الحضارة، الجزائر، 2013 .

16- سهيل حسين الفتلاوي، الدبلوماسية بين النظرية والتطبيق، عمان، دار الثقافة، 2009 .

17- ظريف عبد الله وآخرون، حقوق الإنسان العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (17)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999 .

18- عامر الزمالي، مدخل إلى القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان، 1993 .

19- عبد الإله بلقزير وآخرون، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية (1947-1986) الطبعة الأولى، المجلد 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992 .

20- عبد العزيز العبيكان، الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية والقنصلية في القانون الدولي، شركة العبيكات للأبحاث والتطوير، المملكة العربية السعودية، 2007 .
21- عبد الفتاح الرشدان، العرب و الجماعة الأوروبية في عالم متغير ،مركز الأمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، الأمارات، أبو ظبي، 1998 .
22- عبد الماجد العالول، مدخل إلى منظمات المجتمع المدني والتنمية، قطاع غزة، دار الكتب والمكتبات، 2012 .

23- عزمي بشارة، المجتمع المدني "دراسة نقدية"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2000 .
24- علي حسين الشامي، الدبلوماسية (نشأتها وتطورها وقواعدها)، القاهرة، الطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011 .
25- عمر سعد الله، المنظمات الدولية غير الحكومية في القانون الدولي بين النظرية والتطور، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005 .
26- عنايات فريد، اللجنة الدولية للصليب الاحمر في المنطقة العربية "أنشطة، حقائق، أرقام"، 2002 .
27- عواطف سراج الدين، الولايات المتحدة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي (1963- 1967)، مصر العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009 .
28- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن إحمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989 .
29- مدحت أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني: دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007 .
30- وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2018 .

الكتب الخاصة :

1- إبراهيم أبراش، المجتمع الفلسطيني من منظور علم الإجتماع السياسي، غزة، مطبعة ومكتبة دار المنارة، 2004 .
2- أبو بكر القادري، المغرب والقضية الفلسطينية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1989 .
3- أحمد أبو الحسن، الحسابات القومية في الضفة وقطاع غزة، مكتب الإحصاء الفلسطيني، دمشق، 1994 .
4- أحمد أبو جزر، العلاقات الجزائرية الفلسطينية في ظل الإحتلال الفرنسي (مواقف وأسرار)، دار هومة، الجزائر، 2004 .
5- أحمد أبو دية وآخرون، نظام النزاهة الوطني: تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية 2009، في عزمي الشعيبي (محررا)، رام الله، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، 2009 .
6- أحمد قريع، الديمقراطية والتجربة البرلمانية الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006 .

7- أراهام مشعال و شاؤول وسيلع، عصر حماس، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2009 .
8- أشرف محمد إسماعيل، تجربة اليسار الفلسطيني المسلح، العربي للنشر والتوزيع، 2007 .
9- بابادجي (رمضان)، شميلييه جاندرو (مونيك)، دو لابراديل (جيرو)، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، ترجمة : نيكول قارح، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، الطبعة الأولى، 1996 .
10- باسم الزبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2003 .
11- تيسير محيسن، رؤية التنظيمات السياسية وأدوارها في مستقبل تنمية قطاع غزة، دراسة تحليلية في كتاب، قطاع غزة بعد الإنسحاب: دراسة تقييمية للواقع ورؤية مستقبلية، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، 2006 .
12- جبران شهناز وسعيد نادر، إحتياجات النساء الفلسطينيات في المجالين الصناعي والإجتماعي (الضفة الغربية وقطاع غزة)، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2004 .
13- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني السنوي، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي، فلسطين، رام الله، رقم 15، ديسمبر 2014 .
14- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2017، رام الله، فلسطين، ديسمبر 2017 .
15- جورج طعمة، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي، المجلد الأول، 1947-1974 .
16- حسين شريف، من فجر التاريخ إلى إنتفاضة الأقصى وتوابعها، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 2002 .
17- خالد الحروب، حماس الفكر والممارسة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997 .
18- خالد سعيد، حين صبوا الرصاص على غزة، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، 2010 .
19- خالد عايد، الإنتفاضة الثورية في فلسطين"الأبعاد الداخلية"، عمان، دار الشروق، 1988 .
20- خليل الشقاقي وآخرون، مقياس الديمقراطية في فلسطين "تقرير العام 2006"، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2006 .
21- دلال باجس، الدبلوماسية العامة الفلسطينية بين الواقع والواجب، مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2011 .
22- ربحي قطامش، نمر شعبان، تعذيب السجناء السياسيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، أضواء للتصميم، رام الله، فلسطين، 2003 .
23- رياض محمود الأسطل، قضايا فلسطينية معاصرة "القدس، المستوطنات، أزمة المياه"، الطبعة الأولى، 2001 .
24- ريما حمامي، دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والإجتماعية في فلسطين، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1997 .
25- زهير المصري، وليد عبد الحي، السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993- 2013، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، بيروت، 2013 .
26- زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الأسوار، عكا، أيلول 1989 .
27- زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، الطبعة الأولى، رام الله، 1995 .

28- ساري حنفي وليندا طبر، النخبة الفلسطينية المعولمة "المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية"، مؤسسة مواطن ومؤسسة الدراسات المقدسية، رام الله، 2006 .
29- سامح الوادية، المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الاسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، الطبعة الأولى، 2009 .
30- سامر إرشيد، حركة فتح والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والإنتفاضة الثانية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مواطن، رام الله، فلسطين، 2007 .
31- سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة عطا عبد الوهاب، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003 .
32- شفيق الرشيدات، فلسطين (تاريخا، وعبرة، ومصيرا) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991 .
33- عادل محمد العضايله، القدس – بوابة الشرق الأوسط للسلام، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2007 .
34- عبد الإله بلقزيز، أزمة المشروع الوطني الفلسطيني من فتح إلى حماس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006 .
35- عبد الحميد الكيالي، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب "معركة الفرقان"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2009 .
36- عبد الحميد سيف محمد، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء أحكام القانون الدولي العام، الدار العربية للعلوم ، الطبعة الثانية، بيروت، 2002.
37- عبد الرحمن شيبان، الجزائر وفلسطين بين قوة الحق وحق القوة، الجزائر، دار الخلدونية، 2010 .
38- عبد الغني بلقيروس، صفحات من جهاد الجزائريين بفلسطين (1948- 1949)، دار الخلدونية، الجزائر، 2010 .
39- عبد القادر جرادة، الجريمة الدولية "دراسة قانونية تحليلية للجرائم المرتكبة في فلسطين والعراق ويوغسلافيا السابقة ورواندا وفقا لأحكام المحكمة الجنائية الدولية"، مكتبة آفاق، غزة، فلسطين، الطبعة الأولى، 2005 .
40- عبد الله الأشعل، مخاطر الشقاق بين فتح وحماس على القضية الفلسطينية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، مصر، 2010 .
41- عبد الله صدقي بطبوطي، المغرب والقضية الفلسطينية (بعض مظاهر الدعم الشعبي)، المغرب، الطبعة الأولى، 2009 .
42- عبدالله الأشعل، مداخلة مصر و القضية الفلسطينية، التطورات و المسارات المحتملة، حلقة نقاش، لبنان، بيروت 2013 .
43- عدنان أبو عامر، تجربة حماس في الحكم العلاقة وتسوية الصراع مع إسرائيل، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت، 2007 .
44- عزت عبد الهادي، رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية، مركز بيسان للبحوث والنماء، رام الله، فلسطين، 2004 .
45- عصام يونس، أسرى الحرب في القانون الدولي، زاوية حقوق الإنسان، المجلد الأول، مؤسسة الحق، مؤسسة أضواء، رام الله، 1995 .
46- عيسى قراقع، الأسرى الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية بعد أوسلو، معهد الدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 1999 .

47- غازي الصوراني، المشهد الفلسطيني الراهن، الطبعة الثانية، مطبعة الأخوة، فلسطين، غزة، 2010 .
48- فارس أبو حسن، مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصراع العربي الإسرائيلي حتى عام 2015، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2005 .
49- فتحي فوزي عبد المعطي، المزاعم الصهيونية في القدس، مصر، دار المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1965 .
50- لدادوة حسن وآخرون، علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين، فلسطين، الطبعة الأولى، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية، مارس، 2001 .
51- ماهر الشريف، البحث عن كيان (دراسة الفكر السياسي الفلسطيني 1908- 1993)، الطبعة الأولى، مركز الأبحاث والدراسات الإشتراكية في العالم العربي، نيقوسيا (قبرص)، 1995 .
52- مجدي المالكي و ياسر شلبي و حسن لدادوة، تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007، رام الله، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني، مارس، 2008 .
53- محسن محمد صالح، فلسطين "دراسات منهجية في القضية الفلسطينية"، الطبعة الأولى، مركز الإعلام العربي، مصر، 2003 .
54- محمد أبو مطر، إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية الخامس، غزة، فلسطين، 2012 .
55- محمد الأزعر، النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين، رام الله، فلسطين، المؤسسة الفلسطينية للدراسات الديمقراطية، 1996 .
56- محمد حسنين هيكل، سلام الأوهام " أوسلو –ما قبلها وما بعدها "، دار الشروق، الجزء الرابع، لبنان، بيروت، 1996 .
57- محمد عبد الله أبو مطر، إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية والضغوط الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012 .
58- محمد عزيز شكري، الأهمية الإستراتيجية لفلسطين والأطماع الإستعمارية بها، الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة، الجزء السادس .
59- مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، سيناريوهات بعد فوز حركة حماس في الإنتخابات الفلسطينية، بيروت- لبنان، 2010 .
60- مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية و مشاريع الحلول السياسية 1934-1974، ط4، المكتبة العصرية، لبنان، بيروت، 1992 . 92- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين و الصراع العربي – الإسرائيلي، ط3، المجلد الأول 1947-1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، بيروت، 1993.
61- نادية أبو زاهر، دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الإجتماعي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013 .
62- ناصر القدوة، أربعة عقود من الدبلوماسية الفلسطينية: تحليل نقدي، مفهوم وممارسة الدبلوماسية تجارب محلية وفلسطينية: المؤتمر الدولي الثاني عشر، معهد إبراهيم أو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 2007.
63- نبيل الرملاوي، الدبلوماسية الفلسطينية ودبلوماسية الحرب الإسرائيلية أمام القانون الدولي،عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014 .
64- هاني المصري، إستراتيجيات المقاومة، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية مسارات، المؤتمر السنوي الثالث، رام الله، فلسطين، 2014 .

65- هشام عورتاني، سعيد نادر، السجناء المحررون الظروف المعيشية والأوضاع الإقتصادية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، الضفة الغربية، يناير، 1994 .
66- وليد عبد الحي، السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية 1993- 2013، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، بيروت، 2013 .

II. المجلات :

1- إبراهيم أبراش، المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة، مجلة رؤية، العدد 6، فبراير، 2001 .
2- إبراهيم أبراش، جذور الإنقسام و مخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 20، العدد 78، فلسطين، 2009 .
3- إبراهيم شعبان، قراءة في تقرير القاضي غولدستون، مجلة سياسات، العدد 10، 2009 .
4- إحسان هندي، أثر الثقافة والأخلاق في القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصيب الأحمر، العدد 40، 1994 .
5- أحمد حلمي، الضفة وغزة بين الحكم الذاتي وتقرير المصير، مجلة السياسة الدولية، العدد 59، 1980 .
6- أحمد مريوش، القضية الفلسطينية في إهتمامات الطيب العقبي، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، العدد 9، 1995 .
7- إدريس ولد القابلة، الدعم المغربي للقضية الفلسطينية، الحوار المتمدن، العدد 1275، 2005/08/03 .
8- أماني قنديل، المنظمات غير الحكومية والفئات الهشة في المجتمعات العربية، منتدى الفكر العربي، المجلد الثاني عشر، العدد 148، عمان الأردن، 1998 .
9- أماني قنديل، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفقر، مجلة الأهرام، العدد 42918، 2004.
10- أمين مخول، بين مؤتمرين: ديربان، تجربة بالغة الأهمية وتحد محمل بالفرص، مجلة قضايا جمعية، "أخبار جمعية" إتجاه – إتحاد جمعيات أهلية عربية، حيفا، عدد 4، 2008 .
11- بشير عبد الفتاح، التمرد الدولي على الهيمنة الامريكية ، مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي "الارتيادي"، مركز البحوث و الدراسات، 2010 .
12- بشير عبد الفتاح، تركيا بعد إكتشاف دورها الإقليمي، مجلة سياسات، عدد 5، 2008 .
13- بيتر نوبل، دور الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تعزيز إحترام حقوق الإنسان، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 29، 1993 .
14- بير كراينبوهل، نهج اللجنة الدولية إزاء التحديات الامنية المعاصرة : مستقبل العمل الإنساني المستقل والمحايد، مختارات من المجلة الدولية الدولية للصليب الأحمر، 2004 .
15- توني بفنر، آليات ونهج مختلفة لتنفيذ القانون الدولي الإنساني وحماية ومساعدة ضحايا الحرب، مختارات من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، العدد 874، يونيو 2009 .
16- جان- جورج لوسيه، رسالة تذكارية، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 40، 1994 .
17- جودة محمد بسام، واقع مؤسسات العمل الأهلي في فلسطين، منتدى الحوار المتمدن، العدد 1219، بتاريخ 05_06_2005 .
18- الحسن مادي، تدبير مشاريع التنمية البشرية، مجلة علوم التربية، العدد 6، الطبعة الأولى، 2006 .

19- حمزة شباب، أدباء أمريكا اللاتينية والقضية الفلسطينية: إدوارد غوليانو نموذجا، مجلة فكر الثقافية، 17 سبتمبر 2015، الرياض – السعودية، الموقع الإلكتروني:
http://www.fikrmag.com/article_details.php?article_id=235

20- دينا سمك، الجبهة الشعبية والبديل اليساري المقاوم في فلسطين، أوراق إشتراكية، العدد 14، 2006 .
21- رشاد توام، دبلوماسية التظلم والتشهير القضاء الدولي في المقاومة السلمية: نحو نموذج فلسطيني، مجلة سياسات، عدد 20، 2012 .
22- سعيد عبد المسيح شحاتة، دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي : الحاضر والمستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، يناير 1995 .
23- سميح شبيب، السلام الأمريكي و التحرك الفلسطيني، شؤون فلسطينية، عدد 217، أبريل 1991 .
24- سمير الرنتيسي، آن الأوان فلسطينيا لخيار نيلسون مانديلا اللاعنفي، مجلة معابر، مايو 2011، الموقع الإلكتروني http://wwwmaaber.50megs.com/issue_january04/non_violence3.htm
25- صالح النعامي، إتجاهات الإفتتال الفلسطيني: خطة أمريكية لإسقاط حماس، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 40-41 الموقع الإلكتروني: http://www.mesj.com
26- صبحة بغورة، الدبلوماسية البرلمانية، مجلة المثقف، العدد 2085، مؤسسة المثقف العربي، سدني، أستراليا، فبراير، 2012 .
27- صفوان ناظم داود حسن، الحركة الوطنية المغربية والقضية الفلسطينية "1930-1948"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)، العدد 5، والعدد 16، أبريل 2013 .
28- الطاهر لبيب، علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، المستقبل العربي، مجلد 14، عدد 158، أبريل 1992 .
29- عادل أحمد الكسادي، الدور التنموي للجمعيات التطوعية في الإمارات، مجلة الشؤون العامة، العدد 24، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2003 .
30- عادل حسن غنيم، المؤتمر الإسلامي العام في القدس 1931، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 25، بيروت، 1973 .
31- عبد الله الغابري، الإفتراق الإقتصادية لعلم السياسة، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد 25، عدد 4، شتاء 1997 .
32- عبد الله عدوي، تحولات الرأي العام الغربي تجاه القضية الفلسطينية "دراسة لحرب غزة 2014"، دراسة نشرت في مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 70، السنة 18، 2015 .
33- عبير قبطي، المقاومة الشعبية نجاحات وإخفاقات: باب الشمس نموذجا، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 95 .
34- عزام شعث، هبة شعبية أم إنتفاضة: مآلات المواجهة الشعبية الفلسطينية مع الإحتلال الإسرائيلي، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، مجلة آفاق سياسية، ديسمبر 2015 .
35- علي الكردي، الإستراتيجية الفلسطينية الموحدة ضرورة موضوعية، مجلة الهدف الإلكترونية، فبراير 2011، الموقع الإلكتروني:
http://www.alhadafmagazine.com/details/page_1.asp?idhadaf=1453
36- عماد جاد، أبعاد وانعكاسات السلام بين الأردن واسرائيل، أوراق الشرق الأوسط، العدد 13، 1995 .

37- فرانسواز كريل، أعمال اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل اللاجئين، المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد 2، 1988 .
38- لاموند توليس، العقاقير غير المشروعة والمجتمعات المحلية الضعيفة، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 35، 1994 .
39- ليزبث زيجفلد، سبل إنصاف ضحايا إنتهاكات القانون الدولي الإنساني، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد 2003 .
40- مأمون سويدان، المقاومة الشعبية في برنامج الفصائل الفلسطينية ومواقفها، مجلة سياسات، العدد 20، معهد السياسات العامة، رام الله، 2012 .
41- مجدي المالكي، الديمقراطية والمجتمع المدني: مراجعة للأدبيات الفلسطينية، مجلة السياسة الفلسطينية، عدد 24، 1999 .
42- مجلة الحق: إتحاد المحامين العرب، عدد خاص عن جدار الفصل العنصري، الطبعة الثانية، 2002 .
43- مجلة بلسم "مجلة جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، الواقع الصحي في معتقل أنصار، فلسطين، العدد 103-104، 1984 .
44- محمد أبو دقة، قرار الجمعية العامة بشأن "مركز فلسطين في الأمم المتحدة"، مجلة سياسات، عدد 22، رام الله – فلسطين، 2012 .
45- محمد حمد العسبلي، الجمعية العامة للهلال الأحمر وخدماتها المحمية في مجال إعداد عاملين مؤهلين لتسهيل تطبيق القانون الدولي الإنساني، عدد 35، مارس- أبريل 1994 .
46- محمد عبد الهادي، المعلومات ودورها في إتخاذ القرار وإدارة الأزمة، المجلة العربية للمعلومات، العدد 101، 1995 .
47- محمد محسن، دراسة تقويمية لمنهاج عمل مراكز الشباب في تنمية البيئة الريفية من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزء الثالث، العدد 16، 2004 .
48- محيسن تيسير، التنظيمات السياسية والمنظمات التطوعية في السياق الفلسطيني، مجلة رؤية، عدد 13، أكتوبر 2001 .
49- موسى أبو دهيم، تقرير غولدستون والسلطة الوطنية الفلسطينية وحقوق الإنسان، مجلة تسامح، عدد 27، 2009 .
50- موسى الدويك، الإرهاب والقانون الدولي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، جامعة الزرقاء الأهلية، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2001 .
51- نادية سعد الدين، الإعترافات البرلمانية الأوروبية بدولة فلسطين .. دلالات رمزية، تحليلات – شرق أوسط، مجلة السياسة الدولية، 2015 .
52- نبيل شعث، الطريق إلى أيلول، مجلة سياسات، عدد 22، 2012 .
53- نهى محمد الخطيب، دور الجمعيات الأهلية في تفعيل التخطيط بالمشاركة، مجلة النهضة للدراسات، المجلد الحادي عشر، القاهرة، 2010 .
54- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، المنظمات العربية غير الحكومية، مجلة الشؤون العامة، العدد 20، جامعة الإمارات العربية المتحدة، يوليو 2002 .
55- هاني عمر البسوس، التلويح بحل السلطة الفلسطينية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الأول، فلسطين، غزة، 2013 .
56- ياسر قطيشات، الأردن وفلسطين ..قصة توأمة ووحدة شعبين، الحوار المتمدن، العدد 3336، 2011 .

57- يلينا بيجنيتش، عدم التمييز والنزاعات المسلحة، المجلة الدولية للصليب الأحمر، مختارات من أعداد 2001.

III. المقالات :

1- أبو جورج، مقال بعنوان: دور الجاليات الفلسطينية رافعة مهمة في المشروع الوطني، منشور بتاريخ 23 فبراير 2017،الموقع الألكتروني : http://www.palest.com/article/view/id/11315
2- إدريس لكريني، الدبلوماسية الموازية وقنواتها، مقال منشور بتاريخ 2016/08/12، الموقع الإلكتروني : http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/2fae287d-2406-4566-a728-32e915f5bfcd
3- أكاديميون بريطانيون يوصون بمقاطعة جامعات إسرائيلية، بتاريخ 22 أبريل 2005، الموقع الإلكتروني : http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4474000/447455.stm .
4- إياد حميد، اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني: بريطانيا كنموذج، منشور بتاريخ 29 نوفمبر 2017، العربي الجديد، الموقع الإلكتروني: http://www.alaraby.co.uk/politics
5- حسن مليحات، مقال بعنوان: دبلوماسية الجماهير والقوة الناعمة، منشور بتاريخ 2016/08/21، دنيا الوطن، الموقع الإلكتروني
http://www.pulpit.alwatanvoice.com/content/print/413940.html
6- خالد الشفياني، المغرب والقضية الفلسطينية وإشكال التطبيع، مقال منشور في مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، بتاريخ 4 يناير 2016، الموقع الإلكتروني: http://www.csds-center.com
7- خالد منصور، مقال بعنوان: المقاومة الشعبية كما يراها حزب الشعب، موقع حزب الشعب الفلسطيني، منشور بتاريخ 2014/04/18، الموقع الإلكتروني:
http://www.ppp.ps/ar_page.php?id=f1df04y15851268yf1df04

8- رياض عبد الرحمن الطهراوي، مقال بعنوان: دور المؤسسات الأهلية في فلسطين وخاصة في قطاع غزة، منشور بتاريخ 2013/01/03، الموقع الإلكتروني:
http://www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/01/03/281705.html
9- سالم أبو هواش، مقال بعنوان: التجربة الفلسطينية في المقاومة الشعبية المدنية، بديل "المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين"، جريدة حق العودة، العدد 21-22، الموقع الإلكتروني: http://www.badil.org/ar/publication-ar/periodicals-ar/haqelawda-ar/item/267-article10.html
10- عبد الملك بن أحمد آل الشيخ، مقال بعنوان: قوة الضغط القادمة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 10266، منشور بتاريخ 06-01-2007 .
11- علي انزولا، فلسطين والمغرب (حضور داعم في الوجدان والشهداء ورفض للتطبيع)، مقال منشور بتاريخ 12-08-2014، الموقع الإلكتروني: http://www.ar.yabiladi.com .
12- عمر إسكندر، مقال بعنوان: دور الدبلوماسية الموازية في الحفاظ على السلم العالمي، المرصد الدولي أطلنتيس للسلام والدبلوماسية الموازية، منشور بتاريخ 01 أبريل 2016، الموقع الإلكتروني : www.atlantisworld.org
13- غازي الصوراني، مقال بعنوان: الآثار الإقتصادية للحصار على قطاع غزة، 2010، الموقع الإلكتروني:

. http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2010/01/03/843726.html
14- فاتح سميح عزام، دور المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.aihr.org.tn/Arabic/revue/Arabe/Pdf
15- قدورة فارس، نادي الأسير الفلسطيني يجدد العهد بأن يبقى مدافعا عن حقوق الأسرى وعائلاتهم، منشور بتاريخ 28 سبتمبر 2017، الموقع الإلكتروني:
http://www.youm7.com/story/2017/9/28/3432750
16- قراءة في كتاب البروفيسور: روجيه سي، مقال بعنوان: المجتمع المدني في مواجهة السلطة، منشور بتاريخ 01-10-2004، الموقع الإلكتروني: سودانيات. نت .
18- لين ويلشمان، مقال حول "مشروع إنفاذ القانون الدولي"، منشور في إصدار خاص بعنوان : الحق، عشرون عاما من الدفاع عن حقوق الإنسان"، مؤسسة الحق، رام الله، 1999 .
19- مجدي العيسي، تداعيات تقرير غولدستون، مقال منشور في وقع وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 14-10-2009، الموقع الإلكتروني: http://wwwmaannews.net/arb/viewdetails.aspx?id=232310 .
20- محسن أبو رمضان، مقال بعنوان: المشروع الوطني الفلسطيني من منظور المجتمع المدني، الحوار المتمدن "موبايل"، منشور بتاريخ 2017/07/23، الموقع الإلكتروني:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=566326@r=0@cid=0@u=@i=0@q
21- محسن رمضان، مقال بعنوان: المجتمع المدني والتجاذبات السياسية، منشور بتاريخ 21 نوفمبر 2016، البوابة الإعلامية للمنظمات الأهلية الفلسطينية، الموقع الإلكتروني :
http://www.pngoportal.org/news/4007.html
22- ناجي شراب، مقال بعنوان: الفلسطينيون والدبلوماسية الشعبية، سما الإخبارية "وكالة أنباء فلسطينية مستقلة"، منشور بتاريخ 04-11-2010، الموقع الإلكتروني :
http://www.Samanews.ps/ar/post/80511
23- نور الدين الملاخ، القضية الفلسطينية والإستراتيجيات المدنية، مقال منشور بتاريخ: 22 مارس 2012، أنظر الموقع الإلكتروني : http://www.aljamaa.net/ar/document/53701.shtml
24- نور الدين صالح، رفع الحصار عن غزة يتوقف على عتبة جهود إنشاء الميناء البحري، منشور بتاريخ 05 يناير 2016، موقع الرسالة نت، الموقع الإلكتروني:
http://www.alresalah.ps/ar/post/132271
25- هاني حبيب، مقال بعنوان: فلسطين والدبلوماسية الشعبية، بوابة الهدف الإخبارية، منشور بتاريخ 11 نوفمبر 2017، الموقع الإلكتروني : http://www.hadafnews.ps/post/34820

IV. التقارير :

1- الإغاثة الطبية الفلسطنية، البرامج الصحية للإغاثة الطبية، التقرير السنوي 2008-2009 .
2- تقرير صحفي من موقع الجزيرة نت بعنوان: فلسطينيوا أوروبا يستعدون لمؤتمرهم السابع في ميلانو، 2009/04/29، الموقع الإلكتروني : www.aljazeera.net
3- ضياء سعد الدين المدهون، تقرير حول أسلحة الأحتلال الإسرائيلي خلال العدوان على غزة 2008-2009 وأثرها الصحي والبيئي، اللجنة المركزية للتوثيق وملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين لسنة 2010 .
4- عبد الرحمن أبو عرفة وآخرون، التحول الديمقراطي في فلسطين، التقرير العام (10) لسنة 2007، القدس، يونيو 2008 .

5- قدورة فارس، نادي الأسير الفلسطيني يجدد العهد بأن يبقى مدافعا عن حقوق الأسرى وعائلاتهم، منشور بتاريخ 28 سبتمبر 2017، الموقع الإلكتروني: http://www.youm7.com/story/2017/9/28/3432750
6- اللجنة الدولية للصليب الأحمر "إحترام حياة المحتجزين وكرامتهم"، منشور بتاريخ 14-05-2010، الموقع الإلكتروني: http://www.icrc.org/are/what-we-do/visiting-detainees/overciew/visiting-detainees.htm
7- محمد عبد العاطي، 2005، الموقف الأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية، الجزيرة نت، الموقع الإلكتروني http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/03ca021e-df6b-46ff-a724-84285e448c59
8- موقع الرسالة نت، تقرير بعنوان حماس محطات المصالحة والجهود، تاريخ النشر 15 ديسمبر 2014، الموقع الإلكتروني: http://www.alresalah.ps/ar/post/105248
9- النشاشيبي رنا، ويحيى حجازي، الدور الوطني والإجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين، نشرة نزاهة، العدد الثاني، أغسطس 2006 .
10- نور الدين صالح، رفع الحصار عن غزة يتوقف على عتبة جهود إنشاء الميناء البحري، منشور بتاريخ 05 يناير 2016، موقع الرسالة نت، الموقع الإلكتروني: http://www.alresalah.ps/ar/post/132271
11- ورقة ديربان، رؤيا إستراتيجية شاملة: وثيقة عرضت في جريدة حق العودة، عدد 21-22، 2008 .
12- ياسر علاونة، الإستحقاقات القانونية المترتبة على حصول فلسطين على دولة مراقب في الأمم المتحدة، سلسلة تقارير قانونية رقم 79، رام الله، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم"، 2013 .

- تقارير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان :

1- التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فلسطين، غزة، 2009 .
2- التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فلسطين، غزة، 2017 .
3- التقرير الشهري للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حالة المعابر، شهر أبريل ومارس 2014 .
4- التقرير الشهري لمركز الميزان حقوق الإنسان، وحدة البحث الميداني، غزة، يونيو 2010 .
5- التقرير الصادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان، بتاريخ 07-07-2010، الموقع الإلكتروني http://www.mezan.org/ar/details.php
6- تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، إختناق غزة في قبضة الأزمة الإنسانية، ماي 2015 .
7- تقرير المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، حول تداعيات الحصار الصهيوني المفروض على قطاع غزة، غزة، 2014 .
8- تقرير المركز الفلسطيني السنوي لعام 2009، تقرير رقم 69، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، جرائم حرب وعقوبات جماعية غير مسبوقة في ظل صمت عربي ودولي فاضح، 2009 .
9- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول أثر الحصار الإسرائيلي وتداعياته على الحق في العمل والضمان الإجتماعي في قطاع غزة، غزة، 2007 .
10- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حالة المعابر "شهر مارس وأبريل"، 2014 .
11- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، حول أثر الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، بعنوان ما زال الحصار مستمرا، غزة، 2012 .

12- تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مدنيون مستهدفون، تقرير حول العدوان الحربي الشامل الذي شنته قوات الإحتلال الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة، 2009 .
13- تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أثر الحصار الإسرائيلي وتداعياته على الحق في العمل والضمان الإجتماعي في قطاع غزة، 2007 .
14- تقرير حول: الإنتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، 16 نوفمبر 2009 .
15- تقرير ميداني ربعي للميزان حول إنتهاكات حقوق الإنسان الإسرائيلية، يغطي الفترة من 1 يناير 2011 – 31 مارس 2011، تقارير ودراسات، 2011 .
16- خليل الشقاقي وآخرون، تقرير الديمقراطية في فلسطين عام 2007، رام الله، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2008 .
17- رندة سنيورة وآخرون، وضع حقوق الأنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، التقرير السنوي الثالث عشر، 1 يناير 2007-31 ديسمبر 2007 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، فلسطين، رام الله، 2008 .
18- مبادرة بلباو، دور المجتمع المدني في معركة العدالة من أجل فلسطين: الإعلان الختامي وخطة العمل، تقرير صحفي صادر عن بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، نوفمبر 2008، رقم (26/ 2008).

- تقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني :

1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاء الفلسطيني وسلطة جودة البيئة يصدران بيانا صحفيا بمناسبة يوم البيئة العالمي حول التغلب على تلوث البلاستيك، فلسطين، صادر بتاريخ 04-06-2018 .
2- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2017، فلسطين، رام الله، أبريل 2018 .

- تقارير مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات :

1- محسن صالح، تركيا والقضية الفلسطينية، تقرير معلومات (17)، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2010 .
2- مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، آفاق المقاومة الشعبية في الضفة الغربية، سلسلة تقدير إستراتيجي (73)، نوفمبر 2014 .
3- مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، آفاق المقاومة في الضفة الغربية بين التنسيق الأمني وإنسداد أفق التسوية، سلسلة تقرير إستراتيجي، عدد 26، أكتوبر 2010، الموقع الإلكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/4337.html
4- مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2008، بيروت، 2009 .
5- مركز الزيتونة للدراسات، المقاومة الشعبية في فلسطين، تقرير معلومات عدد 26، بيروت، 2014 .

- تقارير الأمم المتحدة :

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، عمان- الأردن، المكتبة الوطنية، 2003 .
2- تقرير التنمية الإنسانية 2010/2009، الأرض الفلسطينية المحتلة: الإستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية، مجلد 5، سلسلة 4- تقارير التنمية البشرية للأراضي الفلسطينية المحتلة، القدس، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
3- تقرير التنمية البشرية الخاص في فلسطين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج دراسات التنمية، جامعة بير زيت، 2004 .

4- تقرير خاص رقم 46، حقوق الطفل، الحق في الحماية، من سلسلة تقارير خاصة، الموقع الإلكتروني : http://www.ichr.ps/arabic.php
5- تقرير صادر طبقا لأحكام قرار الجمعية العامة 108/70 المتعلق بالمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني، البند 14 من جدول أعمال المجلس الإقتصادي والإجتماعي، الدورة 16، 24 يوليو 2015- 24 يوليو 2016 .
6- لورا تايتاز بريغمان، مجموعة المنظمات غير الحكومية لإتفاقية حقوق الطفل، دليل المنظمات غير الحكومية من أجل إعداد التقارير للجنة حقوق الطفل، جنيف، الطبعة الثالثة، مقال منشور على الإنترنت : www.crin.org/ngo/NGO/Group/crc

V. الصحف اليومية :

1- أحمد الطيبي، في حال عدم التوصل لاتفاق بعد عام يجب التفكير بحل السلطة ووضع العالم أمام مسؤولياته، القدس العربي، العدد 6610، 2010 .
2- أحمد مجدلاني، مسؤوليات أساسية للمجتمع المدني الفلسطيني، صحيفة البيان، 16 أبريل 2003، تاريخ الزيارة 2016/03/10، الموقع الإلكتروني : http://www.mafhoum.com/press5/142S24.htm
3- اخبار العربية، ناشطون فلسطينيون يكسرون الحصار على غزة، 2013/12/02، الموقع الإلكتروني : http://www.inewsarabia.com/395

4- البيان الختامي لمؤتمر بلعين الثالث للمقاومة الشعبية السلمية، منشورات اللجنة الشعبية لمقاومة الجدار في قرية بلعين، 2008/06/07. سلام فياض، فياض في مؤتمر بلعين: آن الأوان للتوقف عن سياسة المعايير المزدوجة في التعامل مع الإحتلال وسياساته، وكالة وفا للأنباء، رام الله، 2009/09/22، الموقع الإلكتروني: http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail@id=38519
5- تقرير صحفي من صحيفة الشرق الأوسط، 2009/10/04، الموقع الإلكتروني: www.asharqalawsat.cm
6- حسن عصفور، حماس وإمتيازاتها من إتفاق أوسلو، وطن نيوز الإخبارية، تاريخ النشر 2009/09/12، الموقع الإلكتروني
http://www.watannews.ps/index.php?optin=com_content@view=article@id=348:-qq---q-q@catid=12-9-2010
7- سلام فياض، حل 103 جمعيات لإرتكابها مخالفات قانونية نتكفل بتغطية إحتياجات كل منتفع يتضرر من القرار، صحيفة الأيام الفلسطينية، 28 أغسطس 2007 .
8- الصحافة اليوم، الإحتلال الإسرائيلي يعترض قارب أوليفا التضامني قبالة شاطئ غزة، منشور بتاريخ 21 يوليو 2011، الموقع الإلكتروني: http://www.essahafa.tn/wordpress/2011/07/21
9- صحيفة الحدث "صحيفة إقتصادية إجتماعية ثقافية"، اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار تصدر تقريرا هاما يرصد الحالة الإنسانية المتدهورة في غزة، تاريخ النشر 2017/10/20، الموقع الإلكتروني : http://www.alhadath.ps/article/66648
10- صحيفة الراية الإلكترونية القطرية، تصاعد المقاومة الشعبية في غزة، 2010/04/08، الموقع الإلكتروني : http://www.raya.com/mob/getpage/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/55dc5485-387e-46ae-97ad-90721ddc5312
11- صدفة محمود، فلسطين تكسب أمريكا اللاتينية، جريدة الخليج، ملحق الأسبوع السياسي، تاريخ النشر 7 يناير 2016 .

12- علاء عطا الله، هل تجد المقاومة الشعبية موطئ قدم لها في غزة؟، موقع صحيفة الرأي الإلكترونية، لندن، 2014/02/21، الموقع الإلكتروني: http://www.raialyoum.com/?p=55278
13- فهمي شراب، التحول في المزاج الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية، جريدة فلسطين، الجمعة 20 ديسمبر 2013 .
14- اللجنة الدولية للصليب الأحمر "دورها في حماية الأسرى والمعتقلين"، وكالة معا الإخبارية، منشور بتاريخ 20-02-2012، الموقع الإلكتروني :
http://www.maannews.net/content.aspx?id=461736
15- محمد بسام جودة، واقع الشباب في المجتمع الفلسطيني ودورهم في عملية البناء، منشور بتاريخ 16-03-2005، دنيا الوطن، الموقع الإلكتروني
http://www.pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/03/16/18702.html .
16- مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، التنمية والإعمار في مواجهة الحصار والدمار، وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا) والمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، منشور بتاريخ 21 أكتوبر 2014، الموقع الإلكتروني: http://www.addustour.com/articles/150665
17- موقع جريدة النهار، حماس تثمن جهود المتضامنين الدوليين في رفع الحصار الإسرائيلي عن غزة، منشور بتاريخ 21-06-2015، الموقع الإلكتروني:
http://www.ennaharonline.com/ar/arabic_news/245058
18- موقع صحيفة الغد، حماس تدعوا القمة العربية لرفع الحصار عن غزة، منشور بتاريخ 28 مارس 2015، الموقع الإلكتروني: http://www.alghad.com/articles/861064
19- نورا باروس فريدمان، تضامن دولي ميداني غير مسبوق: إبداع في الأدوات وإتساع في المدى، جريدة حق العودة، عدد 31، 2009 .
20- هاني المصري، أين نتائج لجنة التحقيق في تأجيل تقرير غولدستون؟، جريدة الأيام، 2009/12/19 .
21- وثيقة نادرة.. المهدي بنبركة يكشف إختراق إسرائيل للقارة الإفريقية، هسبريس من الرباط 11 أكتوبر 2017، الموقع الإلكتروني: http://www.hespress.com/histoire/367424.html
22- وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، البرنامج الإنتخابي للمبادرة الوطنية الفلسطينية، 2006، الموقع الإلكتروني: http://www.wafainfo.ps/atemplate.espx?id=5114
23- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، بحرية الإحتلال تهاجم قارب "أوليفيا" لرصد الإنتهاكات بحق صيادي غزة، منشور بتاريخ 2011/07/20، غزة، الموقع الإلكتروني:
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=v0q7Hha580233361191av0q7Hh
24- وكالة الصحافة الفلسطينية "صفا"، مطالبة بتطوير آليات الضغط لرفع الحصار عن غزة، منشور بتاريخ 17 نوفمبر 2015، الموقع الإلكتروني: http://www.safa.ps/post/167988
25- وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، شبكة المنظمات الأهلية تحيي ذكرى جريمة أسطول الحرية، منشور بتاريخ 30 نوفمبر 2011، الموقع الإلكتروني: http://www.paltoday.ps/ar/post/110101
26- وكالة معا الإخبارية، فدا ينظم ندوة حول "المقاومة الشعبية ودور فصائل منظمة التحرير"، 2010/12/18، الموقع الإلكتروني:
http://www.maannews.net/arb/viewdetails.aspx?id=343247

VI. الدراسات :

1- إبراهيم الأشقر، دراسة واقع ممارسة التخطيط الإستراتيجي لدى مديري المنظمات الغير حكومية المحلية في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2004 .

2- إبراهيم يوسف كامل، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية "دراسة جغرافية تنموية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول_ الإستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الإسلامية، غزة، 8-9 مايو 2005 .

3- أبو ناهية أيمن، ورقة عمل بعنوان: نحو إستراتيجية شاملة لمكافحة الفقر والبطالة من منظور المنظمات الأهلية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010 .

4- أحمد نوفل وآخرون، تداعيات فوز حماس في الإنتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة وعلى إسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط، الموقع الإلكتروني http://www.mesc.com.jo/Activities/Act_Discuss/seminars/mesc-15-05.html

5- أريج، إقامة معبر جديد على أراضي قرية نعلين غرب رام الله، معهد الأبحاث التطبيقية- القدس، 3 مايو 2008، الموقع الإلكتروني

http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1371

6- أسامة أبو نحل، صعود قوى الإسلام السياسي العربي وأثره على القضية الفلسطينية، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثاني (فلسطين في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية) الذي عقده مركز الدراسات الإسرائيلية بجامعة الزقازيق بالتعاون مع مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، جامعة الأزهر، غزة، 2012 .

7- الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالقضية الفلسطينية "مذكرة إعلامية"، شعبة حقوق الفلسينيين، سبتمبر 2002 .

8- إيهاب فراونة، دراسة بعنوان: منظمة التحرير الفلسطينية "الأحزاب والفصائل الفلسطينية"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 2009، الموقع الإلكتروني:

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4321

9- بولنت أراس، دراسة بعنوان: السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات، الموقع الإلكتروني http://www.aljazeera.net/NR/exeres/527D6177-3049-4E4C-B32F-489485629A78.htm

10- بومنجل خالد، دور الدبلوماسية متعددة المسارات في حل النزاعات، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، بتاريخ 26-04-2017 .

11- تامر وجيه، النظام المصري من التواطئ إلى الشراكة، مركز الدراسات الاشتراكية – مصر، 2009، الموقع الإلكتروني : http://revsoc.me/politics/lnzm-lmsry-mn-ltwtw-l-lshrk

12- جهاد أبو العيس، أم كامل... سفيرة الصمود بالقدس "خلال مشاركة أم كامل في أسبوع القدس السابع بالكويت"، الكويت، الجزيرة نت، بتاريخ 2010/05/11، الموقع الإلكتروني: http://www.aljazeera.net/news/miscellaneous/2010/5/11

13- جهاد حرب، الإنتخابات الفلسطينية الثانية الرئاسية والتشريعية والحكم المحلي 2005-2006، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، الفصل الثاني: قانون الإنتخابات الفلسطيني، الموقع الإلكتروني : http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/books/2007/chapter10.pdf

14- حسن نافعة، أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، 2011، الموقع الإلكتروني https://25janaer.blogspot.com/2011/09/blog-post_3979.html

15- رائد نعيرات، المواقف الدولية من العدوان، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب "معركة الفرقان"، تحرير عبد الحميد الكيالي، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2009 .
16- ربى عوض الله، دور الشباب الفلسطيني في المقاومة السلمية الشعبية، منشورات المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، 2012 .
17- رجاء برغوثي، قضايا وهموم الشباب الفلسطيني العلاقة بين المحلي والعالمي في العمل المؤسساتي الشبابي، مركز بيسان للبحوث والإنماء، ديسمبر 2007 .
18- رجب الباسل، دور تركيا في القضية الفلسطينية (دراسة) في الفترة من 2002-2010 (فترة حكم العدالة و التنمية الاولى و الثانية)، 2010، الموقع الإلكتروني
http://www.alamatonline.net/l3.php?id=5076 .
19- سالم وليد، المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية نحو علاقة تكاملية، منتدى أبحاث السياسات الفلسطينية، يونيو 1999 .
20- سوزان عقل، تعيين رئيس وزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز التخطيط الفلسطيني، الموقع الإلكتروني http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_9.htm
21- عادل عزام، دراسة بعنوان: حصار غزة والإعتداء على سفن أسطول الحرية، بحث قانوني منشور على الموقع الإلكتروني : .http://www.alnoor.se/article.asp?id=89400
22- عاطف سلامة، دراسة حول: الإعلام الفلسطيني وخطاب الردح على الشاشات، العدد 2031، موقع الحوار المتمدن، 7 أغسطس 2007، الموقع الإلكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=108316.
23- عبد الله الحوراني، واقع التنمية الإجتماعية في فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الموقع الإلكتروني http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3164
24- عبد الهادي عزت، رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية، البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية، الموقع الإلكتروني : http://www.masader.ps/p/ar/node/8346
25- علي بدوان، صفحات من تاريخ الكفاح المسلح، التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة النشأة والمصائر، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2008 .
26- عمر شعبان، الشباب الفلسطيني ..قضايا ومبادرات "كيف يمكن للشباب الفلسطيني أن يكونوا سفينة النجاة"، مركز هدف لحقوق الإنسان، الموقع الإلكتروني : http://www.hadaf-hr.com
27- فارس ظاهر، دراسة: موقف الرباعية الدولية من القضية الفلسطينية، الإتحاد العربي بين الواقع والآمال، 2010 .
28- فاطمة المؤقت وآخرون، دراسة بعنوان: مساءلة العمل الأهلي الفلسطيني، الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، أمان، 2007، تاريخ الموقع الإلكتروني: http://www.aman-palestine.org/arabic/Activities/NAZAHAweb/Publications/AccountNGOs.pdf
29- فتحي رشيد، قراءة في الشرعية الدولية من خلال القرار 194، دراسة نشرها الموقع الإلكتروني الفلسطيني : http://www.falestiny.com/news/1373
30- اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين "مذكرة إعلامية"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2010 .

31- ليزا موناغان وغرازيا كاريسها، دراسة حول "جدار الضم والتوسع والنظام المتربط به"، مؤسسة الحق، رام الله، يونيو 2009 .
32- مازن قمصية، المقاومة الشعبية في فلسطين، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2011، الموقع الإلكتروني : http://www.alzaytouna.net/index.htm
33- محمد هاشم الحروب، ورقة تقدير موقف "السياسات الإسرائيلية تجاه التجمعات البدوية وسبل مواجهتها... الخان الأحمر نموذجا"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 28 يوليو 2018 .
34- مركز بيسان، دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني، دراسة ضمن برنامج أبحاث تجمع مؤسسة تعاون، إعداد مركز بيسان، رام الله، آذار،2002، بتمويل من البنك الدولي .
35- مركز دراسات الصين وآسيا، العلاقات السياسية والإقتصادية بين الصين والدول العربية، 2015، الموقع الإلكتروني http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=10
36- مصطفى البرغوثي، فلسطين على مفترق طرق : خيار أم خيارات، المبادرة الوطنية الفلسطينية، رام الله، 2009، الموقع الإلكتروني: http://www.almubadara.org/new/details.php?id=7084
37- مصطفى برغوثي، منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة، إتحاد لجان الإغاثة الطبية، القدس، 2006 .
38-معتصم عوض، أداء وأولويات الدبلوماسية الفلسطينية بعد إتفاق أوسلو، دنيا الوطن، منشور بتاريخ 2007/08/27، الموقع الإلكتروني :
http://www.pulpit.alwatanvoice.com/content/print/101555.html
39- ممدوح نوفل، دراسة بعنوان: تطور الموقف الفلسطيني من حل قضية الاجئين 1964- 2004، الموقع الإلكتروني http://www.mnofal.ps/ar/2004/09
40- منقذ أبو عطوان، دراسة حول: دور برنامج تأهيل الأسرى المحررين في دمج الأسرى بالمجتمع الفلسطيني، الحوار المتمدن، العدد 1558، 2006.
41- موسوعة التاريخ والتوثيق الفلسطيني، الجهود الأردنية الفلسطينية لبناء موقف مشترك من التسوية السياسة (1982-1986)، بحوث ودراسات، 2015، الموقع الإلكتروني
http://www.twtheq.com/thesis.aspx?id=29
42- مي عوض الله، حركة الجهاد الإسلامي المبادئ والإستراتيجية، موقع القدس أون لاين، 2012/11/12، الموقع الإلكتروني:
http://www.alqudsonline.com/contentdetails.asp?contentId=3954
43- نادية أبو زاهر، دور المجتمع المدني في تغيير السياسات الأمنية في السلطة الفلسطينية، ورقة قدمت في المؤتمر السنوي الثاني لمراكز الأبحاث في المنطقة العربية "قضية فلسطين ومستقبل المشروع الوطني الفلسطيني"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 7-2013/9/9 .
44- هادي الشيب، المنظمات الدولية غير الحكومية ودورها في الدفاع عن حقوق الأسرى الفلسطينيون في سجون الإحتلال الإسرائيلي، فلسطين، إدراك للدراسات والإستشارات، أبريل 2018 .
45- وليد محمد علي، إختلاط الأدوار وتعدد الإختراقات الجزئية غير الحاسمة، مداخلة في حلقة نقاش: القضية الفلسطينية 2010، الجلسة الثانية: المشهد الإسرائيلي، العالم العربي، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2010 .

VII. المؤتمرات والندوات :

1- إبراهيم أبراش، التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني: العلاقة الملتبسة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر التطورات السياسية الفلسطينية في ضوء الإنتخابات التشريعية، معهد دراسات التنمية، 2008، الموقع الإلكتروني
http://www.palnation.org/vb/showthread.php?t=5 .

2- أحمد عبد الرحمن، السلطة والمنظمة أزدواجية أم تكامل؟، مؤتمر رام الله الأول، عشر سنوات على وجود السلطة الوطنية الفلسطينية: تقييم التجربة ورؤية المستقبل، رام الله، مؤسسة بانوراما، 2005 .

3- أيمن ضراغمة، المجلس التشريعي: التعطيل وأسبابه وكيفية الخروج من المأزق، ورقة عمل مقدمة لمركز هدف لحقوق الإنسان، دراسة التجربة البرلمانية الفلسطينية، رام الله- فلسطين، 2008 .

4- جقمان جورج، المجتمع المدني والسلطة، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة بيرزيت، 13-15 مايو 2004، جامعة بيرزيت .

5- جورج جقمان، خطر الماضي على المستقبل: نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية، في مي الجيوسي (محررة)، التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة، مؤتمر مواطن07-08-1997، رام الله، مواطن، 1998 .

6- داود تلحمي، الإستقلالية الفلسطينية "الضرورة والمحددات"، المؤتمر السنوي الأول "القضية الفلسطينية مراجعة التجربة وآفاق تغيير المسار الإستراتيجي" مسارات – المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية ، 2012 .

7- زياد عبد الفتاح، ورقة بعنوان: إعلام حقوق الإنسان من وجهة نظر رسمية، في مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، وقائع مؤتمر مؤسسة الضمير الأول بعنوان "إعلام حقوق الإنسان ومواجهة المستقبل"، 26 ديسمبر 2002، غزة، فلسطين .

8- عدنان أبو عامر، الإنتخابات البدلية في قطاع غزة: قراءة قانونية سياسية، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي المنعقد في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية- غزة، من 13-15 فبراير 2006 .

9- عصام البحيصي، المعايير الدولية والوطنية للإدارة المالية في المنظمات الأهلية، ورقة عمل مقدمة لورشة العمل حول تطوير الإدارة المالية في المنظمات الأهلية، 2009 .

10- عصام يونس، التنمية وحقوق الإنسان، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأهلي الفلسطيني، شبكة المنظمات الأهلية، 2002 .

11- اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، نحو رؤية تنموية فلسطينية، المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة، بيروت، 11-14 أكتوبر، 2004 .

12- محمد الشلالدة، ورقة عمل تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود، مؤتمر البناء الديمقراطي المقاوم، فلسطين، رام الله، 2002 .

13- ناجي شراب، ندوة سياسية بعنوان: قراءة في تجربة حماس في الحكم والسياسة، مركز الدراسات السياسية والتنموية، غزة، 2010، الموقع الإلكتروني:
http://www.gmo.ps/ar/?page=news_det&id=3260#.VwqfX_krLIU .

14- يوسف إبراهيم، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية "دراسة جغرافية تنموية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الإستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 8-9 مايو 2005 .

VIII. النصوص القانونية :

1- إتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكلاتها الإضافية .
2- القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام القانون الأساسي المعدل سنة 2003، نشر في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية)، ديوان الفتوى والتشريع، غزة، العدد 57، بتاريخ 18-08-2005، وزارة العدل الفلسطينية .
3- قانون الجمعيات الأهلية الفلسطينية رقم 1 لسنة 2000، مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد الثاني والثلاثون، فبراير 2000 .
4- ميثاق الأمم المتحدة والصادر في مدينة سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية وأصبح نافذا في 24 أكتوبر 1945، ويعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءا متمما للميثاق .
5- النظام الداخلي لنادي الأسير الفلسطيني عام 2000 .

IX. المواقع الإلكترونية :

1- جامعة النجاح الوطنية، أخبار الجامعة، موقع جامعة النجاح الوطنية، الموقع الإلكتروني : http://www.najah.edu/ar/news/32%2b33

2- الجمعية الإسلامية "جباليا"، الموقع الإلكتروني : http://www.isso.ps/news5a2.html
3- جمعية قطر الخيرية، الموقع الإلكتروني : http://www.qcharity.org/ar/qa/home/about
4- كلية الشهيد أبو جهاد للتدريب المهني، الموقع الإلكتروني:
http://www.majcollege.ps/index.php?page=dorah
5- المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، الموقع الإلكتروني:
http://www.euromedmonitor.org/ar/about

6- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، الموقع الإلكتروني :
http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/cprspolls/93/p4a2.html

7- مؤسسة الحق الفلسطينية، الموقع الإلكتروني : Http://www.arab.org/ar

8- مؤسسة مانديلا لحقوق الإنسان، رام الله، فلسطين، الموقع الإلكتروني : http://www.arab.org/ar
9- موقع الأمم المتحدة الرسمي:
http://www.ohchr.rg/AR/Hrbodies/HRC/Pages/Sessions.aspx

10- موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، الموقع الإلكتروني: http://www.freegaza.ps

11- موقع جبهة النضال الشعبي، الموقع الإلكتروني
http://www.nedalshabi.com/?page_id=2857
12- موقع وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، 2008، الموقع الإلكتروني
http://www.mofa.gov.ps/new/index.php?option=com_content&view=article&id=26&Itemid=7

X. المراجع باللغة الأجنبية :

1- Aisha Ghaus - Pasha, «Role of Civil Society Organizations in Governance» (2004) p3, (6th Global Forum on Amaney A.Jamal, Barriers to Democracy: The Other Side of Social Capital in Palestine and the Arab World, New Jersey: Princeton University Press, 2007, p.p 94-95.

2- diplomatic dictionary, Unofficial diplomacy, Diplo Foundation, 4th Floor, Regional Building, Regional Rood, Msida, diplo@diplomacy.edu, 14/06/2008 .

3- East And Horn of Africa Human Rights Defenders Project (EHAHROP), «Defending Human Rights:A Recourse Book for Human Rights Defenders» (2012) p10. http://www.defenddefenders.org/wp-content/uploads/2011/07/EHAHRPD_Resource_book_ENG.pdf .

4- European Commission, Iraq and the Peace in the World, November 2003, pp2-11 .

5- Hans Lebrecht. HaPalestinain – Avar VeHoveh (The Palestiinas- past and present). Israel: Tel- aviv University Publishers, 1987, in Hebrew, page 219, translated by himself and shared over the internet on a list serve of Israelis 3 April 2002. http://www.peacepalestine.blogspot.com/2006/06/hans-lebrecht-right-to-resistance.htm .

6- institute for Multi track diplomacy peace building through collaboration, What is Multi track diplomacy. http://www.lmid.org.cgi.bin/int.cg/IMTDm 14/06/2008

7- Lina Marcinkutė, «The Role of Human Rights NGO's: Human Rights Defenders or State SovereigntyDestroyers?», (2011) p 56, (Baltic Journal of Law @ Politics 4:2 (2011): 52 - 77 DOI: 10.2478 /v10076 - 011 - 0012 - 5).

8- Lina Marcinkutė, «The Role of Human Rights Ngo's: Human Rights Defenders or State Sovereignty destroyers? 2011, p.56, Baltic journal of law @ politics 4:2 "2011":52-77dol:10.2478/v10076-011-0012-5

الفهـــــرس

المقدمة.....1

القسم الأول : الفواعل غير الرسمية للدبلوماسية الموازية 15

الفصل الأول : مظاهر المجتمع المدني 16

المبحث الأول : دور المجتمع المدني في الدفاع عن القضية الفلسطينية 17

المطلب الأول : دور المنظمات الدولية غير الحكومية تجاه القضية الفلسطينية.....17

الفرع الأول : دور المجتمع المدني الغربي تجاه القضية الفلسطينية 18

الفقرة الأولى : المجتمع المدني للولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية..... 19

الفقرة الثانية : المجتمع المدني البريطاني والقضية الفلسطينية..... 21

الفقرة الثالثة : الإجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تعقدها المنظمات غير الحكومية المعنية بالقضية الفلسطينية 22

الفرع الثاني : دور المجتمع المدني العربي تجاه القضية الفلسطينية 24

الفقرة الأولى : المجتمع المدني المغربي ودوره في الدفاع عن القضية الفلسطينية..... 24

الفقرة الثانية : المجتمع المدني الجزائري ودوره في الدفاع عن القضية الفلسطينية..... 35

الفقرة الثالثة : الأردن ودورها في الدفاع عن القضية الفلسطينية.....38

المطلب الثاني : دور المجتمع المدني الفلسطيني في الدفاع عن القضية الفلسطينية 38

الفرع الأول : دور المجتمع المدني بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية 39

الفقرة الأولى : دور المجتمع المدني خلال الإنتفاضة الأولى عام 1987..... 39

الفقرة الثانية : دور المجتمع المدني الفلسطيني بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية..... 40

الفقرة الثالثة : دور المجتمع المدني الفلسطيني بعد أحداث الإنقسام عام 2007.....42

الفرع الثاني : طبيعة علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالسلطة الوطنية 44

الفقرة الأولى : مضمون العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية.....44

الفقرة الثانية : العوامل التي تساهم في توضيح العلاقة بينهما.....46

المبحث الثاني : دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية البشرية.....48

المطلب الأول : واقع منظمات المجتمع المدني والتنمية في فلسطين 49

الفرع الأول : آثار منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.....50

الفقرة الأولى : طبيعة الدور الدبلوماسي الذي تبنته منظمات المجتمع المدني في فلسطين.....51
الفقرة الثانية : الإستراتيجيات المتبعة من قبل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.....53
الفرع الثاني : واقع التنمية البشرية في فلسطين.....55
الفقرة الأولى : واقع التنمية البشرية بعد إتفاق أوسلو 56
الفقرة الثانية : واقع التنمية البشرية في ظل تقارير الأمم المتحدة الإنمائية بفلسطين.....57
المطلب الثاني : الدور الدبلوماسي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية.....82
الفرع الأول : المجال الدبلوماسي لإهتمام منظمات المجتمع المدني الفلسطيني 83
الفرع الثاني : المهام الدبلوماسية لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية.....84
الفقرة الأولى : القضايا السكانية 84
الفقرة الثانية : مكافحة الفقر والبطالة 85
الفقرة الثالثة : القضايا الصحية.....86
الفقرة الرابعة : التعليم.....87
الفقرة الخامسة : تمكين المرأة وتحقيق المساواة.....88
خلاصة الفصل الأول.....90
الفصل الثاني : الدفاع عن حقوق الإنسان من مقومات الدبلوماسية الموازية 91
المبحث الأول : دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان.....92
المطلب الأول : آليات مؤسسات المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان 92
الفرع الأول : الآليات المحلية للمجتمع المدني لحماية حقوق الإنسان.....93
الفقرة الأولى : القضايا والإنتهاكات التي تلاحقها منظمات حقوق الإنسان الفلسطيني.....94
الفقرة الثانية : الآليات التي تستخدمها منظمات حقوق الإنسان لملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية.....104
الفرع الثاني : الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان.....106
الفقرة الأولى : الآليات التي يتخذها مجلس حقوق الإنسان لحماية حقوق الإنسان.....108
الفقرة الثانية : اللجوء للمحكمة الجنائية الدولية.....110
الفرع الثالث : اللجوء إلى طرف ثالث.....110
الفقرة الأولى : اللجوء للمحاكم ذات الولاية القضائية الدولية 111
الفقرة الثانية : مخاطبة الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية.....113
المطلب الثاني : دور منظمات حقوق الإنسان في ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية 114

الفرع الأول : تطور دور منظمات حقوق الإنسان في ملاحقة الإنتهاكات الإسرائيلية.....114
الفقرة الأولى : تطور دور منظمات حقوق الإنسان خلال إنتفاضة الأقصى.....116
الفقرة الثانية: تطور دور منظمات حقوق الإنسان بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.....116
الفرع الثاني : توجهات منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية لملاحقة جرائم الإحتلال 117
الفرع الثالث : توجهاتها نحو توظيف أدواتها وتطوير آلياتها في ملاحقة جرائم الإحتلال 118
المبحث الثاني : إستراتيجيات المنظمات الدولية غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان...119
المطلب الأول : المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان 120
الفرع الأول : اللجنة الدولية للصليب الأحمر 120
الفقرة الأولى : دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية الأسرى.....121
الفقرة الثانية : دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية اللاجئين 124
الفرع الثاني : منظمة أطباء بلا حدود 129
الفرع الثالث : المنظمة العربية لحقوق الإنسان..... ..130
المطلب الثاني : تعزيز وترقية وحماية حقوق الإنسان 132
الفرع الأول : تعزيز وترقية حقوق الإنسان 133
الفقرة الأولى :. مشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في أعمال لجان إتفاقيات حقوق الإنسان.....133
الفقرة الثانية : التعريف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني 136
الفقرة الثالثة : تعاون المنظمات الدولية غير الحكومية وتنسيقها مع الحكومات 142
الفرع الثاني : حماية حقوق الإنسان في وقت السلم والحرب 144
الفقرة الأولى : مساعي المنظمات الدولية غير الحكومية في وقت السلم 144
الفقرة الثانية : مساعي المنظمات الدولية غير الحكومية في النزاعات المسلحة 148
الفقرة الثالثة : مساعي المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار منظمة الأمم المتحدة.....153
خلاصة الفصل الثاني : 159
القسم الثاني : تجليات الدبلوماسية الموازية.....160
الفصل الأول : تحليل دور الدبلوماسية الموازية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية.....161
المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية والدبلوماسية الفلسطينية 162
المطلب الأول : محددات وأهداف السياسة الخارجية الفلسطينية 162
الفرع الأول : أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الفلسطينية.....163

الفقرة الأولى : أهداف السياسة الخارجية الفلسطينية 163
الفقرة الثانية : مبادئ السياسة الخارجية الفلسطينية.....166
الفرع الثاني : محددات السياسة الخارجية الفلسطينية..... 167
الفقرة الأولى : المحددات المحلية المؤثرة في السياسة الخارجية الفلسطينية.....167
الفقرة الثانية : المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية الفلسطينية 180
الفقرة الثالثة : المحددات الدولية المؤثرة في السياسة الخارجية الفلسطينية 190
المطلب الثاني : دور جمعيات المجتمع المدني في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية 194
الفرع الأول : دور جمعيات المجتمع المدني المحلي في دعم السياسة الخارجيةالفلسطينية.....195
الفقرة الأولى : الجمعيات الخيرية ودورها في عملية التنمية 196
الفقرة الثانية : الجمعيات الخيرية وتأثيرها على صناع القرار.....197
الفرع الثاني : الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني كمثال للدعم الخارجي للقضية الفلسطينية.....199
الفقرة الأولى : أهداف الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني 199
الفقرة الثانية : موقف الجمعية المغربية من بعض القضايا المرتبطة بالقضية الفلسطينية.....200
المطلب الثالث : توجهات السياسة الخارجية والدبلوماسية الفلسطينية بعد تقرير غولدستون.....202
الفرع الأول : الموقف الرسمي الفلسطيني وتقرير غولدستون 203
الفرع الثاني : الموقف الشعبي الفلسطيني وتقرير غولدستون 205
المبحث الثاني : اليات الدبلوماسية الموازية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية.....207
المطلب الأول : تأثير الرأي العام على صناع القرار السياسي الفلسطيني.....207
الفرع الأول : آليات تأثير الرأي العام على صناع القرار السياسي الفلسطيني 208
الفقرة الأولى : التأثير على صناع القرار الفلسطيني من خلال وسائل الإعلام.....208
الفقرة الثانية : التأثير من خلال المؤسسات الحقوقية ومؤسسات العمل المدني والنقابات.....209
الفقرة الثالثة : التأثير على صناع القرار من خلال الإحتجاجات.....209
الفرع الثاني : مظاهر تأثير الرأي العام على صناع القرار السياسي 210
الفقرة الأولى : إتفاقية أوسلو عام 1993 210
الفقرة الثانية : الإنتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى عام 1996 210
الفقرة الثالثة : عدم عقد الإنتخابات التشريعية والرئاسية في موعدها عام 2005 211

الفقرة الرابعة : إجراء الإنتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية.....212
الفقرة الخامسة : إجراء الإنتخابات المحلية في أغلب المدن والبلدات الفلسطينية.....212
الفقرة السادسة : القضايا التي تمثل جزءا من المصالح العليا للشعب الفلسطيني 213
الفقرة السابعة : الإنتقال السلمي للسلطة من فتح لحماس.....213
الفرع الثالث : عوامل القوة والضعف التي يمتلكها الرأي العام الفلسطيني في التاثير على صناع القرار 214
الفقرة الأولى : عوامل القوة التي يمتلكها الرأي العام الفلسطيني.....214
الفقرة الثانية : عوامل ضعف الرأي العام في التأثير على صناع القرار.....218
الفرع الرابع : الرأي العام العالمي ودوره تجاه القضية الفلسطينية 220
الفقرة الأولى : الرأي العام الغربي تجاه القضية الفلسطينية.....212
الفقرة الثانية : الرأي العام لأمريكا اللاتينية تجاه القضية الفلسطينية.....222
الفقرة الثالثة : الرأي العام الأسيوي تجاه القضية الفلسطينية.....223
المطلب الثاني : دور مؤسسات المجتمع المدني في السياسة الخارجية الفلسطينية.....224
الفرع الأول : دور الجاليات الفلسطينية في الخارج 225
الفرع الثاني : نماذج التحدي والصمود 227
الفرع الثالث : أدوات حقوق الإنسان في السياسة الخارجية 228
الفرع الرابع : الدور الأكاديمي في دعم منظمات المجتمع المدني 231
خلاصة الفصل الأول : 234
الفصل الثاني : تقييم الدبلوماسية الموازية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية.....235
المبحث الأول : مظاهر الدبلوماسية الشعبية في الأراضي الفلسطينية 236
المطلب الأول : موقف الحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني من المقاومة الشعبية.....237
الفرع الأول : المقاومة الشعبية من منظور السلطة الوطنية الفلسطينية 238
الفرع الثاني : المقاومة الشعبية من منظور الفصائل والأحزاب السياسية في فلسطين 239
الفقرة الأولى : المقاومة الشعبية من منظور حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح.....239
الفقرة الثانية : المقاومة الشعبية من منظور حركة المقاومة الإسلامية حماس.....240
الفقرة الثالثة : المقاومة الشعبية من منظور موقف حركة الجهاد الإسلامي 241

الفقرة الرابعة : المقاومة الشعبية من منظور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.....241
الفقرة الخامسة: المقاومة الشعبية من منظور الجبهة الديمقراطية 242
الفقرة السادسة : المقاومة الشعبية من منظور المبادرة الوطنية.....243
الفقرة السابعة : المقاومة الشعبية من منظور جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.....243
الفقرة الثامنة : المقاومة الشعبية من منظور الإتحاد الديمقراطي "فدا".....244
الفقرة التاسعة : المقاومة الشعبية من منظور حزب الشعب الفلسطيني 244
الفرع الثالث : المقاومة الشعبية من منظور منظمات المجتمع المدني 245
الفقرة الأولى : إشكالية العلاقة ما بين المقاومة الشعبية الفلسطينية وإستراتيجية العمل الوطني.....246
الفقرة الثانية : صعوبات أنشطة المقاومة الشعبية في فلسطين 247
الفقرة الثالثة : نماذج المقاومة الشعبية في فلسطين 248
المطلب الثاني : أثر الدبلوماسية المدنية في رفع الحصار عن قطاع غزة..... 254
الفرع الأول : دور الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية 255
الفقرة الأولى : الفصائل والأحزاب السياسية الفلسطينية 256
الفقرة الثانية : دور الفصائل الوطنية الفلسطينية في رفع الحصار عن قطاع غزة.....262
الفرع الثاني : دور اللجان الشعبية لمواجهة الحصار.....266
الفقرة الأولى : نشأة اللجنة الشعبية وتشكيلها 266
الفقرة الثانية : أنشطة ومبادرات اللجنة منذ بدء الحصار على قطاع غزة 267
الفرع الثالث : دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في رفع الحصار عن قطاع غزة.....269
الفقرة الأولى : تشكيل المجتمع المدني وتأثيره 269
الفقرة الثانية : فعاليات منظمات المجتمع المدني 271
المبحث الثاني : تقييم دور منظمات المجتمع المدني في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية.....283
المطلب الأول : أثر المؤسسات غير الرسمية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية.....284
الفرع الأول : المؤسسات غير الرسمية ودورها في رعاية شؤون الأسرى.....285
الفقرة الأولى : جمعية نادي الأسير الفلسطيني 285
الفقرة الثانية : كلية الشهيد أبو جهاد 286
الفقرة الثالثة : مؤسسة الحق.....287
الفقرة الرابعة : مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.....288

الفقرة الخامسة : مؤسسة مانديلا 288
الفقرة السادسة : برنامج تأهيل الأطفال الأسرى المحررين.....289
الفرع الثاني : المؤسسة البرلمانية الفلسطينية ودورها في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية.....290
الفقرة الأولى : مستقبل الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية.....291
الفقرة الثانية : معوقات الدبلوماسية البرلمانية الفلسطينية 295
المطلب الثاني : الدبلوماسية الموازية الفلسطينية –التحديات والحلول-.....297
الفرع الأول : تحديات الدبلوماسية الموازية الفلسطينية 298
الفقرة الأولى : التحديات على مستوى منظمات المجتمع المدني.....298
الفقرة الثانية : التحديات على مستوى منظمات حقوق الإنسان.....300
الفقرة الثالثة : التحديات على مستوى المنظمات غير الحكومية.....302
الفرع الثاني : إستراتيجية تفعيل الدبلوماسية الموازية الفلسطينية.....204
الفقرة الأولى : إستراتيجية تفعيل الدبلوماسية على المستوى الداخلي.....305
الفقرة الثانية : إستراتيجية تفعيل الدبلوماسية على المستوى الدولي.....311
خلاصة الفصل الثاني.....314
خاتمة.....315
الملاحق.....322
لائحة المراجع.....345
الفهرس.....365